

نَالَيفُ أَبِي الْحَسَن، عَلِيّ بنُ مُحَمَّد بن عَلِي الْحَصَر مِي الإشبيليّ الْمُعَرُوف المَوْف سنة 609 هـ المعروف المؤفى سنة 609 هـ

دراسة وتحقيق: خليف: محر خليف بريري مررس بقسم للغة العربية بكلية اللغات ، جامعة الفاتح

لِنِي الْمَالَةِ الْمَالِيِّةِ الْمَالِيِّةِ الْمَالِيِّةِ الْمِيْلِيِّةِ الْمِيْلِيِّةِ الْمِيْلِيِّةِ الْمِي

حقوق لطبع محفوظة لبكية الدعوة الاسلامية

الطبعة الأولم

1425 ميْلاد الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم 1995 افريخي

منشورًا تكليّة الدّعوة الإسْلاميّة وَلَجنة الحفّاظ عَلَىٰ لِرَاث الإسْلَامِيّ مَنْ مَنْ الْمَحْسُدُ مَنْ مَنْ المُحَلِّمَةُ مَا مُسْلَمُ مَنْ مَا طَلْ بِلْسُ صَلَّ مِنْ المُحَلِّمَةُ مَا مَا المُحَلِّمُ مَا مَا المَّكُمُ مَا مَا المُحْلَمُ مَا المُحْلَمُ مَا المُحْلَمُ مَا مُعْلَمُ مُعْلَمُ مَا مُعْلَمُ مُعْلِمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلِمُ المُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ المُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلِمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلِمُ مُعْلِمُ مُعْلَمُ مُعْلِمُ مُعْلِمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلِمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلَمُ مُعْلِمُ مُعْلِمُ مُعْلِمُ مُعْلِمُ مُعْلِمُ مُعْلَمُ مُعْلِمُ مُ

شكر وتقدير

يسرني بادئ ذي بدء أن أزجي الشكر الجميل المضاعف إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة ، المشرف على هذا البحث وأنوّه بما كان لتوجيهاته القيّمة وتشجيعه المستمرّ من عميق الأثر في ظهور الرّسالة على هذه الصّورة .

وأتقدّم بجزيل الشّكر إلى الأستاذ: عبد الله محمد الهوني أمين قسم اللغة العربية والدّراسات الإسلاميّة، وإلى الأستاذ الدكتور صالح الطالب، وإلى الأستاذ الدكتور مصطفى العربي والأستاذ الدكتور: محمد خليفة الدَّناع، الذين قبلوا مناقشة هذه الرسالة وتقويم مابها من أود، وإلى جميع من أعان على إتمامها بأيّ نحو من الأنحاء، ممن يعجز لسان الحال والمقال معاً أن يوفيهم حقهم، وما هذا التنويه – من قلم كليل – إلاّ جهد المقلّ، لأن ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه – كما يقال، فجزاهم الله عني خير ما هم أهله، وأدامهم موئلاً للعلم والعمل.

بسم للله الرحمن الرحيم النقديم

الحمد لله الذي علم بالقلم وتفضّل مع الخلق بنعمة البيان ، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد مصطفاه من خلقه وخاتم أنبيائه ورسله وعلى آله وصحبه .

وبعد:

فهذا عمل علمي أتى عليه حين من الدّهر (*) وما حسبت أن سيُطبعُ في عهد قريب ، لعدّة أسباب ، منها صعوبته وتخصّصه وحجمه الضخم نسبياً ، فضلاً عن أنّ صاحبه نكرة أو هو – على أحسن الوجوه – نكرة تخصّصت بوصفٍ أو إضافة ، وتهافت دور النشر إلا تحلّة القسم على الكسب السّريع السّهل ، وكثيراً ما استحتّني أستاذي الدكتور إبراهيم رفيدة – أمدّ الله في عمره ونفع به – على طباعة هذا البحث وكتابة غيره ، وطالما طلب إليّ ألا أركن إلى الدّعة وأن أخلع الكسل الذي أتدثّره ، ثم كان الإيفاد لاستكمال الدراسة العليا وما تطلّبه من إجراءات استغرقت الكثير من الوقت واستنفدت شيئاً من الجهد غير قليل ، وفي إجراءات استغرقت الكثير من الوقت واستنفدت شيئاً من الجهد غير قليل ، وفي الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة أن يُطبع هذا البحث على نفقة كلية الدعوة الإسلامية ، فلم أتردّد في القبول – مع ما يضيفه من أعباء المراجعة وتصحيح الإسلامية ، فلم أتردّد في القبول – مع ما يضيفه من أعباء المراجعة وتصحيح الجسيم على الأقلّ في بعض الجوانب العلميّة في الرّسالة ، لا سيّما إغفال التعريف الجسيم على الأقلّ في بعض الجوانب العلميّة في الرّسالة ، لا سيّما إغفال التعريف

^(*) نوقشت بكلية التربية يوم 9/10/1983.

بما في متنها من أعلام تعريفاً دقيقاً ، ومراجعة تخريج الشواهد الشعرية ووصل كلّ شاهد منها بما قبله وبما بعده من أبيات ليتضح معناه وتحديد علام استشهد به أو موضع الشاهد فيما غمض منها ، ثم إعراب ما تدعو إليه الحاجة ، وعسى أن أوفؤ إلى ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى .

ودفعت بنسخة من البحث إلى كليّة الدعوة بعد أن أنفقت عشرة أيام في تصحيح الأخطاء الطباعيّة وبعض الأمور الشكلية ، واستغرقتني هموم الدراسة العليا وإذا بالبحث مطبوعاً طباعة أقلّ ما يقال بحقها إنّها رائعة ، ندرت فيها الأخطاء أو كادت وضبطت النصوص ضبطاً جيّداً فأشكر للأستاذ الدكتور محمد شيخاني غيرته على العربيّة وقيامه بما ينهض بها من مثل دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، آملاً أن تكون هذه الرسالة في صورتها النهائية خير « من » يثنى عليه * ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب *

هذا وقد أعدت مراجعته بالقدر الذي سنح ورأيت الإبقاء على البحث كما هو ، ولم أتصرّف بالتغيير إلا في صفحة العنوان أو إضافة هذه الكلمة إلى المقدمة .

ولا يفوتني أن أترحم على أستاذنا الكبير عبد الله الهوني الذي كان يُسَرّ كثيراً لو قيض له أن يرى نتاجه على هذه الصورة ، كما أدعو بالمغفرة والرحمة للأستاذ الدكتور صالح الطالب ، أحد من ناقشني البحث ووجه أغلب ما تناوشتني من سهام النقد على نحو ترضاه لغة الضاد فهوّن عليّ شدّة الموقف وأفادني علماً عند الله تعالى أجره .

وليس من نافلة القول أن أشكر كلية الدعوة الإسلامية في أشخاص القائمين عليها على جهودهم المضنية في النهوض بالعلم والإغراء به بل والحمل عليه ، كما أرى لزاماً على الإشادة بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة وما يؤديه من دور

علمي متميّز وما يتسم به موظفوه ، كبارهم ومن دونهم من دماثة في الخلق وحسن في المعاملة أرجو أن تأتِسي به بقيّة المؤسسات العلميّة .

لم أكن لأجرؤ على تقحم الموضوع ، لولا أنني قد دفعت إليه دفعاً ، فقد تعلقت الهمّة بُعيد اجتيازي السّنة التمهيديّة سنة 1976م ، بكتاب « مثل القرب » ، لابن عصفور الأشبيلي ، وعكفت على القراءة والإعداد له شهرين كاملين ، واقتنع الأستاذ الدكتور / عبد الله درويش (۱) بقيمته العلميّة وزّودني برسالة إلى معهد المخطوطات التّابع لجامعة الدول العربيّة لتصوير المخطوطة ، ولكنّي صدمت برفض الموضوع من قسم الدّراسات النّحويّة ، بكليّة دار العلوم ، واقترح عليّ بدلاً من ذلك دراسة وتحقيق شرح ابن خروف لكتاب سيبويه ، وأمام إصرار القسم وتشجيع بعض الزّملاء ، وتحت ضغط الحاجة إلى الإسراع بتسجيل الموضوع كسباً للوقت ، أقدمت على قبوله مضطّراً أكثر منّي مقتنعاً ، لكن ما إن بدأت العمل فيه حتى اقتنعت بأهميّته ، وكلّما سرت في الدراسة شوطاً ازددت تشبئاً به وحرصاً عليه وكلما اجتزت عقبة نشطت لأخرى .

ولست بحاجة إلى التنويه بعمق الموضوع وتشعّب مناحيه، لأشيد بما بذلت من جهد وما كابدت فيه من عناء ، وفي الوقت نفسه لا يمكن القول بأنّه سهل وقد ساغه الحلق ، مما هو – على الحالين – تزكيةً لتلك النّفس الأمّارة ...

ولمّا كانت النّسخة – وبالأحرى – القسم الذي حققته منها يتياً ، فقد احتجت في تحقيقها ودراستها إلى المصادر الأصليّة لما حوت من مادّة علميّة ، يأتي كتاب سيبويه في مقدّمتها جميعاً ، فكان التّبّع – بقدر ما في الوسع – لنصوص سيبويه ، وإثبات الفروق ، تمّا عددته توثيقاً للمادّة من جهة ، وطريقاً إلى فك

⁽¹⁾ توفي إلى رحمة اللّه منذ سنتين ، وكان مثالاً للعالم العامل ، متواضعاً ، باراً بأبنائه جزاه اللّه خيراً.

طلاسم الخطّ من أخرى . وراعيت أن يكون وضع أرقام الهوامش عند نهاية عبارة سيبويه التي أتبعتها بفاصلة ، إذ كانت في الكثير من الأحيان تختلط بكلام ابن خروف ، إلى درجة يصعب معها تمييزه ، واعتمدت الطبعة البولاقية للكتاب ، وكلّ إشارة إلى الكتاب في الهوامش فهي إليها ، ما لم ينصّ على خلاف ذلك ، وأثبت رقم الجزء والصّفحة والسّطر ، فإذا كان في الصّفحة الواحدة أكثر من هامش وكانت النّصوص المشروحة من جزء بعينه ، اكتفيت بذكر رقم الجزء مرة واحدة بالهامش الأول ، ورقم الصفحة والسطر في الهامش الثاني ، وبرقم السطر فقط في الثالث ، وإذا ما تغير الجزء أو الصفحة نصصت على ذلك .

وتنقسم الأطروحة إلى قسمين : الدراسة والتحقيق .

أولاً: القسم الدراسي

ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول .

كان التمهيد إلماحة موجزة إلى الحياة السياسية والفكرية في عصر المؤلف، شعوراً بما لها من أثر في بناء شخصيته وتكوينه العلمي وقد تبيّن أنّه ومن على شاكلته نتاج دولتي المرابطين والموحدين وقد تهيئاً لهم من الأسباب – إلى جانب إمكاناتهم الذاتية – ما مكّن لهم في الأرض وجعل لهم قدماً راسخة في شتّى الميادين.

وتعرّض الفصل الأول لاسمه ونسبته، وأماط اللّنام عمّا وقع من خلط بينه وبين سميّه ابن خروف القرطبيّ الشّاعر ، ونبّه على بعض أوهام المحدثين فيه ، كما سلّط بعض الأضواء على شخصيّته من خلال الإشارات والإيماءات الواردة في الشرح ، وترجم لأساتذته مراعياً في ترتيبهم ذكر الشارح إياهم لتلميذه الرعينيّ، مضافاً إليهم ما أمكن العثور عليه في المراجع الأخرى ، وعلى رأسها « الذيل والتكملة » ، للمراكشي و « صلة الصلة » ، لابن الزّبير ، وعدّد تلاميذه وتأثير كل ذلك في

ثقافته ، ووصف النظام التعليمي المتبع في الأندلس ، عارضاً رهبنته للعلم وتحرّفه ومشاركته في الكثير من العلوم وتصنيفه فيا كان تعاطاه منها . وأتبعت ذلك بمحاولة التعرّف لأسباب توجيه انتقادات بعض الناس إياه، وعقّبت على ذلك بآراء بعض الأعلام فيه ، ثم ذكر وفاته في العشر الوسط من جمادى الآخرة من عام 609هـ .

أما الفصل الثاني ، فقد خصص لآثاره وانصب الاهتام بصورة خاصة على شرح الجمل وشرح الكتاب ، وقد أفدت كثيراً من ديباجة شرح الجمل في تصور منهجه في شرح الكتاب ، وتم توثيق عنوانه وصحة نسبته ، ووصفت المخطوطة بدقة وأنها مقابلة على أكثر من نسخة ، إحداها بخطّ المؤلّف . ثم أسهبت في تبيان منهجه ومقابلة عنوانات الكتاب بنظيراتها في الشرح ، وأنه تصرّف فيها بالتغيير اليسير ، وأشدت بالاهتام الواضح بفروق نسخ الكتاب ، والتنبيه على ما أقحم النساخ من طرر ليست بالضرورة من كلام سيبويه ، كما وضّحت ما وقع فيه بعض العلماء من خطأ في الاقتباس أو الاستنباط ، تلا ذلك الكلام على الشواهد على الختلافها مع إيراد أمثلة عدّة لكلّ ذلك .

ويعرض الفصل الثّالث لمفهوم النّص والقياس والعلّة عند ابن خروف ، وأنها ذات دلالة لغويّة ، وليست منطقاً صوريّاً أرسطيّاً ، كما يقرر ويعيد المستغربون ومقلّدتهم ، ونبّهت – أسوة ببعض الباحثين – إلى ضرورة الاتّسام بالأصالة ، وأن تكون لنا منهجيّة واضحة في الدراسة ، فلا يُطّرّح القديم لمحض أنّه قديم فقط ولا يُتلقّفُ الجديد لكونه جديداً فحسب .

وتناولت موقف الشّارح من سيبويه وإشادته له والتّشنيع على مخالفيه دفاعاً عنه وتحاشي نقده ، وغلبة طابع التماس الأعذار لاختلاف رأي سيبويه في المسألة الواحدة في موضع عنه في آخر ، كما رصدت موقفه من المبرّد والزّبيديّ وتعقّبه

إيّاهما وإظهار أنّهما لم يفهما مراد سيبويه أحياناً ، وقد يذكر بعض آرائهما مجرّدة من أيّ تعليق .

ويطفح الشّرح بتقديره وإجلاله لأستاذه أبي بكر بن طاهر الذي نعته بالأستاذ في أكثر المواضع ، وكثيراً ما ترحَّم عليه عند ذكره إيّاه ، وقد أقرّ له بالفضل وبأنّ جميع حسناته في شرح الكتاب آيلة إلى الأستاذ أبي بكر هذا ، كا تجلّى صعوبة عزو ابن خروف إلى أي من البصريّين والكوفيّين ، والمفارقات الحاصلة من التقسيم ، والتخليط النّاجم من التّجوّز في إطلاق مصطلح «مدرسة » . وختمت ذلك بذكر ما لشرح ابن خروف من قيمة بالغة ، لما امتاز به من دقة تحقيقه نصّ سيبويه ، وتنبيهه إلى ما أقحم فيه من تفسيرات ، وما وضع بهوامشه من حواش أدمجت بعضها في الكتاب ، ولإسهامه في علم أصول النحو وبخاصة فيا جاء في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ، وحديثه عن القياس والعلّة النحويّين ، وشدّة اهتمامه بالسّماع والنّص ، وأوّليّة أو كثرة استشهاده بالحديث النّبويّ الشّريف .

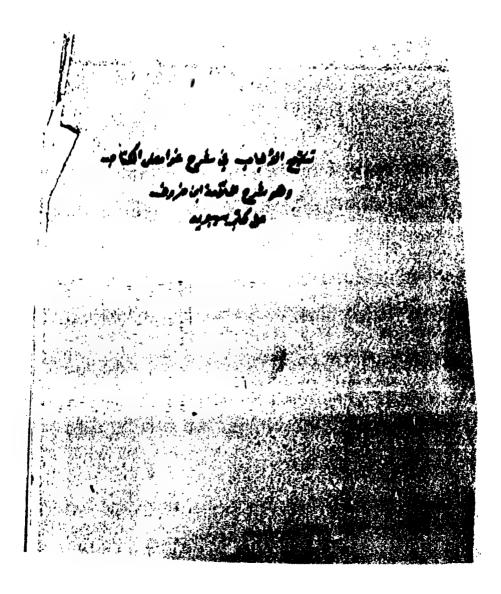
ثانياً: قسم التحقيق

ويبدأ من « باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء » إلى « باب الإضافة وهو باب النسبة » ، حيث يبدأ الجزء الرابع من التّنقيح بحسب نسخة المؤلّف المجزّأة ، وقد اتّبعت فيه المنهج الآتي :

- 1 تتبّعت المادّة العلميّة في مظانّها المختلفة وأفدت من الإشارات إلى العلماء ومصنّفاتهم في المتن .
- 2 حرصت بصورة خاصّة على توثيق النّصوص المشروحة ومقابلتها بنصّ الكتاب وإثبات الفروق ، وتمييز عبارة سيبويه من غيرها .
- 3 خرّجت الشواهد على اختلافها مستعيناً في ذلك بمثل معجم شواها العربية للأستاذ عبد السلام هارون وفهرس شواهد سيبويه للأستاذ أحمد راتب

- النّفّاخ ، ملزماً نفسي بقدر الوسع أن أطّلع على الشاهد في أحد المراجع المشار إليها في معجم الشواهد ، لأتأكّد من ذلك ، وقد أجد الشاهد في مراجع أخرى لم يتعمّد الأستاذ هارون ذكرها في معجمه ، وقد أرجأت تخريج الشواهد الشّعريّة إلى الآخر .
- 4 وضعت الكلمات الطامسة جزئيّاً أو كلّيّاً وأمكن معرفتها على وجه الدّقة بين قوسين أو معقوفين كما أضفت في مواضع قليلة كلمات رأيتها لازمة لاستقامة الكلام . ووضعت كلمة «كذا » فوق الكلمات التي لم أستطع الاهتداء إليها .
- 5 أشرت بنقطتين إلى ما حذفته من النصوص التي اقتصرت منها على ما يناسب الغرض الذي سيقت له في البحث إذا كان كلمة واحدة ، وبشلاث إذا كان كلمتين ، وردفت النقط فيما زاد عن ذلك بعلامة استفهام ، على أنّني لم أُخضع إطلاقاً أيّ نص لحاجة في النفس أقضيها .
- 6 اعتمدت ترقيم العلامة أحمد تيمور للمخطوطة ، وحرصت على استخدام الرمز « ص » ليدل على الصفحة من المخطوطة ، و « س » للدلالة على السطر ، حتى يسهل الرجوع إلى المادة العلمية ، وقد لا أثبت رقم السطر أحياناً . ووضعت خطاً مائلاً عند نهاية كل صفحة ما لم تكن نهايتها موافقة لنهاية السطر من النص المطبوع وأثبتُ رقم الصفحة التي تليها في هامش الجانب الأيسر من الورقة .
- 7 تجنبت الترجمة للأعلام التي بالمتن على ما لذلك من أهميّة لكثرتها أوّلاً ، وخوفاً من الوقوع في أخطاء كشف البحث عن عدد منها في القسم الدّراسي ، ولو رمت التّرجمة لها مطبّقاً ما ألزمت نفسي به في القسم الأول لاحتاج الأمر إلى بضع سنوات أخرى .

- 8 استخدمت طائفة من علامات الترقيم بما تسمح به إمكانات الطّباعة .
- 9 الفهارس ، عدد الفهارس التفصيلية عشرة : فهرس الشّواهد القرآنيّة ، الحديث والأمثال وأقوال العرب ، الشّواهد الشعرية ، الأرجاز ، أنصاف الأبيات وأجزائها ، الأعلام الّتي بالمتن ، البلدان والأجناس والطّوائف ، المراجع المذكورة بالمتن ، فهرس الأبواب . وأخيراً قائمة بأهم مراجع الدّراسة والتَّحقيق .





المجتلوب الدين به من الماليود والمالية والماليود ما بقال والمدين و الموالية والماليون الماليود والماليود والماليود والماليود والماليود والماليود ما بقال والماليود والماليود والماليود والماليود ما بقال والماليود والم

بهي يونا نيشونهه على الله وهيا وهي ويونواها هذه منها العاملين غير عربه عربت غرواله تله واه در تعالفانية إنائية ويعزل ويتعاجواللافن عيرن في الدين في الدين المراب الميسوفية ويتدون الدنوالنهمة الوتينيالة كوملها وعنوالله والمائيزيد الله فيعالم يمرم بالمرب وترقالهمة على معنوعا فيولان وكارمق لانت الندوران بوء مزاديل فيلي ولنزه الماليد موارية وترافع والمنار فره والمتوالة والتوارية والمراب والمائة وحارة الماء والمائة العاق والمالية عهدوا أليا المتعدية الملتدي الرواع ورواها والملتوا جروامالات والتوارش يلزيكا بوعه اخلاع النسوال جفا بلقياستارة مزاكم لالعبدى يتنالا ويا العارب وزاجه ستبلح معاقيهه وكالتخطيف الماحلة الالإطائات النساط المناء بكاميته فيته فأثيث وطويته عالك وفيال والما والما والما والما والما والماء و المراجين فيولد الدور المراقع المرافع المراف المحدث والاعلى المعاملة التواجية المالية المالية الالتيامة المالية المعالمة والمنافقة والمناس والمنافقة 光色のないはないないというということのないないないないないないないないない はいいはなるのであるというないないできないというにはないないないないない عَادِمَنِينَهِمْ مَنْ مَا يَعَالَمُ مِنْ المَا يُعَلِّي مِنْ المَا يَعَلِينَ المَا يَعَلِينَ الْمَا لِمُنْ الْم مَعْ وَمِنْ الْمُنْ مِنْ مَا يَعْمَلُكُمْ الْمَا لِمُنْ الْمُنْ مِنْ مِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْم المارجورين والمرازيومة ارفاح لايفا المارية والوالقيوالة والمرادة

وراندالافتران و من والمان و من المان و من

عدد الأوراق ماريخ الأسع وفسود منا ما أن جُورهما حرى درم موق وراع المايك أونو الحاج أوا والماح المدارة والمارك والمارك والمارك والاقلال ودوعه معصمه والمراري جريد في والموس فيدا والمراح المراح المراح المراج ال 一方はいいとりはいますれてもられるというできないというないからないないないないないないないないないないないないない كنة فرع وجيز إدوجود المعترية كالمراج وكرارة فسفول المسارين والدراك والمراكم أغوين والسوم كأن منعيمه بنه يرور الرعويه مناوالدهيمة حالات والدوران والمن والمناس والدوران على بالموسور المدعد فرعدو فرقون فروان والمراور والمراور والمراورة والمراورة والمراورة والمراورة والمراورة مع به المسكن عليه الديري سريع ينجي أيعنون عن من منون وكيتهم مكوي الوقائة وقالول ويوالول بوداء والمينية ومديور مرياحة وزواء الدربية احتشار موس فردانية ولج والشراء والمائه موالها وجازعان معم بحراسير ورواجي وهم فوي اريرماي وموارين المراق المراق والماعين شدد مرفية مرود مده كاريد مرافعهم عيد ويوريون من تراوي تايين بني بن ودا و سارويد اليه وقدود ومسوئريه مدرية ومسوء عنومنروج وتفييم كتفعنه والدولاري تزيده الزيابية والسواء والمناوا وكالمناوا وكالم مروف و مد زيش کليزين عاديما حريزيون ارون از ريد ، ارتباء شد وکرد و دونيا وکرد و دونيا وادون ۱۹۱۹ ک حتوابه بدور في فينها فلكت ون فيرم أراس وهيم عنه وترويم غير فيد ووف ميز رور في المرازير وراروا والمرازية المرف مدر مستطى منتقرن بالمرافع ويتح في نويهم سنا بالمرادي وود الماي ويول محانعه مضائر إجدرتها ويتواجع ويطواع كالمترلون وأواءا والالالفي والمائية والماء والمائد علمة بالمنطقة اعجمة وفراد والمارين والمارين والمرادي والمرادية いいかいかい でいかい からからいからからからいいいいいかんないかん 1) 20/0/ Care رد وفيد معمالي السرائية بدورد مر فركوك مترفطات يريموري ويروي فوعيته فيها لوين والملاء في مؤيل المائية مدادة موته زونة كرخشه بين بريمتيكمو بدهويلوين بسهتم بدين أيته مريد مد عربه ايد وونويد العربي المدوية 11 Collection of Marine of the وم خودشي يايني در اندال المساسد

تمهيد

دأب الباحثون على التقديم لما يدرسونه من ظواهر أو شخصيّات على إبراز الزّمان والمكان ، أو بعبارة أخرى البيئة أو المحيط ، حتى يتسنّى حصر الموضوع من ناحية ، وإثارة ذهن القارئ وتهيئته من ناحية أخرى .

وأجدني أمام ضرورتين . بينا تلحّ إحداهما أن أكتب عن الحالة السياسيّة لفترة زمنيّة تربو على الثّمانين عاماً من أحفل ما تعرّضت له المغرب والأندلس بالأحداث على مدى التاريخ .

أضف إلى ذلك عدم التجانس بين العناصر السكّانيّة التي قصنت المنطقتين ذواتي الامتداد الجغرافي الهائل ، وما يتبع ذلك من تنّوع في المناخ ، وتعدّد في مناحي النّشاط البشريّ ، تمسك الضّرورة الثانبة بالخناق : أنْ تحرَّ من ذلك ما تقتضيه طبيعة هذا البحث .

وإزاء هذين الاعتبارين سأتولّى سرد أهمّ الأحداث السّياسيّة باختصار شديد ، كما سأتجنّب الإطناب في عرض الحياة الفكريّة لتلك الفترة .

أَوَّلاً : الحياة السّياسيّة :

شهدت المغرب والأندلس اضطراباً شديداً في أواخر حكم على بن يوسف آبن تاشفين ، فتمكّن الإسبان من الاستيلاء على معقل سرقسطة عام 512هـ .

ولم تطل الأيّام بخليفته تاشفين حتى لقي مصرعه على أيدي الموحّدين سنة

539هـ، ففتّحت بذلك أبواب الفتن على المرابطين في جميع أرجاء الأندلس بدافع من العصبيّة لقطرهم وبإيعاز من الإسبان الذين استثمروا تلك الحركات فانتزعوا مزيداً من الحصون والمعاقل، وزاد الطّين بلّة دعوة البابا أوجين الثّالث إلى تسيير حملة صليبيّة اشتركت فيها إمارات برشلونة وأراغون وبيزة وجنوة.

وتم القضاء المبرم على المرابطين في نهاية سنة 541هـ على يد عبد المؤمن آبن على ، الّذي نجح في توطيد دعائم الدّولة وجعل الحكم وراثيّاً في بيته .

وازداد الاهتمام بشؤون الأندلس أيّام يوسف بن عبد المؤمن (ت سنة 580هـ)، فسيّر الحملات واستولى على شرق الأندلس ثم قضى نحبه بعد أن أصيب بجراح مميتة، أثناء حصاره مدينة شنترين.

وبصيرورة الأمور إلى ابنه يعقوب المنصور (ت 595هـ)، عاشت الدّولة على يديه أزهى أيّامها وتحقّقت في عهده أكبر انتصاراتها في معركة « الأرك »(١) سنة 591هـ.

تلاه ابنه محمد النّاصر الذي قضى على فتنة ابن غانية في أوائل حكمه ، غير أنه منى بهزيمة نكراء أمام حملة صليبية في واقعة « العقاب »(2) سنة 609هـ .

ثانياً: الحياة الفكرية:

لقد كان الازدهار الفكريّ زمن الموحّدين نتاج ما كان المرابطون بذروه ، ويصعب على المرء التّحديد _ بصورة مطلقة _ لمقدار ما أسهم به كل منهم دون أن يغمط الآخر حقّه ، فأنّى لإنسان أن يحكم بالفضل لمن غرز البذرة دون ذاك الذي تعهّدها بالسّقاية والعناية والتّشذيب ؟!

⁽¹⁾ انظر «صفة جزيرة أهل الأندلس » لأبي عبد الله محمّد بن عبد المنعم الحميري ، بعناية ليڤي بروفنسال : 12 .

⁽²⁾ نفس المرجع: 137.

ولكنّه مضطر في دراسة كهذه أن يجزِّئ الظّاهرة التّي يتناولها – على سبيل التّحكم – توّصلاً إلى دراستها ، كما هو الحال مع عالم اللّغة الذي يعرض للكلمة في جوانبها الثّلاثة : اللّفظ والرّمز والدّلالة ، فيفرد كلاً بدراسة أو دراسات مستقلة – تحكّماً – أمّا في الواقع فلا تعدّ الكلمة كلمة إلاّ بتلازم هذه الثلاثة معاً .

ويمكن القول بأنّ الموحّدين تعهدوا غرس المرابطين وأضافوا إليه أنواعاً جديدة وتعدّدت جهودهم في هذا المضار ، بدءاً من عهد عبد المؤمن ، إلى قريب من انتهاء دولتهم ، على أنّ هذه الجهود بلغت ذروتها على يد المنصور وابنه الناصر .

ويحسن التّنويه ببعض جهودهم – بعامة – في رعاية العلم وأهله ، والتّركيز على عهد المنصور والنّاصر على وجه الخصوص .

امتاز آل عبد المؤمن بأنهم كانوا جميعاً علماء ، وإن تفاوتت بالطّبع أقدارهم وعلى رأسهم المنصور ، فكان لهذا أثره في وسم دولتهم بالطّابع العلمي(1) .

فقد جمع عبد المؤمن من حوله العلماء والكتّاب واصطنعهم وأغدق عليهم الصّلات وأنشأ جماعة الحفّاظ الموحّدين⁽²⁾.

واقتفی یوسف أثر أبیه ، فضم مجلسه طائفة من أساطین زمانه ، أمثال ابن زهر وابن رشد⁽³⁾ .

ويقبل عصر المنصور – الذي بلغت فيه الدولة على يديه أزهى فترات تاريخها ، واستغرقت النهضة جميع المناحي ، فاستبحر العمران وإزدهرت

⁽¹⁾ انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 223 ، 227 ، 228 ، ترجمة أبي العباس بن عبد الرحمن ابن الصقر سنة 569هـ ، وعدّت خطّة الخزانة العالية من أجلّ الخطط التي لا يتولاّها إلا عِلية أهل العلم وأفاضلهم : 228 .

⁽²⁾ المصدر نفسه: 228، وسمي ابن عبد الملك هذه الجماعة بخواص الطلبة انظر السفر الأول، القسم الثاني: 564.

⁽³⁾ انظر التكملة لابن الأبّار ، 1: 553 ، 555 .

الحضارة، ونعمت البلاد بحياة مستقرة، وسادت العدالة والأمن، وتناصف النّاس وعمّهم الوئام ، وكانت غزوة « الأرك » سنة 591هـ .

ويذكر للنّاصر ما أسهم به في حياة والده وبعد مماته وإن قطّبت في وجهه الظّروف ، فحاقت به تلك الهزيمة الشنعاء في « العقاب » كما أشرنا .

وقد حفل هذا العصر بمظاهر الحياة العقليّة الناضجة وزانه ما اتّسم به من نوابغ في شتى مجالات العلم والمعرفة ، يرجع ذلك إلى عاملين رئيسين :

ا طهور ابن تومرت وادّعاؤه المهديّة ، وانقسام النّاس بين مؤيّد ومفنّد ،
 وتفاوت حماسة هذا وذاك شدّة وليناً ، واحتدام الصراع بين الفريقين ، فكان أن اتسّع الفكر بما جابه من مشكلات وواجه من قضايا .

٢ – المزايا الشّخصيّة التي اتَّسم بها المنصور وابنه – تبعاً لأسلافهما – إذ
 كانا عالمين بكلّ ما تحمله هذه الكلمة من دلالة .

وقد حرص المنصور على أن يضيف عقولاً إلى عقله ، فكان يستشير أهل الذّكر في كل أموره – باستثناء بعض المواقف التي ألزم فيها خصومه برأيه مستخدماً سلطته – وكان أديباً يقرض الشعر وينقده ، درس الفلسفة وأكبّ على التحصيل، وعقد المجالس العلميّة بحضور كبار رجالات الدّولة بقصره، يبادر أهل كل علم من العلوم بمسألة أو مسائل كان أعدّها للمذاكرة ، وكان يشارك بنفسه في المناقشة (1).

وكثيراً ما استعر الخلاف بين عالمين فانقلب المجلس إلى مباراة عنيفة بين

⁽¹⁾ درس المنصور علم الحديث على أبي العباس بن الصقيل . انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 125 . والفلسفة على أبي جعفر بن عتيق الذهبي ، انظر الذيل والتكملة السفر الأول ، القسم الأول : 279 . والأدب على أبي جعفر العبدريّ ، انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 564 .

طائفتين بزعامتهما ، ومراقبة المنصور لسير التعليم في جميع الأنحاء واصطفاؤه كلّ من ينبغ في مجال من المجالات وضمّه إلى مجلسه ، أذكت جذوة التنافس بين العلماء ، وبالغ من يخفّ منهم لصحبة السّلطان في إبراز ما يملك من براعة فيا يتعاطاه من علوم(1).

ولم يكن ليأبه - في اختياره الأساتذة - بما يبلغه عنهم من إطراء ، بل يتولّى امتحانهم بنفسه ، فقد طلب إلى القاضي مرّة أن يختار له أستاذين لتعليم أبنائه ، فأرسل إليه اثنين غالى في امتداحهما ، ونعت أحدهما بأنّه بحر في علمه والآخر بأنه برّ في دينه ، فلما مثلا بين يديه وفاتشهما تبيّن أنهما ينحطّان دركات عمّا وصفا به فوقع لقاضيه : ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر ﴾ (2) .

وهكذا كان لجهود المنصور والنَّاصر وأسلافهما الدور الحميد في ذيّالك الحشد الهائل من العلماء ، الذين شادوا صرحاً من صروح العربيّة بوصفها أداة فهم القرآن الكريم وتطبيق أحكامه ، وتعرف جوانب إعجازه – ما يزال على الأيّام خالداً شامخاً .

غير أنّه إكمالاً للصّورة ينبغي الإشارة إلى أنّ بعض مشاهير ذلك العصر لم يحصل من الدنيا على طائل ، وعاش حياة تعسة كئيبة مع ترسّمه للعلم ووقفه حياته عليه تحصيلاً وتدريساً ، من مثل أبي القاسم البلوى(٥) .

⁽¹⁾ انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ص : 399 ، ترجمة أبي الحسن الفهمي ، انظر الملاحظة السابقة .

⁽²⁾ انظر العلوم والآداب والفنون على عهد الموحّدين ، لمحمّد المنوني مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر (سلسلة التاريخ 6) الرباط : 1397 – 1977م ، الطبعة الأولى : 203 . والآية 41 : الروم .

⁽³⁾ انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول : 239 . وانظر السّفر الأول القسم الثاني : 455 ، ترجمة أبي جعفر ، أحمد بن عبد الصمد ، الذي كانت مؤونته من تفقّد إخوانه ، ثم كفاه إياها رئيس أصحاب المعدن مدة تسع سنوات .

وهناك شهادة لأحد من عرف بالعلم والعمل واشتهر بالصّلاح والفضل ذكرها أبو جعفر بن يحيى بن عميرة ، قال : وقال لي : كنت قبل أن أرحل أرى النّاس يعظّمون العلم وأهله فلمّا قدمت من رحلتي لم أر ما عهدت وأبصرت أمري() .

(1) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول : 264 .

الفصل الأول

(حياته)

- _ اسمه ونسبته .
- _ شخصيته .
 - ــ أساتذته .
 - ـ تلاميذه .
 - ــ ثقافته .
- _ آراء العلماء فيه .
 - ــ وفاته .

حياته

اسمه ونسبه

هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي الحضرميّ الإشبيلي ، المعروف بابن خروف النّحوي ، وقد صمتت جميع كتب التراجم – التي أمكن الاطلاع عليها – عن كثير من التفاصيل عن أسرته ونشأته الأولى إذ لم تعدُ الجد الثّاني له ، وقد يكون مردّ هذا إلى أحد احتمالين :

- 1 إما أن تكون أسرته حديثة عهد بالإسلام ، فاكتفى بعزوها إلى أوّل من اعتنق الدعوة ، ولقبه « الديدرنة » قد يرجّح هذا الافتراض ، لأنها كلمة غير عربية .
- 2 وإما أن يكون من أسرة ذات أصل عربي ولم ينبغ فيها أحد سواه وهذا قد يرجحه نسبته إلى حضرموت ، وهي إحدى بلاد اليمن ويؤكد هذا جريان العادة بإيضاح النسب بالولاء ، كأن يقال مولاهم أو بالولاء أو غير ذلك مما يحدّد الصّراحة أو عدمها في نسبة المترجم له .

بيد أنّه قد يحدث ألاّ يشار إلى ذلك كما هو الشأن في ترجمة الأستاذ أبي بكر بن خير الإشبيلي (ت سنة 575 هـ)(1) ..

ويبدو أن « ابن خروف » لقب له لا يرتضيه ، دليل ذلك أنه لم يذكره في

⁽¹⁾ انظر في هذا ترجمة أبي بكر بن خير صاحب الفهرست ، في التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار 2 : 523 . وانظر أساتذة ابن خروف .

مقدّمة كتابة «شرح الجمل » ، يقول : قال علي بن محمد بن الحضرمي » فقط (١) .

كما أنّه في الجزء الرّابع من شرح الكتاب _ مدار هذا الكتاب _ اكتفي بذلك أيضاً في صفحة العنوان (2) .

الخلط بينه وبين سميّه ابن خروف الشاعر

إِنَّ الحُلط بين الشَّخصيَّتين قديم ، فقد نبّه إليه تلميذه أبو الحسن الرعيني ، عندما ترجم له فقـال : وهما – وإن اتّفقا : اسما وكنية ولقبا – مختلفان : جَدّا ونسبةً ومولداً وداراً ووفاةً (3) .

في حين أنّ الشاعر اسمه على بن محمد بن يوسف القيسي القرطبي المتوفّى بحلب في حدود سنة 626هـ(4) .

شخصيته

لم نعثر له على ذكر في الأحداث التاريخيّة الشّهيرة في عصره باستثناء رفعه نسخة من شرحه الكتاب إلى محمّد النّاصر ، ومكافأة الأخير له(٥٠) .

⁽¹⁾ انظر مقدمة شرح الجمل لابن خروف ، مخطوط بمكتبة على بن يوسف المراكشي رقم 214 .

⁽²⁾ انظر «تنقيح الأَلباب في شرح غوامض الكتاب » ، لابن خروف ، الجزء الرابع لوحة ١ ظ مخطوط بمكتبة ابن يوسف المراكشي رقم (566) .

 ⁽³⁾ انظر « برنامج شيوخ الرعيني » ، تحقيق إبراهيم شبوح : 81 ، وانظر ترجمة الرعيني في تلاميذ ابن خروف .

⁽⁴⁾ ما أثبته هنا كان وفقاً لتقدير المراكشي ، انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول : 900 ، جاء في وفيات ابن خلكان تح د. إحسان عبَّاس 7 : 100 ، أنه توفي سنة 604هـ ، فقد ذكر ابن الزبير في الصلة أن لابن خروف الشاعر رحلتين إلى الشرق حبّ في أولاهما وعاد إلى الأندلس فأقام قليلاً بموطنه ليعاود الرحلة إلى المشرق حيث توفي هناك وقدّر وفاته بعام 610هـ ، على أنه روى ما قاله أبو الخطاب ابن خليل من أنه لقي ابن خروف في توجهه الثاني بعد عام 610 .

⁽⁵⁾ انظر ترجمة ابن خروف في الذيل والتكملة للمراكشي السفر الخامس القسم الأول: 321 .

ولعل ذلك يعود إلى انقباضه عن مداخلة الحكّام والسير في ركابهم تورّعاً - دأب الكثير من الأعلام - وكتب التراجم والسير ملآى بأسماء من رغب عن مصاحبة الحكّام ، كما أنها نوّهت بمن انتشب في خدمتهم ، وقد تلمذ المترجم على عدد من أولئك الذين نأوا بأنفسهم عن محاولة إفساد حياة الحكّام فيفسد الحكّام عليهم دينهم (1).

والدّليـل على تمكّن هذه النزعة من أبي الحسن ، قوله معقّباً على بيت ابن همّام :

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمُ فِي أَيِّ نَحْوٍ يُميِلُوا دِينَهُ يَمِلِ يصف رجلاً اتصل بالسلطان فضيَّع دينه ، لاتباع هوى مخدومه ، وكلّ الناس اليوم ذلك الرَّجل⁽²⁾ .

وطبيعيّ أن تنشأ أوهام غالبيّها يرجع إلى هذا الخلط بين الترجمتين قديماً وحديثاً ، والأخير هو ما يعنينا بالدّرجة الأولى هنا . نكتفي بإيراد ما وقع فيه باحث محدث هو الدكتور أمين عليّ السّيّد في رسالته للماجستير (الاتّجاهات النحويّة في الأندلس(٥) » ، لأنّ رسالته هذه كانت محوراً للعديد من الدّراسات والأطروحات ، وعدّت مرجعاً لا مناص لكلّ من يتصدّى لدراسة التّراث الأندلسي من أن يطّلع عليه .

فالدكتور أمين يسميـه أبا الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد ، نظـام

⁽¹⁾ انظر الذّيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس القسم الثاني : 666 السفر الأول القسم الأول : 180 من كلام المستنصر في حق أبي عميرة المخزومي « ذاك رجل رام إفساد دنيانا فأفسدنا عليه دينه » وجاء في السفر الأول القسم الأول : 227 ، في ترجمة أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن الصقر « رغب إليه أحد الأعيان أن يصحبه وأغراه بألف دينار ذهباً مرابطية فقال : والله لو أعطيتني ملء الدنيا على أن أخرج عن طريقي وأفارق ديدني في خدمة أهل العلم ومداخلة الفقهاء والانخراط في سلكهم ما رضيت » وانظر أيضاً الصفحة 260 ، والقسم الناني من السفر الأول : 560 .

⁽²⁾ انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف ص3: س24 س25.

⁽³⁾ الرسالة مودعة بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم 1579/ دار العلوم .

الدين المعروف بابن خروف النحوي الرندي القيسي القرطبي القيذافي الشاعر (١).

وأنه كان خيّاطاً يقاسم أستاذه الخدبّ ما يحصّله من إيراد وفي خلقة زعارة وسوء عشرة حالت بينه وبين الزّواج ، وسكن الخانات⁽²⁾ . .

وأثبت له التلمذة على أبي جعفر الحميري، المؤدّب الملقّب بالوزغي (ت سنة 610هـ). وأورد البيتين اللّذين هجا بهما أستاذه المذكور، ثم اقتبس مما أورده صاحب المعجب: « وألقى حبله على غاربه فلم يفلح ابن خروف بعدها ولا حصل على شيء من العلم، وإنما كان يعتمد فيا يأتي به على طبيعة خاصّة ».

وعقّب بأن « ابن خروف لم يكن أنموذجاً طيّباً في صفاته وأخلاقه ولم يكن يقدّر أستاذه حق تقديره ، وكفاه ذلك مذمة وسوء تقدير (3) » .

وتمنّى أن تكون حقيقة أمره غير ما ينعكس على مرآة شعره ، « أن يكون من هؤلاء الّذين يقولون ما لا يفعلون⁽⁴⁾ .

وقد نجم الوهم الأول في اسمه – كما سبقت الإشارة – إلى اتفاقهما في الاسم والكنية والأب ، وتقاربهما النسبي في الزمن ، وقد وضح في اسمه ونسبه .

ولم أجد مَنْ وصَفَه بأنه كان خيّاطاً غير ياقوت الحموي ، وقد ضمّف الله عقلًا لله القاضي القفطي ، واتهمه لله صادقاً لله بالتلفيق والتخليط (٥) والثابت أنّ أستاذه أبا بكر بن طاهر هو الذي احترف الخياطة .

 ⁽¹⁾ معروف أنّ لقب « نظام الدين » مشرقي ، فهو للشّاعر ، والنسبة إلى قيس هي للشاعر أيصاً ،
 فالنّحوي حضرميّ والشاعر قرطبيّ والمترجم إشبيلي والقيذافي للشاعر .

⁽²⁾ انظر الاتجاهات النحويّة في الأندلس ، د . أمين على السيد : 294 .

⁽³⁾ المصدر نفسه: 295.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه: 296 ، انظر المعجب لعبد الواحد المراكشي: 303 _ 304 .

⁽⁵⁾ انظر مثلاً لذاك التخليط في كتاب ياقوت « معجم الأدباء » 15 : 75 ، 76 ، نشرة مارجليوث ، الطبعة الثانبة سنة 1922 ، فهو الوحيد من بين من عرض لـ ترجمة ابن خروف الذي كني أستاذ ابن خروف أبا الحسن .

ومن المسلّم قيام ابن خروف بخدمة أستاذه زمن الطلب ، غير أنّي أرجّح أن تكون هذه الحدمة استنساخ الكتب وتعاطي الوراقة وما ذكر ابن عبد الملك من أنه غاب عن بعض كتب الأستاذ واشتكاه لذلك وسجن حتى توسّط أحد القضاة بينهما وعاد إلى خدمة الأستاذ والأخذ عنه كما كان(1).

ولم يكن في خلق ابن خروف زعارة وما وصفه أحد معارفه بسوء العشرة ، ويقيناً أنَّ أكثر هذه الأوهام ناجم عن الاستطرادات التي تحويها التراجيم ، فصفة سوء العشيرة وزعارة الخلق اشتهر بها أبو بكر ابن طاهر وتواترت عنه ، فإذا ما تكلم شخص ما في ابن خروف وذكر أنه لازم أبا بكر بن طاهر وخدمه طويلاً ، وأورد من وصف أبي بكر ما أورد ، وجاء ناسخ فاختصر ذلك الكلام ، وقدّم وأخر ألصق ذلك بمن ليس له بأهل .

وقد جزم المراكشي بأن أبا الحسن « كان مشهوراً بالصّدق وطهارة الثوب والصّيانة والعفاف⁽²⁾.

أساتذته:

حظى بأساتذة أفذاذ ، اشتهر منهم :

الشيخ الفقيه الإمام الزّاهد، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المجاهد 574هـ - 574هـ ، يقول عنه ابن عبد الملك بأنه كان نسيج وحده ، زهداً في العبادة ونوّه بأنّه لم يكن يقبل من أحد هديّة قليلة كانت أم كثيرة لا من الملوك ولا من غيرهم ، إلا آحاداً من أصفيائه تيقّن نزاهة طُعمتهم وأبي أن يتولّى القضاء ، واقتصر على انتساخ المصاحف

⁽¹⁾ الذيل والصّلة السفر الخامس ، القسم الثاني : 649 .

⁽²⁾ الذيل والصّلة السفر الخام ، القه . الأول : 321 .

- لتحصيل قوته ، قيّد بخطّه كثيراً من العلم واجتهد في تحصيله وحرص على نشره حاثّاً أصحابه للسّعى في طلبه(١) .
- 2 الشيخ الفقيه المشاور القاضي الحافظ أبو مروان ، عبد الرحمن محمد بن عبد الملك بن قزمان . قرطبي استوطن أشبونة وتوفي بها سنة 564هـ(2) .
- 5 الشيخ الفقيه المحدّث ، أبو بكر ، محمد بن يحيى بن محمد بن رزق المروي 503هـ 560هـ ، أخذ العربيّة عن أبي عبد الله ، محمد آبن عبد الرحمن بن أحمد بن خلصة ، وحضر إقراءه بالمرّية لكتاب سيبويه سنة 521هـ (3) .
- 4 الأستاذ أبو إسحق ، إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد ... بن ملكون الحضرمي النّحوي الإشبيلي ، سمع من أبي مروان الباجي وشريح بن محمد وغيرهما ، وأخذ العربية والأدب عن أبي الوليد بن حجاج وأبي القاسم آبن الرّمّاك فمهر في صناعتها ورأس فيها وأقرأ بها وكانت له مشاركة في سواها . توفّى بإشبيلية سنة 581هـ على خلاف (4) .
- 5 الشيخ الفقيه المقرئ المحدّث المتقن الفاضل ، أبو بكر ، محمّد بن خيراًبن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي مولى إبراهيم بن محمد بن يعمور اللّمتوني 502هـ 575هـ .

⁽¹⁾ انظ فهرست ابن خير الإشبيلي : 277 ، 249 ، 350 ، 457 ، والتكملة لابن الأبار 2 : 522 . _ صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير : 154 .

_ الذيل والتكملة ، لابن عبد الملك المراكشي ، السفر الخامس القسم الثاني 154 .

⁽²⁾ انظر فهرست ابن خير: 459 ، وبغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي 482 معجم أصحاب الصدفي لابن الأبَّار: 251 ، صلة الصلة لابن الزبير: 122 .

⁽³⁾ انظر بغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي : 482 ، وصلة الصلة لابن الزبير : 180 .

 ⁽⁴⁾ انظر التّكملة ، لابن الأبّار 1 : 157 ، 158 .
 إشارة التّعيين ، لأبي المحاسن عبد الباقي لوحة 46 .
 بغية الوعاة ، للسيوطي : 431 .

مما جاء في التكملة لابن الأبّار (وكان مقرئاً ، مجوّداً ضابطاً محدّثاً ، متقناً أديباً ، نحوّياً ، لغوّياً واسع المعرفة رضياً مأموناً كريم العشرة ، خيّراً فاضلاً ، وما صحب أحداً ولا صحبه أحد إلاّ أثنى عليه »(1).

6 - الأستاذ الفاضل الورع الزاهد أبو سليان ، دواد بن يزيد السّعدي غرناطي ت سنة 573هـ .

وكان من بيت علم ، نعته ابن الأبّار بأنّه «كان بقيّة النحويّين في وقته ، مشاركاً في علم الحديث »(2) .

7 _ الأستاذ المقرئ الفاضل أبو محمد ، القاسم بن عبد الرحمن بن القاسم آبن دحمان بن عثمان بن مطرف 485هـ _ 575هـ .

وكان كبير الأساتيذ بمالقة - كما نعته صاحب الذيل والتكملة - وأبرز المقرئين بها . اتسم بالحرص على الإفادة والنصح في الإقراء . روى عليه جِلَّةٌ منهم مترجمنا .

وقد وهم الأستاذ / عبد القادر رحيم الهبيتي في رسالته للماجستير « خصائص مذهب الأندلس النحوي » فجعل ابن دحمان هذا من تلاميذ ابن خروف الذين انتفعوا به (3) .

8 - أبو محمد ، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد آبن محمد بن ذي النون الحجري قنجايري ت سنة 581هـ .

⁽¹⁾ انظر التكملة لابن الأبّار 2: 223 ، 224 ، وبغية الوعاة للسّيوطي : 102 .

⁽²⁾ انظر برنامج شيوخ الرّعينيّ تح . د . إبراهيم شبّوح : 56 : 57 ، والتّكملة لابن الأبّار : 315 ، 316 ، عنية الوعاة ، للسيوطي : 563 ، 564 .

⁽³⁾ انظر المطرب ، لابن دحية : 196 ، 197 ، والذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي ، السفر الخامس القسيم الشاني : 545 ، بغية الوعاة للسيوطي 2 : 255 ، خصائص مذهب الأندلس النحويّ : 341 ، وهي موجودة بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم (1579) .

نعتــه ابن عمــيرة بأنّه « فقيـه محدّث راوية فاضــل » ، روى فأكثر وقرّب ففرّ ... ؟ وكان أهل سبتة يعظّمونه ويعرفون له حقّه ... ؟ ١٠٠٠ .

9 – الشيخ الفقيه الإمام الرّاوية أبو القاسم ، خلف بن عبد الملك بن مسعود آبن موسى بن بشكوال الأنصاري 494هـ – 578هـ .

له كتاب الصلة في تراجم علماء الأندلس نعته ابن الأبّار بأنّه «كتاب في أُفْقِهِ خطير القيمة ضروريّ الاستعمال ، لا يستغني أهل أُفْقِهِ عن التبلّغ به والنّظر فيه والاحتجاج منه ... ؟ »(2) .

الرمامة محمد الله ، محمد بن علي بن جعفر بن أحمد بن محمد القيسي بن الرمامة -10 = -567 = -567 = -567

من أهل قلعة حمّاد واستوطن فاس . دخل الأندلس تاجراً وطالباً للعلم . تولّى قضاء مدينة فاس سنة 539هـ . له عدّة مؤلّفات ، منها كتاب التبيين في شرح التّلقين . دفن بفاس (3) .

11 - أبو بكر ، محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله ، اللّخمي الإشبيلي آبن صاف 512هـ - 585هـ على خلاف في وفاته .

كبير أساتذة الإقراء بإشبيلية . تقاطر الناس للأخذ عنه ، وامتاز بأنّه كان لا يخلط مع القرآن شيئاً من النّحو والآداب في إقرائه ، إلا يوماً أو يومين في الأسبوع كان يسمح فيهما بالخلط . وقد أقرأ نحو خمسين سنة . شرح فصيح

⁽¹⁾ انظر بغية الملتمس ، لابن عميرة الضّبّي : 335 ، والسفر الخامس ، القسم الأول من الذيل والتكملة للمراكشي : 317 ، ترجمة أخيه أبي الحسن علي ، ومنها أتممت اسمه منه وأثبته على طوله ، لأنني عانيت كثيراً في إيجاد ترجمته .

⁽²⁾ انظر الذيل والتكملة لابن الأبار: 304: 305، معجم أصحاب الصّدفي، لابن الأبار: 82 فهرست ابن خير: 424، 272. وقد وقع خطأ في تاريخ ميلاده إذْ أُثبت سنة 499هـ لعلّه من المحقّق.

⁽³⁾ انظر التكملة ، لابن الأبار : 2 : 676 _ 677 .

- ثعلب والأشعار الستة وله تأليف في ألفات الوصل والقطع في القرآن الكريم(١).
 - 12 _ أبو محمد ، القاسم بن محمد الزقاق وابن الحاج ت 559هـ⁽²⁾ .
- 13 الشيخ الفقيه الإمام المقرئ ، أبو العباس ، أحمد بن علي بن أحمد آبن أفلح بن زرقون الجزيري ثم المرسي .
- يقول آبن الأبار « وتصدّر للإقراء بالجزيرة وأخذ الناس عنه وكان فقيهاً مشاوراً محدّثاً ، حافظاً ، مقرئاً ، نحويّاً ، مفسّراً » توفّي سنة 542هـ أو 545هـ على خلاف (3)
- 14 أبو عبد الله ، محمّد بن عبد الرّحمن بن محمد الرّعيني ، ركن الدين ت598 . سرقسطي . رحل إلى المشرق فلقّب من ثم بركن الدين . توفّي قاضياً بإحدى أعمال فاس .
- يقول عنه المراكشي: «كانت له قدرة فائقة على جدال المخالفين ودفع شبههم وتفنيد آرائهم ، اشتهر بالعدالة في أحكامه ... ؟ »(4) .
- 15 أبو الوليد ، محمّد بن أحمد بن محمّد بن رشد ، الحفيد أو الأصغر ت 595هـ . صاحب البداية والنهاية في الفقه واشتهر بالفلسفة وناله من قبلها خير وشر ، كلُّ بقدر . صنف قرابة الخمسين كتاباً (٥) .
- 16 الأستاذ أبو القاسم ، عبد الرحمن بن محمّد بن عبد الرحمن بن الرّمّاك الأموي ت 541 هـ .

⁽¹⁾ انظر التكملة ، لابن الأبار : 2 : 538 ، الذيل والتكملة للمراكشي السفر السادس : 188 ، إشارة التعيين لأبي المحاسن ، لوحة 48 ، بغية الوعاة للسيوطي : 100 .

⁽²⁾ الذيل والتكملة ، للمراكثي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 570 .

⁽³⁾ فهرست ابن خير الإشبيلي: 46: 433، 467، انظر التكملة لابن الآبار 2: 54، معجم أصحاب الصدفي، لابن الأبار: 33.

⁽⁴⁾ انظر الذيل والتكملة ، السفر السادس: 364.

⁽⁵⁾ انظر التكملة ، لابن الأبار : والذيل والتكملة ، السفر السادس : 21 .

فقيه نحوي لغوي مشهور ، أقرأ النحو والأدب بإشبيلية وكان مقدّماً فيهما(١) .

17 - أبو بكر محمد بن أحمد العبسي الإشبيلي ، ابن خشرم . كان أستاذ عربيّة موهوباً ، أجاد القيام عليها وتدريسها ، وكان له تلاميذ نجباء ، وصفه ابن الأبّار بكونه أحد الأمّة في علم العربيّة وقال : « حكى عنه أبو الحسن بن خروف في شرحه لكتاب سيبويه ، وفي باب الابتداء منه »(2) .

18 – أبو القاسم ، أحمد بن محمَّد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الحوفي ت 588هـ .

أصله من حوف مصر ، يقول المراكشي « ... ؟ وكان من بيت علم وعدالة فقيها حافظاً حاضر الذّكر للمسائل بصيراً بعقد الشروط فرضياً ماهراً ، وله في الفرائض تصانيف كبير ومتوسط ومختصر وكل ذلك مما بلغ في إجادته الغاية تحصيلاً لعلمها وتقريباً لأغراضها وضبطاً لأصولها وتيسيراً على ملتمسيها ... ؟ »(3) .

تولّى قضاء إشبيلة مرتين إحداهما سنة 582هـ وكان نزيهاً عادلاً وذكر ابن القنفذ في وفاته عبارة « من أشياخه الحوفي بفاس » حين حدد وفاة ابن خروف النّحويّ ، فحسبه المحقّق الأستاذ عادل نويهض خطأ ، وصوّبه بناء على ما ورد في إحدى نسخ الوفيات بأنّه الجزولي ، بحجّة أن الحوفي هو علي بن إبراهيم المتوفى سنة 430هـ وأنه عاش بمصر (4) .

⁽¹⁾ انظر فهرست ابن خير: 306 ، 456 ، وبغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي : 346 ، بغية الوعاة للسيوطي 2 : 86 .

⁽²⁾ انظر التكملة لابن الأبّار: 220 ، والذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني: 623 ، 624 .

⁽³⁾ انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول 414 .

⁽⁴⁾ انظر وفيات ابن القنفذ : 315 هـ 2 .

19 – الأستاذ أبو بكر ، محمّد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بابن طاهر الخدب « أخذ علم العربيّة عن أبي القاسم بن الرّمّاك وأبي الحسن بن مسلم .. وكان قائماً على كتاب سيبويه وأصول ابن السراج ومعاني القرآن الكريم للفرّاء والإيضاح للفارسي يعتني بها ويرى أن ما عداها في الصناعة مطّرح ، وله تعليق على كتاب سيبويه لم يسبق إلى مثله ... ؟ »(1).

وقد أخبر ابن الزبير فيا نقل عنه السيوطي أنه أجلُّ من أخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني وعبد الحق السكوني ، وذكر السيوطي أيضاً أنه وقف بمكة المكرّمة على حواشي ابن طاهر على الكتاب⁽²⁾.

تلاميذه

1 – أبو بكر ، وأبو عبد الله ، محمد بن عبد النور أحمد بن عمر .. ؟ السبأي الإشبيلي 553هـ – 614هـ .

يذكر الرّعيني أنه ما لقي في إتقان القراءات والقيام عليها وتجويدها أجلّ منه (٥) .

2 – أبو بكر ، محمّد بن أحمد بن خلف بن عبيد الله بن فحلون السكسكي ت سنة 591هـ ، على خلاف .

⁽¹⁾ انظر التكملة ، لابن الأبار ، 2 : 532 ، 533 .

 ⁽²⁾ انظر البغية ، للسيوطي : 28 .
 وانظر ترجمته الوافية في الذيل والتكملة ، لابن عبد الملك .
 السفر الخامس ، القسيم الأول : 319 : 323 .

⁽³⁾ انظر برنامج شيوخ الرعيني : 41 . والذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس : 411 ، 413 .

- قال عنه المراكشي: ... وكان من أهل العلم والفضل والحفظ (١٠ .
- $\frac{3}{2}$ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى الأنصاري القرطبي الإشبيلي (ت $\frac{3}{2}$) .

مقرئ مجوّد ، متواضع عابد زاهد .

- 4 أبو الحسن علي بن جابر بن علي بن يحيى اللّخمي الدّباج 566 646 .

 يقول الرعيني: «كان بإشبيلية رجعها الله تالياً في إقراء العربية والأدب لابن طلحة والشلوبين وابن عبد الله ومعدوداً منهم، وكان يزيد عليهم في إقرائه لكتاب الله تعالى وإتقانه له ... ؟ »(3) .
- 5 _ أبو الحسن ، على بن محمد بن على بن محمد بن يحيى ... ؟ الشّارّي ت 649هـ .
- نعته الرّعيني بالشّيخ الأجلّ المسند الثّقة الضّابط ، كان له اهتمام كبير بالعلم وجمع كثيراً من نفائس الدواوين العلمية ووقفها على طلبة العلم (4) .
- 6 أبو الحسن ، علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى الكتامي بن القطان ت سنة 628هـ .

محدّث حافل ناقد ، بارع ، صاحب الكتاب المعروف بالوهم والإيهام الواقعين على كتاب الأحكام (٥) .

⁽¹⁾ انظر المرجع السابق: السفر الخامس، القسم الثاني: 625.

⁽²⁾ انظر برنامج شيوخ الرعيني : 11 ، الذيل والتكملة ، السفر الخامس : 2390 وبرنامج ابن أبي الربيع ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد 1 ، 2 : 256 ، 257 .

⁽³⁾ انظر برنامج شيوخ الرعيني : 88 ، وصلة الصلة ، لأحمد بن الزبير 137 ، والذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول : 198 ، وبغية الوعاة للسيوطي 2 : 153 .

 ⁽⁴⁾ انظر « العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين » لمحمد المتوني : 281 .

⁽⁵⁾ انظر صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير: 131 .

- 7 أبو الحسين ، عبيد الله بن عاصم بن عيسى بن أحمد بن محمد الرّندي $^{(1)}$.
- 8 أبو الخطّاب ، محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن عبيد الله السكوني ت سنة 652هـ .

من أسرة عريقة في خدمة العلم ، ذاع صيته في الخطابة والفصاحة والجسارة ، كثيراً ما ارتجل الكلمات البليغة في محضر الرؤساء لا تملقاً وتزلّفاً ، بل حرصاً على المصالح العامة ، وكانت له مشاركة في علوم اللغة ، وعلم الكلام والأصول²⁰ .

9 – أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن المسلهم العتيبي الرّندي سكن مرّاكش . ت سنة 653 هـ .

كانت له رواية عن ابن خروف ، وتعاطى قرض الشعر ولم يكن فيه بالمبرز . من شعره ما كتب إلى أستاذه ابن خروف وقد نالته منه وحشة : هبني أسسأت أما لي في نيسل عفوك سسول وسيلتي وشفيعي إلى رضاك الرسول(٥)

10 - أبو العباس ، أحمد بن علي بن محمد بن هارون ت سنة 649هـ يقول المراكشي : « وكان أحد شيوخ أهل العلم ، عني طويلاً برواية الحديث ولقاء حملته بإشبيلية وغيرها من بلاد الأندلس وبسبتة وفاس ومراكش وغيرها من مدن العدوة وكثر تهممه بتقييد العلم وتخليد التواريخ ... ؟ وتخلف من ذلك أحمالاً من التصانيف الكبار ... ؟ »(4) .

⁽¹⁾ الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر السادس : 509 ، ترجمة محمد بن عبيد الله ، وكناه أيضاً أبا الحسن ، ولعلّه ابنه ووفاة الابن سنة 691هـ .

⁽²⁾ انظر صلة الصّلة ، لابن الزّبير: 193 . والذيل والتكملة ، السفر الخامس: القسم الثاني: 630 .

⁽³⁾ انظر الذّيل والتكملة للمراكثي السفر السادس: 61: 63.

⁽⁴⁾ انظر المرجع السابق ، السفر الأول ، القسم الأول : 324 ، 326 .

- 11 أبو القاسم ، عبد الرحمن بن محمّد بن رحمون ت سنة 649هـ . درس النحو على أبي الحسن بن خروف ولازمه طويلاً وكان له اهتمام بالكتاب⁽¹⁾ .
- 12 أبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن محمّد بن عبد الرحمن الرّعيني الإشبيلي 592هـ – 666هـ .

شهر بابن الفخّار ، لأنّ أباه كان يصنع الفخار ، يعرف أسلافه ببني الحاج وهو صاحب البرنامج المشهور ببرنامج شيوخ الرعيني وقد أفدنا منه في هذه الدّراسة ، اشتهر بالكتابة الديوانيّة وعدّ من شعراء دولة الموحدين ذوي الصيّت الذائع(2).

- 13 أبو عبد الله ، محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الحزرجي ، المشهور بابن البرذعي 575 646هـ . اشتهر بمعرفته العربية وإحكامه قوانينها . ومن كتبه « الإفصاح بفوائد الإيضاح » و « الاقتراح في تلخيص الإيضاح » و « فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال »(3) .
- 14 أبو عيسى وأبو على ، لب بن عمر بن جرّاح الأنصاري . توفّي سنة 638 م . تأدّب بابن خروف (4) .
- 15 أبو بكر وأبو الفضل ، محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحي بن سيد الناس ت سنة 659هـ .

⁽¹⁾ انظر صلة الصّلة ، لأحمد بن الزبير : 122 ، خلال ترجمة ابن خروف ، وانظر 141 وبغية الوعاة للسيوطي 2 : 86 .

⁽²⁾ انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 323 .

⁽³⁾ انظر التكملة ، لابن الآبار : 2 : 660 .

⁽⁴⁾ انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 578هـ 2 .

روى عن ابن خروف ، وسمع رأيه في بعض المشكلات النّحوّية ولم يقرأ عليه() .

16 – أبو عمر محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي ولد سنة 575هـ .

وتوفّى بعد سقوط إشبيلية سنة 646هـ على خلاف .

وكان من المقرئين الأجلاّء والأساتذة الأكابر ، مشهوداً له في النّحو والأدب⁽²⁾ .

17 - الشيخ الفقيه الأصوليّ العارف ، أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري ت سنة 636هـ(٥) .

18 – أبو محمد عبد الله بن قاسم الحرّار (⁴⁾ .

19 – أبو العباس ، أحمد بن عبد المؤمن بن موسى بن عيسى بن عبد المؤمن القيسى الشريشي ت سنة 619هـ .

شرح مقامات الحريري ، كما شرح الإيضاح والجمل ، وله تأليف في العروض واختصر أمالي أبي على القالي (٥) .

20 - أبو العباس ، أحمد بن أحمد بن إسماعيل ، ابن رأس غنمة المتوفّى في حدود سنة 643هـ .

(2) انظر الذيل والتكملة للمراكشي السفر السادس: 32.

⁽¹⁾ المرجع السابق نفسه: 653.

⁽³⁾ انظر برنامج ابن أبي الربيع ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد 1 جـ2 : 256 ، 257 .

⁽⁴⁾ لم أظفر بترجمة وافية له على الرغم من ترّدد هذا الاسم في الذيل والتكملة والإشادة به ، انظر السفر الخامس القسم الأول : 320 .

⁽⁵⁾ انظر المرجع السابق ، السفر الأول ، القسم الأول : 268 ، وبغية الوعاة للسيوطي : 331 .

رحل إلى المشرق وأدّى فريضة الحجّ وأخذ عن مجموعة كبيرة من الشيوخ هنالك ثم قفل إلى الأندلس بفوائد علميّة جليلة ، وبكتب لا عهد لأهل الأندلس بمثلها من قبل ، منها كشّاف الزّمخشري ومعجم الصّحاح للجوهريّ وغير ذلك .

يقول المراكشي: «وكان أبو العبّاس نبيل الخط، نقيّ الوراقة حسن الطّريقة، كتب بخطّه الكثير من دواوين العلم ... ؟ باقتراح رؤساء عصره من الأمراء والقضاة واغتنامهم ما يكون بخطه عندهم، وإجزالهم له المثوبة عليه، وكذلك كانوا يرغبون في مقابلته الكتب ومعاناة تصحيحها ثقة منهم بإتقانه وجودة ضبطه وكان أبو العباس هذا شديد الشغف بالعلم فطمح دهره في صحبة أهله، ولازم أبا حفص بن عمر طويلاً ... ؟ يحضر مجالس أهل العلم، أقرانه ومن هو أصغر منه، وقد كان يحضر مجلس الأستاذ أبي الحسن الدّباج وغيره من طبقته ومن دونه (1).

- 21 أبو عبد الله ، محمّد بن أحمد بن يربوع الجيّاني ، كان حيّاً سنة 607هـ . صنف كتاباً في الفنون الشعريّة سماه « حديقة الأزهار »(2) .
- 22 الأستاذ النّحوي اللّغوي المقرئ أبو جعفر ، أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللّبلي ، من مشاهير أصحاب الشلوبين ، يقول السيوطي بأنه سمع الحديث عن ابن خروف وأبي القاسم بن رحمون ولكن ذكر أن مولده سنه 623هـ ووفاته سنة 691هـ ، وهذا يجعل مسألة الرواية عنه مستحيلة إلا إذا ثبت أنه أجاز إجازة عامة كما حدث من أستاذه أبي مروان بن قزمان ، كما تستحيل روايته عن ابن خروف القرطبي

⁽¹⁾ انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول القسم الأول 28 ، 32 .

⁽²⁾ انظر الذيل والتكملة السفر السادس: 76 ، وبغية الوعاه ، للسيوطي: 49 .

القيسي ، لأنه على أقرب التقديرات ولد قبل وفاته بثلاث سنوات أي في حدود سنة 626هـ – ولعل السيوطي أخطأ في النقل وأن النص جاء فيه سماع المترجم من أبي القاسم بن رحمون تلميذ ابن خروف أو ما يقارب هذه العبارة(1).

23 – الإمام النحوي أبو القاسم ، محمد بن الموفّق بن جعفر علم الدين الأندلسي المرسي اللّورقي ذكر القفطي في الإنباء خبره فقال : « ... ؟ أخبرني علم الدين أبو القاسم النّحوي اللّورقي ، قال رأيته (ابن خروف) وأخذت عنه واستفدت منه وكان فاضلاً في هذا الشأن وله كلام على كتاب سيبويه عجوّده غاية الإجادة وهو من مليح مصنّفات أهل الأندلس في هذا النوع »(2) .

وقد اشتهر بالأندلسي وقام بشرح المفصل شرحاً أثنى عليه القفطي واعترف أنه لم يدان شرح المفصل لابن يعيش غيره (3). وسمّاه السيوطي أبا محمد القاسم بن أحمد ... ؟ وأشار إلى أنّ بعضهم أسماه محمداً وكنّاه أبا القاسم وفنّده والصّحيح ما أثبته القفطي لأنّه عاصره وعرفه وشافهه بل كان صديقاً له (4).

وتابع محقّق الإنباء السيوطي ، وقالوا بوفاته سنة 375هـ وهذا لا يصحّ ، فقد ولد سنة 575هـ وتوفى عام 661هـ بدمشق(5) .

انظر بغية الوعاة للسيوطي : 402 ، 403 .

⁽²⁾ انظر إنباء الرواة في أنباء اللغويين والنحاة ، للقاضي القفطي : 4 : 186 .

⁽³⁾ انظر المرجع السابق نفسه: 40.

⁽⁴⁾ انظر المرجع السابق نفسه: 397 . يقول القفطي: « وأخبرني صديقنا النحوني اللورقي الأندلسي ... ؟ » وفي موضع آخر: « واجتمعت بالمعلم أبي القاسم بن الموفق النحوي اللورقي الأندلسي ... ؟ » .

⁽⁵⁾ انظر بغية الوعاة للسيوطي 2: 250 .

- ۲۶ محمّد بن يحيى بن إبراهيم بن محمّد ، أبو عبد الله ، يعرف بالجلاء ولد بغرناطة سنة 479هـ ومات بها سنة 536هـ (١)
- 25 أبو بكر ، يحي بن محمد بن أحمد ... ؟ النميري الوادي آشي كان صدراً مبرّزاً من أهل العلم والفضل ، اعتنى بالعربية وأخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف وغيرهم . توفّي سنة 648هـ⁽²⁾ .
- 26 الإمام ، أبو عبد الله ، محمّد بن يحي بن محمّد العبدري الفاسي ت سنة 651 .

قام بإقراء العربية والآداب وغيرها بفاس(٥).

* * *

ثقافته:

قبل الخوض في الحديث عن ثقافته ينبغي أن نأخذ في الحسبان ما يأتي :

- أ حظوته بالتّلمذة على أساتذة أكفاء مشهود لهم بالمستوى العلميّ الرفيع(٩) .
- ب جودة النظام التعليمي في الأندلس مقارناً بنظيره في المغرب فقد جرت العادة أن يحفظ النّاشئ القرآن الكريم، وفنون الكتابة لذاتها وكثيراً ما يتخلّل ذلك رواية الأشعار والخطب والرسائل، والاهتمام بقواعد اللّغة مع مزيد عناية بالخطّ، فيستوي الطّالب عند إدراكه سنّ الشّبيبة، وقد شدا بعض الشّيء في العربيّة والشّعر والعلم بهما وأتقن الخطّ واقتدر على

⁽¹⁾ المرجع السابق نفسه: 260: 261

⁽²⁾ انظر بغية الوعاة ، للسيوطي 2 : 340 .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 266

⁽⁴⁾ انظر أساتذته.

الإنشاء أو بتعبير ابن خلدون « .. ؟ وتعلق بأذيال العلم على الجملة ... ؟ »(١) .

ونتج عن هذا النظام التعليمي – بما اتسم به من تفنّن في الأسلوب وكثرة لرواية الأشعار والخطب، ودراسة لقواعد اللّغة في إطار النصوص منذ نعومة الأظافر – أن تكوّن لديهم الحسّ اللّغويّ أي الملكة التي جعلتهم أعرف باللّسان العربي من إخوانهم المغاربة الذين اقتصر تعليمهم في المرحلة الأولى على استظهار القرآن الكريم والتركيز على طرائق رسمه والاختلاف في قراءاته ، يظلّ الدّارس على ذلك حتى يتقنه أو ينقطع عن الطلب (2).

جـ _ رهبنته للعـلم وسعيـه الحثيث لتحصيله ، وتحمّله صرامة وعنت أستاذه أبي بكر الخدّب ، يعكس تعلقاً بالعلم وشغفاً لا يكاد يوجد له نظير ولم يتزوج ولا تسرّى (3) .

د - تنقله الدّائب بين مدن الأندلس والمغرب أتاح له الأخذ عن مشاهير أعلامها ، كما هيًا له فرصة العطاء للنجباء - ذوي النّهم العلميّ والتعطّش للمعرفة - من أبنائها . وأقول ذلك ، لأنه رتّب جُعْلاً على من يبتغي الدراسة لديه ، لا يتسامح فيه ، وبهذا أبعد عنه أهل الفضول والادّعاء في هذا المجال (4) .

⁽¹⁾ انظر مقدمة ابن خلدون طبعة دار الشعب: 505 ، 506 . يؤيد هذا الكلام ما أثبته المراكشي في الذيل والصلة ، السفر السادس: 188 ، 189 . في ترجمة الأستاذ أبي بكر بن صاف من أنه ؟ « كان لا يقرئ مع القرآن شيئاً من الناحو والآداب إلا يوماً أو يومين في الجمعة ... ؟ » .

⁽²⁾ انظر مقدمة ابن خلدون طبعة دار الشعب : 505 ، وانظر أيضاً بدائع السلك في طبائع الملك ، لابن الأزرق 2 : 834 ، 835 وفيها شرح لمختلف طرائق التعليم ، وهو أوضع عبارة من ابن خلدون ، والكتاب من أغراضه الرئيسة شرح المقدمة .

⁽³⁾ انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 321 .

 ⁽⁴⁾ انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 321 .

- هـ الألقاب العلميّة التي تحلّي أسماء علمائنا القدامي في الأعم الأغلب هي بمنزلة شهادات للدكتوراة في عدة ميادين().
- و أنّه صنّف في جميع ما انتحله من علوم مؤلفات مفيدة شرّقت وغرّبت وغرّبت وتنافس الناس على استنساخها حرصاً على الإفادة منها وشهادة بقيمتها . من هذا نتبين أن ابن خروف كان :
- 1 مقرئاً: يقوم على تعليم القرآن الكريم ويجيد فهم مسائل رسمه وقراءاته ، « ... وله مصنفات في القراءة مستجادة »(١) .
- 2 مجوّداً: ويعني هذا أنه كان يجيد الخطّ ، أنيق الوراقة يزكي ذلك أنّه انتسخ كثيراً لنفسه ولرؤساء عصره (2) .
- 3 نحوياً ماهراً: الصفة التي غلبت عليه « ... ؟ وكانت العربية بضاعته وصناعته » (3) .
- 4 عدديًا فرضيًا: يقول ابن الزبير « ... ؟ وألف في الفرائض تأليفاً مشكوراً » (4).

⁽¹⁾ انظر المرجع نفسه .

⁽²⁾ احتفل الأندلسيون والمغاربة بحسن الخط أيما احتفال وحرصوا على التنويه بمن يجيده ، وقد أحصيت ما ورد من إشارات إلى الخطّ في السفر الأول والسفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة فكانت مائة إشارة ، على النحو التالي :

أ ــ 86 موضعاً ، نعت المترجمون فيها بحسن الخط والبراعة وما شاكلها .

ب - 4 مؤاضع نعت المترجمون فيها بصيغة التفضيل ، كقول أبرع من رأيته خطأ ونحوها .

جـ – 10 مواضع نعت المترجمون فيها برداءة الخط والضعف .

كما تعددت الإشارة إلى الوراقة ، وغالباً ما تتلازم جودة الخط والوراقة .

⁽³⁾ انظر صلة الصّلة ، لابن الرّبير : 122 ، وانظر أيضاً الهامش 2 .

⁽⁴⁾ انظر صلة الصّلة لابن الزبير: 122.

^(*) في هذا التشبيه تجوز ، ذلك أن الألقاب العلميّة هذه لا تطلق على أي كان بالغاً ما بلغ من العلم ، دون بقيـة المقوّمات ، لاقتران العلم بالعمل انظر الحياة العلمية في مدينة بلنسية ، كريم عجيل حسين : 349 .

بل إن الرّعيني قبل ذلك أثبت عنوانه وهو (المقنع)⁽¹⁾ .

ه _ عارفاً بعلم الكلام : « ... ؟ وله ردٌّ على أبي المعالي الجويني⁽²⁾ .

٦ – عالماً بأصول الفقه⁽³⁾ .

غير أن أبا الحسن الرّعيني وصمه بالجمود على ما لقّنه أستاذه أبو بكر آبن طاهر وقلّة التّصرف وقصر الباع في الكتابة والتّسرّع إلى إنكار ما يجهل (4) .

وكان يمكن التسليم بما ادّعى ، بحكم معاصرته إياه وأخذه عنه لولا أن في الترجمة نفسها ما يثير الشّك في قيمة هذا النقد ، وحسن أن نثبت هنا كلامه « ... ؟ بينه وبين شيخنا النّحوي أبي علي الرّنديّ – رحمهما الله – مناقضات في مسائل من العربية أنشقه أبو على فيها الخردل ، فما قام معه ولا قعد (٥) » .

وأخذاً في الحسبان تشيع الرّعينيّ لأبي عليّ الرّندي ذاك الذي أكثر من الأخذ عن السهّيلي وتفقّه به واختص بصحبته ينبغي أن لا تؤخذ من المسلّمات (6).

وجاء في ترجمة الرّندي بصلة الصّلة: « وردّ على ابن خروف منتصراً لشيخه أبي زيد السّهيلي في مسألة نحويّة ردّ فيها ابن خروف على السّهيلي ... » (7) .

وظهر أخيراً بالبحث أنه لم يكن أبداً جامداً على ما تلقّى عن أستاذه ولم يأخذ آراءه على أنّها مقدّسة مع أنّه لو فعل لما كان أهلاً لكثير لوم ؛ ذلك أنّ

انظر برنامج شيوخ الرعيني: 81.

⁽²⁾ المرجع ذاته ، وانظر « البلغة في تاريخ أمَّة اللغة » ورقة 14 ، 45 ، 97 .

⁽³⁾ المرجع ذاته.

⁽⁴⁾ برنامج شيوخ الرعيني : 81 .

⁽⁵⁾ المرجع نفسه والصفحة ذاتها .

⁽⁶⁾ انظر برنامج شيوخ الرعيني: 86.

⁽⁷⁾ انظر صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير : 68 ، والذيل والتكملة السفر الرابع 209 .

أستاذه « كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة وأفهمهم أغراض سيبويه وأحسنهم قياماً على كتابه وأنبلهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد ... »(1) .

أما قصر الباع في الكتابة ، فليس بصحيح على إطلاق ، وقد ترددت كثيراً قبل الإقدام على نفي هذه التهمة حتى اطّلعت على بعض ما جرى بين ابن خروف والسّهيلي من مناقضات فألفيت أسلوبيهما متاثلين بدرجة كبيرة وإذا قلت إنه بالإمكان وضع اسم كلّ منهما موضع الآخر ويستحيل على من خبر أسلوبيهما أن يفطن لذلك ما لم يكن له اطّلاع سابق على ما كتباه ، فلست أبعد (2) على أنّه يلاحظ تقارب المنحى بين الإمام السهيلي وابن مضاء تجاه النحو أو العربية – كما كان يسمّى – ثما عد نزعة ظاهرية في الدّراسات النحوية ، لعلّه كان السبب في احتدام الخلاف بينهما وبين ابن خروف (3).

هذا نموذج من كتابة السّهيلي وابن خروف تمّا أورده السّيوطي في الأشباه والنظائر (4) ، نقلاً من تذكرة الشيخ تاج الدّين بن مكتوم (5) والمقدّمة لعلها للشيخ ابن مكتوم نفسه :

⁽¹⁾ انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الثاني 648 : 651 .

⁽²⁾ انظر الأشباه والنظائر ، للسيوطى 3: 130 - 135 .

⁽³⁾ انظر « البلغة في تاريخ أئمة اللغة » للفيروز أبادي ، ورقة 46 وقد جاء في ترجمة ابن مضاء القرطبي : « ذو فنون شتّى وله كتاب المشرق في العربية مفيد جداً ، وتنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان » فناقضه ابن خروف وردّه عليه . وله (أي ابن مضاء) آراء في العربية وشذوذ عن مألوف أهلها . ظاهري في النحو . توفي سنة اثنتين وتسعين وخمسائة بإشبيلية .

⁽⁴⁾ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، 3 : 130 – 135 .

 ⁽⁵⁾ هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ... ؟ القيسي ، تاج الدين بن أبو محمد 682 –
 749هـ .

من مصنفاته « الجمع بين العباب والمحكم » في اللغة ، وشرح الهداية في الفقه ، والجمع المتناهي في أخبار النحويين واللغويين والتذكرة ، سماها « قيد الأوابد » انظر درّة الحجال ، لابن القاضي 1 : 82 - 83 .

« ذكر بعض الناس محجورين في عقد تضمن ذكوراً وإناثاً فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال إحدى المحجورين ، فمنع ذلك السّهيلي وقال : قول الشاعر * إحدى بني الحارث * هو كقول النابغة : * إحدى بلي * وقول الآخر * إحدى ذوي يمن * وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز إحدى المسلمين ، وأنت تعنى مسلماً ومسلمة أو إحدى المسلمين ، وأنت تعنى مسلمة ومسلمين ، لأن الجمع الذي على حدّ التثنية ، هو بمنزلتها ، ولو جاز هنا لجاز أن تقول في حمار وأتان : هذه إحدى الحمارين وما تقدّم من أبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى ﴿ فله عشر أمثالها ﴾ فأنَّث لأنَّه أراد عشر حسنات ولو قال أيضاً هي إحدى قريش أو أحد بلي لم يمتنع ، وأمّا الـذي لابدّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله أحد المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمة وقولك أحد المسلمين ، وأنت تعنى كذلك ، وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين « أحدكما كاذب فهل من تائب ؟ » ولو كانوا ثلاثة لقيل أحدهم امرأة ، لأن لفظ التّذكير قد شملهم , فحكم الجزء إذن حكم الكلّ ولا سيَّما إذا كان الجزء لا يتكلُّم به إلاَّ مضافاً ، والأصل في هذا النَّفي العامّ ، تقـول ما في الدار أحد , فيقع على المذكّر والأنثى ، وإنَّما قالت العرب : أحد الثلاثــة ؟ لأنك أردت معنى النفي كأن المعنى لا أعيّن أحداً منهم دون الآخر .

ويدل أيضاً على ذلك أنَّ تغليب المذكّر على المؤنّث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكّر أقوى في القياس لأنّ لفظ المذكّر أصل ثم يدخل عليه التَّأنيث وليس كذلك لفظ من يعقل وقد تعدّى تغليب من يعقل الحملة إلى جزئها ، قال الله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ كا كان جزءاً من الكلمة التي غلبت فيها من يعقل في قوله تعالى: « فمنهم » وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز في « إحدى » أربعة أوجه :

أحدها : أن يقع على المذكّر والأنثى ، لكونه في معنى النّفي كما تقدّم في قولك أحد الثلاثة .

والآخر: أن تغليب المذكّر أقوى من تغليب من يعقل ، لأن المذكّر والمؤنّث جنس واحد بل نوع واحد تميّز أحدهما بصفة عرضيّة ألا ترى أنّه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكره في القرآن مذكّراً ، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل .

والثَّالث : أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

والرّابع: أن أحداً مع أنّه مضاف لا يستعمل منفصلاً ، لا يقال هذه المرأة إحدى ولا رجل أحد .

قال ابن خروف: إحدى المحجورين صحيح يعضده السّماع والقياس قال الله تعال: ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ﴾ فجمع بين تذكير وتأنيث في مضاف ومضاف إليه وهو بعضه ، وإحدى المحجورين أحرى ، لأن تأنيث الآية غير حقيقي . ويشبهه قوله سبحانه ﴿ هي حسبهم ﴾ وقوله: «ما هذه الصوت » وقوله «وهي فرع أجمع » فذكّر بعض الجملة وأنّث بعضاً وهما شيء واحد ، ومن ذلك قولهم أربعة بنين وثلاثة رجال ، فأنّثوا المضاف والمضاف إليه مذكّر ، وقالوا في أربعة رجال وامرأة خمسة , فإذا أشاروا إلى المرأة قالوا خامسة خمسة .

ومما يدل عليه أنّا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنّث ولم تراع اللّفظ المذكّر في الكثير من كلامها قال * تقول هزيز الريح مرت بأثاب * وقوله * تواضعت سور المدينة * ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي فيه المعنى فهو أشدّ تمّا نحن بصدده ، وإحدى بلي وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كا زعم السّهيلي ، لكن لمّا كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذ لك فيها ، وإجازته هي أحد قريش وهي أحد بلي عطف ، ولو قيل أحد المحجورين على قوله سبحانه « لستن كأحد

من النساء » لم يجز لأنه في الآية الكريمة بعد النفي والمراد نفي العموم ، ثم بين بقوله من النساء ، وأمّا استشهاده بقوله في المتلاعنين أحدهما كاذب فغفلة ؛ لأنّ المقصد هنا أحدهما لا بعينه ، ولو عنى المؤنثة لأنّث فهو كقوله تعالى : ﴿إمّا يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما ﴾ ومنع من إفراد أحد وإحدى وقال سبحانه : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وقالوا أحد وعشرون وإحدى وعشرون وقوله (لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى) . وقد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ولم يدل عندنا على تحريمها إلا فحوى الخطاب وكون الألف واللام للجنس) (1) .

وقلت على إطلاق ولم أقل على الإطلاق ، لأنه ربما عنى الكتابة في دواوين الأمراء والحكّام ، فهو – على حدّ علمي – لم يعانها ، في حين أنّ الرّعينيّ زاول ذلك النّوع من الكتابة ونال بسببها وجاهة ومالاً واشتهر بها حتى عدّ من رجالاتها المرموقين ، وقال عنه تلميذه ابن عبد الملك المراكشي في ترجمة أبي القاسم البلوى : (فقد كان الجار الجنب لشيخنا أبي الحسن الرّعيني رحمه الله – لا يفصل بين داريهما أحد من خلق الله ، وشيخنا أوفر أهل الحضرة مالاً وأعظمهم جاهاً ، وهو بلديّه وقد انتفع به كثيراً في طريقته التي بها رأس وبالاستعمال فيها شهر وهي الكتابة عن السّلطان ... ؟)(2) .

أما التهمة الثالثة فليس لديّ ما يثبتها أو يدحضها على وجه اليقين وأغلب ظنّي أنها وردته من جهة ردوده الكثيرة على النّاس ولا سيّما تلك التي ناقض فيها أبا المعالي الجوينيّ وأبا عبد الله بن الكتّاني⁽³⁾.

⁽¹⁾ انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 3: 130 ، 133 .

⁽²⁾ انظر الذّيل والتكملة السفر الأوّل ، القسم الثاني : وانظر أيضاً صلة الصّلة : 141 .

⁽³⁾ انظر صلة الصّلة: لابن الزبّير 122.

آراء العلماء فيه

نعته الإمام الذهبي بالتدقيق والمهارة والمشاركة في علم الكلام والأصول وأنه من كبار نحاة الأندلس(1).

أما تلميذه النحوي أبو القاسم ، محمد بن أحمد اللورق ، فقد عزا إليه الفضل ووصف مصنفه مدار هذا البحث بأنه (من مليح مصنفات أهل الأندلس)⁽²⁾.

وقد فاخر به ابن سعيد المغاربة فقال في تذييله في رسالة ابن حزم في فضائل الأندلس: (وأمّا النحو فلأهل الأندلس من الشروح على الجمل ما يطول ذكره ، فمنها شرح ابن خروف شرح مشهور على كتاب سيبويه (3).

وأثنى عليه ابن الزبير في صلته قائلاً بأنه حسن التعليم والمعرفة وأنه من علية نحاة وقته (4) .

وفاته:

ليس هناك كبير اختلاف على تاريخ موته ، إذ ينحصر في العشر الوسط من جمادى الآخرة أو صفر من عام 609هـ ، والرّاجح أن ذلك كان في جمادى

⁽¹⁾ تاريخ الإسلام للذهبي ، مجلّد 29 ، حوادث 604 ــ 614هـ لوحة 117ب ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

⁽²⁾ إنباه الرواة ، للقفطى 4 : 186 .

⁽³⁾ انظر (نفح الطيب) ، للمقري ، تحقيق د . إحسان عباس 3 : 184 . و (فضائل الأندلس وأهلها) نشر وتقديم د . صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ط1 (بيروت : 1387 _ 1385 م) حيث فاخر ابن سعيد _ في تذييله على رسالة ابن حزم في فضائل الأندلس _ بشرح ابن خروف لكتاب الجمل والكتاب .

⁽⁴⁾ انظر صلة الصلة : 122 .

الآخرة ، لأنه الوارد في برنامج تلميذه أبي الحسن الرعيني(١) .

ومن المسلّم به أنه أصيب قبيل موته باختلاط في عقله أدى بقاضي أشبيلية على أيّامه أن يحجر عليه ماله . ولكن متى كان ذلك ؟ قضية ولا أبا حسن لها !.

أمامنا عدد من الصّوى ، أهمّها : تقديمه كتابه إلى صاحب مرّاكش ، محمّد . النّـاصر الذي تولّى أزمّة الأمور سنة 595 – 610هـ فانحصر الوقت بين هاتين السنتين ، وإذا علمنا أنّ النّاصر باشر حرباً ضروساً ضد بني غانية وغيرهم ممن خرج على الموحّدين ، فإنه يبدو معقولاً أن يتأخر موعد اللقاء قليلاً .

ثم إن أبا الحسن الرّعيني 592 – 666هـ ، التقاه وظفر بإجازته إياه جميع مرويّاته ، فإذا قدرنا عمر الرّعيني حين اجتماعه بابن خروف بخمسة عشر عاماً يكون تاريخ التلاقي سنة 607هـ .

وكان يمكن أن تسهم معرفة القاضي الذي حجر على ابن خروف في تحديد التاريخ ، غير أنه لم يتعيّن على وجه الدّقة اسمه ، وقد رجّح المراكشي أنّه أحد اثنين : أبو محمد ابن حوط الله المتوفى 612هـ ، أو أبو حفص ، عمر بن عبد الله بن محمد .. ؟ المعروف بابن عمر المتوفى سنة 604هـ . وأستبعد أن يكون القاضى أبا محمد عبد الحق⁽²⁾ .

وجلي أنّه لا يمكن أن يكون القاضي أبو حفص ، ابن عمر ، هو الذي حجر على ابن خروف لوفاته المبكرة نسبياً ، وبقي احتمال أن يكون أبا محمد ، ابن حوط الله ، بيد أن المراكشي نفسه يورد خبر تولّي القاضي أبي محمد عبد الحق بسن عبد الله بن عبد الحق قضاء إشبيلية حين صرف القاضي أبو عبد الله ، محمد

⁽¹⁾ انظر «برنامج شيوخ الرعيني»، لأبي الحسن الرعيني ، تحقيق الدكتور إبراهيم شبوح 81-82 .

⁽²⁾ انظر « الذيل والتكملة » ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 322 .

آبن أبي عمر الباجي سنة 605هـ(١) ، ولم ألف للقاضي أبي محمد ، عبد الحق هذا ترجمة في الذيل والتكملة ، كما لم أظفر لـ ه بترجمـ ق فيمـا تسنّى لي الاطـلاع عليه من كتب التراجم ، ويغلب على الظّن أن المرّاكشي استبعده واهمـاً أنـه أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة المتوفى سنة 542 هـ على خلاف .

وبناء على ذلك ، يترجّع لديّ أنّ اختلال ابن خروف ما بـين سنتي 607 _ 609هـ وعجيب ألاّ يعرض لذلك الرّعيــيٰ في برنامحـه ولعلّـه خشــي الطّعـن في حصوله على الإجازة منه أو في قيمة تلك الإجازة .

⁽¹⁾ انظر (الذّيل والتّكملة » ، للمراكشي ، السّفر الخامس ، القسم التّاني : 687 .

الفصل الثاني آثاره

- أ ـ شرح الحمل .
- _ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .
 - _ وصف المخطوط .
 - _ منهج ابن خروف في شرح الكتاب .
 - _ شواهده .
 - _ أمثلة من شواهد الحديث .
 - ـ أمثلة من شواهد الشعر .

**** الخريطة ****

الفصل الثاني

آثاره

ألفّ عدداً من الكتب ذكر أهمّها الرّعيني وهي:

- 1 شرح الكتاب ، أسماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .
 - 2 شرح الجمل .
 - 3 مفردات السبع.
 - 4 المقنع في الفرائض.
- 5 مجموعة كبيرة في الرّدّ على النّاس ، أهمّها ردّه على ابن مضاء القرطبيّ .

وذكر ابن عبد الملك المرّاكشي أن له مؤلفات في القراءة مستجادة . أكتفي بالكلام على شرحه للجمل ، وشرح الكتاب .

أ ـ شرح الحمل :

ألفّه قبل شرح الكتاب ، إذ أحال عليه فقال في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل⁽¹⁾ ، قال : قد ذكرت في شرح الجمل في الوقف نحو أربعين وجهاً عامّتها في كتاب سيبويه . توجد نسخة عتيقة فريدة بها خرم في آخرها ، وعبثت بها الأرضة في عديد من المواضع في مجلّد واحد ، تحتوي صفحتها على ستة وعشرين سطراً ، بخطّ واضح وإن لم يتسم بالجمال . كانت محبّسة على خزانة جامع الشرفاء بمرّاكش ، وهي الآن بمكتبة على ابن يوسف بالمدينة نفسها ، تحمل الرقم (214) .

⁽¹⁾ انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ص247 ، ص5 ، 6 .

رسم في مقدمة الكتاب المنهج⁽¹⁾ الذي سلكه في شرحه وحدد بدقة ما توخّاه فيه من أهداف . يتلخص في الآتي :

- 1 بسط مقدّمات تحصر أصول العربية بإيجاز .
- 2 التركيز على أهم الجوانب في كلام الزّجاجي .
 - 3 شرح شواهده وتبيان مواضع الشواهد .
 - 4 التعرّض لأوهام بعض شراح الجمل .
- 5 الاعتذار عمّا في منهج الزجاجي من خلل ، بأنّه رأى الزّجّاجي إنّما وضعه للمبتدئين وأسند توضيحه إلى المعلّمين وقصد إلى الإيجاز .

وصرّح بأنّ غرضه من تأليفه أن يفيد منه المبتدئ الطّلعة ويجد المتقدّم فيه أيضاً ما ينشده ، ولعل في ذهنه ما أطلقه أستاذه ابن رشد الأصغر على كتابه المشهور في الفقه « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » .

وهذا نص المقدّمة

« بسم الله الرحمن الرحيم » وبه نستعين : قال علي بن محمّد الحضرميّ عفا الله عنه وغفر له بمنّه وكرمه : الحمد لله ربّ العالمين وصلواته على محمد خاتم النبيين وعلى أهله الطّاهرين الطّيبين .

قصدت في هذا الكتاب بيان مقدّمات تحصر كثيراً من أصول العربيّة

⁽¹⁾ أعني بالمنهج هنا الخطة التي سار عليها في علاجه الموضوع على أساس من المنطق والاستقراء أو هما معاً ، وهو أيضاً النسق الذي اتبعه في ترتيب جزئيات المشكلة .

انظر ﴿ المنطق الحديث ومناهج البحث ﴾ للدكتور محمود قاسم : 47 _ 48 .

ومناهج البحث العلمي ، د . عبد الرحمن بدوي : 3 ـ 4 . و الصول البحث العلمي ومناهجه » ، للدكتور أحمد بدر ، ط3 (الكويت : رمضان 1393 ـ أكتوبر 1973م) 26 . و في التطور اللغوي » ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، مطبعة دار العلوم (القاهرة)

على سبيل الإيجاز ، وبيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجَّاجي – رحمه الله – في الجمل ونبهت على شواهده بما فيه الكفاية ، وبعض أوهام شارحيه لينتفع به المبتدئ الرّاغب ، ويقف عند غوامضه المنتهي الثاقب ، وتركت تبع ما ذكر من عقد غير مخلص ونظام غير ملخص ، إذ وضعه للمبتدئين واتكل في بيانه على المعلّمين وقصد الإيجاز على مذاهب العرب في الاتساع والجاز والاشتغال بذلك تضييع للزمان في غير شأن .

والله أهل التوفيق وهو بالفضل حقيق .

أتبع هذه المقدمة بالتعريفات للآتي :

الكلام ، الاسم ، الفعل ، الحرف ، الفاعل ، المفعول، باب الإعراب، باب معرفة علامات الإعراب ، النصب ، الخفض ، علامة الجر ، الجزم ، باب الأفعال ، الجازم ، باب التثنية والجمع ، الجمع باب الفاعل والمفعول ، نوع منه آخر ، باب النعت ، والمعرفة خمسة أنواع ، الأعلام نوعان ... الخ .

وتتفاوت أبوابه طولاً وقصراً بحسب ما تحتوي عليه من مسائل يراها جديرة بالشرح والتوضيح أو أنها واضحة . وهذا أنموذج لأحد أقصر أبوابه :

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى أكثر هذا الباب في أسماء جموع ما لا يعقل وفيا بينه وبين واحده التاء ، نحو الخيل والإبل والبقر والغنم والشاء والبطّ ، لأنها كلّها مؤنّة . وليس ذلك في جموع التكسير ، لأنّها محمولة على المعنى ، ولا يراعى فيها اللفظ كا روعي في هذا الباب مذكراً كان أو مؤنّاً والباب متسع ، وكذلك إذا تقدّم مؤنّث ، نحو : له من البطّ ثلاث ذكور ، وحمل على التأنيث فإذا جاوزت الصّفة الموصوف وبعد النّاني ، ولم يتصل بالعدد وتبيّن التذكير ، لم يجز التأنيث ، نجو له ثلاثة ذكور من البط وخمسة ذكور من الإبل ولا سبيل إلى حذف التاء .

ب _ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب

يقول الرّعيني: (وله تواليف، منها كتابه الكبير الذي سماه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) أودعه طرر ابن طاهر وبسطها وأضاف إليها شرح الأبيات ... ؟)(1).

توجد قطعة من مخطوط مخروم من أوّله وآخره ، كتب في آخر صفحة منه على الهامش بخط مغاير لما كتبت به « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » للشيخ العالم العلامة ابن خروف ، وهي مصوّرة عن نسخة محفوظة بالمكتبة التيمورية تحت رقم (530) . في نحو اثنتين وخمسين ومائة ورقة ، مسطرتها التيمورية تحت رقم ، كتبت بخط أندلسي جميل ، يعود إلى منتصف القرن السابع الهجريّ تقديراً . على هوامشها ما يدلّ على أنّها قوبلت على أصل المؤلف نفسه ، وهناك الكثير من الاستدراكات مجهورة بكلمة « أصل » وبعض الأخطاء الطفيفة التي وقع فيها الناسخ ، كما أن بها أيضاً تنبيهاً إلى بعض ما وقع فيه المؤلف نفسه من أوهام وقد كانت في الأصل مجلداً واحداً ضخماً يحوي الشرح كاملاً ، كما سيتبين من الوصف التفصيلي .

وقد عثرت أثناء تجوالنا في ربوع المغرب على الجزء الرابع من هذا الشرح كاملاً ، يبدأ من « باب الإضافة وهو باب النسبة » (2) وينتهي بالإدغام ألقيت عليه نظرة عجلى أيقنت منها أنها تنتمي إلى أصل القطعة التي أمتلك صورة منها ، وتمتاز بأن العنوان موجود بالصفحة الأولى منها بخط الناسخ نفسه ، فرغ من نسخها سنة 642هـ وخطها أندلسي جميل إلا يكن خط النسخة الأخرى نفسه فهو قريب منه .

⁽¹⁾ انظر (برنامج شيوخ الرعيني) ، لأبي الحسن الرعيني ، تحقيق الدكتور إبراهيم شبوح 81 - 82 .

⁽²⁾ يقابل الصفحة 115 ، من القطعة التيمورية التي تنتمي إلى النسخة غير المجزأة .

وعلى هذا فإن ما باليد تشتمل على قسم من الجزء الثالث وغالبية الجزء الرابع من الكتاب بحسب النسخة المجزأة .

وقد ذكر ابن عبد الملك المراكشي: أنّ النّاصر من بني عبد المؤمن قدّم إليه ابن خروف نسخة من شرح كتاب سيبويه في أربع مجلّدات بخطّه ، وذكر رؤيته _ المراكشي _ إياها بنفسه وأخرى بالخطّ ذاته كما أورد ما أخبره أحد الرحّالة من أنّه رأى نسخة من الكتاب في مجلد واحد بخطّ المؤلف ، وذلك بمدرسة القاضي الفاضل بالقاهرة(1).

وظللت فترة أرجح أن تكون النسخة التي بين يديّ هي ذاتها التي نعت ، ولم يزل الاحتمال قائمًا في أنها تلك التي كانت بمدرسة القاضي المذكور ، لعلّ الرحالة توهّم فظنها بخط المؤلف لاسيما أن خطها جميل – كما ذكرنا – ويعود إلى قريب من فترة المؤلف .

وهناك نص ورد بالمخطوطة يجعلنا نجزم بصحة عزوها إلى ابن خروف وهو: (وقد قرأت عليه (ابن ملكون) الأبنية للزبيدي بعد قراءتي سيبويه على الأستاذ أبي بكر ، فما سالته قط في غامض يفتحه ، ولم يزد على ما ذكر الزبيدي ولا شرح حرفاً جهله الزبيدي ، وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب من تبيين مشكلها ، وتحقيق المستدرك منها ، وشرح الألفاظ المجهولة فيها ، وتعليل ما لم يصح استدراكه والتنبيه عليه ، وغير ذلك مما انفرد به رحمه الله ، واجتمع في هذا الكتاب من ذلك العجب العجاب ، وما أظنك يا نحوي تجده مجموعاً هذا الجمع والتلخيص في كتاب ، فجميع حسناتي فيه منه رحمه الله ، غير أنها غير مفهومة في تعاليقه ، أعنى ابن طاهر (2) .

⁽¹⁾ انظر (الذيل والتكملة) ، للمراكشي ، السفر الخامس القسم الأول 321 .

⁽²⁾ ص281 س11.

وصف الخطوط:

يلاحظ أن الأصل الذي اعتمده الناسخ بغير خط المؤلف ، ولكن تأتّت له المقابلة بنسخ أخرى منها واحدة بخط المؤلف ، يقول : (ثبت في أصل المؤلف بخطّه ... ؟ ١٠٥٠ .

و (المعلّم عليه لم يثبت في الأصل) (و في أصل المؤلّف كسر الهاء ثم سكن الشين وهو غلط بيّن) (و في الأصل الجمع وهو غلط) () .

كما اتسم الناسخ بالدّقة العلميّة والأمانة ، ذلك أنّه كثيراً ما أثبت كلمة «كذا» فوق ما وجده في النسخة المعتمدة وتيقن خطأه (٥٠).

وكان يكتفي أحياناً لل التصف به من روعة في الوراقة لل بإثبات جزء من الكلمة وذلك حتى لا يثقل الحواشي بالتصويبات ، وهذه أمثلة منها:

وقد اتبع النّاسخ نظام التّعقيبة ، لكنّه لم يلتزمه ، فقد خلت الكثير من الصّفحات منها ، فما وجد بخطّه منها لا يزيد عن خمْسَ عشرة تعقيبة ، على حين كانت ثلاث وأربعون بخطّ صالح الفلاّني() أحد من تملّك هذه النسخة ، ولم

⁽¹⁾ ص204

⁽²⁾ ص180

⁽³⁾ ص237

⁽⁴⁾ ص245 .

⁽⁵⁾ انظر الصفحات: ص118 ، ص120 ، ص237 ، ص248 ، ص279 ، ص288 . (5)

^(*) هو صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري المعروف بالفلاني . عالم بالحديث مجتهد من فقهاء ع

أعرف ستّاً منها . ولعلّ النّاسخ إمعاناً في الأمانة العلميّة لم يثبت من التّعقيبات إلّا ما صادف نهاية الصفحة فعلاً ، بمعنى أنّ الصّفحات في المخطوطة الأصل أصغر أو أكبر من هذه التّى وصفنا .

أضف إلى ذلك أنه كثيراً ما ضبط الكلمات – التي يراها موضع إشكال ما – بالشّكل ، وقد رمز للتّضعيف بالشّكل الآتي (٧» ، إذا كان الحرف منصوباً أو مضموماً ، ويضع الضّمّة فوقه ويضع الإعجام فوق الحركات هكذا: (صحيحة » ، ويكتفي أحياناً في الحرف المفتوح المضعَّف بالشدّة فقط ، وإذا كان الحرف المضعّف في الكلمة لاماً مفتوحة فإنه يلصق الشدة هكذا « تعلم » .

وحين تكون الهمزة المضمومة المشدّدة على واو قد لا يثبت الضّمّة هكذا: (لتفوُّده) ، ويضع تحت الحرف المضاعف المكسور الرمز الآتي (٨) .

وقد بلغ عدد الصفحات التي بها تصويبات أو ملاحظات ثمانٍ وثمانين ومائة صفحة ، ضمّت واحدة وأربعين وثلاثمائة ملاحظة ، موزّعة على النّحو التّالي :

أ – 67 موضعاً ، اكتفى بتصويب الخطأ أو كتابة السّقط خلواً من أيّ إشارة أو رمز .

ب – 262 موضع ، أتبع فيها الملاحظة أو التصويب بالرمز « ص » ، ولعلها مختصرة من صحّ .

جـ – 16 موضعاً ، أثبت الرمز « ص » بالإضافة إلى كلمة « أصل » . وكان توزيع الملاحظات مكانيًا على النحو التّالي :

أ ــ الهامش الأيمن من الصّفحة اختصّ بستّة عشر ومائتي موضع .

المالكيّة . نسبته إلى قبيلة فلان من السّودان . ولد بالسودان وبها نشأ ثم ارتحل إلى مراكش وتونس ومصر والحجاز وأخذ عن علمائها وتوفّي بالحجاز ، وله عدد من الكتب بعضها مطبوع . ولد سنة 1166هـ وتوفي سنة 1218هـ . انظر الأعلام للزركلي 3 : 281 ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحّالة 5 : 12 ، وقد تملك النسخة المشار إليها .

ب _ الهامش الأيسر ، كان به سبعة وثمانون موضعاً .

جـ - أعلى الصّفحات وأسفلها ثمانية وثلاثون موضعاً .

وكانت معالجته لما وقع فيه من أخطاء أو ما وجد من اختلاف النّسخ بالكيفيّة الآتية :

1 - إذا وقع الخطأ بالسطر الأوّل

أ - كتابة السهو فوق السطر مباشرة(١) .

ب - كتابة السهو فوق السطر موصولاً بموقعه المفترض بأربع نقط (2) .

جـ - وصـل العبارة المسهوّ عنها بمكانها بأوّل حرف منها وكتابتها بصورة متعامدة مع السّطر⁽³⁾.

د ــ الإيماء إلى ورود العبارة بصورة مختلفة في نسخة أخرى مرموز لها بالرمز « خ » ، ولعلّها تعنى نسخة المؤلف .

2 _ أما إذا كان الخطأ واقعاً وسط الصفحة فإنه يتبع الأساليب الآتية :

- أ _ وضع إشارة إلى مكان السهو أو التعقيب باتجاه الهامش الأيمن غالباً حيث يكتب البديل⁴⁾.
- ب _ إذا كان في السطر خطّان ، فإنّه يصوّب الأوّل منهما في الهامش الأيمن غالباً والآخر في الجانب الأيسر ، وقد يعكس⁽⁵⁾ .
- ج _ وضع إشارة تشبه حرف الواو على الكلمة الخطأ _ لعلَّها مختصرة من كلمة

⁽¹⁾ انظر ص83 ، ص221 ، ص237 ، ص279 .

⁽²⁾ انظر ص147، ص233، ص270.

⁽³⁾ انظر ص225 .

⁽⁴⁾ انظر ص6 ، ص14 ، ص16 ، على سبيل المثال .

⁽⁵⁾ انظر ص18 س6 ، ص240 س2 ، ص247 س6 ، ص129 س12 ، ص128 س24 س6 .

- « وهم » ويضع بإزائها الصّواب في الهامش الأيمن أو الأيسر بحسب الظّروف (١) .
- د وضع الإشارة ذاتها في بداية ونهاية العبارة المكرّرة أو المشكوك فيها فقط (2) .
- هـ كتابة الصّواب قدّام الكلمة في مستوى السّطر أو فوقه بدون أيّة إشارة (٥) .

3 _ وفي حالة وقوع الحطأ في السّطر الأخير فإنّه يتبع أسلوباً من الآتي :

- أ _ الإشارة إلى الكلمة الخطأ أو موضع السهو وكتابة الصّواب تحته مباشرة (٥٠٠٠).
 - ب _ كتابة الكلمة الّتي سقطت سهواً موصولة بمكانها المفترض بأربع نقط⁽⁵⁾.
- جـ الإشارة إلى موضع السّهو وإثبات الصّواب في الهامش ووضع رمز (خ) فوقه ، ويمكن أن يكون كما سبق التّنويه رمزاً لنسخةٍ أخرى من الشّرح⁶⁾ .

« منهج ابن خروف في شرح الكتاب »

يمكن أن نقول – مع شيء من التجاوز – إنّ منهج ابن خروف في شرحه الكتاب هو منهجه في شرح الجمل ، ذلك المنهج القائم على المنطق والاستقراء من جهة ، والنّسق الموضوعيّ الّذي يغلب عليه في ترتيب أجزاء الدّراسة من جهة أخرى .

⁽¹⁾ انظر ص15 س6 .

⁽²⁾ انظر ص121 س23 ، ص124 س23

⁽³⁾ انظر ص143 س3 ، ص186 س11 .

⁽⁴⁾ انظر ص12 ، ص85 ، ص120 ، ص131 ، ص139 ، ص200 ، ص139

⁽⁵⁾ انظر ص58 ، ص59 ، ص230 ، ص590 .

⁽⁶⁾ انظر ص24 .

يتجلّى ذلك فيا أثبت من مقدّمات حصرت الكثير من أصول العربية ونحن وإن لم نعثر على الجزء الأوّل من شرح الكتاب – نستطيع الجزم بأنّه فعل هذا ، بدليل قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: « ... ؟ ولا بدّ من ذكر مقدّمات هنا يستعان بها على فهم أغراض الأثمّة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربيّة وسقوط الاعتراضات عليهم ، وقد تقدّم في أوّل الكتاب ... ؟ »(1) .

وقال: (وقد تقدّم بيبان الفعل ما هو في أوّل الكتاب)⁽²⁾ وهذه القطعة موضوع الدراسة – زاخرة بمثل هذه المقدّمات كما سنرى ، كما أنّه قام بشرح المواطن الغامضة في كتاب سيبويه على حين اهتمّ في الجمل ببيان الأهمّ من كلام الزّجّاجي .

أما كيف حقّق هدفه ذاك ، وما السّبل المختلفة التي توسّل بها إلى شرح معضلات الكتاب ؟ فسنرى ذلك فيما بعد ، ولا أراني بحاجة إلى تأكيد شدّة اعتنائه بالشّواهد على اختلافها ، يتضّح ذلك فيما سيأتي من نماذج .

وقد ركّز جانباً كبيراً من اهتمامه إلى الأوهام والأخطاء التي وقع فيها عدد من العلماء تعاوروا دراسة الكتاب خلال خمسة قرون تقريباً وعلى رأس أولئك المازني والمبرّد والفارسيّ وابن السرّاج والرّبيدي وابن السيّد والأعلم وأستاذه أبو بكر آبن طاهر ، وحظي المبرد والرّبيديّ بأكبر نصيب من تعقّبه وتعنيفه ، لأنهما كانا أجرأ من ناقض سيبويه ، كما أبان اختلافات نسخ الكتاب ، ونبّه على ما أدمج في الكتاب تما ليس من نصّ سيبويه ، وبذل ما في وسعه للاعتذار عنه فيا يراه وقع فيه من هنات منهجيّة ، كتشتّت المسألة الواحدة بين عدد من الأبواب ، أو تناولها في

⁽¹⁾ ص52 س25 .

⁽²⁾ ص55 س9 .

موضوع بصورة تبدو مناقضة لما تناوله في آخر ، فكان محامياً موفّقاً في أغلب دفعه ، كما سيأتي .

وقد ذكر المقرّي في « أزهار الرياض » طريقتين أو منهجين اتبعا في المؤلّفات التي دارت حول المدوّنة في الفقه ، وأسماهما الاصطلاح العراقي والاصطلاح القرويّ ، وأبان أن العراقيّين أفردوا مسائلها وتوسّعوا في استعمال الأدلّة والقياس على طريقة أهل الجدل ثم قال : (وأمّا الاصطلاح القرويّ فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما انطوت عليه بواطن الأبواب ، وتصحيح الرّوايات وبيانُ وجوه الاحتمالات ، والتّنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات مع ما انضاف إلى ذلك من تتبّع الآثار وترتيب أساليب الأخبار وضبط الحروف على حساب ما وقع في السّماع وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها)(1) .

ويمكن أن نعم هذين المصطلحين في سائر العلوم ، لا سيّما العربيّة ، الوسيلة إلى الفهم والاستنباط والشّرط الأساس لتحصيل كافّة العلوم ، كما هو معروف بداهة ، وعلى هذا وبناء على ما سبق ذكره من إشارات إلى منهجه نقول : إن ابن خروف سلك طريقة القرويين المنوّه عنها .

وفيا يلي الأبواب التي تناولها بالشّرح مقابلة بعنوانات سيبويه وقد اعتمدت طبعة بولاق ، واستُعين بطبعة الأستاذ / عبد السلام هارون في بعض المواضع الملتسة .

ترجمات الأبواب عند ابن خروف نظائرها لدى سيبويه 1 – باب ما يذهب فيه الجزاء من = 1 : 440 – الأسماء .

أزهار الرياض ، للمقري 3 : 22 .

⁽_) هذا الرمز يدلّ على أنّ ترجمة الشّرح هي بنفسها ما ورد في كتاب سيبويه وإذا وقع بعدها كلام فمعناه أنّ ابن خروف تصرّف في التّرجمة بالاختصار وقد يشير إلى ذلك بقوله (الترجمة) عقب ذكره جزءاً منها كما مرّ .

-442:1= الأسماء التي =1:442يجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء . 4 - باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف -443:1=الاستفهام. 5 - باب الجزاء إذا كان القسم في -444:1=أوّله . 6 – باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم -445:1=بينهما .

 = 1 : 449 - إذا كان جواباً لأمر أو 7 – باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل . نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرض .

> 15 – باب الحروف التي لا تتقدّم فيها -456:1=الأسماء الفعل .

= 1 : 458 _ ولا تغيّر الفعل عن حاله 16 - باب الحروف التي لا يليها بعدها التي كان غليها قبل أن يكون قبله شيء إلا الفعل.

منها . = 1 : 452 - أن فيها معنى الأمر 17 – باب الحروف التي تنزَّل منزلة الأمر والنهى . والنهي .

20 _ باب الأفعال في القسم .

21 – باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل.

21 – باب نفى الفعل. -460:1=

بعدها الأفعال .

-454:1=

= 1 : 459 _ باب الحروف التي يجوز

أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها

- 460 : 1 =	21 _ باب ما يضاف إلى الأفعال من
	الأسماء .
- 461 : 1 =	23 – باب إن وأن .
- 461 : 1 =	23 – : باب من أبواب أن
- 463 : 1 =	24 – باب آخر من أبواب أنّ
- 464 : 1 =	25 – باب آخر من أبواب أنّ
- 465 : 1 =	25 – باب إنما وأنما
= 1 : 467 _ باب تكون فيه أن بدلاً	26 _ باب تكون فيه أنّ بدلاً من شيء
من شيء ليس بالأول .	ليس بالآخر
- 468 : 1 =	28 ــ باب من أبواب أن تكون فيه أن
	مبنيّة على ما قبلها .
- 471 : 1 =	31 – باب من أبواب إن
- 471 : 1 =	32 - باب آخر من أبواب إنَّ
- 472 : 1 =	32 – باب آخر من أبواب إنَّ
- 473 : 1 =	33 – باب آخر من أبواب إن
- 475 : 1 =	35 – باب أنَّ وإنَّ
= 1 : 475 ـ التي تكون والفعل بمنزلة	35 – باب من أبواب أن
مصدر .	
= 1 : 479 _ باب ما تكون فيه أن	39 ــ باب تكون فيه أن بمنزلة أي
بمنزلة أي .	. ~
- 481 : 1 =	41 – باب آخر أن فيه مخففة
- 482 : 1 =	42 – باب أم وأو

42 _ باب إذا صار الكلام بها بمنزلة = 1 : 482 _ أيهما وأيهم . 44 – باب أم منقطعة -484:1=46 – باب أو -485:1=47 – باب آخر من أبواب أو -487:1=49 - باب أو في غير الاستفهام -489:1=51 – باب الواو التي تدخل عليها ألف **- 491 : 1 =** الاستفهام. = 1 : 491 : 1 - باب بیان أم لم دخلت 52 – باب تبيان أم لم دخلت على على حروف الاستفهام ولم تدخل على حروف الاستفهام الألف = 2 : 2 - هذا باب أفعل . 52 - باب ما ينصرف ومالا ينصرف 54 _ باب أفعل = 2 : 2 - التي في أوائلها الزوائد 55 – باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء . = 2 : 5 - واسماً في أكثر الكلام . 57 _ باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات . 57 _ باب أفعل منك -5:2=58 – باب مالا ينصرف من الأمثلة = 2 : 5 - باب ما ينصرف من الأمثلة ومالا ينصرف. وما ينصرف. 59 – باب ما ينصرف من الأفعال إذا -6:2=سمیت به رجلاً . = 2 : 8 - فمنعه ذلك من الانصراف 62 _ باب ما لحقته الألف في آخره

في النكرة والمعرفة وما لحقته الألف فانصرف في النكرة ولم تصرفه في المعرفة .

= 2 : 9 - فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة .

= 2 : 10 - فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

= 2 : 10 - عما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بشرى وما أشبهها .

-12:2=

= 2 : 13 - مما ليس في آخره حرف تأنىث .

-13:2=

-15:2=

بلفظ الاثنين والجميع الذي تلحق له الواحد واوا ونونا.

-19:2=

-19:2=

= 22:2= باب تسمية المؤنث

-23:2=

63 – باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف .

63 ــ باب ما لحقته نون بعد الألف

64 – باب مالا ينصرف في المعرفة (الترجمة)

65 – باب هاءات التأنيث

66 – باب ما ينصرف في المذكّر ألبيّة

67 – باب فعل

69 – باب ما كان على مثال مفاعل

ومفاعيل

71 - باب تسمية المذكّر بجمع الاثنين = 2: 17 - باب تسمية المذكر والجميع.

72 - باب الأسماء الأعجمية

73 – باب تسمية المذكّر بالمؤنّث

74 – باب تسمية المؤنث الترجمة

75 – باب أسماء الأرضين

= 2 : 25 - والأحياء وما يضاف إلى 76 – باب اسماء القبائل الأم والأب. 79 – باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة -28:2=80 – باب أسماء السور -30:2=81 – باب تسمية الحروف والكلم = 2 : 31 – التي تستعمل وليست ظروفأ ولا أسماء غير ظروف ولا أفعالاً . 84 – باب تسميتك الحروف = 2 : 35 - وغيرهما من الأسماء بالظروف 85 – باب ما جاء معدولاً عن حدّه = 2 : 36 - من المؤنّث . 90 – باب تغيير الأسماء المبهمة = 2 : 42 - إذا صارت علامات خاصّة = 2 : 44 _ باب الظروف المبهمة غير 93 – باب الأسماء المهمة غير المتمكنة المتمكنة. 96 – باب الأحيان = 2 : 48 _ في الأنصراف وغير الانصراف 96 – باب الألقاب -49:2== 2 : 49 _ فجعلا بمنزلة اسم واحد 97 – باب الشيئين اللَّذين ضمَّ أحدهما إلى الآخر . كعيضموز وعنتريس. 98 – باب ما ينصرف ومالا ينصرف = 2 : 56 : 2منهيّ لامات. من بنات الياء والواو . 107 – باب إرادة اللّفظ بالحرف -61:2=الواحد

111 – باب الحكاية التي لا تغيّر فيها -64:2=الأسماء عن حالها في الكلام

115 - باب الإضافة وهو باب النسبة -69:2=

116 – باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف

> 117 – باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو

117 - باب الإضافة إلى فعيل وفعيل

118 – باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخره الياء.

119 – باب الإضافة إلى كل شيء لامه ياء أو واو

120 - باب الإضافة إلى كلّ اسم آخره = 2: 77 - مبدلة من حرف من ألف

= 2 : 71 _ فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف مكسور.

= 2 : 72 - التي الياءات والواوات لاماتهن إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة التي قبل اللام .

= 2 : 73 - من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهنّ وما كان في اللفظ بمنزلتهما.

= 2 : 74 باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً وما كان آخره واواً وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً.

= 2 : 75 _ قبلها ألف ساكنة غير مهموزة

نفس الكلمة على أربعة أحرف .

= 2 : 77 - باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً زائدة لاتنوّن وكان على أربعة أحرف

= 2 : 78 – باب الإضافة إلى كل اسم

كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف .

= 2 : 79 – باب الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليله .

- 79 : 2 = باب الإضافة إلى بنات الحرفين = 2 : 79

122 – باب مالا يجوز فيه من بنات = 2 - 80

الحرفين إلا الرد .

من بنات الحرفين .

-85:2= باب الإضافة إلى ما ذهبت =2:85:2

فاؤه من بنات الحرفين

126 – باب الإضافة إلى كل اسم ولي

آخره ياءان

126 – باب ما لحقته الزيادتان للجمع = 2 : 86 باب ما لحقته الزائدتان

للجمع والتثنية .

اسماً واحداً .

الأخرى

= 2 : 85 – مدغمة إحداهما في

= 2 : 27 – باب الإضافة إلى الاسمين

اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا

-86:2= باب الإضافة إلى كل اسم = 2:86:2

لحقته التاء للجمع.

127 – باب الاسمين اللّذين ضم

أحدهما إلى الآخر .

127 – باب الإضافة إلى المضاف من = 2 : 87 – الأسماء .

128 – باب الإضافة إلى الحكاية 128 – باب الإضافة إلى الجمع

= 2 : 89 - باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقته وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علماً

على غير طريقة ما هو على بنائه .

= 2 : 90 _ باب من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة .

= 2: 91: 2 باب ما یکون مذکّر أ يوصف به المؤنّث.

92 : 2 = باب التثنية .

-88:2=

-88:2=

2: 93 – باب تثنية ما كان منقوصاً وكان عدّة حروفه أربعة أحرف فزائداً إن كانت ألفه بدلاً من الحرف الذي من نفس الكلمة أو كان زائداً غير ىدل.

. - 94 : 2 =

. - 95 : 2 =

الذي في آخره = 2:95 باب جمع الاسم الذي في آخره = 2:95

آخره هاء التأنيث .

128 – باب من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة .

129 – باب ما كان مذكّراً يوصف به المؤنث.

130 − باب تثنية ما كان من المنقوص = 2 : 29 − على ثلاثة أحرف.

131 – باب تثنية الممدود

131 – باب مالا تجوز فيه التثنية

والجمع بالواو والياء والنون.

تاء التأنيث.

132 – باب جمع النساء والرجال .

= 2 : 96 _ باب جمع أسماء النساء والرجال.

= 2 : 102 - باب يجمع فيه الاسم إن كان لمذكر أو مؤنّث بالتاء كما يجمع ما كان آخره هاء التأنيث .

= 2 : 102 – باب ما یکسّر مما کسر للجمع وما لا يكسَّر من أبنية الجمع إذا جعلته اسماً لرجل أو امرأة .

-103:2=

-103:2=

= 2 : 104 _ التي أواخرها معتلَّة .

= 2 : 104 _ إذا جعلته اسم رجل أو امرأة ومالا يتغيّر إذا كان اسم رجل أو امأة.

= 2 : 105 – باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة الجحرور والمضمر.

= 2 : 105 _ باب إضافة كل اسم

آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه

-105:2=

139 – باب تصغير ما كان على خمسة = 2 : 106 – ولم يكن رابعه شيئاً تمّا كان رابع ما ذكرنا تما كان عدد حروفه خمسة أحرف.

135 – باب ما یکسر تما کان للجمع .

136 – باب جمع الأسماء المضافة .

136 - باب من الجمع بالواو والنّون وتكسير الاسم.

137 - باب تثنية الأسماء المبهمة .

137 – باب ما يتغيّر في الإضافة إلى الاسم .

137 – باب إضافة المنقوص .

. باب التصغير .

أحرف .

2: 107 – باب تصغير المضاعف
 الذي أدغم أحد الحرفين منه في
 الآخر .

139 ــ باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف .

= 2 : 107 - ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدّته مع الزيادة أربعة أحدف .

140 – باب تحقير ما كان على أربعة أحرف .

= 2 : 107 - باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف . = 2 : 109 - فلحقته ألفا التأنيث أو لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان .

= 2: 110 – باب ما يحقّر على تكسيرك إياه لو كسّرته للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على

غيره . .

= 2 : 110 _ من بنات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسّرتها لَلجمع . لخذفتها وكذلك تحذفه في التصغير .

= 2 : 114 _ ثمّا أوائله الألفات

الموصولات .

= 2 : 115 - تكون فيه بالخيار في
 حذف إحداهما تحذف أيهما شئت .
 = 2 : 118 - باب تحقير ما ثبتت

141 – باب ما يحذف في التحقير .

144 – باب ما يحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة .

145 – باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان . زيادته من بنات الثلاثة في التحقير . (يادته من بنات الثلاثة في التحقير من = 2 : 119 – لأنها لم تكن لتثبت لو

كسّرتها للجمع.

= 2 : 120 _ باب تحقير ما أولّه ألف الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة .

- 121 : 2 = . عقير بنات الخمسة . = 2 : 121

زوائد بنات الأربعة.

= 2 : 121 _ باب تحقير بنات

الحرفين .

= 2 : 121 – باب ما ذهبت منه

الفاء .

-122:2= الب ما ذهبت لامه . -122:2=

= 2 : 124 - باب ما ذهبت لامه

وكان أوله ألفاً موصولة .

التأنيث .

152 – باب تحقير ما حذف منه

ولا يرد في التحقير .

= 2: 124 – ما حذف منه من قبل أنّ ما بقي إذا حقّر يكون على مثال المحقّر ولا يخرج من أمثلة التّحقير وليس

آخره شيئاً لحق الاسم بعد بنائه كالتاء

التي ذكرنا والهاء .

= 2 : 125 _ فإنك تحذف ذلك

البدل وتردّ الذي هو من أصل الحرف

153 – با*ب تحق*یر کلّ حرف کان فیه بدل . إذا حقّرته كما تفعل ذلك إذا كسّرته للجمع .

= 2 : 127 - باب تحقير الأسماء التي

= 2 : 130 - وكانت العين ثانية أو

تثبت الأبدال فيها وتلزمها.

-127:2=

154 - باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه .

154 – باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها في كل موضع .

-129:2= . =155

156 – باب تحفير كل اسم كانت عينه واو آ .

157 – باب تحقير بنات الياء والواو

اللاتي لاماتهن ياءات وواوات.

158 – باب الترخيم في التصغير .

-132:2== 2 : 134 – باب تحقير كل اسم كان

ثالثة

من شيئين ضمُّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد.

-134:2=

= 2 : 134 _ باب ما جرى في الكلام مصغرأ وترك تكبيره لأنه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن

تکبيره .

158 – باب ما يحقّر لدنوِّه من الشّيء -135:2=وليس مثله.

= 2 : 136 – باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير. -136:2=

159 - باب تحقير المؤنّث. 160 – باب ما يحقّر على غير بناء

137:2 =

مكبّره الذي يستعمل في الكلام.

160 - باب تحقير الأسماء المبهمة .

161 - باب تحقير ما كسّر عليه الواحد للجمع .

162 - باب تحقير ما كسّر على غير واحده المستعمل في الكلام .

162 - باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنّه شيء يقع على الجميع .

163 – باب الإضافة إلى المحلوف به(٠)

165 – باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو .

165 – باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم .

166 – باب ما يذهب منه التّنوين

-139:2=

= 2 : 140 – وسأبيّن لك تحقير ذلك إن شاء الله .

= 2 : 142 - باب ما كسّر على غير واحده المستعمل في الكلام وإذا أردت أن تحقّره حقرّته على واحده المستعمل في الكلام الذي هو من لفظه .

= 2 : 142 – فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد لأنّه بمنزلته إلا أنّه يعنى به الجميع .

= 2 : 143 – باب حروفِ الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .

- 145 : 2 =

- 146 : 2 =

= 2 : 147 – باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه .

= 2 : 148 _ باب ما يحرّك فيه

^{(*) ... ؟} ووقع في التّرجمة باب حروف الإضافة إلى المحلوف به ٤ .

التنّوين في الأسماء الغالبة (مه)

-149:2=

= 2 : 153 - الخفيفة والثقيلة .

167 – باب النّون الثقيلة والخفيفة

171 – باب أحوال الحروف التي قبل

النون

- 174 : 2 = الوقف عند النّون الخفيفة = 2 : 154

172 – باب النون الثّقيلة والخفيفة في

فعل الاثنين وفعل جميع النساء .

174 – باب ثبات الخفيفة والثقيلة

= 2 : 155 _ باب النّون الثقيلة

والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع

النساء .

= 2 : 157 _ في بنات الياء والواو التي

الواوات والياءات لاماتهن.

= 2 : 158 _ باب مالا تجوز فيه نون

خفيفة ولا ثقيلة.

= 2 : 158 _ واختلاف العرب فيه .

= 2 : 159 _ لأنه لا يستقيم أن

يسكن هو والأوّل من غير أهل

الحجاز .

-161:2=

-163:2=

= 2 : 171 - والمذكر لتبيين ما العدد

إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ

تسعة عشر وتسع عشرة.

174 – باب مضاعف الفعل.

174 _ باب اختلاف العرب في

تحريك الآخر .

175 – باب المقصور والممدود

176 – باب الهمز

181 – باب الأسماء التي توقع على عدّة

المؤنث.

الذي الله عن مع تمامها الذي تبيّن 2 = 172 - 2 هي مع تمامها الذي الله -181

^{(**) ﴿ ... ؟} وسمَّى العلم في التَّرجمة غالباً كما سمَّى الكنية في الباب الأوَّل غالبة ﴾ .

به العدّة.

183 – باب المؤنّث الذي يقع على

المؤتث والمذكر وأصله التأنيث

186 - باب تكسير الواحد للجمع .

189 – باب ما كان واحداً يقع

للجميع « الترّجمة »

190 – باب نظائر ما ذكرنا من بنات

الياء والواو

192 – باب ما يكون واحداً يقع

للجمع من بنات الياء .

-175:2=

هو من ذلك اللّفظ.

-173:2=

= 2 : 183 - ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنّه مؤنّث تلحقه هاء

= 2 : 175 _ باب مالا يحسن أن

إذا جازوت الاثنين إلى العشرة .

تضيف إليه الأسماء التي تبيّن بها العدد

التأنيث ليتبيّن الواحد من الجميع .

= 2 : 184 – باب نظير ما ذكرنا من

بنات الياء والواو التي الياءات والواوات

فيهن عينات .

= 2 : 189 - باب ما يكون واحداً

يقع للجميع من بنات الياء والواو

ويكون واحده على بنائه ومن لفظه إلا

أنّه تلحقه هاء التّأنيث لتبيّن الواحد من

الجميع.

= 2 : 189 – وفيه علامات التأنيث

وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات

التأنيث التي فيه .

-190:2=

-192:2=

192 – باب ما هو اسم واحد يقع على جميع

193 – باب ما كان على حرفين

وليست فيه علامة التأنيث.

195 – باب تكسير ما كان عدّة

حروفه أربعة أحرف للجمع .

198 – باب ما يجمع من المذكّر بالهاء

= 2 : 198 – باب ما يجمع من المذكّر بالتّاء لأنه يصير إلى تأنيث إذا

= 2 : 199 - ولم يكسّر هو على ذلك البناء

= 2 : 199 - خامسه ألف التّأنيث أو ألفان للتّأنيث.

-200:2=

= 2 : 201 – وقد أعرب فكسّرته على

مثال مفاعل.

= 2 : 203 – باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده.

-203:2=

= 2 : 206 - باب تكسيرك ما كان من الصّفات عدد حروفه أربعة أحرف .

= 2 : 214 _ باب بناء الأفعال الَّتي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها

199 – باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله .

> 199 ــ باب ما عدّة حروفه خمسة أحرف .

> > 200 - باب جمع الجمع .

201 - باب ما كان من الأعجميّة على أربعة أحرف .

201 : 2 = اباب ما لفظ به مما هو مثنّی کما = 2 : 201 لفظ بالجمع.

> 203 – باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر واحده .

204 – باب تكسير الصّفة للجمع . 205 – باب ما كان من الصّفات عدّة حروفه أربعة أحرف .

211 - باب الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به

ومصادرها. بك ومصادرها 214 - باب ما جاء من الأدواء = 2 : 219 – على مثال وجع يوجع وجعاً وهو جمع لتقارب المعاني . 214 – باب فعلان ومصدره وفعله 220 : 2 = 215 – باب ما يبني على أفعل 222:2=215 – باب أيضاً من الخصال التي 223 : 2 = تكون في الأسماء . - 226 : 2 = إلى علم كل فعل تعدّاك إلى = 2 : 226 -غيرك 218 – باب ما جاء من المصادر وفيه -227:2=ألف التّأنيث 218 – باب ما جاء من المصادر على -228:2=فعول 218 − 229 : 2 = اباب ما تجيء فيه الفعلة ، تريد = 2 : 229 − 218 بها ضرباً من الفعل. -230:2= باب نظائر ما ذكرنا من بنات =230:الياء والواو التي الياء والواو فيهن في موضع اللامات 219 – باب ما كان من ذلك عيناً = 2 : 231 – باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عىنات . 220 – باب نظائر ما ذكرنا من بنات = 2 : 232 – باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن الواو التي الواو فيهن فاء(٠) . فاء . 221 – باب افتراق فعلت وأفعلت في -233:2=الفعل للمعنى . 224 – باب دخول فعّلت على فعلت -237:2=لا يشركه في ذلك أفعلت . = 2 : 238 - وهو يكون على انفعل 224 – باب ما طاوع الذي فعله على فعل وافتعل. = 2 : 238 - باب ما جاء فعل منه 224 – باب ما جاء فعل منه على غير على غير فعلته . فعلت -238:2=225 ــ باب دخول الزّيادة في فعلت للمعاني . باب استفعلت . -239:2== 2 : 241 – باب موضع افتعلت 226 – باب مواضع افتعلت^(**) = 2 : 241 - تمّا لم نذكره . 226 – باب افعوعلت وما هو على مثاله 227 – باب مالا يجوز فيه فعلته . -242:2=227 - باب مصادر ما لحقته الزوائد -243:2=من الفعل من بنات الثلاثة. = 2 : 244 _ لأنّ المعنى واحد 228 – باب ما جاء المصدر فيه على

غير الفعل.

^(*) وقع في بعض النسخ من بنات الياء والواو التي الواو والياء فيهن ياء .

^(**) وقع في بعضها « هذا موضع افتعلت » .

228 – باب ما لحقته هاء التّأنيث -244:2=عوضاً لما ذهب. = 2 : 245 - فتلحق الزّوائد وتبنيه 229 – باب ما يكثر فيه المصدر من بناء آخر كما أنّك قلت في فعلت فعلت فعّلت . 229 – باب مصادر بنات الأربعة -245:2== 2 : 246 – باب نظائر ضربته ضربة 229 – باب نظير ضربته ضربة ورميته رمية من هذا الباب. ورميته رمية من هذا الباب = 2 : 246 _ باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق ببنائها من بنات الثلاثة. =22 باب اشتقاقك الأسماء لمواضع =2:246 التي ليست فيها زيادة من لفظها . ىنات الثلاثة. 230 _ باب ما كان من هذا النّحو من = 2 : 248 _ بنات الياء والواو التي الياء فيها لام . 230 _ باب ما كان من هذا النّحو من = 2 : 248 _ بنات الواو التي الواو فيهن فاء -249:2= باب ما تكون مفعلة لازمة لها =2:249:230الهاء والفتحة. 230 – باب ما عالجت به -249:2=. = 231 - 1باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز = 2 : 250 - 1 بزيادة أو بغير زيادة . بنات الثلاثة.

-250:2=

231 – باب مالا يجوز فيه ما أفعله

232 – باب يستغني فيه عن ما أفعله مما أفعل فعله .

> 232 ــ باب ما أفعله على معنيين 233 – باب ما تقول العرب فيه

> > ما أفعله وليس فيه فعل .

233 - برب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً.

234 - باب ما هذه الحروف فيه

م انت

234 – باب الحروف السّتة إذا كان واحد منها عيناً

> 235 – باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال

236 _ باب ما يسكّن استخفافاً وهو = 2 : 257 _ في الأصل عندهم متحرك .

الّذي ذكرنا.

= 2 : 251 – وعن أفعل منه بقوله أفعل منه فعلاً كما استغنى بتركت عن ودعت وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها .

-251:2=

= 2 : 252 - باب تقول فيه العرب

ما أفعله وليس له فعل.

 $-252 \cdot 2 =$

-254:2=

= 2 : 254 _ باب ما كان من الياء

والواو

= 2 : 255 - وكانت الفاء قبلها

مفتوحة وكان فعلاً.

= 2 : 256 - المضارعة للأسماء كما

كسرت ثاني الحرف حين قلت فعل.

237 _ باب ما يسكن من هذا الباب = 2 : 258 باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أوّل الحرف على أصله لو حرّك ، لأنّ الأصل عندهم أن يكون الثاني متحرّكاً وغير الثاني في أوّل الحرف .

237 – باب ما تمال فيه الألفات -259:2=

-262:2= باب من إمالة الألف عيلها فيها = 2 : 262

ناس من العرب كثير.

239 – باب ما أميل على غير قياس

240 – باب ما يمتنع من الإمالة من

الحروف التي أملتها فيها مضي .

241 – باب الرّاء

242 – باب ما يمال من الحروف التي

لست بعدها ألف.

243 – باب ما يتقدّم أوّل الحرف

244 – باب كينونتها في الأسماء

244 – باب تحرّك أواخر الكلم

الساكنة

= 2 : 264 _ وإنمّا هو شاذّ

= 2 : 264 – باب ما يمتنع من الإمالة

من الألفات التي أملتها فها مضي .

-267:2=

= 2 : 270 – باب ما يمال من

الحروف التي ليس بعدها ألف إذا

كانت الرّاء بعدها مكسورة.

= 2 : 271 _ باب ما يتقدم أوّل

الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان

أوّل الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ

بساكن فقدّمت الزيادة متحركة ،

لتصل إلى المتكلّم.

-273:2=

= 2 : 275 _ إذا حذفت ألف

الوصل لالتقاء الساكنين.

= 2 : 276 باب ما يضم من السواكن

إذا حذفت بعده ألف الوصل

= 2 : 276 – إذا وقع بعدها ساكن

وسأخبرك لم ذلك إن شاء الله .

245 – باب ما يحذف من السّواكن

245 – باب مالا يردّ من هذه الحروف = 2 : 277 – لتحرّك ما بعدها

الثّلاثة.

245 _ باب ما تلحقه الهاء في الوقف -277:2=لتحاك آخر الحوف. 246 _ باب ما تلحقه الهاء لتبين = 2 : 278 – من غير بنات الياء والواو التي حذفت أواخرها ولكنُّها تبيّن الحركة(1) حركة أواخر الحروف التي لم يذهب بعدها شيء. = 2 : 279 – باب ما يبنون حركته -246 باب ما يبقون حركته $^{(2)}$. وما قبله متحرّك. 247 ـ باب الوقف في أواخر الكلم -281:2=المتحركة في الوصل. 247 ــ باب الوقف في أواخر الحروف = 2 : 281 – باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف. 249 – باب السّاكن الذي يكون قبل = 2 : 283 - فيحرّك لكراهيتهم التقاء السّاكنين. آخر الحرف. = 2 : 285 - باب الوقف في الواو 250 - باب الوقف في الياء والواو والألف والياء والألف -285:2=250 - باب الوقف في الهمز = 2 : 286 _ إذا كان بعدها المذكر 250 – باب السّاكن الذي يحرّكه في الذي هو علامة الإضار ليكون أبين لها الوقف . كما أردت ذلك في الهمز .

⁽¹⁾ وقع في بعض النسخ باب ما تبين حركته ولم يحذف منه شيء .

⁽²⁾ وقع في الشرقيّة يبنون عوض يبقون .

251 - باب الحرف الذي يبدل في الوقف مكانه حرفاً آخر أثبت منه .

= 2 : 287 - باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه لأنّه خفتي وكان الذي يشبهه أوليٰ كما أنَّك إذا قلت مصطفين جئت بأشبه الحروف بالصاد من موضع التاء لا من موضع آخر .

= 2 : 288 _ وهي الياءات .

251 – باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف .

=252 باب ما يحذف من الأسماء من =2:289 في الوقف التّي الباءات .

لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين وتركها في الوقف أقيس وأكثر لأنّها في هذه الحال ولأنّها هاء لا يلحقها التّنوين على كلّ حال فشبّهوها بياء قاض لأنها ياء بعد كسرة ساكنة في

= 2 : 291 - التي هي علامة الإضار 252 – باب ثبات الياء والواو في الهاء وحذفهما.

253 – باب ما تكسر فيه الهاء التي

هي علامة الإضار.

253 – باب الكاف التي هي علامة

المضم

253 - باب مايلحق الكاف والتاء اللَّتين للإضار .

-293:2=

-295:2=

= 2 : 296 - إذا جاوزت الواحد .

= 2 : 297 – والحركة كما هي .	254 – باب الإشباع في الجرّ والرّفع
	وغير الإشباع .
- 298 : 2 =	254 – باب وجوه القوافي في الإنشاد
-314:2=	256 - باب عدّة ما يكون عليه
	الكلم .
-312:2=	262 – باب علم حروف الزّوائد
= 2 : 313 _ من غير أن تدغم حرفاً	263 – باب حروف البدل
في حرف وترفع لسانك من موضع	
واحد .	
= 2 : 315 – من الأسماء والصّفات	264 – باب ما بنت العرب
والأفعال المعتلّة وغير المعتلّة وما قيس	
من المعتلّ الذّي لا يتكلّمون به و لم يجئ	
في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو	
الذي يسمّيه النحويّون التّصريف	
والفعل .	
- 315 : 2 =	266 – باب ما لحقته الزّوائد من بنات
	الثلاثة من غير الفعل .
= 2 : 317 – وأمّا الألف	269 – لحاق الألف
325 : 2 =	279 – زيادة الياء
= 2 : 326 وأمَّأ النُّون	282 — زيادة النّون
327 : 2 =	283 — زيادة التاء
328 : 2 =	284 – زيادة الميم
328 : 2 =	285 – زيادة الواو

286 – باب الزّيادة من غير موضع 329:2=حروف الزوائد = 2 : 331 – باب الزيادة من موضع 287 – باب الزّيادة من موضع اللأم العين واللام إذا ضوعفتا . -330:2=287 _ باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل. 288 - باب ما يسكّن أوائله من -332:2=الأفعال المزيدة . = 2 : 334 – حتّی صار یجری مجری 288 - باب ما لحقته الزّوائد وألحق ما لا زيادة فيه وصارت الزّيادة بمنزلة بينات الأربعة . ما هو من نفس الحرف. = 2 : 335 _ في الأسماء والصّفات 289 – باب تمثيل ما بنت العرب من غير مزيدة وما لحقتها من بنات الثلاثة بنات الأربعة . كالحقها في الفعل. - 335 : 2 = باب ما لحقته الزّوائد من بنات = 2 : 335 الأربعة غير الفعل . = 2 : 339 - كما ذكرت لك في 296 - باب لحاق التضعيف فيه ىنات الثلاثة . (°) 2: 340 _ مزيداً أو غير مزيد . 297 – باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة 297 – باب تمثيل ما بنت العرب من -340:2=

^(*) كذا ثبتت الترجمة في الرباحية ونسخة من الشّرقيّة وفي سائرها « هذا باب لحاق التّضعيف والزوائد فيه لام » .

الأسماء والصفات من بنات الخمسة. 298 _ باب ما لحقته الزيادة من بنات 2 الخمسة. 298 - باب ما أعرب من الأعجميّة. 299 – باب اطّراد الأبدال في الفارسية. 299 - باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزّوائد . 2: 353 – باب الزّيادة من غير 304 _ باب من الزّيادة الزّيادة فيه غير حروف الزّيادة (•••). 304 _ باب ما ضوعفت فيه العين واللأم.

304 - باب تمييز بنات الأربعة

والخمسة من الثلاثة.

304 - باب علم مواضع الزّوائد .

304 – باب نظائر ما مضى من المعتل .

دون ما مضى والهمزة والتّضعيف. يلاحظ أنّ ترتيبه للأبواب يكاد يوافق ترتيب سيبويه تماماً ، على أنّه تصرّ ف

الزّوائد .

-342:2=

-342:2=

الحرف.

واللام وحدها.

-353:2=

2 : 343 _ وما تجعله من نفس

حروف الزّيادة ولزمه التّضعيف.

2: 353 - كا ضوعفت العين وحدها

= 2 : 354 – من مواضع الحروف غير

= 2 : 355 _ وما اختص به من البناء

في عنواناتها تصرّ فأ يسيراً فاختصرها اختصاراً طفيفاً ، كما أنّه استحدث باباً من عنده ويتبين من هذا أن هذه القطعة من شرح الكتاب تشتمل على خمسة وستين

^(**) ولزمه التضعيف هكذا عن الرباحي وفي الشرقية « هذا باب ما الزيادة فيه من غير كذا » .

ومائتي باب كانت معالجته إياها على النحو التّالي :

- 1 استهل شرح ثمانية وثلاثين باباً منها بما غمض من كلام سيبويه مشيراً إلى ذلك بكلمة « قوله » .
- 2 اكتفى في خمسة وثلاثين منها بعبارة « الباب بيّن » وأشباهها ــ وإن أثبت ترجمتها .
- 3 لم يعرض لواحد وعشرين باباً بالشّرح واقتصر على القول بأنها « بيّنة غاية البيان » ، أو أنه « ليس في البابين بَعْدُ ما يحتاج إلى بيان » .
- 4 مهد لواحد وتسعين ومائة باب بمقدّمات من إنشائه تباينت طولاً وقصراً واختلفت في طبيعتها وسأتناول بالأمثلة مزيداً من التّفصيل ، حول هذه النّقطة مكتفياً بها عن التعرّض لمنهجه في الشّرح ، لأنّها توضحه بما فيه الكفاية(٠).

اتخذت المقدّمات إحدى الصور الآتية:

أ ـ قد تنوّه بأهميّة الباب أو تقرّر طريقة سيبويه في تناول مشكلاته . وهذه أمثلة منها :

ص171 س2: باب أحوال الحروف التي قبل التون الثقيلة والحفيفة. ذكر أن فعل الواحد المذكر والمؤنثة الغائبة يبنى على هاتين النونين، ويُزَالُ عَنْهُ الإعرابُ فَيَسْكُنُ، وَيُرَدّ مَا حُذِف مِنه للجزم ثمّ يُحَرَّكُ للسّاكنين أو المزيّةِ واختص بالفتحة لرفع اللَّبس كما ذكر وقد أنشد بعد * اسْتَقْدِر الله خَيْراً وَارْضَيَّن بهِ *.

ص174 س25: باب اختلاف العرب في تحريك الآخر. وذكر في الباب أن

 ^(*) ليست المقدّمات مق ورة في واقع الأمر على ما ذكرنا _ إلا بشرط البدء بها دون كلمة قوله التي تسبق نص سيبويه _ بل توجد الكثير منها وسط مختلف الأبواب .

من يدغم ما يظهره أهل الحجاز يختلفون في حركته ، فطائفة وهـم الأكثر يفتحونه أبداً ، وطائفة يتبعونه حركة ما قبـله ، وطائفة يكسرونه على أصل الساكنين ، وهم الأقلّ .

ص229 س11: باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى . هذا الباب من أبدع أبوابه في تفريق المعاني وضبطها ، والهمزة قياس في المتعدّي والباء قريب منها وليست مثلها والتضعيف ليس بقياس .

ص 299 س 18: باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد: هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب، وفيه بيان الزّائد والأصليّ من الأمثلة.

ب: وقد تدور حول مسألة بعينها أو عدد من المسائل.

ص128 س2: باب الإضافة إلى الحكاية. تقول في حيثا حيثي وفي لولا لوي بالتخفيف لأنّك حكيت ولم تجعلها اسماً فيلزمك التشديد، وتقول في إغّا إنّي، قال أبو زيد في كتاب « المعزى له ، ويقال رجل كنتى أي كبير، قال رجل حرمازي مذ مائة سنة فيا حدثني ابنه:

إِذَا مَا كنتَ ملتمساً لِقُوتٍ فلا تصرخ بكُنْتِي كبير (*) فليس بمدركٍ شيئاً بِسَعْي ولا سمع ولا نظر بصير بصير ص 139 س 16: « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف » . ألف التأنيث من الممدودة لا تحذف في التصغير ، لمضارعتها تاء التأنيث من حيث تحرّكت فصارت حيّة وهي كالألف الميّتة إذا لحقت

^(*) يلاحظ أنّه لم يورد في هذا الباب كله نصّ سيبويه .

الثلاثة ، نحو حبلى ، فإذا دخلت الميّتة على أكثر من الثلاثي فارقتها فحذفت لكونها ميتة ، والفرق بين الألفين هنا وفي الباب الذّي يلي هذا أنّك تستطيع على تكسير الاسم هنا على الهمزة وتعجز عنه في الميّتة ، ففرّق بينهما في التبويب .

ص163 ساك: باب الإضافة إلى المحلوف به: الواو أكثر استعمالاً في هذا الباب والباء بعدها وهي الأصل لأنها تدخل على الظّاهر ويستعمل الفعل معها ، والمضمر ، ولا تدخل الواو إلا على الظّاهر ويستعمل الفعل معها ، لأنها التي توصّل الحلف إلى المحلوف به ، ولا يذكر الفعل في الواو ، والتّاء بدل من الواو ، وتكون على معنيين : على التعجب وعلى غيره واللام بابها التعجب ونفى عنها غيره ثم حكاه في آخر الباب لبعضهم ، وذكر مُن بالكسر والضّم وخصّها بربّي ، وقال المبرّد : يقال من الله ومن ربي والتّاء عنده عنصة باسم الله .

ج _ وحكى غيره: تحياتك.

وذكر في الباب الثاني من حروف البدل من حروف الجرد همزة الاستفهام وها وهمزة لام التعريف وجعلها بدلاً من حرف الجرّ ، واستدلَّ على ذلك ، وغرضه في هذه الأبواب الكلام على الحروف الخافضة في القسم وما أبدل منها وحذفها ، وقد تقدّم القسم وأحكامه ووقع في الترجمة باب حروف الإضافة إلى المحلوف به ، ومن حذف الحروف قال الإضافة تدل على أدواتها « وبه » في موضع رفع للمحلوف .

ص150 س9: باب ما ذهبت عينه: ذهاب العين قليل ولا بدّ من ردّها في التّحقير لأنّ المصغّر لا يكون على حرفين. ومن الدّليل على أنّ

سلت تسأل من الواو ، وما حكى الفارسي عن أبي السّرّاج عن المسرّد قال : أخبرني أبو عثمان أنّ العرب يقولون : هما يتساولان ...(1) .

وقد تومئ المقدّمة إلى صلة الباب كلّه أو إحدى مسائله بما سبقه أو لحقه من أبواب .

ص96 س1: باب الأحيان: فصل هذا الباب من الأوّل ؛ لأنّ الأحيان فيه متمكّنة ، وجعل « اثنين » علماً لليوم كحارث ، وقد ذكر ذلك في التصغير ، جعله فيه علماً بالألف واللام ، وبه الاستعمال وقد يعرّف بهما تعريف الجنس كما تغلب بهما عليه ، وأمّا الشمس والقمر فلا يكونان غير غالبين بهما في

الأكثر ، لأنهما ليسا بجنسين فتباينا .

ص153 س3: باب تحقير كل حرف كان فيه بدل: وهذا الباب يقوّي مذهبه في الذي قبله ، ومتى كان القلب غير لازم وكان لشيء عارض لم يثبت في التحقير ، كما أنّه إذا كان الحذف لشيء عارض لم يعوّل عليه وَرُدّ المحذوف . كلامه في أوّل الباب دليل على أنّ الياء قلبت في عيد لغير الكسر ... ؟

ص181 س3: باب الأسماء التي توقع على عدة المؤنّث: قد ذكر أكثر أكثر أحكام هذا الباب في باب الصّفة المشبّهة أسماء العدد وضعت لتبين الأعداد في الجموع من حيث لحق اللّبس فأحرزت العدة وكشف مفسّرها النوع.

وأما الواحد والاثنان فاستُغْنِيَ فيهما بالجنس، وحكم هذا الباب

⁽¹⁾ يلاحظ أنه لم يذكر نصّ سيبويه هنا أيضاً .

من ثلاثة إلى عشرة أن يضاف إلى الجمع القليل فإن لم يكن له جمع قليل أضيف إلى الكثير، لأنّ اللّفظ يصلح للقليل والكثير، وذكر هنا خمسة أفراس وهو يريد المذكّر وذكر في الباب الثالث ثلاث أفراس إذا أردت المؤنّث وكلّ حسن؛ لأنّ اللّفظ يصلح لهما وإن كان قد غلب على المؤنّث، وأنشد في باب مالفظ به مما هو مثنّى بلفظ الجمع غلب على المؤنّث، وأنشد في باب مالفظ به مما هو مثنّى بلفظ الجمع خطر فن عجوز فيه ثِنْتَ احَنْظُ لِ * فأضاف الثنتين إلى لفظ الجمع الذّي بينه وبين واحده الهاء وأنشد فيه أيضاً المخمس الذّي بينه وبين واحده الهاء وأنشد فيه أيضاً * خَمْسُ بَنَانٍ قَانِيَ الأَظْفَارِ * .

ص237 س12: باب ما يسكن من هذا الباب الذي ذكرنا: قد تكرّر هذا الباب في باب الحروف السّتة ، وزعم أنّ فيه إذا كان ثانيه من الحروف السّتة أربع لغات مطّردة اسماً كان أو فعلاً ... ؟) .

د: تكون أحياناً خلاصة موجزة لما تضمّنه الباب

ص135 س11: باب ما يكسّر تما كان للجمع: حكم هذا الباب بعد التسمية كحكمه قبلها ، فأبنية القليل الأربعة تجمع قبل التسمية قياساً ، لأنها أشبهت الآحاد في البناء ، والقلة ، ألا ترى إلى قولهم: برمة أعشار وثوب أخلاق ، وثوب أكياش ، وقالوا: هو الأنعام وقد ذكر ذلك في ماهو على مفاعل مما لا ينصرف ولم يعرض له هنا من حيث قدّمه فإذا سمّيت بشيء منها جمعته ذلك الجمع وهو أحرى من حيث انتقل إلى الواحد ، وكذلك كلّ ما أشبه الواحد من الجموع كانت على ثلاثة أحرف أو أكثر تجمع جمع الواحد الذي يشبهها بعد التسمية لأنها انتقلت إلى الآحاد وهي تشبهها لفظاً ، ولذلك

جعلها بمنزلة خزز وعنب ومعى وفعول وأفعال ، وتحقّر تحقير المفرد الذي يشبهها ، ولذلك شبّه فعولا الجمع بالأتي : والسّدوس ، وأمّا الذي لا يجوز جمعه مكسّراً فكلّ جمع لا يشبه الآحاد ، وهو الذي ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف لأنّك لو كسّرته لكسّرته على لفظه لأنّه النّهاية في أبنية التّكسير ، فجمعوه اسماً بالواو والنون والياء والنون .

ص166 س17: باب ما يذهب منه التتوين: مضمّن الباب أنّه إذا وقع ابن مفرداً غير مصغّر بين علمين أو كنيتين أو لقبين أو علم وكنية أو لقب أو كنية ولقب أو ما أشبه ذلك مما يغلب على أبي الموصوف به ، نحو القاضي والفقيه والصَّعِق والنابغة وكان الابن صفة للأوّل منهما حذف تنوينه من اللّفظ والألف من الخطّ ولا تثبت الألف إلاّ في الموضع الذي يثبت فيه التتوين كان ابن أوّل سطر أو لم يكن وسيبويه وكثير من النحويّين يحذف التنوين – لكثرة الاستعمال والتقاء السّاكنين وعلى هذا يقول هذه هندُ بْنَتُ عبدِ الله ، فيمن صرف – وهو الّذي ذكر عن يونس . وأبو عمرو بن العلاء يحذفه لكثرة الاستعمال وإن ليمن عبد الله ، فيمن صرف أبنتُ عبد الله ، فيمن صرف أبنتُ عبد الله ، فيمن صرف منه بنتُ عبد الله ، فيمن صرف أبنتُ عبد الله ،

ص172 س16: باب التقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء: غرضه في هذا الباب الكلام على أحكام التونين إذا دخلتا على المثنى والمجموع وخطاب المؤنّث، فأمّا الشّديدة فتدخل في المواضع الثّلاثة وتحذف لها نون الرّفع إن كان مرفوعاً لما ذكرنا

وإن كان مجزوماً لم يكن هناك ما يحذف ، ولا تدخلان على منصوب وإن كان مبنياً بقي على حاله ، فإذا حُذِفَتِ النّون أتبعتها الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما كأ يُفعَل ذلك مع غير النّون تما يلزم إدغامه ، وأمّا الألف فتثبت في التّثنية ، لطول مدّها ، ومن قال تمود النّوب لم يقل : اضربون ولا اضربين فيثبت ، وهذا دليل أنّ ما عدا الألف لا يلتقي مع ساكن أصلي لأنّ السّكون لأجل التّضعيف في نيّة التحريك ، ودليله إما لتهم راد ؛ لنيّة الحركة فإن كانت حركة الواو والياء من غير جنسهما ثبتتا وحرّكت الواو بالضم والياء بالكسر ، كا تقدّم .

ص252 س1: باب ما يحذف من الأسماء من الياءات: الباب كلّه على ترك القياس الفرّاء في سورة الفجر: ﴿ والليّلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ، قرأه القُرّاء بإثبات الياء وحذفها ، قال : وحذفها أحبّ إليّ ؛ لمشاكلتها رؤوس الآي ، ولأنّ العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسرة ما قبلها منها ، أنشدني بعضهم :

كَفَّاك : كَفْ مَا تُلِيقُ دِرْهَماً جُوداً وأخرى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّما وقال :

لَيْسَ تَخْفَىٰ يَسَارَتِي قَدْرَ يَوْم وَلَقَدْ تُخْفِ شِيمَتِي إعْسَارِي وَلَقَدْ تُخْفِ شِيمَتِي إعْسَارِي وفي الشّالث والرّابع من * أنكرن * و* يأتين * ومعانيها مفهومة .

ه: يقوم تارة بشرح بعض ما تحتوي الترجمة من مصطلحات أو إثبات الاختلافات في هذه الترجمات من مختلف النسخ.

ص137 س14: باب إضافة المنقوص: سمّى المقصور في التّرجمة منقوصاً لأنه إنما تكلّم على ما في آخره ألف، والناس من العرب هذيل.

ص 165 س7: باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو:

« ما » الأولى في الترجمة مصدريّة كأنّه قال باب كون ما قبل المحلوف به عوضاً من كذا . استدلّ على كونها بدلاً من الواو بأنهما لا يجتمعان ، فلا بدّ من خفض المقسم به ، ولا يكون ذا إلاّ على ابتداء كما ذكر والجملة جواب القسم .

ص296 س7: بابّ لحاق التضعيف فيه لازم: كذا ثبتت الترجمة في الرباحية ونسخة من الشّرقيّة، وفي سائرها هذا باب لحاق التضعيف والزوائد فيه لازم، العِلَّكُدُ: الغليظُ الشّديد العنق.

ص304 س5: باب من الزّيادة الزّيادة فيه من غير حروف الزّيادة ولزمه التّضعيف: هكذا عند الرّباحي، وفي الشّرقيّة: هذا باب ما الزيادة فيه من غير كذا.

و: يشرح أحياناً معاني المفردات الصّعبة الواردة بالباب.

ص199 س24: باب ما عدة حروفه خمسة أحرف ، اللبادي: اسم تُسكَّن به السّماني فتسكن وتؤخذ وأمّا فاعلاء فكسرته العرب بحذف الهمزة لما ذكر ، وشبّهها هنا بتاء التّأنيث في فاعلة .. ؟

ص 203 س 17 : باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر واحده السّفر : المسافرون وجعل الكمأة اسم جمع واحدها كمه ، ومنهم من قال كأة للواحد ، والجمع كمه ، كتمرة وتمر ، وكذلك جبء وجبأة وجبء وهي كأة حمراء ، وقال أبو حنيفة : « هي

هنة بيضاء كأنها كمء ولا ينفع بها وتجمع على أجبؤ وجبأة ابن

الأعرابي ، والجبأ الكمأة السود ، والجبأة أيضاً نقرة في الجبل تمسك الماء عن أبي العميثل ... ؟ » .

ص233 س9: باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس فيه فعل ع الآبل:

ذو الإبل وهو القياس وقد حكى الفعل فيه ، قال الأصمعي :

أبلت الإبل فهي تأبل أبولاً ، إذا أجزأت بالرّطب عن الماء ،

ويقال : أبل وأبل وأبل ، قال : ويقال : قد أبل ، فهو يأبل

أبالة ، إذا كان قد حذق مصلحة الإبل والرّفق بها قال

الفارسيّ : وقالوا في المثل : آبل من حنيف الحناثم .

ص289 س17: باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة: الجعفر: النهر الصغير، والسّلهب: الطويل والحَلْجَم والشَّجْعَم: الطّويل أيضاً ، والحوقل وألفاظ بعده قد فسرت ، وفي كتاب ثعلب هبلغ بالغين معجمة ، وقال : هو الضخم الأكول والتّرتم : ما فضل في الإناء من طعام أو إدام ، والبرثن من السّباع مثل الظَّفر. للإنسان والجرثُم: الجمل العظيم والصنتع: الصَّلب الرّأس من الظُّلمان ، ويقال : حمار صنتع : شديد الرأس ناتئ الحاجبين عريض الجبهة ويقال الصنتع: الشَّاب الشَّديد، والكندر القصير . الجرمي الحبرج : طائر ، والدّخلل : خاصّة الرجّل، والقعدد: الأقرب إلى الأب الأكبر، والزبرج: السحّاب الرّقيق والزُّئبر: ما يكون على الثوب الجديد عند اللبّاس ، والجفرد : ضرب من الحيوان عن اللّحياني وأبي حاتم ، وروى ابن جني أنّه نبت وقيل : حب الجوهر أيضاً ، وقد تقدم في الدلقم أنه فعلم ، من الدلقاء والدلوق .

ص29 س5: باب ما لحقته الزيادة من بنات الحمسة: السلسبيل: الماء السلس في الحلق وقد تقدم أنه لا تضاعف الفاء وحدها في الأربعة إلا وهي أصل، ألا ترى أنّك لو جعلته فعلاً لكان رباعياً، والخندريس: الخمر القديمة ... ؟

ز: قد يستهل الباب برأي لغير سيبويه ويستمر الباب أو يعقبه بما يؤيده أو يخالفه من أقواله .

ص218 ساب ما جاء من المصادر على فعول: قال أبو الحسن: فعول في المصادر قليل قال: فكأنه صفة لمصدر محذوف، فإذا قلت: تطهّرت طَهُوراً فكأنك قلت تطهرت تطهراً طهوراً، وتوضّات توضّؤاً وَضَوءاً، فحذف المصدر الذي هو على تطهّرت وأقيمت صفته مقامه ودلّت عليه، وتابعه ابن السّرّاج وغيره قلت: وهذه دعوى لا دليل عليها، وليس كونه مصدراً بأبعد من هذا، وقد يكون الطّهور من صفة الماء، كما قال عليه السّلام: « هُوَ الطَّهُورُ مَاوُّهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ »، وزعموا أنّ الوضوء من أسماء الماء كالوقود ولم يحك أحد يوثق به الوضوء بضم الواو لشيء من الأشياء.

ص231 ساب ما لا يجوز فيه ما أفعله: قال أبو على الفارسيّ « وإنّما لم يذكر هذا الباب في باب التعجب ، لأن ذاك إعراب وهذا ترتيب الكلام وكيف يلفظ به المتكلم وليس له موضع أولى به من هذا ، ومنعه ما أحمره! وما أبيضه! وأشباهه ، يريد في أكثر الكلام أبو الحسن وما لم يقل فيه ما أفعله! لم يقولوا فيه أفعل به ولا أحمر الناس ، ولا يقولون ... ؟ » .

ص 262 س 17: باب علم حروف الزوائد: قال المازيّ: مما يزاد ما يلحق بناء ببناء، وفيه ما يكون للمّد، ومنه ما يلحق في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد، لأنه وضع على المعنى المراد بهيئته، وقد ذكر سيبويه زيادة الشّين في بيان حركة كاف المؤنّث نحو: أعطيتكش في إحدى عشرة زائدة.

ص 266 س 11: باب ما لحقته الزّوائد من بنات الثّلاثة من غير الفعل: السّيرافي اعلم أنه لا يلحق بالهمزة شيء إذا كان بعدها ثلاثة أحرف، وإن كان الاسم على وزن بنات الأربعة، نحو: « أفكل وأبلم وأجرد وما ذكر صحيح ... ؟ ».

ويعد اهتهامه الواضح بتعداد الفروق بين النسخ ملمحاً بارزاً في منهجه ، حيث ذكر نحواً من تسعة عشر ومائتي موضع عزا كلا منها إلى الشرقية والرباحية وغيرهما . يوضّح ذلك الجدول الآتي :

العدد	اسم الرواية
57	1 – الشّرقية
23	2 – الرّباحيّة
23	3 – الكتاب
12	4 – بعض النّسخ
10	5 _ في نسخة
10	6 – في بعضها
5	7 – ووقع هنا
4	8 - نسخة ابن السّرّاج

4	9 ــ نسخة أبي العبّاس
2	10 – كتاب الفارسيّ
2	11 – كتاب ابن النّحاس
1	12 – السّيرافي
1	13 – القالي
1	14 – رواية أخرى
1	15 – في النّسخ كلّها
1	16 – أكثر الروّايات

ويمكن أن نضيف إلى الشرقية الأرقام : 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 15 .

فيصير عددما ذكر من الروايات المعزوّة إلى الشّرقيّة إحدى وسبعين كايمكن أن يضاف إلى الرباحيّة رقم (3) ما عدا رواية واحدة منها^(٠) وكذلك رقم 7 ، 15 . فتصبح الرّوايات المعزوّة إلى الرّباحيّة إحدى وخمسين .

والباقي لم يحدّد إلى أي المجموعتين تنتمي . وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الشّارح أبان ما في عنوانات الأبواب من اختلاف بين نسخة وأخرى ، ووضح ذلك بالأمثلة .

ونتكلم هنا على ما أقحمه النّسَّاخ من نصوص في الكتاب ليست لسيبويه ، ونثبتها ، سواء في ذلك ما فطن له خدمة الكتاب المحدثون أم لم يفطنوا .

ص14 س23 – قوله: بدا لهم فعل إلى آخر الباب ، هو من كلام المبرّد^(١) .

⁽¹⁾ أثبتها الأستاذ هارون وهذا نصها (بدالهم ، والفعل لا يخلو من فاعل) ومعناه عند النحويين أجمعين بدا لهم بدو ليسجننه ، وإنما أضمروا البدو ، لأنه مصدر يدل عليه قوله (بدا لهم ، وأضمر كما قال تعالى جده : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب * سلام عليكم ﴾ ولا يكون يسجننه بدلاً من الفاعل ، لأنه جملة والفاعل لا يكون جملة .

^(*) ص133 س22 ، ثبت في الكتاب على غير رواية الرّباحيّ .

- وقوله: ولا يكون ليسجننه بدلاً من الفاعل- .

ص23 س6 – ووقع في بعض النّسخ بعد قوله: لأنّك لا تقول: يكون هذا ، فيقولون هذا إذا زيد أمير ، والنحويّون قد يجسرون على هذا ، فيقولون يكون هذا يوم زيد أمير ، وقد خطّأه سيبويه .

وما بعده طرّة ، وقوله في الطّرّة : لم يضف إلا إلى الأفعال خطأ والصّواب إلا إلى جملة فيها فعل² .

ص34 س45 س14 – ووقع في بعض النّسخ لم يكن إلاّ الكسر ، يعني كسر إنّ و لم يكن إلا الرفع ، يعني : لم يكن الموضع إلا للرّفع على الابتداء إذا ظهر منه الاسم فتكون إن مكسورة (١) .

ص 35 س2 – ووقع في الشرقية بيتان هنا وهما :

بكر العواذل في الصبو حيلمنني وألومهنه والومهنة ويقلن شيب قد علا كوقد كبرت فقلت إنّه

وإذا وصلت قلت إنّ يا فتى وهي الّتي بمنزلة أجل ، وقال بعضهم لبعض الأمراء : لعن الله ناقة حملتني إليك فقال إنّ وراكبها وأنشد :

يا عمر الخير رزقت الجنّه الرزق بنــاتي وأمهّـــنّـــه

⁽¹⁾ انظر التهميشة السابقة .

⁽²⁾ ثبت في الطبعتين ، ونصها : « حدثنا بذلك يونس عن العرب ، لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أمير ، وأما الطّرّة فقد تلت هذا الكلام في كلتيهما وهي « جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنّه في معنى « إذ » ، فأضيف إلى ما يضاف إليه « إذ » وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى « إذا » هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال « ولم ينتبه الأستاذ هارون إلى كونها للمبرد وليست لسيبويه » . انظر 1 : 461 : 3/1 : 118 .

^{(3) ﴿} وَلَمْ يَكُنَ إِلَّا الرَّفَعِ ﴾ لا توجد بالبولاقية ، وثبتت في طبعة الأستاذ هارون 3 : 150 .

اردد علينا إنّ أنّ إنّه الله الله

ص47 س24 ص وقوله: لم يجز هنا إلا أم، لأنك إنما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن الفضل.

قوله: ولست تساًل عن الفضل ثبتت هذه الزّيادة في الشّرقيّة (2).

ص56 س20 – والذّي وقع في الكتاب طرّةٌ لأبي الحسن غلط ، لأنه خالف العرب (3) .

ص59 س 10 وقول سيبويه في رواية الرباحي في آخر المسألة يدل على ما ذكرت لأنه قال: وإن شئت قلت كل فعلى أو فعلى فلم تنوّن لأنّ هذا الحرف مثال ، فإن شئت أنّثت وجعلت الألف للتّأنيث وإن شئت جعلت الألف لغير التّأنيث . انتهى كلامه (4) .

⁽¹⁾ وردت بالكتاب 474 : 22 ، 275 : 1 – 2 ، مع خلاف يسير ، وتأخير وتقديم على النحو التالي : « وأما قول العرب في الجواب إنّه ، فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلت قلت إنّ يا فتى ، وهي التي بمنزلة أجل « وأورد البيتين دون بقية الكلام والرجز .

⁽²⁾ انظر الكتاب 3 : 179 : هـ8 ، وقد أضاف الأستاذ هارون كلمة «صاحب» إلى عبارة الرّواية الأخرى ، فناقض آخر العبارة أوّلها ، إذ جاءت هكذا : « لأنك إنما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن (صاحب) الفضل » .

⁽³⁾ نصّ الطّرّة « قال أبو الحسن : ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً ، لأنّه إنّما منعه من الصرف أنه صفة ، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه » .

⁽⁴⁾ نقص هنا « وإن شئت قلت » الأولى كما زادت كلمة « صرفت » ، فقد جاءت : « وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث » وقد أشار إلى ورودها بالصّورة التي ذكر المؤلف انظر 3 : 205 : هـ 7 . وتختلف البولاقية عنهما ، فجاء فيها : « ويقول كل فعلى أو فعلى كانت ألفها لغير التأنيث انصرف وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث » . انظر الكتاب 2 : 6 : 18 .

ص73 س18 – ووقع في الشّرقيّة بعد قوله رجل ربعة وجمل خجأة وهو الكثير الضّراب والمباضعة⁽¹⁾.

ص84 س1: 5 – ووقع في بعض النسخ الشرقية تفسير بعد قوله: « وليست تدرج عندهم » يقول لا توصل وحروف المعاني توصل ، ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير: « وإذا قلت واحد اثنان ففيه ثلاث لغات: يقولون واحد إثنان ؛ فتقطع الألف ، ومنهم من يقول واحد اثنان ، فيصل الألف ومنهم من يقول واحد إثنان ، فتصل الألف ومنهم من يقول واحد اثنان ، فتصل الألف ومنهم من يقول واحد اثنان ، فتصل الألف من يقول واحد اثنان ، فتحذف الألف من لام . سمعنا ذلك من العرب وأنشد البيت (2) .

ص90 س24 – ووقع في الكتاب فيمن قال اللاي بالياء لاء ، وفي الطّرّة فيمن قال اللاء بالهمز لا ، وهو الصّواب⁽³⁾ .

ص108 س 21 – ومن قوله وقال بعضهم الأول إلى قوله وهذا خلاف قول سيبويه « ليس من كلامه ، ومذهبه مذكور بعد هذا »(4) .

ص111 س10 – وقوله: ومن خالف ودّ الحرف الذي يليه ، ليس من كلامه ، وقد تقدّم أنّ أبا الحسن يقول: ضب ، ورجع المازتيّ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2 : 20 : 6 ، وطبعة الأستاذ هارون 3 : 237 ، حيث وردت في كلتيهما « رجل ربعة ورجل خجأة » وما ثبت في الشرح أنسب للمعنى .

⁽²⁾ غير موجودة بكلتيهما .

⁽³⁾ ورد النصّ صحيحاً . انظر 2 : 42 : 19/3 : 282 .

⁽⁴⁾ أبقى الأستاذ هارون جزءاً من الحاشية في صلب الكتاب وهو « وقال بعضهم . إذا سميت رجلاً بالراء من ضرب قلت رب فأرد العين ، 3: 321 انظر الهامش رقم 5 من الصفحة ذاتها . وهذه بقية الحاشية « قال أبو الحسن : ضب ، فرد الفاء ، وقال بعضهم : لا يجوز أن تسمى بالباء من اضرب ، إذا قلت إن ، لأنك إذا وصلتها بقيت على حرف ، وهذا مذهب قوي ، وهو خلاف قول سبويه » .

إلى قول سيبويه⁽¹⁾ .

- ووقع في بعض نسخ الكتاب فقال ابنون ، تجريها على القياس ص133 س22 لأنَّك قد حوَّلتها عن ذلك الموضع، وإن شئت أبناء، ولا يجوز بنون ، لأنه شاذ يجيء غيره ، وهذا الكلام لا يشبه كلام سيبويه وهو مخالف للروايات كلُّها بالجملة فلا تعوّل عليه(2).

ص148 س7

- ووقع في بعض النسخ الشرقية وإن كان فعولاً ، بتحريك الواو فكلامه عليها ضعيف ، لأنه يجرى الملحق مجرى غيره تما ليس بملحق ، ويجري ما شبّه بالأصل مجرى ما لم يشبّه به ، وحذف مثل هذه إنما يكون عن علَّة أحكم من هذه التي ذک (3)

ص166 س15

- ووقع في الشّرقيّة آخر الباب أخبرني لهرون القارئ أنّه سمع من العرب * فَذَاكَ أمانةُ اللهِ الثَّريدُ * بالرفع (4) .

ص176 س 13 – « ... ؟ وأدخل يديت في الباب أو بدا يبدو . على الروايتين يكون يدا وبدا على غير القياس يدي وبدو ، وحكى الأخفش بدو وبداء ، ولم يحك أحد يدي في يديت فليسا ممّا تقدّم ، وحكى أبو الحسين بن ولآد عن المبرّد أنّه وقع يدا في الكتاب على الغلط قلت : وإذا كان معناه الذي جيء به له صحيحاً فليس بغلط وقد بيّن ، ودليل كونه ثابتاً في الكتاب قوله متصلاً

جاءت في صلب الكتاب آخر الباب ، 2 : 64 : 2 / 3 : 326 . (1)

خلت منه الطّبعتان . انظر 2 : 47 (3 : 504 . (2)

خلت منه الطّبعتان . انظر : 3 : 441 . (3)

خلت منه الطّبعتان منها . انظر : 3 : 441 . (4)

به وهذا يسمع ولا يجسر عليه ، ولكن يجاء بنظائره بعد السمع ، فيداء في الباب وبداء مثل العزاء سواء (١) .

ص 204 س 24 ومن قوله: وقالوا خلق إلى قوله: وقالوا خلقان قال بعضهم: ليس من كلام سيبويه ، وكلامه خلقان وما بعده (2) .

ص 205 س 15 وقوله: لأنّ الواو والنّون يُقْدر عليهما في الصّفة ، وهذا نصّ بغلبة السّالم فيه المكسّر ووقع في بعضها تفسير وهو: النّعوت لا يمتنع فيها الواو والنون ، لأنّها على الفعل تجري⁽³⁾.

ص 228 س 22 – وقوله: وقد يجيء على الأوّل ، يريد على الصّحيح في العين وحـذفوا الهمزة من أريت كما حذفوا الواو والياء من أقمت وأبعت ، والتّفسير الذي في آخر الباب للمبرّد (4) .

ص234 س17 – ومن قوله يعني في يأبى إلى قوله : لأنَّ الفاء همزة (٥٠ .

ص234 س 17 – ومن قوله: وإنما يحتجّ بوعده ، يريدون وعدته إلى آخر الباب ، أصل في الشّرقيّة وثبت لابن السّرّاج حاشية وقال وهو تفسير عند المبرّد إلى آخر الباب ، وهو أشبه لأنه كلام

⁽¹⁾ انظر الكتاب 3 : 539 ، هـ1 ، فقد جاءت : « يديت له أيدي له يداً ولم ترد بالأخرى . انظر : 2 : 162 .

⁽²⁾ انظر 3 : 628هـ 2 ، حيث جاءت : « وقالوا : خلق وخلقان » في نسخة من الكتاب وفي أخرى « وقد قالوا خلق وأخلاق وسمل وأسمال وحدث وأحداث ليس هذا من كلام سيبويه وقالوا خلقان » وخلت الطبعة الأخرى منها انظر 2 : 204 .

⁽³⁾ لا توجد بكلتيهما .

⁽⁴⁾ لعل ما عناه : « ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنعة لأنهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو ، كما ألحقوا أرأيت بأقمت حين قالوا أريت » انظر 2 : 245 : 4 : 83 .

⁽⁵⁾ ثبتت في 2 : 254 : 4/ 4 : 105 ، وهذا ولم يكتبه الأستاذ هارون لكونه تفسيراً واكتفى بأنها سقطت من إحدى النسخ التي اعتمد عليها في إخراج الكتاب .

مكرّر (١).

ص234 س19 – ووقع في بعض النّسخ الشّـرقيّة : ودرّ يدرّ بمنزلة كعّ يكعّ وهو شاذ⁽¹⁾ .

ص242 س

- « .. ؟ وإلى هذا ذهب الأخفش في الحاشية غير أنّه سمّى روم الكسرة إمالة وزعم أنّ سيبويه أراد روم الكسرة في الواو و لم يفعل ذلك سيبويه ... ؟ (2) .

ص243 س

- وقول أبي الحسن في آخر الباب طرّة من الأبواب المتقدّمة يقول لما جاءت مجيء ما ماضيه على فعل كان مضارعه على ذلك ولم يكسّر وقد تقدم(3) .

ص 256 س 13

- ووقع في الشّرقية ولأبي نصر في الرّباحية من جهة القالي قوله وهو الأوّل ، يقول الاسم كان قبل ثم الفعل ثم الحروف التي جاءت للمعاني ، ولا يكون الإضهار إلا بعد المظهر ، ألا ترى أنّك تذكر الاسم وتستغني عن الفعل ، تقول : هو زيد وأخوك عمرو ، ولا يستغني الفعل عن الاسم ، ولا تستغني هذه الحروف التي للمعاني عن الاسم والفعل ويستغنيان عنها ولا بدّ لظ من أحدهما . قال أبو نصر : لا بد لها منهما قال : أحسب الطّرة تفسيراً للأخفش وهي صحيحة ، وردّها المبرد على الطّرة تفسيراً للأخفش وهي صحيحة ، وردّها المبرد على

⁽¹⁾ ثبتت في 2 : 254 : 6 (1)

⁽²⁾ وردت عند الأستاذ هارون : 4 : 142 هـ 2 ، ونصها : « قال أبو الحسن : أقول في مذعور وابن نور أميل ما قبل الواو ، وأمّا الواو فلا يميلها سيبويه ، يقول أروم الكسرة في الواو .

⁽³⁾ انظر 4 : 144 هـ2 (وبعد كلمة » (مارق » في كل من أ ، ب : (وقال تحسب وتسعى وتصغي لا يكون فيه إلا الفتح في التاء والنون والهمزة ، وهو قول العرب » ولم ينص على أنها لأبي الحسن الأخفش .

سيبويه وليست له وبئسها صنع^(۱) .

ص259 س25 سغة أطعمه عن جوع ، أي باعد الجوع عنه حتى عدا عنه ، والعَيْمَة : شهوة اللّبن ، حاشية في الشّرقيّة : قال أبو عمر : سمعت أبا زيد يقول : رميت عن القوس ، وناس يقولون : رميت عليها وأنشد * أرمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ * (2) .

ص264 س ؛ وقوله : كما أنّ الهمزة بدل من ألف حمراء ، تفسير في الشّرقيّة حكـم التأنيث عنده أن يكون بألف ، فلما وقعت الألف الساكنة بعد ألف همزت ، ولهذا قال في باب مالا ينصرف ، هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف ، ووقع في نسخة : قال أبو الحسن : وهذا ضعيف لأنّها همزة متحرّكة وليست بألف قلت وهذا لا يلزم ، لأنّهم لمّا قلبوها همزة وصارت حرفاً ولكلمة معربة رجعت إلى حركتها (٥) .

ص264 س23: ووقع في الكتاب: وقد جاء فعل اسماً معرفة ، قالوا في بني دُئِل وهم رهط أبي الأسود الدؤلي . قال الزّجاج: هذا تفسير من قبل الأخفش وليس من الكتاب⁽⁴⁾ .

وكان ابن خروف كثيراً ما يعقّب على ما يعرضه من مشكلات

⁽¹⁾ ثبت في طبعة الأستاذ هارون ، وفطن إلى أنها دخيلة ورجّع أن تكون للأخفش انظر 4 : 218 هـ2 . وقد حسبها ابن ولاد أيضاً لسيبويه فدافع عنه .

 ⁽²⁾ أقحمت في صلب الكتاب ظناً من المحقق أنّ الراوي أبو عمرو بن العلاء وليس أبا عمر الجرمي .
 انظر 4 : 226 .

⁽³⁾ لا توجد بأيّ من الطّبعتين .

⁽⁴⁾ لا توجد بكلتا الطّبعتين.

- بما يحدّد موقف سيبويه منها ، كأن يقول : وهو الذي ذهب الله سيبويه أو و والأقيس رواية سيبويه ... ؟ لأنه إنّما وجّه ما سمع . لم يخترع لغة أو أنّ ما حكاه سيبويه لاشك في صحّته() .

أمّا إذا كان ما مهد به لتلك القضية من إنشائه هو أو غيره من النحويين ، فإنّه غالباً ما يحدّد على وجه الدّقة مدى مطابقته أو مخالفته لسيبويه من مثل قوله : وهذا كلّه قول سيبويه أو هو الأظهر من قول سيبويه ، أو أنّ قول ابن السّرّاج موافق لقول سيبويه ، أو ينعت الرّأي بأنه فاسد مخالف لنصّه ، أو غير ذلك(2) . ينبّه على ما أخطأ فيه العلماء حين اقتبسوا نصّ سيبويه ، مثل :

ص 169 سروا: (... ؟ وأمّا قوله « الفارسي » عن سيبويه ، وقد سمعنا منهم من يقول : ليفعل ، فليس من كلامه في هذا المعنى ، وإنما قال في باب الأفعال في القسم ، وقد يستقيم في الكلام إن زيدا ليذهب وليضرب في رواية الرّباحي ، وفي الشّرقيّة « وقد يستقيم في الكلام إن زيدا ليذهب ويضرب ، ولا يريد اليمين ، ولم يقع ضرب ، والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين) .

وهذا النصّ فيه شيء مما ذكر لأنّ اللاّم إذا دخلت في خبر إنّ كان الفعل للحال كما يكون قبل اللاّم ، لأنّ إنّ إنّا تذكر للحال فإذا دخلت النون فيها كان على القسم لأنّ الفعل صار مستقبلاً ، وقد تدخل اللام وحدها والفعل مستقبل ولا يراد

⁽¹⁾ أنظر ص173، ص199، ص286.

⁽²⁾ انظر ص171 ، ص229 ، ص295 .

القسم وهو قليل فتدبّره) .

ص284 س8: « ورد المبرد على نص فاسد وقع في كتابه وهو قوله: فالاسم مصحف ومخدع وموسى ، ولم يكثر هذا في كلامهم ولا نعرفه صفة » .

ونصّه في أكثر النّسخ: ولم يكثر هذا في كلامهم وهو في الصّفة كثير، والصّفة قولهم مكرم ومدخل ومعطي، ويكون على مُفْعُل، نحو منخل ومسعط ومدقّ ومنصل ولا نعرفه صفة فالاسم منخل ومسعط ومدق ومنصل، فنقص هذا من كتاب أبي العبّاس وحمل عليه الغلط).

شواهده

اهتم بصورة واضحة بالشّواهد على اختلافها من قرآن وحديث وشعر وأمثال فكان عدد الآيات القرآنية أكثر من سبعمائة آية وبلغ عدد شواهد الحديث الشّريف ثمانية وعشرين في حين كانت الأبيات قريباً من الثّلاثمائة .

واعتنى عناية فائقة بتحديد موضع الشاهد وبخاصة في القسم الأخير منها ، وشرح الألفاظ المستغلقة ، وذكر سياقها والمعنى العام لها متى رأى ذلك يخدم غرضه في إبراز موضع الشاهد . كما أعرب التراكيب الصّعبة فيها . وستأتي من ذلك أمثلة بعد إيراد أمثلة من الحديث الشريف .

أمثلة من شواهد الحديث(١)

ص س _ « ... ؟ ويجوز أن تكون مصدرية بتقدير أوّل قولي أنّي أحمد الله ، كقوله عليه السلام : « أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله » .

⁽¹⁾ انظر فقرة ج من « أهميّة الكتاب » حيث عرضت قضيّة استشهاده بالحديث .

ص218 س 12 س الحسن: فعول في المصادر قليل، قال: فكأنه صفة لمصدر محذوف فإذا قلت: تطهّرت طَهوراً فكأنك قلت تطهّرت تطهّرت تطهّراً طهوراً وتوضّات توضّؤاً وضوءاً، فحذف المصدر الذي هو على تطهّرت وأقيمت صفته مقامه ودلّت عليه، وتابعه عليه ابن السّرّاج وغيره.

قلت: وهذه دعوى لا دليل عليها ، وليس كونه مصدراً بأبعد من هذا ، وقد يكون الطّهور من صفة الماء كما قال عليه السلام: « هو الطّهور ماؤه الحِلُّ ميتته ».

ص219 س 11 - « ... ؟ والعسلة تكبير قوله عَيْقِتُهُ : « حتّى تذوق عُسَيْلَةَهَا » .

ص 228 س 16 – « ... ؟ وأمّا يدعه تركا فيمكن أن يكون النّاصب لتركا فعل مضمر ، وقد يكون الأوّل ؛ لعدم ودعا وقلّته ، وقد جاء عنه عَلِيْتُهُ : « لينتهيَّن أقوامٌ عن ودعهم الجمعات أو ليختمنّ الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » .

ص268 س14 – « ... ؟ والأهجيرى : كلام الرجل الذي يردده ويدأب عليه ، وفي الحديث : « كانت أهجيرى أبي بكر لا إله إلا الله ... » .

ص 287 س 6 ... ؟ وقياس قوله عليه السّلام في المسند أن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنّةٌ من فقهه أن يكون مفعله : لأن الميم في مثل هذا يقضى بزيادتها » .

وهذه أمثلة توضح أسلوبه في شرح الشُّواهد الشعرية :

ص124 س17:

هما نَفَتَا فِي فِي مِن فَمَويْهِ مَا على النَّابِح الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ ... ؟ قال الأعلم: وصف شاعرين من قومه فزع في الشعر إليهما وليس كما زعم، وإنما يريد إبليس وولده، وقبله ما يدلّ على ذلك أنشده أبو عبيدة:

فما أنت يا إبليس بالمرء أبتغي رضاه ولا يقتادني بِرِمامِ سَاجزِيكَ من أسبابِ ما كنتَ قدتني إليه جروحاً فيك ذات كِلام تُعَيَّرُها في النّار والنّار تُرغي عليك بوقّوم لها وضِرام في النّار كل غلام في ابن إبليس وإبليس ألّبا لهما بعذاب النّار كل غلام هما نفثا البيت .

ص170 س10 :

يحسبه الجاهلُ ما لم يعلما شيخاً على كرسيّه معمّما شاهده فيه دخول الخفيفة بعد الجحد، وليس من موضعها، قال الأعلم يصف جبلاً قد عمّه الخصب وحفّه النّبات لمّا لم يعلم ما قبله، وأنشد آبن الأعرابي * ما كان غمّا * عوض * ما لم يعلما *

ص185 س15 –.... ؟ وقول عمر بن أبي ربيعة :

فكانَ نصِيريَ دُونَ مَنْ كُنْتُ أُتَّقِى

ثـلاثُ شُخُـوسِ كاعبـانِ وَمُعْصِـرُ

ورد ابن السيد رواية نصيري – بالنون – حين لم يعلم معناه ، وهي رواية الشيوخ ، والمعنى كان نصيري تمن كنت أتقي هؤلاء الثلاث الجواري ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللهِ إِنْ عَصَيْتُهُ ﴾ ، أي من يجيرني منه ؟ ويكون من يسترني منه ؟ ، ويكون المعنى أيضاً من ينفعني ؟ ، قالوا : مطر ناصر ، أي نافع ، ونصرت السّماء أرض بني فلان .

ص202 س5 ... ؟ وقول الفرزدق :

على النابح العاوي أشد رجام

شاهده فيه إضافة التثنية إلى التثنية على الأصل ، قال بعضهم : وقلت لأبي على : ما العامل في * أشدّ رجام * فقال : قوله * نفثا في في * ، أي نفثا في هذه الحال ، فنصب « أشدَّ على الحال ، أي في حال شدّة رجام ، وليس قوله بالبيّن ، وإنمّا نصب أشدّ على المصدر ، أي من المعنى ، لأنّ المعنى هما نفثا في في أشدّ نفث وكنّى بالنّفث عما تعلّم من المذكورين قبل البيت وهما إبليس وابنه من الشّعر والمراجمة بالكلام ، والنفث والتفل سواء .

قال: وقلت لأبي على: بأي شيء يتعلّق * على النابح * قال بما يدل عليه « رجام » وإنما قال: بما يدل عليه رجام لأنه مصدر ولا يتقدّم عليه ما يعمل فيه فيفسّر، والأظهر أن يكون لنفث، وشاهده فيه مجيء التثنية على الأصل، وكذلك البيت الآخر وهو * بِمَا في فُوادَيْنَا مِنَ الشَّوْقِ وَالْهَوَىٰ * البيت شاهده فيه مجيئه على الأصل ويروى * من الشّوق * .

* ومن الهم * ، فيجبر وفينهض ، والمعذّب والمشغّف ، بالعين والغين ، ويعني بالفؤاد القلب ، سميّ بذلك لتفوِّده وتوقّده ، والهوى : هوى النفس وهو إمالته لما يحبه ، ويبرأ : يصحّ ، والمنهاض الذي كُسِرَ بعد جبر ، والمشعّف من شعفه الحب ، إذا أحرقه ، وبالغين معجمة : الذي بلغ حبّها حجاب قلبه ، « والمعذّب » وَهم لأن قافية القصيد فاء ، ويروى * من الهم والأسى * وهو الحزن وأضاف « منهاض » إلى الفؤاد ، وهو هو لاختلاف اللفظين فيهما والمعنى يبرأ الفؤاد المنهاض المشغّف ، وكلاهما حسن .

وقبله :

دعوت الذي سوّى السموات أيده ولله أدنى من وريــــدي وألطف ومنها: وما قام منا قائم في نديّنا البيت.

قال الأعلم : يصف شَعْراً بكثرة التنعّم ، والصّواب أَنهُ يَصِفُ روضات شبّه نشر المرأة الَّتي شبّهت بها بنشرها ، وما قبل البيت يدلّ على ذلك ، وهو :

كَأَنَّمَا فِي نَشْرِهَا إِذَا نَشَرْ فَغْمَةً رَوْضَاتٍ تَردّينَ الزَّهَرُ هيّجها نَضْحٌ مِنَ الطّلِّ سَحَر وهزّتِ الرّيحُ النَّدَىٰ حَتَّىٰ قَطَرْ لَوْ عُصْرَ ... البيت .

الفصل الثّالث

- مفهوم النّص والقياس عند ابن خروف .
 - موقفه من سيبويه .
 - موقفه من المبرّد .
 - موقفه من الزّبيدي .
 - موقفه من أبي بكر بن طاهر .
 - ابن خروف بين البصريّين والكوفيّين .
 - قيمة الكتاب.

« الفصل الثّالث »

مفهوم النّصّ والقياس والعلّة عند ابن خروف .

اتخد الكثير من المستغلين بالدّرس اللغوي من تداخل المصطلحات وكثرتها وتراكم التّراث عبر العصور تكأة لمهاجمة النحو العربي ونقده بجراءة لا يكاد يوجد لها نظير . يلقي بعضهم التّبعة على المنطق الأرسطي ويحمّله أوزار تعقّد علم النحو واستغلاقه كلّها ، يغريهم بذلك بعض المصطلحات التي اتفقت لفظاً واختلفت مضموناً أو دلالة ، لسبب بديهي لا يحتاج إلى كدّ الذّهن وهو محدوديّة ألفاظ أيّة لغة كائنة ما كانت أمام الخضم الهائل من المعاني ، فيضطر متكلّموها إلى استخدام اللّفظ الواحد في أكثر من معنى مع الاستعانة بما يحدّد المقصود من القرائن .

أو يدفعهم إلى ذلك التقليد لبعض هواة الجديد لذاته ، بحسن نيّة حيناً وبخبث طويّة أحياناً ، ولسنا نماري في أنّ لكل جديد لذّة ، كما يقول المثل العربي ، لكن ينبغي التّحفّظ هنا من هذا الجديد لا نظرحه ونستقذره ولا نتلقفه ونحتضنه بل ندرسه ونتعمّقه من غير ما استعجال في الحكم غيابياً على تراثنا بأنّه غير أصيل وأن مناهجه مستعارة (1) .

وينبغي أن ننطلق في مناقشة هذه القضيّة من المسلّمة الآتية وهي أنّ مجرّد الاتّفاق في ألفاظ المصطلحات لا يعني بالضرورة اتفّاقاً في المنهج⁽²⁾.

⁽¹⁾ انظر فقه اللغة في الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحي : 183 .

⁽²⁾ المرجع السابق: 174 ، 175

ولعل أخطر مصطلحات الدرس اللغوي النّص والقياس والعلّة ذلك أنّ كثيراً من الدّارسين توهموا أنّ علماءنا – بمن فيهم الأئمة الأوّلون – حكّموا المنطق الصّوري في دراساتهم ، وعدّوا ذلك جناية كبرى ، وهو حقاً كذلك لو ثبت ، لأنّ للّغة منطقها قبل وبعد قول أحدهم أي كذا خلقت ، لا يتارى في ذلك اثنان .

وقد فطن عدد من باحثينا بعد انقضاء فترة الانبهار بالحضارة الحديثة إلى السبيل بعد أن بصروا بالمستشرقين يعتنون بالكتب القديمة وكان من أوّل ما توجهت إليه العناية كتاب سيبويه وغيره يدرسونه ويفيدون منه ، والحكم على الشيء فرع عن تصوّره ، فعادوا إلى التراث يستفتونه فتبيّنوا أنّ منهجهم اللّغوي كان في معظمه – عند البدء وزمناً بعده – منهجاً لغويّاً وصفيّاً (١) .

وعلى سبيل المثال قام الدكتور علي أبو المكارم في كتابه «أصول التفكير النّحوي » بإبراز أهميّة المصطلح وضرورة تحديده ، كا حدّد بدقّة مفهوم النّص أو السّماع والقياس النّحويّ والعلّة النحّويّة وما مرت به من أدوار وقرّر أنّ مهمّة البحث النّحويّ هي نشدان الظاهرات العامّة السّائدة في اللّغة قبل تلك النّادرة التي غالباً ما تنحدر من اللّهجات ثم صياغتها في قواعد ملزمة لا يتساهل في الخروج عليها ، وخص ذلك بمرحلة النشأة محدّداً إياها بزمن تلاميذ أبي الأسود وآخرهم الخليل .

والقياس فيها يقوم على مدى اطراد الظاهرة اللغويّة في النّصوص المعتمدة مصادرها واطّراح الشاذّ منها ، وقد ساد هذا النّمط من القياس اللّغوي طيلة القرون الأولى إلى أيّام ابن السّرّاج وتلميذه الفارسي، وابن جني، وكانت العلّة أيضاً لغويّة، لأنّ البحث عن الأسباب مركوز في جبلّة البشر ، بمعنى أن كلمة العلّة لم تتجاوز

⁽¹⁾ انظر فقه اللّغة في الكتب العربيّة ، للدكتور عبده الراجحي : 183 .

معناها اللّغوي فكان أن اتسم التعليل النحوي بالبساطة وبالارتباط مباشرة بدلالة اللّغة ، فانحصر في بحث الأسباب القريبة الكامنة وراء الظّاهرات اللغوية والقواعد النّحويّة ، فكانت جزئية في موضوعها ونظرتها للنّص ، وكانت متسقة مع القواعد ، يعلق الدكتور أبو المكارم بقوله ... ؟ « فكانت التعليلات بمثابة تفسير للقواعد النحويّة تهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها »(1) .

واضطرّوا بتقدّم الزمن تحت إلحاح المطالب الحضاريّة الجديدة إلى الخروج عن تلك القواعد أو مخالفة ذلك القياس الذي كانوا وضعوه وأصاب موضوع الاطّراد تغيير كبير فأضحى معناه ما يوجد غالباً في النصوص لا ما كانت تعضّده كل النصّوص اللّغويّة فلجأوا إلى التأويل يخضعون به ما خالف القاعدة أو القياس إلى قواعدهم ، كما نجم عن هذا استقراؤهم المادة اللغوية ووضعهم أسساً عديدة لذلك مثل تحديد مصدر المادّة اللغويّة ونقد المصادر ونقد المادّة اللّغويّة .

وفي هذه الأثناء أخذ القياس مفهومه الشّكلي الصّوري الذي استقرّ في أذهان أغلب الدّارسين حتى اليوم كما أصبحت العلّة أيضاً هي ما يطلق عليه بالجامع بين الأصل والفرع في عمليّة القياس الذي كان يتم في المرحلة الأولى تحت مراقبة الملكة اللّغوية ، يقاس لفظ على آخر بدون أيّة شروط مفروضة تجدث في إطارها هذه العملية (2).

ويمكن القول بأن النص والقياس والعلّة عند ابن خروف تبتمي إلى اللغة أكثر من انتائها إلى المنطق الأرسطي ، هذا إذا كان للمنطق الأرسطي أي دور فيها ، فالقياس عنده صنو للنّحو والعربيّة ومهمة الأئمة كانت حصر كلام العرب ذاك الذي لا تضبطه الحدود ولا ينحصر تحت قياس .

⁽¹⁾ انظر أصول التفكير النحوي ، للذكتور على أبو المكارم : 168 .

⁽²⁾ انظر (أصول التفكير النحوي) للدكتور علي أبو المكارم : 13 ، 18 ، 19 ، 20 ، **28 ، 74 ،** 75 ، 368 .

وهم ينطلقون من النص لاستنباط ما هي قائمة عليه فعلاً من قوانين ومن هنا كانت حاجتهم إلى العلل .

وينبغي أن يكون واضحاً في الأذهان التفرقة بين ما يسميه النحو والعربية ، وهو ما يخضع للقياس وينحصر تحت قاعدة ، وبين اللغة وتعني الأخيرة الظاهرات التي لا تنضبط تحت قياس أو ما عبر عنه بأنه مما يحفظ ولا يقاس عليه . يقول ابن خروف مسوغاً ما فعله سيبويه « ... ؟ ودل على المسموع منه بألفاظ يسيرة ، وترك ما ليس جارياً لكتب اللغة كما فعل في التأنيث (1) .

وحين ذكر موانع الصرف أو علله عقب بأنها علل موجبة عند العرب مطردة . والعلّة النحويّة عنده نوعان : علّة برهانيّة وأخرى إقناعية وهو لا يقول بكثرة العلل فقد جاء في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : « ولا تبال بكثرة العلل إنّما هي بمنزلة الزّائد عن الثلاث في الطّلاق » .

وليس معنى هذا استبعاد تلك العلل كلّية ، لأنّ للعلل القريبة فصوى لأنّها تقوم بالحاجة ، ولكن إلمام المرء المتخصّص بأصول تلك العلل يزيده بصراً بمجاله وإلماماً بوجوه القول ، وهذا نصه : « ... ؟ فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوزه ويبحث عن أصول تلك العلل ، ولأيّ شيء صارت عللاً ، فإذا وفق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرفاً وأنبه خاطراً وأبعد عن الزّلل وأعرف بحكمة العرب من الأول وكلاهما متبع ما وجد من كلامهم »(1).

⁽¹⁾ ص: 176 ، س: 6 .

⁽²⁾ نعت علة سيبويه التي ذكر أنه سيبينها في باب وإضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الساءات » بأنها قريبة ، وذكرها فقال في ص13 س11 وذلك أن الياء إذا كانت طرفاً وقبلها من جنسها استثقلت الحركة عليها فحذفت فبقيت الياء ساكنة ثم حذفت لالتقاء الساكنين إن كان هناك تنوين ، فإذا جمعت حذفت الياء للساكنين ، الياء التي حذفت حركتها ، وواو الجمع أو ياءه كما حذفت في المفرد ... » . وانظر الكتاب 2 : 105 : 22 .

وعلى هذا يمكن القول بأن ابن خروف ينتمي إلى فترة ما قبل ابن السرّاج ومن هم على شاكلته مع أنّه عاش في القرن السّادس وأوائل السابع، فالتعليل والقياس لغويّان على النحو الذي سبق تحديده والنص عنده سابق العلّه والقياس معاً وله الغلبة ، بقول ابن خروف ص182 س3 بعد إيراده آراء بعض النحويين: « ... ؟ ولم يستشهدوا على النّصب بكلمة واحدة فدل على أنّه منهم قياس ... ؟ » ولو حكاه عن العرب لم يسعهما منعه ، فإن كان قياساً لا يعوّل عليه » .

ص186 س15 »... ؟ فإذا سمعت العرب قد نطقوا بالجمع تبعتها فإن لم تسمع شيئاً رجعت إلى القياس .. » .

وقد خالف أستاذه الخدب فيا رآه قياساً منه ، وقبل ذلك خالف سيبويه فيا قاسه قائلاً بأن حجّته ضعيفة في قياسه ، وما صادفته خالفه في نص من نصوصه بل إنه يقول عنه بأنه إنما روى ما قد سمع . لم يخترع لغه ، يقول في ص193 سلا « ... ؟ والأقيس رواية سيبويه ... ؟ لأنه إنما وجّه ما سمع لم يخترع لغة . وفي ص93 س9 – « ... ؟ وليس منعه صرفها بقياس منه بل أدّى ما سمع فلا تبعة عليه ، وقد اعتل ً لها .. » .

ونورد هنا نصاً على جانب عظيم من الأهميّة في نظري ويدعم ما زعمت من انتهاء ابن خروف إلى مرحلة ما قبل ابن السراج في نظره إلى علم النحو ومصطلحه وطبيعي أن يكون بحكم تأخر نشأة الدّرس اللّغويّ في الأندلس عنها في المشرق كما هو معروف .

ص137 س2 : « ... ؟ أبو علي : سمعت أبا إسحق ينكر « أَفْعَيْ » في الوصــل بالياء ، قال (أي أبو إسحق) : لأنّه رجوع إلى

ما فرّوا منه ، وذلك أنهم قلبوها في الوصل إلى الألف فراراً من الساء وليس يُعتد بقلبها في الوقف كما اعتد في الوصل ، لأنّ الوقف غير لازم كما لزم الوصل ولذلك لم يجعلوا الأصل في تاء التأنيث أن تكون هاء وفي التّنوين أن يكون ألفاً ، ولا التّضعيف في الوصل كما فعلوه في الوقف .

قال (أبو على): قلت: الوصل والوقف يتعاقبان على الكلمة فلم صار الوصل بالاعتداد أولى من الوقف ؟

قال: لأنّ وضع الكلام للفائدة ، والفائدة لا تحصل إلاّ بالتّرتيب ولا تكون إلا في الوصل ، ألا ترى أن ثلاثة أربعة لمّا لم تكن مركبة بنيت على الوقف ولو ركبّت لزال الوقف ، فالوصل هو اللاّزم ، لأنّه إمّا ملفوظ به أو مقدّر في حال الوقف .

قلت (ابن خروف): هذه جعجعه ولا طحن!، فياليت شعري متى كانت الياء في «أَفْعيْ» ونظائرها عند هؤلاء ألفاً؟

أفي النوم أم في اليقظة وهم لم ينطقوا في الوصل والوقف إلا بالياء ؟ ولم يقلبوها قط فإنما تركوها في الوصل على أصلها بعد زوال حركتها ولم يغيروها لأجل خفاء الألف فلم يردوا شيئاً وقد كانوا قلبوه ، وإنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض ، وما ذكره لا معنى له ... ؟ .

موقفه من سيبويه

ليس بدعا من ابن خروف أن يشيه بسيبويه ، ويجلّه ، وقد نذر حياته

لتحصيل كتابه وتدريسه ، ولا غرو أن يحظى الكتاب وهو قرآن النحّو بعلماء أعلام يقومون على خدمته ، وقد مرّت عدة إشارات حفلت بامتداحه وتقريظه ، ونزيد تأكيده هنا .

يتجلى في أحد القوالب الآتية:

1 — عبارات الإطراء والإعجاب ، مثل قوله : « وهذا الباب من أبوابه البديعة ، وكل أبوابه بديع (١) ، أو تعقيبه على أحدى مسائله بقوله : « ولله درّه $^{(2)}$.

2 – ما يعقب به على مخالفيه ، كقوله حين حكى تخطئة أبي عثان المازني لسيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل: « وهو قول ساقط⁽³⁾ » أو قوله عند تزكية الزبيدي لأبي العبّاس المبرّد: « قلت سيبويه أولى وأحق بهذه الصفة من أبي العبّاس لأنه سمع من العرب. أو سيبويه أعلم بما روى وأوثق ، « وسيبويه أعرف بذلك »⁽⁴⁾.

3 _ تحاشي اتّهام سيبويه بالخطأ صراحة ، وإن خالفه في عدّة مواضع :

ص161 س 25 – « ... ؟ وأشار بقوله : ولو حقرت الجفان إلى بيت حسّان لأنها فيه للكثير ولمّا لم ينفرد هذا الجمع بالقليل ، ووقع لهما ، صغّر على لفظه ، أريد به القليل أو الكثير ، واختار سيبويه أن يكون أصله للقليل ، وحمله على التثنية لما ذكر ولم يقطع به ، لقوله : فهذا يقرّب أنّ التّاء والواو والنّون لأدنى العدد ، وهو رأي منه وليس بالقويّ ، لأنّ دليله ضعيف وإنما هو لفظ مشترك لهما ، ووقوعه في كلام العرب وكتاب الله تعالى على

⁽¹⁾ انظر: ص177، ص180، ص221، ص242.

⁽²⁾ انظر: ص180، ص224، ص252، ص269، ص269.

⁽³⁾ انظر: ص58.

^{. 266 ،} ص333 ، ص43. (4)

الكثير أكثر ... ؟ .

ص40 س25 – « وقوله : ولو أنهم حذفوا جعلوه بمنزلة إنّما ، هذا قياس منه ، واحتجّ عليه والعرب لم تتكلم به فلا يقال .

ص45 س2 – « ... ؟ وأبى ذلك كلّه سيبويه وجعلها منقطعة في الباب كلّه ، ومعادلة في الباب الأوّل ، ولم يجعل لها قسماً ثالثاً ، وحكى المبرّد عن أبي زيد أنها تكون زائدة ، وأنشد :

* يا دَهْنُ أم ما كان مشيي رَقصًاً * قال : وهذا لا يعرفه المفسّـرون ولا النحويّون ، قلت : وأبو زيد ثقة ولم يرو إلاّ ما سمع ولا تحتمل في البيت إلاّ الزّيادة .

ص134 س4 – وقوله: ولم يجمعوه بالواو والنون، قلت: وقد قال الكميت:

يرى الرّاءون بالفعلات منا كنار أبي حباحب والظُّبِينَا فجمع بالواو والنون ، ولعله يزعم أنّه تمّا ورد في الشّعر فلا يقيس عليه .

ص162 س17 – وقوله: فليس لها واحد من الكلام كسّرت عليه، قلت: قد جاء واحدها في قوله أنشده أبو العبّاس:

عليه من اللَّوْم سروالة فليس يرقُّ لمستعطفِ

فهذا واحدها ، وقد ذكر رحمه الله في ما لا ينصرف أنّها واحدة ، ومن هذا الباب ملاميح ومذاكير لأنّك تقول لمحة وذكر .

4 - ذكر في بعض المواضع ما يمكن أن يعدّ تناقضاً بدون أيّ توجيه .

ص163 س23 – « ... ؟ واللام بابها التعجب ونفى عنها غيره ثم حكاه في آخر الباب لبعضهم » .

- ص 227 س 15 س قد تقدّم من قوله أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، جعل المصدر هنا تابعاً للفعل في الزّيادة وهو الأوّل خملاً على اللفظ من حيث ورد تابعاً للفعل مؤكّداً له فركب المجاز وحمل الأصل على الفرع » .
- 5 ويغلب على ابن خروف في كثير من المواضع طابع التماس الأعذار لاختلاف رأي سيبويه في المسألة الواحدة في موضع عنه في آخر .
- ص176 س6 « ... ؟ ودلّ على المسموع منه بألفاظ يسيرة ، وترك ما ليس جارياً على القياس لكتب اللغة ، كما فعل في التأنيث ... ؟ » .
- ص200 س 12 سيبويه أبرار وأجازه أبو العبّاس إذا اختلف أنواع غير أنّه المختلف الأنواع غير أنّه أخبر أنّه لم يصل إليه ... ؟ » .
 - ص200 س2 « ... ؟ وإنما ذكره سيبويه تأنيساً للباب ... ؟ » .
- ص211 س 21 س ... ؟ وهذا لا ينقض ما قدّمه في اسم الفاعل ولكنّه زعم أنّه جاء على حدّ رسول لا يراد به العمل ، كأنّه اسم عرف به ... ؟ » .
- ص216 س5 « ... ؟ ولم يذكرها سيبويه إلاّ على سبيل الشّذوذ والندور فلا يلزمه في ذلك تناقض » .
- ص230 س4 « ... ؟ ويمكن أن تكون معون ومكرم ومألك محذوفة التاء وتكون شاذة تمّا أتى في الشّعر فلا يبنى عليها باب ولا وجه لردّ المبرد عليه إذ هي شواذّ » .

ص232 س22 س وقوله : ولم يقولوا وَدَعَكَ ، يريد في الأكثر الشائع ، وقرئ ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ كما قال : ولم يقولوا حببت ، ثم حكاه بعدُ عن قوم آخرين » .

ص235 س8 – « وقوله : وإن لم يقولوا حببت ، يريد لم يقولوا كثيراً أو لم يقله من يقول أحببت ، وقد حكاه عن بعضهم في باب ما جاء فيه فعل من غير فعلت ، وردّ المبرّد عليه بارد ، لأنّه وإن منعه هنا فقد أجازه في غير هذا الموضع ، وحكاه عن بعضهم ، وإنّما نفاه عن الّذي يقول محبوب في مفعول أحب ، وهو لا يقول حببت ... ؟ » .

ص253 س21 – « وقوله فإنّهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين ، هذا نصّ ببدلها فهي من حروف البدل ، ولم يذكرها هناك لقلّتها ، ونصّ أيضاً هنا على زيادتها ولم يذكرها في حروف الزيادة لقلّة ذلك أيضاً ... » .

ص263 س10 – « نقصه هنا من حروف الزيادة اثنان ثم ذكر اللاّم في أصيلان ولم يعتدّها في الثلاثة الطّاء والدّال في اذكر والجيم في الوقف وقد ذكر الشين في البدل من مكان المؤنث في الوقف فهي ثلاثة عشر حرفاً ».

ص 265 س 18 – « ... ؟ وكأنّ سيبويه تأوّل سوى هنا على بابه من الظّرفيّة فليس بصفة فلم يعرض له » .

ص292 س18 – «قال سيبويه رحمه الله في الآجر وما أشبهه من الأسماء الأعجمية: هو عربي ليس له ثان ، نحو إبل ، وهذا تشبيه منه فلسيت عنده من أسمائهم ، ولو كانت من أسماء العرب لذكرها

في الأمثلة » .

ص304 س 20 ... ؟ وأما همرش فذكره في المضاعف في الرّباعي ويكون على فعلل وهو قليل ، قالوا الهمرش ، وقال في الخماسي وما لحقه من الأربعة همرش ، وقوله هنا : لأنّك ، عذر لما ذكره هنا مع ما قدّمه من فعلل ، فكأنه قال : وهذا سائغ فيها وهذه علّم مطردة منه » .

ص253 سك 24 باب ما يلحق الكاف والتاء اللّتين للإضهار: قد ذكر في عدّة الكلم أنّ تاء « أنت » خطاب ككاف ذلك ، وعلى هذا تكون هذه العلامة كلّها للفرق كا ذكر ، ويكون ذلك من قلّة التصرف في الإضهار حين لم تكثر أسماؤه ، وقوله: ألحقت مياً ، دليل أنّ الضمير ما قبل الوصل التي ألحقت ، وكذلك قوله: ولم يفرقوا بالحركة ، يدلّ هذا أنهما للفرق وقد ذكر في المضمرات أنها المضمرات بأسرها ، ذكر ذلك هنالك من حيث لم يتكلّم على أصولها ولا تركيبها وتكلم هنا على حقيقتها .

6 – أشار إلى وقوع بعض الأمثلة في غير أماكنها المناسبة .

ص127 س4 – « ... ؟ وليس محيي من الباب ، إنما هو من باب علي وأميّة ، ووقع في هذا الباب » .

ص156 س14 سيّداً وميّداً وقيوّماً وأخواتها مثالاً لقلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحداهما بالسكون. وليس من الباب ».

ص158 س10 – « ... ؟ وذكر هنا سئم ودمّل ودمامل وليس هذا

موضعهما ، والموضع لتنضب وتناضب ، وسلم وسلالم ودمل ودمامل وقع في موقع تنضب وتناضب ، هذا في موضع هذا وهذا في موضع هذا ، لأن تنضب مثل كوكب وتولب ، فهو جاء على مثال الأربعة ، وسلم ودمل ليس من الفصل الأوّل وإنمّا هو من الفصل الذي لم يجئ على مثال الأربعة فهما بمنزلة أجدل وليس شيء منها ملحقاً ... ؟ .

موقفه من المبرّد

تعقّب نقده لسيبويه مظهراً أنه لم يفهم مراد سيبويه أحياناً ونعت آراءه في غير ما موضع بالفساد ، وقد يأتي ببعض آرائه التي لا تخالف سيبويه مجرّدة من أيّ تعقيب أو تعليق وهذا يعني أنّه يرتضيها .

وهذه أمثلة من ردّه على المبرّد، يطول نفسه في بعضها ويقصر في بعض، وقد تعمّدنا أن يكون بعضها نصوصاً طويلة حتى نجلّي جانباً من أسلوبه في المناقشة وطريقته في الكتابة .

ص20 س 5 س - « ... ؟ قال المبرّد وأصحابه : وما بعد مخفوضها (رُبَّ) V لا يجوز إلا أن يكون صفة له للمعنى الذي يطلب بذلك .

وهو فاسد لأنّ التّقليل والتكثير اللّذين دخلاها ينوبان مناب الصّفة » .

ص61 س9 – « ... ؟ وقد تأوّل المبرّد عليه أنّه جعل يضربون بمنزلة ضربين في كلّ حال وأخطأ عليه وعلى نفسه ؛ لأنّه تأوّل خطأ وردّ به ، ونصّ سيبويه : « وكذلك يضربون في هذا القول ، أي إذا أعرب بالحروف هو بمنزلة ضربين ، يكون في الرفع بالواو ، وفي النصب والجر بالياء ... ؟ وسيبويه هو الذي علّم بهذا .

وهذا تعنیت منه وتكذیب له فیما روی ، ألا تراه قال : والقوافی مجرورة فتجر بذلك تما رده ، ولا يمتنع في البیت التقیید ، لكنه لما رواه بالجر صح له فیه الشاهد ، وسیبویه أعلم ما روی وأوثق . . ؟ » .

ص 118 س 6

- « ... ؟ فأما عدوة فمن باب شنوءة ، غيروها كما غيروا حنيفة لأجل تاء التأنيث لمّا حذفوها وأبدلوها في الوقف هاء حذفوا أحرف اللّين من الكلمة ، فأتبعوا التغيير التغيير ، ولم يخصّوا الواوات من الياءات ، وهو مراد سيبويه ، وليس الموجب عنده في هذا الباب اجتماع الياءات قط ، بل الموجب لذلك تاء التأنيث ، فأجروا الواو مجرى الياء في هذا الباب ، وإنما علل التأنيث ، فأجروا الواو محرى الياء في هذا الباب ، وإنما علل ولواو مع تاء التأنيث ، والنّبات مع عدم التاء مطرّداً مع فعيل وفعيل وفعيل و فعول ، جعل ذلك هو القياس .

وأبو العباس لا يفرق بين ما فيه التاء وما ليس فيه ، ويجعل القياس الحذف في كلّ ذلك ، ويفرق بين الياء والواو ، فيحذف الياء منهما ولا يحذف الواو ، وهذا تحكّم منه وردٌّ على العرب وتكذيب لسيبويه فيا حكى عنهم فلا يلتفت إليه » .

س5 - « ... ؟ والباب موقوف على السّماع كما ذكر ، ولذلك لم

ص129 س5

يجز برَّاراً في بائع البر ولا لصاحبه ، ولا فكَّاهاً ولا شعَّاراً ولا دقَّاقاً من حيث لم يسمعه ، وقول المبرَّد : إنَّه جائز وكثير في الكلام دعوى ولم يأت شاهد على ما ادّعى فلا يقبل قوله: وهو كثير على لسان من يوثق بعلمه ، ولا حجّة له فيه ما لم يحكمه عن العرب ، ولا فرق بينهم وبين العامّة في رتبته ... ؟ » .

ص141 س21

_ أبو العبّاس: القطوطي: أصوات القطا، ومعنى قطت القطاة صوّت ، والقطوطي : مشي القطا ، وهو تقارب

ص141 س 23 - « ... ؟ وخالف المبرد في مَقْعَنْسِس ، فقال : الصّواب حذف الميم والنُّون وإبقاء السِّين ، فتُقول قعيسس وأقيسس ، لأنَّ السّين للإلحاق ، والميم ليست للإلحاق ، وحروف الإلحاق تجرى مجرى الأصول قال: وكما حذف الميم والنون من محرنجم ينبغي أن تحذف الميم والنون هنا وتبقى السين .

وهذا فاسد ؛ لأنَّ العرب لم تجر حروف الإلحاق ، في مثل هذا في التكسير ولا في التّصغير مجرى الأصليّ ، والميم التي للفاعل والمفعول مقدّمة ؛ لأنّ المحافظة على معنى الميم آكد من المحافظة على ألف الإلحاق ، وإنما لزم حذف ميم محرنجم ، لأنَّه لا سبيل إلى حذف الأصل وإبقاء الزّائد ، وحرف الإلحاق زائد ، فجرى في الحذف مجرى الزائد ، وقدّمت الميم التي جاءت للفاعل والمفعول عليها.

وقد ناقض أبو العباس هذا الأصل في عثول ، فحذف

الواو وهي للإلحاق وأبقى اللام وهي ليست للإلحاق ، وإنما هي تضعيفة ورد على سيبويه حذفه إحدى اللامين وإبقاء الواو ثم حذف الحرف المضاعف في مقدم وأبقى الميم ، وقال : الميم أولى بالبقاء من الحرف المكرّر في تصغير مقدم ، وإن كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرّر فقد صار المكرر أولى بالبقاء ، وصارت الواو أولى بالبقاء عنده من المكرّر ، وكذلك هي عند العرب .

وليس في الدّنيا عربيّ يقولُ قعاسس ولا عثالل ، فلا يقال عيشلل ولا قعيسس وكلّهم يقول مقيدم بالعوض وغيره ، وكذلك يقولون مقيعس ومقيعيس وعثيل وعثيبل ، ويحذفون الحرف المكرّر للإلحاق كان أو لغيره ويثبت الميم كما قال سيبويه ، فكلام المبرّد بعيد عن الصّواب لتناقضه وفساده وخلاف كلام العرب ... ؟ » .

ص177 س3

- « ... ؟ قال أبو العبّأس : أبو عمر والمازني والنحويّون على مذهب سيبويه في تسهيل الهمزة ، مثل يستهزون وسيل ... ؟ » .

ص179 س20

- « وقوله : فإذا صارت بين ألفين خفّفوا ، وذلك قولك كساءان ، فيخفّفون كما يخفّفون إذا التقت الهمزتان ، لأنّ الألف أقرب الحروف إلى الهمزة .

ورد المبرد هذا الموضع وعنف سيبويه فيه ، وقال : قد نقض قوله في غير هذا الموضع ، وذلك أنهم إنّما خفّفوا فيا زعم لأنّ الهمزة المخفّفة قريبة من الألف ففرّوا من وقوعها بين ألفين ،

وكان بمنزلة اجتماع ثلاث ألفات ، وهم إذا خفّفوا كانت أقرب من الألف بأكثر من قربها وهي غير مخفّفة ، فإنمّا تقرّبوا تمّا يكرهون .

قلت: ولم يفهم مراد سيبويه فعنفه ، ولم يكره سيبويه اجتماع الألفات لأنها أخفّ الحروف وأكثرها تصرفاً ، وإنّما كره وقوع الهمزة وهي حرف جلد قوي شديد مع الألفات ، وهي ليّنة ، وهما من مخرج واحد ، ألا ترى أنّه ذكر أنها ثانية في المخرج للهمزة وقد وصفها بالشدّة وأنّ النّاطق بها كالمتهوّع ، وجعل الألف ليّنة سهلة هوائية ، فإذا اجتمعت معها نافرتها ؛ لكونهما من مخرج واحد متضادي الصّفات ، فإذا سهّلت لانت وزالت أكثر شدّتها ، فقربت من الألف في الصّفة وهذا المعنى هو المقصود في الإمالة والإدغام والترقيق والتفحيم ، وقلب الحروف بعضها إلى بعض كقلب السيّن صاداً للطّاء والقاف والصّاد زاياً للدّال ، وهذا من أبدع نظره ولله درّه » .

ص193 س4 – « ... ؟ والأقيس رواية سيبويه ، وردّ المبرّد تعسّف لأنّه إنما وجّه ما سمع . لم يخترع لغة ... ؟ » .

ص 266 س 6 س . . . ؟ وأمّا إلحاق أبي العبّاس إطلا بإبل ، فليس كما زعم ، وإنمّا هو إتباع كمنتن ومغيرة ، ولذلك لم يذكره سيبويه ، لأنه سمعه ممّن لا يتبع كالجلد في الجلد . . . ؟ » وأعلى منازل أبي العبّاس أن يقلّد النحويّين » .

موقفه من الزبيديّ

ليس عجيباً أن يكون موقفه من الزّبيدي مماثلاً لذاك الّذي وقفه من المبرّد من قبل ، فهما يرميان عن قوس واحدة ، ويشتركان في نقد سيبويه واختلاق السّقطات له في رأي ابن خروف .

ولئن كان المبرّد تعقّب سيبويه في سائر الكتاب فلقد حصر الزبيديّ همّه في الأبنية – فيا يبدو من هذه القطعة التي بأيدينا على الأقل – وكان أيّام مطالعته الكتاب شغوفاً بها فاستخرجها بادئ الأمر ملّخصّة بغية تسهيل حفظها واستدرك على سيبويه ثمانين بناء حسبها ذكر في مقدّمة كتابه ، وشرح منهجه في هذه المقدّمة جاعلاً من أغراض الكتاب أن ينبه على ما اختلف فيه قول سيبويه وما وقع فيه من تناقض وأن يشرح الكلمات الغريبة فيها .

وقد أقدم على عمله هذا وهو يتوقّع أن يشنّع عليه فعله وألا يحمد له جراءته على سيبويه ، فهو ولا شك قد ألمّ بجزء مما كيل للمبرّد قبله ، فنفى عن نفسه – قولاً – ادّعاء أن يكون ندّاً لسيبويه ولا قريباً من ذلك ، بإقدامه على ذكر الأبنية الّتي ندّت عنه أو تبيانه للتناقض بين أقواله ، فيقول : « ... ؟ وإغّا تكلّمنا على أصوله وعارضنا بعض قوله ببعضه ورددنا عليه من علمه ... ؟ »(1).

وفيا يلي عدد من أبرز انتقادات الزّبيديّ لسيبويه وردّ ابن خروف عليه :

1 - نقد الزبيديّ سيبويه من النّاحية المنهجيّة وقد جاء في

ص 269 سافراً ومقاتلاً ورد عليه الزّبيديّ في ذكره مسافراً ومقاتلاً وما أشبههما تمّا جاء جارياً على الفعل ولم يستقص الجميع، وكذلك في المصادر، نحو: إعطاء وإسلام وسكت عن الباقي وكلها أسماء، قال: كان من حقّه أن يذكر الجميع أو يسكت عن الجميع.

قلت : أمّا سكوته عن الجميع فلا سبيل إليه من حيث

⁽¹⁾ انظر (الاستدراك) لأبي بكر ، محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي ، المقدّمة 1 ، 2 .

⁽²⁾ انظر (المرجع نفسه) : 11 .

كَانُ كَانت أبنية من الأسماء والحروف فيها زوائد ، وأمّا تركه أكثرها ، فلأنّه لمّا نبّه عليها في غير ما موضع استغنى عن استقصائها من حيث كانت جارية على أفعالها فعلمت منها فاكتفى بالتّنبيه ، ولله درّه .

2 - استدرك الزبيديّ عدداً من الأبنية التي ذكرها سيبويه في غير باب الأبنية .

ص282 س22 س » ... ؟ وجاء فنعول ، قالوا ذرنوح ، وقد ذكره سيبويه في علل ما تجعله زائداً ... ؟ » .

ص282 س 22 س ... ؟ وأما زونك ، فلو حفظ الزبيدي كلام سيبويه وفهمه لم يستدركه عليه ، لأنّ سيبويه ذكر زونكا في مضاعف الأربعة وأنه ملحق بعجنس وكذلك عطود ... ؟ » .

3 – خطًّأ الزبيديّ سيبويه في جعله مِجَنًّا على وزن فِعَلُّ :

ص286 س 21 – « ... ؟ والمجنّ : الترس ، وجعله فِعَلاّ هنا وسيجعله مفعلاً ، وكلاهما ممكن : مفعل من جنّ إذا ستر كما ذكر الزبيدي ، وقال : لا يكون إلا مِفْعَلاً وليس بفِعَل () ، وَمَنْعُهُ أَن يكون فِعَلاً ، فاسد لأنّه يقال : مَجُنَ الشيء ، إذا صلب وقوي ، ففعل فيه صحيح ، وكلاهما صحيح .

^{*} كذا وردت ، يؤيد رأي سيبويه ما أورده الزبيدي نفسه ، إذ يقول : قال أبو بكر لم نعن بعدد أبنية الجمع ، لأنّ الواحد يدلّ على جمعه ، ولو صرنا إلى ذلك لعددنا قراويح في الجمع ، وعددنا قرواحاً في المفرد ونحو ذلك ، فيتكرر العدد فهو الآخر قد وقع فيا عابه على غيره . انظر والاستدراك » للزبيدي : 14 .

⁽¹⁾ انظر الاستدراك: 26.

قال الأشنانداني: أتيت التوّزي بغريبة رجوت الحظوة بها عنده فقلت له إن سيبويه أخطأ في مجنّ ، فقال وزنه فِعَلّ ، فقال: أنّى لكم أيها الأغمار كم ذا يُتَحَمَّلُ لكم ؟! العرب تقول: مجن الشيء إذا صلب فما يمنع مِجنّاً أن تكون فِعَلاً من هذا في مذهب سيبويه ؟! .

قال: فما أتيت مجلسه حياء منه.

4 - تصرّف الزّبيديّ في أبواب الأفعال المزيدة وغير المزيدة بالاختصار والتّقميش من أبواب متعدّدة ولم يذكر النّص ، فعاب الشارح عليه ذلك فوعد بأن ينبّه على ذلك .

ص 287 س 23 س ? وقد ذكر الزّبيديّ أبواب الأفعال المزيدة وغير المزيدة واختصر ما شاء ، وقمشّ فيها من أبواب شتّى ولم يذكر نصّ سيبويه وسينبه على ما فيها ... ؟ » .

5 – أغفل الزبيدي بعض أبنية الكتاب ، فنبّه الشارح على ذلك .

ص289 س8 – « والرهيأة : أن تغرورق العينان من الكبر ، والرهيا : الضّعف والتأتي ولم يعرض الزبيديّ لتفسير شيء منها في رسالته » .

6 - ذكر الزبيديّ بعض الأبنية في غير أبوابها ، فعزاها إليها .

ص289 س 10 – « ... ؟ وذكر الزّبيديّ افوعل في هذا الباب وهو من الباب المُوّل ... ؟ » .

ص289 س 12 ... ؟ وذكر الزبيدي : اقسأنّ الشيخ في الثلاثة ،،واقسأن الليّل في الأربعة ، وجعلهما من الغلط في رسالته .

والصواب أن يكون فعل الشيخ ثلاثياً ، لقولهم : شيخ قسين⁽¹⁾ هذا في الشيخ إن ثبت قسين وإلاّ فهو من الأربعة » .

ص288 س16 – « ... ؟ وذكر الزبيدي أيضاً أفعولل: اعثوجج البعير⁽²⁾ أسرع والذي ذكر كراع اعثوثج مثل اغدودن ، فهو ثلاثي ، وقال صاحب العين ، العثوثج : البعير الضّخم السّريع ، وقد اعثوثج ، وهو صحيح .

وقد زكّى الزبيدي المبرّد في جعله إطلاً يقال للكشح فقال: وكان أبو العبّاس من العلم بمكان لا يجهل معه هذا(٥) فرد عليه قوله ونعته بالتعصّب وأنّ سيبويه أولى بهذا الوصف من المبرّد .

 « قلت : هذا تعصب بارد . سيبويه أولى وأحق بهذه الصفة ص 266 س من أبي العبّــاس لأنّـه سمع من العرب وعــلم من يتبع ومن لا يتبع .. » .

موقفه من الأستاذ أبي بكر بن طاهر الحدب

ليست هناك حاجة إلى إثبات ما يكنّه ابن خروف لأستاذه الكبير أبي بكر بن طاهر من تقدير ، وما يحمل له من اعتراف بما أسدى إليه من أياد في المجال العلميّ ، وتكفى الإحالة إلى فقرة (ب) من آثاره ، ففيها الغنية كلّ الغنية⁽⁴⁾ .

انظر الاستدراك: 21. (1)

انظر المرجع ذاته : 39 . **(2)**

انظر المرجع نفسه: 6. (3)

انظر كتابه (تنقيع الألباب) ص281 س14 ، وهي مثبته في الفقرة ب ، الَّتِي إليها الإحالة . (4)

ولكن هل كان جامداً فعلاً على ما تلقّى من هذا الأستاذ كما وصمه الرّعيني ؟

سبقت الإجابة عن هذا السؤال – وإن أعوزتها هناك الأدلة – وباستقراء هذه القطعة وجدناه يذكر الأستاذ أبا بكر في تضاعيفها نحواً من مائة موضع وافقه صراحة في بعضها وضمناً في بعض ، وخالفه في قسم ثالث ، وهو ما يهمنا هنا ، نثبت معظمه بوصفها أدلة نصية تدفع عنه ما اتهم به وتدمغ من قال بذلك بعدم الاطلاع أو سوء القصد أو هما معاً .

ص31 س13

- « ... ؟ وعلَّته (أبو الحسن الأخفش) في منع فتح أن بعد القول أنّ أنّ شأن ولا يقال قال الشّأن ، وهذه العلّة معترضة بقوله في الباب الّذي يلي هذا أنّ أنّ تكون حديثاً وقصّة ، وقال قبل ذلك : تكون خبراً ، وقال في هذا الباب : لأنَّ أنَّ يُصيّر الكلام خبراً ، فمزج الكلام والشأن والخبر والحديث والقصة والمقول وفسّر بجميعها أنّ وصلتها ، ولا يمتنع أن يقال : قال خبراً وحديثاً وقصّة ، فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول حتى دعا ذلك الأستـاذ أبا بكر رحمه الله أن يجيز فتحها إذا قدّرت بالحديث والخبر والقصة وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل ، فإن كان خبرها فعلاً ، قدّرها بالشأن ، وهذا كله فاسد ، لأنّ سيبويه لم يراع ذلك بل قدّرها بالخبر والحديث والقصّة وخبرها فعل ، وقدّرها بالشأن والأمر والخبر أيضاً ، وخبرها اسم لا رائحة فيه للفعل ، نحو : إنَّ زيداً أبو عبد الله ، فسيبويه لم يقصد ما ذهب إليه ، وإنما أراد أنّها بتقدير اسم مفرد لا من لفظ القول ولا من معناه فلا يعمل فيه القول ، لأَنَّكَ إذا قلت: بلغني أنَّك منطلق، معناه بلغني

انطلاقك ... ؟ فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كلّه ، وليس بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وقولوا للنّاس حسناً ﴾ وحسنى وحسناً ، لأنه من معنى القول ، فلا سبيل إلى فتح أنّ بعد شيء من القول إلا في قول من يجعله كالظّن ، فتدبّره ، ومنع الأستاذ أبو بكر فتح أنّ البتّة في الإقراء الثاني ، ولم يحلّ الشبهة بما ينبغى » .

ص45 س21

- وقوله: أعندك زيد أم لا ؟ قال الأستاذ أبو بكر لا يعادل بين الجواب والمسألة فأضرب عن الأوّل ، والمعنى أعندك زيد أم ليس عندك ؟ ومبناه عن السؤال عن الأوّل ثم أدركه مثل ذلك في أنّه ليس عنده فأتى بأم ، وأراد معنى بل والهمزة ، وقد قال : لو كانت أم على حدّ اتصال لكانت ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنذَرتهم أم لم تنذرهم ﴾ فهذا نصّ بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها ، وتقدير المعادلة فيها أيّ هذين كان ، فقول الأستاذ : لا يُعَادَل بين الجواب والمسألة لا معنى له .

ص 56 س 21

- « ... ؟ قال الأستاذ أبو بكر : القياس ما ذكره أبو الحسن على قوله سيبويه في باب « جمع النساء والرجال » ومنعه من جمع أفعل الصّفة على فعل من حيث زالت الصّفة بالتسمية ثم نهى عن مثله بعد في الباب » .

قلت : وقد أجاز ذلك وقالته العرب ، وأنشد :

أتانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِن آلِ يَامِنِ فَيَا عَبْدَ عَمْرِو لَو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا فَجمع الأُحوص على حُوص وهو علم ، فهذا دليل مراعاة الصّفة في العلم . صـ61 سـ3 سـ61 سـ3 سـ61 منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحاً

ولا يكون شيء من هذا إلاّ أن تكون الألف والواو علامتين مجرّدتين من الضّمير ، ولا تكون هذه الألف والواو إذا تأخرتا إلاّ ضميرين .

ص 89 س 17

- (... ؟ ومنع القياس في العدل من الزّائد على الثلاثة إلاّ فها سمع ، كما تقدّم ، ومنع القياس في فَعَال إلَّا في الأمر الثلاثيّ والصَّفة في النَّداء ، وغير ذلك مسموع ، وهذا نصَّ بقياسه في الأمر والنَّداء قطَّ ، والظاهر أنَّه يعدله عن الفعل نفسه إلاَّ أنَّه لا يكون إلاّ معرفة وإن شئت لم تجعل له موضعاً كما تجعله للفعل إذا ضارع وإن شئت نصبتها لنصبك المصادر المعاقبة ، قال الأستاذ أبو بكر وهو القياس .

قلت : وهو قياس بعيد ؛ لأنّ الّذي عُدِل عنه لا موضع له ولم يضارع شبئاً .

ص 91 س 15

- (... ؟ وقد كان الأستاذ أبو بكر يقول في قوله : وقد فتح قوم في مذ لَّما رفعوا وكانت في الجرّ هي التي ترفع إنّه في النّصب باق على حاله عندهم حين ذكر الرّفع والجرّ في مذ ولم يذكر النّصب وإليه ذهب الأعلم ... ؟ والصّواب أن يريد بالإعراب ثلاثة الأحوال لأنّه الّذي حكى الناس أعنى الإعراب في الأحوال الثلاثة والبناء في الأحوال الثلاثة والإعراب في الرّفع والبناء في الجرّ والنّصب . .

ص109 س 22 ... ؟ قال الأستاذ أبو بكر: وقطع الألف هنا ألزم منه في اضرب ، لأنَّ ألف الوصل لا تثبت إذا تحرَّك ما بعدها ، وكلَّه فاسد بما ذكرنا ، .

ص 161 س 1

_ (... ؟ قال الأستاذ أبو بكر : وقد لا يحذف منه من حيث أجرى في التّسمية به ﴿ كلا ﴾ فَمُدّ قال : وإن شاء لم يحذفها لأنّها غير متمكنة استعملت استعمال الحرف ، وعليه قياس قوله في التسمية بها إذا قال ذاء ، ولو كانت متمكَّنة لم تحذف كحبي وعبي في حي وعي.

قلت : ويلزم على هذا أن تكون ياء التصغير ثانية ولا سبيل إلى ذلك فلا بدّ من الحذف لإرادتهم تغيير المهمات.

ص219 س24 - وقوله: أرادوا الفُعُول ففروا إلى هذا، يريد أن يأتي المصدر بالزيادة ، وحقّ الزّيادة فيه أن تأتي على الفُعُول ، كجحد جحوداً وورد وروداً ففروا إلى فعالة لأجل الواو والضّمّات، وإن كان باب فعل المتعدي فَعلاً ، وهو القياس فيه ، ثم يقوّي مجيئه على فعالة بمجيء فعالة في الصحيح وليس فيه الاستثقال الذي في المعتلّ.

وكتب الأستاذ أبو بكر على هذا الموضع: ﴿ يريد أرادوا المزيد ، والباب فعل ؛ لتعدّيه ، وهذا أغمض من كلام سيبويه وقد بيّناه بحمد الله .

_ ﴿ وقوله : نحو إنما وكأنما ولعلَّما ، قال الأستاذ أبو بكر هذا نص في إنمّا وكأنّما ولعلّما ، فلم يخرج من الباب إلاّ ليت ، وليس بنص ، لأنه يحتمل أن يمثّل بالبعض ، وهو يريد الكلّ ، · وقد قال النّابغة * ألا ليتما هذا الحمام لنا * ويروى بالنصب والرفع ، وسكوته عن أنَّ ولكنَّ وعن باقيها بمنزلتها في كأنمَّا ولعـــلّما ، قال * ولكنما أسعى لِمجد مؤثّل * وقال تعـالى :

ص257 س11

﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ فسكوته عنهما كسكوته عن ليت .

ص295 س18 – « ... ؟ وإنما قضى على هذه الأمثلة التي هي حروف الزيّادة بالزّيادة ؛ لخروجها عن النّظير لقلّة أمثلة الأصول وكثرة أمثلة الزّوائد فألحقها بها على القياس ، وذكر هنا في الزّوائد الشبيه بالملحق قُنْفَحْرا وليس ثمّ خماسيّ يلحق به كالهندلع جاء على مثال الملحق وليس ثم ما يلحق به وخلط فيه الزبيديّ ، ولم يبينه الأستاذ أبوه بكر وحام عليه .

ابن خروف بين البصريين والكوفيين

من الصعب جدّاً إن لم يكن مستحيلاً الجزم بانتائه إلى أيّ منهما وذلك ، أنّنا إذا راعينا شدّة تعلّقه بسيبويه وإطرائه إيّاه ومنافحته عنه قلنا ببصريّته لا محالة ، أمّا إذا وضعنا في الحسبان تهجّمه بعنف على بعض أعلام البصرة وتسفيه آرائهم – الّتي خالفوا فيها سيبويه أو تأوّلوا خطاً كلامه أو ساءلوه عما ليس من قوله – الّتي خالفوا فيها سيبويه أو تأوّلوا خطاً كلامه أو ساءلوه عما ليس من قوله أمثال المازتي والمبرد وأبي علي الفارسي ، على حين يحتفي برأس الفريق الآخر ألا وهو أبو زكريًا يحيى الفراء ، وتكثر نقوله عنه كثرة تداني بل تفوق ما قبسه من أستاذه أبي بكر بن طاهر (1) .

وتشتد الحيرة أكثر إذا أدركنا أنّ هوى أحد من ينسب إلى هذا الفريق يوافق في الكثير من الآراء الفريق الآخر'، كما هو الحال مع أبي الحسن الأخفش⁽²⁾.

ويتضح من خلال هذه القطعة من شرح الكتاب حقيقة جدُّ مذهلة حقّاً ، ذلك أنّ أغلب آراء الفرّاء أو كثيراً منها متّفق مع سيبويه ، وهذه القضيّة جديرةً

⁽¹⁾ تردد اسم أستاذه أبي بكر بن طاهر تسعين مرة في حين كان ذكر الفراء في حوالي مائتي موضع.

⁽²⁾ انظر البحث اللّغوي عند العرب ، للدكتور أحمد مختار عمر .

بأن يفرد لها بحث خاص على ضوء ما أصبح متيسّراً من كتب الفّراء وما نقلت عنه مصنّفات غيره من آراء .

ونقاط الاتفاق بين الجماعتين أكثر من نقاط التباين ، والإطار الفكري واحد ، والاختلاف كمّي وليس نوعياً ، والتقسيات المتعارف عليها باسم مدارس « ما هي في الحقيقة – إلا تقسيات مكانية أغلب الأحيان(1) .

ولا ريب أن منشأ ما نحن فيه من بلبلة إنما هو مشكلة مصطلحات مبهمة لم ترس بعد على قرار ، على الرّغم من تكرر الدّعوة إلى مواجهة هذه المعضلة من قبل عدد غير قليل من الباحثين⁽²⁾.

ويرد سؤال هنا: لماذا أتحدّث عن البصريّين والكوفيّين بكلمة الفريق تارة وبكلمة الجماعة أخرى ولم أستخدم كلمة « مدرسة » ؟ أو ليست هناك أيضاً مدرسة بغداد والأندلس ؟

وفيا سبق ذكره غالبية الإجابة عن السؤالين معاً ، على أنّه يمكن القول بشيء من التجاوز غير يسير – أنّ هناك مدرستين : البصرة والكوفة على الرّغم من وحدة المنهج . أمّا علماء بغداد الذين اختاروا من آراء المدرستين فليست قمينة بأن تجعل مدرسة . لسبب بسيط وهو إمكان أن تكون مدرسة بغداد هي مدرسة الأخفش البصريّ لأنّه أخذ من كليهمنا بنصيب .

وقد ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أنّ للأندلس مذهباً خاصّاً بهم فقال « ... ؟ عكف علماء الأندلس ... ؟ وطلاّبه على كتب البصرييّن والكوفيّين فدرسوهما واختاروا منهما ، وتكوّن لهم مذهب خاص كانوا فيه إلى مذهب

⁽¹⁾ انظر « البحث اللغوي عند العرب » للدكتور أحمد مختار عمر : ص99 _ 109 .

⁽²⁾ منهم الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور على أبو المكارم ، والدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور عبده الراجحي . وأعد الأستاذ سعيد أبو العزم إبراهيم أطروحته للماجستير بعنوان « المصطلحات النحوية » وانظر « مفهوم النصّ والقياس والعلة عند ابن خروف » .

البصريين أميل ... ؟ ها ...

ثم عاد فنفى ذلك حيث يقول: لا يخطئ دارس مطوّلات النحو أن يقع على آراء الأندلسيين في جزئيات نحويّة ... ؟ تذكر بين أسماء النحاة المشارقة حين عرض الآراء في الخلاف ، إلا أنّ متصفحها لا يجد فيها ما يميّزها عن غيرها من التّخريجات المختلفة المعروضة في القضيّة الواحدة أو بعبارة أخرى: ليس لآراء الأندلسيين هؤلاء سمات مدرسة خاصّة »(2).

ثم يقرّر في موضع آخر أنّ نزعة الاحتجاج بالحديث الشريف مشرقيّة ، يقول : « ... ؟ ومع جزئيّة هذه القضية ، ليس فيها مذهب أندلسي »(3) .

وهناك من يدّعي « ... ؟ بأنّ لمذهب الأندلس النحوي خصائص وسمات ميّزته عن نحو السّابقين واللاّحقين له في المشرق والمغرب فلم يتقيّد الأندلسيّون بمذهب من المذاهب النحويّة المعروفة لديهم حينذاك ولم يكن نحوهم نحواً بصريّاً صرفاً ، كما أنّه لم يكن نحواً كوفيًا محضاً وبذلك يكونون قد خرجوا فيه عن التقليد ووضعوا معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي وتيسيره واختطوا لأنفسهم مذهباً لم يسبقوا إليه كما أنهم كانوا ... ؟ معتدّين بعقولهم ومقدرتهم فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحويّة ... ؟ بل اعتمدوا على نتاج فكرهم ومجهودات عقولهم واجتهادهم ... ؟ »(4).

وواضح ما بهذا النّص من نقض وإبرام ، ولا يخفى أنّ ما أوقعه فيه هو اختياره لموضوع خصائص المذهب الأندلسيّ النحوي .

⁽¹⁾ انظر (من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني : 97 .

⁽²⁾ انظر ﴿ من تاريخ النحو ﴾ سعيد الأفغاني : 100 .

⁽³⁾ انظر المرجع السابق: 102.

⁽⁴⁾ انظر « خصائص مذهب الأندلس النحوي » ، عبد القادر رحيم البهيتي « رسالة ماجستير مودعة بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 15795 : صفحة 169 .

وهذه بعض الأمثلة على موقف الشارح من المدرستين .

ص115 س22 – « ... ؟ وتكوّف المبرّد في حذف فعيل وفعيل وجعله قياساً كما فعــل الكـوفيّـون ، وهـو قـول فـاســد ، لعـدم اطّراده وقلّته ... ؟ »

ص54 س22

- « واعلم أنّ الفعل فرع عن الاسم ، فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله ، فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضعف فشبه بما خرج عن أصله وهو الفعل ، ومنع ما منعه من التّنوين وأتبع الجرّة ويستوي في هذا تشبيه البصريّين والكوفييّن ، فإنْ قلت : إن الفعل فرع عن المصدر كانت علّة الكوفيين أنّه فرع عن الأسماء لا عن المصدر ، لأنّ المصدر عندهم مأخوذ من الفعل » .

ص98 س7

- « قال الفارسيّ : قلت لأبي بكر : قوله: * لم تلتحصني حيص بيص لحاص * أراد الحائص فقلب ، فقال : لا يجوز ، لأنّه يبقي الفعل دون فاعل ، ولا يكون فاعله حيص بيص ، لأنّه لأن هذا النّوع لا يكون إلاّ حالاً ، ولا يكون لحاص ، لأنّه مذكر والفعل مؤنث .

قلت : وفي هذا ردّ على الفرّاء فيا روى ، وهو أصحّ رواية منه وأعرف » .

ص198 س22 - « ... ؟ وعلّته في جمع فاعل المذكر على فواعل من عدم اللّبس هي علّة الكوفيين في حائض وطامث » .

ص220 س 12 ... ؟ أبو العباس يجيز تتميم مفعول من ذوات الواو قياساً على ما ورد من ذلك عن الكوفييّن والبصريّين ، ويقال ليس

بأثقل من سرت سئوراً وغرت غئوراً ، وليس كما زعم ؛ لقلَّته في كلامهم في الفريقين ألا ترى أنهم قد عدلوا عنهما في الموضعين إلا نادراً تقول: شبّ الغلام يشب شباباً وشبّ الحرب يشبّها شبّاً ، وشب الفرس يشب شباباً وشبيباً يشب ويشب شبوباً ، ومعناه رفع يديه معاً .. » .

ص256 س17 - « ... ؟ وحكى عنه ابن ولآد أنه قال : لا أرى هذا الذي ذكر تقوية للفعل على الحرف ، لأنّ الاسم أيضاً تستغنى به الحروف عن الفعل كقولك: زيد من بني تميم وأنا منك وإليك ، وأنا في الدّار فهذان بمنزلة قام زيد ، وجعل الوجه في تقوية الفعل مضارعته للاسم ووقوعه في معناه وموضعه ، نحو يقوم في موضع زيد قائم .

قلت : وهذا كلّه فاسد لأنّ مذهبه أعنى المبرّد والأخفش أنَّ خبر المبتدأ إذا كان جارًّا ومجروراً متعلق بمستقرٍّ أو كائن أو ثابت وأيضاً فإنّ الاسم لم يستقلّ بالحرف من غير أن يتصل بمجروره ، فليس من الحروف ما يستقل به الاسم أو ما يستقل به الفعل فإن استقل الاسم بالحرف فعلى حلوله محل الفعل ، نحو: يا زيد في النَّداء، وأمَّا أنَّك منطلق، لأنَّ المعنى أنادي زيداً ، وحقًّا أنَّك منطلق . وكل فعل مفتقر إلى الاسم وليس الاسم مفتقراً إلى واحد منهما في كلّ موضع ، وأما جعله المضارعة هي المقوّية ففاسد لأنّ من الأفعال كثيراً لم يضارع الاسم ولا حلّ محلّه فيلزمه أن يكون كالحروف في الضّعف .

- « ... ؟ وتفضيل الزّبيديّ قول الكوفيين على قول البصريّين كفكفت وبابه ، وليس كما زعم ، لأنَّ ادّعاء البدل لا يكون إلا أ

ص 297 س 14

بدليل قاطع ، ولا دليل في كون كفكفت وكفكفت بمعنى واحد ، لتوارد الألفاظ الكثيرة على المعنى الواحد .

قيمة الكتاب(1)

1 – لعلّه أوّل كتاب يتصّدى لشرح مشكلات كتاب سيبويه من غير ادّعاء بأنّه يغني عن الأصل ، إذ لم يثبت النّص الكامل لما يتناوله لكنّه يحدّد موضع ذلك من الكتاب بدقّة وباختصار في آن واحد .

وقد دافع عن سيبويه بحماس منقطع النّظير ضدّ كل من نعته بمجانبة الصّواب ، رافضاً أن تكون لأيّ كان منزلة علمية تفوق سيبويه أو تدانيه ولا سيّما المبرد والزبّيديّ .

ولا نبالغ إذا قلنا إنه لا يملك قارئه إلا أن يسلّم بما يقول ؛ لا تساق منهجه ونصاعة حجّته ، وما اتسم به كتابه هذا من جوانب امتياز فاتت متقدّميه .

من أبرز تلك الامتيازات دقّة تحقيقه للنّص ، وتنبيهه إلى ما أقحم فيه من تفسيرات وما وضع بهوامشه من طرر أدخل بعضها بتطاول الزمن في صلب الكتاب .

وقد أفاد ابن خروف من ابن ولآد ، غير أنّه لم يجاره في بعض دفعه عن سيبويه ؛ لتنكبه الطريق ، مع أنه يلتقي معه في الهدف .

2 ـ أصالته وقوة ظهور شخصيّته:

تتجلّى في مخالفة سيبويه نفسه في عدد من المواضع وإن نسب ذلك إلى القياس .

⁽¹⁾ لقد أفدت كثيراً من مقالة الدكتور أحمد مختار عمر ، بعنوان « الانتصار لسيبويه من المبرد » ، لابن ولاد ، بمجلّة كليّة المعلمين ، العدد رقم (1) ، وذلك في إعداد هذه الفقرة . انظر قائمة أهمّ المراجع .

3 – أ إسهامه الواضح في علم أصول النحو بما دبّجه في باب ما ينصرف وما لا ينصرف من كلام عما اصطلح عليه بالنحو والعربية ، وهو ما ينحصر تحت القياس وما لجأ إليه الأثمّة من علل لتحقيق ذلك الغرض وتنبيهه إلى أنّه لا عبرة بكثرة العلل ، إذ هي – على حدِّ تعبيره – بمنزلة ما زاد على الثلاثة في الطّلاق ، وتقسيمه العلّة النّحويّة إلى نوعين برهانيّة وإقناعيّة .

ب: اهتمامه الشديد بأمر السماع ، والنّص عنده مقدّم على القياس فهو يقول : بعد أن ذكر إباحة الجرميّ تحقير أسماء السّنة ، وأثبت نصّاً لسيبويه : « ... ؟ فهذه نصوص بأنّ العرب لا تحقرّها ، ولم يجعل ذلك قياساً فيوقف عندما وقفوا ... ؟ »(1) .

ج: كثرة استشهاده بالحديث ، وهناك من نسب إليه أوّليّة الاستشهاد به ، وقد استشهد به معاصره الإمام السّهيليّ لكن يمكن القول بأنّه أوّل من أكثر من الاستشهاد به ، وقد استشهد في هذه القطعة بأربعة وعشرين حديثاً⁽²⁾.

ولست أريد الخوض في مسألة جواز الاستشهاد به من عدمها ، لأنها مسألة قتلت بحثاً وكتب فيها أساتذه أجلاء ، منهم الشيخ محمد الخضر حسين وأستاذنا الدكتور على أبو المكارم(3) .

بيد أنّ تطاول الزّمن وأزمة الكتاب التي يعانيها وطننا وبقاء كنوز الّتراث مطمورة ولا سيّما ما يخص الأندلس منه ، كلّ ذلك يسبب للباحث الارتباك في أحايين كثيرة .

وقد وجدت في كتاب « أصول التّفكير النّحويّ » نصّاً معزوّاً إلى الإمام

⁽¹⁾ انظر ص159 س6.

⁽²⁾ تدرك دلالة هذا العدد ومغزاه إذا علم أن سيبويه في الكتاب كله استشهد بسبعة أحاديث فقط ، ومع ذلك فإنه لم يوردها بالصورة التي نجدها فيا بعد عند ابن خروف وأضرابه .

⁽³⁾ انظر « أصول التفكير النحوي » ، د . على أبو المكارم .

السّهيلي المتوفّى سنة 581هـ، يسند رأياً بعدم حجّية الاستشهاد بالحديث إلى أبي حيّان وأبي الحسن بن الضّائع ت 680هـ بل ولجلال الدين السّيوطي المتوفى في القرن العاشر!

يقول المؤلف: « ... ؟ وهو ما دفع السّهيلي إلى أن يقول « لا نعلم أحداً من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح السّهيل وأبي الحسن بن الضائع في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطى »(1).

وبالرّجوع إلى كتاب (دراسات في العربية وتاريخها) وقد أحال عليها الأستاذ – تبيّن أن النّص للبدر الدّماميني (2) ، وهو (... ؟ وممّن انتصر لهذا المذهب البدر الدّماميني في شرحه لكفاية المتحفّظ المسمّى بتحرير الرّواية وعدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهريّ وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن برّي والسّهيلي ، حتى قال (أي الدماميني): لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيّان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضّائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (3) .

وقد توهم الأستاذ أيضاً أنّ ابن مالك سبق ابن خروف – بسبب عدم شهرة الأخير أمام الأوّل ، قال – بعد أن جعل ابن مالك والرّضي على رأس القائلين بحجيّة الحديث في النحو: (... ؟ وقد تبع هذين الشيخين من الأعلام كثير منهم ابن خروف وابن هشام ... ؟ ...

وقد وهم الأستاذ سعيد الأفغاني من قبل ، فاقتطف من نصّ الدّماميني

انظر (أصول التفكير النحوي) : 141 .

⁽²⁾ هو بدر الدين ، محمد بن عبد الله بن أبي بكر 763 – 827هـ .

⁽³⁾ انظر (دراسات في العربية وتاريخها) لمحمد الحضر حسين ، ط2 ، 168 .

⁽⁴⁾ انظر (أصول التفكير النحوي) الدكتور على أبو المكارم: 140.

المذكور ونسبه إلى الإمام السّهيلي ، مؤيّداً به وجهة نظره في مشرقية الاستشهاد بالحديث ، فبعد إيراده عبارة أبي حيّان في شرح التسهيل(1) ، قال : (... ؟ والتّحقيق غير هذا ، فالجوهري وابن سيده وابن فارس وابن جني وابن بري ومن بعدهم من أصحاب المعجمات وكتب النحّو كلهم احتجّ بالحديث بل قال السّهيلي : (لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح الحمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي(2) .

وعبارة أبي حيّان صحيحة ، ولكنها ليست نصّاً بحجيته عند أولئك الأثمّة المذكورين ، لأنّ سكوتهم وحده لا ينهض دليلاً على أنهّم يقولون بالاستشهاد بالحديث ، ثم إن هذه القضية لم تثر قديماً ؛ لوفرة ما كان لديهم من مادّة لغوّية وبمضيّ الزمن احتاج النّاس إلى مصادر جديدة فكان حريّاً بهم أن يتوجّهوا إلى الحديث .

وصحيح أنّ اللغويين أوردوا بعض الأحاديث في مصنّفاتهم الّتي غلب عليها الطّابع المعجميّ ، وقد انحصرت مهمّة أولئك – على حسب قول ابن خروف – في تسجيل ما لا يقع تحت القياس النّحوي وهم في مقابل علماء النّحو والعربيّة .

وتأسيساً على ما سبق يمكن الترجيح بأن نزعة الاستشهاد بالحديث أندلسيةً فعلاً ، وأنّ أبا حيان لم يَعْدُ الحقيقة حين قال : بأن الواضعين الأولين لعلم النحو من بصريين وكوفيين لم يستشهدوا بالحديث(٥) .

⁽¹⁾ نص العبارة في شرح التسهيل: ﴿ إِنَّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرثين للأحاكم من لسان العرب ، كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أثمة البصريّين ، والكسابي والقراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أثمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك » 1 . هـ منقولة عن ﴿ من تاريخ النحو » للأستاذ سعيد الأفغاني : 102 .

⁽²⁾ انظر (دراسات في العربيّة وتاريخها) ، لمحمد خضر حسين ، ط2 ، 168 .

⁽³⁾ انظر (من تاريخ النحو) ، لسعيد الأفغاني : 102 .

وتتأكَّد هذه الحقيقة أيضاً في قول ابن الضائع في شرح الجمل: « ... ؟ وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرّك بما روي عنه عَيِّلِيَّةٍ فحسن وإن كان يرى أنّ ما قبله أغفل شيئاً وجب استدراكه ، فليس كا رأى ... ؟ »(1) .

كما تتجلّى دقّته في قوله إن ابن خروف يستشهد بالأحاديث كثيراً ولم يَعْزُ الله أوّليّة فعل ذلك ، فقد وجدت في كتاب الأبنية لأبي بكر الزبيدي حديثاً شريفاً وهو «كانت أهجيّرى أبي بكر – رضي الله عنه – لا إله إلاّ الله »(٥) ، بيد أنّ غلبة طابع اللغة واضحة فيه .

وأورده ابن خروف أيضاً (٥) .

كم استشهد بالحديث أيضاً الإمام السّهيلي (4) .

د – أنّ ما يدّعيه كثير من الباحثين المحدثين من أنّ علماءنا القدامى خلطوا في دراساتهم بين مختلف مستويات الأداء اللّغوي ليس بصحيح على إطلاقه ورمّا يتفق ذلك مع ما قاله ابن خروف: « ... ؟ وزعم ابن البطليوسي أنّ فضل يفضل وأشباهها مما جاء فيه المضارع مخالفاً للماضي وفيه لغتان أنّ الذي يقول فضل لا يقول في مضارعه إلا يفضل على القياس ، والذي يقول فضل بالضم ، هو الذي يقول يفضّل بالضم ، وطرد ذلك في غيره من نوعه .

ولو كان كما زعم لم يوثق بنقل إمام من الأئمة ، ولفسد كلام كثير ، ولولا أنهم الممعوا العربيّ الذي يقول فضل ونعم ، يقول في مضارعه يفضل وينعم ، وسمع

⁽¹⁾ انظر (شرح الحمل) ، لابن الضائع جـ1 ، ص56 ، نحو ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

⁽²⁾ انظر (الاستدراك) ، للزبيدي : 10 .

⁽³⁾ انظر ص268 س9.

⁽⁴⁾ انظر (الأشباه والنظّائر للسيوطي): 3: 130 ، واستشهد في الأمالي بأربعة وسبعين حديثاً على صغر حجم أماليه وانظر قائمة أهم المراجع.

الآخر يقول فضل يفضل ، ونعم ينعم ، والثالث نعم ينعم ، لما صحّ لهم نقل شيء من ذلك ولا قبل منهم ، فما أبعد هذا عن التحقيق(1) .

ويؤيد قول ابن خروف ذاك ما جاء في كتاب سيبويه: « ... ؟ واعلم أنه ليس كلّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب تمن يميل ، ولكنّه قد يوافق كل واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب بعض ما يميل صاحبه ويميل بعض ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأوّلين في الكسر ، فإذا رأيت عربيّاً كذلك فلا ترينه خلط في لغته ولكنّ هذا من أمرهم ... ؟ »(2) .

4 - اهتامه بما جدّ على اللّغة من كلمات . مثل :

ص176 س19 – « ... ؟ والرشاء : الحبل ، وهو من الرشوة ، من الواو وفي باب الواو أدخله اللغويون » .

ص200 س « ... ؟ العلوم ليس يثبت في اللّغة ، إنمّا جمعه أهل الكلام ... » .

5 – اعتماده على الكتب الأمهّات عند إيراده آراء النحويّين وكثيراً ما ينصّ على المصدر الذي استقى منه ، يجعله مفيداً لتحقيق ما عساه يعثر عليه من آثار أولئك الأعلام ، كما يعدّ هذا الكتاب مرجعاً أصيلاً يمكن الرّكون إليه نظراً لما اتَّسم به المؤلّف من دقّة في الأخذ ورجوع مباشر إلى تلك المصنّفات ، وأهمّها بالطبّع كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرّاء وطرر أبي بكر بن طاهر على الكتاب ، والانتصار لابن ولاّد ، والمقتضب للمبرّد والاستدراك للزّبيدي ، وإصلاح المنطق لابن السّكيت ونوادر أبي زيد وفرحة الأديب ، للأسود الغندجاني ... الخ .

⁽¹⁾ انظر: ص217، س19.

⁽²⁾ انظر الكتاب: 2: 263 . 2 .

قسم التحقيق

ويقال حققت الشيء وحقّقته بمعنى تحقّقته ، وقول الشاعر :

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلانَا عَلَىٰ مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ(١)

شاهده تخفيف ... (2) منها ... (3) ويقع بعدها المبتدأ والخبر من غير فصل ولذلك يقع خبرها كلاماً مرفوعاً بالابتداء ، وكذلك يقع بعدها الشرط والجزاء * وأكاشره * : أضاحكه .

ومعنى البيت معلوم ، ووقع بعده في نسخة الفارسي وهو الأعشى وقول الآخر :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَىٰ وَيَنْتَعِلُ شَاهِده تَحْفيف أَنّ وإضار اسمها فيها ، ولذلك ارتفع بعدها المبتدأ والحبر ... (4) ذكر الفعل بعد أن أتى بالعوض وهي لا ، وقد اعتذر لجيء الفعل بلا والسين وسوف مع المضارع ومع الماضي « بقد » ولجيء الابتداء بعدها من غير فصل في آخر أبواب إنّ ، فقال : وإنما جاز قد علمت أنْ زيد ذاهب لأنّك قد جئت بعده باسم وخبر ، كما يكون بعده لو ثقلته وأعملته ، فلمّا جئت بالفعل بعد أن جئت بشيء كان سيمتنع أن تكون بعده لو ثقلته ، فكرهوا أن يجمعوا عليه أن جئت بشيء كان سيمتنع أن تكون بعده لو ثقلته ، فكرهوا أن يجمعوا عليه

⁽¹⁾ طمس في الأصل بقدر تتمّة البيت ، انظر الكتاب 1: 440 : 2 .

⁽²⁾ طمس في الأصل بقدر كلمتين أو ثلاث ، لعلها « أنّ وإضار اسمها فيها » بدليل ما ورد إثر الشاهد الثاني .

⁽³⁾ كلمة طامسة جزئياً ، لعلَّها ما أثبت .

⁽⁴⁾ طمس بقدر أربع كلمات .

الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلاً ، فجعلوا هذه الحروف عوضاً ١٠٠٠ .

يعني لا والسّين وسوف وقد ، وهذا النّصّ يردّ ما وقع هنا من قول المفسّر : وليس بقويّ إلى آخر الباب ، وليس من كلام سيبويه (2) .

باب ما يذهب فيه الحزاء من الأسماء:

بيان هذا الباب في باب الجزاء إذا أدخلت فيه الاستفهام ذكر في هذا الباب « إذ » و « ما » و « حين » و « إذا » و « لكن » و « لا » ، فما كان من هذه لا يقع بعده إلا المبتدأ جاز في أسماء الشّرط بعده أن يكون شرطاً أو موصولاً وذلك « إذا » الّتي للمفاجأة و « لكن » ، فتقول : أتذكر إذا من يأتينا نأتيه ، إذا جعلتها موصولة ، وتقول في الشّرط : أتذكر إذا نحن من يأتنا نأته ، ويجوز أن تضمر المبتدأ فتقول : أتذكر إذا من يأتينا نأتيه ، على تقدير إذا نحن ، وكذلك « لكن » .

وأجاز في ما يقع بعده المبتدأ ويقع بعده الفعل أن تكون موصولة ولا تكون شرطاً إلا في الشعر إلا أن تذكر مبتدأ يجوز الشرط فيها في السّعة تقول في الصّلة : أتذكر إذ من يأتينا نأته ، تكون جملة الشرط والجزاء في موضع خفض بإذ .

وتقول إذا ذكرت المبتدأ : أتذكر إذ نحن ما يأتنا نأته ، وكذلك « ما » ، تقول : ما تقول⁽³⁾ ما من يأتينا نأتيه ، وما من يأتنا نأته . والأخفش لا يجيز وقوع الشّرط بعد شيء منها إلاّ على إضمار مبتدأ ... (4) بأنّ اسم الشّرط قد أضفت إليه

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1 : 482 : 14 . وفيه (أن عمرو ذاهب) عوض (أن زيد ذاهب) وكما كان يكون بعده لو ثقلته (بزيادة) كان ، (وأيضاً كان سيمتنع أن يكون بعده (بزيادة تكون) وهي أجلى للعبارة .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 440 : 7 . وانظر القسم الدراسي .

⁽³⁾ لعّل النّاسخ أخطأ فأعاد عبارة (ما تقول) ومتى حذفت استقام الكلام .

⁽⁴⁾ كلمة طامسة ولعلّها (واحتج) .

الظّرف وله صدر الكلام وليس كما زعم بل الجملة من الشّرط والجواب هي الّتي في ...(١) خفض كما كانت في موضع خبر الابتداء ولم يمنع من ذلك طلب المبتدأ للخبر بالرَّفع ، وكما وقعت جملة المبتدأ والخبر في ... (2) كانت في موضع الصَّفة والمضاف إليه وغير ذلك وهي على ما كانت عليه من التّصدّر ، وأمّا أبو العبّاس ...⁽³⁾ على الباب في السّعة من وقوع الشّرط بعده من غير إضهار مبتدأ ونظر سيبويه إلى السّماع لأنّه لم يجد الشّرط بعدهنّ ... (4) مبتدأ إلاّ في الشّعر وعضّده القياس وذلك أنّه وجد أن لا تصلح بعدها ، لعمومها وأيضاً فإنّ الظّرف مختص ... (٥) هو الذي يخصّه ولا تكون مختصّة إلاّ بالصّلة فإذا أضاف الظّرف إلى صلة وموصول فقد أضافه إلى فعل ...۞ إضافة إلى شرط وجزاء لم يثبت فعلاً واحتمل أن يقع وأن لا يقع ، فبعد وقوع الشرط بعد الظّروف ، وأما ما ... ث في نحو ما إن تأتنا نأتك ، وأمّا « إذا » و « لكن » فلأنهّما لا يقع بعدهما إلا المبتدأ فجاز الشَّرط بعدهما بإظهار المبتدأ وإضاره ، ولذلك ادّعي الإضهار معها من حيث كان الشّرط والجواب جملة ، ويحتمل الشّرط أن يقع وأن لا يقع ، وقعت بعد إذا وما في ... (8) من غير إضهار ، وهذه صنعة بديعة ، وأما وقوع جملة الشّرط في الصّلة فكوقوعه من خبر المبتدأ ، وليس ذلك كوقوعه في مضاف الظّرف ، لأنَّ الجملة بعد الظّرف تخصّ الوقت ، والجملة في الصّلة والخبر لا تخصّ ، والمعرّف في

⁽¹⁾ كلمة طامسة ولعلّها « موضع » بدليل ما بعدها .

⁽²⁾ يوجد طمس بقدر ثلاث كلمات لعلّها « موضع الجر لما » .

⁽³⁾ يوجد طمس بقدر كلمتين.

⁽⁴⁾ يوجد طمس بقدر أربع كلمات .

⁽⁵⁾ يوجد طمس بقدر خمس كلمات .

⁽⁶⁾ يوجد طمس بقدر خمس كلمات.

⁽⁷⁾ يوجد طمس بقدر خمس كلمات.

⁽⁸⁾ كلمة طامسة لعلَّها (الشعر) .

المؤصول الألف واللام أو نيتهما ، وفي الخبر آلات التّعريف كلها ... (1) الظّرف إلى جملة الشّرط أمكن أن يقع الشّرط وأن ... (2) فلهذا ضعف ومن حيث وقعت الجمل بعدها جاز أن يقع الشّرط ... (3) ذكرنا ولا يحسن في هذا الباب ... (4) ولو ولا لمّا ولا لولا وقد تقدّمت في الباب « ما » الحجازيّة ، وهي بمنزلة « ليس » فلا يقع الشّرط معها ، لأنّه لا يستتر مضمرها ... (3) هي التي لا يجوز بعدها الشّرط من غير إضهار إلا في الشّعر .

وقد روى النّحاس في هذه الحروف في الكتاب ، فقال :

وأمّا من يأتينا نأتيه وأجاز المجازاة بعدها في الشّعر فدخلت فيها والجرميّ يجيز وقوع الشّرط بعدها والإضهار فيها حسن ، وقوله : فهي بمنزلة « إذِا » لا يجوز فيها الجزم 60 ، يريد في الكلام كما تقدّم ، وقول لبيد :

عَلَى حِينِ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ يرث شِرْبَهُ إِذْ فِي الْمُقَامِ تَدَابُرُ

الشّيباني في نوادره * تداثر * أي كثرة ، شاهده وقوع الشّرط والجزاء بعد «حين » ، ولو كان في السّعة لم يستشهد عليه لأنّ الظّروف لا تضاف إلاّ إلى الأخبار لا لما فيه حرف معنى يغيّر المعنى لكنه جاز لما ذكرنا من التّشبيه بالجمل غيرها . ذكر لبيد مقاماً فاخر فيه غيره ، وهو موضع الاجتماع فكثر فيه اللّجاج فضرب الذّنوب لذلك مثلاً وهي الدلو المملوءة ماء لما أدلى به من الحجّة ، وشِرْبُهُ : حظّه من الماء ، وراث يريث : أبطاً والتّدابر : التّقاطع ، وأصله أن يدبر

⁽¹⁾ طمس بقدر كلمتين لعلّها ﴿ فإذا أضفنا ﴾ .

⁽²⁾ طمس بقدر كلمتين لعلّها (لا يقع » .

⁽³⁾ طمس بقدر أربع كلمات.

⁽⁴⁾ طمس بقدر كلمة .

⁽⁵⁾ كلمة طامسة.

⁽⁶⁾ انظر الكتاب 1 : 441 : 7 . وفيه : ﴿ فَإِذَا لَمْ تُضْمِر وجعلت ﴿ إِذَا ﴾ هي لِـ ﴿ مَنْ ﴾ فهي بمنزلة إذ ... ﴾ .

كلّ واحد من المتقــاطعـين عن الآخر والتّداثر : التزاحم ، وهو من الدّثر وهو الكثير .

وقوله: فإن لم تضمر وجعلت ﴿ إِذَا ﴾ هي لمن ، فهي بمنزلة ﴿ إِذَ ﴾ لا يجوز (١) ، يريد أنّها لا بدّ لها في السّعة من أن تعتمد على الخبر وهو الجواب ، و﴿ إِذَا ﴾ هذه هي لابتداء الأسماء فَبَعُدَ الشّرط بعدها إلاّ أن تضمر .

قال الأستاذ أبو بكر : وقد يجوز ذلك من حيث لم تعمل ، و ﴿ لا ﴾ في هذا الباب كما ذكر ؛ لكثرة اتسّاعهم فيها ولدخولها ولا ... (2) ولا تحدث معنى فجاز معها مالا يجوز مع غيرها وقد بيّن ذلك ، وقول ابن مقبل :

وَقِدْرٍ كَكَفِّ الْقِرْدِ لاَ مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلاَ مَن يأْتِهَا يَتَدَسَّمِ

شاهده وقوع الشّرط والجزاء بعد (لا) لما ذكره وليس ممّا يختص بالشّعر يذم قدراً بصغرها ولوّم صاحبها ، ويقال إنّه رأى الأحنف بن قيس يطبخ قدراً فقال هذا ، وقوله : ولكن أحمق (3) ، يريد أنت أحمق كما قال ... (4) النّاس ، قال الأستاذ أبو بكر : قياس (بل) في هذا قياس (لكن) ، لأنهما في الاشتراك سواء ، وقد حكى الرّفع بعدها والمجانسة ... (5) لأنهما من حروف العطف ، وأنشد : لمزاحم في الإدغام (6) :

فَذَرْ ذَا وَلَكُنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِب قَالَ وَانا أَجِيز بعد ذلك أن يعطف قال و« أم » مثلهما ، لقولهم : أم هل ، قال وأنا أجيز بعد ذلك أن يعطف

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 441: 7.

⁽²⁾ كلمة طامسة لعلها (تغير) .

⁽³⁾ انظر الكتاب 2: 442: 3

⁽⁴⁾ طمس بقدر كلمتين .

⁽⁵⁾ طمس بقدر كلمة .

⁽⁶⁾ انظر الكتاب 2 : 417 .

في « لكن » و « بل » دون إضهار ، وفيه رجوع إلى قوله ... (١) بعدها شيئاً . وقول طرفة :

وَلَسْتُ بِحَـلاَّلِ التِـلاَّع مَحَـافةً وَلَكِنْ مَتَىٰ يَسْتَـرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ شَاهَده ... (*) إضهار المبتدأ بعد (لكن) ، تقديره (ولكن أنا) ، والتلاع : جمع تِلْعَةٍ وهي مجرى الماء ، يريد أنه لا يختفي عن ... (*) العطاء ويسترفد يطلب الرفد ... (*) .

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ آبْنَ عَمِّي وَلاَ أَخِي وَلَكِنْ مَتَىٰ مَا أَمْلِكِ الضُّرُّ أَنْفَعُ

شاهده حمل «لكن» على إضار مبتدأ ورفع «أنفع» على خبره ، و أملك » مجزوم بمتى وجوابه محذوف يدل عليه «أنفع» وهو على التقديم والتّأخير . ووقع في الشرقية : ويكون «أملك » واقعاً على «متى » وعلى موضع الجزاء و «ما » لغو ، وهو جيّد ، يريد أنّ «أملك » فعل الشرط وهو الناصب «لمتى » و «متى » : شرط ، و «ما » زائدة ، ووقع أيضاً في نسخة أبي نصر : ويكون «أملك » رفعاً على أن تكون «متى » استفهاماً وهي متعلقة «بأملك »، ويكون «أملك » رفعاً على أن تكون «متى » استفهاماً وهي متعلقة «بأملك »، ينفعه ولا يضر همتى قدر على ضرّه . ينفعه ولا يضرّه .

⁽¹⁾ طمس بقدر كلمتين .

⁽²⁾ طمس بقدر ثلاث كلمات.

⁽³⁾ طمس بقدر أربع عشرة كلمة تقريباً يمكن تلافيها بنقل كلام الأعلم الشنتمري الذي كثيراً ما أخذ من جيّد كلامه دون أن يعزوه _ عفا الله عنهما _ ونالته من قوارص الكلم فيا زلّ قلمه فيه وهو هنا كا يلي : (... لا أحلّ تلاع الأرض وبطونها مخافة من الضّيف الطارق) انظر حاشية الكتاب 1 : 442

^(*) سَفَطُّ لعلَّه (المجازاة بـ (حتَّى) .

ووقع في الرّباحيّة ويكون (أملك) على (متى) في موضع جزاء رفعاً على أنّ « متى » في موضع المبنيّ عليه ، و (ما) لغو ، وصوابه زيادة لا ، أي لا يكون « أملك » جزاء وهي مرفوعة بل إن رفعتها صار الكلام استفهاماً و (متى » : متعلقة به ، ووقع في بعضها ولا يكون (أملك) رفعاً ، يعني إذا أردت الشّرط ووقع في شعره :

* وَلَكِنْ إِذَا لَمْ أَمْلِكِ الضُّرُّ أَنْفَعُ *

وقوله: وحسنت لأنه لم يجزم بها(٠) ، يريد أنّ الشّرط بعد « أمّا » ضعيف فحسّن وقوعه بعدها أنّ الفعل في الشّرط والجواب غير مجزومين.

وقوله: ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلامٌ ﴾ (١) فضلة لما بعد الفاء بمنزلة غداً في أمّا غداً فلك درهم ، وبمنزلة ﴿ فَأَمّا الْيَتِيمِ فَلاَ تَقْهَر ﴾ (٤) ، وأمّا في الدار فزيد قامم ، ولا يجوز أن يتقدّم الجواب الذي بعد الفاء وتقدّمت فضلته لتكون عوضاً من الفعل الذي أبدلت منه أمّا ، ولئلا تتصل الفاء بأمّا فقدّم هنا الشرط و ﴿ إمّا ﴾ فيها معنى الشرط والجواب للأوّل وصار الثاني ملغى لا حكم له . وممّا يوضّحه قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِينَّكُم مَنّي هُدىً فَمَنْ تَبعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْف عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) وقال تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِينَّكُم مَنّي هُدى فَمَنْ تَبعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْف عَلَى مَن اتّبعه ولا يضل من اتّبعه ، فقدّمت الفضلة وأدخل عليه الفاء وجزم خوف على من اتبعه ولا يضلّ من اتّبعه ، فقدّمت الفضلة وأدخل عليه الفاء وجزم بالاسم فصارت الفاء للأوّل والنّانية للثاني في اللفظ والمعنى على أنّ الشّرط وجوابه بالاسم فصارت الفاء للأوّل والنّانية للثاني في اللفظ والمعنى على أنّ الشّرط وجوابه

⁽¹⁾ الواقعة: 90.

⁽²⁾ الضحيٰ : 9 .

⁽³⁾ البقرة : 38 .

⁽⁴⁾ طه: 123

 ^(*) انظر الكتاب 1 : 442 : 12 ، ونصه (وحسنت إن كان ، لأنه لم يجزم بها) .

للأوّل ، ولو تقدّم لدخلت عليه الفاء ، واستغنى عن الأوّل لأنّه كان يعود جارّاً ومجروراً إلى آخر الكلام وأبو الحسن يراه جواباً لهما جميعاً ولا يجيز ذلك إذا جزم ، والجواب الآخر عند سيبويه للأوّل في اللّفظ وهو في المعنى لهما جميعاً ، لأنّ الثّاني من فضلات الثّالث فلما قدّم على حكم الشّرط صار الآخر له ، وللأوّل من جهة المعنى ، وأما قول ابن هرمة :

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللهِ إِنْ أَنْبَأْتُهُ أَهُل السِّيالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وإِن لَّمِ

فإنّه قدّم جواب (إن) الأولى عليها ، وكلاهما جواب للثانية ، وكلام العرب في الشرّطين يكون لهما جواب واحد وليس أحدهما معطوفاً على الآخر أن يقدّموا المعمل منهما ويأتوا بجوابه إلى جانبه ، ثمّ يأتوا بعد بالثاني ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ (أ) :

لا يجوز غيره ، فإن قدّموا الشّرط أدخلوا الفاء في الثّاني وصيّروه مع جوابه جوابه (للشّرط) واعتمدوا على الجواب ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِي هُدَى ﴾(2) .

باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها حروف الحرّ لم تغيّرها عن الحزاء الباب بيّن في غاية البيان وموضوعه على أنّ حروف [الجر تدخل](3) على أسماء الشّرط وتعمل فيها ، وكذلك الأسماء تخفضها بالإضافة وتعمل فيها فعل الشرط وكذلك في الاستفهام نحو بمن تمر ؟ وغلام ...(4) .

... (٥) المضاف وحرف الجر لّما كانا معمولين لما بعدهما ، وقول ابن همّام :

⁽¹⁾ البقرة : 103 .

⁽²⁾ طه : 123

⁽³⁾ ما بين حاصرتين من إضافة المحقق .

 ⁽⁴⁾ طمس بقدر كلمتين وهما (مَنْ تَضْرِبْ) انظر الكتاب 1: 443: 14.

⁽⁵⁾ كلمة طامسة .

لمّا تَمكّنَ دُنياهُمْ أَطَاعَهُمُ فِي أَيِّ نَحْوِ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ الشّرط، يصف ... (١) حرف الجرّ على اسم الشّرط وهو معمول لفعل الشّرط، يصف (رجلاً) اتصل بالسّلطان فضيّع دينه ؛ لاتبّاع هوى مخدومه / وكلّ النّاس اليوم ذلك الرجل. فإن علّقت حرف الجرّ بفعل الجزاء احتجت في الأولّ إلى ضمير، وكانتُ « منْ » موصولة ، نحو : بمن تمرّ به أمرّ ولا يجوز الشّرط إلاّ أن يتسلّط على حرف الجرّ الأوّل ، وإن شئت أتيت للثّاني بضمير أو تحذفه ، نحو : بمن تمرّ أمرّ ، تريد بمن تمرّ به أمرّ ؛ فتضمر للصّلة وتعلّق الجارّ الأوّل بفعل الجزاء .

وقوله: وقد يجوز أن تقـول: بمن تمرر أمرر⁽²⁾، يريد أمرر به وأنزل عليـه والمجرور الأوّل لفعل الشّرط وعليه أنشد بيت الأعرابي:

إنّ الكريم وأبيك يعتمل أ إن لم يجد يوماً على من يتكل حذف من الجواب في المسألة ، وفي البيت حذف الجارّ والمجرور من يتكل كا حذفه من الجواب في المسألة ، وفي البيت زيادة تليق بالشعر ، وذلك أنّه كان الوجه إن لم يجد من يتكل عليه فحذف الجرّ من موضعه مع الضّمير وزاده متقدّماً في « من » أو قدّمه فصار التقدير ، إن لم يجد على من يتكل عليه ، وأبعد من هذا ما أنشده أبو عبيدة :

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَالاً التَّي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ ؟

يريد تدفع عن الّتي بين جنبيك ، فأخّر « عن » عن موضعها ، وفصل بها بين الصّلة والموصول وترك الظّرف منصوباً وأنشد :

* وَلاَ أَراهَا تَزالُ ظَالِمَةً *

أراد وأراها لا تزال ظالمة ، وهذا أشدّ من ذلك .

کلمة طامسة لعلّها أدخل.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 443.

وذهب الفرّاء إلى أنّ « يجد » بمعنى يدر ، أي إن لم يدر و (على » متعلّقة « بيتكل » علّقت عليها « يجد » وهي استفهام ، أي إن لم يدر على أيّ النّاس يتكل، قال يحيى : أنشدنيه غير واحد من العرب ، يريد بأن لم يجد إن لم يدر وهي في بني عامر. قلت: ولا يثبت أنّها لغة بهذا البيت، لأنّ « يجد » في هذا البيت على بابها في تفسير غيره ، وفي المعنى ، فإن وجدت بمعنى « دريت » في غيره وكانت لغة ووقف مع السمّاع وخالف المبرّد سيبويه فيها وحملها على أحد وجهين : على الاستفهام ولا يحذف شيئاً « ليتكل » ويحذف « ليجد » مفعولاً ، كأنّه إن لم يجد فعلى من يتكل ؟ وحذف الفاء .

وهذا فاسد، لأنّ الجملة لا موضع لها ولا دلالة على الفاء. والآخر أن يكون « يجد » بمعنى يدر ، وهو أشبه من الوجه الأوّل الّذي قال إن ثبتت لغة ، وخرّج ابن ولاّد قول سيبويه على وجه لم يرده الخليل ولا تنشرح إليه النّفوس ، وردّ به على المبّرد ، وذلك أنّه قال : إنّما أراد سيبويه أنّ حرف الحرّ متعلّق « بيعتمل » ، فلذلك حذف من « يتكل » مجروره ، والمعنى أنّ الكريم يكتسب على من يتكل عليه وله به عناية إن لم يجد ، أي إن لم يكن له مال ، من « وَجَدَ » إذا استغنى .

والمعنى الّذي يعطيه اللفّظ وتنفرج له النّفس الّذي فسر به مراد الخليل . ولا مرية أنّ المعنى الذي أراد الشّاعر أنّ الكريم يحترف إذا لم يجد من يعينه .

وقول الفّراء جيّد إن ثبت « يجد » بمعنى يدر ، ومعنى سيبويه في البيت أليق به .

باب الحزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام

أسماء الشرط لا تتضمّن [شيئين] : شرطاً واستفهاماً ، فلذلك تدخل الهمزة عليها إذا أردت الاستفهام ، وانفردت الهمزة بالدّخول عليها لأصالتها في [الباب وهي] مبنيّة على ما بعدها وحاملة ما بعدها على ما قبلها في الحكاية الّتي

ذكر ويُعَادَلُ بها ويدخلها التقرير فانفردت بذلك على الشّرط فصارت في هذا الباب بمنزلة واو العطف وفائه « ولا » المذكورة في الباب قبل لا تغيّر ما دخلت عليه عن [حاله] .

وقوله: أزيد حكاية لفظ المخبر بالهمزة ولم يغيّره عن جرّه دليله إعادة الكلام كلّه بأسره في قوله: أمررت بزيد (١) ؟ (وهو) دليل على أنّه مخفوض في قول الحاكى على ما كان في كلام المخبر، قال الأستاذ (٤) في تعليقه الأخير:

الجيّد عندي رفع [الموضع] ، بحذف الباء ، يقول : من حذف الجر وخفض أنّ اللّفظ على الحكاية والموضع مرفوع ، كقولهم ، ليس بقرشياً ، ودعنا من تمرتان / اللّفظ مخالف للموضع فيهما .

وقوله: فإنّ هذا الكلام معتمد لها ، ردّ لاعتراضه على نفسه في قوله: فإنّ الألف لا بدّ أن تكون معتمدة على شيء (3) ، أي مبنيّة على ما بعدها كا كانت «هل » كذلك فقال ما بعدها اعتمدت عليه ، كا اعتمدت « الذي إن تأته يأتيك زيد ، فصارت متصلة بما بعدها ، ويحمل ما بعدها على ما قبلها ، وليست «هل » كذلك .

ومما يقوّي بناءها على الكلام كما ذكر ، قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ طَائِرُكُمْ مَّعَكُمْ الْحُوابِ الْحُوابِ ، وهو أيضًا دليل على أنّ الجواب عَدُوف في قوله تعالى : ﴿ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ (٥) .

ثمّ قال : فإنّ رفع « يأتيك » بعد الذي يلزمه أن ترفعه بعد أنا من قوله : أنا

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 444: 5.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 444: 8.

⁽³⁾ انظر الكتاب 1: 444 : 8 ، ونصّه « فإنّ الألف لا بدّ لها من أن تكون » .

⁽⁴⁾ يس: 19

⁽⁵⁾ الرعد: 5.

إن تأتني آتيك أن والرّفع لا يجوز في شيء من ذلك إلا في الشّعر للجزم بالشّرط ورفع الجواب ، فإن كان فعل الشّرط ماضياً جاز ، وجملة الشّرط وجوابه صلة للذي وخبر لأنا .

وكان يونس يرفع بعد الاستفهام ، وردّ عليه بأنّ الاستفهام في هذا كغيره تمّا يقع الشّرط بعده ، فلا يكون منا حكى عنه من قوله : أَإِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ (2) إلاّ في الشّعر وإن كان الكلام استفهاماً .

والكوفيّون يجيزون الوجهين مع الاستفهام ، الرّفع والجزم ، وشاهده في الآية (٥) وقوع الشرّط والجزاء بعد الهمزة .

باب الحزاء إذا كان القسم في أوّله:

يقال: ألغيت الكلمة: أسقطتها، واللّغو: الباطل، كما قال الشّاعر: * كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُوَارَا * أي لم تأخذه وأبطلته

إذا اجتمع القسم والشّرط والابتداء كان الجواب للسّابق منها ، ويجوز في الشّعر وغيره ، أنشد الفرّاء :

حَـلَفْتُ لَه أَن يُدْلِجَ اللَّيـلَ لاَ يَزَلْ أَمَـامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُـوتِي سَـائِر قال : وكذلك قوله :

لَئِنْ كَانَ مِا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلْشَمسِ بَادِيَا

وقوله: أنا والله إن تأتني لا آتك (4) ، يجوز فيه الجزم على أن يكون الشّرط وجوابه خبر أنا والقسم ملغى ، ويجوز رفع لا آتيك على جواب القسم وجوابه خبر

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 444: 10.

⁽²⁾ انظر الكتاب 11 – 13.

⁽³⁾ يشير إلى قوله تعالى : ﴿ أَفَإِن مَتَّ فَهُمَ الْحَالِدُونَ ﴾ الأنبياء : 34 .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 444: 19.

أنا والشّرط ملغى ، وأحسن منه أن تجعل « أتيتني » في موضع تأتيني بحذف الجواب ، كما تقدّم .

وقوله: ألا ترى أنّك لا تقـول: لئن أتيتني لا آتيك() ، يريد في السّعـة ، ويجوز في الشّعر معاملة الآخر وقد أنشدت عليه .

وقوله: ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل ذلك() ، يريد لمكان الجزم في الأوّل ، والثّماني مرفوع إلا في الشّعر ، فإن وضعت الماضي في موضع « تأتني » حسن .

وقوله: وهو معنى لا آتيك (٥) ، يريد أنه تحذف (لا) الوصلة كقوله تعالى : (تَفْتُو تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (٩) ، ولا يجوز أن يكون إيجاباً إلاّ باللاّم والنّون ، نحو : لآتينّك ، وقد بينّه بقوله : وإن أردت أنّ الإتيان يكون فهو غير جائز (٥) ، وقول الفرزدق :

وَأَنْتُمْ لَهَذَا النَّاسِ كَالْقِبْلَةِ الَّتِي بَهَا إِنْ يَضِلَّ النَّاسُ تَهْدِي ضَلاَلَهَا

أدخل البيت في الباب لرواية من روى * إن يضل * بكسر الهمزة (والرّواية) الحسنة «أنْ » بالفتح، و«أن »: مفعول من أجله، * وتهدي ضلالها * صلة للّتي كأنّه: وأنتم للنّاس كالقبلة الّتي بها يُهْدَى ضلال (الناس) أي يهدي بكم الضلال، وأضاف الضّلال إلى ضمير القبلة من حيث كان لا يزال بها، وقدّم * أن يضلّ * لأنّ الهدى إنما يكون عنها.

(تقول): أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، وأفرد هذا على لفظ النّاس وقال

⁽¹⁾ انظر الكتاب: 21 ، وفيه: « ألا ترى أنك تقول لئن أتيتني لا أفعل ذاك » .

⁽²⁾ انظر الكتاب 22 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 445: 1.

⁽⁴⁾ يوسف: 85.

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1: 445 : 1 .

الأعلم: ردّ الضّمير المضاف إليه الضلال إلى النّاس (أي إلى) الجماعة وهو فاسد، لأنّه لا يكون ذلك إلا في جموع التّكسير، كقوله: ﴿ قالت الأعراب ﴾ (وقالت الأنصار، ولا يقال: قالت الناس (ولا الناس) قالت، كما قالوا:

وَقَالَ اللهُ قَدْ يسَرِت جُنْداً هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللَّقَاءُ و* بها * تبيين ، وجعل الفعل للضّلال على (الإضافة) . وأما قول العديل بن الفرخ :

لَعَمْرِي لَئِنْ رُمْتَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمُ لَعَمْرُو عَلَى عَوْفٍ وَكَعْبٌ عَلَى سَعْدِ وَضَيَّعْتَ عَمْراً وَالرَّبَابَ وَدَارِماً وَعَمْرُو بِنَ أَدُّ كَيْفَ أَصْبِرُ عَنْ أَدُ ؟

فإنّه حذف للطّول جواب القسم ، وإن دخل الاستفهام في جوابها لزمته الفاء وتقدّم عليهما الألف ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي وَقَدّم عليهما الألف ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ ٱتَّكَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تُكُونَ عَلَيْهِ وَكِيلاً ﴾ (3) ﴿ مَنْ ﴾ في الآية – والله أعلم – شرط أو موصولة ، وأمّا توله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوّدتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (4) ، فعلى قول محذوف بالفاء كأنه فيقال لهم : أكفرتم .

باب ما يرتفع بين الحزمين وينجزم بينهما

يعني بالجزمين الشّرط والجواب ، ذكر أنّه يقع بينهما مرفوعاً كلّ فعل يصلح أن يكون حالاً ، وإن لم يصلح فيه الحال لم يقع فيه ، ويجوز أن يكون بالواو نحو:

⁽¹⁾ الحجرات: 14.

⁽²⁾ الحاثية: 31

⁽³⁾ الفرقان : 43 .

⁽⁴⁾ آل عمران : 106 .

متى تأته وتمشي ، وتكون الواو للحال ، وذكر أنه يقع الفعل بينهما مجزوماً على بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، وذكر أنه يقع بينها الفعل بحرف العطف مجزوماً على التشريك بينه وبين الأوّل منصوباً على الجواب بعد الفاء والواو وهو ضعيف ؛ لأنّ معناه قريب من معنى العطف ، نحو : إن تأتني فتحسن أقصدك ، على معنى إن تأتني محسناً ، وذكر في الباب الجزم على العطف على الجواب ، والرفع على القطع وعلى الحال فيما يصلح فيه الحال والنصّب على الحمل على الجواب ، وهو أضعف من النصب مع التقديم لما ذكر آخر الباب ، ومسائل الباب كلّها في غاية البيان ، وقول زهير :

وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَسْتَحملُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلاَ يُغْنِهَا يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ يُسْأُمِ

شاهده الفصل بين المجزومين بخبر زال ، وجزم « يغنها » بالحمل على « يزل » ولو رفع « يغنها » في الكلام لكان معطوفاً على خبر لا يزل ، أي من لا يزل لا يغنها ، ولا فرق بين الخبر والحال في وقوعها بين المجزومين . وقول الحطيئة :

مَتَىٰ تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

شاهده رفع « تعشو » ، وهي في موضع الحال من فاعل « تأتي » ، أي تأته عاشياً ، أي قاصد عاشياً ولمّا أنشد عاشياً ، أي قاصد عاشياً ولمّا أنشد الحطيئة عمر بن الخطّاب البيت ، قال كذبت . تلك نار موسى عليه السّلام ، والموقدُ الممدوحُ هو بغيض بن شمّاس السّعدي وقبله :

كَسُوبٌ وَمِثْ للْأَفِ إِذَا مَا سَالَّتُهُ تَهَالُو وَاهْتَازَ الْمُهَالَّالِ وَاهْتَازَ الْمُهَالَّالِ الْمُهالَّالِ وَاهْتَازَ الْمُهَالَّالِ الْمُهالِقِينَ وَخِير موقد * فاعل بالمجرور قبله ، لأنّه في موضع الصّفة لنار .

وقول الشاعر :

مَتَىٰ تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وقول الآخر :

إِنْ يَنْخَدُوا لَا يَحْبُدُ وَ اللهِ المِلْمُواللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ المُلْمُلِي اللهِ اللهِ المُ

وقوله: أنشدنهما الأصمعي(1) ، الأظهر منه أن يريد * مَتَىٰ تَأْتِنَا * والّذي بعده ، والشّاهد في الأوّل والثّاني وقد بيّنه غاية البيان ، والإلمام: الإتيان والزّيارة ويصلح في * تأجّجاً * أن يكون مضارعاً وحذفت إحدى تاءيه والألف بدل من النّون الخفيفة الدّاخلة ضرورة ، لأنّه موجب ، ويجوز أن يكون ماضياً ويكون الألف ضمير النّار (والحطب) وغلّب المذكّر ، ويجوز أن يردّ على النار وذكر مع التّأخير ضرورة : والألف للقافية ، و * لا يحفلوا * : لا يبالوا .

والشّعر (المرجّل) : الممشوط المليّن بالدّهن ، والبدل فيه من * لا يحفلوا * بجملته .

وقوله: إلاّ أن تجيزه على ما جاز عليه في تسألنا⁽²⁾، يريد على بدل الغلط، ولم يُجز هنا جوابين كما أجاز في الابتداء خبرين؛ لأنّه في الأسماء يحمل على المعنى فلو صح في الفعل لجاز، وقد حمل عليه الفّراء * ومهما يكتم الله يعلم *

وليس هذا كالخبرين للمبتدأ ، لأنّ الخبرين لشيء واحد فيقدّران باسم واحد فينزّلان منزلته ، كقولهم حلو حامض ، لأنّ تأويله مزّ .

وقوله: ولا يجوز في ذا الفعل الرّفع (3) ، هذا كما ذكر في الفاء و « أو » و « ثم » ، وأمّا الواو فيجوز بعدها الرّفع على الحال ، كما ذكرنا بتقدير (وأنت تسألني أو في هذه الحال ، ويجوز النّصب معها مع الفاء وقد بينًاه ، ومن نصب « فتحدّثني » حمل على المعنى كأنّه الفاء وقد بينّاه ، ومن نصب « فتحدّثني » حمل

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 446: 3.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 446 : 14 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 1: 446: 17.

على المعنى كأنّه إن تأتني محدّثاً ، وتقدير الكلام في العطف إن يكن إتيان فحديث يكن كذا ، وهذا تمثيل لا ينطق به كما تقدّم ، لأنّ المعنى على غير ذلك والجزم أحسن لقرب المعنيين فَحَمْلُهُ على الفعل أولى كما ذكر ، أمّا تقديره متى تأته وعاشياً فمحال كما ذكر ، وإن كان الفعل مع الواو حالاً لم يقدّر إلا جملة ، أي وأنت تعشو ، كما ذكرنا . وقول ابن زهير :

وَمَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوِى الأَرْضِ تَزْلَقِ

شاهده على النصّب قبل الجواب وهو هنا حسن لمكان لا ، أي من لا يقدّمها مثبتاً لها تزلق ، قال الأستاذ أبو بكر : النَّصب هنا أحسن منه فيا تقدّم ؛ لمخالفة الأوّل الثّاني ، ولا يكون إلاّ على الوجه الذي ذكر لقوله * تزلق * ألا ترى أنه أثبت تقديمها مطمئنة ، ويعني إثباتها وهو مثل لمن لم يتأهّب للأمر قبل وقوعه .

وأجاز الأستاذ أبو بكر في قوله: إن تأتني فأحدّ أك⁽¹⁾ النّصب من غير جواب ، وهو الذي منع سيبويه ، قال : قد يجوز النّصب في الشّعر ويكتفى حملاً على المعنى إذا كان واجباً في معنى الحديث ، يريد أنّه من حيث يتقدّر بالشّرط وهو واجب بوقوع الأوّل يراعى المعنى فيجعل كالمنقطع ولا يلتفت فيه إلى تقدير الاتصال بالعطف ، لأنّه تمثيل لا يُنْطَقُ به لما ذكر وهو جائز على هذا التّأويل ولا يكون إلا في الفاء ، ويكون معنى الكلام إن يكن إتيان يكن حديث ، لأنّك لو أخرجت الفاء لجزمت فروعى ذلك .

وقوله: إلا أنّه قد يجوز النّصب بالفاء والواو (2) ، وهو والله أعلم على حدّ بيت الأعشى الآتي بعد:

⁽¹⁾ انظر الكتاب: 1: 447: 10.

⁽²⁾ انظر الكتاب: 1: 447: 11.

وقوله: فالرّفع لههنا الوجه إن لم يكن محمولاً على أن (1) ، ووقع هنا على إن وعلى أن والمعنى واحد ، أي إن تحمل (أستقبلك » على لن ومنصوبها الّذي هو الجواب رفعت وإن لم تحمل (أستقبلك » أيضاً على أن أي على جواب إن الذي هو لن أوذيك رفعت ، وبيّن في هذا الموضع الأحسن من وقوع الفعلين في الشّرط والجزاء فقال: الجزم فيه أحسن ولا يكون الجزم إلا في مستقبل ثمّ بعدهما الماضيان ثمّ الماضي والمستقبل ثم المستقبل والماضي ، قال الأستاذ أبو بكر: و (لم أفعل » مع (أفعل ») ؛ لأنّ لفظ لم أفعل مجزوم وإن كان ماضي المعنى فقد وافقه في اللفظ ، وهو حسن ولم يراعه سيبويه .

وقد بيّن ضعف النصب بعد الجواب غاية البيان وشبّهه بقوله :

* وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا *

وفضّله عليه لأنّ المتكلم (أوجب) الجواب على نفسه فلا يدري أيقع الشّرط أو لا يقع ، لكنّه لا يقع حتّى يقع الأوّل فبوقوعه يقع فأشبه غير الواجب. ولا يقع (الثّاني) أبداً إلاّلوقوع الأوّل فلذلك جاز النصب، وكان أحسن من النّصب في الواجب، وصدر البيت:

* سَأَتُرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ * وَأَلْحَقَ

وقوله : أفعل إن شاء الله(²) ، جزاء ، فإن فعل فقد شاء الله ، وإن لم يفعل لم يشأ . وقول الأعشى :

* وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَمْ يَزَلْ يَرَىٰ * (البيتين)

شاهده فيهما نصب * تدفن * بعد الواو بالحمل على الجواب والرّفع فيه رواية على القطع ولو أمكن الجزم لجاز ، وكان قد تغرّب (عن) قومه فجرت عليه

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 448: 11.

⁽²⁾ انظر الكتاب: 24.

ظُلاَمَةً فقال الأبيات ، * ومسحبا * من سحبته ، وكبكب : جبل ، وجعل النار فيه لكثرة شهرتها فيه .

باب من الحزاء ينجزم فيه الفعل

العرض والتخضيض متقاربان في المعنى ، وحكمهما واحد ، والعرب إذا أدخلت في هذه الأشياء الّتي ذكر معنى الشّرط جزمت الجواب لأنها جازت على امتثال المأمور به [أو] المنهيّ عنه ، وعلى وقوع المُتمَنّى والمستفهم عنه ، والقرينة الّتي أفهمت منها هذه المعاني الجواب المجزوم والنصب بالفاء وكلّ ما ينجزم بعدم الفاء ينتصب بلفاء ينتصب فيه الفاء ينتصب بالفاء ، وليس كل ما ينتصب بالفاء ينجزم بعدمها فممّا ينتصب فيه ولا ينجزم الجحد وقد نصَّ عليه في الباب وكذلك كثير من مسائل النهي ، نحو : لا تدن من الأسد فيأكلك ولا يجوز فيه الجزم كا ذكر بعد ، وكذلك الآية الكريمة في لا تدن من الأسد فيأكلك ولا يجوز فيه الجزم كا ذكر بعد ، وكذلك الآية الكريمة في لا تَنْ مَنْ الله على الله كذباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ هُولًا) .

والجازم في هذا الباب للجوابات الكلام الذي دخله معنى الشّرط لأنّه في معنى إن تأتني آتك ، والعامل في جواب الشّرط الصّريح حرف الشّرط ومجزومه ، فكذلك ما ناب منابه وتضمّن معناه .

وليس الشّرط مقدّراً بعد هذه الصّدور كما قدّر الفارسيّ بل على ما زعم سيبويه لأنّها نابت مناب حرف الشّرط ومعموله فعملت عملها ، وأمّا الجزم في قوله: لا تفعل يكن خيراً لك على التقدير إلاّ تفعل يكن خيراً لك ، ومن لا يقدّر « لا » فقد سوّى بين الأمر ومن لا يقدّر « لا » فقد أخطأ ، لأنّه إذا حذف « لا » فقد سوّى بين الأمر والنّهي والتبسا وفسد المعنى ، وهو من كلام العرب ، ولذلك لم يجز لا تدن من الأسد فيأكلك ، لتقديرها « لا » المذكورة في النهّى ، فهذا دليل على إبقاء « لا »

⁽¹⁾ طه: 61

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 449 : 4 .

في التقدير .

ويجوز النّصب في المسألتين ، وهما لا تفعل فيكون خيراً لك ، ولا تدن من الأسد فيأكلك ، أمّا الأولى فجازت لتقدير الشّرط ومعناه ، ولا يراعى العطف لفساد المعنى لو قلت : لا تفعل فأنْ يكون لم يجز ، لأنّ ظهور أن يحقّق العطف ويبرزه للوجود كما لم يَجُزْ ما تأتينا فأن تحدثنا لأنّه يطلب بعطف صريح ويفسد فيه معنى النصب بالفاء ، ألا ترى أنّ المعنى : ما تأتينا محدثاً ، ومعنى العطف : ما يكون منك إتيان وحديث ، فكذلك هذا يجوز النّصب فيه ، على معنى ما يكون منك إتيان وحديث ، فكذلك هذا يجوز النّصب فيه ، على معنى الشّرط ، وإن لم يتصرّح العطف وأمّا النصّب في لا تدن من الأسد فيأكلك ، فعلى تقدير العطف ، أي لا يكن منك دنو فأكل ، والمعنى حسن ولا يجوز الشّرط . و« لا » في قوله : ألا تأتيني أحدثك ، والتدير : أتأتيني أحدثك ، ولا يريد إلا تأتيني أحدثك ، لفساد المعنى ، وقد نصّ على أنّه استفهام .

وقوله: لو نزلت عندنا ، يجوز في « لو » التّحضيض والتّمنّي ولا جواب لها هنا إلاّ كما كان جواب التّمنّي والتّحضيض بالنّصب والجزم ، قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنْ لَنَا كُرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (2) ، وهذه تَمَنِّ ، وأنشد الأستاذ على التّحضيض وهو اختياره:

لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتَ رُؤْيَتَنَا أَوْ جِئْتَنَا مَاشِياً لاَ يُعْرَفِ الْفَرَسُ قَال : فجزم على جواب التحضيض ، أنشده الفرّاء ، وأنشد الكوفيّون في لو :

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُحْبِرَ بِالذَّنائِبِ أَيُّ زِيرِ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 449: 5.

⁽²⁾ الشعراء: 102.

وقوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ ورَسُولِهِ ﴾(١) الآية .

اختلف الناس في تأويل الجزم في « يغفر » علام انجزم ؟ فروي عن الفراء أنّه انتصب على جواب « هَـلْ أَدُلُكُمْ »(2) وَخُطِّئ فيه ، لأنّه ليس بالدّلالة تجب المغفرة ، وإنَّما قوله ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ جواب لـ ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ وهو أمر بلفظ الخبر .

وفي قراءة عبد الله : « ءامنوا بالله » فهذا يقوّي هذا التّأويل . قال الفارسي : فيكون « يغفر لكم » جواباً لقوله : ﴿ تؤمنون ﴾ فيصير كأنّه قال : آمنوا يغفر لكم ، فقد وافق قول الفرّاء (وقول) سيبويه في ﴿ تؤمنون ﴾ أنّه أمر على لفظ الخبر ، قال المفسّر : وهذه دعوى على سيبويه ، لم يشر سيبويه في الآية إلى شيء من (ذلك) بل أدخل الآية على الجزم على الجواب .

والظّاهر من كلامه الّذي يشبهه أن يكون ﴿ تؤمنون ﴾ في موضع التّفسير للتّجارة، ويكون التَّقدير هل أدلّكم على إيمان بالله وجهاد في سبيله تفعلونهما يغفر لكم ، لأنّ دلالتهم على ذلك فائدتها العمل بها كأنّه إن دلِلتُم ففعلتم فيغفر لكم ولا يحتاج إلى أمر بلفظ الخبر ، ومن قرأ آمنوا كان الجواب له ، وإن أريد بالاستفهام التّقرير لم يكن له جواب لأنّ الكلام واجب .

وقول جابر بن حني :

أَلاَ تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ وَتَتَّقِي مَحَارِمَنَا لاَ يَبْوَءِ الدَّمُ بِالدَّمِ

شاهده فيه الجزم على جواب الاستفهام ، وهو قوله : وما جاء أيضاً منجزماً على جواب الاستفهام والمعنى عليه لأنه في معنى إن لم تفعلوا لم يفعل ، وإنّما كان هذا المعنى ، لأنّ الدّماء قد وقعت بينهم ولذلك لم يجز فيه التّحضيض لأنّه كان

⁽¹⁾ الصف: 11.

⁽²⁾ الصف: 10.

يصير المعنى إن تفعلوا ، وقد وقع الفعل ، وكانوا قد قُتِل منهم وقتلوا هم من قاتليهم فقال شاعرهم : إن لم تنته عنّا ملوك في القتل لم يذهب الدّم بالدّم ، أي لم يف ما قتلنا منهم بما قتلوا منّا ، فإن انتهت باء الدّم بالدّم ، والْبَوْءُ : الْقَوَدُ « وتبوء باغمي »(۱) : ترجع باغمي ، ولا تقدّر هنا إلا النّفي ، فتقول ألا تنته عنّا ملوك لم ننته عن قتلهم فأدخل الهمزة في البيت * لا تنتهي * وهو نفي ، وجزم * لا يبوء * على جواب الاستفهام ، وسكنّ الجزم وحذف وحرّك السّاكنين ، وفيه زحاف لأنّه فعولن مفاعل ، وبعضهم يرويه * لا يبوء الدّم * على الأصل وهو شاذ والزّحاف أحسن ، وحمله الأعلم على الأمر وقدّره لتنته عنّا ملوك لا يبوء أي إن انتهت عنّا أحسن ، وحمله الأعلم على الأمر وقدّره لتنته عنّا ملوك لا يبوء أي إن انتهت عنّا ولم تقتل منّا لم يَبُو الدّم بالدّم ، وهذا قلب المعنى (2) .

وقد نص سيبويه على أن الجزم على جواب الاستفهام وسكّن للجزم وحرّك للسّاكنين ثم حذف « لا » في التقدير ، وأفسد الأعلم اللفّظ والمعنى .

وقول جرير * مَتَىٰ أَنامُ لاَ تُؤرِّقْنِي الْكَرِيّ ؟ * وبعده * لَيْلاً وَلاَ أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيّ * يروى بالسّكون المحض في القاف ، ويُروى باختلاس الحركة وإشمام القاف الرّفع بعد السّكون فمن سكن جزم من غير إشمام وجزم على جواب الاستفهام ، والتقدير : مَتى أنام في غير السّفر لا يؤرّقني الكري ، لأنّه كان صاحب سفر ، فمتى نام أيقظه المكاري فلم يعد نومه نوماً ، فسأل عن وقت إن نام فيه لم يؤرّق : أيكون أو لا يكون ؟ وحمله على هذا ولم يحمله على السّكون للتّخفيف في مثل ، اشتر لنّا سَوِيقاً ، لأنّه لو رفع القاف لاجتمع فيه مثال فِعُل فتركه ولم يوجّه الرّواية عليه وإن كان كالمتصل فحمل على وجه حسن بديع المعنى ، والذي أشّم ذهب إلى ذلك فسكن لمثال فِعُل وَهو رِقُنِي ، وأبقي المعنى ، والذي أشمر متصلاً فصار

⁽¹⁾ المائدة: 29.

⁽²⁾ انظر حاشية الكتاب 1: 450 : 13 ، 14 .

بمنزلة ﴿ يتقه ﴾(١) و ﴿ يَلْدُه *(٤) ، فكأنّه في كلمة فإذا كان ﴿ يؤرّقني ﴾ في موضع رفع كان في موضع الحال ، أي متى أنام غير مؤرّق ؟ وهما معنيان حسنان .

ولو رفع لا نكسر البيت ، و* الكريّ * : المكاري ، وذكر الجزم في ايتني آتك على ما تقدم ، وأجاز الرّفع على القطع على خبر ابتداء مضمر ويجوز على الحال ، أي ايتني في هذه الحال ولم يقصد إليه ، وقد ذكر الحال في المسائل بعد ، ولا فرق بينهما .

وقول الأخطل :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ ارْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِي يَمْضِي لِمِقْدَارِ

شاهده رفع * نزاولها * على خبر ابتداء مضمر على القطع ، أي اثبتوا نحن نعالجها ولا يمتنع الحال ، وإن كان القطع فيها أظهر ، ولو كان موضع يجزم فيه لحاز الجزم (على) الجواب ، يقول : أرسلوا طالباً لهم خمراً فظفر بها فقال لهم : اثبتوا في مكانكم ونعالج شرابها والخديعة فيها والافتراس ثم قال : [الموت] لا بد منه فلنبادره بإنفاق المال وإكال اللذة .

وقول الأنصاري قال ثعلب: هو عمرو بن الإطنابة وأنشده أبو عبيدة في حرب الأوس والخزرج لعمرو بن امرئ القيس يجيب مالك بن العجلان الخزرجي فقال:

يَا مَالُ وَالسِّيدُ الْمُعَمَّ قَدْ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا لَا يُحْنُ بِمَا لِأَنْتَ بِمَا لَا يُصْدُ فَوْقَ قِيمَتِهِ لَا يُصْرَفِعُ الْعَبْدُ فَوْقَ قِيمَتِهِ خَالَفْتَ فِي الرَّأْي كُلَّ ذِي فَحَرٍ

يُسْطِرُهُ بَعْضُ رَأْيِهِ السَّرِفُ عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُحْتَلِفُ وَالرَّأْيُ مُحْتَلِفُ وَالرَّأْيُ مُحْتَلِفُ وَالْحَتُّ يُهِ وَيُعْتَرَفُ يَا مَالُ وَالْحَتُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا يَا مَالُ وَالْحَتُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا

⁽¹⁾ النور : 52 .

⁽²⁾ يعني « يلده » من البيت :

عجبت لمصولود وليس له أب وذي ولد لم يصلده أبصوان وقد ذكره كاملاً في الجزء الرّابع ص237 ، وانظر الكتاب 2 : 258 : 16 .

تُـوْتَـوْنَ فِيــهِ الْوَفَـاءَ مُعْتَـرَفاً فَالْحَقُّ فِيـهِ لَكُـمْ فَـلاَ تَكِفُوا

وهي قصيدة استشهد سيبويه بالعجز والصّدر من البيتين من حيث كان فيهما الشّاهد وهو رفع (تؤتون) على القطع من الأمر والجزم صالح من جهة المعنى لو أمكن في الشّعر ، و (الحقّ) منصوب بفعل يفسّره (قفوا) ، أي الزموا الحقّ قفوا عنده ، لأنّ * قفوا * قد تعدّى إلى ضميره بواسطة الظّرف و * معترفاً * بكسر الرّاء وفتحها حال من * الوفاء * و * بالحقّ * * متعلّق به * ، وبه صلحت الحال للوفاء ، ومن فتح الرّاء جعل افتعل كفعل أي معروفاً ، وتجوز الحال في * تؤتون * والقطع أحسن .

وقول الآخر :

كُونُوا كَمَنْ آسَىٰ أَخَاهُ بِنَفْسِهِ لَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلاَنَا

شــاهده رفع * نعيش * على القطع أو على خبر كان بعد خبر ويجوز فيه الحال ، والخبر في الجارّ والمجرور والجزم صالح في المعنى على جواب * كونوا * .

ويريد بقوله: فهو قبيح إن جزمت⁽¹⁾ ، يريد لا يجوز وقد تقدّم لم ذلك والفاء في قوله: فإنّه يأكلك⁽²⁾ ، للعطف لا للجزاء ، ولا يجوز الرّفع فيه على الحال كما جاز في * نعيش * فإذا دخلت الفاء نصبت على تأويل العطف كما تقدّم لا على تقدير الشّرط ، ويجوز الجزم على الحمل على « لا تدن » ، أي لا تدن فلا يأكلك ، عطف جملة على جملة .

وقوله : والجزاء هنا محال⁽³⁾ ، نصّ بنفي الجزم من الجحد ، وقوله : وإنّما قبح الجزم في هذا⁽⁴⁾ ، يشير إلى الجزم في « يأكلك » . وقوله : وإن أدخلت الفاء⁽⁴⁾ ،

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 451: 4.

⁽²⁾ المرجع نفسه 1: 451: 6.

⁽³⁾ المرجع نفسه 1 : 451 : 7 وفيه « وههنا » عوض « هنا » .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 1 : 451 : 8 .

^(*) المرجع نفسه 1: 451 : 6 وفيه ((وإن)) عوض ((إذا)).

يريد الفاء التي تنصب ما بعدها ، لا فاء العطف التي يرتفع ما بعدها .

وقوله: لا تذهب به تغلب عليه (٥٠٠) نصّ برفع لا تدن من الأسد فيأكلك والحال في هذه المسائل الّتي ذكر بعدها أحسن منها فيا تقدّم ، ولذلك ذكرها هنا وسكت عنها هنالك .

وأمّا قوله: ﴿ ذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ فلم يقع في الكتاب العزيز هكذا بل : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٥) ، و ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٥) ، والحزم في ﴿ لاَ تَحَافُ دَرَكاً وَلاَ تَحْشَى ﴾ (٥) حسن ، والمسائل إلى البيت بيّنة .

وقول الأخطل :

كُرُّوا إِلَىٰ حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

شاهدة رفع « تعمرونهما » على القطع ، أي أنتم تعمرونها أو على الحال ، ولا فرق بين الحال في البيت والحال في المسائل الّتي لم يذكر فيها الحال ، والحرّة : أرض ذات حجارة سود ، وثنّاها بحرّة أخرى تليها ، والجزم صالح في غير الشّعر .

وقوله: مره يحفرها^(٩)، انجزم على جواب الأمر، والمعنى مره بالحفر يحفر، والجارّ والمجرور لـ « مر » محذوف، كما تقول: مره بالقيام يقم، فحذف.

وقوله: قل له يقل ذاك(1) و﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ ﴾(6) والمعنى قل له يقل ، وقل لهم أقيموا يقيموا ، ولا فرق بينه وبين قوله: يحفرها ، لأنّه حذف مجرور الأمر كما حذف هنا مفعول القول ، وهذا لا خلاف فيه بين

⁽¹⁾ الأنعام : 110 .

⁽²⁾ الأنعام: 91.

⁽³⁾ طه: 77

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 451: 19.

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1: 451: 19.

⁽⁶⁾ إبراهيم : 31 .

^(**) انظر الكتاب 1: 451: 9.

الأُمّة لأنّ القول لا معنى له دون معموله ، فلم يتمّ « قل » هنا إلا بـ « قل » الثّانية كما تقول : قل له يخرج ، وقل له يأكل ، والمعنى : قل له اخرج يخرج ، وقل له كل يأكل فحذف مفعول القول ؛ لدلالة الجواب عليه ، لأنَّه من لفظه والجزم على جواب الملفوظ به لا محالة وذكر المبرّد في فرخ الجرميّ أنّ الفعلَ المجزوم هنا على الجواب أمر مبني ، أي قل لهم أقيموا ، ووقع المستقبل موقعه فبني وهو قول مرغوب عنه ولا ضرورة تحوج إلى خروجه عن أصله وبنائه وقوله : وقد جاء رفعه على مره أن يحفرها يريد قالوا مره يحفرها بالرّفع وفي كلّ ما يصلح فيه ذلك من المسائل، فحذفت أن ورفع الفعل على ذلك المعنى الّذي هو مره أن يحفرها ، كقوله : تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيّ لا أن تراه(١) فكأنّه أوقع الفعل موقع اسم فاعل ، وأوقع موقع المصدر المقدّر بأن والفعل فلّما حذفت « أن » رفع الفعل وإنّما احتيج إلى تقدير اسم الفاعل ولم يقل الفعل في موقع المصدر لأنَّ الفعل لا يقع موقع المصدر فجعلوا اسم الفاعل واسطة بينهما بالتّخيّل وهذا بمنزلة عسى زيد يفعل ، في الوجه الذي ذكر هنا وقد تقدّم الوجه الآخر الّذي هو التّشبيه بكأن فاللّفظ / من غير لام ، قال الله تعالى :(***) ﴿ حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾(2) ﴿ وَ ﴾ ﴿ حَمْ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾ (3) ، وقد ذكر في الباب أنَّها تكون للاستقبال من غير قسم ، وسيأتي إن شاء الله ، وربّما وقع الماضي هنا موقع

⁽¹⁾ انظر مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1 : 129 ، وشرح شواهد شرح التحفة الورديّة ، لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق نظيف محرّم خواجة . مطبعة كلّية الآداب (استانبول – 1398هـ / 1978م) : 181 .

⁽²⁾ الزخرف: 1، 2، 3.

⁽³⁾ الدّخان: 1، 2، 3.

^(***) يلاحظ أنّه بدءاً بهذه الصفحة وانتهاء بالصفحة الثمانين بعد المائة يتبع الكلام باب « الأفعال » في القسم وهو في صفحة 194 ، أي ينبغي إثبات الصفحات من 170 – 180 بعد 195 ؛ ليستقيم الكلام ، ولم أرد تنفيذه محافظة على وضعه وهو واضح من خلال تخريج نصوص سيبويه .

المستقبل ، كقوله في الباب : والله لا فعلت (٠) ، يريد لا أفعل ، فإن كان الجواب مستقبلاً منفيّاً دخلته (لا) ، وربما دخلته (ما) إذا أريد به الحال ، ويجوز حذفها في السّعة ، وهو كثير وعلّته التّخفيف مع علّة اللّبس كما ذكر ، قال الله تعالى : ﴿ تَفْتَوُ ﴾ (١) وقال حسّان :

تَ اللهِ أَسْمَعُ مَا حَيِيتُ بِهَالِكِ إِلاّ بَكَيْتُ عَلَىٰ النّبِيِّ مُحَمَّدِ عَلَىٰ النّبِيِّ مُحَمَّدِ عَلَيْ اللّبِيّ مُحَمَّد والله عَلَيْقُ . وإذا كان حالاً تلقى بالجملة الابتدائية مع « ما » كقولهم : والله ما زيد قائماً بالرّفع والنّصب .

والقسم الثّاني من أفعال القسم الّتي يراد بها الاستعطاف والسّوّال لا التّأكيد ، يتلقى بستّة أشياء ، الأمر والنّهي والاستفهام وألا ولَمَا مخفّفة وبعضهم يقول : لمّا مشدّدة ، وحكى أبو محمّد ثابت في الدلائل أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْنَ قال : « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِي فَحَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمّتِي الْجَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ وَإِنِّي اخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ » ، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ نَشُدُكُ الله والصَّحَابَة لَمَّا جَعَلْتَنَا مِنْ أَهْلِ الشَّفَاعَة » ، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ نَنْشُدُكُ الله والصَّحَابَة لَمَّا جَعَلْتَنَا مِنْ أَهْلِ شَفَاعَتِكَ . وقال الفارسيّ : ليس « أنشدك » عبارة عن الطّلب ، ألا ترى إلى قوله : فيه معنى الطّلب (قال : ومعنى « لما » معنى « ألا » ، ومعنى الكلام ما أطلب إلا فهو طالب ، وقال : ومعنى « لما » معنى « ألا » ، ومعنى الكلام ما أطلب إلا فعلك ، فهو على معنى النّفي ، كما قال الفرزدق :

* وَإِنَّمَا * يُدَافِعُ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

أراد ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا ومثلي ، فلذلك جاء بأنا مفصولاً ، ولا تستعمل نشدتك وعمرك وقعدك الله إلا في الطّلب ، وكذلك قعيدك ، وليست تمّا يؤكّد بهنّ الكلام ولذلك دخلن على غير الواجب ولا يمتنع القياس في

⁽¹⁾ يوسف: 85 .

 ^(*) انظر الكتاب 1 : 454 : 11 ، وفيه (والله لفعلت) .

^(**) انظر الكتاب 1: 454: 3.

دخول معنى القسم في جميع الأفعال الّتي ذكر إذا كانت للخطاب في باب الطّلب إذا أريد بها ذلك وقد رووا عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه ، أنّه قال : بِرَبِّ هَذِهِ الْبنِيَّةِ مَا أَرَدْتَ ؟(١) .

وقال الكميت:

أُجُهَّ اللَّ تَقُولُ بَنِي لُؤيٌّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فهذا كلّه سؤال وطلب في صريح أفعال القسم الّتي تأتي للتّوكيد ، وقد مضى الكلام على الاستعطافات في المنصوبات بأبدع بيان فانظرها هناك ، و (أن) في قوله : أن كان لصالحاً (2) ، وهي المخفّفة من الثّقيلة ، وقد بيَّنها غاية البيان في باب الحروف الخمسة (3) » .

وأشار بقوله: واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين (4) ، احتاج إلى ذلك من حيث لم يذكر معها مُقْسَمٌ به في بعض الكلام ، فقال: معناها القسم ذكر معها مقسم به أو لم يذكر ومنها آليت ، وَعَلِمَ الله ، وَيَعْلَمُ الله ، ذكرهما في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم ، قال: ومعناهما والله لأفعلن (5) فهذا نص بعلم الله ويَعْلَمُ الله أنهما قَسَمٌ وليس « يعلم زيد » كذلك ، وقد يخذف الفعل ويبقى المقسم به ويحذف الفعل والمقسم به ويدل الجواب على القسم ، قال الله تعالى : ﴿ لأَقَطّعَنّ أَيْدَيكُمْ وَأَرْجُلكُمْ مِنْ خِلاَفٍ ﴾ (6) وهو كثير ، وبيت المرئ القيس بين ، وشاهده فيه دخول اللام على الماضى ، * وحلفة فاجر *

⁽¹⁾ انظر الحديث بتامه في الموطّأ ، للإمام مالك ، محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الشعب : 340 – 341 . .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 455: 7.

⁽³⁾ المرجع نفسه 283 : 7 : 8 .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 455 : 8 .

⁽⁵⁾ المرجع نفسه 2 : 147 : 7 وفيه « والمعنى » عوض « ومعناهما » .

⁽⁶⁾ الأعراف: 124.

مصدر مؤكّد لا مشبّه به .

وقوله: لا تدخل على فعل قد وقع (١) ، يريد فعلاً ماضياً ، ومعنى البيت الثّاني بيّن ، وشاهده فيه حذف (لا » مع النفي ، و (لا » الأولى للتّأكيد وإعلاماً بأنّ القسم على النّفي ، ووقعت (لَما » في الكتاب خفيفة وهي بمنزلة (ألا » وهما زائدتان عند الأستاذ أبي بكر ، ولم يمنع ما ذكر الفارسيّ فيها ، (وَفَعَلْتَ » في موضع لتفعلنّ ووقع الماضي هنا على جهة التبدّل بمنزلة غفر الله لك ، وإذا أخبرت عن يمين حلف بها إنسان فإن شئت حملت على المعنى فقلت : أقسمَ ليفعلنّ وإن شئت حكيت اللّفظ الذي قال فقلت : أقسمَ ليفعلنّ والله لأفعلنّ ، أي قال : والله لأفعلنّ وكذلك استحلفه ليفعلنّ .

وقوله: « لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهُ »(2) جاء على حكاية ما قيل لهم ، أي قلنا لهم لا تعبدون إلاَّ الله ، وكذلك « ليبينّنه لا تعبدون إلاَّ الله ، وكذلك « ليبينّنه للنّاس »(3) على المعنى ولتبيّننه على الحكاية .

وقوله: فإنّما يُخْبَرُ بفعل واقع فيه الفاعلُ (4) ، يريد فعل الحال ، يقول: ألزمت النون لئسلا يلتبس بلام أن فتنكّب ذلك في سائر الباب ولزم أن تدخل على الحال والاستقبال للمضارعة وأكثر ذلك الحال ؛ لأنّهم في أكثر الكلام إذا أدخلوها على المستقبل ألزموها النّون وجعلوها للقسم وسقطت أن ، وقد تقدّم في باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، أنّك تقول: هذا ضاربٌ كا ترى فيجيء على معنى يضرب ، وهو يعمل في حال حديثك ، وتقول: هذا ضاربٌ فيجيء على معنى سيضرب (5) ، فهذا ضاربٌ فيجيء على معنى سيضرب على فهذا على ما ينبغي من وقوع الصّفة منتظمة الزّمانين على

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 454: 11.

⁽²⁾ البقرة: 83. وانظر الكتاب: 455: 9.

⁽³⁾ آل عمران : 187 .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب: 12.

⁽⁵⁾ المرجع نفســـه 1: 66: 8 ، 9 ، وفيه « على معنى هذا ضــاربٌ » فيجيء على معنى « هذا سيضرب » ، و « يجيء » عوض « على معنى سيضرب » .

حكمين، كما يكون ذلك في غير الابتداء، إلاَّ أنَّك إذا أدخلت اللاَّم لم يكن إلاَّ حالاً ، كما أنَّك إذا أدخلت لام الفعل عليه لم يكن إلاَّ مستقبلاً وتلزمه النُّون في السَّعة للفرق حين دخلت لام الاسم عليه . وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِن كِتَابِ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾ ١٠ الآية ، غرضه فيها الكلام على اللَّامين : جعل الأولى لام التَّوطئة كالَّتي في قولهم : لئن فعلت ، والثَّانية كالَّتي في الجواب الذي هو لأفعلن ، وعليه نصّ كلامه ، وذهب يحيى إلى أنّها لام اليمين ويجوز أن تكون مكّررة كالّتي في قولهم : إنّي لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ : عجّل بها ثم عاودها في محلَّها ، وكذلك ﴿ لَمَنْ تَبعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ ﴾ (2) اللهم الأولى معرَّفة بأنَّ الموضع للقسم ثم جاء بلام الجواب وهو كثير في القرآن وفي الكلام ، ونذكر هنا في الآية رسماً يعلم منه إعرابها ومعناها إن شاء الله ، قلت : قرأها أبّي وابن مسعود : ﴿ وَإِذْ أَخِذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ (3) وقرأها حمزة(3) ﴿ لِمَا آتَيْتُكُمْ ﴾ بكسر اللام والتوحيد ، وقرأ سعيد بن جبير : « لمَّا » بالتشديد وفتح اللَّم ، أخذ الميثاق : هو الاستحلاف وإضافته إلى النَّبيين فيه أقوال : أحدها أن يكون على ظاهره وفيه بعد ، لأنّ الأنبياء لم يكن منهم أحد في زمن النّبيّ فيؤخذ منه الميثاق في نصرته والثّاني أن يكون الميثاق مضافاً إليهم على جهة الفاعليّة ، كقوله : ميثاق الله ، وعهد الله كأنه قال وإذ أخذ الله الميثاق الذي وثقه الأنبياء على أمّتهم والثّالث أن يكون على حذف مضاف أي ميثاق أبناء الأنبياء وهم بنو إسرائيل والرّابع أن يراد بالنبيّين أهل الكتاب ، جاء اللّفظ على جهة التهكّم بهم بقولهم : نحن أولى بالنَّبُوة من محمّد ؛ لأنَّا أهل الكتاب ومنَّا كان النبيُّون ، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (4) ويؤيِّد هذا القول قراءة أبِّي وابن

⁽¹⁾ آل عمران : 81 .

⁽²⁾ الأعراف: 18 ، وانظر الجزء الأول من « معاني القرآن » للفراء: 225 .

⁽³⁾ آل عمران : 81 .

⁽⁴⁾ الدخان : 49 .

مسعود ، وأمّا (ما) ، فتحتمل أن تكون الشّرطيّة والموصولة ، فإن كانت الشّرطيّة فهي مفعولة « بآتيناكم » ، و « آتيناكم » في موضع جزم بها ، وإذا كانت الموصولة فهي مبتدأة والعائد على « ما » محذوف أي آتيناكموه ، وعطف على فعل الشُّرط ، والصَّلة جملة أخرى بثمّ ، لأنَّها متأخِّرة عنها بالزمان المتطاول ولا بدُّ فيها من ضمير يربطها بالحملة الأولى إذا كانت صلة أو « بما » إذا كانت شرطاً والذّي يقوم مقام الضمّير قوله تعالى : ﴿ لِمَا مَعَكُم ﴾ (١) ، لأنّ الذي معهم هو الذي أوتوا الكتاب والحكمة وهو ظاهر في موضع مضمر كأنّه ثم جاءكم رسول مصدّق به فليس فيه أكثر من وقوع ظاهر في موقع مضمر ، لدلالة المعنى فصار كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلُّفُ نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا ﴾ ٥٠ ، وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾ (3) ، ومثله كثير في الحمل على المعنى ، أمَّا اللاَّم الأولى فموطَّئة للقسم ، كَقُولِهُم : لئن زرتني لأحسننّ إليك ، وَ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (4) إلا أنَّ هذه اللهم تدخل على حرف الشَّرط ولا تدخل على أسماء الشّرط إلا إذا كانت مبتدآت و « ما » هنا مفعولة بالفعل المشروط واللاّم الثّانية لام الجواب، والضّمير في « به » راجع « لما » والذي في تنصرنّه راجع إلى الرّسول وقيل يرجعان إلى الرّسول والأوّل أظهر لفظاً ومعنى ، أي أخذنا الميثاق عليكم لتؤمننّ بالَّذي آتيناكم ولتنصرنّ الرّسول ، ومعنى مصدّق لما معكم : موافق له غير مخالف والوجه في « ما » أن تكون موصولة وإذا اجتمع القسم والابتداء فالمعاملة مع المتقدّم في السّعة ومن كسر اللام جعلها لام السّبب والعلّة واللاّم الأخيرة على ما كانت عليه وعطف بثم صلة على صلة ، و « ما » مصدريّة أو بتقدير الّذي

⁽¹⁾ آل عمران : 81 .

⁽²⁾ الأعراف: 42.

⁽³⁾ الكهف : 30

⁽⁴⁾ الأعراف: 18.

ويحتاج إلى ضمير، والأوّل لا يحتاج إليه أي لإتياني إيّا كم بعض الكتاب والحكمة، ثم لجيء رسول مصدّق به وهو الذي آتيناكم، كما تقدّم وقدّم السّبب لعود الضّميرين على مرجوعهما والمعنى أخذ الله ميشاقكم لتؤمنن بالرّسول ولتنصرنه، لأجل أنّي آتيتكم بعض الكتاب والحكمة وأنّ الرسول الذي أمرتكم بالإيمان به موافق لكم غير مخالف، وأمّا من شدّد الميم فإنّه جعلها حرف وجوب وقدّمها على جواب القسم، لإعادة الضميرين على مذكورين وحذف جوابها، تقديره والله أعلم لمّا كان كذا وجب عليكم الإيمان به ونصرته، و « من كتاب وحكمة » مفعول بآتيتكم، ومن : زائدة في هاتين القراءتين للتبعيض وهي في الأولى زائدة وقيل يجوز أن يكون الأصل لمِمّا: دخلت « من » على «ما» وأدغمت النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميات، فحذفت الأولى وهو قول ضعيف لا دليل عليه، واللام : لام التوطئة ومن : بمنزلة اللام في قراءة حمزة للعلّة ومعناهما واحد « وما » في هذه القراءة بمنزلتها في قراءة حمزة والله أعلم بما أراد، وقول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوِالْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

شاهده في دخول « أنْ » أوّ لا كاللام الأولى والنّانية لجواب القسم وتنوب مناب جواب « لو » ، وقد تقدّم في الجزاء حكم هذا النوع ، يقول : لو التقينا في الحرب لأوقعنا بكم فصار نهاركم ليلاً ، لشدّة الأمر فيه عليكم ، ووقع في الشّرقيّة بعد قوله : ولام للجواب (1) ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم (2) وإنما احتاج إلى تقدير ليظلّن ، لأنّه مستقبل في المعنى من حيث كان جزاء ، وقوله : والله لا فعلت ذاك أبداً (3) نصّ بوقوع الماضي موقع المستقبل وليس بشرط ، وقد منعه في أبواب أن بعد : لقلّته في غير الشّرط وليس منعه له (بجزم) بل كدخول الوصل

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 455: 20. وانظر حاشية الكتاب من الصفحة ذاتها.

⁽²⁾ وانظر 456: 1.

⁽³⁾ نفس المرجع والصّفحة: 5.

هنا للمضارعة ودخلت ما على المستقبل في قوله: لئن زرته ما يقبل منك ، وبابها الماضي أو الحال كما تقدّم وقال أبو العبّاس المبرد: وتقول: والله لا أضربك ووالله ما أكرمك ، ولا يحتاج إلى النّون ، لأنّ « ما » تدلّ على الحال كما تدلّ (أن » وتدلّ على ما لم يقع كدلالة النّون ، يقول: أنْ توطئة للقسم بمنزلة اللاّم الأولى ، وكذلك حكمنا ، لأنّها زائدة وأنشد يحيى:

وَإِنِّي لآتِيكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَىٰ من الأَمْرِ وَاسْتِيجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ

فوقعت كان في موضع المستقبل وليس بشرط، وزعم يحيى أنّ معناه الشّرط (2)، و « ما فعل » إذا كانت في موضع « ما أفعل » أحسن من لا فعلت إذا أردت لا أفعل ، لأنّها دخلت على ماضي اللّفظ، وكأنّه يريد الحال المقدّرة، ألا تراه فسّرها بما هو فاعل وما هم تابعون، وإن بمعنى ما هو نصّ بوقوعها جواباً كا وإن في الآية مخفّفة من الثّقيلة، و « كلا » اسمها، واللاّم هي الّتي في أن، و « ما » نكرة موصوفة أو بمعنى الذي تقديره لخلق الله ليوفينهم أو للّذين والله ليوفينهم، وقوله: وقد يستقيم في الكلام إنّ زيدا ليذهب وليضرب ولمّا يقع ضرب (3)، يريد أنّه قد تكون إنّ للاستقبال وإن لم تكن قسماً ، لأنّه لمّا قدّم إنّ أنْ لا تكون إلاّ للحال قال بعد ذلك: وقد يستقيم الاستقبال فيها والأكثر فيها تغييرها بالحذف ألمحال قال بعد ذلك: وقد يستقيم الاستقبال فيها والأكثر على اليمين ، يريد أنّ الاستقبال جائز في أن وليس بجواب قسم ، ويريد بقوله: والأكثر على السنتهم ، كا خبّرتك في اليمين (3) يريد الأكثر أن يُوميروا اللاّم وصلة ويلزمون النّون في الاستقبال وقوله في اليمين ، متعلّق « بخبّرتك » ويمكن أن يرجع إلى الأكثر ، وإذا كان الأكثر وقوله في اليمين ، متعلّق « بخبّرتك » ويمكن أن يرجع إلى الأكثر ، وإذا كان الأكثر وقوله في اليمين ، متعلّق « بخبّرتك » ويمكن أن يرجع إلى الأكثر ، وإذا كان الأكثر وقوله في اليمين ، متعلّق « بخبّرتك » ويمكن أن يرجع إلى الأكثر ، وإذا كان الأكثر وقوله في اليمين ، متعلّق « بخبّرتك » ويمكن أن يرجع إلى الأكثر ، وإذا كان الأكثر والله في اليمين ، متعلّق « المين منه الموقولة و المعتمد و المع

⁽¹⁾ انظر (المقتضب) للمبرد 2 : 334 .

⁽²⁾ انظر « معاني القرآن » للفراء 1 : 180 ، 244 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 456 : 12 ، وفيه « ولم » عوض « ولما » .

⁽⁴⁾ خلت من هذا النّص طبعتا الكتاب ، ويبدو أنه تفسير لقول سيبويه السّابق .

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1: 456: 13.

في الكلام ما ذكر من اللام والنّون كان الأكثر في « أنّ » الحال وهو بابها ، وقول لبيد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

شاهده فيه حمل الكلام على القسم بعد « علمت » وهي معلّقة وكذلك بعد الظِّنَّ فجعل القسم في ظنَّه كما جعله في علمه وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَن اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾(١) ، جعل « من » مبتدأ « وماله في الآخرة من خلاق ، خبره واللام موطَّعةً والتقدير لمن اشتراه والله ماله في الآخرة من خلاق ، فعلَّق العلم على الجملة ، وتطيش : تعدل عن طريقها ، يريد أنَّ المنيَّةُ إذا حانت لم يصرفها شيء ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِن بَعْدِمَا رَأُوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾(2) « فبدا » عند سيبويه معلَّق على الفاعل وهو القسم وجوابه ، لأنَّ « بدا » تُقرَّب من العلم وكذلك تَبَيَّنَ وَظَهَرَ ، وقد حكاها يحيى عن العرب ، ومثّلها سيبويه بعلمت وردّه المبرد وقال لا يعلّق على الفاعل ، لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل ، قال : والَّذي مثّل سيبويه من « علمت » إنمّا هو مفعول وقد يستغنى عنه ، قوله فاسد لأنّه كما علَّق على المبتدأ والخبر يعلُّق على الفعل والفاعل ، ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾(٥) « فهذا بمنزلة الفاعل في جميع أحواله وقد علَّق عليه ، وقال تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كيف فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (4) ، وهذا معلَّق على الفاعل ، وقال يحيى في طه : قد تبيَّن لى أقام عبد الله أم زيد(٠) ، ولو كان على ما زعم المبرّد من إضمار المصدر للزم أن تكون

⁽¹⁾ البقرة: 102.

⁽²⁾ يوسف : 35 .

⁽³⁾ الزمر: 65.

⁽⁴⁾ إبراهيم: 45.

 ^(*) انظر و معانى القرآن ، للفراء : 2 : 195 .

جملة القسم بدلاً منه وإذا كانت بدلاً لم يمتنع أن تكون فاعلاً ، ويحيى مع سيبويه ، واحتجّ بأبيات من الشّعر فقال : في قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبّكَ لأَمْلاَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ (1) صار والله أعلم : ومّت كلمة ربّك يميناً ، كا تقول : حلفي لأضربنك ، وكل فعل كان تأويله بلغني أو قيل لي أو انتهى إليّ فإنّ اللام وأن تصلحان فيه ، تقول : بدا لي لأضربنك وأن أضرب ، وتلا قوله تعالى : ﴿ ثُمّّ بَدَا لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأُوا الآيَاتِ لَيَسْجُننَهُ ﴾ (2) قال الأستاذ أبو بكر وقد يضمر والله أعلم السّجن ؛ لتقدّمه ، وذكر يحيى في سورة السّجدة : ﴿ أَو لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلَكْنَا ﴾ (3) وقد تكون «كم » في موضع نصب « بأهلكنا » وفيه تأويل الرّفع فيكون بمنزلة قوله : سواة عليّ أزيداً ضربت أم عمراً ، وقد تبيّن لي أزيد في النّار أم عمرو ، ويريد بتأويل الرّفع : الفاعل أي في الكلام ذلك ، قال : وقد يكون منه قول بشر :

نَزَعْتُ بِأَسْبَابِ الْأُمُورِ وَقَدْ بَدا لِذِي اللَّبِ مِنْهَا أَيُّ أَمْرَيْهِ أَصْوَبُ

قال ابن طاهر رحمه الله: والأظهر أن تكون فيه « أيّ » بمنزلة الذي وحذف المبتدأ من الصّلة ومن قوله بدا لهم إلى آخر الباب (4) من كلام المبرد وقد بيّن فساده وخالفه النحويّون في ذلك ولا حاجة إلى إضار المصدر لما ذكرنا ولا يضمر إلاّ مع نقصان الكلام ، كقوله: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرَا لَهُ ، لا بدّ من الفاعل فيه وكل ما ذكرنا من التعليق الكلام فيه تام فالمعلّق عليه من غير افتقار إلى شيء ثم إضهار القول في الآية يصير الكلام به جملتين وليس كذلك قوله تعالى: ﴿ سَلامً القول في الآية يصير الكلام به جملتين وليس كذلك قوله تعالى: ﴿ سَلامً عَلَيْكُمْ ﴾ (6) لأنك إذا قدرت يقولون سلام عليكم كانت الجملة كلها حالاً

⁽¹⁾ هود: 119. انظر معاني القرآن للفراء: 2: 31.

⁽²⁾ يوسف: 35 . وانظر معاني القرآن للفراء: 2 : 31 .

⁽³⁾ انظر معاني القرآن للفرّاء: 333 ، السجدة: 26.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب ١: 456 : 18 . وانظر القسم الدراسي .

⁽⁵⁾ الزمر: 73.

فالجملتان واحدة ، وقوله : ولا يكون ليسجننه بدلاً من الفاعل ، لأنه جملة (١) ، لا يمتنع كون الفاعل جملة من حيث لم يمتنع في المبتدأ ووجه ذلك حمله على المعنى حيث أجازته العرب والأمر فيه أيسر ، وأبواب التعليق على المعنى فاللفظ هنا قَسَمٌ والمعنى للاسم ، كما كان اللفظ في التسوية للاستفهام والمعنى للخبر ، وما يخالف اللفظ فيه المعنى في كلامهم كثير .

باب الحروف الَّتي لا تتقدّم فيها الأسماء الفعل

منزلة هذه الحروف في الأفعال منزلة إنّ وأخواتها في الأسماء وكلّ ما ذكر في هذا الباب أنّه لا يكون في الكلام يجوز في الشّعر ، ورفع « زيد » – من قوله : كي زيد يأتيك ": منصوب بكي، كي زيد يأتيك ": منصوب بكي، وكذا تقدّم في باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، وإذا أتى لم زيد يقل ذلك (٥) فهو على فعل مضمر كالأوّل ولا يجوز الفصل في « أن » وحكى الكوفيّون جميع ذلك ، وقد تكون « لم » بمنزلة « لا » النافية لا تجزم كا أنّ « لا » قد تجزم في النّفي وعليه قوله : « لا يُعْرَف الْفَرَسُ * وقد تقدّم أنّه جزم بها في الواجب ، والفصل بين الاسم الحارّ وبجروره أحسن من الفصل بين حرف الحرّ وبجروره، وهو فيا كان من الحروف على حرفين أو أكثر أحسن منه فيا كان على حرف واحد ، نحو قوله : « فأصبَحْنَ لا يُسْأَلُنَ عَنْ بِمَا بِهِ * ففصل بالباء بين « عن » و « ما » والباء تستعمل مكان « عن » في السؤال ، يقال : سألت به وسألت عنه ، فجمع بينهما على جهة التّأكيد باللّفظ ، قال تعالى : ﴿ فاسألُ بِهِ خَيِيراً ﴾ (٥) ، وقال : بينهما على جهة التّأكيد باللّفظ ، قال تعالى : ﴿ فاسألُ بِهِ خَيِيراً ﴾ (٥) ، وقال : بينهما على جهة التّأكيد باللّفظ ، قال تعالى : ﴿ فاسألُ بِهِ خَيِيراً ﴾ (٥) ، وقال : بينهما على جهة التّأكيد باللّفظ ، قال تعالى : ﴿ فاسألُ بِهِ خَيراً بَهِمْ أَبداً دَواء *

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 456 : 18 . وانظر القسم الدراسي .

⁽²⁾ المرجع السابق: 22.

⁽³⁾ المرجع السابق: 8: 15.

⁽⁴⁾ الفرقان : 159 .

⁽⁵⁾ الأحزاب: 20.

ففصل بين اللاّم ومخفوضها باللاّم ، وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ﴾ اللهِ حاء على معنى التّأكيد ، كأنه فبرحمة رحمة وكلّ هذا ليس فيه تقديم ولا تأخير وفيه تأنيس بالفصل الذّي ذكر في الباب ، وقوله : ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو (2) ، يريد أنَّك لا تفصل بين الحرف الجازم ومجزومه ، كما لا تفصل بين الحرف النّاصب ومنصوبه ، يريد في الكلام ، وجعل االفصل في حروف الجرّ وأسمائه أقوى منه في عوامل الأسماء لما ذكر من قلَّة الحروف العاملة في الأفعال وكثرة الخافضة في الأسماء ، وكذلك حروف الجزاء لا يفصل بينها وبين فعلها إلاّ في الشُّعر وهو أحسن تمّا تقدّم لما ذكر من وقوع الماضي الّذي لا إعراب فيه بعدها وخروجها إلى الاستفهام وتكون أيضاً موصولات فشبهها بالأسماء الجارّة لا بالحروف ، لأنّها أشد اتصالاً منها ، ألا ترى كثرة ما جاء منها على خرف واحد ، وقد جاء الفصل فما زاد ، نحو قوله : * عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ * ولم يفصل الحرف الواحد إلاّ بالحرف ، نحو « فيما رحمة » ورفع الاسم المتقدّم فيها على الفعل بإضاره يفسّره فعل الشّرط ، وكذلك إن كان منصوباً فنصبه بإضار فعل يفسّره الّذي بعده ، إلا إنْ فإنّ الفصل فيها كثير في الكلام والقرآن ، لأنّها أصل حروف الشَّرط ، فجاز معها ما لا يجوز مع غيرها من أدوات الشَّرط نحو : إِنِ اللهُ أَمْكَنَنِي مِنْ فُلاَنٍ ، « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ »(3) ويحسّنه كون الفعل غير مجزوم، فإن كان مجزوماً ضعف، نحو: إنْ زيديقم أكرمه ويجوز إنْ زيدياتيك تكرمه ، على إرادة الفاء وهو ضعيف ، ولم يأت بضارب إلاَّ لتشبيه الشَّرط به في التصّرف لأنّه لا يكون الفصل إلاّ بين الأسماء الجارّة ومجروراتها ، وأراد بوقوع فَعَلَ بعدها أنَّها قد لا تجزم في اللَّفظ وغيرها تمّا ذكر لا يقع بعدها إلاَّ ما تعمل فيه ،

⁽¹⁾ آل عمران : 159 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 2: 457: 5.

⁽³⁾ التّوبة: 6.

وقول الشاعر: * عَاوِدْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا * شاهده تقديم الاسم قبل الفعل في إن ، مع بناء الفعل وارتفع بفعل مضمر يفسّره الظّاهر ، ولا معاملة مع الفعل المضمر لأنّ الفعل الملفوظ به الأخير هو الذي يجزم إن كان مستقبلاً ، نحو: إن زيداً تكرمه يكرمك ، وقوله: لأنّ « لم » لا يقع بعدها فَعَلَ (1) يريد ولا يكون بعدها إلا مجزوم وقول عديّ بن زيد:

فَمَتَىٰ وَاغِلْ يَنْبُهُمُمْ يُحَيُّو (م) هُ وَيُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي وَمَا وَيُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي وَقُوله:

صَعْدَةً نَابِتَةً فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ ثُمَيِّلُهَا تَمِلْ

شاهده في الفصل الأوّل الفصل في متى مع جزم الفعل ورفع الاسم بفعل مضمر يفسّره « يَنْبُهُمْ »، وشاهده في الآخر الفصل بين أينا ومجزومها ، والواغل: الدّاخل على القوم وهم يشربون ولم يُدْعَ ، ويَنْبُهُمْ : ينزل بهم ، والصّعدة : شجرة على مثال القناة والحائر : الموضع الّذي يستقرّ فيه الماء ويتحيّر ، شبّه امرأة بها في نعمتها ولينها وتثنيها . ولا يجوز الابتداء بعد الشّرط ؛ لطلبه للفعل مضمراً ومظهراً ، ولذلك قال : إن زيداً رأيته يكن كذا²⁰ ، والنصّب فيه أجود من الرّفع وكلاهما على فعل مضمر وقد تقدم في الاشتغال ورفع زيد في قوله : إنْ يأتني زيد يقل ذاك⁶⁰ ، على فعل مضمر يفسرّه الظّاهر كما كان زيداً ضربته منصوباً بفعل مضمر يفسره الظّاهر كما كان زيداً ضربته منصوباً بفعل مضمر يفسّره الظّاهر ، والموضع للابتداء فيهما لولا الشرط فصار الحكم له ويقلّ ذلك الجواب وعومل اللّفظ ، والجيّد رفع الفعل ، ويكون على الفاء ، كقوله

* اللهُ يَشْكُرهَا * كما ذكر ، وقول هشام المرّي :

⁽¹⁾ انظر الكتاب: 1: 457: 20.

⁽²⁾ المرجع السابق1: 458: 7 ، 8 . وفيه « يكن ذلك » عوض « يكون كذا » .

⁽³⁾ المرجع السابق: 8 ، وفيه « إن تأتني » عوض « إن يأتني » .

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْـهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لاَ نُجِـرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعاً

شاهده الفصل مع « من » الشّرطية ، فرفع « نحن » بفعل مضمر ، لمّا أضمر الفعل فارغاً ظهر الفاعل ، فإن قدّرت الفعل استتر الضّمير ، فقلت فمن نؤمنه واستغنيت عن الفعل الثّاني ، لأنّ الفعل الرّافع والنّاصب في باب الاشتغال لا يظهر ، فإن أظهرته حذفت التّاني لا محالة ، لأنّه من الفعل المتروك إظهاره وقد مضى بيانه ومعنى البيت ظاهر .

باب الحروف الَّتي لا يليها بعدها إلاَّ الفعل

هذه الحروف لا يليها الفعل إلا مظهراً ولا يحسن أن يليها مضمراً إلا في الشّعر ، فأمّا حروف التّحضيض فلمّا ضارعت حروف الأمر أضمر فيها الفعل وقدّم الاسم كما يفعل في الأمر ، وبمنزلة هذه الحروف واو الحال ولولا الّتي تدخل على الأسماء من حيث لم يقع بعدها إلا المبتدأ فأمّا إذا الّتي للمفاجأة « وأمّا » فإنهّما وإن كانا للاسم خالصين فقد يحمل بعدهما على الفعل ولا يجوز أن يليهما ، قال الأستاذ ولم أسمع بذلك بعد إذا ، وإن أتى أمكن ذلك ، وقوله ، وكذلك ربّما وقلّما ، وبمنزلتهما كثر ما وطالما(1) ، وقد قال في باب حتى : مِنْ قِبَلِ أنّ قلّما نفي لقولك : كَثُرَ مَا ، وهي في كثرة دخولها على ما كَقَلَّ(2) ، وذكر في باب النون الخفيفة والثقيلة أنّ يُونس زعم أنّهم يقولون كثر ما تقولنّ(3) ، وقد تقّدم الكلام في قلّما وربّما ، وكلامه هنا حسن جدّاً ، وقد فُصِلَ في سوف : قال : في قلّما وربّما ، وكلامه هنا حسن جدّاً ، وقد فُصِلَ في سوف : قال : في قلّما لضعفها ، وقد تكون « ما » لغواً ، قال : * وَقَلّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصّدُودِ فعل لضعفها ، وقد تكون « ما » لغواً ، قال : * وَقَلّمَا وصَالٌ عَلَى طُولِ الصّدُودِ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1 : 459 : 4 ، وفيه « ومن تلك الحروف ربّمًا وقلّما وأشباهها » عوض « ما هو مثبت بمتن الشرّح » .

⁽²⁾ انظر المرجع السابق: 425: 13.

⁽³⁾ انظر المرجع السابق: 2: 153: 10.

يَدُومُ * فيرتفع « وصال » « بقل » و « ما » زائدة والأحسن ما ذكر فيه في باب ما يحتمل الشُّعر(أ) ، ومثَّل في حروف الاستفهام بهل وكيف ، وتنكُّب الهمزة ، لأنَّ المستفهم عنه مقدّم وأنشد يحيى : * هلاَّ التَّقدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ * وأنشد أيضاً : * فَلَوْلاَ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا * فوليها الأسماء من غير فعل وحملها على إضهار « كان » الشَّانية ، والجملة بعدها مفسّرة ، وقوله : * وَالْقَلُوبُ صحاح * جملة حال سـدّت مسـدّ خبر التّقدّم ويجوز أن يكون التّقدّم اسم كان على الحال . والمعنى على المفعول من أجله ، وقد بيّن ذلك في كلتا الرّوايتين الواقعتين هنا وعليه جاء * أَحْضُرَ الْوَغَىٰ * والدّليل على أنّ الموضع للمصدر ، عطفه « وأن أشهد » عليه ، والتقّدير حاضراً الوغي مغيّراً من « أن أحضر » فهذه معاملة لفظيّة والمعني على المصدر يقول: لما حذف أن صيّرها مراعاة في المعنى كما فعل في عسى وصيّر اللَّفظ واقعاً موقع الاسم المنصوب خبراً أو حالاً ، ألا تراه يقول : وأجروا اللَّفظ كما أجروه في كنت، لأنّه فعل مثله، يريد عسى وأخواتها، ومن الدّليل على مراعاة «أن» حَمْلُ المصدر على الفعل ، ويقويّ هذا ما ذكره في رفع الفعل حين قال : وكأنهّم إنمّا منعهم أن يستعملوا في كدت الأسماء لأنّ معناها معنى ما تدخله أن ، ومن الدَّليل على أنَّ الفعل لا يقع عنده موقع المصدر قوله في الاستثناء على معنى لكن ولولا « ما » لم يجز الفعل بعد إلاّ في الموضع كما لا يجوز بدل ما أحسن بغير ما ، وأمّا وقوع الفعل مواقع اسم الفاعل فهو كثير للمضارعة الّتي بينهما ، وقول طرفة : أَلاَ أَيُّهَــذَا الزَّاجِرِي أَحْضُــرُ الْوَغَىٰ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُحْلِدِي؟

شاهده رفع « أحضر » بعد إسقاط « أن » ، دليل ذلك دخول « أنْ » على المعطوف وأنّه معمول للزّاجري ، قال أبو عليّ الفارسيّ وروى المازنيّ عن قطرب عن أبيه « أحضرَ » بالنصب ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ أَفَعْيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ (2) ،

⁽¹⁾ انظر الكتاب: 1: 12: 9.

⁽²⁾ الزمر: 63.

فهي عنده على وجهين: أحدهما اعتاد الهمزة على « أعبد » ونصب « غير » به ، والمعنى تأمرني ، والتقدير قل أفأعبد غير الله تأمروني به ، والقاني كالأوّل غير أنّ « تأمروني » مرفوع وحذفت النّون تخفيفاً لاجتماع النّونين ، كقوله: *يسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي * و «فَبِمَ تُبَشِّرُون» (أ) أراد فلينني وتبشرونني وأراد أن تأمروني فحذفت أن ، وهو الذي يدلّ عليه نصه ، لقوله: وإن شئت كان على كذا (2) ولم يتقدّم إلاّ ذكر الإلغاء وهو بديع ويجوز في الآية أن تعتمد الهمزة على « تأمروني » و « غير » مفعول ثان لتأمرونني بعد إسقاط الحرف كأمرتك الخير ، و « أعبد » مرفوع بعد إسقاط أن ولم يذكره سيبويه ، والذي قال أحسن ، وخرّج المبرّد قول سيبويه على الوجه الأوّل والوجه الثالث وليس كا زعم لما ذكرنا .

باب الحروف الَّتي تنزُّل منزلة الأمر والنَّبي

قوله: لأنّ فيه ، الضمير عائد إلى الباب أو إلى الكلام ومن قال فيها عاد إلى الحروف هذه الثلاثة الأسماء لك فيها وجهان إن شئت قدّرت الخبر محذوفاً غير منوي سدّ الجواب مسدّه ، وإن شئت كان الجواب هو الخبر ، لأنّ الكلام أمر غير مفتقر إلى شيء والمعنى اكتفِ ينم النّاس ، وهذا الوجه أحسن وكلّها شاذّ ولفظها مخالف لمعناها بمنزلة غفر الله لك ، وعلم الله لأفعلنّ [فاللفظ] خبر ومعنى الأوّل دعاء ، والثّاني قسم وهما على غير لفظ الدّعاء والقسم ، وكذلك اتّقىٰ الله المروّق فَعَلَ خَيْراً يُثَبُ عَلَيْهِ (ق) [وليس] فيه كما ذكر ولا يقاس على شيء منه ، ومعنى شرعك الله وكفيك وحسبك واحد وتشبيهه و « أكن (4) ببيت زهير (5) ومعنى شرعك الله وكفيك وحسبك واحد وتشبيهه و « أكن (4) ببيت زهير (5) ومعنى شرعك الله وكفيك وحسبك واحد وتشبيهه و « أكن (4) ببيت زهير (5) ومنى البيت بشرحه ، وحمل (سابق)

⁽¹⁾ الحجر: 54.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 452: 7، وفيه « وإن شئت كان بمنزلة » .

⁽³⁾ المرجع نفسه 12.

⁽⁴⁾ المنافقون : 10 .

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1: 452 : 13 ، 14 .

على إرادة الباء في مدرك ، و (أكن) على إرادة الجزم في أصدّق وذلك أنّ النّصب بالفاء بعد التّحضيض حسن ، وكذلك الجزم بعده بغير الفاء فجزم المعطوف على نيّة الجزم في المعطوف عليه وقرأ بعضهم : وأكونَ ؛ حمل اللّفظ على اللّفظ وحذف بعضهم الواو في الخطّ مع النّصب وأكن والقراءة بإثبات الواو ، كقولهم : عليّ بن أبو طالب ، كتبه بعضهم بالواو وقراءته بالخفض على الأصل ذكره القراء (أ) ومنه قول امرئ القيس * أو قديرٍ مُعْجَلٍ * / خفض قدير على توهم الخفض في صفيف بالإضافة ، كأنّه قال ينضج صفيف شواء أو قدير ، والتّنوين والنّصب هو الأصل والإضافة حسنة ومنه قول عمرو بن معدي كرب :

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوْماً وَأَكْفِكَ جَانِباً

وهذا مثل الآية سواء ، وقول عمرو بن عمّار الطّائي ، ووقع في الأشعار السّتّة لزهير في الزّوائد :

فَقُلْتُ لَهُ صَلِقً وَلاَ تُجْهِدَنَّهُ فَيُدْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزْلَقِ

لم يأت به شاهداً وإنما أراد أنه نهى وأنّ الأفعال فيه مجزومة ومعطوف بعضه على بعض وفيه عطف جملة نهي على أمر كقولك * لا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلِ * ويروى فَيُذْرِكَ ، أي يُسْقِطُكَ ، يقال أذراه إذا أسقطه عن ظهره ومعنى صوّب : خُذْ بِهِ القصد . والقطاة : مقعد الردف ، وأخراها آخرها ، يأمره بالرّفق بفرس ركبُ للصّيد لئلا يرميه عن ظهره لنشاطه وقوّته ، وقوله : لا يرينك (2) نهي للغانيات ، ولا أرينك (3) نهي لنفسه في اللّفظ والمعنى للمخاطب كأنه قال : لا تتعرّض لى فأراك ، وهو كقوله :

⁽¹⁾ انظر معاني القرآن للفرّاء: 3 ، 114 ، 160 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 453 : 2 .

⁽³⁾ نفس المرجع .

وَلاَ أَنْ إِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمُ لَا أَنْ إِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمُ

أي لا تخمشي وجهك فأخبر به ، وقيل أنزل نفسه منزلة الغائب والأوّل أجود ، وقوله : آتِي الأمِيرَ لاَ يَقْطَعُ اللِّصَّ(١) ، المعنى فيه لئلاّ فحذف « أن » ورفع الفعل وهو عذر للمجيء ومنع الجزم في الواجب وخطّأه في الكلام ، وأجازه في الشّعر ولم ينشد فيه ، والكوفيّون يجيزون الجزم في يقطع من حيث كان عذراً ويجيزونه في الكلام إذا وقعت « لا » موقع أن ، وزعم الفّراء (١) أنّ العرب تجزم هنا ، وهو الموضع الذي يقع فيه موقع أن لا وأنشد الفرّاء :

لَوْ كُنْتُ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتَ رُؤْيَتَنَا اللَّهُ مَاشِياً لاَ يُعْرَفِ الْفَرَسُ

وغيره من الأبيات (2) ولم يصل إلى سيبويه ولذلك قال بعد إخباره به ، ولا نعلم هذا جاء في الشّعر ألبتّه ، فلولا أنّه أعلم بأنّه جائز في الشّعر لمنعه ألبتّه لأنّ مثل هذا لاحظّ للقياس فيه ووقع بعد قوله ألبتة (3) قال الشّاعر

* لَطَالُمَا حَلاَّتُمَاهُمَا لاَ تَرِدْ * (فلا ترد) ليس بمجزوم ، ولكنّ الشّعر مقيد ، ومعناه لئلاّ ترد كاأنّ معنى لا يقطع اللّص لئلاّ يقطع اللّص ، هذا الكلام ثابت في النّسخ الشّرقيّة وهو بيّن ويجوز الجزم فيه عند الكوفييّن ، وقد تقدّم الكلام على أمّا أنت منطلقاً أنطلق معك (4) وذكر هنالك أنّ (أمّا) هذه لا يظهر معها الفعل وأنّ (ما) لزمت لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، وزعم بعض الكوفيّين أنّ (إن) إذا وليت الأسماء فتحت فقالوا : أمّا زيد قامًا نعم وقد حكاه ابن السّرّاج وغيره قال الأستاذ أبو بكر ولم أره ليحيى ، وكأنّهم قاسوه على قوله * أبًا خَرَاشَةَ أمّا أنْتَ ذا نفر * البيت ، ومنعه الجزاء والاستفهام في ما تدوم لي أدوم لك ، وكلّما تأتيني

⁽¹⁾ نفس المرجع .

⁽²⁾ انظر (معاني القرآن) ، للفراء 2 : 283 : 284 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 1: 453 : 4 ، نصّه « ولا نعلم هذا جاء في شعر ألبتة » .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 148: 1.

آتيك ، هذا كلّه كا ذكر ما دامت موصولة ، وقد سرح بذلك ولم يذكر فيا مثّل به إلاّ الموصولة ، قال أبو على : ولم يرد بكلّما المضافة إلى الاستفهام كا ذكر المبرّد ، وردّه عليه وهي منصوبة على الظّرف ، على حذف مضاف ، أي مدّة ما تدوم لي والتقدير أدوم لك مدّة دوامك ، فحذف المدّة بمنزلة مقدم الحاجّ ، وجعل كلمّا بمنزلتها مضافة إلى المصدر ، ولا يجوز ذلك فيهما ما داما على هذه الصّفة الشّرط والاستفهام ، لأنّ « ما » المصدرية حرف عنده وهي الّتي تتقدّر بالمصدر ، وقد نصّ على أنّ الصّلة تمنع الشّرط في قوله في آخر الباب وإن لم يجزم لأنّه صلة () ولا يمتنع دخول الفاء في شيء منها ، فإن آثرث الشّرط والاستفهام صيرتها اسماً كأسماء الشّرط ولم تكن موصولة ، وصارت عاملة فيا بعدها ومعمولة له ، ولم يجز أحد الشّرط فيها وهي حرف ، وكذلك يقع « مهما » من حيث كانت ما ما أوْ مَهْ ما ألا ترى إلى جريها في حكمها ، وقد قال :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَالِيَهُ أَوْدَتْ بِنَعْلَى وَسِرْبَاليَهُ ١٠٠٥ مَهْمَا لِيَهُ ١٠٠٠

فاستفهم بها وتقع مصدراً قال : * وَذُو الرَّأَيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ * والمعنى أيّ قول يقل يصدق فيه فهي هنا مفعولة ليقل بمعنى المصدر من غير صلة ولذلك كانت جزاء وإذا كان صريح الشّرط بالأسماء كان مستديماً لإبهامها وكذلك بالظّروف أيضاً لإبهامها وإذا كان بالحروف احتمل الوجهين ألا ترى إلى قوله :

إِنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِتِ بِنْتِ حَسَّا (م) نَ أَلَمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ وَقُوله * إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْماً * لا يريد بذلك رجلاً واحداً ولا امرأة وفي الظروف * مَتَىٰ تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِ نَا وقوله في الحروف

* إِنْ تَلْقَ يَوْمَا عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِماً * وحكى الجرميّ عن بعضهم أنّ العرب تجزم بأمّا ، قال : ولم يحكه غيره ، وأما دخول الفاء بعد الّذي والّتي وكلّ رجل يأتيني فقد تقدّم في باب الأمر

⁽¹⁾ انظر الكتاب 453: 17.

⁽²⁾ المرجع نفسه 1 : 148 : 1 .

والنّهي من الاشتغال بأبدع بيان(١) ، وأجاز الأستاذ أبو بكر كلّ رجل فله درهم ، إذا أراد المبالغة في الرَّ جوليّة فقام ذلك مقام الفعل الذي يوصف به ثم منعه في الإقراء الثّاني ، وينبغي ألا يقــاس هذا لأنَّ الجزاء في كلِّ هذا غير مستحكـم ، ولَّما تخيَّـل من تخيَّـل أنَّ الفرار من الحرب ينجيه من الموت قيل له: ﴿ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ﴿ (2) ، وَوَقَع فِي الكتاب متصلاً بقوله: ﴿ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ﴾ ومثل ذلك قبوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُّوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ الآية (٥) ، ووقع في الشَّرقيَّة قال أبو العبَّاس : أنا وضعتها في الكتاب ، قلت وليس فيها معنى زائد على ما تقدّم ، وأمّا قوله : * وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَهَا * فإنّه جعل تهيّب أسبابها سبباً للقائها إذ من لم يهبها عند هذا لم يلقها وهذا على التجوّز والسّعة وقد علم بلقائها تهيّبها أو لم يتهيّبها فلا معنى لتهيّبها وأمّا قوله : * إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكْتَ بُيُوتَهُمْ * فعلى معنى إن يفخروا بقتلك فخرت أنت بهذا ، لأنَّ القتل قد وقع ويؤنس بهذا إنشــاد يحيى في قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ (4) ولبعضهم * إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَقِيمَةٌ * قال : « والحزاء للمستقبل والولادة قد مضت » . والمعنى إذا ما انتسبت لم أخز ، لأنّى لم تلدني لئيمة وقد تجعل العرب جواب الشَّرط جواباً للشَّرط وحده تفعله في الجواب الَّذي لا بدُّ من وُجُوبِهِ عامّاً ، كقوله : * وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَهَا * وقع الجواب هنا خصوصاً تمن هاب أسبابها وهو واقع بمن هابها ومن لم يهبها ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ﴾ (٥) وكذلك قول عمر رضى الله

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 70: 5.

⁽²⁾ الجمعة: 8.

⁽³⁾ البروج: 10 . وانظر طبعة هارون 3 : 103 حيث إنَّ الآية مثبتة في صلب الكتاب .

⁽⁴⁾ البقرة: 91. انظر معاني القرآن للفراء 1: 61 وفيه « فالجزاء للمستقبل والولادة كلها قد مضت ».

^{. 8:} lens (5)

عنه: ﴿ يَرْحُمُ اللَّهُ صُهَيْباً لَوْ لَمْ يَحَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ () قال المبرد: الحذف في هذه المواضع أفخم يعني في الأجوبة ، لأنّ المخاطب يتوهّم كلّ شيء فإذا ذكر شيء معيّن انحصر الفهم فيه ووقف ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ ما غَشِيَهُمْ ﴾ (ا) والواو في « وَفُتِحَّت »(مه) للعطف ، ويحتمل أن تكون واو الحال والجواب محذوف وعلى ذلك أتى بها سيبويه وجعلها الفرّاء زائدة والجواب فتحت(٠) ومشله * وَانْتَحَىٰ بنا بَطْنَ حِقْفِ * والأحسن حذف الجواب من هذا لقبح اللَّفظ ، لأنَّه يريد جامعتها ودلَّت عليه الحال وعليه المعنى ، ويقدِّر في كلِّ محذوف ما يدلّ عليه المعنى ولولا الدّليل لم يحذف شيء والمعنى حتى إذا جاءوها وكذا وكذا أنعم عليهم أو دخلوا وفي الثّانية لعلموا أنّ القوّة للله في قراءة الياء ولعلمت في قراءة التَّاء ، وفي الثَّالثة * لَرَأَيْتَ عَجَباً وَأَمْراً مَهُولاً *أو ما يصلح بالمعني ، قال الأستاذ أبو بكر: والأحسن عندي أن تكون التّاء والياء للنّبيّ عليه السّلام، الفرّاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (2) وقع ترى على أنَّ القوَّة لله جميعاً ، وأنَّ الله وجوابه متروك والله أعلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً ﴾(3) ، وترك الجواب في القرآن كثير ، لأنّ معاني الجنّـة والنَّار مكرّرة معروفة ، وأجاز كسر إنّ في الموضعين وإيقاع الرَّؤية على إذ في المعنى ، قال والفتح أحسن من ذلك ومن قرأ : « وَلَوْ تَرَى » بالتاء فوجه الكلام الكسر ، لأنّ الرّؤية على الّذين ظلموا ، وأجاز الفتح على تكرير ترى وترون ، ويجوز أن يكون أنّ القوّة لله متعلّقة بالعذاب على حذف حرف الجر ، وزعم أنّ العرب تزيد الواو في جواب حتّى ولمّا فقط ،

⁽¹⁾ طه: 78.

⁽²⁾ البقرة: 165. وانظر معاني القرآن للفرّاء. 1: 97.

⁽³⁾ الرّعد: 31.

^(*) انظر معاني القرآن للفراء 1: 61.

^(**) يشير إلى الآية الكريمة في « حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها : الزمر : 73 . وانظر الكتاب 1 : 453 : 22 .

 ^(*) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 107 .

وأنشد:

وَرَأَيْتُ مُ أَبْنَاءَكُم شَبُّوا إِنَّ الْغَادُورَ الْفَاحِشُ الْخِبُ(ا) حَتَّىٰيْ إِذَا قَمِـلَتْ بُطُـونُكُـمُ وَقَـلَبْتُـمُ ظَهْـرَ الْمِجَـنِّ لَنَــا وقول الشّمّاخ:

وَدُويَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّىٰ نَعَامُهَا كَمَشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْيَرَنْدَجِ

شاهده حذف جواب (ربّ) على ما زعم عن الخليل قال المبرّد وأصحابه ، وما بعد مخفوضها لا يجوز إلاّ أن يكون صفة له للمعنى الذي يطلب بذلك وهو فاسد ، لأنّ التقليل والتّكثير اللّذين دخلاها ينوبان مناب الصّفة وقد بيّن ذلك بأبدع بيان وفيه دليل أنّ جواب رُبّ في قوله لا يحذف إلاّ نادراً ولو كان حذفه كثيراً كما زعم المبرّد وأصحابه والسّيرافي وغيره من المتأخرين لكان السّؤال عنه فارغاً من الفائدة وقد روى الجواب في القصيد متصلاً به وهو :

قَطَعْتُ إِلَى مَعْرُوفِهَا مُنْكَرَاتِهَا وَقَدْ خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ الْمُتَوَهِّجِ

ولم يقع للخليل ولا لسيبويه البيت فلا يلحقهما في ذلك نقص ، وقدّر الجواب كما قال الشّاعر ، والدّويّة : القفر الخالي ، ولذلك قال : تَمشّى نعامها ، أي تكثر المشي لأنسها بالخلاء وأسافل النّعام سود ، فلذلك شبّهها بخفاف اليرندج وهي من جلود سود ، وخصّ النّصارى لكثرة لباسهم لها . أبو الحسن الأخفش في ما يكون معرفة ونكرة ، ولا يجوز أن تقول ربّ رجل وأخيه رأيت إذا جعلت أخاه معرفة ولكن تقول ربّ رجل وأخاه قد رأيت فتجريه على موضع المخفوض بربّ ، لأنّه في موضع مفعول لرأيت على ما تقدّم ، وتقول ربّ رجل وأخوه قد رأيتهما لأنّ موضع ربّ رجل رفع ، لأنّك قد شغلت الفعل بهما فارتفعا بالابتداء .

⁽¹⁾ انظر معاني القرآن للفرّاء 1: 107 ، 238 .

باب الأفعال في القسم

ذكر في هذا الباب الأفعال المستعملة في القسم وهي :

على قسمين: منها ما يراد به تأكيد الخبر وهو الجواب ومنها ما يراد به الاستعطاف والطّلب وذكر الوصل وذكر ما يعلّق عليه ، وسائره متفرّق في أبواب شتّى فالّذي يراد به التّأكيد وهو القسم حقيقة ويتلقّى فيه الجواب إن كان موجباً ماضياً باللام وحدها وباللام وقد كا ذكره ، وقد يتلقّى بقد وحدها كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ مَنْ زَكّاهَا ﴾ (1) وقد تحذف اللام وقد ، كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ ﴾ (2) فإن كان نفياً تلقّى « بما » و « ربما » ودخلت فيه لا ، وهو قليل وربما دخلت اللام على « ما » في النفى كقول النّابغة

* لِمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي * وَكَمَا قَالَ نهيك بن إساف الأنصاري :

حَلَفْتُ لَهُمْ بِالرَّاقِصَاتِ إِلَىٰ مِنِّى وَأَيْدِي الْمَطَايَا إِذْ وَرَدْنَ الْمَوَاسِمَا فَمَا لَبُنِي هِنْدٍ عَلَيْكَ ذَمَامَةٌ بِسَعْدِكَ فِيهِمْ لاَ أَرَىٰ لَكَ لاَّمَا

وهذا صريح نفي وإن كان الجواب مستقبلاً تُلُقِّيَ باللاّم والنّون وربّما حذفت النُّون ، كقوله تعالى : ﴿ لاَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (3) في قراءة قنبل وبابه الشّعر قال :

تَــَأَلَىٰ ابْنُ أَوْسِ حِــلْفَــةً لَيَــرُدَّنِي إِلَى نِسْـــوَةٍ كَأَنَّهُــنَّ مَفَـــايِــدُ وربّما حذفت اللاّم ، كقوله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنْ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ وَرَعِم يَحِي أَنَّ إِلاّ ولما يدخلان في صريح القسم ذكره في معانيه في قوله

⁽¹⁾ الشمس: 9 .

⁽²⁾ البروج: 4.

⁽³⁾ القيامة: 1. ولم ينصّ في حجّة القراءات، لابن زنجلة على نسبة هذه القراءة إليه بل هي لابن كثير ــ انظر صفحة 735.

تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاً لَمُ وَفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ ﴾ (١) فإن كان الجواب حالاً ادخلوا اللهم ، لأنّ الغالب على إنّ استعمالها في الحال وقد تكون جواب المضمرة والحبر في جملة الحال ، ويجوز فيها التّمام ، أي هلاّ وقع التّقدم في هذه الحال وكذلك قوله : * لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ * على إضهار ، كان ، الثّانية والجملة بعدها مفسّرة .

باب الحروف الَّتي يجوز أن يليها الفعل

ذكر فيه لكنّ وكأنّما وإنّما وإذ ثمّ قال : ونحوهن فيدخل في الباب أخوات إنّ إذا أدخلت عليها ما الكافّة والمهيّئة وأمّا قوله : انتظرني كما آتيك في فجعل الكاف وما مركّبتين وجعلهما بمنزلة لعلّ وهذا لا يطّرد في كل موضع ويقوّيه في ذلك رواية أبي الحسن * أنّا نُعَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شوائه * ومعناها لعلّنا نعذّي ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُ كُمْ أَنّها إِذَا جَاءَتُ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ (2) وليس للكاف موضع كما ليس « لأنّا » موضع، وهذا مذهب ضعيف، وأحسن منه ما ذهب إليه يحيى حيث جعلها صفة لمصدر محذوف تقديره انتظرني انتظاراً صادقاً مثل إتياني لك ، أي في يا بالانتظار كما أفي لك بالإتيان ، وكذلك قوله : * كَمَا لاَ تُشْتَمِ * كأنّه : وصار فيها معنى الشّرط ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً ﴾ (3) أقال : ﴿ فَاذْكُرُونِي ﴾ (4) ومعناها الشّرط ولم تجزم كقولهم : كيف تصنع أصْنَعُ والكاف متعلّقة بالفعل المتصل بها ومنه قوله : كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله والكاف متعلّقة بالفعل المتصل بها ومنه قوله : كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله

⁽¹⁾ هود: 111 . انظر معاني القرآن للفراء 2: 28 .

⁽²⁾ الأنعام: 109.

⁽³⁾ البقرة : 151 .

⁽⁴⁾ البقرة: 152.

 ^(*) انظر الكتاب 1 : 459 : 13 ، وفيه « ونحو ذلك » عوض « ونحوهن » .

^(**) انظر الكتاب: 15.

عنه (ا) ، وقد ذكر سيبويه هذا في أبواب أنّ بعد ؛ وجعل بعضهم (كما) محذوفة من كيا ورفع الفعل بعدها حين غيّرها ، وجعل بعضهم * كَمَا لاَ تُشْتَمُوا * منصوباً لحماعة ، وأثبت الواو للضمير ونصب بكما محذوفة من كيا ، ولا دليل على ما ذكر في البيت ، ومن قال هذا قال لا تشتموا بالجمع ، وقد تليها الجمل الاسمية والفعليّة كما قال في نسيب الحماسة .

وَإِنَّ بِنَا لَوْ تَعْلَمِينَ لَعَلَّة إلَيْكِ كَمَا بِالْحَاثَمَاتِ غَلِيلُ وقال كثير:

جُزِيتَ أَبَا بَكْرٍ عَنِ الْوُدِّ نَصْرَةً كَمَا الْحَيْرُ مَحْمُودٌ عَلَى الْقَوْلِ قَائِلُه

وقد ذهب الفارسي في أحد قوليه في قولهم ، كُنْ كَمَا أَنْتَ ، وقول رؤبة * لاَ تَشْتُم ِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَم ِ * شاهده دخول (كا) على الفعل كربّما وقلما وقول أبي النّجم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَّا نُعَلِّدِي القَوْمَ من شِوائِهِ شاهده فيه كالأوّل يأمر ابنه أن يصيد هذا الوحشيّ الّذي عرض لهم لعلّهم يتغذّون منه ، وباب نفي الفعل – بين ويجوز أن يجاب فيه على غير ما ذكر والأصل ما ذكر وأمّا دخول اللاّم على ما النافية ، كقوله :

* لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي * فشاذٌ عن القياس ولذلك لم يذكره وقد تقع « ما » في القسم موقع « لا » ، كقوله : لَئِنْ زُرْتَهُ مَا يَقْبَلُ مِنْكَ (٤) ، ويكتر ذلك إذا دخلت على لفظ الماضي في معنى المستقبل كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ اللَّهِ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (٤) وكقوله عز وعلا : ﴿ إِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (٤) وكقوله عز وعلا : ﴿ إِنْ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 470 : 12 .

⁽²⁾ المرجع نفسه 456 : 5 .

⁽³⁾ البقرة: 145

أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِن بَعْدِهِ ﴿ (1) وقد ذكر ذلك في باب الأفعال في القسم (٠) . باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

أسماء الدّهر تضاف إلى جميع الأفعال: ماضيها ومضارعها للحال والاستقبال كما ذكر ، وإنما فعلوا ذلك لبيان الزّمان كما فعلوا ذلك في المصدر حين جعلوا مكانه أنّ والفعل لبيان زمانه الذي وقع فيه فإذا لم يريدوا تخصيص الزّمان أضافوا إلى المصدر وكان الأصل الإضافة إلى الحدث، واللَّفظ مضاف إلى الفعل ، لما ذكرنا ، وفعل ذلك للمناسبة الّتي بين الزّمان والحدث ، فأضيف إلى أمثلته ، فإذا أضفت إلى الماضي جاز الإعراب والبناء ، وكذلك إذا أضفت إلى « إذ » وإلى الجملة الابتدائية جاز الإعراب والبناء أيضاً ، لأنَّ الظُّرف بمعنى المضيّ كإذ ، وإذا أضفت إلى فعل الحال والمستقبل لم يجز في الظُّرف الإعراب فرقا بينه وبين الماضي فمن الحال قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾(2) و﴿ هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ ﴾(3) لكونه معرباً فإن كان هذا الفعل لجماعة مؤنّث جاز الإعراب والبناء، لكونه مبنيًّا كالماضي، ولا يضاف الظّرف إلى الجمل الاسميّة إلاّ إذا كان بمعنى الماضي كإذ من حيث كانت تضاف إلى الجمل الاسميّة ، وإذا كان بمنزلة إذا يراد به الحال والاستقبال لم يضف إلى الجملة الَّتي ليس فيها فعل ، لا يقال اخرج يوم زيد خارج ، فإن قلت يوم زيد يخرج جاز ؛ لأنَّ الظُّرف في موضع « إذا » ولا يمتنع اخرج إذا زيد يخرج ويمتنع إذا زيدٌ خارج ، وأنشد يحييٰ في الإضافة :

تَـذَكَّرَ مَـا تَذَكَّرَ مِنْ سُـلَيْمَىٰ عَـلَى حِـينِ التَّـرَاجُعُ غَيْـرُ دَانِ

⁽¹⁾ فاطر: 41.

⁽²⁾ المائدة : 119

⁽³⁾ المرسلات: 35.

^(*) انظر الكتاب 1: 456: 8.

فبنى حين لمّا أضاف إلى الجملة والمعنى ولا تضاف أيضاً (إذ) إلى الجمل الاسميّة حتى يكون فيها الفعل أو معناه ، لا يقال جئتك إذ زيد أبو عمرو لأنها واقعة موقع الفعليّة في ذلك والإضافة إليها من أجله حملاً على المعنى ، قال يحيى : وزعم الكسائيّ أنّ العرب تؤثر الرّفع مع المضارع في موضعه والنّصب مع فعل وإذ والجملة ، قال الأستاذ أبو بكر : ما أضفت من أسماء الدّهر إلى اسم غير متمكن أو فعل غير معرب كان لك فيه وجهان : تغيير إعرابه وتركه ، وإن أضفته إلى غير ذين تركته على إعرابه ، وما ذكر في الباب تمّا يضاف في غير هذا فشاذ وهو آية وذو بمعنى صاحب وريث ، قال يحيى : ولم تضف العرب إلاّ هذه الأحرف ولم يأت عنهم شيء نذكره إلاّ ريث فإنهم أنشدوا :

لاَ يَسْجُنُ الرَّأَيِ إِلاَّ رَيْثَ يَبْعَثُ هُ وَلاَ يَبِيتُ عَلَىٰ مَالٍ لَهُ قَسَمُ الْأَنْ الْمَعْنَى مقدار ما يبعثه إلاّ أنّها كثرت مع « يفعل » فحذفت وقد أظهرها معن بن أوس ، فقال :

قَلَبْتُ لَهُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ وَلَمْ نَدُمْ عَلَى ذَاكَ إِلاَّ رَيْثَ مَا نَتَحَوَّلُ

وأمّا مذ ومنذ فمن الظّروف وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف ، ولولا ذلك لم يدخلهما في الباب ، ولمّا كانت مذ في الأزمنة بمنزلة « في » في الأمكنة ، وصيّرت اسماً بقيت على معناها من أوّل الغاية ، وكذلك منذ فيمن صيّرها اسماً وأنشدوا لأبي ذؤيب .

قَالَتْ أَمَامَةُ مَا لِجِسْمِكَ شَاحِباً مُنْذُ ابْتَذَلْتَ وَمِثْلُ حَالِكَ يَنْفُعُ

ولا يجوز أن تفصل وتقدّر المضاف بعدها لأنّه لا يحذف في الفعل فمذ ومنذ ظرفان مضافان إلى الفعل متعلّقان بما قبلهما ، وقوله في أوّل الباب هذا يوم يقوم (١) زيد هو نصّ أنّه لا يخرج شيء من الدّهر من الإضافة إلى الفعل على اختلاف

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 460: 9.

أزمانه الثلاثة ، ألا ترى أنّ هذا إشارة إلى الحاضر وقذ ذكر مثال المستقبل والماضي فأمّا قَبْلُ وَبَعْدُ فإنّما امتنعا من ذلك للزومهما الإضافة ظاهرة ومنويّة ، وكذلك أوّل وَوَسَطُ لأنّهما لا معنى لهما في الإضافة إلى الفعل كقبل وبعد ، والعلّة الأولى ضعيفة وقول الشّاعر :

بِ آيَةِ تُقْدِمُونَ الْحَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

شاهده إضافة آية إلى الفعل وهي تضاف إلى فعل المفرد والمثنى والمجموع والمؤنث كما ذكر ، وقد تكون قسماً ، كقولهم بالله إلا فعلت ، ونشدتك الله إلا فعلت ، وتكون غير قسم وليس في آية إلا الإعراب ، ومعنى البيت مفهوم ، والسّنابك : جمع سُنْبُك وهو مقدّم الحافر ، وشبّه العرق مختلطاً بالدّم بالخمر القديمة ، وقول عمرو بن أبي الصّعِق :

أَلاَ مَنْ مُبْ لِغٌ عَنِّ ي تمياً بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا

شاهده أيضاً إضافة آية إلى الفعل و « ما » عنده زائدة وإنمّا حمل على ذلك لكثرة إضافتها إلى الفعل ويجوز أن تكون « ما » مصدريّة فتكون الإضافة إلى الاسم ، قال الأستاذ أبو بكر : وجدت أنا في شعر ابن الدّمينة قال مزاحم بن عمرو السّلولي :

بِآيَةِ الْحَالِ مِنْهَا عِنْدَ سُرَّتِهَا وَقَوْلِ رُكْبَتِهَا قَصَّ حِينَ تَثْنِيهَا وَمنه قوله: بِآيَةِ وَمنه قوله: بِآيَةِ مَا أَكُلْتُ مَعَكُمْ حَيْسا() ولا قسم في قوله: * بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَ الْعَامَ مشهور ، وأمّا ذو تسلم فلا يضاف الله عام مشهور ، وأمّا ذو تسلم فلا يضاف إلا لما ذكر ومعناها القسم والمعنى بصاحب سلامتك أفعل ، فلما خرج عن بابه جاء على غير حدّ القسم ، فقدّم جوابه عليه وقد يتأخّر ، وقوله: بذي سلامتك ()

⁽¹⁾ انظر الأمالي ، لأبي على القالي 1: 6.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 461: 3.

تمثيل وذكر بعد وهو قسم وذكره في أول إنّ ، قال يعقوب في الإصلاح: لابذي تسلم ما كان كذا ، وكذا وللاثنين لا بذي تسلمان ، وللجماعة لا بذي تسلمون ، وللمؤنّث لا بذي تسلمين ، وللجماعة لا بذي تسلمن ، والتّأويل لا والله يسلمك ما كان كذا وكذا ، لا وسلامتك ما كان كذا وكذا ، ويحتمل أن يكون كناية عن دهر وزمن ، غير أنه اقتصر به على غير الواقع لإبهامه ، ووقع في بعض النّسخ بعد قوله: لأنّك لا تقول يكون هذا إذا زيد أمير (2) ، والنحويّون قد يجسرون على هذا فيقولون يكون هذا يوم زيد أمير ، وقد خطّأه سيبويه ، وما بعده طرّة وقوله: في الطّرة: لم تضف إلا إلى الأفعال (3) ، والصّواب إلاّ إلى جملة فيها فعل .

باب أنّ وإنّ :

هذا الباب مقدّمة بين يدي الأبواب وهو بيّن ، وجعل فيه أن بمنزلة إنّ النّاصبة في كونها موصولة ولا يكونان اسمين إلا بصلاتهما وإن كان قد قال أمّا أن فهي اسم (4) فقد بيّن في الباب في قوله ، ونظير ذلك في أنّه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد (5) ، أنّها مع صلتها اسم وبعده وقبله ولو كانا اسمين لعاد عليهما عائد من الصّلة ، والفرق بين المفتوحة والمكسورة أنّ المفتوحة لا تقع إلا في موضع يصلح فيه ذلك أعني الاسم المفرد إلا بعد « لو » فإنّها فتحت فيه ولا يصلح فيه ذلك ملاً على لولا ، ويصلح بعد لولا لكونه اسماً محذوف الخبر ، تقول : لولا ذلك لكان كذا ، وأحد الموضعين للجملة الاسميّة والنّاني للفعليّة فإن صلح في موضع

⁽¹⁾ انظر (إصلاح المنطق) ليعقوب بن السّكيّت : 292 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 461 ، 8 .

⁽³⁾ المرجع السابق 1: 461: 10.

⁽⁴⁾ المرجع السابق 1: 461 : 12

⁽⁵⁾ المرجع السابق: 16.

كلتا الجملتين كانت فيه إنّ مكسورة ، من ذلك الابتداء ومن ذلك الخبر مطلقاً ، والحال والصّلة وبعد حتى والقسم وإذا دخلت اللاّم في خبرها وفي الاستثناء وبعد القول في أكثر اللّغات وأشباه ذلك تمّا يصلح الموضع للجملتين ، قال أبو الحسن : كلّ ما وقع بعد القول من أنّ فهو مكسور وإن صلح مكانه ذلك من حيث كان معنى الجملة الحدث وقوله : كأنك قلت بلغني ذلك (۱) ، فسّرها بذلك لا بالحدث من حيث كان بابها الحدث ، وذلك كناية عنه وقوله : الضّارب أباه زيد فيه (۵) نصّ بأنّ ما عمل بعضه في بعض من الأسماء من قبيل المفردات لا من الجمل ، وإن عمل الاسم في مائة معمول ، فالضّارب أباه زيد بمنزلة الرّجل في كونه مفرداً ، وقد رفع ونصب ، وقوله فهذا ليعلم ، انتصب المشار (۵) إليه بإضار فعل تقديره ، فذكرت هذا لتعلم كذا .

باب من أبواب أن

قوله: فأن مبنية على لولاً ، يريد أنّ أن عاقبت المبتدأ فصارت مع ما عملت فيه في موضع مبتدأ والحبر محذوف كا كان خبر المبتدأ محذوفاً ، وأطلق البناء في الموضع على لولا من حيث لزم رفع الاسم بعدها من غير خبر مذكور وكذلك أن بعد لو عنده والحبر محذوف وإن كانت لا يذكر بعدها إلاّ الفعل وقد يقع الاسم بعدها وبعده الفعل أو الاسم في قولهم: لَوْ ذَاتُ سِوَارِ لَطَمَتْنِي ٥٠ وَ * لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ * ، والاسم بعدهما فاعل بفعل مضمر يدل عليه الظاهر كالشرط في قولهم: إن الله أمْكنني مِنْ فُلاَنٍ ، وذهب أبو العبّاس إلى أنّ الظّاهر كالشرط في قولهم: إن الله أمْكنني مِنْ فُلاَنٍ ، وذهب أبو العبّاس إلى أنّ

⁽¹⁾ انظر الكتاب: 15 ، وفيه (ذاك) عوض (ذلك) .

⁽²⁾ انظر الكتاب: 16.

⁽³⁾ انظر الكتاب: 18 ، وفيه (فهذا لتعلم) عوض (فهذا ليعلم) .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 462 : 2 .

 ⁽⁵⁾ انظر مجمع الأمثال للميداني 2: 174.

بعد لو فاعلة كالأسماء الواقعة بعدها ١٠٠٠ والأحسن أن تكون على إضمار كان الثّانية ، وتكون جملة الابتداء والخبر مفسّرة ، ويجوز أن تكون الجملة الاسميّة وقعت موقع الفعليَّة ووقع في الشَّرقيَّة بعد قوله مسقطاً (٥) ، وقال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ (3) وَقَالَ : * لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ * وسألته انتهى . ونصّ هنا على أنّ الاسم لا يستعمل في قولهم بذي تسلم ، وأمّا مذ أنّ الله خلقني (4) فيحمل على تأويلين ، والظَّاهر من كلامه هنا أنَّه مضاف إلى أنَّ بدليل قوله : مذ ذاك (٥) ولا يقدّر محذوفاً كما فعل في إضافته إلى الفعل وقال الأستاذ أبو بكر في الإقراء الثّاني من جرّ بمذ كانت « أنّ » عنده في موضع خفض ومن رفع ما بعدها كانت « أنَّ » في موضع رفع على حذف مضاف، كما قال الفارسيّ في إيضاحه ، وقوله : أمَّا أنه ذاهب ٥٠ ، وأمَّا أنَّه منطلق ، الفتح على وجهين : إن شئت جعلت أمّا بمنزلة حقّا في اللفّظ والمعنى ونصبه على الظّرف يجعله الخبر أو يقدّره في حقّ والثّاني أن تجعله حرف تحقيق ويكون الخبر محذوفاً لأنَّ، «أمّا المعني» في هذا الوجه حرف لكن تقديره له بحقًا يدلّ على أنّه عنده ظرف ، ومن كسر جعل أمَّا بمنزلة إلاَّ كما ذكر وإذا أدخلت القسم بعد أما كان ملغى في الوجهين لأنَّه متوسّط والمعنى على ما تقدّم من غير قسم كما ذكر إلاّ أنّ قوله : كأنّك قلت قد علمت (٥) دليل على أنّ أمّا هي العاملة وأنّها الخبر أبو الحسن وقد قالت العرب أما وَاللَّهِ إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ فجعل أَمَا في معنى حقًّا لأنَّ أَمَا في المعنى حقًّا ، كأنه ذكر

⁽¹⁾ انظر (المقتضب) للمبرد 3: 76 ، 77 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 462 : 6 ، وفيه « ساقطاً » عوض « مسقطاً » .

⁽³⁾ الإسراء: 100.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 462 : 9 .

⁽⁵⁾ المرجع نفسه .

⁽⁶⁾ انظر الكتاب 1: 462 : 10 .

⁽⁷⁾ انظر الكتاب 1: 462 : 1 . 12

حقّا ، فجعلها ظرفاً ، قال وأن تقول حقّ أنّك ذاهب أجود ويدلّ تفسير سيبويه لها بقد علمت أنهّا حرف تحقيق أيضاً أبو الحسن : وأمّا قولك : أما والله أن لو فعلت فإنك تريد أما والله لو فعلت لكان خيراً لك قال هي زائدة مثلها بعد لمّا وقد نصّ سيبويه على زيادتها في أفعال القسم (١) ، وحكى بعضهم : حقّاً إنك ذاهب على التقديم والتّأخير على تقدير أحقّ ذلك حقّاً ، قال وهو قبيح وقول ساعدة بن جؤيّة :

رَأْتُ هُ عَلَىٰ شَيْبِ الْقَذَالِ وَأَنّهَا تُسوَاقِعُ بَعْسلاً مَسرَّةً وَتَعِسيمُ شاهده حمل أن على مفعول رأت أي ورأت أنها ومن فتح أنّ في الآية كانت بمعنى لعل ولم يعمل فيها شيء ؛ لانقطاعها تما قبلها فروعي المعنى ، وقال يحيى : يجوز أن تكون على بابها ، و (لا) زائدة ، التقدير والله أعلم ، وما يشعركم لأنها إذا جاءت يؤمنون (2) ولعل هنا بمنزلتها في قوله تعالى : ﴿ لعلّهُ يتذكّر أو يَخْشَى ﴾ (3) وأمّا أنّ وإنّ فلا تلي إحداهما الأخرى ولا يبتدأ بأن خفيفة ولا ثقيلة إلاّ أن يتقدّم الخبر ، نحو عندي أنك ذاهب ، ويبتدأ بالنّاصبة للفعل دون أن يتقدّم الخبر ، وقوله لم أنّه ظريف () ،أراد حكاية قول السائل الذي قال : لم فعلت ؟ قال المسؤول: لم ، فكرّر قوله ثم قال أنه ظريف أي لأنه ظريف، وقد ذكر بعد أنّ أي المفسّرة لا تدخل إلاّ بعد كلام مستغن ولا تبنى على المتبدأ ، وقوله : أي أتي المفسّرة لا تدخل إلاّ بعد كلام مستغن ولا تبنى على المتبدأ ، وقوله : أي أتي غير والمكسورة على الابتداء .

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 455: 17.

⁽²⁾ الآية المعنيّة هي ﴿ وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤمِنُونَ ﴾ الأنعام : 109 . انظر معاني القرآن للفّراء 1 : 349 .

⁽³⁾ طه: 44

^(*) انظر الكتاب 1: 463: 12.

^(**) انظر الكتاب 1: 463 : 1

باب آخر من أبواب أن

والباب بين ، وقوله ذاك وأن لك عندي ما أحببت (ما) فيه اسم أنّ و (لك) الخبر ، و (عندي) متعلّق به ، و (أن) معطوفة على ذاك ، وهو خبر ابتداء مضمر تقديره الأمر ذاك ، وذا مشار به إلى شيء متقدم كأنه قال : الأمر ما ذكرته أولاً ، والأمر أنّ لك عندي ما أحببت ، وعلى إضهار المبتدأ يحمل كل ما إلى مثله نحو ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهُ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ (1) .

و « مَن » في الآية (••••) الّتي ذكر مبتدأة موصولة وخبرها القسم المضمر وجوابه وهو ﴿ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ ﴾ أوقول الأحوص : عَوَّدْتُ قَوْمِي ... الأبيات ، شاهده في هذه الأبيات كسر إنْ في البيت الأخير على القطع من ذاك كما قطعت من ولم يقطعها لأجل اللام الّتي في خبرها بل كما قطع من وهو نصّه وذهب الأعلم في البيت إلى أنّها كسرت لدخول اللام (•) ، وفسّر بذلك قول سيبويه وهو غالف لنصّه ، ولو لم تدخل لجاز الفتح والكسر ، وإنّ في البيت الأوسط ، تروى بالفتح والكسر : الكسر على القطع والفتح على المفعول من أجله أي عوّدتهم لأتي كذا ، وذهب الأعلم إلى « أنّ » بدلٌ من العقر قال : لأنّ العقر يشتمل على النّار (•) وهو

عَقْـرَ العشـــارِ على عُسْـرِي وإيســاري أَلْفُـــىٰ بـــأرفعِ تـــلِّ رافعــــاً نـــارِي أحنــو عــليــهِ بمــا يُحـنَـیٰ عـلی الجــارِ

⁽¹⁾ الأنفال : 18 .

⁽²⁾ الحج: 60

^(***) انظر الكتاب 1 : 463 : 15 ، وفيه (ذلك » عوض « ذاك » .

^(****) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ وَمَنْ عَلَقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾ الحج: 60 .

^(*) انظر شرح شواهد الكتاب ، للأعلم 1: 464 : 2 .

وأبيات الأحوص هي :

بعيد ولا حاجة إليه لأن العذر فيها جيّد والعشار جمع عشراء: وهي الّتي أتى عليها من حملها عشرة أشهر ، أي نعقرها في العسر واليسر ، والمرملة: الجماعة التي نَفِدَ زادهم ورجل مرمل: لا شيء له كأنّه لا يملك غير الرّمل ، والتلّ: المرتفع من الأرض ثمّ قال: ذاك أي أمري ما ذكرته ثم استأنف من جاري وهو الخبر والعطف على الجار وهو الحدب ، أي أعطف عليه كما يعطف الكرام على جيرانهم ، وأمّا قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ ﴾ (١) فمبتدأ وخبر على معنى التفسير بمنزلة هذا بهذا .

باب آخر من أبواب أن

والباب بين أيضاً ، وقع في جميع النسخ الربّاحيّة والشّرقيّة ﴿ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ (2) وَلَمْ يغيرها أحد من الأئمة وأثبتوها كذلك والتّلاوة فاتّقون في هذه الآية كما فعل السّلف الصّالح من أهل الحديث لم يغيّروا ما وقع في الصّحاح من الوهم في الآيات وغيرها مخافة أن يُتَطَرَّقَ إلى تغيير ذلك ، ومذهب الخليل حذف حرف الجرّ من أن واعتقاد النّصب في موضعها بعد الحذف حملاً على ما يظهر إعرابه وسيبويه يبقيها على خفضها حين لم يتصّرح الحفض فيها وحكى يحيى عن الكسائي ما ذهب إليه سيبويه (٥) ومذهبه مذهب الخليل وكلاهما ممكن لا بأس الكسائي ما ذهب إليه سيبويه (١) ومذهبه مذهب الخليل وكلاهما ممكن لا بأس به ، والبيت الذي أنشد (١٠) بيّن المعنى وشاهده النّصب في ادّخاره وفي تكرمّا بعد إسقاط الحرف ، ولو تركا على خفضهما بعد الحذف لكان قبيحاً بمنزلة لاه أبوك ، وقوله * رَسْم دَار وَقَفْتُ فِي طَلَلِه * ولم يسمع ذلك في المفعول ، وقوله تعالى :

⁽¹⁾ غافر: 75.

⁽²⁾ المؤمنون : 52 .

^(*) انظر معاني القرآن للفراء 2: 337.

^(**) يشير إلى قول الشاعر:

وآغفــــر عـــوراء الكـــريم ادّخـــاره وأعــرض عن ذات اللّهـــيم تكـــرّمـــا انظر الكتاب 1: 464 . وانظر معاني القرآن ، للفراء 2: 5 .

﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمْتُكُمْ أُمّةً وَاحِدَةً ﴾ (1) ﴿ وأنا ﴾ مردود على ﴿ ما ﴾ من قوله عزّ وجلّ ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ (2) وأجاز ابن طاهر رحمه الله أن تكون منصوبة بإضار فعل يفسّره عليم أي واعلموا أنّ هذه أمّتكم ، والعامل في ﴿ لإيلاف قريش ﴾ (3) ما بعد الفاء والفاء عند يحيى وسعيد زائدة ، وذكر بعد الكسر في قوله تعالى : ﴿ أَنِّي مَعْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴾ (4) على الحكاية ، وقول المفسّرين جيّد وهي محمولة على ما تقدّم من أن وجميعها في موضع رفع على ما لم يسمّ فاعله لأوحي ، وقول الفرزدق :

مَنَعْتُ تَمياً مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا وَشَاعِرُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ

شاهده فتح أنّ على حذف الحرف ، وقد حكى الكسر فيها على الاستئناف ، وقول المفسّر يعني أنّ اللام هي العاملة (*) يريد أنّها العاملة في المعنى لما لم تظهره في اللفظ وأنّ عمل الفعل في اللفظ ، ويريد بما قوى به الخليل أنّ (أنّ) لا تكون في أوّل الكلام ولا مبتدأة ولا مفعولة لما بعدها ، لا يقال أنّك منطلق ظننت وإنما جاز تقديمها في ﴿ أَنّ الْمَسَاجِدَ للهِ ﴾ (5) لأنّ العامل فيها هو اللام وهي منوّية فتقدّمت بعاملها وإن كان العامل فيها بعد الحذف الفعل فروعي المعنى .

⁽¹⁾ المؤمنون : 52 .

⁽²⁾ المؤمنون 51.

⁽³⁾ قريش: 1 .

⁽⁴⁾ القمر: 10.

⁽⁵⁾ الجن: 18:

 ^(*) لم ترد بطبعة بولاق وأثبتها الأستاذ عبد السلام هارون في طبعته انظر 3 : 129هـ 1 .

باب إنما وأنما

والباب بيّن وشاهده في البيت(٠٠٠) فتح أنمّا ، لأنّ أنّ لو كانت في موضعها لكانت مفتوحة لأنّها مفعولة « بأبلغ » ، وإذا كسرت إنمّا في البيت صارت حكاية ، أي أبلغه هذا الكلام وكان الحارث بن ظالم قد توعّد عمرو بن الإطنابة الأنصاريّ ونذر دمه ، وكان قد قتل خالد بن جعفر بن كلاب نامًا ثم لّما سمع الحارث هذا البيت أقبل وعليه سلاحه إلى عمرو بن الإطنابة فاستصرخ به ، فلمّا بعدوا عن الحيّ قال له : أُلَسْتَ يَقْظَانَ ذَا سِلاّح ؟ قال : بلي قال : أنا الحارث ابن اظالم ، فاستخذى له فعفا عنه الحارث وتركه . وإذا وقعت ما بعد إنَّ ووقع بعدها الجملة الاسميّة كانت كافّة وإذا وقعت الفعليّة كانت مهيّئة ، لأنّها هيَّأت لها الدّخول على الفعل وموضع أنمّا مع ما بعدها موضع أن ولم يحك سيبويه عمل أنمَّا في اسم وخبر كما حكاه في غيرهما ، وقوله : وزعم الخليل(٠) ، الزَّعم هنا ملغى ، وتقديره فها زعم الخليل ، لأنه في معنى المصدر والمصدر أيضاً هنا في موضعه والمعنى واحد ، وقوله : بمنزلة فعل ملغى مثل : أشهد لزيد خير منك (٠٠٠) ، هذا نصّ بإلغاء فعل القسم عن الجواب وإنما هو معلَّق ألا تراه يقول: فإذا حلفت على فعل غير منفيّ فهو محلوف عليه في المعنى فالإلغاء على هذا والتّعليق واحد إلاّ أنَّ الإلغاء أكثر دون فصل والتَّعليق بالفصل ومنعه فتح أنَّ موضع المفعول الثَّاني في قوله: وجدتك أنَّك صاحب كلِّ خني (٠٠٠٠)، ووجدتك أنَّك منطلق جيَّد،

^(**) البيت المشار إليه ثاني البيتين الآتيين لابن الإطنابة :

أبلغ الحارث بن ظالم المو عدد والنّاذر النّذور عليّا أنّما تقتال النيام ولا تقال على النال النيام ولا تقال الكتاب 1 : 465 .

^(*) انظر الكتاب 1: 466: 2.

^(**) انظر الكتاب 1: 466 : 2 .

^(***) انظر الكتاب: 4.

والباب كسرها ، لأنها في موضع الخبر ، وقد جاء فتحها في الفصيح من الكلام ، قرأ حمزة ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ ﴾(١) وهذه مفتوحة في موضع المفعول التّاني ، وأنشد الكسائي :

لِسَانُ السَّوْءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحينَا وَمِنه قوله:

نُبُّئْتُ أَخْيَاءَ سَلْمَىٰ إِنَّمَا بَاثُوا غِضَاباً يَعْلِكُونَ الْأُرَّمَا

ينشد بفتح أنّ وكسرها ، وجواز جميع ذلك على أحد الوجهين على الإخبار بالمصدر عن الشخص ولذلك منعه سيبويه ، والثّاني على البدل من المفعول الأوّل بدل الاشتال وتسدّ أنّ مسدّ المفعولين ، كما سدّت بانفرادها مسدّها ، كأنّه قال حسبتك أنّك منطلق ، وقد يكون منه : ﴿ أَيعِدُكُمْ أَنّكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَسِبتك أنّك منطلق ، وقد يكون منه : ﴿ أَيعِدُكُمْ أَنّكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ (2) أبدل من أنّكم قبل تمامها وأغنى النّاني عن الأوّل ؟ لأنّه سدّمسدّه ، وقوله : وأنّما وأنّ يُصَيِّرانِ الكلام شأناً وحديثاً ولا يكون الخبر ولا الحديث الرجل ، يريد أنّها بتقدير حدث ، ولا يُخبَرُ بالحدثِ عن الشّخص ، لأنّ الخبر هو المبتدأ وقد ذكر في باب حقاً أنّ أن تجعل الكلام قصّة وحديثاً فالشأن والحديث والخبر والأمر والقصّة سواء ، وقول كثير :

أَرَاني وَلاَ كُفْ رَانَ لللهِ إِنَّمَ اللهِ إِنَّمَ اللهِ إِنَّمَ اللهِ إِنَّمَ اللهِ إِنَّمَ اللهِ إِنَّمَ اللهِ إِنَّمَ اللهُ اللهِ اللهُ ال

⁽¹⁾ آل عمران : 188 . وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي . انظر حجة القراءات : 186 .

⁽²⁾ المؤمنون : 35 .

باب تكون فيه أن بدلاً من شيء ليس بالآخر

مسائل هذا الباب على بدل الاشتال ولا خلاف في كون ﴿ أَنُّهَا لَكُم ﴾(١) بدلاً من إحدى الطَّائفتين ، وقوله تعالى : ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ ﴾(2) بدل من « كم أهلكنا » على المعنى لأنّ معناه ألم يروا القرون المهلكة أنهم إليهم لا يرجعون وهو بمنزلة قد عرفت زيداً ابن من هو ، والمعنى قد عرفت كنية زيد وأبو الحسن هو بدل من زيد فكذلك أنهّم إليهم لا يرجعون بدل على المعنى ، لأنّ الموضع يطلبه ألم يروا بالنّصب و«كم» مفعولة « بأهلكنا » خبريّة وهذا مذهب سيبويه ، وأجازها يحيى على وجهـين : هذا وأن تكون كمن يعمـل فيها ﴿ أَلَمْ يَرُوا ﴾(٥) وهي في قراءة عبد الله ﴿ أَلَمْ يَرُوا مَنْ أَهْلَكْنَا ﴾ ولا يجوز حملها على لفظ « كم » لبطلان المعنى ، وزعم يحيى في طه في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ ﴾(4) أنّ «كم» في موضع نصب والحملة فيها معنى الرفع ، لأنّ « يهد » معلّقة عليها ، وقد أجاز رفعها « بيهد » بمنزلة من كما أجاز نصب كم في التَّانية « بيروا » وأمَّا قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ ﴾ (٥) الآية فجعلها سيبويه على البدل المؤكّد ، أبدل أنّ واسمها من أنّ واسمها بدل التّأكيد الّذي ذكر في باب البدل ، وتسدّ أنّ الثّانية مع اسمها وخبرها مسدّ خبر الأولى كما سدّت أنّ مع اسمها وخبرها مسدّ المفعول الثّاني في قراءة حمزة : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ ﴾ (6) بالتّاء وفتح أنَّ ، أبدلها من (الّذين كفروا)

⁽¹⁾ الأنفال: 7.

⁽²⁾ يس : 31

⁽³⁾ يس: 31 . وانظر معاني القرآن ، 2 : 376 .

^(*) انظر الكتاب 1: 470 : 2 .

طه: 128 . وانظر معاني القرآن للفراء 2 : 195 .

⁽⁵⁾ المؤمنون : 35 .

⁽⁶⁾ البقرة: 178.

وسدّت مسدّ المفعولين كما تقدّم وقدّم أنّ الأولى لما ذكر وهي في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ أَيَعِدُكُمْ إِذَا مُتُّم وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُحْرَجُونَ ﴾ (١) وهذه القراءة تشهد للبدل لا للتُّوكيد يحيي في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾(2) إن قيل : كيف اجتمع استفهامان في معنى واحد ؟ فالجواب والله أعلم أنه لما سبق الاستفهام إلى غير موضعه ردّ إلى موضعه ، لأنَّ المعنى والله أعلم أفأنت تنقذ من في النَّار من حقَّت عليه كلمة العذاب ، ومثله والله أعلم أيعدكم أنَّكم مخرجون إذا متَّم قال ومثله والله أعلم : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ ا الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازة مِنَ الْعَذَابِ ﴾(3) ، فرد « تحسبنهم » مرّتين وهو كثير في الكلام وذكر يحيي فيها التَّأكيد في الأنعام(4) وهو معنى قول سيبويه وإليه ذهب الجرميّ ، ويجوز أن يكون موضعها مبتدأ « وإذا » : خبرها تقديره والله أعلم أنَّكم وإخراجكم إذا كنتم تراباً وعظاماً ، والجملة خبر إنَّ الأولى ، ويجوز حذف خبر الأولى وتكون الثَّانية بدل اشتال من أنَّ الأولى، وذهب المبرَّد إلى التَّأكيد واختاره(٠) وردَّ على سيبويه قوله ولم يعده إلا في عبارة البدل قط وإذا قدّرها سيبويه أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متّم، فقد علَّق الظرف « بمخرجون » الموجود وهو خبر لأنَّ الأولى ولذلك قدَّمه وأنَّ الثانية واسمها مُكَرَّرَانِ على البدل الّذي يراد به التّأكيد وقد أتينا بأمثال ذلك ، وأجاز رفع أنَّ الثانية بالظَّرف قبلها وردّه ابن ولآد ولا يمتنع ؛ يُجْعَلُ الظَّرف خبراً لأنَّ وترتفع أنَّ النَّانية به ، تقدير الكلام والله أعلم أنَّكم ثبت إذا متُّم وفنيتم إخراجكم كما تقول زيد غدا سفره ، والكافر يوم القيامة عذابه ، وكلاهما متعسف غير محقّق

⁽¹⁾ المؤمنون : 35 .

⁽²⁾ الزمر : 19 . انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 418 .

⁽³⁾ آل عمران : 188 . انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 336 : 337 وفيه (فردّ (تحسبّن) مرتين) .

⁽⁴⁾ انظر معانى القرآن ، للفرّاء 1 : 336 ، 337 .

^(*) انظر المقتضب للمبرد 2: 356 ، 357 .

والمسألتان اللَّتان بعد الآية ، وقبل قوله : وقد يستقيم بمنزلة الآية سواء ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ (١) الفّراء على فتح أنَّ الثَّانية وهي في موضع ابتداء لمكان الشَّرط فما بعد الفاء يصلح للجواب فيحتمل في كلامه وجهين أحدهما أن يحمل على مثل ما تقدّم من الآيات فتكون بدلاً على جهة التّأكيد ودخلت الفاء لمكان الشّرط المتقدّم، وجعلها يحيى وأبو العباس وغيرهما تأكيداً للأوّل والمعنى واحد والعبارة مختلفة وكلاهما مفكك لفظاً ومعنى ، لأنّ البدل والتّأكيد لا يكونان في الجواب والفاء في الشّرط لا يتَلقّى بها إلاَّ الجواب، والظَّاهر من كلام سيبويه حملها على المسائل الَّتي ذكر بعد ولا يستقيم فيشير بقوله: وزعم الخليل رحمه الله أنّ مثل ذلك أي قوله قد علمت زيـداً أبوه خير منك ، وقد رأيت زيداً يقـول أبوه ذاك() قوله تعـالي : ﴿ أَلُمْ يَعْلَمُوا ﴾(**) إلى المسائل التي يبتدأ فيها فمن فتح أنّ جعلها خبر ابتداء مضمر ، لأنّها في موضع جملة الجواب تقديره فأمره أنّ له نار جهنّم أو جزاؤه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّعَاتِ جَزَاءُ سَيِّعَةٍ ﴾ (2) أي والذّين كسبوا السّيَّعات أمرهم جزاء سيئة أو جزاؤهم وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذُّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً ﴾(٥) أي إمّا أمرهم كذا وإمّا أمرهم كذا وهو في الكلام كثير وهو مراد سيبويه والله أعلم وهو نصّ الأخفش في الآيات وإذا حمل على هذا صلح اللَّفظ والمعنى وكسر إن في الآية حسن لأنَّ الجملة جواب فدخلت الفاء لذلك وقد أجازها بعد البيتين بغير فاء ، لإرادة الفاء ولا وجه للتّأكيد في الآية ولا البدل ، وقول ابن مقبل :

⁽¹⁾ التوبة : 63 .

⁽²⁾ يونس : 27 .

⁽³⁾ الكهف: 86.

^(*) انظر الكتاب 1: 467 : 11 ، 13 .

^(**) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ أَلَم يعلموا أَنَّه من يحادد الله ورسوله فأنَّ له نار جهنَّم ﴾ التوبة : 63 .

وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ قَلاَئِصُ تَخْذِي فِي طَرِيقِ طلائح وَإِنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخَهَا فَإِنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الأَمْرِ جَامِحُ

شاهده كسر إنّ بعد الفاء في جواب إذا كما كسرت إنّ في جواب الشّرط في الآية ، وقول الأعلم لو فتحت حملاً على أنّ تأكيداً لها وتكريراً لجاز (١) لكنه غير جيّد أمّا فتحها فجيّد على خبر ابتداء مضمر كالآية لا على التأكيد كما زعم هو وغيره ، ولله در أبي الحسن ، والأسدام : جمع سُدُم والواحد سِدَام وهو ما تغيّر من المياه ، لقلّة وارديها ، يريد أنّه عالم بدلالة الفلوات وتخذي : تسرع ، ويروى تحذي والطّلائح : المعيبة جمع طليحة وأشار بقوله : « ملّت ركابي مناخها » إلى طول السّفر والتعّب ، الجامح الماضي على وجهه أي إذا أعيت ركابي لا أعيا وأمضى للأمر * * من الأرض * وقبلهما :

نَبَ مَا نَبَ عَنِّي مِنَ الدَّهْرِ أَنَّنِي أَكَارِمُ مَنْ أُحببت وأُسَامِحُ

قالو: فقوله: « وَعلمي » معطوف على « ما » في قوله نبا ما نبا ، وهي فاعلة ، والتقدير ونبا عنّي علمي بكذا ووقع في شعره في شرح البيت الأوّل خلاف قول الأعلم أي وإنّي إذا لم تصب ركابي خيراً في وجهتها جامح ، قال : يقول ألزم نصيبي من الأرض ولا أطلب ما لا ينبغي ، وجامح : ماضي العزيمة إلى ما لي فيه حظّ وقال أبو الحسن بن السّرّاج: هذا غلط من هذا الشّارح لأنّ معنى البيت يدفعه وإنمّا يريد أن يجمح أي يمضي لا يثبت إذا ملّت ركائبه مناخها ونعم ما قال .

باب من أبواب أنّ تكون فيه مبنيّة على ما قبلها

هذا بناء بمنزلة بناء أنَّ على لولا في عبارته، ويريد أنَّ الفتح لزم مع حقاً فجعلها

⁽¹⁾ انظر (حاشية الكتاب) 1 : 467 : 5 .

مبنيّة عليها كالزمت «أنّ»، «لولا» فعبّر بالبناء على لولا وهو يريد اللّزوم ولا يريد البناء الصناعي، فحقًّا هو المبني على أنَّ لأنَّها مبتدأ ، وحقًّا منصوب على الظُّرف وهو خبرها وكذلك جميع ما انتصب قبل أنّ عنده ، ولا حكم لهمزة الاستفهام هنا ودليل مراده تشبيهه بقولهم غدًا الرّحيل وهو مبتدأ وخبر وأنّ بعد لولا مبتدأ والخبر محذوف وكلّ ما ذكر في الباب على التّأكيد ، ويستوي فيه الاستفهام والخبر ولم يتقدّم يوم الجمعة على « أنّ » لكونه معمولاً لخبر أنّ ولا سبيل إلى تقديم خبرها ولا معموله عليها وكذلك «لا» ومنصوبها على إنّ مكسورة لأنّها تأكيد لما بعد أن، ومجرورها محذوف يعود إلى ما قبلها ، أي لا بدّ من ذاك ولا محالة منه والخبر محذوف أيضاً وزعم أبو الحسن أنّ من العرب من يقول : حقًّا أنَّك ذاهب ، على القلب فنصبوا على المصدر كأنهم قالوا: أحقّ ذلك حقّاً ، وذكر سيبويه في الإلغاء وإنمّا ضعف هذا في الابتداء كما ضعف غير ذي شكّ زيد ذاهب ، وحقاً عمرو منطلق ويشبه أن تكسر على مذهب القسم بعد حقًّا وقد حكى يحيى: حقًّا لآتينَّك ، وعلى هذا يجوز أن ينصب على الفعل ، وقوله : لأنَّ أنَّ لا تبتدأً (١) هي تقطع ما بعدها تمّا قبلها كقطع حروف المعاني ، وقول الأسود بن يعفر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلِ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

شاهده رفع التهدّد على الابتداء، وحقّا خبره، وضعوا المصدر موضع الظّرف، ومثله ما أنشد يحيى عن الكسائيّ:

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ جُرْأَةُ مُحلقٍ عَلَيَّ وَقَدْ أَعِيتُ عَادَ وَتُبَّعَا (2)

يهدّد قومه بالهجاء وهم رهط من نهشل ابن حلوم ، وقول العبدي :

أَحَقًّا أَنَّ جِيَرَتنَا اسْتَقَلُوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 467 : 12 .

⁽²⁾ انظر معاني القرآن للفراء 1: 457 . 2 : 9 ، 19 .

شاهده وقوع أنّ بعد حقّاً وهي عنده في موضع مبتدأ وحقّاً خبره تقديره أفي الحّق ارتحال جيراننا ونهوضهم والنّيّة : الجهة ، وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَلْحِقٌ أَنْ دَارُ الرَّبابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

شــاهده نصب الحقّ على الظّرف ورفع أنْ بعده على الابتداء في التّقدير وجواب الشّرط محذوف ؛ للدّلالة عليه ، ومعنى انبّت : انقطع وكنّى بالحبل عن الوصل ، وكنّى بطائر عن خافق مضطرب أو ذاهل العقل وقول الجعديّ :

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً أَحَقًا أَنَّ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي

شاهده فتح أنّ حقّا كما تقدّم ورسولاً: مصدر بمعنى رسالة وبنو خلف رهط الأخطل وكان بينهما مهاجاة ، وأنشد القالي في نوادره عن الأخفش الظّريف شاعر كان مع المعتمد(1):

أَتُهُجُ رُونَ فَتَى أَغْرَىٰ بِكُمْ تِيهَا حَقًّا لِدَعْوَةِ صَبٍّ أَنْ تُجِيبُوهَا

وهو قبيح لأنه بمنزلة قولك وقد علمت أن تقوم وهو موضع أنّ الثّقيلة وقوله: أَحَقّ أنك ذاهب (2) ، أنشد يحيى في مصداق الرّفع عن الكسائي:

أَحَقُّ مَا تَقُولُ أَمِ احْتِلَامُ أَمِ الْأَهْوَالُ إِذْ صَحْبِي نِيَامُ

وأبو العبّ اس يرفع « أنْ » بعد لا محالة ولا بدّ على خبر كان ، كا تقول لا رجل أفضل منك ، وقدّر لا بدّ بقوله غير منفرج عنك كذا والوجه كونهما حدّا بتقدير لا حيلة في كذا أو لا تحول عن كذا ولا تباعد من كذا العين لا بدّ من ذلك أي

⁽¹⁾ وقع تصحيف هنا وصحّة العبارة : وأنشد القالي في نوادره عن الأخفش ، لأبي الطّريف – شاعر كان مع المعتمد .

انظر الأمالي ، لأبي عليّ القالي 1 : 78 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 469 : 4 .

لا محالة والمحالة: الحيلة لا خلاف في ذلك ولا تخلو من الصّفة أو من الخبر والحذف تخفيف وإن في تقدير الجرّ أو تعلّقه بلا محالة بعد الباء مع لا ، وقوله حين لم يجز أن يحملوا الكلام على القلب(1) ، يريد أنّه لا يحمل الكلام على القلب على المكسورة من حيث كانت حرف ابتداء لها الصدر ولم تكن متصرّفة في نفسها فيتصرّف معمولها فبطل القاب لذلك فلم تجز المكسورة وقد تقدّم جوازها في حكاية الأخفش وتؤول على القسم، وقوله لأنّ فيه معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء(2) ، وأجاز الأستاذ أبو بكر يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب لأجل الشَّرط ولا يتعلَّق الظُّرف إلاَّ بالجواب من حيث جاز تقديم الجواب ، وأمَّا مع أمّا فيجوز أيضاً تعلُّقه بالجواب وبفعل الشّرط ولا يجوز تقديم معمول أنّ عليها إلاَّ في أمَّا وما أشبهها تمَّا يطلب العمل في شيء وإن شئت كان العامل في الظُّرف أمّا وإن شئت كان الخبر وهو الأحسن وأمّا لا جرم ، « فلا » عنده زائدة ولزمت جرم كالمشل، وَجَرَمَ: فعل ماض يرفع ما بعدها على الفاعل « فأنّ » بعده في موضع الفاعل به وقد بيّن هذا غاية البيان و « أن » تصيّر لا مع جرم شيئاً واحداً أمكن كما ذهب إليه المفسرون كلا بدّ وإليه ذهب يحيى قال لا جرم: كلمة كانت في الأصل والله أعلم بمنزلة لا بدّ أنّك ذاهب جرت على ذلك وكثر استعمالها حتّى صارت بمنزلة حقاً ألا تراهم يقولون لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ ، لا جَرَمَ لقد أَحْسَنْتَ فتراها بمـنزلة اليمـين ، وكذلك فسّـرهـا المفسـرون حقّـاً « أَنَّهُـمْ فِي الآخِرَةِ هُـمُ الأُخْسَــرُونَ »(3) وردّ على قوله جَرَمَتْ كقوله حقّت ، ونصب فزارة وقال كسبت ، وقول الفرزدق(*):

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 469: 6.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 469: 8 ، وفيه « لأن فيها » عوض « لأنَّ فيه » .

⁽³⁾ هود: 22. انظر معاني القرآن للفّراء 2: 8.

^(*) لعّل كلمة « الفرزدق » هنا محرّفة عن الفزاري ، فقد جاء في الكتاب قبل البيت « قول الفزاري » 1 : 464 : 11 وانظر تخريج الشواهد الشعرية .

وَلَقَـدْ طَعَنْتَ أَبَـا عُيَيْنَـةَ طَعْنَـةً جَرَمَتْ فَزَارَةُ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُواْ

شاهده رفع فزارة على الفاعل لجرم ، كما ذكر في المسائل وبعضهم يرويه بالنّصب في الكتاب ، ويقدّره حقّت لفزارة الغضب وأنثوا حقّت وفاعلها مذكر وهو أن يغضبوا وهو فاسد وإن صحّت الرّواية بالنّصب لم يكن في البيت شاهد ، وانتصب فزارة كما قال تعالى : ﴿ ولا يَجْرِمَنّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ ﴾ (أ) أي لا يكسبنكم وأن يغضبوا : مفعول ثان ، أي كسبتهم الغضب وهو في رواية الرّفع على حذف وأن يغضبوا : مفعول ثان ، أي كسبتهم الغضب وهو في رواية الرّفع على حذف حرف الجر ، أي للغضب ، ووقع في الكتاب طعنت وطعنت بالضمّ والفتح ، والفتح الصّواب وهو لأبي أسماء ابن الضّريبة ، وقيل لعطيّة بن عفيف يخاطب به كرزاً العقيلي وكان طعن أبا عيينة حسن بن حذيفة الفزاريّ ، ودليله قوله فيه : يَا كُرْزُ إِنّكَ قَدْ فَتَكْتَ بِفَارِسِ بَطَلِ إِذَا هَابَ الْكُماةُ وَخَيّبُواْ

وقوله أمَّا جَهْدُ رَأْيِي فَإِنَّكَ ذَاهِبْ (2) ابتداء أنّ ، هو الوجه لمكان أمّا إذا لم ترد أن تقول أما في رأيي فذهابك ، فإذا أردت هذا المعنى جاز وهو ضعيف فجهد رأيي إذا كسرت إنّ ، ظرف ، لأنَّ أي ليس بخبر وهو الّذي سمّاه بعد مفعولاً ، وسمّاه إذا كان خبراً ظرفاً وهو قوله : لم يكن الجَهْدُ إلاّ ظرفاً لأنّك جعلته مفعولاً ، يعني لم يكن إلاّ خبراً ، لأنّك لو جعلته مفعولاً فيه لخبر إن كان من صلتها وسمّاه مفعولاً ، لأنّه مفعول فيه ، وقوله ونصبت جهدك بالفعل لا بالظرف ، يريد نصبته بالخبر ولم تجعله خبراً وقوله أمّا في الدّار فإنّك قائم الفتح والكسر فيه جائزان على معنيين كما ذكر ، وفسر أنّ بالشّأن فيما تقدّم ، وبالحديث والخبر والقصّة من حيث معنيين كما ذكر ، وفسر أنّ بالشّأن فيما تقدّم ، وبالحديث والخبر والقصّة من حيث قدّرت مع صلتها باسم مفرد ، حدث كذا ، سرح كنا الكل منها وحكمها حكم الأسماء المفردة والذي ذكره أوّلاً في « أنّ » هو الأصل الذي لا يفارقها من حيث

⁽¹⁾ المائدة: 2.

⁽²⁾ انظر الكتاب 41: 47: 1، وفيه و فإنّك عالم ، عوض و فإنّك ذاهب ، .

كانت مغيّرة من إنّ فصيّرت الجملة التي دخلت عليها إلى حكم اسم في معناها ، كالخبر والحديث والكلام ، فهذا الأصل وعليه الحكم ، وقد يغيّر عن الفعل إذا كان خبرها ، والدّليل على [ذلك] أنهّا قد تدخل على مالارائحة فيه للفعل ولا يستفاد منه معناه ، كقولك بلغني أنّك زيد ، وأنّ عبد الله أبو محمد ، وليس « كان » مثلها ؛ لأنّها لم تجعل مع ما بعدها اسماً مثلها وأمَّا الظّروف المقطوعة عن الإضافة المبنيَّة على الضَّمَّ فإنَّ ذلك مثل قوله أمَّا بعد فإن الله قال في كتابه ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾(١) فلا يجوز أن تبني على مبتدأ فلا تكون إخبارا وقد أجاز يحيى في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ أن ترفع ما فرّطتم بالظّرف قبله ، وأجاز زيادة ما ونصب الظرف بفرطتم (2) وهي عند سيبويه زائدة ، وهذا الظّرف المبني على الضّم ملغى أبدأ ، وأمّا شدّ ما وعزّما ففيهما وجهان عنده : أحدهما أن تكون « ما » كافّة لشـد وعز ، وأنّ بعدهما مبتدأة بمنزلتها بعد لولا ولو ، لأنّه لا يقع بعدهما إلا أنَّ فهي هنا محمولة على لولا ، والوجه الثاني أن تُصَيِّرُهَا بمنزلة نعم الرجل ، وقد جعل « ما » فاعلة بالفعل قبلها و « أنَّ » مبتدأ والخبر فها قبلها ، والوجهان بيّنان من كلامه ، ولمّا لم يكن بيْن لو ولولا إلا زيادة « لا » لنفي امتناع الأوَّل ، وكانت لولا لا يليها إلا المبتدأ سهَّل ذلك عنده في لو ، إشعاراً بملابستها وإن شاء أضمر «كان » بعد لو كما تقدّم ، وأمّا قوله كما أنّه لا يعلم ذاك فتجاوز الله عنه (*) ، فهي كما ذكر غير أنّها من حيث تقدّمت « كما » ودخلها معنى السّبب والتولُّد فَدَخَلَتِ الفاء ، وإن كانت معمولة لما قبلها ، كقوله : بزيدٍ فامرر قال أبو علَّى الفارسيّ : دخلت الفاء على تجاوز لأنّه دعاء ، وليس بشيء ؛ لأنّ مثل هذا الدّعاء لا تدخله الفاء وإنّما دخلت بما تضمّن الكلام من معنى الجزاء ، وقال يحيى

⁽¹⁾ يوسف: 80.

⁽²⁾ انظر معاني القرآن للفرّاء 2: 53.

^(*) انظر الكتاب 1: 470: 12.

في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ ﴾ (1): والكاف تكون شرطاً كما تقول كما أحسنتُ فأحسن ، لأنّه يدخلها معنى ﴿ إِذْ ﴾ ، ولذلك دخلت الفاء ، ولا يجوز كسر أن بعد كما في من صيّرها حرفاً من حروف الابتداء كقول كثير : جُنِيتَ أَبَا بَكْيرٍ عَنِ الْوُدِّ نَصْرَةً كَمَا الْخَيْرُ مَحْمُودٌ عَلَى الْقَوْلِ قَائِلهُ

ومنه في الباب الثّالث بعده كما أنت لههنا وشاهده في الآية العزيزة (١٠٠٠) رفع مثل والنصّب فيه يحتمل أن يكون معرباً منصوباً على الحال من الحق ، كما كان في الرّفع صفة له وأن يكون مبنيّاً لإضافته إلى أنّ ويكون صفة لحقّ أيضاً كقوله

* مَقَالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتُ سَوْفَ أَنَالُهُ * فالرّفع والنّصب على الإعراب والبناء وهي بدل ممّا قبلها في الوجهين ، كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾ (3) بالرّفع والفتح على الفاعل والفتح فيه بناء ويجوز النّصب فيه على الظّرف ولا يمتنع في « مِثْلَ » أن يكون منصوباً على الحال من النكرة ، وهو مذهب الجرميّ وأن يكون مبنيّاً صفةً لحقّ ، وهو قول سيبويه والمازني ولا يمتنع عند سيبويه أن يكون معرباً حالاً للنّكرة والمبردّ يجيز النّصب على الإعراب والبناء وأنشد أبو عثمان المازني :

قُرُوم تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعُهُ كَأَنْ يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلاَ

⁽¹⁾ البقرة: 151.

⁽²⁾ انظر معاني القرآن للفراء 1: 92.

⁽³⁾ الأنعام: 94.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 470: 17.

^{(**) 472 : 7} والآية المشار إليها هي ﴿ إِنّه لِحِقّ مثل ما أَنكم تنطقون ﴾ الذاريات : 23 وانظر المرجع السابق 470 : 16 . ورفع (مثل) قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر . انظر حجّة القراءات ، لابن زنجلة 679 .

روايته برفع يؤخذ فلا يكون إلا على إرادة ما وحذفت و « أن » : هي المخففة من التقيلة وهي لثبات الحال ، ولم يفصل بين « أن » وخبرها بشيء وبابها الفصل بالسّين أو سوف مع المضارع الموجب وقد يندر ترك الفصل في الكلام وأمّا حذف « ما » ففي الشّعر ، وكذلك النصّب بالفاء في الواجب ضرورة وهو نصب فيقتلا وقول أبي عثمان : أنا لا أنشده إلا * كَأَنْ يُؤخذَ * بالنصّب ، لا يلتفت إليه لأنّه ردّ على العرب وسيبويه أوثق منه وأكثر تحرّياً في الرّواية ، وقد رواه بالرّفع ولا يخرج إلا على ما ذكره ، وكلتا الرّوايتين صحيحة غير أنّ سيبويه أحسن معنى ؛ إذ رواية النصب على التشبيه بما سيكون ورواية الرفع إخبار بما ثبت ، قال أبو على : سألت ابن السّرّاج عن نصب يُقْتَلا فقال نصّه في رواية الرفّع ، كقوله ؛ فأستريحا * وفي النصب على الحمل على أن ، وقبله :

وَذَا التَّاجِ مِنْ غَسَّانَ يَنْظُرُ جَاهِداً لِيَجْعَلَ فِيهَا خَدَّ مَنْ هُوَ أَسْفَلاَ

والقُرُوم: السّادة ، وتسامى: ترتفع ، أي يفخر بعضهم على بعض لشرفهم يريد أنّ الوقوف عند باب هذا الملك كالقتل ، لغلظ حجابه ، وبعد الوصول إليه ، ويريد بقوله: كما لا تحذف من أن (أ) يعني كما لا تحذف من إمّا العاطفة إلا في الشّعر في مذهبه وقد مضى ذلك .

باب من أبواب أن

لم يجز أن يفتح إنّ بعد القول إلا في من يعمله عمل الظّنّ أبو الحسن وكل شيء جاء بعد القول فهو إنّ ولو حسن مكانه ذاك ولله درّه ، وعلته في منع فتح إنّ بعد القول أنّ « إن » شأن ولا يقال : قال الشأن وهذه العلّة معترضة بقوله في

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1 : 471 : 1 ، وفيه « كما لا تُحْذَفُ في أما » وفي طبعة الأستاذ هارون 3 : 141 ، وفيه « كما لا تحذف في الكلام من أن » .

الباب الذي يلى هذا: إنَّ أنَّ تكون حديثاً وقصَّة ١٠٠٠ وقال قبل ذلك تكون خبراً ١٥٠٠ وقال في هذا الباب ، لأنّ أنّ يصيّر الكلام خبراً ٥٠ ، فمزج الأمر والشّأن والخبر والحديث ، والقصّة والقول وفسّر بجميعها أنّ وصلتها ولا يمتنع أن يقال قال خبراً وحديثاً وقصّة فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول حتى دعا الأستاذ أبا بكر _ رحمه الله _ أن يجيز فتحها إذا قدّرت بالحديث والخبر والقصّة ، وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل فإن كان خبرها فعلاً ، قدّرها بالشّأن ، وهذا كلّه فاسد ، لأنّ سيبويه لم يراع ذلك بل قدّرها بالخبر والحديث والقصّـة وخبرها فعل وقدّرها بالشــأن والأمر والخبر أيضــأ وخبرها اســم لا رائحــة فيــه للفعــل نحو إنّ زيداً أبو عبد الله ، فسيبويه لم يقصد ما ذهب إليه وإنّما أراد أنّها بتقدير اسم مفرد لا من لفظ القول ولا من معناه فلا يعمل فيه القول ، لأنَّك إذا قلت بلغني أنَّك منطلق معناه بلغني انطلاقك ، وكذلك بلغني أنَّك مرتحل ، تقديره بلغني ارتحالك ، وكذلك بلغني أنَّ زيداً أخوك ، وأنَّ زيداً أبو عبد الله بلغني كون زيد أخاك ، وكون زيد أبا عبد الله فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كلّه وليس بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ خُسْناً ﴾ (4) وَحُسْنَىٰ وَحَسَناً ، لأنَّه من معنى القول أي حُسناً من القول وحَسَناً من القول فلا سبيل إلى قبح « أن » بعد شيء من القول إلاّ في قول من يجعله كالظّنّ فتدبّره ، ومنع الأستاذ أبو بكر فتح أنْ بعد القول ألبتَّة في الإقراء الثَّاني ولم يحلُّ الشُّبهة بما ينبغي وقوله ويقول ، قال عمرو أنّه منطلق جعلت الهاء عمراً أو غيره^(٠) يريد أنّ « قال » لا تعمل في أنّ فتفتحها

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 470: 2.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 466: 9.

⁽³⁾ انظر الكتاب 1 : 471 : 6 ، وفيه (لأن أن تجعل الكلام شأناً » .

⁽⁴⁾ البقرة: 83 .

^(*) انظر الكتاب 1: 471 : 11 ، وفيه « فإن جعلت الهاء عمراً » عوض « جعلت الهاء عمراً » .

ألبتة ، والكسر في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مَغْلُوبٌ ﴾ (١) على إرادة قال إنّي مغلوب ، ومن الحكاية قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللهِ ﴾ (٤) أي يقولون : إنَّما نُطعمكم ، ومن الحكاية بعد الدّعاء قوله :

فَـدَعُـوا لَنَرَالَ فَكُنْتَ أَوَّلَ نَـازِلَ وَعَــلاَمَ أَرْكَبُــهُ إِذَا لَمْ أَنْــزِلَ معناه فقالوا نزال ، ألا ترى أنه لا ينادي الفعل ومنه قول المنخل:

فَ لَنَتْ وَقَ الَتْ يَا مُنَجِّ لِ مَا بِجِسْمِكَ مِنْ حَرُورِ مَا بَجِسْمِكَ مِنْ حَرُورِ مَا شَفَّ جِسْمِي غَيْرُ حُبُّكِ فَ الْهَ لَئِي عَنِّي وَسِيرِي

فاكتفي بالجواب بالمحكيّ من فعله تقديره ، قلت ما شفّ جسمي غير حبّك وقول أوّل ما أقول أنّي أحمد الله (ق) بالفتح والكسر فمن فتح أخبر بمفرد عن مفرد حدث عن حدث ، تقديره أوّل قولي حمد الله ، وأوّل القول قول ، وقدّرها سيبويه بالحمد لله اتّكالاً على فهم المعنى ، ألا تراه يقول وإن كسرت حكيت وفعل ذلك من حيث كانت كلاماً وتكون « ما » موصولة وموصوفة ومصدريّة ومن كسر كانت حكاية في موضع الخبر وما نكرة موصوفة أو موصولة تقديره أول شيء أقوله أو أوّل الذّي أقوله إنّي أحمد الله ، ويجوز أن تكون مصدريّة بتقدير أوّل قولي أنّي أحمد الله ، كقوله عليه السّلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنّبِيُونَ مِنْ فَبْلِي لاَ إِلهَ إلاَّ الله به فهذا على الحكاية ، وأخذ القول الذي في الصّلة معموله ، وذهب الفارسيّ إلى جواز حذف الخبر ، وأنّ محكيّة للقول الذي في الصّلة ، أي أوّل ما أقول إنّي أحمد الله موجود ، وأجازه الأستاذ أبو بكر وهو بعيد في اللّفظ والمعنى ، ولم يعرض أحمد الله ميبويه ، والحديث دليل على ما ذكرنا ، جعل الجملة فيه محكيّة خبراً ، وأظهر مفعول القول الذي أضمره الآخر في المسألة .

⁽¹⁾ القمر: 10.

⁽²⁾ الإنسان: 10.

⁽³⁾ انظر الكتاب 1: 471: 17.

باب آخر من أبواب أن

كلامه في مسألة حتى على الرّفع وهو أن يدخل ما بعدها فيما قبلها وهذا لا يمكن هنا، فإن لم ترد ذلك وجعلته غاية ينتهى إليه، كما يكون ذلك في « إلى » جاز الجرّ ، وفتحت أنّ ولم يجز الفتح على المعنى الذي أراد ويكون خبر مبتدأ لأنّه ليس من مواضع الإضمار وانظر قوله: لأنّ أنّ وصلتها بمنزلة الانطلاق (٠) فلم يجعلها اسماً إلاّ مع الصّلة ، وقول الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَىٰ زيداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

شاهده كسر إنّ بعد إذا وهو موضع ابتداء ، ويجوز الفتح على خبر ابتداء ، لأنّه من مواضع الإضار كأنّه إذا أمْرُهُ أنه كذا وهي للمفاجأة في الوجهين وذهبت طائفة منهم الأعلم إلى أنّ «أنّ» مبتدأ وإذا خبرها وليس بشيء وسيأتي بيانها في باب عدّة الكلم إن شاءالله ، ويريد أنك تتبيّن في قفاه ولهازمه العبوديّة واللّؤم ؟ لأنّ القفا موضع الصّفع ، واللّهازم موضع اللّكز ، وهي جمع لِهْزِمَة وهي مُضغة في أصل الحنك ومن خفض حتى حمقك فعلى الغاية ومن نصب فعلى العطف ، وقوله : كا أنّك هنا (أ) لا يجوز فيها الكسر وإن صلح في الموضع الابتداء إلاّ أن تقطع ما بعدها تما قبلها والذي بعدها يطلب الأوّل فبكاف التشبيه والمبتدأ والخبر يحمل على المعنى بمنزلة قوله : * بَعْدَما أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثّغامِ الْمُخْلَسِ * ألا ترى أنّ المعنى بعد مشيبك فإذا دخلت إن لم يكن ذلك ، وما مع أنّ زائدة ومع الابتداء كافّة ، وأراد أن يريك أنّ معمول إنّ لا يتقدّم عليها .

باب آخر من أبواب إن

ما بعد أن في جميع الباب حال إذا كسرت إن والفتح جائز في جميع الباب

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1 : 472 : 7 ، وفيه « كما أنَّك هاهنا » عوض « كما أنك هنا » .

^(*) انظر الكتاب 471 : 21 ، 22 .

على العـذر والاستثنـاء المنقطع و﴿ أَنَّهُمْ كَفَرُوا ﴾ (١) فاعل « بمنعهـم » و « أن تقبل » مفعول بعد إسقاط حرف الجرّ ، وقول كثيّر :

مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إِلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

شاهده كسر (إنّ) من وجهين: من دخول اللاّم ومن المعنى ، وذهب المبرد إلى أنّه ألا بفتح الهمزة وتخفيف اللاّم (2) ويفسد المعنى لأنّه يقول في هذه الرّواية إنه لم يسأل ولم يعط ، ومشهور أنّ عبد الملك سأله وأعطاه ، وكذلك عبد العزيز أخوه ابنا مروان وفي ذلك قوله * لَيَنْ عَادَ لِي عَبْدُ * البيت وإنّما يريد أنّه سألهما وأعطياه ثم شكر ولم يلحّ في المسألة وحجزه كرمه عن ذلك فمعنى البيت صحيح على رواية سيبويه ، وقوله : وتقول إذا أردت معنى اليمين (3) ، هو البيت صحيح على رواية سيبويه ، وقوله : وتقول إذا أردت معنى اليمين في المن عنى اليمين في النّه عنى اليمين في الموضعين ، واليمين في اذكر الوجه ، والتقدير (ما وَاللهِ إنّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّد عَير اليمين في الموضعين ، واليمين في اذكر الوجه ، والتقدير (ما وَاللهِ إنّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّد مَا مَعَكَ) (4) وأن تقطع ما بعدها تم قبلها فحملوها على القسم لأنّه يدخل بين المبتدأ والخبر وكذلك الشّرط فحملت لذلك على القسم .

باب آخر من أبواب إنّ

« أشهد » في كلامهم على وجهين ، تكون على بابها من الشّهادة تتعدّى

⁽¹⁾ يشير إلى الآية الكريمة ﴿ وَمَا مَنَعَهُم أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُم نَفَقَاتَهُم إِلاَّ أَنَّهُم كَفَرُوا بِاللَّه ﴾ التوبة: 54. انظر الكتاب 1: 475: 1:

⁽²⁾ انظر (المقتضب) للمبرد 2 : 346 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 1: 473 : 2 .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 475: 6.

^(*) هكذا وردت والصحيح « كقوله » .

^(**) انظر الكتاب 473 : 4 .

بالباء وعليه قوله: « شَهِدَ اللهُ أَنّهُ لاَ إِلهَ إِلاّ هُوَ » ولا تكون « أنّ » بعده إلا مفتوحة ، والوجه الثاني تكون بمعنى اليمين فتكسر إنّ بعدها على الجواب وهي ملغاة ولا تعلّق لأنها ليست من أفعال التعليق ، كما ذكر ولا يجوز فتح أنّ بعدها إذا أردت هذا المعنى ، وكان القياس فتحها في القسم لأنّ المعنى أحلف على كذا ولم يفتحها أحد في الجواب وحالها حال المبتدأ والخبر إذا وقع جواباً ، ولذلك دخلت اللام عليها كما دخلت على المبتدأ وقد تكون جواباً بغير لام ، قال تعالى ﴿ حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (ق) ، وقال المهد بالكذا (فه خجاء باللام بياناً لفساد قوله : أشهد أنك لذاهب بفتح أنّ وهي على إرادة حرف الجر فلمّا حذف أن ردّ الباء وصرف اللام إلى أوّل الكلام ، وهو تقدير محال وأحرز – بقوله : وتكون أشهدُ بمنزلة والله () – المعنى لأنها تكون على حكمين إذا شهد بما يقسم به كانت قسماً ، وتكون للتعدي كقولك حلفت بالله وفي الوجه الثّاني ، كقوله * شَهِدْتُ بِأَنَّ التَّمْرَ بِالزُّبْدِ طَيِّبٌ () * وقد قال في باب وفي الوجه الثّاني ، كقوله * شَهِدْتُ بِأَنَّ التَّمْرَ بِالزُّبْدِ طَيِّبٌ () * وقد قال في باب إنّما ؛ فأمّا إنمّا فلا تكون اسماً فإنّما هي فيا زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل أشهدُ إنّه المّا إنه فامّا إنمّا فلا تكون اسماً فإنّما هي فيا زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل أشهدُ إنه النّه على المناب : وقد يجوز في النّه النّه فلا تكون اسماً فإنّما هي فيا زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل أشهدُ إنه النّه النه وقد الناب : وقد يجوز في النّه النّه فلا تكون اسماً فإنّما هي فيا زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل أشهدُ في النّه النه وقد النّه في النّه وقد الناب : وقد يجوز في النّه وقد النّه النّه النّه وقد النّه النّه وقد النّه النّه وقد النّه وقد النّه وقد النّه النّه النّه النّه النّه وقد النّه وقد النّه النّه

⁽¹⁾ آل عمران : 18 .

⁽²⁾ الزخرف: 1، 2، 3.

⁽³⁾ الدخان: 1،2،3

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 473: 9، وفيه « أشهد بذاك » عوض « أشهد بالكذا » .

⁽⁵⁾ نفس المرجع .

⁽⁶⁾ نفس المرجع: 5، وفيه « فأشهد بمنزلة قوله والله » عوض « وتكون أشهد بمنزلة والله ».

⁽⁷⁾ انظر مجمع الأمثال ، للميداني 1 : 362 . وقد رواه : شَهِدُتُ بِأَنَّ الْمُجْرِزَ بِاللَّحْمِ طَيِّب وأنَّ النَّعَامَ خَالَهُ الْكَرَوَانِ وأشار إلى هذه الرَّواية .

⁽⁸⁾ انظر المرجع السابق 466 : 1 ، 2 . وفيه « وإنمًا » هي عوض « فإنمًا » .

الشّعر ، أشهد إنّك ذاهب يشبّهها بقولك والله إنّك ذاهب (۱۱) ، جعلها من القسم حين لم يدخل في التّعليق ألا ترى أنّك لا تقول أشهد أيّهم أفضل ، وقوله : يحلف بالله إنّه لمن الصّادقين (۱) نصّ بدخول شهدت على حلفت ، لأنّ الموضع (الحلفت) فاستعملت (الشهدت) في معناها ، ولا تدخل ((حلفت) على (الشهدت) فتكون في معناها ألا ترى إلى قوله: * شَهِدْتُ بِأَنَّ الله لاَرَبَّ غَيْرَهُ * ولاتدخل هنا (الله لاَرَبَّ عَيْرَهُ * ولاتدخل هنا (الله فإن كسرت وإن قلت أشهد أنّه ذاهب وإنّه لمنطلق لم يجز (۱۰) ، يريد لأجل اللام فإن كسرت (اإنّ) جاز وكذلك إن تقدّم الكسر ثم نسقت بالفتح جاز ولا تكون اللام مع الفتح والفرق بين أشهد أنّك لمنطلق وقد علمت أنّك لمنطلق ، أنّ ((أشهد)) بمعنى الموضعين جميعاً وقد ذكرت في باب ((إنّما)) وَ (عَلِمتُ) معلّقة هنا ، ويريد بقوله في الموضعين جميعاً هنا يحيى: – وإذا عجّلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه كقولهم إنّ زَيْداً لإلَيْكَ لَمُحْسِنٌ ؛ لأنّ موضع اللام في غير موضعها أعادوها إليه كقولهم إنّ زَيْداً لإلَيْكَ لَمُحْسِنٌ ؛ لأنّ موضع اللام في (المحسن) فلمّا دخلت في إليك أعيدت ومثله قول الشّاعر :

فَ لَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاَقَيْتُ لاَبُدَّ مَصَرَعا وسُمع أبو الجراح يقول: إتي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ (***) وتعلّق على حروف النّفي من حيث كانت وُصُلاً وقد علّقت في « لو » في قوله:

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 474: 16. وفيه: « وقد يجوز في الشعر أشهد أنّ زيداً ذاهب ، يشبّهها بقوله والله إنّه لذاهب » .

⁽²⁾ انظر المرجع السابق 473 : 12 .

^(*) انظر الكتاب 1: 473 : 13

^(**) نفس المرجع : 17 .

^(***) انظر معاني القرآن للفرّاء 2: 30.

وَقَدْ عِلْمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً ۚ أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ أَمْسَىٰ لَهُ وَفْرُ

ومن التعليق على الشّرط قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنْكُمْ لَفِي خَلْقٍ عَوْراً ﴾ (أ) وقوله تعالى : ﴿ يُنَبِّكُمْ إِذَا مُزِّفْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (2) بمنزلة قوله عزّ وعلا : ﴿ أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصَّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَيِيرٌ ﴾ (3) وهو على التقديم بمنزلته : في قولهم : أمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ ، ويجوز تعليق الظّرفين في الآيتين بإضهار فعل يفسّره خبر إنّ ، كقوله : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ ﴾ (4) ومن التقديم وتولّه أعلم – ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى اللهُدَىٰ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقُوىٰ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى اللهُ لَذَىٰ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقُوىٰ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى اللهُ تَعْلَى وَهُو أَعْلَ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى اللهُ سَمْعَكُمْ وأبصاركُمْ وَتَعْمَ عَلَىٰ عَلَى اللهُ عَيْرُ اللهِ يَأْنَ اللهَ يَرَىٰ ﴾ (6) وقوله عز وجل : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَكُمْ عَلَى اللهُ عَيْرُ اللهِ يَأْنَ اللهَ يَرَىٰ هُونَ عَلَى اللهُ عَيْرُ اللهِ يَأْنِيكُمْ بِهِ ﴾ (7) وأمّا قوله تعالى وهو أعلم ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَمْنَى اللهُ وَمُنْ مَعْ كُمْ وأبصاركُمْ وَأَنْ أَرَايْتُ إِنْ أَنْكُمْ إِنْ أَمْنَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ وَمُنْ مَعِي ﴾ (9) وَ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَمْنَ مَعْلَى اللهُ وَلَهُ مَنْ اللهُ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (1) وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهُ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (1) اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ عَلَى اللهُ عَوْلَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءً ﴾ (1) وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهُ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَعْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَعْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ ال

⁽¹⁾ الملك: 30

^{. 7 :} أسبأ : 7

⁽³⁾ العاديات: 9، 10.

⁽⁴⁾ يوسف : 20 .

⁽⁵⁾ العلق: 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، ولعل الناسخ سها عن الآية الثالثة عشرة .

⁽⁶⁾ الأنعام: 40.

⁽⁷⁾ الأنعام: 46.

⁽⁸⁾ الكهف: 63.

⁽⁹⁾ الملك: 28

^{. 30 :} الملك : 30

⁽¹¹⁾ العنكبوت : 42 . ولعّل في الكلام سقطاً عقب هذه الآية هو « و« ما » » .

استفهام منصوبة « بتدعون » ومن شيء : تبيين « لما » تقديره والله أعلم – إنّ الله يعلم أيّ شيء تدعون من دونه ، قال الأستاذ أبو بكر في طرر كتابه الأخير « ما » نفي ولا بدّ و « من » زائدة ، وقدّره بقوله : ما تدعون شيئاً نفى جميع الآلهة من حيث كان وجودهم كالعدم ، قال وقد يكون إنّ الله يعلم بمعنى علم الله لأفعلنّ ولا يكون ذلك إلا على أن تكون « ما » نفياً ، وقول الشّاعر :

أَلَمْ تَرَ أُنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنسْرِي إِلَىٰ نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

شاهده تعليق « ترى » لدخول اللام في خبر أنّ فلزم كسرها ، وسناهما : ضوؤهما وهو مقصور وسناء المجد ممدود ومن قال وعدتك أنّك لخارج فإنمّا حملها على إضهار القول على الحكاية لا على التّعليق ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوْا منكم وَعَمِلُوا الصلِحْتِ لَيَسْتَحْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ ﴾ (أ) فهذا على القطع كإنّ ؛ لأنّه قسم فهذا حكم ما كان في مذهب القول ، وقوله لأنّك لم تضطر إلى شيء (2) يشير إلى جوازه مع الاضطرار ، وقوله : ولذلك تقول أشهد أنّك إذا لم تذكر اللام (3) ، يريد إذا لم ترد القسم ، ووقع في بعض النسخ لم يكن إلاّ الكسر ، يعني كسر إنّ ولم يكن إلا الرّفع يعني لم يكن الموضع إلا للرّفع على الابتداء إذا فهر فيه الاسم فتكون فيه إنّ مكسورة، على بن حمزة : معنى لهنّك للهِ أنْتَ ، قال : ويقال أيضاً معناها لأنت ، وكلام سيبويه يردّ ذلك ، وقال الكسائي يقال لَهِنّك وَوَاهَنَك بمعنى أنت ، وقد أسقط بعضهم اللام ، والأكثر كما ذكر ، قال الشاع :

أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَىٰ قُلَلِ الْحِمَىٰ لَهِ نَّكِ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرِيم

⁽¹⁾ النور: 55. وقد سُهي عن كلمة « منكم » .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 474: 11.

⁽³⁾ نفس المرجع .

وأنشد أبو زيد :

لَهنِّيَ أَشْقَى النَّـاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِماً لَدُوْمَةِ بَكْرِ أَضْبِعِهُ الْمُوَّ الْمُنْ ويجوز ظننت لهنّ زيداً لينطلقنّ وَلَزَيْدٌ لينطلقنّ ، حملاً على قولك ظَنَنْتُ لَئِنْ جِعْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ؛ لأنَّ المعنى هنا على الجواب والخبر ، وقوله : ولحقت هذه اللَّام كما لحقت « ما »(1) يعنى اللام الثّانية الّتي في قوله : لَرجل صدق كما لحقت هذه اللاّم « ما » في قوله : لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ وأشهد أنّك ذاهب (2) أحسن من أشهد أنت ذاهب ، لأنّه يمكن فيه القسم من غير لام ولا يمكن مع أنت إلا بزيادة اللاّم أو أنّ ، وعلمت إنّ زيداً ذاهب ضعيف أيضاً وهو بمنزلة علمت أنت ذاهب ، وكلاهما على إرادة اللاّم وإن طال الكلام كان أحسن وإنّما كان جميع هذا على إرادة اللام لأنها تُطلب بالقسم فلا بدّ منها ومن الدّليل على أنّ اللاّم إذا دخلت على المبتدأ قد لا تكون وصلة قوله : * لَعَمُركَ مَا قَلْبِي إِلَىٰ أَهْلِهِ بِحُرّ * ولا يجوز اعتقاد دخول إن عليها لأنّها تعلّق وتفصل فلا سبيل إلى ذلك و لم تدخل اللاّم على الماضي لأنها إنمّا موضعها الأسماء، ثم دخلت على المضارع للمضارعة، ولحقت كاف التّشبيـه « أنّما » وهو أنّ وما عملت فيـه فركّبت معها والمعنى التّشبيه. ودخول الكاف على أنْ الخفيفة أولى من تخفيف كأنَّ ؛ لأنَّ المركّب لا يتصرُّ ف فيه وشبّهها بكأيّ وكذا وكذا في لحاق الكاف ولم يذكر إنّ بمعنى أجل في هذه المواضع وهي حرف جواب وتلحقها هاء السّكت في الوقف ووقع في الشّرقيّة(٠) بيتاً هنا وهو:

⁽¹⁾ نفس المرجع: 13.

⁽²⁾ نفس المرجع: 11: 14.

^(*) هكذا وردت في المخطوط منصوبة بيد أنه في الحقيقة ليس بيتاً واحداً بل بيتان وعلى هذا يمكن عدّ ذلك تصحيفاً من الناسخ ، والسياق يقتضي أن تكون العبارة « ووقع في الشرقية بيتان هما » .

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُو (م) حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهُ وَيَقُلُنُ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ (م) وَقَدْ كَبِرْتَ نَقُلُتُ إِنَّهُ

وإذا وصلت قلت إنّ يا فتى وهي الّتي بمنزلة أجل ، وقال بعضهم لبعض الأمراء: « لَعَن اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ ، فَقَالَ إِنَّ وَرَاكِبَهَا(١) وأنشد:

يَا عُمَرَ الْحَيْرِ رُزِقْتَ الْجَنَّهِ ارْزُقْ بَنَاتِي وَأُمَّهُ نَّهِ الْجَنَّهِ الْجَنَّهِ الْجُنَّهِ الْمُدُو عَالَيْنَا إِنَّ أَنَّ إِنَّهُ

باب أنْ وإنْ

أَنْ الحَفيفة تكون مع صلتها مصدريّة وتدخل على المستقبل فتنصبه وعلى الماضي وعلى الأمر فلا تعمل شيئاً ، وتكون أيضاً بمنزلة أيْ حرف عبارة وتفسير كقوله تعالى : ﴿ أَنِ امْشُواْ وَاصْبِرُواْ ﴾ (2) ، وتكون أيضاً زائدة بعد لمّا وفي جواب الاستعطاف مع « لو » نحو : أما والله أن لو فعلت قال :

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرَّا فَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ وَتَكُونَ أَيْثَ وَلاَ الْعَتِيقِ وَتَكُونَ أَيْضًا خَفَقَة مِنَ التَّقيلة، وقد بيّن جميع ذلك في مواضعها، وأمَّا إِنْ الحَفيفة فتكون للشَّرط وتكون مخفقة من الثقيلة فتعمل في اسمها وخبرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوفِينَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (3) ويبتدأ أمّا بعدها ويلزمها اللهم كما ذكر هنا وفيا تقدم ، وقد بيّن حكمها غاية البيان وليس قوله في معنى

⁽¹⁾ ذكر هذا الحوار في قصّة وفود عبد الله بن الزّبير – بفتح الزاي – على عبد الله ابن الزُّبير وطلبه الرّفد ، فكان أن استجداه تعريضاً ، فذكر أنّ بناقته دبراً وأنّه يريد ركوبة ، فطفق عبد الله بن الزُّبير يصف له كيف يداوي بعيره ، فحين يئس الشاعر من عطاء الأمير لعن ناقته الّتي أوصلته إلى أعتاب ذلك الأمير ، فكان ردّ الأمير أن لعنه أيضاً .

⁽²⁾ ص: 7.

⁽³⁾ هود: 111 .

اليمين وفي اليمين(٠) بجزم وقد لا يكون فيها ذلك وقد قدّمه ، ويريد بمعنى اليمين ما لم يظهر فيه اليمين وعليه جاء بالآيات وتكون حرف نفي بمنزلة « ما » وتدخل عليها إِلَّا وقد لا تدخل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ (١) أي في الَّذي لم نمكنَّكم فيه وقد تكون هنا نكرة موصوفة وقال تعالى : ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانِ بِهٰذَا ﴾ (2) وقال: ﴿ إِنْ أَدْرِي أُقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ (3) ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ (4) ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً ﴾ (٥) ولم يذكر سيبويه عملها عمل «ما» وليس نصّاً، لكنّ قوله: وتصرف « ما » إلى الابتداء كما صرفتها « ما » إلى الابتداء ٥٠٠ يريد أنّ « إن » إذا دخلت على « ما » النافية منعتها عن العمل و « ما » إذا دخلت على أن النافية منعتها عن العمل أيضاً فهذا نصّ بعمل إنْ ، وقول المفسّر إنّه إنمّا يعني في قوله : إنّما زيد أخوك فاسد ؛ لأنَّ الضَّمير في « صرفتها » راجع إلى إن المذكورة و لم يجز لأنَّه ذكر فتدبّره وهو بديع ورواه الكسائي وأنشد:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا عَلَىٰ أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

وقد نصّ سيبويه على كفّ إنْ « لما » ككفّ « ما » و لإن » وهي قسم رابع ، والمعنى الَّذي عملت ما من أجله موجود في إن وقول فروة بن مُسيك :

الأحقاف : 26 . (1)

يونس: 68 (2)

الأنساء: 109. (3)

الأنبياء: 111. (4)

الجن : 25 . (5)

انظر الكتاب 1: 475: 11، وفيه « وتصرف الكلام إلى الابتداء » عوض ما هو مثبت ، وانظر (6) طبعـة الأستاذ هارون 3 : 153 ، وقد أثبت الرّواية التي اعتمدها ابن خروف في الهامش ، وهو الأصعّ .

انظر الكتاب 1: 475 : 6 . (*)

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا شَاهِده فيه كفّ « إن » « لما » وهي مؤكّدة للنفّي يريد لم يكن علّة قتلنا وسببه الحبن ولكنه حضور المنيّة وتبديل الدّولة .

باب من أبواب إنْ

أنشد في الباب قول عبد الرحمن بن حسّان:

إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبُكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثَّيَابِ وَتَشْبَعُوا النِّي رَأَيْتُ مِن الْمَكَارِمِ مَسْبُكُمْ مع منصوبها بتقدير مصدر مفعول (*) ثان « لرأيت » كا قدّر و « حَسْبُكُمْ » المفعول الأوّل ، أي رأيت كافيكم لبس الثياب والشّبع ، كقوله :

دَعِ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فجعل مكارمهم لبس حرّ الثياب والشّبع و « من المكارم » : متعلّق بفعل من معنى كافيكم تقديره يكفيكم من المكارم كذا ؛ لأنّ « حسبكم » مصدر ولا يتقدّم عليه معمول ، كقوله : * و كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا * ، والكوفيّون يجيزونه في أن ولا يجيزونه في الاسم ، وهما عند البصرييّن سواء ، ومخرجه على التّبيين وتعليقه بالمصدر قبيح وهو عامله المقدّر لا يظهر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّصِحِينَ ﴾ (أ) ﴿ وَكَانُواْ فِيْهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (وقوله ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ (أ) متعلق بمعنى ﴿ أساطير الأولين ﴾ (أ) أي لأن كان كذا وكذا جحد وكفر إذا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا ، وقال الأعشى :

^(*) هكذا وردت ، والصّواب : مفعولاً ثانياً ، فهو خبر كلمة «كوْن» .

⁽¹⁾ الأعراف: 22.

⁽²⁾ يوسف : 20 .

⁽³⁾ القلم: 14.

⁽⁴⁾ القلم: 15.

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَىٰ أَضَلَ بِهِ رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُبتلِ خَبِلُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُبتلِ خَبِلُ شاهده فيه حذف حرف الجرّ من « أن » وهي مصدريّة والبيت متصّل بقوله:

صَدَّتْ هُرَيْرةُ عَنَّا مَا تُكَلِّمُنَا جَهْلاً بِأُمِّ خُلَيْدٍ حَبْلَ مَنْ تَصِلُ

أراد صدّت عنا هريرة لأن رأتني أعشى ، والمَنُون : الدّهر ، وريبه : ما يريب منه ، والْحَبِلُ : الكثير الفساد ، وقوله تقول ما منعك أن تأتينا(١) ، كقوله ما منعك عن كذا ومن كذا ، ويكون « منعك » من كذا على وجه آخر كقوله * مَنَعْتُ تَمِياً مِنْكَ أَتِي أَنَا ابْنُهَا * فالجرور هنا طالب في المعنى وفي الأوّل مطلوب وقد يكون ما منعك أن تأتينا على حدّ ما منع منك إتياننا فَحذِف وكلٌّ حسن ولا يمتنع حذف جميع حروف الحرّ مع أنَّ وأنْ ، وقوله كأنّه قيل له ما هو(٤) الظّاهر من هذا أنّ « أن يكفروا » عنده على خبر ابتداء مضمر ومن كلام ثان ، ويمكن أن يفسّر المعنى وهو يريد الابتداء ، « كزيد » في نعم الرجل زيد ، ولم يذكر هنا أنّ زيداً يكون خبر ابتداء ودلنّا على أنّه لا يجوز ، وقوله إنّي تما أن أفعل ، أي فعلي ، ففعلي : مبتدأ وخبره : من الأمر والجملة خبر إنّي ومنهم من يجعله بدلاً من الأمر أي إنّي من فعلي لكثرة الفعل منه بمنزلة الإقبال والإدبار ، قال : وكذلك قوله :

* وَإِنَّالَمِمَّانَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً *الفعل فيه صلة « لما » ، ومثّل ذلك بقول البُعيث : وَصَـدَّتْ فَأَعْدَانَا بِهَجْرٍ صُـدُودُهَا وَهُنَّ مِنَ الإِخْلاَفِ قَبْلَكَ وَالْمَطْلِ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 476: 12.

⁽²⁾ المرجع نفسه: 16.

⁽³⁾ انظر الكتاب 476: 16

وكذلك قوله:

أَلاَ أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَضَنَّتْ عَلَيْنَا وَالضَّذِينُ مِنَ الْبُحْلِ

جعلهن من الإخلاف ؛ لكثرته منهن ، وقوله * والضَّنِينُ مِنَ الْبُحْلِ * كَفُوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (١) في أحد وجهين وتأويل أبي الحسن أنّ البخل من الضّنين ، ولا فائدة فيه ؛ لأنّه معلوم أنّ البخل من الضّنين ومثله :

أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزَالُ كَأَنُّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلاَثِ كَسِيرًا

أي فما يزال كسيراً تما يقوم على الثّلاث فجعل خبر « كأنّ » من القيام على الثّلاث لكثرة ذلك منه ، وأنشد⁽²⁾ المبرّد :

أَلاَ غَنَّنَا بِالزَّاهِرِيَّةِ أَنْنَا عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ نُلِمَّ بِهَا ذِكْرَا

وقوله: ايتني بعدما تقول ذلك القول⁽³⁾ قد تقدّم في الحروف الخمسة إنشاده:

أَعُلَاقَة أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثِّغَامِ الْمُحْلَس

قال : جعل « بعد » مع « ما » بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده (الله عنى وهو نظير إغّا بقطع إذ لم توصل بالجملة الفعليّة ولا يمتنع المصدر فيها لأنّ المعنى

⁽¹⁾ الأنبياء: 37.

⁽²⁾ انظر « المقتضب » للمبرد 4 : 175 وفيه * ألا غيّنا * و * إنني * و * ألمّ * .

⁽³⁾ انظر الكتاب 1: 476: 19 ، وفيه « من بعد ما تقول ذلك » عوض ما هو مثبت .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 283 : 7 وفيه (جعل « بعدما » بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعدها) ويبدو أنه من اختلاف نسخ الكتاب فقد ورد في المخطوطة هذا النصّ موافقاً لما دوّن أعلاه ثم حدث تصويب في الحاشية مؤثّق لزمني إثباته .

بعدما شبت وهو ضعيف ، لأنّ المصدرية لا توصل إلاّ بالفعل وقول أبي حيّة النّميريّ :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللّسَانَ مِنَ الْفَمِ شَاهده حذف « أن » لممّا نضرب (١٠)، وتمثيله لها بربّما يحتمل أن يريد لفظاً ومعنى ويحتمل أن يريد أنّها ركّبت معها في اللّفظ ويكون معناها على ما تقدّم كمعناها بأن غير أنّها في قوله مركبّة ، و « ما » : زائدة وهي في القول المتقدّم مصدريّة و « نضرب » : صلتها ، ولا تحتاج إلى عائد أي إنّا لمن ضربنا الكبش وكبش القوم : رئيسهم ؛ لأنّه يمنع عنهم ، وقول الشّاعر :

تَظَلُ الشَّمْسُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ كَآبَةً أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلاً

شاهده فيه إضافة «كآبة » إلى «أنها » أي كسفت حزناً لفقده ، ونصب كآبة على المفعول من أجله ، وأجاز الأعلم فيها الحال وهو فاسد ؛ لأنها معرفة ويقولون إنه خليق لأن يفعل ، هذه الأفعال التي ذكر هنا ، وهي أفعال المقاربة تنقسم ثلاثة أقسام فما كان منها فيه تراخ استعمل بأن كعسى واخلولق وجدير وخليق ونحوها ، وما كان لِلأَخْذ في الشيء لم يستعمل بأن ألبتة كأخذ وجعل وطفق ، قال تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ والأَعْنَاقِ ﴾ (2) وما كان منها لمقاربة الفعل ككاد وكرب فلا تدخلهما «أَنْ » أيضاً إلا في الشّعر تشبيهاً لها بعسى قال : * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَيٰ أَنْ يَمْصَحَا * وقد شبّهوا أيضاً «عسى » بها قال : * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَيٰ أَنْ يَمْصَحَا * وقد شبّهوا أيضاً «عسى » بها فحذفوا منها «أن » فقالوا : عسى زيد يقوم ويكثر ذلك في الشّعر كما شبّهوها بلعّل فحذفوا منها «أن » على خبرها لأنّ

⁽¹⁾ لعل صواب العبارة « شاهده حذف « أن » من « لممّا نضرب » » . وانظر طبعة هارون 3 : 156 هـ () عل صواب العبارة « شاهده حذف « أن » من » مع « ما » الكافّة كما ركّبت « ربّما » ... » .

⁽²⁾ ص : 33

معناها واحد فمن حيث كان فيها تراخ دخل فيها معنى الرّجاء والطّمع فضارعت بذلك « لعّل » فحملت عليها وقد يُتَوَهَّمُ فيها الدّنو فحملت على كاد فكل واحد منهما في مضارعته محمول على الآخر في بعض تصّرفه . سيبويه في باب دخول الرّفع في الأفعال ، ومثل ذلك كدت تفعل وعسى يفعل فصارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم ، كأنّك قلت كدت فاعلاً ثمّ وضعت « أفعل » موضعه ، ثم قال : وكأنهم إنمّا منعهم أن يذكروا الأسماء في كدت وعسيت أنّ معناها ومعنى غيرها تمّا تدخله أن سواء ، نحو قولهم خلِيقٌ أنْ يَفْعَلَ ، وقارب أن يفعل ، ألا تراهم يُضْطَرونَ فيلحقونها بكدت ، فلمّا كان المعنى كذلك تركوا الأسماء وأجروا اللهظ كما كان في كنت ، لئلا تكون ما هذه كمعنى (١) غيره من هذه الأفعال الّتي المضارع ؛ لما دخلها من نَفْي « سيفعل » فما استعمل منها « بأن » ، لا يقع موقعه المصدر إلاّ في قولهم عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوُساً (٤) ، وما استعمل منها بغير « أن » لا يقع الاسم فيها في موضع الفعل إلاّ في الشّعر ، نحو قول تأبطٌ شرّاً :

* فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِياً * . وقول الآخر :

أَكْثَـرْتَ فِي الْعَـذْلِ مُلِحّاً دَأَمُا لاَ تُكْثِـرَنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَـائُماً

وقد وقعت موقعه الجملة من الابتداء والخبر قال :

فَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابْنَيْ سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

الفراء في قوله تعالى : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً وَنِفَاقاً وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُوا حُدُو دَ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيٰ رَسُولِهِ ﴾ (3) ، فأجدر وأخلق تطلبان الاستقبال من الأفاعيل فكانتا

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 410: 8، 11، مع خلاف لفظي يسير.

⁽²⁾ انظر « مجمع الأمثال » للميداني 2 : 17 .

⁽³⁾ التّوبة: 97. وانظر معاني القرآن للفراء 1: 449.

بأن لتبيّن المستقبل فلو وضعت موضع أن المصدر لم يتبيّن ذلك وقبح و « أن » في موضع نصب وعسى وجدير وما يتصرّف منهن نظائر في أنّ أي وما كان في معناهما نظائر في استعمال أن معها وكذلك قال سيبويه ولم يستعملوا الفعل لئلاّ ينقضوا معنى « أن » وهو الاستقبال وذكر يعقوب في هذه الأفعال قوله في الحديث : « قِصَرُ الْخُطْبَةِ وَطُولُ الصَّلاَةِ مَثِّنةٌ مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ » ، قال ويقال : دَارُهُ قمن من داري(1) وما استعمل من هذه الأفعال « بأن » هو على إرادة اللام وقد تظهر إلاّ في « عسي » فإنهّا لا تظهر معها ، وأمّا « قاربت » فتنصب نصباً صحيحاً من غير تقدير لام وكذلك « كاد » إذا دخلت عليها « أن » وهذا الحكم يرجع إلى معاني الأفعال فما صلح معها اللام قدّرتها فيها وما لم تصلح معه لم يحتج إليها ولا تكون عسى وأخواتها بمنزلة «كان » إلا إذا حذفت منها «أن » وإذا قلت عسى أن يقوم زيد « فأن » هي الفاعلة وإذا قلت زيد عسى أن يقوم إن جعلت في عسى ضمير الفاعل يرجع إلى زيد ثنيّت وجمعت قلت : الزيدان عسيا وعسوا ، وفي المرأة عست وعستا وعسين ، وإن لم تضمر فيه شيئاً جعلت « أن » هي الفاعلة ولم تثنّ ولم تجمع وإذا قلت في المذكّر : عسى زيد قلت في المؤنث عست هند وقوله : « فَأَنْ » هاهنا بمنزلتها في : قاربت أن تفعل(2) ، يريد « أَنْ » بعد عسى في موضع نصب مثل « أن » بعد قاربت وإن كانت « قاربت » تتعدّى بنفسها فيريد شبهاً لفظياً ، دليله قوله بعد : وعسيت بمنزلة اخلولقت السهاء(٥) وقد قدّر اخلولقت بالحرف وقوله ولا يستعملون المصدر هنا إلا في المثل وقد ذكره ، ويريد بالمثل (4) ولا يقولون عسيت الفعل ولا عسيت للفعل لا يستعملون الاسم بعدها

⁽¹⁾ انظر « الألفاظ » ، ليعقوب بن السّكّيت ، بعناية لويس شيخو : 511 – 512 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 477: 9.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 10.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 487 : 2 .

ولا إظهار اللام وأن هي الفاعلة في قولهم عسى أن يفعل في الإفراد والتثنية أو الجمع ولذلك مقلها بدنا أن يفعلوا ، والذّي يقول عسى وعسيا وعسوا ، يعيد الضّمير على مذكور ويريد بقوله كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل⁽¹⁾ ، كلام المفسّر فيه جيّد غير أنّ سيبويه يريد في السّعة وقد جاء في الشّعر كما قدّمت وقول هدبة بن خشرم :

بمُنْهَ مِي جَوْنِ الرّبابِ سَكُوبِ

⁽¹⁾ المرجع نفسه 477 : 18 .

⁽²⁾ انظر شرح أبيات الكتاب للأعلم 1: 478 : 4 .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 3 .

 ⁽⁴⁾ يشير إلى البيت :
 عَسَـــى الله يُعْــنِـي عَنْ بِـــلاَدِ ابْنِ قَـــادِرِ
 انظر الكتاب 478 .

⁽⁵⁾ يشير إلى البيت : فَـــــأَمَــــا كَيِّسٌ فَنَجَـــا وَلَكِـــنْ عَسَــــىٰ يَغَتَـــرَّ بِي حَمِـــقٌ لَئِـــيمُ المرجع نفسه .

والأحمق سواء كوجل وأوجل ، ويغتر بي : يسلبني وفاعل عسى مضمر فيه مجهول كالمضمر في كاد في الآية ويمكن فيه التقديم والتأخير ويقوّي وقوع كاد موقع الخبر كا ذكر قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (١) لأنّ المجهول لا يكون حديثاً إلا في الجملة الاسميّة ، فإضهاره في كاد دليل على أنّ دخولها على المبتدأ والخبر ككان وقد استدل بالآية على الإضهار في ليس وقد يشير بالكرّاسة التي تمليها (١) إلى ما مرّ في أوّل الباب ، ويعني بحروف الاستفهام (١) حروف التحضيض ، ومثل بها لأنّ بعضها مركب منها ومن غيرها كهلا وألا وكل خلص للفعل وقول رؤبة * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَىٰ أَنْ يَمصَحَا * شاهده فيه استعمال أن للفعل وقول رؤبة * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَىٰ أَنْ يَمصَحَا * شاهده فيه استعمال أن السّكنى ، ومن قال بالسّين أخذه من المسح الّذي هو الإملاس أراد لم يبق فيه أثر ، والشّذوذ في لعلّ دخول أن في خبرها تشبيهاً لها بعسى وقد استعملت في الشّعر كثيراً قال العُدَيل بن الفَرْح :

لَعَـلَّ الَّذِي قَادَ النَّوَى أَنْ يَرُدَّهَا إِلَيْنَـا وَقَدْ يُدْنِي الْبَعِيدُ مِنَ الْبُعْدِ وَقُولُ الآخر:

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا وَوَلِ مَتّم بن نويرة :

لَعَــلَّكَ يَـوْمـاً أَنْ تُـلِمَّ مُـلِمَّـةً عَـلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا الوجه فيه أن تكون زائدة وقد تكون خبراً مع ما بعدها كما أنشد يحيى (4):

⁽¹⁾ التوبة : 117 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 487: 7.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 11.

⁽⁴⁾ انظر « معاني القرآن » للفراء 1 : 105 ، 427 .

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تُنْبِتَ اللَّحِيّ وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلِّ فَتَى نَدِيّ

أخبر بالحدث عن الشخص على السّعة و « أن » : فاعلة في قولك يوشك أن يجيء (٥) وهي بمنزلة عسى في الرّفع والنّصب واستعمال « أن » وتركها وقوله : و « أن » في موضع نصب (٥٠٠ دليل ذلك قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (١) ، ومنه أيضاً قوله * عَلَى الأكوار مرتعها قريب * وفي الحديث : الرّاتِعُ حَوْلَ الْحِمَىٰ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ (٥٠٠ يحتمل أن تكون « أن » في الأرض ونصب ، وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ﴾ (٥) كأنّها خرجت والله أعلم بدخول « هل » عليها إلى موضع يوشك وقول أميّة بن أبي الصّلت :

يُـوشِـكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِـه في بَعْض غِرَّاتِـهِ يُـوَاقِعُهـا

شاهده فيه استعمال « يوشك » بغير « أن » كعسى و « من » : فاعلة بيوشك ومعنى يوشك يقارب ، يقال أوشك أن يفعل إذا قارب الفعل ، والغِرَّة : الغفلة عن الدّهر وصروفه يريد أنّه لا ينجو من الموت شيء وقوله : أريد لأن أفْعَلَ (الله الله على حذف المفعول كأنّه أريدك لكذا وأمرت بكذا لكذا وإن شئت كان على حذف المفعول كأنّه أريدك لكذا وأمرت بكذا لكذا وإن شئت كان على أريد كذا وأمرت أن أكون ثمّ زيدت اللاّم ، كقوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ (ق) والأوّل أجود وهو الذّي أراد والله أعلم اللاّم ، كقوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ (ق) والأوّل أجود وهو الذّي أراد والله أعلم

⁽¹⁾ التوبة : 117 .

^{. 22 :} عمد (2)

⁽³⁾ النمل: 72.

^(*) انظر الكتاب 1 : 418 : 14 ، وفيه « تجيء » عوض « يجيء » .

^(**) المرجع نفسه : 15 ، وفيه « فأن » عوض « وأن » .

^(****) انظر الكتاب 1: 479 . 4

لقوله إرادتي لكذا (١) وهو مبتدأ وخبر ، فقوله : لأنْ تفعل وَلأنْ أكون ليست اللام زائدة فيهما ، وقول الفرزدق :

أَتُغْضَبُ إِنْ أَذِنَا قُتَيْبَةَ حزّتا جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ شاهده كسر إِنّ لمَّا لم يصلح رفع الاسم بعد أن المصدريّة فكسرها وحدث لكسرها معنى بديع ، فالاسم بعدها مرفوع بإضمار فعل لما لم يسمّ فاعله يفسره حزّتا ، ويجوز أن تضمر فعل الفاعل ويفسرّه فعل المفعول ، كما تقدّم في باب الاشتغال⁽²⁾ ، أي إِن ذهبت أذنا قتيبة حزّتا والفعل واقع ولا يكون الشّرط بالواقع ومخرجه على المجاز وَحَدُّهُ : الوقوع على الأسباب المتولّدة عنه ، إلا أنّها تعظم عندهم حتى يجعلوها الواقع نفسه ، كأنّه أتغضب إِن يذكر قتل قتيبة ويفتخر به كقوله :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بِنْ شِهَابِ وَالقتل قد كان وقع عنده والثّل كان قبل ذلك وكان ذؤاب بن ربيعة قد قتل عتيبة ثم أسر بنو عمّه ذؤاباً ولم يعلموا أنّه ذؤاب فبلغ أباه أنّ ذؤاباً قتل بعتيبة فقال القصيد فلما بلغهم علموا أنّه ذؤاب فقتلوه فكأنّه على تقرير إن يذكروا قتلك أو يفخروا به تفخر بقتل عتيبة ، ومنه قوله في الحماسة :

فَإِنْ نُرْزَأُهُمْ فَلَقَدْ تَرَكْنَا كَفَاهُمْ لَدَى الدبرِ الْمُضاعِ الجوابِ فيه بالواقع على المعنى ، كأنه إن يقتلوكم فأنتم ثأرهم ، ولو أراد الفرزدق الخفيفة من الثقيلة لم يغيرها ، وخطًا المبرد الخليل وسيبويه في رواية الكسر ، قال ولا يجوز كسر أن هنا ألبتة واعتقدها المخفّفة من الشديدة وبئس ما صنع ، وهما أوثق في الرّواية منه وهي رواية الفرّاء(ق) والمعنى في الكسر بديع ، وله نظائر كثيرة ، وفي ردّ ابن ولاّد عليه فاسد ، وذلك أنّه جعل « حزّتا » في موضع

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1 : 479 : 4 ، وفيه « لهذا » عوض « لكذا » .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 41.

⁽³⁾ انظر « معاني القرآن » للفرّاء 3 : 27 .

المستقبل ولا يمكن ذلك ؛ لأنّ الحرّ قد كان قبل قول البيت ، واحتج أيضاً بأنها لو كانت مفتوحة لوقع اللبّس بين المخففة والنّاصبة ؛ لكونها بغير فصل ، ومنع وقوع الماضي في خبر أن المخففة وهذا كلّه فاسد ، أمّا عدم الفصل فقد يأتي في الشّعر وفي قليل من الكلام وقد قرئ ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (١) بالرّفع والنّصب و « لا » ثابتة في القراءتين ، فقد وقع اللّبس الذي اعتل به ، والرّافع للّبس الإعراب ، وثبات النّون في المخفّفة في الحطّ ، وحذفها من النّاصبة ، وقد وقع الماضي في خبرها ، قال تعالى : ﴿ وَالْحَامِسَة أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا ﴾ (2) وقولهم أمّا أنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً ، ولا تجوز هنا المصدريّة ، وهذه أن مخفقة مع الماضي ، واحتج الأعلم لسيبويه لأنّ الشّرط قد يقع لما مضى في المعنى وهو فاسد ولا يقع ألبتّة إلا مستقبل المعنى ، وقد بين المراد بالأبيات وما وقع منه بلفظ الماضي في مواضع والحمد لله ، يخاطب الفرزدق قيساً وزعم أنّها غضبت لقتل قتيبة بن مسلم والحمد لله ، يخاطب الفرزدق قيساً وزعم أنها غضبت لقتل قتيبة بن مسلم الباهليّ ، ولم تغضب لقتل ابن خازم ، وكلاهما من قيس ، فقتيبة قتله وكيع بن أبي أسود التميمي ، وابن خازم قتلته تميم ، وهو عبد الله بن خازم السّلميّ ، وباهلة أسود التميمي ، وابن خازم قتلته تميم ، وهو عبد الله بن خازم السّلميّ ، وباهلة وسليم من قيس (3) ، ويروى بالفتح على المخفّفة من التّقيلة .

باب تكون فيه أن بمنزلة أي

أن لها أربعة مواضع: تكون مخفقة من الثقيلة وقد بينها في غير موضع، وقد تكون زائدة بعد لمّا وفي القسم وقد تقدّمت، ومصدريّة تدخل على المستقبل فتنصبه وتخلّصه للاستقبال وتدخل على الماضي وعلى فعل الأمر، ويمكن أن تكون النّاصبة في الموضعين وأن تكون غيرها ولمّا دخلت على مبنيّ أبقته على بنائه، وتكون حرف عبارة وتفسير بمعنى أي ولا موضع لها من الإعراب ومعناها ومعنى

⁽¹⁾ المائدة: 71.

⁽²⁾ النور: 9.

⁽³⁾ انظر حاشية الكتاب 1: 479 : 21 ـ 27 .

المخفف قواحد ومعنى الانطلاق في الآية الذهاب في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ وَالذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ ﴾ (أ) ومعنى المشي الدَّووب الملازمة والمدوامة على عبادة أصنامهم ، كقوله تعالى : ﴿ إِلاّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائُماً ﴾ (2) ليس يريد القيام الذي هو الانتصاب إنمّا يريد مداومة الاقتضاء وكذلك القيّوم معناه المديم حافظ خلقه وزعم الفرّاء أنّه يجوز أن تكون النّاصبة أن في الآيتين والمعنى انطلقوا بالمشي و ﴿ بأن اعبدوا الله (*) » وجعل سيبويه الداخلة على الأمر هي النّاصبة من حيث كانت لما يأتي غير أنّ حمل الكلام على المعنى حيث كان أمراً وشبّهه بأنت الذي تقول من حيث أعاد الصّمير على المعنى وهذا صحيح ويمكن أن تكون في بابها كالموصولة بالماضي إلاّ أنّه قوي عنده حملها على النّاصبة لما ذكرته من المعنى يحيى في الأنعام (*) قوله تعالى : ﴿ أَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْعاً ﴾ (أن يكون نهياً وأن يكون نهياً وأن يكون نهياً وأن يكون خيراً كما تقول أمرتك ألاّ تذهب وأن لا تذهب وإن شئت جعلت يكون خيراً كما تقول أمرتك ألاّ تذهب وأن لا تذهب وإن شئت جعلت ما عطفت على (أن لا تشركوا) جزماً بعضه ونصبا بعضه كما قال تعالى : ﴿ إنّي ما عطفت على (أن لا تشركوا) جزماً بعضه ونصبا بعضه كما قال تعالى : ﴿ إنّي ما على أنْ أُمُونَ أُولًا مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَ مِنَ الْمُشْركِين ﴾ وأنشد :

حَجَّ وَأَوْصَىٰ سُلَيْمَى الأَعْبُدَا أَلاَّ تَرَى وَلاَ تُكَلُّم أَحَدًا

أخبر أوّلا ونهى آخرا ، وقوله بعد : كلام يستغني نك ، يريد بعد تمام الكلام والمفسّرة على إضهار القول ولا تكون الموصولة بالأمر مخفّفة من الثقيلة لأنّها

⁽¹⁾ الحج: 51.

⁽²⁾ آل عمران : 75 .

^(*) انظر معاني القرآنُ للفّراء 2 : 399 .

^(**) انظر معاني القرآن للفراء 1: 364.

⁽³⁾ الأنعام: 151.

⁽⁴⁾ الأنعام : 14 .

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1: 480 : 5 ، وفيه « مستغن » عوض « يستغني » .

لا توصل بغير الثَّابت وقوله: ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (١) المفسَّرة هنا أحسن للفصل، ودخول قد ، وقول أرسل إليه (2) هو على إضهار القول وليس بتفسير لأرسل و « ما » في قوله : ما أنت وذا(ن) ؟ استفهام وتشديد أن فيه يدل على ما ذكر ، وقوله لا تخفَّفها في الكلام أبداً ٩٠٠ ، هذا إذا لم يتمّ الكلام دونها فإن تمّ جاز أن تكون حرف تفسير ، وقوله : فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا هذا نص بأنَّ الخفيفة من الثقيلة كالنصب مكان المخفّفة ويريد الفرق بين التقيلة والخفيفة والمفسّره بالاستغناء كما تقدّم وقوله * كَأْنْ وَريدَيْهِ رشَاءَا خُلْب * شاهده النّصب بكأنْ خفيفة وقد أنشده بالرفع على الابتداء والخبر وأضمر في كان اسمها إمّا ضمير الأمر وإما ضميره مذكور متقدّم كما ذكر وهو قوله: أو يكون هذا المضمر هو الذي ذكر (٥) ولا بدّ في هذا كلُّه من إضمار ما أظهر ، لأنَّ الأوَّل هو الآخر فيه كلُّه وشبُّهه بقوله * كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَىٰ وَارقِ السَّلَمِ * أَضمر اسمها (أراد) كَأَنُّها ظبية ويروى بالنّصب والجرّ على زيادة أن وقد تقدّم البيت والكلام عليه في باب الأحرف الخمسة (6) ، وتقدّم قول الأعشى(7) وشاهده فيه إضهار الأمر في « أن » و « هالك » : خبر كلّ والجملة خبر أن والوريدان : حبلا العنق ، والخلب : اللَّيف ، وقول أن بسم الله هي مخففّة لكونها مبنيّة على ما قبلها ، وقوله لأنّك لم تذكر مبتدأ أو مبنيّاً عليه (8) ، كلامه على بسم الله وأنّه خبر مبتدأ نصّ أن بسم الله

⁽¹⁾ الصافات: 104.

⁽²⁾ انظر الكتاب: 7.

⁽³⁾ المرجع نفسه.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 9.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه: 19.

⁽⁶⁾ المرجع نفسه : 281 – 282 .

⁽⁷⁾ يشير إلى البيت:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كلّ من يحفى وينتعل (8) انظر الكتاب 1: 481: وفيه « ومبنيًا عليه » عوض « أو مبنيًا عليه ».

لا بختص بالابتداء بل كلامه على أن يكون خبر مبتدا أو يكون متعلقاً بفعل ، ولذلك اعتذر بوقوع الجار والمجرور بعد « أن » ولو كان على خبر ابتداء لكانت الجملة اسمية ولم يعتذر عنها ، كقوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعُواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (1) وفي قوله : على مثل الإضهار الذي في قوله (2) ، نص بجواز إضهار المخهول بعد تقدّم مذكور وإضهار المذكور أولى ، ألا تراه قد أضمر المجهول في كأن والضمير المضاف إليه الوريدان عائد على مذكور وقوله : ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة إنما (3) هذا قياس منه واحتج عليه العرب ولم تتكلم به فلا يقال ، وقوله قبح (4) ، قوله فاسد لأنه لم يقبحه وإنما احتج عليه لأن العرب لم تُرد ذلك ، ودخلت اللام مع أن المخففة للفرق بينها وبين النافية ولم تدخل مع المفتوحة لأن المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال والمخففة على الأسماء ، فوقع الفرق ، ومن التخفيف والإضهار قول كثير :

لِتَعْلَمَ عِنْدَ الْغَيْبِ أَنْ لاَ مُقَصِّرٌ مُضِيعٌ وَلاَ عَمَّا يَسُرُّكَ غَافِلُ يَرُدُ أَنِّى فحذف وخفّف .

باب آخر أن فيه مخفّفة

قوله أن فيه مخففة جملة في موضع الصّفة لباب والباب كلّه فيا ثبت واستقرّ وإن أتى فيه المستقبل فما ثبت أو اعْتُقِدَ فيه الثبّات فأن بعده مخفّفة وما لم يكن كذلك وقعت بعده النّاصبة وقد بيّن مسائل الباب غاية البيان ، وقوله : ولا تدخل هذه السّين في الفعل هنا حتى تكون إلى آخر الكلام(*) ، يقول أنْ

⁽¹⁾ يونس: 10.

⁽²⁾ انظر الكتاب 280: 19.

⁽³⁾ المرجع نفسه 481 : 2 .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 4، وفيه « أنك تستقبح قد عرفت أن يقول ذاك » .

^(*) انظر الكتاب 1: 481: 10، وفيه « ههنا » عوض « هنا » .

تدخل لتأكيد النّابت وأكدّت هنا والله أعلم نفي كون الفتنة ، ثمّ دخل الحسبان كا يدخل العلم لتصير كثبوت النفّي فيه كفعلك بالعلم ، وقوله أدخلته في ظنّك على أنه ثابت الآن ، وقد يكون الظّن علماً ، نحو قوله تعالى : ﴿ الذّينَ يَظُنُّونَ الظّنَ علماً ، نحو قوله تعالى : ﴿ الذّينَ يَظُنُّونَ الظّنَ علماً ، نحو قوله تعالى : ﴿ الذّينَ يَظُنُّونَ الظّنَهُمُ مُلاَقُوارَبّهِمْ ﴾ (١) قد تكون في خلت ، كقوله : * وَإِخَالُ أَنِّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبعُ * . وهو هنا يقين ومذهب سيبويه أنّ يثبته في ظنّه كما أثبته في علمه ولذلك قال : لأنّه نفيه (١٠٠٠) ولم يرد النّفي الصّريح ، ومثله ظننت لزيد منطلق ، وقوله قد استقرّ عنده أنّه كائن (١٠٠٠) جاز الإثبات هنا في الحال وفي غيره سواء ، ومن ذلك قول ابن هرمة :

وَلاَ تَـدْفنَـنِّـي بِـالْفَـلاَةِ فَـإِنَّنِي أَخَـافُ إِذَا مَـا مِتُ أَلاَّ أَذُوقَهَـا وقول الآخر:

أَتَ انِي كَلاَمٌ عَنْ نُصَيْبٍ يَقُولُهُ وَمَا خِفْتُ يَا سَلاَّمُ أَنَّكَ عَائِبِي

وقوله تعالى : ﴿ وَاللاَّتِي تَحَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ (2) ورد في التفسير أنّ معنى تخافون : تعلمون وهي كالظّن لأنّ الخائف قد يرجو فيضارع الظّن والعلم وأنشد * أَخَافُ إِذَا مَا مِتُ أَلاَّ أَذُوقَهَا * وأنشد * وَمَا خِفْتُ يَا سَلاَّمُ أَنَّكَ عَائِبِي * قال : وبلغنا عنه في الحديث عَيْنِ أَنه قال : ﴿ أُمِرْتُ بِالسِّواكِ حَتَّىٰ خِفْتُ لَا وَلَ أَيْنِ ﴿ فَخَافَ رَبُّكَ ﴾ (1) أي فعلم ربك ، لأَذْرَدَ » (****) ، فهذا كظننت قال وقرأ أبي ﴿ فَخَافَ رَبُّكَ ﴾ (1) أي فعلم ربك ،

⁽¹⁾ البقرة: 46.

⁽²⁾ النساء: 34 . وانظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 265 .

⁽³⁾ الكهف: 80 في قراءة أبّي: انظر معاني القرآن للفرّاء 2: 157.

^(*) المرجع نفسه: 19.

^(**) المرجع نفسه: 20.

^(***) المرجع نفسه : 482 : 4 .

^(****)المرجع نفسه : 266 .

قال : والخوف والظّن يذهب بهما إلى العلم ، يريد آية الكهف ، كقوله تعالى : ﴿ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا ﴾ (2) وكذلك فسر خشينا ، قال والله أعلم قول بعض عبيده تعالى ، وأنشد في تفسير سورة الفرقان :

لاَ تَـرْتَجِي حِـينَ تُـلاَقِي الذَّائِـدَا أُسَبْعَـةً لاَقَتْ مَعـاً أَمْ وَاحِـدَا قال : يريد لا تخاف ولا تبالي ، فهذا الرّجاء معلّق بتعليق العلم والشّك" وقوله * أما أن جزاك الله خيراً " ، فتحت أن فيه بعد ما لأنّها تحقيق وقد تقال في معنى حقّا ، وفي معنى علمت ، ولولا ذلك لكانت مصدريّة وحكمها في الدّعاء كحكمها في كل فعل غير متمكّن ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ (2) وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجلُهُمْ ﴾ (3) مَا سَعَى ﴾ (2) وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجلُهُمْ ﴾ (4) وكقول عبده :

أَنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الحاع كذا إذا خَبَّ السَّعِيرُ وَسَابِئُ الْخَمْرِ

وعلى هذا يكون في فعل غير خبري ومنه عسى ، قال يحيى (4) : ولو رفع الفعل في خبر « أن » بغير لا لكان صواباً ، كقولك حسبت أنْ تَقُولُ ذلك لأنّ الكاف تحسن مع أن فتقول حسبت أنّك تقول ذاك وأنشد :

أَنْ تَهْبِطِ مِنَ بِلاَدَ قَوْمٍ (م) مِ يَ رُبَّعُ وَنَ مِنَ الطِّلِلاَحِ وَضَعَف سيبويه ذلك ولم يمنعه ، وقوله : – أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً ، فيحتمل أن تكون المخفقة في ضمير محذوف في لغة أهل الحجاز ، كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ

⁽¹⁾ الكهف: 80.

⁽²⁾ القمر: 29.

⁽³⁾ الأعراف: 185.

⁽⁴⁾ انظر معاني القرآن للفرّاء 1: 135 ، 136 .

^(*) انظر معاني القرآن للفراء 2 : 265

^(**) انظر الكتاب 1: 482: 8.

كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّينَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾(١) وعملها في الآية أقوى لظهورها ، ويمكن أن تكون غير عاملة في مضمر وحذفت اللاّم كم حذفت « قد » من جزاك الله والسّين من المستقبل فما ذكر لمّا لم يمكن دخولها لفساد المعنى ولا يحذف الاسم من المشدّدة إلا في الشّعر وهو الذي أراد ويريد بقوله وأنّه لا يحذف إلاّ في الشعر(٠) حذف الضّمير مع التّخفيف وإنمّا الحذف للمفتوحة المخفّفة وعلى ذلك خفّفت غير أنَّ قوله : شبّهوها بكذا(٠٠٠) دليل أنّه يريد العمل والحذف لأنَّ اللاّم لا تحذف ألبتَّة من أن المبطلة للعمل ووقع في كتاب الأستاذ إلاَّ في هذا الموضع لما ذكرت لك في الدّعاء وأبدله من هذا الموضع ، وفي أكثر النّسخ من الدّعاء وجعلها تبييناً لما (***) وتشبيه « علمت » إذا لم ترد تحقيق العلم « بأرى » من الرأي حسن وبذلك جاز وقوع الناصبة بعده وهي تتعدّى إلى واحد كعرفت وهذا رأي على جهة الإشارة ، كقوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿ مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ ﴾(2) و « علمت » مثلها في ذلك ولا تمتنع من الماضي وأمّا أرى المضمومة الهمزة فهي كظننَت ، ومنه قولهم كَمْ تُرَى الْحَرُوريّةَ رَجُلاً ؟ وقد تقدّم في باب حتّى ، أرى عبد الله سار حتى يدخلها (****) بمعنى حسبت ولا تستعمل إلا في بنيَّةِ المفعول الذي لم يسمّ فاعله ، وتتعدّى إلى اثنين بعد المرفوع ، وقد تقدّمت في باب الظَّنِّ (***** وأما أرى الَّتِي في قوله تعـالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُـمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ

⁽¹⁾ هود: 111.

⁽²⁾ غافر : 29 .

^(*) انظر الكتاب 1 : 482 : 10 ، وفيه « وأنَّ لا تحذف في غير ذا » عوض ما هو مثبت .

^(**) المرجع نفسه : 11 ، وفيه « شبّهوه » عوض « شبّهوها » .

^(***) لا توجد بطبعة بولاق وأثبتها الأستاذ هارون في طبعته . انظر 3 : 168 هـ3 ، وانظر القسم الدراسي .

^(****) انظر الكتاب 1: 414: 16.

^(*****)المرجع نفسه 18 : 7 .

وَأَبْصَارَكُمْ ﴾ المنتفهام على التقديم والتأخير وهي كثيرة في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ على التقديم والتأخير وهي كثيرة في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاوُكُمْ غَوْراً ﴾ ومنها أرأيت الواقعة في كلام الفقهاء إلاّ أنهم يلحنون فيها وصوابها أرأيت إن كان كذا وكذا كيف تكون ؟ ومنها : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذّبُ بِالدِّينِ ﴾ والفاء : وُصْلَةٌ لما دخل الذي بالدّينِ أَنْ وَاللّذي وَلَيْ اللّذي الشّرط ودخلت على الخبر لمكان الشّرط و ﴿ أَرأيت ﴾ معلّقة على الجمل ألل بعدها] في هذه المواضع كلّها ، وللرّؤية كيفما تصرفت تعلّق ألا ترى إلى قوله * أَمَا تَرَى أَيَّ بَرْقٍ هَاهُنَا * وَأَمّا قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبّك كَيْفَ مَدّ الظّلَ ﴾ والله عنى التعجب، كأنّه ألم تعجب إلى كذا فتعدّت بإلى كأنّه ألم تنظر ؟ ودخلت ﴿ إلى الله التعهام وليست تنظر ؟ ودخلت ﴿ إلى الله الله المنتفهام وليست ببدل من الرّب تعالى الأنّ الحرف لا يعلّق .

باب أم وأو

«أم» تكون متصلة وهي التي تسمّى معادلة ولا تكون إلا بعد همزة الاستفهام خاصّة وتكون منقطعة وتقع بعد الاستفهام وغيره وتذكر أحكامها في بابيهما بعد ، وكذلك أو ، وتكون متصّلة ومنقطعة على ذلك الحدّ ولا تذكر إلا بعد كلام إلا أنّها في الخبر يثبت بها وفي الاستفهام لا يثبت بها شيء ، كقولك ألست زيداً أو لست عمراً ؟ فالمعنى بل لست عمراً وهذه المنقطعة وقد ذكرها بعد ، ويريد بقوله وتكون في الخبر (ث) أنّه يثبت بها في الخبر ، ويريد بقوله :

⁽¹⁾ الأنعام: 46.

^{. 30 :} الملك : 30

⁽³⁾ الماعون: 1.

⁽⁴⁾ الفرقان : 45 .

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1: 482: 11.

والاستفهام إذا دخل على الثّابت صار غير ثابت (١) أنّه صار مسؤولاً عنه . باب أم إذا صار الكلام بها بمنزلة أيهّما وأيهّم

العبارة الوجيزة المبينة لمعنى التسوية والمعادلة أن تقول هي اعتدال الطّرفين المتقابلين لفظاً أو معنى في الظّن لهما والسّؤال عن الصّادق منهما وذلك أنّ القائل: أزيد عندك أم عمرو ؟ قد علم أو ادّعى العلم في أنّ أحدهما عندك ولكنه شكّ في التعيين لأحدهما فظنّ كلَّ واحد منهما على انفراده وتعادلا في ظنّه واستويا عليه فطلب الكشف عن ذلك ، وكذلك أزيداً لقيت أم بشراً ؟ ومن المعادلة قول سيبويه: أتضرب عمراً أم تشتم زيداً ؟ وإنشاده:

مَا أَبَالِي أَنَبَّ بِالْحَرْٰنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِي بِظَهُ رِ غَيْبٍ لَئِيمُ وأنشد أبو العباس⁽²⁾:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ انْصَاعَتِ الْهَوَىٰ بِحُرْقَاءَ أَمْ أَنحِي لك السيف ذَابِحُ

وهما جملتان مختلفتان إلا أنّ الطّرفين قد استويا في ادّعاء العلم بهما ولا تُبَالِي باتفّاق اللّفظ ولا اختلافه ، فإذا اتّفق اللقظ قدّرت الكلام بأيّهما وأيهم وإذا اختلف قدّرت بأيّ ذلك كان كما مثّل في المسائل وتقع الجملة الاسميّة فيهما موقع الخعليّة ، كقوله تعالى : ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾(3) والفعليّة موقع الاسميّة ، كقوله * أَناصِحٌ أَمْ عَلَىٰ غِشٍ تُدَاجِينِي * وأنشد :

سَوَاءٌ إِذَا مَا أَصْلَحَ اللهُ أَمْرَهُمْ عَلَيْنَا أَدَثْرٌ مَالُهُمْ أَمْ أَصَارِمُ وقد وقعت الجملة من الفعل والفاعل موقع المفرد في قوله: * أَمُحْدَجَ الْيَدَيْنِ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 482 : 21 .

⁽²⁾ انظر المقتضب للمبرد 3 : 298 وفيه * النوى * عوض * الهوى * .

⁽³⁾ الأعراف: 193.

أَمْ أَتَّمَّتِ * أَراد أم متمّا ، وأنشد الفّراء(٠) عن الكسائي :

سَواءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ أَنْتَ لَيْلَةً بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

وهو أبعد تمما تقدّم لحذف حرف الاستفهام ووقوع المفرد موقع الجملة والتقدير سواء عليك أبتّ بالنّفر أم بتّ ليلة بكذا وينشدا وأنت بائت ، وجوّزه كون الموضع للمفرد في قولهم سواء عليك القيام والقعود ، وقال يحيى : جازت أو في البيت لقوله النّفر وهي بمعنى الواو ولا تمتنع المعادلة من شيء من هذا اتّفقت الجمل في اللّفظ أو اختلفت ، كانت لفاعل واحد أو لغير واحد ، اسميّات كانت أو فعليّات ، لأنّه ليس من شرط المعادلة والتّسوية اعتدال اللّفظ بل اعتدال المعنى واستواؤه في التفسير وليست التسوية للفظ سواء بل لما تقدّم ، دليل ذلك قول سيبويه في باب ما جرى على حرف النداء: ما أدري أفعل أم لم يفعل لأنّ علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول(١٠٠٠)، وقد قال في باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل: قد علمت أزيد ثُمَّ أم عمرو، أردت أن تخبر أنَّك قد علمت أيّهما ثُمّ وأردت أن تسوّي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت : أزيد ثُمَّ أم عمرو ؟(وقد بيّن ذلك في البابين فهذا نصّ بالتَّسوية فيما ليس في لفظة سواء ، والمعادلة بين النفَّى والإثبات جائزة ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(١) . و﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أُوعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾(2) وقول سيبويه المتقدّم ما أدري أفعل أم لم يفعل وأمّا المعادلة في مثل: أضربت زيداً أم قتلته إذا كان أحدهما نفياً فلا يجوز ، لفساد معنى

⁽¹⁾ يس: 10.

⁽²⁾ الشعراء: 136

 ^(*) انظر فيها وما قبلها : معاني القرآن للفراء 1 : 401 .

^(**) انظر الكتاب 1: 326: 10.

^(***) المرجع نفسه 120 : 15 .

المعادلة فيه والتسوية ، وكذلك إن دخل الاستفهام معنى التقرير والإنكار والتوبيخ لم تجز المعادلة ؛ لأنَّه صار موجباً ، وقد يصلح اللَّفظ للمعادلة وأم منقطعة لأنَّ السَّائل لم يبن كلامه عليها إنَّما سأل عن شيء ثم بدا له فسأل عن غيره ، كقوله في باب المنقطعة : أعمرو عندك أم عندك زيد(١) ؟ لمَّا أراد سؤالين أتى بخبرين ولو أراد المعادلة لأتى بخبر واحد عنهما فقال: أعندك زيد أم عمرو ؟ وقد أجاز المعادلة فيهما على تكرير عندك على التأكيد كقوله تعالى : ﴿ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾(2) فمعنى المعادلة يرجع إلى غرض السّائل وما بني كلامه عليه ، وقوله : وذلك أزيد عندك أم عمرو ؟ وأزيداً لقيت أم بشراً (٥) ؟ لو استفهم لأدخل الألف على الواو عاطفاً ولا تدخل الواو على الألف وإنمّا عطف هنا على القول. أراد وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو ؟ وقولك أزيداً لقيت أم بشراً ؟ وقد ذكرها في « أبواب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام »(4) . وإن قلت أزيداً لقيته أم بشراً ؟ فالنّصب أحسن من الرّفع ، لأنّه يصير من باب الاشتغال وقوله فقال المسؤول لا ، كان محالاً ، يريد على حدّ الجواب على وضع المسألة وقد يجوز في الجواب لا إذا لم يكن عند المسؤول واحد من المسؤول عنهم كقول ذي الرمّة في جواب : * أَذُو زَوْجَةٍ فِي الْحَيِّ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ ؟ *

فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ أَهْلِي لَجِيرَةً بِأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعاً وَمَالِيَا

فهذا على غير الحدّ في التعيين من حيث لم يكن عنده ما يعيّن ولا يخلو أن يكون السّؤال في مسائل الباب عن تعيين الاسم أو تعيين الخبر فإذا كان عن تعيين اللسم فالخبر أو الفعل ثابتان عندك وإذا كان عن تعيين الخبر أو الفعل فالاسم

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 484: 1.

⁽²⁾ هود: 108.

⁽³⁾ انظر الكتاب 482: 23.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 491: 1، 2، 3.

ثابت معلوم عندك، فالذي يلي حرف الاستفهام وأم المسؤول عنه، والذي لا يسأل عنه متوسط بينهما ، ويجوز التقديم والتأخير كا ذكر ، وما بعد أبالي في موضع المفعول لأبالي ، وما بعد سواء في موضع المبتدأ وكلاهما معلق ويجوز ما أبالي زيداً أقام أم قعد ، لأنك تقول ما أبالي أيّ ذلك كان ، « فأيّ ذلك » : مبتدأ وخبره في كان وهي تامة والجملة في موضع الحال من زيد وسيأتي من هذا شيء في باب أو ، وقد تقدّم نحو منه ، وقوله : وسواء عليّ أي ذلك كان لا يمتنع نصب أيّ في سواء ، وقوله :

سَواءٌ عَلَيْهِ أَيّ حِينٍ أَتَيْتُهُ أَسَاعَةً نَحْسٍ تُتَّقَىٰ أَمْ بِأَسْعُدِ

جاء به على حدّ سواء إتيانك في كلّ حين ، وجاز ذلك لمكان أم المعادلة كا جازت في المسألة(1) ، ووقع في الشّرقيّة يعني في الاستفهام قال الفارسيّ : جرى هذا على حرف الاستفهام من حيث كان تسوية وإن لم يكن استفهاماً لأنّ كلّ استفهام تسوية ألا ترى أنّك إذا استفهمت عن شيء كان ما تستفهم عنه عندك وخلافه سواء وإن لم يكن كذلك ، كنت متيقّناً له غير مستفهم عنه فإنما جرى على التسوية حرف الاستفهام هنا من حيث كانت التسوية تعمّ الاستفهام فلم يكن استفهام إلاّ تسوية ، وقوله : ما أدري أقام أو قعد(2) يريد أنّ « أو » لا يثبت بها بعد الاستفهام شيء ولا يجوز في تقديرها ما أدري أأحدهما كان لكنّه قد كان منه القيام أو القعود و لم يعدّه قياماً ولا قعوداً لقصر مدّته فأتى بأو لهذا المعنى ، وهذا الباب هو باب التسوية الذي وعد به ، ومن وقوع جملة التسوية حالاً قول الفرزدق :

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهَجَوْتَهَا أَمْ نُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 483: 14.

⁽²⁾ المرجع ذاته: 23.

الاستفهام فيه عند الأستاذ أبي بكر حال من المفعول في أحد وجهيه ، و « ما » استفهام وبعده :

قَوْمٌ هُـمُ قَتَـلُوا ابْنَ هِنْـدٍ عَنْـوَةً عَمْراً وَهُـمُ قَسَطُواْ عَلَى النَّعْمَـانِ وَكُذَلَكُ قُولُ الأخطل:

مَا ضَرَّ سَادَةَ نَهْشَلِ أَهَجَاهُمُ أَمْ قَامَ في عَرْضِ الحوى فَبَالاً

جملة استفهام حال من المفعول ، و « ما » استفهام وإنمّا كان الاستثبات في المعادلة عن المعادلين والمعادلين من حيث أثبت لأحدهما أمراً من غير تعيين فاستفهمته عن المثبت له لا عن الأمر لأنّه متيقّن عندك وكذلك إذا ثبت لمعيّن عندك أحد الأمرين فاستفهمت عنه جرى مجرى الأوّل ولذلك استوى الاسم والفعل ولمّا كنت في المعادلة تثبت الأمر لأحد المذكورين أو للمذكورين في علمك افتقرت إلى الاستفهام عن المثبت ولما استفهمت عن المثبت له أجبت بالاسم وعن الذي لم تعلمه أجبت بلا أو نعم .

باب أم منقطعة

المنقطعة تكون بعد الخبر والاستفهام وهي على كلام ثان وهي تنوب مناب بل والهمزة غير أنّ بل للإضراب عن الأوّل والإيجاب للثّاني أو للتّحوّل من خبر إلى خبر ولم توجب شيئاً إلاّ سؤالاً عن الثّاني كما سأل عن الأوّل فلذلك صارت «أم » تنوب مناب بل والهمزة ومعناهما في الكتاب العزيز التّوبيخ كما كان في الألف وقد تكون بمعنى بل بغير استفهام تقدّر به ، وأنشد يحيى (١) في ذلك :

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي أَسَلَمَىٰ تَغَوَّلَتْ أَمِ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِليَّ حَبِيبُ

⁽¹⁾ انظر « معاني القرآن » للفراء 2 : 297 - 299

المعنى بل كل إلى حبيب وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ أُمَّنْ خَلَقَ السَّمْوَاتِ ﴾ (ا) وما بعدها في سورة النّمل قال ابن طاهر : ولا يمتنع عندي إذا أردت بها مذهب بل ، أن تكون عاطفة مثلها أو تدخل في الغلط والنّسيان وهو قول ظاهر صحيح المعنى ، وقد يكون من ذلك قوله في الحماسة :

إِذَا اسْتُنْجِدُواْ لَمْ يَسْأَلُوا مُسْتَغِيثَهُمْ لِأَيَّةِ حَرْبٍ أَوْ بِأَيِّ مَكَانِ

وأبي ذلك كلُّه سيبويه وجعلها منقطعة في الباب كلُّه ومعادلة في الباب الأوّل ولم يجعل لها قسماً ثالثاً وحكى المبرد(2) عن أبي زيد أنّها تكون زائدة وأنشد * يَا دَهْنُ أَمْ مَا كَانَ مَشْيي رَقَصَا * قال وهذا لا يعرفه المفسّرون ولا النحويّون قلت : وأبو زيد ثقة ولم يرو إلاّ ما سمع ولا تحتمل في البيت غير الزّيادة وأجازه الأستاذ في البيت والآية أعنى « أمْ أنا خَيْرٌ » وقد بيّن وجه الانقطاع والمعادلة في قولهم : أَعَمْرُو عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ زَيْدٌ فِي البابِ الَّذِي قبل هذا وقوله : ثمَّ أدركه مثل ذلك الظِّن ، يعنى أنَّك تبتدئ السَّوَّال عن الأوّل ثم يدركك مثل الظِّنّ الأوّل في آخر بعد أن تمّ الكلام الأوّل فاستأنفت أم وصارت بالتحوّل عن الأوّل والسّؤال عن الثَّاني ، ولمَّا قال إنها لإبل أدركه الشَّكُّ فأضرب عن الكلام الذي قال وسأل عمّا شكّ فيه فجاء بأم ولو استوى عليه الأمران في أوّل كلامه لقال أهي إبل أم شاء ؟ فبني الكُلام على المعادلة و« أم » في الآية الأولى منقطعة لأنّ السّابق خبر قال الأستاذ وهذا إثبات في أم والله أعلم لأنّه قد علمه من قولهم لكنّ مذهب سيبويه الانقطاع على معنى التوبيخ وهو حسن ويعطى معنى الخبر المثبت وقد يكون الاستفهام على جهة التقّرير والتّوبيخ في الواجب ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾(3) منقطعة لأنّه لم يسألهم عن استواء علمه في الأوّل والثّاني لأنّه إنمّا أدركه

⁽¹⁾ النمل: 60 .

⁽²⁾ انظر «المقتضب» للمبرد 3 : 296 ، 397 .

⁽³⁾ الزخرف: 52.

الشّك في بصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير وهو مثبت وجواب السؤال الأوّل: بلى فلمّا أدركه الشّك في بصرهم قال: أم أنا خير، ومعناه أم تبصرون ولو كان شاكاً فيها لكانت معادلة ولفظها لفظ المعادلة وروى بعضهم عن أبي الحسن الأخفش أنها معادلة ومعناها عنده على الشّك واستواء العلم في الطّرفين والظّاهر من المعنى مذهب سيبويه والله أعلم فدخول التقرير فيها وانقطاع الأوّل من القّاني يوجب كلّ واحد منهما الانقطاع، ويحتمل أن يكون الثّاني تقريراً كالأوّل، وسأل الأستاذ أبو بكر فيها شيخه أبا القاسم بن الرّمّاك فقال: لِمَ جَعلها سيبويه منقطعة وقدّرها تقدير المتّصلة، فهلا كانت متّصلة ووافقه في ذلك فلم يحر جواباً، فجمع كتبه في وعائها وأنشد:

وَإِذَا جَفَوْتَ قَطَعْتُ عَنْكَ لُبَائِتِي وَالدُّرُّ يَقْطَعُهُ جَفَاءُ الْحَالِبِ

وانصرف عن المجلس غاضباً وبقي جمعة لم يقرئ أحداً حتى استعطفه فرجع إلى إقرائه ، قال فما واقفته بعد ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ أَم التَّوبِيخ لَمْ قال ذلك . بَنَاتٍ ﴾ (١) منقطعة أيضاً لأنّ الذي قبلها خبر والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك . وجرى على كلام العباد كالمسألة التي مثل بها ، وهي السّعادة أحبُّ إلَيْك أم الشَّقَاء (٤) ؟ وهي معادلة لأتها في مذهب أيُّهما وأيّهم ولم يرد إثبات أحدهما ثم يقطع وقد بين المراد بها وكل ما جاء في الباب ممّا قبله استفهام و ﴿ أم ﴾ فيه منقطعة فهو مثبت وقد يقول القائل ألست تبصر أم تبصر إذا ادّعيت أحد الأمرين من غير تعيين ، وقوله : أعندك زيد أم لا(٤) ، قال الأستاذ أبو بكر: لا يُعَادَلُ بين الجواب والمسألة فأضرب عن الأول والمعنى أعندك زيد أم ليس عندك ، ومبناه على السّؤال

⁽¹⁾ الزخرف: 16.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 484: 14.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 16.

عن الأوّل ثمّ أدركه مثل ذلك في أنه ليس عنده فأتى بأم وأراد معنى بل والهمزة ، وقد قال لو كانت أم لا على حدّ اتّصال لكانت ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ (ا) فهذا نصّ منه بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها وتقدير المعادلة فيها أيّ هذين كان فقول الأستاذ لا يعادل بين الجواب والمسألة لا معنى له ، وقول الأخطل :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ ﴿ غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً

شاهده فيه وقوع أم بعد الخبر وهي منقطعة ويمكن أن يريد الاستفهام كا ذكر بعد ، ويُمْكِنُ فيها المعادلة والانقطاع على حسب ما بدأ به كلامه وجعل الأعلم ما بعد بل مثبتاً وقدره بهل ، وهَلْ لا يثبت بها سيبويه شيئاً والمثبتة الهمزة ، والفرّاء يجيز فيها التقرير ، قال الأعلم : وأكذب الشّاعر نفسه في عجز البيت وشبه بقول زهير :

قِفْ بِالدِيَّارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ بَسَلَىٰ وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَـمُ

قال فأكذب نفسه بقوله بلى وغيّرها كذا ، والأظهر ألاّ يكون أكذب نفسه ويريد أنّ القدم لم يذهب جميع علاماتها لكنّ الأرواح والدّيم غيّرتها ولم تذهبها ، وقول كثيّر :

أَلْيُسَ أَبِي بِالنَّضِرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُزَاعَةَ أَزْهَرَا

شاهده انقطاع أم تما قبلها لوجهين: الإثبات وتكرير الفعل ، كقوله: أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ والمعنى أليس أبي ووالدي معروفين بهذا فإنما هو مقرّر لا مثبت شيئاً وتارك غيره قال ابن طاهر: ويجوز عندي أن تقول ألست زيداً أم أبا عبد الله ؟ وهو يثبتها له ، كقولك أيّ هذين لم يكن ويريد أنّه من خزاعة ، وخزاعة من قريش والنّضر من كنانة أبو قريش وقول الأسود بن يعفر:

⁽¹⁾ يس: 10

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً شَعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

شاهده فيه حذف همزة الاستفهام لدلالة «أم » عليها ، وأدري ، لأنّ أم لا تكون بعد أدري إلاّ معادلة ، فلا بدّ من الهمزة ، ويروى شعيب وشعيث بالثاء بثلاث نقط ، وشعيب بن سهم مبتدأ وخبر ، وكذلك شعيب بن منقر ، وحذف التّنوين فيهما ضرورة و « ابن » مكتوب بالألف ، وشك في شعيب ، وهي قبيلة من تميم ثم من منقر ، فجعلهم أدعياء في كونهم منهم أو من بني سهم ، وسهم هؤلاء حي من قيس ، وقول ابن أبي ربيعة من إنشاد أبي الحسن :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرُ أَمْ بِثَمَانِ

شاهده فيه حذف همزة الاستفهام لدلالة أم عليها والفعل الذي يطلب بالمعادلة أراد أبسبع لأنه شك في عددهن ، لا شتغاله بالرّاميات .

باب أو

قوله: ولا تقول هذا بعد هل(1) قال بعضهم يعني في غالب الحال والظّاهر من كلامه أنها لا تكون تقريراً كالهمزة وذهب يحيى إلى أنّها تكون تقريراً يثبت بها وحمل على قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ (2) وأجاز فيها أن تكون كقد كسيبويه ولمّا كانت يقع بعدها الثّابت حملها على قد في الثبوت لا في المعنى ، والهمزة يقرّر بها الحال والماضي والمستقبل إلاّ أنّها لا يعادل فيها قال: وهل تكون جحداً وخبراً ، وهذه الآية في الخبر ، لأنّك تقول فهل وعظتك فهل أعظينتك ؟ تقرّره بأنّك وعظته وأعطيته ، والجحد أن تقول : وهل يقدر أحد على مثل هذا(6) ؟ ومن التقرير في « متى » قوله :

مَتَىٰ عَهْدُنَا بِطِعَانِ الْكُمَا (م) قِ وَالْحَمْدِ وَالْمَجْدِ وَالسُّوْدَدِ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 486: 1.

⁽²⁾ الإنسان: 1 .

⁽³⁾ انظر معاني القرآن للفراء 3: 213.

وقد تقدّم من كلامه في الباب الأوّل أنّه تبصر بأم فهذا تقرير ، وقوله: وإنّما قاله على أنّه أدركه الظّنّ بعدما مضى صدر حديثه(١) ، يريد أضرب عن الأول وتكلّم بآخر ، وإذا قال أو فالكلام متصل ، وقد ذكر بعد في الواو أنّ أو تأتي إذا كرر معها الحرف على طريقة أم في الكلامين ، وكذلك أو هل على كلامين مثل أم هل ، ولكنه جرّد ههنا من معنى الإضراب فجعل الكلامين واحداً كا ذكر بعد في أو في الألف عند قوله: أعندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشركأنه قال هل من هذه شيء وقول زفر بن الحارث:

أَبًا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لامَنِي لَكَ لاَئِمُ

وقع في رواية الربّاحي لزفر بن الحارث وفي الشّرقيّة وزعم يونس أنّه سمع رؤبة يقول : قالوا والصّواب أنّه للجحّاف بن حكيم السّلمي ، يقوله للأخطل وكنيته أبو مالك وكان قد أنشده بحضرة عبد الملك بن مروان :

أَلاَ تَسْــأَلُ الْجَحَّـافَ هَلْ هُوَ ثَاثِرٌ بِقَتْـلَىٰ أُصِيبَتْ مِنْ سُـلَيْـم وَعَامِرِ فَعَامِرِ فَقال الجَحّاف :

بَلَىٰ سَوْفَ نَبْكِيهِمْ بِكُلِّ مُهَنَّدٍ وَنَبْكِي عُمَيْراً بِالرِمَّاحِ الْحَوَاطِرِ

فغزا الجحّاف بني تغلب رهط الأخطل وأوقع بهم بالبشر وهو جبل لتغلب وقال : * أَلَسْتُ أَبَا مَالِكِ * وشاهده فيه وقوع « أم » بعد هل منقطعة كا ذكر ويروى أو وقد بيّن ذلك عطف بأو جملة استفهام على مثلها فلذلك قال جعلوه كلاماً واحداً ، و « أم » قطعت ما قبلها تمّا بعدها لأنّها لا تعطف إلا بعد الهمزة ويريد بقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾ (2) الآية أنّها جمل محمول بعضها على بعض من غير قطع ولا إضراب ، يقول إذا قال « أم » عرض له الشّك بعد مضيّ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1 : 486 : 6 ، وفيه « قالوه » عوض « قاله » .

⁽²⁾ الشعراء: 72.

كلامه فقطع وإذا قال أو بني كلامه على الاستفهامين ولو كان في النفي وكرر النَّفي كان منقطعاً بأو وأم كما تقدّم الاستفهام كلَّه على معنى أعلمني وأخبرني وقد أعاده في باب النّونين ، قال لأنّك تريد أعلمني إذا استفهمت(١) وبيت زهير(٠) معلوم المعنى وشاهده فيه عطف جملة على مثلها بعد الاستفهام ، ولو قال أم لكانت منقطعة ، وقول مالك بن الرّيب المازني :

أَلاَ لَيْتَ شَعْرِي هَلْ تَعَيَّرَتِ الرَّحَىٰ وَحَى الْحَزْنِ أَوْ أَضْحَتْ بِفَلْجِ كَمَاهِيَا

شاهده فيه حمل الجملة الأخيرة على الجملة المستفهم عنها ومن روى أم جعلها منقطعة فاستأنف الاستفهام ، ووقع في الشّرقيّة بعد البيت : فهكذا سمعناه يُنشَكُ من العرب ، وقال أناس: * أمْ أَضْحَتْ (2) * قاله عند موته بخراسان والحَزْنُ : من بلاد تميم وفلج أيضاً وأراد بالرّحي معظم الموضع وقول علقمة * هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ * البيتين (**) شاهده فيه قطع أم في الموضعين واستأنف السُّؤال مع تقدير بل وكبير : مبتدأ ومشكوم : خبره ولا يجوز أن يرتفع بفعل يفسّره « بَكَى » لأنه صفة له ، يقول هل تستر ما استودعتك من سرّها بل انصرم حبلها من أجل أن بعدت عنها فتفشى سرّينا ثمّ استأنف السّؤال فقال مقرّراً لنفسه بل أكبير بكي إثر محبوبته يعني نفسه مجازي على ذلك والمشكوم:

من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

(**) البيات هما:

أم حبالها إذ ناتك اليوم مصروم هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم هـل كبـير بكي لم يقض عـبرتـه وهما لعلقمة . وانظر المرجع السابق 487 : 3 .

إثـر الأحبّـة يـوم البـين مشـكـوم

انظر الكتاب 2: 151: 5. (1)

انظر الكتاب 1: 487: 3: وفيه: « فهذا سمعناه ممن ينشده من العرب ». (2)

يشير إلى قول زهير (*) ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى انظر الكتاب 486 ، 12 .

المجازى والشّكم: العطاء جزاء فإن كان ابتداء فهو شكر. باب آخر من أبواب أو

جملة ما في هذا الباب إذا عادلت فتقديم أحد المعادلين أجود وتأخير الثّاني والَّذي لا يسأل عنه متوسَّط بينهما فعلاً كان أو اسماً فإن لم تعادل فالخبر أولى بالتّقديم لأنّه استفهم عنه ألا ترى أنّك لم تثبته وتستفهم عن غيره ، والوجه في جميع ما تكون فيه « أو » في هذا الباب تقديم الفعل وتوسّط الاسم بين الفعلين ؛ لأنَّ السَّوَّال لا يكون مع « أو » عن الفعل وليست على حدّ أم وهذا يبيّن ما ذكر في آخر الباب وقوله: فتأخير الاسم أحسن(١) ، يريد إذا كان الجواب نعم أو لا أو لفظ الفعل كان مبنى السُّؤال عليه فإن كان الاسم كان مبنى السؤال عليه فلذلك اختير من المعادلة في الاسمين التّقديم وحَسُنَ الرّفع بالابتداء ولم يحسن في غيرها فالاستفهام في المعادلة لا يكون إلا عن المعادل أو المعادلين : الاسم والفعل فيه سواء ، وقوله : لم يجز هنا إلا أم لأنك إنمّا تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن الفضل (2) قوله: ولست تسأل عن الفضل، ثبتت هذه الزّيادة في الشّرقيّة قلت فإن أردت فيه مذهب أأحد هذين أفضل جازت أن ، وقد أجازه في الظّروف المبهمة وإنمًا أراد هنا المعادلة ولا تكون إلاّ بأم ، وقوله : وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر(3) الوجه فيه تقديم الخبر ويريد بقوله وإن كانت أضعف(4) ، أنّ تقديم الاسمين في المعادلة مثل تقديم أحدهما وتأخير الثّاني وتقديمهما أضعف كأنّه لما فرّ ق

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 487: 10، وفيه (فعأخير الأسماء) .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 13 ، وفيه « لم يجز هاهنا إلا أم ، لأنَّك تسأَل عن صاحب الفضل » ، وانظر القسم الدّراسي .

⁽³⁾ المرجع نفسه 488 : 1 ، 2 ،

⁽⁴⁾ لم أجد هذا النّص ، وانظر القسم الدراسي .

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1: 488: 5.

في أم حسنه الفصل ، ومنزلة (أبالي) منزلة سواء غير أنّ في أبالي تريد واحداً من هذين (وسواء) : تقع على هذين ، وقوله : فتقول : أتجلس أم تذهب أم تأكل يريد أنّ منزلته في الاتصال منزلة (أو) في الخبر لما جاز منه ما جاز فيها من الإثبات والتّكرير والمعنى في أحد الشّيئين أو الأشياء ، وقوله : هل يكون شيء من هذه الأفعال (1) ، جميع هذا متصل ما لم تنف وتعد حرف التّفي ، ووقع في الشّرقيّة متصلاً بقوله هل يكون شيء من هذه الأفعال عوض ما في الرّباحيّة إلى بيت مسان (2) فإن أردت أنّ هذه الأفعال تكون قلت : أتضرب زيداً أم تشتم عمراً أم تكلّم خالداً ومثل ذلك أتضرب زيداً [أو] تضرب عمراً أو تضرب خالداً ، إذا أردت هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء وإن أردت أيّ ضرب هؤلاء يكون قلت أم ومثل ذلك قول الشّاعر حسّان إلى هنا ثبت في الشّرقيّة عوض ما في الرّباحيّة ، وقول حسان :

مَا أُبَالِي أَنَبٌ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِي بِظَهْ رِ غَيْبٍ لَئِيمُ

شاهده فيه المعادلة بين جملتين لفاعلين ولا يجوز هنا إلا أم لمكان أبالي لأنها تطلب اسمين كسواء ، تقول لا أبالي نبيب التيس وهو صوته عند الهياج ، ونيل اللّئيم من عرضي ، أي لا أبالي أيهما كان والحَزْنُ : ما غلظ من الأرض ، وخصّه لأنه أخصب له وأمنع ، وقوله أزيداً أو عمراً رأيت أم بشراً بمنزلة الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية ؟ لأنّ التقدير أحدهما أفضل أم أخوهما والجواب أحدهما لأنهما ابنا فاطمة وأخوهما محمّد من أبيهما نسب إلى أمّه ففضلاه بالأم وقول صفية بنت عبد المطلب ، وهي عمة النّبي عَيْقِيلُهُ ووقع في الشّرقية قول أمّ الزّبير(٥) وهي

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 488 : 4.

⁽²⁾ المرجع نفسه 1: 488 : 4 ، وانظر القسم الدّراسيّ .

⁽³⁾ المرجع نفسه : 12 .

هي :

كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْرَا ؟ أَأْقِطَاً وتَمْرَا اللَّهِ قُرَشِّياً صَارِماً هِزَبْرا ؟

شاهده المعادلة بين أحد الاسمين المتقدّمين والقرشي وقد بينه كأنها قالت أأحدهما رأيت أم قرشيّاً صارماً والمعنى أرأيته في اللّين والضّعف كطعام يسوغ لك أم كالسّيف الصارم والأسد وهو الهزبر وأرادت بالقرشي ابنها الزّبير وَزَبْر : تكبير زُبَيْر ، وذلك أن رجلاً سألها عنه فقالت ما تريده ؟ قال أريد مصارعته قالت هو ذُلك ثم رجع عليها وقد غلبه الزُّبير فقالت له هذا ، ويروى في الشَّرقيَّة أَمْ قَرَشِيَا صَفْرًا والرّواية الصّحيحة ما ثبت في الرّباحيّة وللفارسيّ في الشّرقيّة لأنّها أرادت السَّجع ولم ترد الرَّجز ، وكذلك رواه المبّرد(١) ، وقوله : وتقول عندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشر (2)؟ جعل الكلام هنا بمنزلته في الفعل وأشرك الحمل في الحرف فجاء المعنى على ما فسر من قوله: هل من هذه الكينونات شيء(٥) وسيأتي بيانه في الثَّاني() وهو أيضاً على الاتَّصال وقد يجيزه في النفّي إذا أعاد حذفه وقد ذكره في الباب بعد ، وقوله : وأمّا إذا قلت أتضرب أو تحبس زيداً (٥) ؟ يقول : الفعلان هنا كالاسمين في الحكم كما كان ذلك في « أم » وهو على إعمال الثّاني ، ولو أعمل الأوّل لقال : أتضرب أو تحبسه زيداً ؟ والوجه أتضرب زيداً أو تحبسه ؟ وكذلك أزيداً أو عمراً تضرب ؟ الوجه أتضرب زيداً أم عمراً وتقديم الاسمين بمنزلة تقديم الفعلين كلُّ جائز والأصل ما ذكرنا ويريد بقوله : وإن قلت أزيداً تضرب أو تقتل (6) ، أنَّ الوجه أتضرب زيداً أو تقتله ؟ والمعنى معنى أتقتل زيداً أو عمراً ؟

⁽¹⁾ انظر « المقتضب » للمبرد 3 : 303 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 489 : 1 ، وفيه « أو عندك خالد ؟ » عوض « أو عندك بشر ؟ ، .

⁽³⁾ المرجع نفسه : 2 ، وفيه « هل عندك من هذه الكينونات شيء ؟ » عوض « ما هو مثبت » .

⁽⁴⁾ يعني « باب أو في غير الاستفهام » انظر المرجع السّابق .

⁽⁵⁾ المرجع السابق: 6.

⁽⁶⁾ المرجع السابق: 9.

فشبّه الفرع بالأصل من حيث كان في الجواز حسناً والوجه تقديم الفعل في كلّ هذا كما ذكرنا ولذلك سوّى بين أو وأم في : أتذهب أم تجلس في تقديم الفعل فيهما ولا يقدر على غيره ، لاتصال ضمير الفاعل بفعله ولو كانت العلامة ظاهرة لكان لأم فيه حال غير حال (أو) ، و (أم) في غير هذا مخالفة لأو ؛ لأنه يجوز في أم الوجهان وعلى حسب السّؤال كما تقدّم ألا تراه يقول فتجعل لأو حالاً سوى حال أم ، وقوله وأم في كل هذا جيّدة ، يريد أنها تصلح فيا ذكر صلاح (أو) وتقديم الفعل فيهما أحسن وقول الشّاعر (1) :

أَتْعُلَبَةَ الْفُوارِسِ أَمْ رَبَاحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهَيَّةً وَالْخِشَابَا

شاهده تقديم الاسمين على الفعل كالمسألة التي قبلها ، والإنشاد هنا بأو ، وقد تقدّم في باب ما ينصب في الألف من أبواب الاشتغال⁽²⁾ « بأم » وقد بيّن البيت هنالك . لا حجّة في البيت أكثر من الإمكان ، لأنّ الإضهار بعد الألف أمكن منه بعد الاسم وهو مع ذلك جائز كا جاز الإظهار فجاء به على أحد الجائزين وليس على معاملة الظّاهر ؛ لأنّه قد اشتغل بالفاعل ولم يشتغل الحرف عنه في قولك : أزيد يضرب أضرب وقوله أتجلس أم تذهب ، أم وأو فيه سواء ، يريدهما سواء في تقديم الفعل⁽³⁾.

باب أو في غير الاستفهام

لأو أربعة أقسام: تكون شكّا وإبهاما وتخييراً وإباحة (4) وقد تقدّم الشّك والإبهامُ في أوّل الصّفات وَكَلَامُهُ هنا على التّخييريّة والإباحةِ واحتاج إلى ذكرها

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 489 : 11 .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 9، وفيه « جيّد » عوض « جيّدة ».

⁽³⁾ المرجع نفسه 16: 52.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 48 : 10 ، وفيه « قام فيه سواء » عوض « ما هو مثبت » .

هنا لدخولها مع الاستفهام في الباب الأوّل ومنعهما منه في هذا الباب ولها في هذا أحكام عجيبة لم تتقدّم وأو في المسائل كلّها الّتي قبل الآية وفي الآية (1) وفي قوله : خُذهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ (2) ، إباحة لأنه أباح مجالسة كلّ واحد منهم من غير تعيين ويبينه قوله ففي هذا دليل أنك لم ترد إنساناً بعينه وأنّ كلّ هؤلاء أهل لأن يضرب كأنّك قلت أتضرب هذا الضّرب من الناس (3) فقد سوّغ ضرب كلّ واحد منهم على الانفراد والاجتاع ودليله أيضاً الآية لأنّه عكس الإباحة والمعنى لا تطع واحداً منهما منفردين ولا مجتمعين وصارت الأعلام هنا كالأجناس لمّا لم يعين واحداً منهم ، ومن هذا والله أعلم ﴿ إلا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا احْتَلَطَ هذه تخيير وهو الذي قصد بها وقوله : ومثل ذلك أن تقول : أدخل عليّ كذا الضرب(٢) ويجوز التّخيير أيضاً ثم أجاز الإباحة في المسألتين بقوله : أدخل عليّ هذا الضرب(١) ويجوز التّخيير في كلّ ما تجوز فيه الإباحة ، وأمّاً قوله : خُذهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ (8) فإباحة أيضاً والمعنى خذه بالهيّن فإن لم تقدر فبالعزيز فإن لم تقدر فبهما جميعاً ؟ والمعنى لا يفوتنك ، ووقع في الشرقيّة بعد قوله خذه بهذا أو بهذا أي لا يفوتنك على والمعنى لا يفوتنك على لللهوتنك على للسائلة على لا يفوتنك على لا يفوتنك على لا يفوتنك على لا يفوتنك على والمعنى لا يفوتنك على للهوتنك على للمنا أو بهذا أي لا يفوتنك على والمعنى لا يفوتنك على المعن خذه بالهيّن فإن الم تقدر فبالعزيز فإن لم تقدر فبالعزيز فإن لم تقدر فبالعزيز فإن لم تقدر فبالعزير فإن لم تقدر فبالعزيز في لا يفوتنك على المؤلفة المؤلفة على المؤلفة المؤلفة على الم

⁽¹⁾ يشير إلى الآية: الإنسان: 24.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 489: 20.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 14 ، ونصّه: « ففي هذا دليل أنّ كلهّم أهلٌ أن يجالس كأتك قلت جالس هذا الضّرب » ولعلّه وقع تصحيف من النّاسخ هنا ؛ إذ لا كلام عن الضّرب بمعنى البطش في نصّ سيبويه ، إذ حديثه عن إباحة المجالسة والضرّب هنا يعني به النّوع .

⁽⁴⁾ الأنعام : 146 .

⁽⁵⁾ انظر الكتاب: 18.

⁽⁶⁾ المرجع نفسه : 18 ، وفيه « أدخل على زيداً أو عمراً أو خالداً » عوض كلمة « كذا » وواضح أنه فعل ذلك اختصاراً ، وليست « كذا » من عبارة سيبويه وقد فعل ذلك في غير ما موضع .

⁽⁷⁾ المرجع نفسه: 19.

⁽⁸⁾ المرجع نفسه: 20.

حال (1) ويروى عن بعض العرب خذه بما عز وهان و ﴿ أُو ﴾ فيهما أمكن لأنها تحتمل ثلاثة الأوجه من الأخذ بأحدهما أو بهما إن لم تقدر على أحدهما ، والواو بمنزلة ﴿ أُو ﴾ هنا ومعناها ولا يمكن أن يريد خذه بالعزيز والهيّن إلا إذا لم تقدر على أخذه بأحدهما فأو بمنزلة الواو إذا لم يقدر على أخذه إلا بهما والواو بمنزلة أو إذا أخذه بأحدهما ولهذا قال سيبويه : وكل واحدة منهما تجزئ من أختها (2) في معنى الخذه بأحدهما ولهذا قال سيبويه : وكل واحدة منهما تجزئ من أختها (2) في معنى لا يفوتنك على حال ، ووقع في الشّرقيّة بعد قوله : بما عزّ وهان قال ابن أحمر : ألا فَالْبَئَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إلى ذَاكَ مَا قَدْ عَيّبَتْنِي عِيَابَهَا يريد البثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث . إلى هنا فأو هنا بمنزلة الواو وقد

يريد البثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث . إلى هنا فاو هنا بمنزلة الواو وقد روي * أو نصفه فقد * في بيت النّابغة فجعل أو بمنزلة الواو وأما قول عقيل بن علّفة المريّ :

وَلِلدُّهُ مِ أَثْوَابٌ فَكُنْ فِي ثِيَابِهِ كَلِبْسَتِهِ يَوْما أَجَدُّ وَأَخْلَقَا

وزعم الفرّاء أنّه حَسُنَ وقوع الفعل الماضي هنا مُوقع الحال ؛ لأنّه في معنى الشّرط فأوقع الواو موقع أو وهذا مذهب سيبويه فإذا أرادت العرب تأكيد وقوع المستقبل أتت به بلفظ الماضي وهو في القرآن كثير ، كَفُوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى آبُنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ (3) وقوله خذه بما عزّ وهان كقول حسّان :

فَمَنْ يَهْجُـو رَسُـولَ اللهِ مِنْكُـمْ وَيَمْدَحُـهُ وَيَنْـصُـرُهُ سَــوَاءُ مَنْ يَهْجُـو رَسُـولَ اللهِ مِنْكُـمْ وَيَمْدَحُـهُ وَيَنْـصُــرُهُ سَــوَاءُ جَمع الموصول وفرق الصّلة ، وقوله : لأضربته ذهب أو مكث ، وكأنه قال(4)

⁽¹⁾ المرجع نفسه.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 489: 12 ، وفيه تجزئ عن أختها عوض ما هو مثبت وكلاهما صواب .

⁽³⁾ المائدة: 116.

 ⁽⁴⁾ انظر الكتاب: 22 ، وفيه (كأنه قال لأضربنه) بدون الواو .

لأضربته ذاهباً أو ماكثاً ، ولأضربته إن ذهب وإن مكث ، والمعنى فيه معنى الشّرط ولا يصح إلاّ عليه ، وذهب أو مكث في موضع الحال من الهاء في لأضربته .

الشّرط لم يكن حالاً ولا موضع له ؛ لأنه شرط ملغى وقد تأتي الواو بمعنى أو كقوله * كَلِبْسَتِهِ يَوْماً أَجَدَّ وَأَخْلَقَا * لأنّ المعنى إن أجدّ وإن أخلقا وهذه بديعة أيضاً ، وقول (زيادة) بن زِيد العذريّ :

إِذَا مَا انْتَهَىٰ عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ أَطَالَ فَأَمْلَىٰ أَوْ تَنَاهَىٰ فَأَقْصَرَا

شاهده فيه استعمال أو فيه ، والمعنى الشّرط ، أي : إن أطال فأملى أو إن تناهى فأقصرا ، ولذلك صلح الماضي للحال وهو خبر ، لأنّ « أطال » فيه مثل أكرم وهو كقوله : أذهب أو مكث ، يريد : أنْتَهِي حيث انتهى علمي ولا (أتخطّاه) ، مطيلاً كان أو مقصراً ، وأطال : صار إلى طول المدّة ، وأقصر : صار إلى قصرها ، أملى : من الملا وهو الدّهر الطّويل ، وقول الآخر :

فَ لَسُتُ أَبِ الِي بَعْدَ مُطَرِّفٍ حُتُوفَ الْمَنَ ايَا أَكْثَرَتْ أَمْ أَقَلَّتِ شَاهده فيه كالأوّل وحسن الماضي فيه معنى الشّرط ، يقول لا أبالي بعد فقده برزء عَظُمَ أو صَغُر ؛ لعظم هذا الرّزء ، وأضاف الحتوف إلى المنايا لاختلاف اللفظ ، وقد جاء بالواو كا تقدّم في قوله : * أَجَدَّ وَأَخْلَقَا * ومنعه الفرّاء وقد أنشده والّذي أجاز الخليل من استعمال أم في ذهب أم مكث ليس كجوازها في سواء وأبالي ، لما ذكر ولا يجوز ذلك في ذهب أو مكث لكنّه من حيث جاز تقديرها بأيّ ذلك كان جاز وهي في كلامه استفهام وفيه معنى الشّرط كالهمزة وأم فأيّ ذلك كان استفهام وقد تكون شرطاً والهمزة في موضع الحال ، وقد أنشد أبياتاً الاستفهام فيها في موضع الحال ، ومنها ما أنشده الأستاذ من قول الأخطل : مَا ضَرَّ تَعْلِبَ وَائِلٍ مَا ضَرَّ سَادَةَ نَهْشَلِ أَهَجَاهُمُ * وقول الفرزدق : * مَا ضَرَّ تَعْلِبَ وَائِلٍ

أَهَجَوْتَهَا * قَالَ الْفَرَّاء إذا كان ﴿ بأن ﴾ فهو واجب وإذا كان بطرحها صار إلى تأويل ما كان منك ، وأيّ ذين كان منك ، فهو في بعض الجهات بأم وفي بعضها بأو وذلك يقع في الجزاء ولا يجوز الشَّرط في حروف الاستفهام إلا متقدَّمة ولا في أسمائه ، وإنمَّا جاز في أم متأخرَّة لمكان أو ألا ترى أنَّكَ لو شرطت بها متقدِّمة لم تكن في معناها متأخّرة ، وقوله وتقع على إحدى الحالتين(١) على قوله سواء على أقمت أم قعدت⁽²⁾ واستعمال أو في علمناه أو جهلناه وسمّيناه أو لم نسمّه ، وداخل فيها أو خارج منها هو الباب والأصل والواو دخيلة فيها كما كانت في عزّ وهان لنكتة بديعة وهي المتقدّمة في المسائل فلا تكون الواو فيها إلاّ على معنى أو كما كانت فيما تقدّم وذلك أنّ الرجل يشري داراً بجميع حقوقها داخلها أو خارجها وليس لها من خارج حتى فإذا قال الكاتب وكل حق داخل فيها أو خارج عنها عمّ جميع حقوقها قليلة كانت أو كثيرة ، داخلاً أو خارجاً أو داخلاً لا خارجاً فإن ذكر الواو أعطت الجمع وأثبتت حقوقها داخلاً وخارجاً وقد لا يكون لها حق خارجاً فإذا قال أو وقعت على الداخل والخارج وعلى الدّاخل وحده إن لم يكن لها حقّ خارج وجاز ذلك لمعنى الإباحة الَّتي فيها فإن وقعت الواو هنا وقد نصَّ على ذلك في قوله : وإن شاء أدخل الواو (3) حملت على معنى أو ، و « أو » أرفع للبّس والمعنى إن كان داخلاً فيها أو خارجاً منها وكلّ حقّ له إن علمناه وإن جهلناه « وتكن » الجملة صفة النكرة وإن شئت حالاً من النكرة ، وصلح الماضي هنا حالاً لمكان معنى الشَّرط ولا فرق بينها وبين بما عزّ وهان وهي بديعة أيضاً . ومن الدَّليل على أنَّ الواو بمنزلة أو قوله عليه السّلام : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّىٰ يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِرَّانِهِ وَيُمَجِسَانِهِ » قال الأستاذ أبو بكر: الواو هنا على

انظر الكتاب 1: 490: 8، وفيه الحالين عوض الحالتين.

⁽²⁾ المرجع نفسه: 5 ، وفيه « سواء على أذهب أم مكث » .

⁽³⁾ انظر الكتاب 1: 490 : 14

حدّ جمع الاسم وتفريق الصّفة سائغ ، كقوله * عَلَىٰ رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وبالي * وقال يريد أنّك تجعل الواو في معنى أو على كل حال ، كقوله * أَجَدُّ وَأَخْلَقَا * ألا ترى أنّ المعنى كلّ حقّ لها على كلّ حال ، وقد تقدّم جري بما عزّ وهان على لا يفوتنك ، وقوله : فبعدت أم هنا حيث كان خبراً (١) ، أبعدها لمكان الصفّة والحال ومعنى الخبر ، والجيّد أنّ أو لا تصلح من هذا إلا من حيث تصلح الواو على معنى الشّرط الواقع موقع الحال من المعرفة أو الصّفة للنّكرة ، وذكر ح س أنّ الجزاء إذا كان بأو كان في تأويل ما كان منك وبأم في تأويل أيّ ذين كان منك وقوله كائناً ما كان بأو كان في النيّة تقديره من أمره أو نحوه ، وقد يعود إلى ما ، أي موصوفة أو ما كان وهي في موضع نصب خبراً لكأيّن وقد تكون فاعلة بكأيّن والعائد أيضاً عذوف وذكر . يحيى (ق) أنّها جزاء وأنشد :

فَلَسْتُ مُجِلَوْراً أَبَداً قُرَيْشًا مُصِيبًا رَغْمَ ذَلِكَ مَنْ أَصَابَا قَالَ هي محض الجزاء وقد تقدّم في أبواب ﴿ أَو ﴾ لأضربنّه كائناً ما كان (الأستاذ أبو بكر : لا أجيز على هذا لأضربنّه كان ما كان .

باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام

قوله ثمّ أدخلت ألف الاستفهام (٥) ليست (ثمّ) هنا للعطف على ما تقدّم وإنما هي كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (٥) وقد تقدّم بيانه في العطف ولم تشرك ما بعدها مع ما قبلها ، وقوله ثم أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 490: 17 ، وفيه (هاهنا) عوض (هنا) .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 16.

⁽³⁾ انظر (معاني القرآن) للفرّاء 1: 179 .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 490: 16.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه 491 : 2 ، وفيه « فأدخلت » عوض « ثم أدخلت » .

⁽⁶⁾ الزمر: 6.

الكلام إلا أن تستقبل الاستفهام (١) يريد لا يحسن أن تعيد حرف النفي إلا مع إعادة الاستفهام فإن لم تعد دخل في حكم الأول ، وقوله : وإذا أرادوا معني أنَّك لست تريد واحداً منهما(2) ، جاءوا بها على مذهب الإباحة كالواو في قوله : لست عمراً ولا بشراً أو بشراً فإذا كررت الفعل جاءت على مذهب الإضراب ، جُمْلَةُ ما في هذا أنَّك إذا قلت ألستَ صَاحِبَنَا أُوَلَسْتَ أَخانا وفتحت الواو وكررَّت النَّفيَ أردت التقرير وأثبت له كلّ ما ذكرته ، لأنّه مقرّر في كلّ هذا وإذا قلت ألست أخانا أو صاحبنا بأو ولم تعد النفي ولا الاستفهام فإنما تريد ألست واحداً من هذين ولذلك قال « ألست » في بعض هذه الأحوال (ن) وقال في الأوّل « ألست » في هذه الأحوال(4) وإن قلت لست عمراً ولا بشراً أو لست عمراً أو بشراً كانت إباحة فإن كررّت النفّي مع أو قلت ألست صاحبنا أو لست أخانا أو لست صديقنا كانت أو منقطعة والمعنى بل لست أخانا بل لست صديقنا فالجملة الأولى ثابتة وما بعد أو منفي في الموضعين ولهذا أشرت في أوّل باب من انقطاع أو وقد بيّنه بَعْدُ في قوله لا بل لست صاحبنا ، فعلى هذه المسائل مدار الباب ولا يجوز أن تدخل واحدةٌ منهما على الأخرى وإلى هذا المعنى أشار بقوله ولا يجوز كذا(٥) ، وقوله : ولو قلت : أو لا تطع كذا(6) انقلب المعنى، لا يريد فسد المعنى إنمَّا يريد أنَّ لو صارت منقطعة وصار المعنى لا تطع آثماً بل لا تطع كفوراً والأوّل لا تطع هذا ولا هذا لأنَّها ضدَّ الإباحة ، وإذا قال القائل لا تطع هذا بل لا تطع هذا صار

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 491: 7.

⁽²⁾ المرجع نفسه: 12، وفيه « وإذا أرادوا أنك لست واحداً منهما » عوض ما هو مثبت ، ولعل تصحيفاً وقع هنا ، ولعل الكلمة يريد التي دأب على استعمالها بعد نص سيبويه ، وعلى هذا فموضعها قبل عبارة « جاءوا بها على مذهب الإباحة » .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 8.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 10.

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1: 491: 9.

⁽⁶⁾ المرجع نفسه : ونصه : « ولو قلت : أَوْ لاَ تُطِعْ كَفُورًا » ، انقلب المعنى .

المعنى لا تطع واحداً منهما والمعنى قريب بعضه من بعض وهذه «أو » نظيرة أم في الانقطاع وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يُعْجَبُ بهذه المسائل وكان يقول: ذهب الذين كانوا يحسنونها . يحيى في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ فَهِ الحجد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى كَفُوراً ﴾ (١) أو هنا بمنزلة ولا كفوراً وأو في الجحد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى ولا ، قال : وقد تكون على من أثِم أو كفر فَيُنْسَقُ بها على المعنى وإذا أعادوا مع حرف العطف ما تقدّم حدث فيه ما لم يكن بعد ، كقوله (٤) : ألست عمراً ولا بشراً ؟ ألا تراه في معنى أو بشراً وهذا تفسير لكلامه ونص في الباب على أنّ الهمزة تدخل على النفي فيكون الكلام تقريراً وغيره ، وقوله (١) لم يجيء إلاّ على معنى لا بل بأن ، يريد ولا يجوز أن تريد معنى الاتصال بأو إذا كرّرت الحرف لأنّه لا يأتي في الخبر كذلك لأنّ «أو » في هذه الأبواب كبل وقد ذكر في

* أَمْ هَلُ لاَ مَنِي لَكَ لاَئِمُ * أَنّه على كلامين وأنّ الذين قالوا: « أو هل » جعلوه كلاماً واحداً ويريد بقوله: لأنّ هذه نظيرتها في الاستفهام أم (٥) ، أنّ أو ههنا منقطعة كأم في الاستفهام . ومن العطف كالفاء والواو كقوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ (٥) .

باب تبيان أم لم أدخلت على حروف الاستفهام

الباب بيّن قوله إذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة () وعليه

⁽¹⁾ الإنسان : 24 . وانظر « معاني القرآن » للفراء 3 : 219 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 491 . 11 .

⁽³⁾ المرجع نفسه ، وفيه « أو قالوا أو بشراً » وهو شرح مقحم في صلب الكتاب وليس لسيبويه .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 12.

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 1 : 491 : 15 ، وفيه « لأنّ أو هذه » عوض « لأنّ هذه » .

⁽⁶⁾ يونس: 51.

⁽⁷⁾ انظر الكتاب: 24 ، وفيه « إذ » عوض « إذا » .

بُنِيَتْ وتركت مع الحرف كذلك لأنّها هي وأمّا يحيى فإنّه يجعلها إذا تقدّمها استفهام كبل (١) ونصّ سيبويه في الباب على أنّ (هل » لا تقع إلاّ في الاستفهام الله أن تدخل أم فهل على هذا في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ (٤) على بابها والله أعلم ووقع في بعض نسخ شعر عمر بن أبي ربيعة :

وَلَيْتَ سُلَيْمَىٰ فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

فاستعملها استعمال أو وأنشد أبو العبّاس المبرّد .

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَمْ هَلْ رَأُوْنَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ (٥)

فهذا وأشباهه تقويةً لما ذكره سيبويه وأمّا قوله : * أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَىٰ * فإنّه رفع ما بعدها بالابتداء كما يرفعه وهي استفهام وكما ترك الأسماء على حدّها ويضعف قول الخليل رحمه الله مجيئها مع هل على حدّها استفهاماً وانظر قوله للتحوّل من شيء إلى شيء (4) فهو حسن .

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف

من الأسماء ما لا ينصرف في التكبير والتصغير وما لا ينصرف في التكبير وينصرف في التكبير ولا ينصرف في وينصرف في التصغير ، نحو سَحَر ، ومنها ما ينصرف في التكبير ولا ينصرف في التصغير نحو تضارب هذه الترجمة يدخل تحتها جميع أبواب الصرف وترك الصرف وهو من أبدع أبواب العربية وأضبطها لما صرفت العرب وما لم تصرف وبينه بابا بابا وأتى في أكثرها بعجائب لا يشتغل بفهمها إلا من نوّر الله بصيرته إلى هذا العلم ولحق بالمحسنين فيه ولضيق باع بعضهم فيه اعترض على سيبويه وأوهن حجته العلم ولحق بالمحسنين فيه ولضيق باع بعضهم فيه اعترض على سيبويه وأوهن حجته

⁽¹⁾ انظر « معانى القرآن » للفرّاء 1 : 72 .

⁽²⁾ الإنسان: 1 .

⁽³⁾ انظر المقتضب 1: 24، 3: 291

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 1: 492 : 31 ، وفيه « من الشّيء إلى الشّيء » .

يزعمه وتعقّب كثيراً منها بالتقض بلا معرفة ولا إنصاف ولا بدّ من ذكر مقدّمة هنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربيّة وسقوط الاعتراضات عليهم وقد تقدّم أكثرها في أوّل الكتاب وذلك أنّ الأتمّة رحمهم الله لمّا نظروا كلام العرب ووجدوه متسعاً لا تضبطه الحدود ولا يحصره القياس أعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه وردّه إلى قوانين يُعْمَلُ عليها فيعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ ومن هنا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العلل وما لم يدخل لهم تحت قياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه ولا علَّة له فصار النُّوع الذِّي يدرك بالقياس وهو الذي يسمَّى النَّحو والعربيَّة أعظم في نفوسهم وأضبط لمعارفهم وأنبه للخواطر وأنفع للناظر فيه وفي غيره من النُّوع الذِّي يسمَّى اللغَّة ويستوي في حمله العالم والجاهل إذا قيَّد الألفاظ ولذلك قال ابن جنّى : قال لي أبو على الفارسيّ : لأنّ أعلم مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون النّاس، وقال لي بحلب سنة بضع وأربعين وثلاثمائة : لأن أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ، ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس أحبّ إلي(١) قال المفسّر وبالقياس ضبط كلامهم وبالتفّتيش والنّظر لحقت أغراضهم وعلم حقيقتهم ومجازهم وحصر أكثر ذلك فجمعوا الكثير الذي لا يضبطه الحفظ في القليل بالقياس فاستغنى من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عللهم وما قيدّوه بذلك عن حفظ ما لا ينحصر ، إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب فثبت بذلك للأتَّمَّة الفضل والزَّلفيٰ عند الله تعالى فممَّا قصدوا جمع الكثير من الكلام الذّي لا ينحصر ولا يدخل تحت الحفظ في النزّر بالقياس هذا الباب الّذي نحن فيه ، وذلك أنّهم رحمهم الله لّما رأوا ما لا ينصرف يقارب في الكثرة ما ينصرف نظروا في الأصل منهما فرأوا ما لا ينصرف يفتقر إلى موجب يمنعه الصّرف وما ينصرف لا يفتقر إلى موجب للصّرف علموا أنّ الأصل الصرف

⁽¹⁾ انظر الخصائص 2: 88.

فبحثوا عن الموجبات لمنع الصرف فوجدوها عشرة : سبعة إذا اجتمع منها في الاسم سببان منع التنوين وهما التعريف والعجمة ، نحو إبراهيم وإسماعيل ، والتعريف والعدل ، نحو : عمر وزفر ، والتعريف ووزن الفعل ، نحو : أحمد ويزيد ، والتعريف والتَّــأنيث ، نحو : عائشــة وزينب والتعريف والألف والنُّون الزّائدتان نحو عثمان وسلمان والتّعريف والتّركيب نحو بعلبك، ورا مهرمز، والتّعريف وألف الإلحاق ، نحو أرطى وعلقي في حال التسّمية بهما والصّفة ووزن الفعل نحو أحمر وأصفر ، والصّفة والعدل ، نحو : مثنى وثلاث وموحد وثُنَّى وجميع هذا لا يمنع الصّرف إلاّ إذا كان بهذه الصّفة فإذا اجتمع التّأنيث والصّفة نحو: ضاربة وقائمة لم يمنعا الصّرف من حيث كان التأنيث غير لازم في مثل هذا لأنّ التَّاء تخرج فيصير الاسم مذكَّراً وهو صفة ولا يمكن ذلك مع التعريف فالمذكّر لا يشركها في اللَّفظ مع العلميَّة فلم يعتدُّ بالتَّأنيث علة إلا مع اللزوم وكذلك إذا اجتمع التعريف ونوع من العجمة في نحو آجرٌ ولجام، في حال التّسمية بهما، لم يمنعا الصّرف لأنّ العرب صرفتها إلى كلامها وتصرّ فت فيها فاستعملتها نكرات ومعارف فلمّا أجرتها مَجرى كلامها لم تراع العجمة فيها إلا إذا نقلتها إلى كلامها أعلاماً لم تتصرف فيها، وكذلك الوصف والعجمة في نحو: سفسير وبندار بمنزلة آجر، لردّهما إلى كلامهم وتصرّفهم فيها نكرات فخفّت عليهم وكذلك الجمع الّذي يشبه الآحاد ليس عندهم علَّة من حيث بقي على أصله من وزن الآحاد بدليل أنَّ الجمع المتناهيَ وهو الذي لا يشبه الآحاد إذا أشبهها في اللَّفظ صرف ، نحو ملائكة وصياقلة والعلل الثلاث الباقية التي تمنع واحدة منها الصّرف ألف التّأنيث: مقصورةً وممدودةً ، نحو حمراء وحبلي ، والألف والنون في فعلان فعلي نحو سكران وعطشان والجمع المتناهي الَّذي لا نظير له في الآحاد وهذه الثلاث إذا وجدت [واحدةً] منها في الاسم امتنع من التنّوين ألبتّة في المعرفة والنكّرة وقامت العلّة مقام علّتين لوجود معناهما فيه فجميع ما لا ينصرف قد انحصر إلى قياس يعمل عليه وبهذا

الذي ذكر الأئمة قرب حصر الباب وسهل حفظه واستغني به عن جميع ما تشتمل عليه هذه الأنواع التي لا يمكن حصرها بالحفظ فلا فرق إذن بين قولك ، كل اسم اجتمع فيه علَّتان من هذه العلل الموصوفة لا ينصرف وبين قولك كلُّ فاعل ومبتدأ مرفوع ، وكلّ مضاف إليه مخفوض فهذه علل موجبة عند العرب مطّردة فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوز ويبحث عن أصول تلك العلل ولأيّ شيء صارت عللاً فإذا وُفِّق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرُّفاً وأنبه خاطراً وأبعد عن الزلل وأعرف بحكمة العرب من الأول وكلاهما متّبع ما وجد من كلامهم ، وقد قالت الحكماء: مَن الْتَمَسُ الْبُرْهَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ أَبْلَهُ ؛ لأَنَّه لاَ فَرْقَ بَيْنَ مَن الْتَمَسَ مِنَ الْمُهَنْدِسِ إِقْنَاعاً وَمِنَ الْتَمَسَ مِنَ الْخَطِيبِ بُرْهَاناً وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَبْلَهُ فَمَن الْتَمَسَ مِنَ الْمُهَنَدِسِ بُرْهَانَا فِي صِنَاعَتِهِ فَهْوَ عَالِمٌ حَكِيمٌ وَهِمَّتُهُ الْحَقُّ وَمَنِ الْتَمَسَ مِنَ الْخَطِيبِ إِقْنَاعاً عَلَى أَنَّ زَيْداً عَفِيفٌ هُوَ أَيْضاً عَالِمٌ حَكِيمٌ هِمَّتُهُ الْحَقُّ وَأَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَقَّهُ ، ومن علل النحّو ما هو برهان ومنها ما هو إقناع، ثمّ رأى الأمَّة هذه الأسماء الّتي لا تنصرف منعت التّنوين وهي معربة فخرجت عن أصلها فنظروا ما ليس فيه تنوين وهو معرب فوجدوا الفعل المضارع فاعتقدوا أنَّ الاسم محمول عليه في ترك التّنوين ، إذ الفعل محمول على الاسم في الإعراب ، كما تقدّم بيانه وهذا مرادهم بشبه ما لا ينصرف بالفعل فلما دخل الاسم سببان تما تقدّم أو سبب واحد يقوم مقامهما فخرج عن أصله ودخلته الفرعيّة من جهتين ، حمل على الفعل إذ الفعل ثان عن الحدث من جهات منها إضهار الفاعل فيه ، والحدث لا يضمر فيه ومنها الدّلالة على الزمان المعيّن وبناء لفظه له والحدث لا يدل عليه فلمّا صار بمنزلته في الفرعيّة منع ما منعه من التنّوين كما بني الاسم لشبهه بالحرف في تضمنّه معناه، ولمّا لم يكن الفعل فرعاً عن الحدث في العمل لم يكن العمل في جميع ما يعمل من الأسماء علَّة تمنع الصَّرف فهذا هو الشَّبه الذي قصد النحويُّون فإن كانت العرب أرادته فهو ذلك وإن كانت لم ترده

مع كونها حكيمة فقد وجد النحويون هذا النّوع من الاسم منع ما منعه الفعل من التّنوين والخفض بالأسباب المذكورة والشبّه بينهما موجود فاعتقدوه وقالوا به وأحسنوا مع أنهّم قد بلغوا إلى مرادهم في حصر ما لا ينصرف وسنبيّن كل نوع من بابه إن شاء الله ، وغيّر ابن طاهر الأبيات الّتي قيلت في موانع الصّرف وزاد فيها علّة وهي ألف الإلحاق فقال :

مُلَخَّصَةً إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ وَوَزْنٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفُ مُحَصَّصُ وَعَاشِـرُهَا التَّركِيبُ هَذَا مُلَخَّصُ

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ عَشْرٌ فَهَا كَها فَجَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ وَمَا زِيدَ فِي عَلْقَىٰ وَعِمْرَانَ فَالْتَبِه

هذا باب أفعل

قسم أفعل أربعة أقسام ذكرها في أربعة أبواب واعلم أنّ الفعل فرع عن الاسم فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضعف فشبّه بما خرج عن أصله وهو الفعل ومنع ما منعه من التّنوين وأتبع الجرّة ويستوي في هذا تشبيه البصريّين والكوفيّين فإن قلت إن الفعل فرع عن المصدر كانت علَّة الكوفيين أنَّه فرع عن الأسماء لا عن المصدر ، لأنَّ المصدر عندهم مأخوذ من الفعل ولا تبال بكثرة العلل إنَّا هي بمنزلة الزّائد على الثّلاث في الطَّلاق قال بعضهم : ولا تحتاج أن تقول : صار فرعاً من جهتين ، لأنَّه لما خرج عن أصله ولم يكن اسماً استحقّ البناء ثم أعرب بالشّبه ومنع التّنوين والجرّ لما تقدّم ، فإذا خرج الاسم عن أصله بعلّتين أو ما يقوم مقامهما جعل كالفعل في عدم التنّوين والخفض لا غير من حيث كان اسماً كما ذكرنا فكلّ شيء جاء بزيادة الفعل المختصّة به من الأسماء فهو غالب على الفعل وكلّ شيء ورد من الوزن الذّي لا يكون إلا له فهو مختصّ وقد روى الرّواة ترك صرف ما يتصرّف في الشّعر ، كرواية مسلم بن الحجّاج وغيره * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَع * وفي ديوان عامر ابن الطَّفيل للنَّابغة: * أَلاَ أَبْلِغْ عُوَيْمِرَ عَنْ زِيَادِ * ومنه: * شَلَّتْ يَدَاوَ حُشِيٌّ مِنْ قَاتِلِ * ومنه قَوْلُ عَمْرِو بنِ عدي بنِ أَحْتِ جُذَيْمَة * أَنَا ابْنُ عَدِي حَقَا فَاعْرِفِينِي * وهو كشير وأكد بقوله: وأشبه هذا من الأفعال مَا أُمَيْلِحَ زَيْداً ، يريد أنّه ضارعه من جهة التصغير والأصل الوزن والزّيادة إلاّ أنه يقول فهو على حاله قبل أن تحقره من قبل أنّ الزّيادة الّتي بها أشبهت الفعل مع البناء ثابتة وتشبيه بأُبَيْطِر وأُهَيْنِم أولى ؟ لأنّه مضارع بيطر وهينم وليس بتصغير كما ضارع « تَنْضُب » تَذْخُل ، وقد تقدم بيان الفعل ما هو في أوّل الكتاب .

باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء

ذكر في هذا الباب أفعل وكل ما أشبه الفعل بالزيادة وبين ذلك غاية البيان ، أفعل في الباب الأوّل صفة ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة وقد بين ذلك في هذا الباب وأفعل في هذا الباب اسم غير صفة فلذلك انصرف في النكرة لأنه لا علّة فيه إلا وزن الفعل وهذا البناء يكون في الأسماء والأفعال وهو غالب على الفعل فلذلك لم يصرف في التعريف فإن سمّيت بفعل على هذا البيان كان أحرى ألا ينصرف أيضاً وكذلك إذا سمّيت باسم فيه زيادة مختصة بالفعل حملته على الفعل وإن سمّيت بذلك الفعل نفسه فأقصى أمره أن يكون غير مصروف كالاسم الذي حمل عليه وفي هذا الباب بيان للزّائد والأصل وبيانه في الأمثلة في آخر الكتاب وجعل اليعمل واليرمع اسمين حيث استعملتهما العرب غير تابعين وكذلك فعل في الأمثلة قال أبو زيد : واليَعْمَلَةُ : النَّجِيبَة ، قال بعضهم لا يكون اليعمل إلا للذكور وليس قال أبو زيد : واليَعْمَلَة على أنّ اليعمل اسم لا صفة قول القَطَامِيّ :

فَرَحَـلَتْ يَعْمَـلَةَ النَّجَـاءِ شَـمْـلةً تُرْضِي الزَّمِيـلَ إِذَا الزِمَّامُ عَرَاهَـا وقد أتبعها الأفوه في قوله:

هَــابٍ هبـــلُّ مدلُّ يَعْـمَـــلُ هَزِجُ طَفْطَــافَــةٌ ذُو عَفَــاءٍ نِقْنِقٌ جَنِفُ صَوفه لدخول الهاء كقولهم أرمل وأرملة . كُرَاع : واليرمع : جمع اليرمعة

الحصى البيض وهي أيضاً الحجارة الرّخوة ، وقوله : ولغة بعض العرب⁽¹⁾ نصّ بأنّها لغة وهو فعل سمّي به وأعصر : يحتمل أن يكون فعلاً سمّي به وأن يكون اسماً وقيل سمّى بقوله :

أَزَهُيْ رُ إِنَّ أَبَاكَ غَيَّرَ لَوْنَهُ مَرُّ اللَّيَالِي وَاخْتِلاَّفُ الْأَعْصُرِ

والرّجازة : ما عُدِّلَ به ميل الحمل وهي أيضاً مركب دون الهودج، والرّبابة خرقة تجعل فيها القداح وهي أيضاً القداح والقِمَطْرُ : الجمل القويّ السّريع وهو أيضاً شبه سَفَطٍ من قصب ، وذيب قمطر الرِّجل أي شديدها والهدملة رملة ويعنى أن الألف في الرِّجازة والرِّبابة زائدة والحروف التي تختصّ بالفعل أربعة حروف المضارعة: فالاثنان منهما يكونان في الأسماء زائدتين حتّى يثبت غير ذلك ، والاثنان يكونان فيهما أصلاً حتى يثبت غير ذلك وسيأتي بيان ذلك في الأمشلة والزّيادةُ بابُها الأفعالُ وإن كانت في الأسماء وقال الفارسيّ وغيره: وَلِقَ يَلِق، إذا أسرع وأنشد: *جَاءَتْ بهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ * بمعنى تسرع فالهمزة فيه زائدة، وقولهم مَأْلُوق(٠) بالهمزة دليل كونها أصلاً ولو لم تكن أصلاً لقالوا مولوق وَالْأُوْلَقُ : الجنون وهو أيضاً الأحمق ، فقول سيبويه هو الصّحيح ، وكذلك أديم مرطى ومأروط فهمزة أرطى تكون أصلاً وزائدة على هذا ، وقوله يسمى تالب(2) ، وكذلك لو سميّته بتولب لم تصرفه لأنّه تفعل. ، قالوا الوالبة : الزّرعة الّتي تنبت من عروق الزرّعة الأولى ووالبة الأبل نسلها وأولادها ، قال الشّيباني : الوالب : الدَّاهب، يقال وَلَبَ فِي ذلك الوجه وَوالَبْتُ الشيء: وصلته أبو زيد. ويقال: أَلَبَ الرَّجل يَأْلِبُ أَلْبًا إذا جمع عليك القوم وحرَّشهم وألَّب تأليباً مثلها ع س الأَلْبُ : الصَّعو يقال : الناس ألب علينا والألب : لغة في اليلب ، يعقوب : مرَّ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 203.

⁽²⁾ المرجع نفسه: 16.

^(*) المرجع نفسه: 8.

يَأْلِبُ أَلبًا شديداً ، أي يعدو ويريد بقوله وإنمّا قيل له : تألب من اشتقاقه(١) ، يعني الحمار وقوله: وتولب قد يكون من ولب الزّرع والشَّرّ ، وقوله لأنّه يشبه أذهب⁽²⁾ ، يريد ليس تشبيه ألف القطع بألف الوصل بأبعد من تشبيه ألف الوصل بألف القطع ، وقوله في أوّلها الزّوائد⁽³⁾ : الزّوائد عشرة ، منها أربع لا تكون أوّلاً الواو والهاء والسّين واللاّم فإن جاءت السّين تقدمتها الهمزة وسيأتي بيانها في التّصريف. سيبويه وكلّ اسم سميّ بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف وإذا سمّى باسم في أوّله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذا جملة هذا كله . الطّريدة كالحُمُولة تكون للواحد والجميع وقد ذكرها في الصَّفات ، وقوله : لأنَّ حال التَّاء والنُّون (٩) ، لما قرنهما خلطهما ولم يأت بالنُّون زائدة في أوّل اسم ووقع في الشّرقيّة : ومن قال : تُرْتُب صرف لأنّه وإن كانت فيه زيادة فإنه قد خرج من شبه الفعل(٥) ، قلت هذا حسن وكذلك جميع ما خرج من شبه الفعل ، الكسائي : وما كان على أفعل صفة ، نحو : أحمر وأصفر وأبلق وأحدب فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة سمَّيت به أم لم تسمّ فإن كان أفعل اسماً ، نحو : أحمد وأفلح وأسلم انصرف في النّكرة أمّا الصفّة فلا خلاف في ترك صرف معرفتها ونكرتها في جميع الأحوال قال أبو الحسن في كتابه الأوسط « وما كان من أفعل صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو : آدم وآخر وإنمَّا يكون معرفة إذا سميَّت به رجلاً ولم ينصرف في المعرفة ولا النَّكرة ، قال : والقياس [وأن] ينصر فَ في النَّكرة فهذا نصِّ بما ذهب إليه سيبويه(٠) ثم قاس بعدُ، قال

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 3: 17، وفيه « من ذلك » عوض « من اشتقاقه » .

⁽²⁾ المرجع نفسه : 21 ، وفيه « لأنّه يشبه اضرب » عوض « لأنه يشبه اذهب » .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 25 ، وفيه « في أوائلها » عوض « في أوّلها » .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 19.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه : 14 ، وفيه « وإن كان أوّله زائداً » عوض « وإن كانت فيه زيادة » .

 ^(*) انظر الكتاب 2 : 4 : 4 ، ونصه (وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة .

أبو زيد في لغاته: قلت للهُذَليّ: كيف تقول للرجل له عشرون عبداً كلّهم أحمر ؟ فقال: له عشرون أحمر قال فقلت له فكيف تقول إذا كان يقال: لهم أحمدُ ؟ فقال: له عشرون أحمداً ، فأجرَى أحمداً [ولم يُجْرِ أحْمَرَ] ، والّذي وقع في الكتاب طرّة لأبي الحسن ، غلط ؛ لأنّه يخالف العرب والصّواب ما نصّ عليه في كتابه من ترك الصّرف ثمّ ذهب إلى أنّ القياس للصّرف لو قيل قال الأستاذ أبو بكر القياس ما ذكره أبو الحسن على قول سيبويه في باب جمع النساء والرّجال ومنعه من جمع أفعل الصّفة على فعل من حيث زالت الصّفة بالتسمية ثم نهى عن مثله بعدُ في الباب ، قلت: وقد أجاز ذلك وقالته العرب وأنشد:

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِن آلِ يامِنِ فَيَا عَبْدَ عَمْرِو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

فجمع الأحوص على حوص وهو علم فهذا دليل مراعاة الصّفة في العلم، والعرب قد تذهب بالأعلام مذهب الصّفات وتجعل فيها حكمها من الاشتقاق يُحرز معنى ، ألا ترى إلى دخول الألف واللام في الفضل والعبّاس لإبقاء معنى الصّفة فإذا نكّر ذلك الاسم قوي فيه ذلك المعنى ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِلشّوَىٰ ﴾(١) نصب بعضهم نَزّاعَة وأعمل فيه ما في لظى من معنى الفعل وكأنّ العرب لم تقصد هذا وإنمّا راعت فيه رجوعه إلى حال أشبه فيها نكرته الأولى ألا ترى أنّ الفعل إذا نكّر بعد التسمية لم يرجع إلى حالته الأولى التي كان فيها صفة لأنّه لم يكن صفة إلا فعلاً وهو الآن في التنكير اسم ويُضْعِفُ قياسَ أبي الحسن إجماعهم على صرف ما فيه تاء التّأنيث في التنكير بعد التسمية وتاء التأنيث فيه ثابتة ، والصّفة في نحو : عائشة وفاطمة ، فراعوا حال التّنكير الأوّل الذي لا تثبت فيه الهاء و « أفلح » في مسألة الكسائيّ : فِعْلٌ ولذلك انصرف في الذي لا تثبت فيه الهاء و « أفلح » في مسألة الكسائيّ : فِعْلٌ ولذلك انصرف في

⁽¹⁾ المعارج: 15، 16.

النَّكرة ، « وأحمد » : صفة « بمِنْ » إذا نكّرته بعد التّسمية لم يرجع إلى حاله في الصَّفة ، لأنّه لا يكون فيه إلا « بمِنْ » ، وكذلك أسلم كأحمد ويمكن أن يكون فعلاً فَأَجْرِيَ فِي النَّكرة المشبهة للنَّكرة وقوله : وليس لك أن تغيّر البناء(١) ، الفعل كالحرف في هذا وعلى قياس إب حين لم تقطع تترك منه همزة الوصل والقياس ما ذكره هنا لِضَعْفِ ذلك في ثبوت الهمزة مع حركة ما بعدها فاعتلّ من وجهين، وقوله : إذا اشتققته من الفعل(٠) ، لا يجوز أن تشتقه إلاّ للتّسمية لكثرتها ، وقوله : لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة(2) ، يريد بدلاً من الهمزة ، وقوله : بمنزلة قولك في تغلب(٥) ، شبّهه بتغلب لمكان حرف المضارعة ، ومن مسائل الباب أن تسمّى بانطلق واستخرج فلا يصرف في المعرفة ؛ لأنك سمّيت بفعل ولا نظير له في الأسماء ، وتقطع الهمزة وكذلك إن سميّت بشيء يكون على مثال الفعل ولا يكون له أصل في الأسماء لم ينصرف في التعريف أيضاً وإن سميَّته بما يكون على مثال ما لا ينصرف ، نحو : سراويل لم ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنّه أشبه « مساجد » ولم يكن له أصل في الآحاد ، وكذلك بقّم وخضّم وبذّر هي أعجميّات ولم توافق اسمأ ووافقت الفعل فلم تنصرف في التعريف للتعريف ووزن الفعل وكذلك نَرْجِس وتُضَيْرِب ممّا لا ينصرف في التّصغير وينصرف في التّكبير الفارسيّ : إذا وافق تصغير ما ينصرف تصغير ما لا ينصرف لم يصرف كما أنّه إذا وافق تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف صرف ووقع في الشرقية بعد قوله : ويخرج إلى ما لا ينصرف كما تخرج هنـدٌّ في التحقـير إذا قـلت هُنَيْـدَةُ إلى ما لا ينصرف ألبتَّة في جميع اللُّغات وَكذلك أَجَادِلُ اسمَ رجل ، إذ حقَّرته لأنه

⁽¹⁾ لم أعثر على هذا النّص في الكتاب ولعلّه من كلام الكسائي في مسألته . انظر صفحة 291 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 2: 4: 21.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 23.

^(*) انظر الكتاب 19.

يصير أُجَيْدِل مثـل أميلح ، وإن سمّيت رجلاً بِهَرِق قلت هذا هُرَيْقُ قد جاء لا تصرف^(۱) ثبت فيها عوض ما في الرّباحيّة .

باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللّغات

هذا الباب يرجع إلى استعمال العرب فما استعملت منه تابعاً فهو صفة وما لم تستعمل منه تابعاً نوَتْ فيه الاسمَ كأجْدَلَ وأخْيَلَ وأَفْعَى فَصَرَفَتْ وَجَمَعَتْ على أفاعيل ومن الدّليل على ذلك جمعه في الحديث: خضراء على خضراوات وقد يجمع على أفاعل وهو صفة كأراقم كا ذكر ، والأبرقُ : لون فيه حمرة وبياض وسواد وأجروه صفة والأبغث: من البُغْنَة وهو لون يضرب إلى الكدرة وما لم يصرفوه من هذا الباب وقد استعمل استعمال الأسماء فإنهم راعوا فيه الصفة فكأنها صفة قامت مقام الموصوف : وهو الذي أشار إليه أبو الحسن .

باب أفعل منك

قوله ولا تقول هذا رجل أصغرُ ولا هذا رجل أكبر⁽²⁾ ، قد ألزم قبل هذا أوّل الحذف في قولهم : مذ عام أوّل⁽³⁾ وصرفه في النّكرة ، قال أبو الحسن في الأوسط : وما كان على أفعل ليس بصفة فهو ينصرف في النّكرة ولا ينصرف في المعرفة ، نحو أسلم وأحمد ؛ لأنّك لا تقول هذا رجل أسلم ولا أحمد ، يعني بغير «منك » ، وقوله لو سميّته أفضل منك (4) ، يعني بالكلمتين لأنّك إن نكرّته رددته إلى أصله وأما أجمع وأكتع وأبصع وأبتع فهي أسماء فتنصرف في النكرة بعد التسمية بها وتعريفها عنده بنيّة الإضافة ككلّ إلا أنّه ظهر المضاف إليه في كلّ ولم يَظْهَرْ

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 4: 23.

⁽²⁾ المرجع نفسه 5 : 16 ، وفيه « ولا هذا رجل أَفْضَلُ » عوض « ولا هذا رجل أكبر » .

⁽³⁾ المرجع نفسه 46: 9:

⁽⁴⁾ المرجع السابق 2 : 5 : 16 . وفيه : « فإن سميّته أفضلَ منك » .

هنا واسْتُغْنِيَ عن إظهاره بما تقدم ظاهرها إلاّ أنّك قد تُظْهِرُها في كلِّ وحكمها هنا أضعف حيث لم يظهر فيها ويَبْعُدُ أن تكون أعلاماً ، وذكر في بعض أبواب الأحوال : وأمّا كُلّهُمْ وَجَمِيعُهُمْ وَأَجْمَعُونَ وعَامَّتُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ فلا يَكُنَّ أبداً إلا صفة (۱) ، يعنى تأكيداً قد تكون كلَّ كعامة وجميعْ غيرَ تأكيد .

باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف

موضوع هذا الباب على أنّ المثال إذا لم يختصّ بشيء واحد كان مصروفاً أبدأ ، ألا ترى أنَّ قولك كلِّ أفعل يحتمل أن يكون مثالاً للاسم والفعل والصَّفة وليس بفعل ولا اسم ولا صفة فلم يخلص لواحد منهما فتصرفه إذا قلت كلّ أفعلَ فإذا خلص لواحد منهما صرف إذا كان اسماً وفتح إذا كان فعلاً وأعرب من غير صرف إذا كان صفة ، كقولك : هذا رجل أفعل ، لأنَّ أفعل هنا مثال للصفَّة لمَّا وضعته موضع ما لا ينصرف لم تصرف فإن وضعته موضع منصرف صرفت المثال ، نحو قولك هذا رجل فَعَنْلَيْ ؛ لأنَّه مختصَّ بالمذكّر ، وكذلك كلّ فُعْلَىٰ غير مصروف ، لأنّ هذا المثال مختصّ بألف التّأنيث وكذلك كلّ فعلاء غير مصروف أيضاً ؛ لأنّه مختصّ بالتّأنيث فهما مثالان لما لا ينصرف ألبتّه ، ولهذا قال : وتقول هذا رجل أفعل منك فلم تصرف (c) ، لأنه لم يشرك الاسم هنا فهو مثال الصّفة وكذلك كلَّ أَفْعَلَ زيدٌ هو مثال للفعل ولم يشركه فيه غيره فجاء بالمثال محكيًّا على بنائه في الفعل وذكر معه الفاعل فوقعت الجملة محكيّة بعد كلّ وأفعل هنا مثال للفعل وليس بعامل في الفاعل لأنّه لم يستقّر فعلاً في الكلام ولكنه تمثيل مثّل به عامل الفاعل فجري عليه حكمه كما جرى على مثال الوصف ذلك وخطَّأُ أبو عثمان المازنيّ سيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل ، قال لأنّه مثال لا صفة

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1: 189: 12.

⁽²⁾ انظر الكتاب 2: 6: 3، وانظر 2: 5: 16.

وهو قول ساقط وقد علمنا أنه مثال لكنه لمّا يشركه في الفعل الاسم أجري عليه حكمه كآدم وأحمر وتحطأه أبو العبّاس في ذلك وذهب مذهب سيبويه ثم حكى عنه اتّباع المازني في قوله وليس بشيء لما ذكرنا وكذلك قال في كل أفعل زيد وهو فعل عامل في فاعله ولم يجعله مثالاً ، قال ولذلك لزمه الفتح وهو حكاية ، ووقع في الشّرقيّة أفعل زيد مثل أكرم زيد ، إنمّا أفعل كناية عن فعل ماض ، ثمّ رجع الأستاذ أبو بكر لقول المازني في أفعل زيد وقوله الأوّل صواب لما ذكر قبل ، وقوله يكون وصفاً لا تصرفه فيها نصّ صحيح أنّ أفعل إذا ثبت في الوصف فهو غير مصروف إلا أن يكون اسماً وصف به لمعنى فيه ، وقوله : قلت كيف تصرفه : يريد كيف صرفت المثال ، وقوله فإنّما أفعل هنا اسم جعله اسماً لأنه مثال وليس بالصّفة ، وقوله : وتقول أفعل إذا كان وصفاً لم أصرفه(١) ، ترك صرف أفعل هنا لأنّه اسم معرفة ابتدأ به ليخبر عنه وقد قال في باب من المعرفة يكون الاسم الخاصّ شائعاً في الأمّة : وكذلك ابن أفعل (2) لما ابتدأ به جعله اسماً ولم يصرفه ، وصار بمنزلة الذي كُنيّ به عنه ثم قال: وقال أناس كل ابن أفعل(3) فلم يصرف أيضاً وقد صار هنا نكبرة ، غير أنه مثال للمعرفة لما ينصرف مختص به ، واختار الأستاذ على هذا أن تقول كل أفعل في الكلام فهو وصف أو معرفة ولا يشبهه ، لأنَّه جرى في الكلام معرفة غير مصروف فمنع الذي مثله به الصّرف، وقوله كل أفعل في الكلام لا أصرفه(٠) هذا يجوز في آدم وغيره من ألفاظ الصّفات ، ولا يجوز في المثال كما ذكر ، وقوله : وإنما مُثّل به الفعلُ هذا هو القياسُ وعليه قوله :

* جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ * لأَنَّه لا يخصَّ شيئاً من غيره ألا ترى أنَّه

⁽¹⁾ انظر الكتاب 6: 2.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1: 266 . 4 . (2)

⁽³⁾ انظر الكتاب 1: 266 : 4 . (3)

^(*) انظر الكتاب 2 : 6 : 5 . 6 .

تمثيلٌ لكلِّ شيء فحكمه حكم شيء وبناء ومنه والله أعلم: ﴿ وَفَعَلْتَ فَعُلْتَكُ الَّتِي فَعَلْتَ ﴾(١) وكذلك قوله: ﴿ فَعَلْتُهَا إِذَنْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾(٥) وقوله: وكذلك إذا قلت هذا رجل فعلان(٠٠٠) يكون على وجهين : « منصرف وغير منصرف ، فالَّذي لا ينصرف من فعلان ما كان مؤنَّثُهُ فَعْلَىٰ ، نحو: غضبان وسكران ، والَّذي ليس موِّنته فَعْلَىٰ منصرفٌ ، نحو : ندمان ونصران ، وأمَّا فَعْلَى وفِعْلَى فلا تكون ألفهما إلا للإلحاق وفَعْلَى وَفِعْلَى ألفهما للتأنيث فينبغي على ما أصّل في الباب أن يَقول إذا أراد الإلحاق كل فَعْلَىٰ وفِعْلَىٰ ينصرف لأنّ ألفهما للإلحاق وكلُّ فَعْلَى وفِعْلَى لا ينصرف ، لأنَّ ألفهما للتّأنيث لأنَّ التّنوين يمنع الاشتراك، وألف التّأنيث تمنعه أيضاً، ومضى الأستاذ أبو بكر رحمه الله على ما زعم سيبويه ، ولم أره إلا بعد موته رحمه الله ، وقول سيبويه في رواية الرّباحي في آخر المسألة يدلّ على ما ذكرت لأنّه قال : وإن شئت قلت كل فَعْلَىٰ أو فِعْلَىٰ فلم تُنَوِّنْ لأنَّ هذا الحرف مثال ، فإن شئت أنَّثت وجعلت الألف للتَّأنيثِ ، وإن شئت جعلت الألف لغير التأنيث انتهي نصّه . قلت وإذا جعلت لغير التّأنيث لم تكن إلا للإلحاق ونوّنت ، ولم يدخل تحتها التّأنيث فلم يشتركا كاشتراك أفعل وفعلان ، وكل مثال مشترك فلا بدّ من تنوينه إذا قلت كلّ هذا وكل مثال من هذين منفرد بحكمه ، وهما قولان والآخر أظهر فتدبّره فإنّه غريب ، وقوله لأنّ هذا الحرف مثال ، يريد هذا الاسم وأعاد الضمير في أنثته عليه والأسماء تذكّر وتؤنّث على المعنى.

باب ما ينصرف من الأفعال إذا سمّيت به رجلاً

قال في الباب : فكل اسم سمي بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف وإن سميته باسم في أوّله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف ثم قال

⁽¹⁾ الشعراء: 19.

⁽²⁾ الشعراء: 20.

^(**) المرجع نفسه: 15 ، وفيه « وكذلك قولك » عوض « وكذلك إذا قلت » .

هذا جملة هذا كله وهو حسن كما أنّ يزيدَ وتغلبَ يصير بمنزلة تنضُب ويعمَل إذا كان اسماً (١) هذا التشبيه على القلب بل تنضب ويعمل يصيران بمنزلة يزيد وتغلب ؛ لأنهما فعلان والآخران اسمان في أوّ لهما الزّوائد المختصّة بالأفعال ولا يخلو أن يسمّى بالفعل وفاعله فيكون محكّياً وليس من الباب أو بالفعل فارغاً من فاعله وهو الذي يتكلّم عليه وعيسى بن عمر لا يصرف فعلاً ماضياً فارغاً من فاعله أشبه الأسماء أو لم يشبهها وعليه حمل قوله : * أنا ابْنُ جَلاً * واحتجّ به وسيبويه بعرف رجل يسمى يعمله جملة محكيّة سمّى بالفعل بضميره واحتجّ سيبويه بصرف رجل يسمى كُعْسَباً ، وقول سُحَيْم بْنِ وثِيلِ اليَرْبُوعِيّ :

أَنَا ابْنُ جَلاً وَطُلاًّ عُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

شاهده فيه حمله على الجملة والحكاية كما بين والمعنى أنا ابن المشهور في الكرم والشّجاعة والجرأة يقال في المدح هو طلاّع الثنايا وطلاّع أنجد وهي الطرق في الجبال جمع ثَنِيّةٍ وجمع نجد ، يريد بقوله : * مَتَىٰ أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي * كنايةً عن الصلع والشّيب ، فيريد أنّه إذا أزال عمامته ظهر صلعه وشيبه فعلم أنّه مسنّ صاحب تجربة ، والعرب تمدح بذلك ومنه قول الآخر :

وَلاَ يَقُـــومُ لِلْمُـــرُوبِ وَالْفَــزَعْ إِلاَّ ذُو الشَّيْبِ وَأَصْحَابُ الصَّــلَعْ وَقُول الآخُر:

إِذَا مَا الْقَلاَسِي وَالْعَمَائِمُ أَحْسَنَتْ فَفِيهِنّ عَنْ صَلَعِ الرِّجَالِ حُسُورُ وَمِن الدِّليل أيضاً قوله: * أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي * وقيل أراد إذا حسرت اللثّام عن فمي أعربت عما جئت إليه فعرفتموني بما كان يبلغكم عني ،

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2 : 7 : 5 ، وفيه « يصيران » بمنزلة « عوض » يصير بمنزلة « وإذا صارت أسماء » عوض « كان اسماً » .

والأوّل أظهر ، وقول أبي الحسن وقد جاء مثل ضرب اسماً معرفة قالوا بنو دُئِل وهم رهط أبي الأسود الدّؤلي دئل عنده مسمّى بالفعل ويقال دأل يدأل وفي مجالس ثعلب : جئتنا بدؤلاتك وتؤلاتك وهي الدّواهي الواحدة دؤلة وتؤلة مثل تخمة ووقع له في الأبنية الدئل : دويبة وأنشدوا :

جَاؤُوا بِجَيْشِ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلاّ كَمُعْرَس الدُّئِل وذكر كراع: والدئل والرئم وقيل: الدئل: الداهية والتّخفيف في الدئل على غير قياس ، قلب الهمزة ياء ثم حذف ضمّة الدّال ونقل إليها كسرة الياء وفيه بعد والأظهر أنَّها لغة أخرى كالديل كلُّ واقع على مسمَّاه ، وأمَّا بقَّم وشلَّم وخضَّم وبذّر فلا تنصرف في المعرفة لأتها لا نظير لها في الأسماء ووافقت الفعل فمنعت الصّرف، وشاهد أبي الحسن في بيت كثيّر عزة(١) ففي ترك صرف بذّر وهو اسم ماء للتعريف ووزن الفعل والأسماء الأربعة في البيت بدل من الأمواه لأنَّها أسماء مياه ، وإن كان شلّم وبقّم وخضّم أعجميات فإنّ العجمة في النّكرات لا تؤثّر ولا تكون العجمة مؤثّرة إلا إذا نقلت أعلاماً من كلام العجم ، قال المازني : قال الأخفش إِن صيّرت بقّما أصلاً في الأسماء وهو أعجميّ أعرب صرفت فَعَّلاً كلّه ، لأنّه في مثال الأسماء ، قال : وأخطأ لو كان كما يقول لصرفنا باب مساجد ومناديل لأنّ في الأعجميّة سراويل ولكنّا لا نجعل الأعجميّ أصلاً للعربيّ والدّليل على ذلك أنَّه ليس في العربيَّة مثله ، قال الفارسيّ أشبه فِعلاَّ إذا كان اسماً لم ينصرف ولم يشبه من الأفعال ما إذا كان اسماً انصرف ، نحو ضَارِبْ إذا أمرت ، وضَارِبْ إذا أخبرت وشَلَّم: اسم بيت المقدس. الفارسي وليس كون الاسم خارجاً من أمثلة الأسماء يمنع صرفه بل كونه على بناء المختصّ بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه قلت

وهو قول سيبويه وجميعها لا ينصرف في التّعريف وينصرف في التّصغير والتنّكير لزوال شبه الفعل عنه ، وأمّا التّسمية بضربا وضربوا فلا بدّ من إلحاق النّون كما أنّك [إذا] سمّيتَ بيضربا ويضربوا المجزومين والمنصوبين رددت النّون كما فعلت في أولى وضاربي المضافين وأشباههما وعلَّة سيبويه أنَّ ألف التّأنيث وواو الجماعة لا يكونان إلاَّ مع النُّون فلمّا كان الفعل الماضي مبنيًّا على الفتح حذفوا النُّون من الماضي المثنّى ضميره والمجموع أيضاً فصار حذف النون منهما للبناء كفتح المفرد فصيّروا الفتحة في ضَرَبَ كالنَّصبة في لن يضرب ، وحذف النون للبناء كحذفها للإعراب كما جعلوا الكسرة في هيهاتِ المجموع كالفتحة في هيهاة المفردة وكلاهما مبني وكما فعلوا في التَّسمية بضربت حيث رُدَّتِ التَّاء إلى أصلها فوقف عليها بالهاء كالأسماء كذلك رددت ضربا وضربوا في التسمية بهما إلى أصلهما فأثبت النون وكذلك المضاف لما قطعته عن الإضافة للتسمية رددت إلى الأصل ووقع معنى هذا الكلام لابن السّرّاج قال : إنمّا رددت النّون لأنّها كانت ضربون في الأصل ولكنها لمّا بنيت حذفت لأنَّ الماضي مبنيٌّ على الفتح والنّصب عنده نظير الفتح فمن ثمّ رددت النُّون حين سميّت والدّليل على أنّ هذه الألف التّي للتثّنية والواو للجمع لا يلحقان إلاَّ بالنُّون قولك رجلان ومسلمان ويضربان ويضربون انتهي . ووقع هنا لأبي إسلحق كلام كأنّه رواية قال أبو إسلحق : إنما رددت النّون لأنّها كانت فعلاً ثم سميت به ومثل هذه الزّيادة في الأسماء (. . .)(1) والدّليل على ذلك أنّ هذه الألف التي للتثنية والواو التي للجمع لا تلحقان الأسماء إلا بالنّون ، يقول مسلمان (ومسل ...)(2) وهذا الذي ذكر أبو إسلحق أسهل وفي الأوّل صنعة وقياس وكان كلّ واحد منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحا ولا يكون شيء من هذا إلا أن تكون الألف والواو علامتين مجرّدتين من الضّمير ولا تكون هذه الألف والواو إذا تأخرّتا

⁽¹⁾ كلمة طامسة .

⁽²⁾ واضح أنّها ومسلمون .

إلا ضميرين وكذلك في الأمر فإن سمّيت بشيء من ذلك حكيت وتجوز الحكاية في جميع ذلك وإن لم يكن في الفعل ضمير وهو قليل في الكلام على ما يأتي في حكاية الحروف والأفعال والأسماء ، وقوله وكذلك يضربون(١) ، يريد أنه إذا سمّى به وأعرب بالواو كان في ٦ النّصب ٢ بالياء كزيدين وعمرين يكون جميع ما فيه الواو والنّون والألف والنّون من [المعربات] بمنزلة واحدة رفعها [وجرّها] ونصبها بــاليــاء ولم يرد أنّ [يضربون كضربون] في إعرابـه بـالحروف والحركات لأنّ الزّيادة والوزن يمنعان تنوينه إذا أعرب بالحروف وتأوّل المبرّد عليه أنّه(2) جعل « يضربون » بمنزلة « ضربين » في كل حال وردّ عليه وأخطأ عليه وعلى نفسه ، لأنّه تأوّل خطأ وردّ به ونصّ سيبويه وكذلك يضربون في هذا القول أي إذا أعرب بالحروف هو بمنزلة ضربين يكون في الرّفع بالواو وفي النّصب والجرّ بالياء ، وقوله : وصرت كأنك سميّت بيَبْرينَ (3) ، يريد أنّك تقول ضربين كما فعلت ييرين وهي اسم بلدة ومثّل بها من حيث شهرت في الكلام ولم يرد أنّ يَبْرينَ إذا سميّت بها مذكّراً وجعلت الإعراب في النُّون صرفت لزيادة الياء أولاً والمثال كما تأوَّل عليه المبرَّد ثم ردّه عليه وتشبيه سيبويه صحيح بديع و « يَبْرِينَ » لا ينصرف على كلّ حال لمكان الزّيادة في أوّله والوزن عنيت بلداً أو رجلاً وسيبويه هو الذي علَّم بهذا :

أَعَــلّمُــهُ الرِّمَــايَــةَ كُلَّ يَـوْمِ فَــلَمَّــا اشْتَـدَّ سَــاعِـدُهُ رَمَـانِي وَقَالُوا هذه ضَرَبَةُ ، قد جاء (4) كما قالوا رطبة وهمزة اجتمعت أربع حركات لأنّ التّاء لم تبن الكلمة عليها وكلامه على ضربا ككلامه على ضربوا سواء ، وقوله :

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 8: 9.

⁽²⁾ انظر المقتضب للمبرد 4: 13 ، 38 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 2 : 8 : 11 ، فيه « سميّته بمثل بيرين » عوص ما هو مثبت .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 2: 8: 13.

وإنما كففت النّون في الفعل(") ، يريد أنّ الماضي مبني على الفتح فلمّا احتيج إلى تثنية الصّمير وجمعه كان من حقّه أن يأتي بالنّون على طريقة الأسماء والفعل المضارع ، فلمّا كان الواحد مبنيّاً جاء في الاثنين والجماعة كذلك ، فصار حذف النّون بناء كما كانت الفتحة بناء في المفرد فلما سمّيت به خرج عن الأفعال فجاء على طريقة الأسماء فرجعت النّون بعد الألف ، وأمّا المضارع فمعرب والنون فيه ثابتة كالضّمّة في المفرد ، وقوله ووافقت النصب (ث) ، يريد وافقت الفتحة النّصب كما وافقت النّصبة البناء يريد حين قلت لن يضربا لقولك لن يضرب وقد بيّن في أوّل المسألة وقوله : وإن سمّيت رجلاً ضربن أو يضربن لم تصرف (ق) يريد إذا كانت علامة غير ضميراً حركيت وقال أبو على : إن جعلت النّون علامة للجمع فليس في الكلام مثل جعفر فلا تصرف وإن جعلتها علامة للفاعلات حكيته فهو في كلتا الحالتين غير منّون ثم قال ليس كون الاسم خارجاً من أبنية الأسماء يمنع الصّرف لكنّ كونه على بناء المختص كون الاسم خارجاً من أبنية الأسماء يمنع الصّرف لكنّ كونه على بناء المختص بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه فمنزلة يضربن إذا سمّيت به فارغاً فيمن قال : أكلوني البراغيث من قتلن فعلاً منزلة تغلب اسماً من تضرب فعلاً والحمد للله .

باب ما لحقته الألف في آخره /

هذا الباب لألف التّأنيث المقصورة ، ولألف الإلحاق ، أما ألف التّأنيث فبنيت الكلمة عليها ولزمت ، ولذلك قامت مقام علتين وهي ألف غير منقلبه عن شيء ولم تلحق بناء ببناء ، وقد استدلّ على ذلك بقولهم جَمَزَىٰ في الباب ، ولمّا دخلت للتّأنيث وثبتت في الكلمة ، وقد يكون ما قبلها ثلاث حركات خالفت ألف الإلحاق ، لأنّه لا يكون قبلها ثلاث حركات فتتوالى أربع متحرّكات فكان

المرجع نفسه: 15.

⁽²⁾ المِرجع نفسه : 17 ، وفيه « ووافق الفتح في ذلك النّصب في اللّفظ » .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 18، وفيه « لم تصرفه » عوض « لم تصرف » .

دخولها للتّأنيث علّة ، وبناء الكلمة عليها علّةٌ فلم ينصرف ما دخلت عليه في معرفة ولا نكرة ، ودخلت على ثلاثة أحرف متحركة لكونها ساكنة غير مبدلة من شيء ، وألف الإلحاق منقلبة عن ياء أو واو ، وبنيت الكلمة عليها وهي ملحقة بالأصول ، ويدخل عليها تاء التّأنيث كما ذكر فلم يكن الإلحاق علَّة إلاَّ في الموضع الذي لا تدخله الهاء ، وهو التعريف ، فلا ينصرف الاسم الملحق في حال التّعريف ، وينصرف في التّنكير ، ودليل كون الألف في معزى للإلحاق تنوينها وتصغيرها على معيز ، ولو كانت للتأنيث لقيل معيزى كحبيلي ولم تصرف في النكرة والتصغير، و « أرطى » بمنزلتها ، واستدلّ بتذكيره على أنّ الألف ليست للتّأنيث ، لأنّ تسمية المذكّر بما فيه ألف التأنيث قليل ، ولذلك قال : وممّا يقوى(1) ، والفرّاء لا يجيز تسمية المذكّر بما فيه الألف(2) وقد ذكر بعد دخول التاء في بُهْمَىٰ وهي ألف تأنيث فقيل بهماة ، وحكى يحيى : أخراة(٥) ، وتكون فيهما للإلحاق في قول من أثبت فعللا كجخدب وطحلب وضفدع وبرقع وهو صحيح ، وقوله : وكينونته وصفاً للمذكّر يدلّك على ذلك(4) ، يريد بذلك على أنّ الألف من حبنطي للإلحاق ، أنّ ألف التّأنيث لا تدخل في وصف المذكر فهذا نص ، واستدل أيضاً بقولهم حَبَنْطَاةٌ وهو حسن ، وقول العجّاج :

* يَسْتَنُّ فِي عَلْقَىٰ وَفِي مُكُور * شاهده فيه ترك تنوين علقى ، والألف فيها للتّأنيث ، ومنهم من ينوّن ويجعلها ألف الإلحاق ، وتدخل عليها التّاء ، فيقال علقاة ، يصف وحشيّاً يرعى في خصب ضروب الشّجر ، واستعار له المسنّ ؛ لأنّه إذا سمن صار له بريق كالحديد المصقول ، ويستنّ من ذلك ، ويريد بقوله :

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 9: 4، وفيه « تمّا يقويّك » .

⁽²⁾ انظر « معاني القرآن » للفرّاء 1 : 239 .

⁽³⁾ انظر معاني القرآن للفراء ، 1 : 239 .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 2 : 9 : 6 ، وفيه « يدلّك على أنّ هذه الألف ليست للتّأنيث » عوض « يدلّك على ذلك » .

يُكْسَرُ عليه الاسمُ ، يبنى عليه ، وكذلك وكسروا هذا البناء بمعنى : بنوا ، من قولهم : كَسَرَ الطّائر جناحيه ، إذا ضمّهما ، قال * وَمسَّحَهُ مَرُ عُقَابٍ كَاسِرِ *(1) وتنفرد فَعلَىٰ كجَمْزىٰ وفُعلى كرُحَظَىٰ ، وفُعلىٰ المضمومة الأوّل بألف التّأنيث ، وتشترك مع ألف الإلحاق في فَعْلَى وفِعلى ، فإذا دخلت الممدودة خلصت فَعْلاء لها وفِعلاء وفَعلى ، كَعَلْمَاء وَقَرْمَاء ، وفُعلى وفِعلى ، للإلحاق ، وسيذكر في موضعه إن شاء الله ، وسمى ألف التأنيث ياء لقلبها إليها في التنّية والجمع ، نحو حبليان وحبليات ، والقبعثري : الممتلئ ، قال يعقوب ؛ وتقول هذه موسَىٰ حديد ، بغير تنوين وهي فِعْلَىٰ عن الكسائي ، من ماس يميس ، وقال عبد الله بن سعيد الأموي : هو مذكر لا غير ، تقول هذا موسى كا ترى ، وهو من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى ، وقال أبو يوسف : أنشدنا الفراء :

فَإِنْ تَكُنِ الْمُوسَىٰ جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا فَمَا نُحِينَتْ إِلاَّ وَمَصَّانُ قَاعِدُ

ومن لم يصرف في التنكير الجنسيّ فهي فعلى لا محالة ، والصواب ما ذكر سيبويه في العلم ، أنّ موسى وعيسى أعجميّان ووزنهما مفعل وفعلى ، والياء للإلحاق ، نقلا إلى العربية في حال التعريف ، ولم يصرفا في التعريف ، وصرفا في التنكير ووزنه لهما دليل أنه يزن الأعجمية إذا جاءت على مثال العربيّة لمّا صرفتها العرب على مثلها حين عرّبتها وهو القياس ، ومن رَدّ ذلك فقد أخطأ ، ألا ترى الى تصغير إبراهيم بريهيم لمّا لم يكن له وزن حذف منه ما لا يخلّ به تمّا يراد ، ولو كانت الألف فيهما زائدة للتّأنيث لم ينصرفا على حال ، وأمّا موسى الحديد فَمُفْعَل من أوسيت رأسه في قول من قال : هذه موسى خَذِمَة وهي مؤنثة بغير علامة كا ذكر في البيت ، ومن منع صرفها في النّكرة كانت عنده فعلى ، من ماس ، وهي حكاية يعقوب وحكى فيها التذكير ، كا تقدم في قول عبد الله بن سعيد ، وقد

⁽¹⁾ انظر الكتاب: 2:9:6.

أعاد سيبويه ذكرها في ايجعل زائداً (الله ألله) . باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف

قوله واعلم أنَّ الألفين لا تُزَادَانِ إلاَّ للتَّأنيث (2) هذا صحيح ، لأنَّ ألف الإلحاق الممدودة لا تزاد ألفاً مع الألف التّي قبلها وإنما تزاد ياء أو واواً فتنقلب أَلْفاً ، وقد ذكره بعد ، وزيادتا الإلحاق أيضاً تزادان معاً ، ولا تقل إنَّ الثَّانية زيدت فألحق مثل علباء بدرهم ثم زيدت الأولى لتلحقه بسرداح بدليل قولهم قرقاط ، فلو زيدت الثانية وحدها ، لم يكن لقرطط مثال يلحق به ، لأنّه ليس في الكلام فعلل ، قلت وهذه العلة ساقطة عند من أثبت فعللاً ، كما ذكرنا فزيادتا الإلحاق زيدتا معاً ، وألحق الاسم الثلاثي بقرناس من قرنس البازي إذا ألقى ريشه ، ومثل سيبويه بقسطاس وهو مضاعف ملحق بغيره والملحق إنما يشَبّه بالأصليّ لكنه لما جاء قبله بمثال صحيح أتبعه الملحق وقوله : والألف إذا كانت(3) نصّ بأنها زيدت ألفاً والياء والواو أمس بالألف من الهمزة ، لأنّ بدل الألف من الياء والواو ، وبدل الياء والواو من الألف أكثر من بدل الهمزة من الألف ، وإنما تبدل منهما من المثلين غالباً إذا لم يكن سبيل إلى الصّحيح ، فإن صلح لم يكن بدل ، فالهمزة عنده بدل من الألف ، يقول وجرت الهمزة مجرى الألف في جميع أحوالها لأنّه ليس في الكلام فعلال غير مضاعف فيلحق به ، وقد ثبت في الباب بعد . وقوله : يعني (4) الهمزة ناقص بل يعني الهمزة والألف ، وقوله : واعلم أنّ مِنَ العرب من يقول قوباء(٥) ،

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 10: 3، وفيه لا تزادان أبداً إلا للتأنيث.

⁽²⁾ المرجع ذاته 345 : 4 ونصه « ... أفعى وموسى فالألف فيهما بمنزلتها في مَرْمَيْ فإذا لم يكن ثبت فهي زائدة أبداً » .

⁽³⁾ انظر الكتاب 2: 10: 1.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب: 14.

⁽⁵⁾ انظر الكتاب: 15.

يريد أنه عندهم مصروف مذكّر فيكون ملحقاً بقرناس ، يعقوب قال القراء : وليس في الكلام فعلاء مضمومة الفاء ساكنة العين إلاّ حرفان النيناء ، وهو عظم ناتئ خلف الأذن، وقُوباء والأصل فيهما التّحريك، وقد يمكن أن يكون «غوغاء » ملحقاً ، وإن كان سيبويه قد قال لم يلحق بشيء ، والتّضعيف فيه أحسن ، لأنّه يكون كقضقاض ، ضوعفت عينه ولامه ، ومن جعله للإلحاق كان من باب اللّفيف لا محالة ، وذلك يؤنس بالإلحاق فيه ، ومثال الغوغاء الدّأداء لمّا كان بناء ألف التأنيث الحيّة لا يجوز أن تلحقه ألف الإلحاق ، كما لحقت تترى وعلقى ، لم يشب ألف قوباء ألف صحراء فإن قيل فقد ضارعتها نون سكران فيقال للاختصاص وللوزن وللزّيادة .

باب ما لحقته نون بعد ألف

المبرد سألت أبا عثمان لم زعم أنّ أصل بناء فعلان كغضبان وما أشبهه فقال : من قبل أنّ الزّيادة للفعل وأشبه الأسماء بالأفعال الصّفات ، لأنها تحتاج إلى الموصوف كما يحتاج الفعل إلى الفاعل فلمّا أن كانت زيادة علمنا أنّ أصلها الفعل وإن لم تكن مثل ما أشبه الفعل ، وقوله وذلك أنهم جهلوا النّون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنّها على مثالها(أ) إلى آخر كلامه ، يريد أنهم جعلوها كألف حمراء وهذا صحيح أجروا عليها حكمها في ترك الصّرف في المعرفة والنّكرة لما ذكر ، لاتفاقهما في البناء والزيادتين ، ولكون المذكر فيهما غير جار على المؤنث ، لأنّ المؤنث في أحدهما ينفرد ببناء لا يشركه فيه المذكر ، والمذكّر في الثّاني ينفرد ببناء لا يشركه فيه المذكر ، والمذكّر في الثّاني ينفرد وزعم في البدل أنّها بدل من الهمزة في فعلان فعلى وهذا نص لا يقتضي إلاّ بدل العوض وكثيراً ما يصرفه وذكر في علل ما تجعله زائداً أنّ النّون فيه بدل كهمزة العوض وكثيراً ما يصرفه وذكر في علل ما تجعله زائداً أنّ النّون فيه بدل كهمزة

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 10: 21.

حمراء ، وهذا كقوله في ما لا ينصرف في ألفي التأنيث ، فصارت الهمزة بدلاً من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل وجرى عليها ما كان يجري عليها وقد ذكر البدل في التصغير ، وزعم في البدل أنها بدل كما زعم في باب التثنية والجمع أنها بدل من الواو ، والمراد بجيمع ذلك ما ذكر في هذا الباب من التشبيه وجريان الحكم فيهما واحداً .

باب ما لا ينصرف في المعرفة .. الترّجمة

النُّون في هذا الباب مضارعة للنُّون في الباب قبله ، وليست بمنزلتها إلاَّ في التعريف بعد التسمية لأتها في حال التنكير تدخل عليها تاء التأنيث ولا يكون ذلك في التعريف ، فأشبهت نون سكران في حال التعريف فمنعت الصّرف مع التعريف وتصغير هذا الباب جار على جمعه ألا ترى أنهم صغّروا أُقْحُوَاناً على أقيحيان لما قالوا في الجمع أقاحي وصغّروا أسطوانة على أسيطينة لمّا قالوا في الجمع أساطين ، فإن لم يكسّر جُمع بالألف والتاء وصغّر بهما وهذا مطّرد في كل مذكّر لم تكسّره العرب فإن كسّرته لم يجمع بالألف والتاء ، وقد ذكر عن يونس في التّصغير أنّه إذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسّرته فتحقيره كتحقير فعلان الّذي له فعلى إذا لم تعلم ، وكلّ ما في آخره الألف والنُّون فلا يخلو أن تكون النُّون أصلاً أو زائدة ، فإن كانت أصلاً انصرف الاسم الذي هما فيه إلا أن تمنع من الصرف علَّة أخرى مع التعريف ، وإن كانت زائدة فلا يخلو أن يكون مؤنثها فَعْلَى ، نحو : سكرى وعَطشي ، أو تدخله تاء التَّأنيث ، فالَّذي مؤنثُه فعلى هو المذكور في الباب الأوَّل ، وقال أبو الحسن في الأوسط: وما كان على فعلان تمّا له فعلى فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو: غضبان وعطشان ، وما لم يكن له فعلى صرفتة في النّكرة ، وأمّا الّذي لم يجئ مؤنثُه على فعلى فلا ينصرف في التّعريف وينصرف في التّذكير فإذا ورد اسم وفيه هذه النُّون على أيِّ بنـاء كان احتمـل أن تكون أصـلاً أو زائدة ، فإن كانت أصـلاً

انصرف ألبتة وإن كانت زائدة منعت الصّرف في المعرفة ، نحو مروان وعثمان ، وقد يصلح فيه الوجهان ، كحسّان وتبّان وسمّان ، لأنّه يصلح أن يكون من الحسن والحسّ ومن التبّ والتّبن ، ومن السّمن والسّمّ ، وكذلك كلّ ما له اشتقاقان ، إلا أن يمنع من ذلك المعنى كمرّان ، لأنّه من المرانة وهي اللّين وهو من صفة الرّع ، وقد يسمّى بمرّان من المرارة ، والياء في ديوان بدل من الواو لأنّه كقيراط ، وأصله قرَّاط ، وأما ديوان فملحق كما ذكر لأنّه أعجميّ ، وليس بيطار ملحقاً بشيء ، لأنّه ليس في الكلام مثل سريال ، وقلبت الواو ياء لأنّها ليست طرفاً ، والتخفيف يقع بأحد الحرفين إذا لم يكونا طرفين ، وقوله : فكأنّ هذه النّون بعد الألف في الأصل لباب فعلان الذي له فعلك ، وقد بيّناه في الباب الأوّل بسؤال المرّد للمازيّ ، وشيطان إن كان من شطن بمعنى « بَعُدَ » كانت أصلاً ، وإن كان من شيط كانت زائدة بمعنى احترق ، وذكر الكسائيّ في هذا نحواً مّا ذكر سيبويه وأنشد :

وَكَانَ بَنُو إِنْسَانَ عربي وَنَاصِرِي فَأَضْحَىٰ بَنُو إِنْسَانَ قوماً أَعَادِيَا قال فلم ينصرف (إنسان) لأنه اسم معرفة وهو ينصرف في النّكرة ، لأنّه لا فعل له ، قال : وفي بني تميم حي يقال لهم بنو شيطان لا تكاد العرب تصرفه ، تجعله من التشيّط ، وإن لم تعلم للكلمة اشتقاقاً ولا شيئاً يدلّك على أنّها أصل أو زائدة حملتها على الزّيادة حتى يثبت أنّها أصل لكثرة زيادتها في الكلام كالهمزة في أوّل الأسماء ، ولذلك لم يصرفا « رمّاناً » لمّا لم يصل إليهما(١) فعلهما وحكى أبو الحسن الأخفش أرض رمنة ، إذا أنبتت الرّمان ، فوجب الصّرف ، وجعل سيبويه نون « جِنْجَان » أصلاً بمنزلة رمّان ، لأنّه إذا فعل ذلك صار مضاعفاً كقضقاض ، وإن جعلتها زائدة كان تمّا ضوعف فاؤه وحدها ، وباب اللّفيف قليل ولا يحمل عليه إلاّ عند الحاجة إذا لم يمكن غيره أراد ، وقوله : أو

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 11: 22: 25.

يكثر في كلامهم (1) لا يريد كثرة الاستعمال وإنمّا يريد يستعملونه غير مصروف كثيراً فيعلم أنهم أرادوا به باب اللّفيف والتّضعيف أجود وأكثر ، وقد تقدّم أنّ مرّانا من المرانة ، ويريد بحَبنْظَىٰ وعَلْقَىٰ أنهما لا ينصرفان في التّعريف لأنهما للإلحاق ، وشبّها بألف التّأنيث وكذا كلّ ألف إلحاق كما تقدّم ، ومن حيث شبّه آخر عَلْقَىٰ بآخر شَرْوَىٰ لأنّ ألفها للتّأنيث لزم تشبيه ألف « علباء » وحرباء بهمزة التّأنيث ، لأنّ منزلة الهمزة من الهمزة منزلة الألف من الألف والفرق بينهما أنّ ألفي التّأنيث تزادان معاً ، وليست كذلك همزة الإلحاق والألف التي قبلها ، ويريد بالحرف الذي لا يؤنّث به (2) ، الواو والياء وقوله : وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو (3) ، يقول الياء والواو (3) ، يقول الياء والواو هنا الزّائدتان كالأصليّين ، وأمّا « معزى » فإنها لا تنصرف في تكسير ولا تصير معرفة ، لأنّك إذا صغّرتها بقي التّأنيث لأنها مؤنثة بمنزلة موسى الحديد وتنوينها عند الخليل للعوض ومن ذكر من العرب صرف في التسمية موسى الحديد وتنوينها عند الخليل للعوض ومن ذكر من العرب صرف في التسمية بها والتّنوين للتّمكّن ، وقول الشّاعر :

وَمِعْ زَى هَدِياً يَعْ لُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُرودَانَ الْأَرْضِ سُرودَانَ الْأَرْضِ

شاهده تذكير المعزى لوصفها بهدباً ، ثم قال يعلو ، وهو ملحق بهجرع والهدب : كثير الهداب ، وهو الشّعر ، والْقِرَانُ : جمع قرن وهو المشرف من الأرض والمعزى : اسم للجمع ، ولذلك وصفه « بسودانا » ، والدّهقنة : من الدّهقان والجناجن : أطراف الأضلاع .

باب هاءات التانيث

قد ذكر في البدل أنها تاء ، والهاء بدل منها في الوقف وذكر أنّ التّاء تكثر

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 12: 1.

⁽²⁾ المرجع نفسه: 7.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 8.

للتّأنيث إذا جمعت وإذا أفردت وأبدلت في الوقف(١) ، وزعم أنّها لا تكون للإلحاق في الفعل وذكر كثرتها في افتعل واستفعل وتفاعل وتفوعل وتفعّل وقال: وكثرت في تفعّل مصدراً وفي تفعال والتفعيل ولا تكون إلا مصادر(2) وقوله: لأنّ الهاء ليست عندهم في الاسم(3) ، يريد أنّ الكلمة لم تبن عليها كما بنيت على الألف المقصورة فجرت عندهم مجرى حروف الإلحاق في بناء الكلمة عليها ومجرى حروف الأصل ولذلك حذفوها في التصغير خامسة كا حذفوا الأصل والتّاء لا تحذف في التصغير قلّت حروف الكلمة أو كثرت لأنّها بمنزلة الاسم الثّاني من المركبات وعليه استشهد بحباري وجحجبي ودجاجة أثبتوها في دجيّجة وحذفوها في حُبَيِّر كما حذفوها في فريزد ، ومن الدّليل على أنّ تاء التّأنيث لا يعتّد بها في النَّكرة أنَّها تجتمع في غير التَّسمية بها مع الصَّفة فلا تكون علَّة ألا ترى أنَّ قائمة وضاربة اجتمع فيهما التّأنيث والصّفة من حيث كان دخول التّاء كخروجها ، تقول قائم وقائمة ، وضارب وضاربة ومضروب ومضروبة ، وحسن وحسنة فهي بمنزلة اسم ضمَّ إلى اسم فإذا اجتمعت مع التّعريف لزمت فصارت علَّة باللزّوم، فإذا نكرت أشبهت الأصل وزالت إحدى العلتين ولم يراع الوصف كما فعل في أحمر وبابه لمّا نكر وروعي فيه الأصل من الصّفة فمنع الصرف واحتجّ بالتصغير أيضاً من حيث ثبتت وصغر ما قبلها كحضرموت ووقع التّصغير على ألف التّأنيث لَّا كانت الكلمة مبنيَّة عليها فأجريت مجرى الأصول والإلحاق فإذا كانت الألف رابعة ثبتت لأنّها تدخل في مثال التّصغير ، نحو فعيعل وإذا كانت خامسة حذفت كما تحذف ألف الإلحاق وحروف الأصل فإن شئت عوّضت من المحذوف وإن شئت لم تعوّض كما فعلت بفرزدق ولا تكون أكثر من خامسة لأن الأصول

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 313: 2 ، 16 ، وانظر المرجع نفسه 349: 3.

⁽²⁾ انظر الكتاب 349: 3، 4.

⁽³⁾ انظر الكتاب 16 ، وفيه « من قبل أنّ الهاء » عوض ما هو مثبت .

لا تزيد على الخمسة وهذه كالحرف الأصل في بناء الكلمة عليها وإن كانت زائدة ، وأمّا الألف الممدودة فزائدة أيضاً لازمة كلزوم المقصورة غير أنّ الكلمة لم تبن عليها بناءها على المقصورة بدليل وقوع التّحقير على ما قبلها وثبتت هي كالهاء تقول بريكاء وجليلاء في بروكاء وجلولاء ، فوقع الحذف على ما قبلها وثبتت هي كالهاء وكشيء ضمّ إلى شيء وخالفت الهاء في لزومها الكلمة ، قال رحمه الله في التّصغير : وإذا حقّرت بروكاء وجلولاء قلت بريكاء وجليلاء لأنّك لا تحذف هذه الزّوائد لأنّها بمنزلة الهاء وهي زائدة من نفس الحرف كألف التّأنيث فلم يجدوا سيلاً إلى حذفها لأنّها كالهاء في ألا تحذف خامسة وكانت في نفس الحرف كألف التّأنيث الواو والألف التي تكون في موضع الياء والواو إذا كنّ سواكن بمنزلة ألف غدافر ، لأنّ الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التأنيث(١) وللمبرّد في جلولاء وبروكاء(٤) خلاف سيذكر في موضعه في التّصغير إن شاء الله .

باب ما ينصرف في المذكّر ألبتّة :

قد تقدّم الكلام على قوله كائناً ما كان في باب «أو » في غير الاستفهام (٥) وأعجميّاً وما بعده بدل من «ما »، و«ما »: واقعة على ما لا يعقل هنا ، كقوله اللا فُعَل مشتقّاً من الفعل (٥) كأنّ الأخفش لمح هذا الموضع في إجازته صرف المعدول في التسمية إذا عدل قبلها لأنّه لم يعدل في حال التسمية كعُمَرَ وإنّما

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 117: 18.

⁽²⁾ انظر المقتضب للمبرد 2 : 262 ، 263 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 16:490:1

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 5:13:2 .

^(*) ربّما حصل خطأ من النّاسخ هنا مردّه انتقال النّظر فأعاد العبارة ، « فلم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنّها كالهاء في ألاّ تحذف خامسة من نفس الحرف » .

صرفت قدماً في التسمية وصغرت بغيرها ، لأنّه مؤنّث بغير علامة على ثلاثة أحرف فروعي اللَّفظ لخفَّته ولو كان بالعلامة لم يصرف وصغّر بالهاء ، وقوله : وهذا قول العرب: يريد كلامها وتفسير الخليل ويونس، وقد تقدّم الكلام على دخول الجرّ فيما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام ، وأضيف في باب « مجاري أواخر الكلم ١٠٥٠ بأبدع بيان وأمّا بنت وأخت وهنت ومنتان فالتّاء فيها للإلحاق وتدلّ على التّأنيث وليست كتاء التّأنيث في الأحكام فإذا سميت بشيء منها صرفت ولم تغيّر التّاء في الوقف وقد ذكر في الإضافة، وزعم الخليل رحمه الله أنّ من قال بنتي قال هَنْتِي ومنتي، قال وهذا لا يقوله أحد (2) وذكر قبل ، وأمّا يونس فإنه يقول بنتيّ وينبغي له أن يقول هِنْتَيّ في هِنة ، لأنّه إذا وصل فهي تاء كتاء التّأنيث(٥) ، وقوله فإن سمّيت رجيلاً بهنه (4) ، يريد هنة في الوقف بترك حركة النّون على حالها وترد الهاء تاء على القياس كافعلت في التسمية بضربت أعربت ووقفت بالهاء وأمّا كون النّون ساكنة في الوصل متحرّكة في الوقف معرد التّاء فشاذٌ عن القياس ولا يقاس عليه ولو سمّيت بهنت في الوصل لصرفت كما ذكرنا ، وَهَنّ عنده كناية عن علم جعل الهن والهنة والفلان والفلانة سواء كناية عن الأعلام تما لا يعقل وذكره في ما يذهب منه التنوين ، وذكر غيره « هن » كناية عن كل اسم منكور كما أنَّ فلاناً كناية عن كلّ علم تمن يعقل وإذا أرادوا ما لا يعقل قالوا الفلان والفلانة وفتحوا نون هنه ، ويريد بقوله لأنَّك لا تحرَّك ما قبل هذه التاء فتتوالى أربع متحركات(٠)

انظر الكتاب 6:7:1 .

(2)

⁽¹⁾

المرجع نفسه 3:82:2 . انظر الكتاب : 12 . (3)

المرجع نفسه 17:13 . (4)

انظر الكتاب 20:13:2 ، وفيه « لا تحرك » عوض « لأنك لا تحرك » ، « وفتوالي » عوض (*) « فتتوالى » ، « حركات » عوض « متحرّ كات » .

أنك لو سمّيت بضربت وأعربت التاء ووقفت بالتاء ولم تجعلها كتاء التّأنيث في رطبة لصار الاسم قد توالى فيه أربع متحركات ، لأنّ التّاء قد صارت حينئذ من الكلمة ولا سبيل إلى ذلك فلا بدّ من الوقف بالهاء حتى تصير تاء التأنيث لم تبن الكلمة عليها كمثل رطبة .

باب فُعَل:

كل فعل مصروف إلا ما منعت العرب صرفه وعلَّته العدل والمصروف منه نوعان : أسماء الأجناس نحو جعل ونقب وهو الذي وصف بقوله : كان اسماً معروفاً (١) أي اسم جنس ولم يرد بمعروف العلميّة والثّاني: أن يكون صفة نحو: رجل حُطَم وسُكَعَ و جُتَع ، ومال لُبَد ، الحُطَمُ : العنيف ، والسُّكُعُ : المتصلل والخُتَعُ : الدّليل الماهر واللّبد: المال الكثير ﴿ أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَداً ﴾(2) والمعدول منه على وجوه منها المعدول في العلميّة كعمر وزفر وقثم ، كان الأصل عامراً وقائماًوزافراً فلمّا نقلت إلى العلميّة عدلت إلى فُعَل ، فنطقوا بشيء وهم يريدون غيره وليست هذه الأسماء معروفة في الأجناس ولا الصّفات فتكون منقوله عنها كسائر الأعلام ، ومنها ما عدل عن الألف واللهم وهو آخر ، استعمل صفة بغير ألف ولام وإنَّما هو بمنزلة الفضلي والفُضَل والكبرى والكُبَر ، وقد تقدَّم بيان ذلك كما فعلوا في سَحَرَ ليوم بعينه لأنّ الواجب في تعريفه الألف واللام أو الإضافة فعدل عنهما وقد تقدّم بيانه ، ومنها جُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَعٌ نقلت عن أصلها لأنّها جمع لفعلاء اسماً كصحراء وباب جمعها فَعَالَىٰ فعدلت عنه إلى فُعَل فإن سمّيت بها لم تُصْرِف في معرفة وصَرَفْتَ في النّكرة لأنّك جعلته من معدول وليس اسماً معروفاً في الكلام من غير عدل ولمّا نُكّر بعد التسمية صرف لزوال إحدى العلّتين وهي

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 13: 22.

^{. 6:} البلد (2)

التّعريف ، وأبو الحسن يصرف هذا المعدول بعد التّسمية به ، قال : فإن سميت بُجِمَع وكُتَع فالقياس أن تصرفه لأنّه حينئذ ليس بمعدول عن شيء كسحر وحكى أبو العبّاس عنه إذا سمى بأُخر صرف(١) وليس أُخر وسَحَر كَجُمَع، وأمّا سَحَرَ فإنّه لم يُعْدَل إلاّ في وجه واحد إذا أريد من يوم بعينه وهو في سائر الأيّام مصروف وكذلك أخر لا تنصرف عنده في التسمية بها في التعريف والتّنكير، راعوا فيها كونها غير مستعملة في غير العدل بغير ألف ولام فراعوا نقلها من معدول فلم يصرفوا للتّعريف ومراعاة ذلك ولّما نكّروا رجعت إلى حال كانت فيها صفة كأحمر وبابه وسيبويه لا يصرفها في التسمية بها فإن صغّرها صرفها وقد نصّ عليه بَعْدُ أيضاً ، و« أَجْمَع » وأخواته لفظها هو المعدول ولا تكون في بابها إلا معارف فإن نكّرتها بعد التّسمية بها صرفت لأنّه لا علّة فيها إلا العدل الذي كان في أصلها وليست كالصّفة إذا نكّرت لأنّها رجعت إلى حالة كانت فيها لا تنصرف وكذلك قياس المعدول عن العدد عنده أنّه لا ينصرف في المعرفة والنّكرة لأنّه منقول من لفظ لم يستعمل في الكلام إلا معدولاً فلم يصرف في المعرفة إذا سُمّى به ولا في النَّكرة بعد التَّسمية لأنَّه رجع لفظه إلى لفظ النَّكرة الأولى فروعيت الصَّفة والعدل كأحمر وبابه وقد تقدّم بيان أحمر في التّسمية به وزعم المبرّد أنّ سيبويه يصرف المعدول عن العدد في التعريف والتّنكير ولم يفعل ذلك بل قال هنا: وسألته رحمه الله عن أَحَادَ وَمَثْنَىٰ وثُلاَثَ ورُباعَ فقال : هو بمنزلة أُخر إنّما حدّه واحداً واحداً، واثنيين اثنين فجياء محدوداً عن وجهه فترك صرفه ثم قال: قلت أفتصرفه في النكرة ؟ قال لا لأنّه نكرة توصف به نكرة (٥) فلا شكّ أنّه لم يرد به السّؤال الثّاني إلا بعد التسمية كم سأل عن أحمر النكرة بعد التسمية، لزوال التعريف وقد صرف

⁽¹⁾ انظر المقتضب للمبرد 312 ، 342 ، 378 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1:15:2 ، وفيه « وسألته » عوض « وسألته رحمه الله » و « يوصف به نكرة » عوض « توصف به نكرة » .

أمس وسحر المعدولين واعتذر لصرفهما بأن عدل أمس إنّما هو في حال الرّفع فقط وعدل سَحَرَ في يوم بعينه ، قال فلمّا كان العدل فيهما في بعض الحالات لم يراع وصرفا في التّسمية فإذا ثبت العدل في جميع أحوال الاسم روعي ومنع الصّرف في التّسمية به كجُمَع وأُخر وأُحاد وبابه ولله درّه ذكره في باب تغيير الأسماء المبهمة إذا كانت أعلاماً وذهب بعضهم إلى الصّرف في التّعريف وتركه في التّنكير قال : أمّا التّعريف فلأنه فيه غير معدول فليس فيه إلا التّعريف وأمّا التّنكير فرجع فيه إلى حالة كان فيها معدولاً نكرة كأحمر بعد التّسمية وهذا هذيان ، والواجب ألا يصرف فيهما لأنّ اللّفظ هو المعدول والقياس: الصّرف في كل فُعَلْ علماً لم يعلم حكمه وقول الْحُطَم القيسيّ : * قَدْ لَقَهَا اللّيلُ بِسَوَّاقٍ حُطَم * ، شاهده فيه كون « حُطَم » من الصّفات غير معدول وبعده

لَيْسَ بِسِرَاعِي إِبِسِلٍ وَلا غَنَسِمْ وَلا بِجَرَّارِ عَلَىٰ ظَهْرِ وَضَهُمْ يَعْنِي إِبِلاً يسوقها ، قاله في غارته على سرح المدينة بعد خروجه عن رسول الله عَلَيْكَ وقال فيه رسول الله عَلِيْكَ : دَخَلَ بِوَجْهٍ كَافِرٍ وَخَرَجَ بِقَفَا غَادِرٍ وقبله * هَذَا أُوانُ الشَّدِّ فَاشْتَدِّي زِيَمْ * ونصّ هنا أنَّ هذه الصفات يراد بها المبالغة وشبّهها بِعَمِل في كثرة العمل (2) فهذا نصّ بأنّ فُعلاً يراد به الكثرة فيعمل عمل فعّال وفعول ومفعال ، وذكر هنا أنّ زفر معدول لا محالة لترك صرفه ، وأما ما حكى المبرد من قولهم ، إنّه لَزُفَر ، أي حمّال للأثقال، وَأَتَىٰ حِمْلَهُ فَازْدَفَرَهُ (3) فإنه وأنه وأنه وأنه وأنه وأنه وأنه وأنه وجعله الفارسي في الصّفات وأنشد لأبي قحافة أعشى باهلة يرثي المنتشر : العلميّة وجعله الفارسي في الصّفات وأنشد لأبي قحافة أعشى باهلة يرثي المنتشر :

⁽¹⁾ انظر الكتاب: 42 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 4:14:2 .

⁽³⁾ انظر الكامل للمبرد 57:1 .

أَجُو رَغَائِبَ يُعْطِيَهِ أَوْيُسْ أَلُّهَا يَأْبَى الظُّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ وورد في عُقَر صفة قول البعيث * أَلَحَّ عَلَى أَكْتَافِهـمْ قَتَبٌ عُقَرُ * وقوله وأنهما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما (١) يريد أنّ عامراً وزافراً هو أولى بهما من عمر وزفر لأنّه الأصل في الصّفة فعدلا عنه ومنعا الصرف ، ووقع هنا في رواية الرّباحي ، وذلك البناء معرفة كذلك جرى هذا الكلام(2) وللسّيرافي كذلك جرى في هذا الكلام وفي الشّرقية كذلك جرى في هذا الكلامُ برفع الميم وكلّه بيّن ، وقوله : وسألته عن صُغر(٥) إلى آخر القول يريد أنّه ضارع ثُقَباً حيث استعمل استعمال الأسماء ولم يعدل ولزمته الألف واللام فضارع ثُقَباً ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ وَأَخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (4) فعلى الباب لم يستعمل استعمال الأسماء فلم يخرج للاسم وليست الألف واللام معرفه لأُخَرَ بالنيّة لأنّها قد جرت على النّكرة فهي نكرة ولذلك كان تعريف سحر بالغلبة قال يحيى : هو معدول عن أفعل منك ، وهذا ضرب من العدل عدلوه من المعرفة بالألف واللام إلى النكرة لأنَّ أُخَرَ خالفت أخواتها وأصلها (٥) يريد أنَّ أخر لم تتبع على حد قطعها لأنَّها في ذلك كالاسم فبقيت على حكم الاستعمال بالألف واللام والإضافة فقربت من الأسماء وقوله : كما تركوا صرفَ لُكَع(٥) ، يريد أنَّهم استعملوا فُسَق ولُكَع في غيرِ النداءِ معرفة كاستعماله في النَّداء ، وقوله : فلو حقَّرت أُخر اسم رجل صرفته (٥٠ ، يريد أنّه في التّنكير غير مصروف مراعاة لعدله قبل التّسمية به وقد ذكر ذلك في الظرف

⁽¹⁾ انظر الكتاب 6:14:2 ، وفيه « وإنّما هُمَا مَحْدُودَان » عوض ما هو مثبت .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 8.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 13.

⁽⁴⁾ آل عمران: 7.

⁽⁵⁾ انظر معاني القرآن للفراء 254:1.

⁽⁶⁾ انظر الكتاب 13:14:2 .

⁽⁷⁾ المرجع نفسه : 20 ، وفيه « فإن حقرت » عوض « فلو حقرت » .

فأمّا: أُحَاد وَمثْنَىٰ وثُلاثَ وَمُوْحَد وفُرادى وأخواتها فهي صفات معدولة عن أسماء العدد وهي تستعمل البعة وغير تابعة وهذه صفات لا تستعمل الاتابعة في النقالب وهي نكرات وزعم يحيى أنّها معارف بالألف واللام في النيّة ويمنع دخولها في اللّفظ لأنّها في تأويل الإضافة (١) فكأنّه ذهب مذهب الخليل في قولهم قَدْ أَمُرُّ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ ، قال فإن جعلتها نكرات صرفت والظاهر ما ذهب إليه سيبويه لأنّ المعنى كما ذكر وجميعها نكرة .

وزعم أنها تكون أسماء وتصرف - وأنشد: -

فَإِنَّ الْغُلَامَ الْمُسْتَهَامَ بِذِكْرِهِ قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنَىٰ وَمَوْحَدِ لَأَرْبَعَةٍ مِنْ بَيْنِ مَثْنَىٰ وَمَوْحَدِ لَأَرْبَعَةٍ مِنْكُمْ وَآخَرَ خَامِسٍ وَسَادٍ مَعَ الإِظْلِام فِي رُمْح مَعْبِدِ

فهذا أجراه مجرى أسماء العدد . قال يحيى : ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء صرفها والعرب تقول : ادخلوا ثلاث (ث ثلاث وثلاثاً ثلاثاً ،والحجّة في قول أبي عمرو في الآية وقول ساعدة بن جؤيّة :

وَعَاوَدَنِي دِينِي فَبِتُ كَأَنْنِي خِلالَ ضُلُوعِ الصَّدْرِ شِرْعٌ مُمَدّدُ وَكَالَخُومِ الصَّدْرِ شِرْعٌ مُمَدّدُ وَلَكِئَدَ النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ وَلَكِئَدَ النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

ويروى «ذِئَابٌ» شاهده فيه جرى مثنى وموحد على السّبباع ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر محذوف تقديره: منها مثنى ومنها موحد فلا يكون في البيت حجّة ولكن كونها صفات أشهر من ذلك ، والشّرع: الوتر وبه شبه كلب الصّيد كقوله:

مِنْ حِس أَطْلَسَ يَسْعَىٰ تَحْتَهُ شِرْعُ كَأَنَّ أَحْنَاكَهَا السُّفْلَىٰ مَنَاشِيرُ

⁽¹⁾ انظر الملحوظة رقم (5) من الصفحة السابقة .

⁽²⁾ انظر (معاني القرآن » للفراء 254:1 .

والشُّرع أيضاً : عود الغناء ويريد أنَّه لتغرُّبه عن أهله يرجع إليه همَّه وشوقه إليهم فيبيت له حنين وزفير ، وتبغّي : تطلب وللمحتج عن قولهم : هؤلاء نسوة أربع ، أن يزعم أنّه لم يتمكّن من الصّفة تمكّن المعدول ألا ترى أنّه أكثر في الاتباع من أربع وإنما قال فهو مصروف على كل حال ساكن الوسط أو متحرّكه نحو ضرب وإنما ذكره هنا ليريك أنه ليس بمعدول وإنما هو مخفّف كقيل ويرى ولا ينصرف وإن كان محذوفاً لكون الزّيادة في أوّله ، وكذلك هار حذف أو قلب تخفيفاً وهو منصرف قبل التسمية وبعدها ولو سمّيت بانطلق سياكنة اللام جاز فيها الصّرف تشبيهاً بانْقَحْل لأنّه نظيره من الأسماء وجاز لك ترك الصّرف لقلّته وانفراده بهذا البناء وأجاز الأستاذ أبو بكر في سحر أن يكون علماً ولو كان علماً لكان مصروفاً ولا علَّة له إلا العدل وقوله : مِنْ قِبَل أَنْك خفَّفت(١) ، يريد خففّت المثال نفسه ولم تعدل عن أصله ، وكذلك هار اسما : قدمت بعض حروفه وجئت هنا إلى لفظ عامر فعدلته إلى غير بنائه لنوع من الاتساع وأنت فيا تقدّم لم تعدل شيئاً إلى غيره بل جريت إلى التّخفيف مع إثباته ولما سُكِّنت ضرب زال المثال من اللَّفظ فصرفت وقد ذكر في التّصغير أن هار محذوف من هاير(2) ويمكن فيه الحذف والقلب وهو ردّ اللام في موضع العين ثم اعتلّ كقاض قال الفارسي : معنى العدل: أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى آخر والجيّد أن يعدل عن الأولىٰ به كا ذكر سيبويه لأنّه أوغل في الباب ألا ترى أنّ منه ما لا يكون في معناه كأُخر .

باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل:

لا يريد هذين المثالين فقط بل كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وهي أبنية كثيرة كأفاعل وأفاعيل وفواعل وفعالل وفعالل وفعاعل وما أشبه

⁽¹⁾ انظر الكتاب 11:15:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه 1/125 .

ذلك ومثّل بمثالين كم مثّل في التّصغير بثلاثة أمثلة وهي كثيرة للعلم بذلك وقد بيّن هذا الجمع لما امتنع من الصّرف في المعرفة والنّكرة لكونه جمعاً خارجاً عن أبنية الآحاد ولذلك صرف إذا دخلته التاء أو ياء النسب في نحو ملائكة ومدائني لأنَّ نظيره ما دخلته التاء رجل عَبَاقِيَة وحمار حزَابِيَة : مستدير الحلق ورُكَبُّ حَزَابِيَة وهو الفرج وقيل: لحمه والعباقية: الدّاهية وهي أيضاً شجر له شوك وشيء له عباقية أي أثر ، وقالوا : رجل مدائني فوصفوا به المفرد فصار له وكذلك إذانقص البناء وزال لفظ الجمع صرف نحو جوار ، وغواش وجندل وذلذل ، وهو أيضاً عوض من المحذوف فيها وهي الياء والذُّلَذِلُ والذُّلْذلُ: أسفل القميص والجمع ذلاذل وكذلك إن سمّيت به جرى ذلك المجرى في التّعريف والتّنكير لمثال الجمع وإن لم يكن الآن جمعاً لأنّه لا يشبه الآحاد في كل أحواله قال أبو الحسن في الأوسط: لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وكذلك إن كان اسمالشيء لم ينصرف فيهما ، وقوله كما أدخلتها على فعال(١) يريد أنّ الياء في ثمان ياء الإضافة خفّفت بحذف إحداهما والأصل ثماثي ولذلك قال لحقت بَفَعال وأمّا يمان وشآم فإتما لحقت ياء الإضافة يمن وشآم فَعَلَ وفعْل فقالوا يمني وشامي ثمّ قدّموا إحدى الياءين قبل النُّون والميم وقلبوا ألفا واعتلَّ الاسم اعتلال قاض وغاز ويجوز أن تكون الياء في ثمان لحقت ثمن على وزن فَعْل وجرى على حكم يمن ، ومن قال يماني وشآمي أعاد عليهما النسب، وسيذكر في بابه، ولا يريد بقوله كما أدخلتها على يمان(2) أنها دخلت على فَعَال أيضاً إنما يريد كما أدخلتها على هاتين الكلمتين وهما فَعَل وَفَعْل وهي مصروفة مثقَّلة أو مخفَّفة لأنّه لا مانع من صرفها ورباع كذلك على حكم يمان،

⁽¹⁾ انظر الكتاب 3,2:16:2 ، وفيه « الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فَعَال ِ كما أدخلتها على يمان وشآم » عوض ما هو مثبت .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 3.

والعلَّة التي ذكر في أوَّل الكلام توجب ترك الصَّرف وإنَّما أراد بقوله تدخل كما تدخل ياء النسب فينتقل الإعراب إليها ، والعلَّة الموجبة للصَّرف ما ذكره بعد وهي التّشبيه بياء النّسب ولإخراجها الاسم إلى مثال يكون في الآحاد نحو عباقية وكراهيـة ورفاهيـة ولا يقال مدائني ولا مسـاجدي في النّسب إليهما إلاّ إذاكانا علمين وإن لم يكونا علمين قيل مدتي ومسجدي وإذا سميت بهذا الجمع المتناهى صغرته على لفظه لأنّ البناء المانع من الصرف قد ذهب لأنّك تقول مسجد ولا يصغّر في بابه إلاّ بالألف والتّاء نحو مسيجدات وذكر هنا في سراويل أنّها لفظ مفرد أعجمي معرّب كالآجرّ غير أنّه أشبه لفظ الجمع الذي لا ينصرف فمنع صرفه في المعرفة والنكرة ولا تحقّر لأنّ الّذي شبهت به لا يحقّر على لفظه وإنّما يحقّر بالألف والتّاء لأنّه جمع وهذه مفردة فلا تحقّر ولو حقّرتها لأخرجتها إلى غير المثال الَّذي أشبهت الجمع به وكنت تصرف في التّنكير والتّحقير لأنّ المثال لم يلزم وإن سمّيتَ بها حقّرتها فقلت سُرَيِّيل ولم تَصْرفْ للتّعريفِ والتّأنيثِ كما لم تصرف عَنَـاقِ اسم رجلِ للتّعريفِ والتّأنيثِ ولا تُرَاعَىٰ فيه العُجْمَةُ كما لم تراع في بَقَّمَ لا في التّعريف ولا في التّنكير وحكى عن يونس في تحقير ما كسّر على غير واحده المستعمل في الكلام أنّه زعم أنّ من العرب من يقول في سراويل ، سرييلات لآنهم جعلوها جماعاً بمنزلة دخاريص⁽¹⁾ قال وليس لها واحد في الكلام كسّرت عليه⁽²⁾ وأنشد أبو العبّاس في واحدها(3): * عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْم سِرْوَالَةٌ * وعليه قالوا سرييلات والدّخاريص: الجماعة واحدتها دخريصة وضارع سراويل الجمع في القول الأوّل الّذي هو الإفراد قبل التّسمية وضارعت بَقّم بعد التّسمية فلم تصرف سرييل للتّأنيث والتّعريف كما لم تصرف بَقّم للتّعريف والوزن ولم يلتفت فيهما إلى

⁽¹⁾ انظر الكتاب 10:142:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 12 ، وفيه « فليس لها واحد » عوض « وليس لها واحد في الكلام » .

⁽³⁾ انظر المقتضب: 346:3

العجمة ولذلك شبّهها بها ومن قال سرييلات صرف لا مَحَالَة في التّصغير قال الفارسي قد ذكر سيبويه أحد سببي ترك الصّرف لسراويل وذكر هنا السبب الآخر وهو التّأنيث والأوّل المثال وهذان السّببان لا يفارقان سراويل في معرفة ولا نكرة فوجب ترك الصّرف فيهما في المعرفة والنّكرة قال : وهذا ينبغي أن يكون قول سيبويه قلت : وهذا الّذي ذكر عن سيبويه ليس في كلامه ما يدل عليه ولا يحتاج سيبويه ولا غيره مع المثال إلى غيره ، ويلزم في التسمية بمثل مساجد أيضاً أن يكون فيه علّتان : المثال وعلّة أخرى لأنّه بالتسمية قد خرج من أن يكون جمعاً ، والعرب لم تصرف شيئاً من ذلك ، وأمّا شراحيل فإنّه سمّي بجمع عربي فلا ينصرف فإن صعرف لأنّ العلّة قد زالت بالتّصغير وقد قالوا بيوتات فجمعوا بيوتاً ومثله جِمَال وجمائل قال :

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْفِ الْجَمَائِلَ بَعْدَما تَقَرَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أَوْرَاكِهَا الْخَطَرُ

والنّوب الأكياش وقالوا بُرْمَة أعشار أي مكسّرة ، وحبل أقطاع وأرمام ، أي خَلَقٌ واعلم أنّ ياءي النّسب إذا لحقتا الجمع انصرف ألبتّة وإذا كانتا في اسم ثمّ كسّرته عليها جرتا مجرى ما هو من نفس الكلمة فلم ينصرف ، نحو بخاتي وأثاقي وأمّا أفلس وأيد فينصرفان في النّكرة بعد التّسمية بهما ولا ينصرفان في التّعريف لوزن الفعل والتّعريف والأتي : سيل الماء ، ويريد أنّ السدوس مفرد غير مكسر وقوله ﴿ مِمّا فِي بُطُونِهِ ﴾ (١) ، نصّ بالتّذكير وإليه ذهب يحيى ، والحذرية قطعة من أرض والجمع حذار وحذاري وقوله وقد جهل بعض الشعراء ثماني (2) يريد أنّه لم يصرفها كأنّه جعلها جمع ثِمْنِيَة كحذرية وقد ذكرها في التّصغير مع عفارية وعلانية وصغرها تصغيرها (3) وتصغير هذا أن تلزمها الهاء وإن حذف مضطرّاً نوّن وحكى

⁽¹⁾ النحل: 66، وانظر معاني القرآن للفرّاء 108:2.

⁽²⁾ انظر الكتاب 11:17:2 .

⁽³⁾ المرجع نفسه 1:116.

يعقوب : رَجُلٌ حَزَابِ وهو شاذٌ ، وقول الشَّاعر :

يَحْدُو ثَمَانِي مُوَلِعاً بِلِقَاحِهَا حَتَّىٰ هَمَمْنَ بِزَيْعُةِ الأَرْتَاج

شاهده فيه ترك صرف ثماني على إرادة الجمع كأنّها جمع ثِمنية كحذرية والمعروف الكثير صرفها على إرادة الإفراد وتدخلها التاء كا تدخل سائر العدد وصف راعي إبل قد أولع بلقاحها حتى لقحت ثم حدا بها وأجهدها حتى همّت بإزلاق ما في بطونها من الأجنّة ، وقوله وهذا قليل ، يريد التّشبيه وليس بالوجه ، وقوله : وأمّا ثمان فلا يصرف(۱) ، يريد إذا سمّيت به وقد تقدّم حكمه نكرة قبل التسمية ويريد بقوله وياء ثمان كياء قمري(2) أنها ياء نسب والظّاهر أنّها في كلامه ياءان زيدتا للبناء لا للنّسب كألف قبعثرى وغيرها فجاءتا كياءي مرميّ وأما عواري وبابه فغير مصروف لأنّه جماع بني على ياء نسب دخلت واحده كا تقدّم يقول ثمان اسم مفرد مؤنث كعناق فلا تصرفه إذا سمّيت به ، وأما صحار فجماع كعنوق تصرفه إذا ذهب بناء الجمع عنه ولا تمنعه الصّرف للتأنيث لكونه جمعاً أبو بكر بن السّرّاج ياء ثمان ياء نسب وكان الأصل ثمنياً مثل يمني فحذفت إحداهما وأبدلت منها الألف كا فعل بهان وشآم وقد كسّره بعضهم عليها فقال :

* يَحْدُو ثَمَانِي مُولَعاً بِلقِاحِهَا * من حذف الزيادة الأولى في صحار في التحقير قال صُحَيْر. فأثبت الزيادة الآخرة وأعلّ ومن حذف الآخرة أثبت الأولى وأدغم فقال صُحَيِّر ، وناقة جَدُود : يابسة اللّبن .

باب تسمية المذكر بجمع الاثنين والحميع:

الباب بين أجاز النّحويّون إعراب النّون في التّثنية والجمع السّالم إذا سّموا بهما وصرفوا الواو إلى الياء قياساً على قول من قال سنين وقنسّرين وفلسطين فأعرب

⁽¹⁾ المرجع نفسه 15:17 ، وفيه « وأمّا ثمان إذا سمّيت به رجلاً فلا تصرف » عوض ما هو مثبت .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 16.

النون وكذلك قاسوا المثنى على عثمان وبابه فأعربوا النّون وجعلوه بالألف على كل حال مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً وقد يجوز إذا أعربت النّون أن تترك الواو على حالها ونظيره من كلامهم قيطون وزيتون والماطرون والسيلحون ووجه ما زعمه سيبويه من ردّه إلى الياء أنّ العرب زادت الياء والنّون في كلامهم آخر الأسماء عربية وعجمية وكثر ذلك كغسلين وقنسرين ونحوهما إلا أنّ فِعْلِيناً قليل ومنه عشرين في قول من جعل الإعراب في النّون فأمّا الواو والنوّن فلا تزادان للبناء بل علامتين في السّالم المذكّر وقلمون وزرجون كقربوس قال الأستاذ أبو بكر ، وأمّا الماطرون والسيلحون فإنهما تما زعم سيبويه أنهم ربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم وربّما غيّروا الحروف إذا لم يكن البناء بناءهم وأمّا الجمع المؤنّث السّالم فهو بعد التّسمية به كحاله قبلها لأنّ الحركة في الياء كالحرف في الجمع المذكّر والتّنوين كالنّون ، وذكر أنّ من العرب من لا يصرف هذا الجمع بعد التسمية ويجعل التّاء فيه كتاء التّأنيث كما ذكر وقال أبو العباس من قال مسلمين وأعرب النّون قال في مسلمات إذا سمّى به بغير الصّرف ولم ينصب التّاء لأنّ الكسرة فيه كالياء مشى على مذهب الأخفش(١) وزعم السّيرافي عن بعضهم أنّه لا يجوز مع حذف التنّوين إلا الإجراء بجميع الحركات كالهاء وزعم أنَّ عليه كلام سيبويه قال وأجازه أبو العبّاس المبّرد وأنشد: * تَحَيَّرَهَا أُخُو عَانَاةً * وكلُّ تكلُّم به العرب وقال الهذلي :

وَمَا إِنْ رَحِيتٌ سَبَتْهَا الِتَّجا (م) رُ مِنْ أَذْرِعَاتٍ فَوَادِي جَدَرْ كَذَا وَقع بخطّ ابن خالويه فأمّا قوله: * بَعِيدَات مِنْ بَثِ الْمُحَدِيثِ الْمُكَتِمَّ * فإنّه حذف التنوينَ ضرورةً لأنّهُ ليس بِعلَم كأذرعاتَ في لغةِ من لم يصرف وقال أبو العباس أيضاً: أنشدني أبو عثمان قال: قال الأعشى: * تَحَيَرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا * فلم يصرف عانات قال أبو على: مَنْ قال أخو عاناتِ بالكسرِ ولم يُنوِّن لم

⁽¹⁾ انظر (المقتضب) للمبرّد 334,331:3 .

يقل رأيت عاناتَ فيفتح، وزعم سيبويه أنّه لا يفتح التّاء في النّصب في هذا الموضع، قلت وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على ذلك لأنّه لم يزد على أن قال: ومن العرب من لا ينّون أذرعاتِ ويقول هذه قريسيات كما ترى شبّهوها بهاء التّأنيث (أ)، غير أنّ قوله شبّهوها دليلٌ على جريها مجرى ما فيه الهاء في الحركات وترك التنوين والجرّة وأنّ الحركة في التّاء قد خرجت من شبه تاء الجمع، قال الفارسي وقد زعم بعضهم أنّه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بحركات ترك الصرف كالهاء، وقول امرىء القيس * تَنوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ * شاهده فيه تنوين أَذْرِعَاتٍ وهو علم كعرفات، يريد أنّه نظر إلى نار محبوبته شوقاً إليها وأذرعات: موضع بالشام وأشار بذلك إلى بعد دارها عنه وعال بعيد هنا .

باب الأسماء الأعجميّة:

والباب بيّن . النيروز ذكره فيا نقل نكرة وهو معرفة بالألف واللام ودونهما ودخولها عليه دليل على نكرته لأنّ العجمة لا تعرف الألف واللام للغلبة وليس كإبراهيم كلام العرب عرّفوه بغير ألف ولام ثم أدخلوا الألف واللام للغلبة وليس كإبراهيم ونحوه تما وقع في كلام العرب علماً لأنّه تمكّن في كلامهم فأجروه على حكم كلامهم ، وأمّا اليسع فبمنزلة إبراهيم وقع في كلام العرب علماً فأدخلت عليه الألفُ واللام كما دخلت في الْيزيد وأمّ العَمْرو ، واعلم أنّ العُجْمَة لا تكون علّة إلا فيا نُقِلَ علماً نحو إبراهيم وإسْحق ونحوهما ألا تَرَىٰ أنّك إذا سمّيت بما تقدّم ذِكْرُهُ لم تكن العجمة فيه علم التَّغْريف ووقع هنا الْبَرْدِج وهو البَرْدِيّ ووقع اليَرَنْدَجُ وهو جلود سود ويقال شهريز بالشين وسهريز بالضم والسين ، وكدت تكاد فعلت تفعل جلود سود ويقال شهريز بالشين وسهريز بالضم والسين ، وكدت تكاد فعلت تفعل وهو شاذ لأنّه ليس فيه حرف حلق يفتح له المضارع وهو من الواو ، وكاد يكود كوداً ومكاداً بمعنى همّ ، وهود عربيّ وأدخله مع الأعجميّ ليسوّي به الأعجميّ فجعلهما بمنزلة واحدة .

⁽¹⁾ انظر الكتاب 15:18:2 .

باب تسمية المذكّر بالمؤنّث:

تفسير الباب ومداره على قوله بعد واعلم أنَّك إذا سمّيت المذكّر بصفة المؤنّث صرفته (١) إلى البيت الّذي أنشده لا يخلو الاسم النّكرة من أن يكون مذكّراً أو مؤتَّثاً أو مذكَّراً تارة ومؤتَّثاً أخرى نحو: اللَّسان أو غالباً عليه الَّتذكير نحو: الذَّراع أو غالباً عليه التّأنيث في حال التّعريف ، نحو هند ودعد كان في التّنكير مذكّراً فغلب على المؤنّث في التّسمية به فعومل معاملة الّذي غلب عليه التّأنيث في النّكرة ، ولو روعي فيه الأصل في حال النكرة لمنع الصّرف في العلميّة كما منعه عدل وقفْل وزيد وعمرو في تسمية المؤنّث بها فإذا سمّيت مذكّراً بما اختصّ بالتّأنيث أو غلب عليه منعت الصّرف فإذا زاد الاسم على الثّلاثة فإن سمّيت بما استوى فيه التّذكير والتّأنيث نظرت إلى الّذي نقلته منه فإن نقلته من مذكّر صرفت وإن نقلته من مؤنثٌ لم تصرف فأمّا ذراع فالغالب عليه في الاستعمال التّذكير لقولهم ثوب « ذراع » وهذا ذراع وأنت تريد الثوب أو ما تشير إليه والمعنى هذا ثوب مقدار ذراع ، وهذا مقدار ذراع فحذف المضاف وأقيم الذّراع مقامه وذكر الذراع ولم ينو المضاف وعلى هذا كلامه فإذا أشرت إلى العضو المسمّى بذراع قلت هذه ذراع فأنَّثت وكذلك ذكر في باب الجمع فإنَّما أخرجوه إلى التَّذكير في استعماله في غير موضعه ، وحكى الفرّاء(2) في العنكبوت التّذكير أيضاً وأنشد:

* كَأَنَّ العَنْكَبُوتَ هُوَابْتَنَاهَا *ولا شاهدفيه لأنه يمكن أن يريد الجنس وأنشد أيضاً:

* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرَمَّلِ * والمرمّل ليس من صفة العنكبوت وإنّما هو خفض علي الجوار وإنّما هو صفة النّسج ، ويريد بقوله : ومن العرب من يصرفه (3) ، من العرب من يذكر الكراع ويصرفه وقد حكاها ابن الأنباري وهي

⁽¹⁾ انظر الكتاب 3:20:2 .

⁽²⁾ انظر معاني القرآن للفرّاء 317:2 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 24:19:2 .

لغة رديئة كا ذكر ، وقوله فالتّاء إذا ذهبت فإنّما هي مؤنّنه كعنيّق (١) ، يريد أنّ ألف التّأنيث في حبارى إذا حذفتها للتّحقير بقي الاسم على ما كان عليه من التّأنيث بوجود العلامة فإذا سمّيت بمصغّرها لم تصرفه كا لم تصرف عُنيّقاً لأنّ التّأنيث لا يزول عنها بالتّحقير واعلم أنّك إذا سمّيت المذكّر بصفة المؤنّث صرفته (١) ، يريد الصّفات المذكّرة ، ويريد وصف بها على معنى متوهم كا يفعل ذلك بصفة المؤنّث إذا وصف به المذكّر وقد ذكره بعد ووقع في الشّرقيّة بعد قوله رجل ربعه و بحمل خُجَاة (١) وهو الكثير الضّراب والمباضعة ، وقوله ثم وصفت بها المؤنث يريد مذهب النسب وقد يحمل على المعنى وتقدّم الكلام على الأبطح والأبرق والآجر والأجدل ، وقول الأعشى :

لَهَا زَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَا (م) دِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحاً دَبُوراً شاهده فيه كون الدّبور صفة للرّبح ، والزّجل : الصّوت ، يصف كتيبة شبّه صوت ما فيها من السّلاح والدّروع بصوت الحصاد إذا جرت عليه الدَّبور باللّيل . وخصّ اللّيل لأنّ الرّبح فيها أقوى وأشهر صوتاً وخص الدّبور لقوّتها عندهم والحفيف : صوت فيه بُحة ومن جعل هذه الرّياح أسماء منع الصرف وصرفتها العرب لما ذكر سيبويه . وقول الآخر :

حَالَتْ وَحِيلَ بِهَا وَغَيَّرَ آيَهَا صَرْفُ الْبِلَىٰ تَجْرِى بِهَا الرِّيحَانِ رَعُ الْبِلَىٰ تَجْرِى بِهَا الرِّيحَانِ رَعُ الْبَعْدُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةً رَهَمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ رِيعُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةً رَهُمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ

شاهده فيه إضافة الريح إلى الجنوب لأنّه جعلها اسماً ولذلك أضاف إليها

⁽¹⁾ المرجع نفسه 3:20 ، وفيه « فالياء إذا ذهبت » عوض « فالتاء إذا ذهبت » .

⁽²⁾ المرجع نفسه 4,3.

⁽³⁾ المرجع نفسه : 6 ، وفيه « رجل نُكَحَةٌ ورجل ربعة ورجل خجأة » عوض ما هو مثبت ، وانظر القسنم الدراسي .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب : 8 ، وفيه « ثم وصفت به » عوض « ثم وصفت بها » .

للبيان ولا يضاف إلى الصّفة إلا نادراً في قولهم: مسجد الجامع وجانب الغربي ونحوهما وأبدل ريح الجنوب مع الشّمال من الرّيحان لأنّ هاتين الرّيحين هما المتعاقبتان عندهم ما تمحوه إحداهما تحييه الأخرى وعليه أجاز بعضهم زيد مع عمرو منطلقان وهو / ضعيف وقد يكون منه قولها:

أَقُولُ لَهُ كَالنَّصْحِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الْحَجِّ مُرْتَحِلانِ وَقَالَ الفَرَّاءُ قُولُ العرب الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدُ اللهِ عَلَى مع الذّودِ وهذا كقوله عليه السّلام: « المَرْءُ كَثِيرٌ بِأَخِيهِ » ، فيعمل الخبر في الظّرف والجار والمجرور ومنه قول الحكمى:

كَأَنَّمَ الْحِسْمِي إِلَى جِسْمِهِ عُصْنَانِ ذَا غَضٌّ وَذَا ذَابِلُ

فالخبر للأوّل وإن اختلف العمل ومن الشّاذ زيد مع عمرو منطلقان ، وتمّا يؤنس به قوله : * وَمَا جَرْمٌ وَمَاذَاكَ السَّوِيقُ * حين استؤنف والمعنى مع يصف في البيتين داراً أتى عليها حول خالية فتغيّرت رسومها ومعنى حيل بها : أحالها والباء بمنزلة الهمزة كأنه أحيلت عمّا كانت عليه ومن قال به ردّه إلى الموضع والرهم : الأمطار الضعيفة ، والتّهتان : المطر الغزير والكؤود صفة لقولهم : عقبة كؤود أي صعبة المرتقى فيصرف ما يسمّى به لأنّه مذكر ، وقوله وهي مشتقّة (2) : يعني مرتجلة لم تنقل عن شيء ، نحو سعاد وزينب وجيأل ، وكذلك قوله اشتققت (3) معناه ارتجلت ، وعمان مرتجل ، وقوله ولا يعرف إلا علماً لمؤنث (4) دليل الارتجال وإنّما كان تأنيث الجمع كا ذكر ، لأنّه لم يقع للواحد فيكون بمنزلة لسان فلم يحمل تأنيثه على التّأنيث الحقيقيّ ، وإنما فعل ذلك باللّسان وجميع ما أنّث من

انظر « معاني القرآن » للفراء 218:1 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 6/21:2

⁽³⁾ المرجع نفسه: 8، وفيه « ولكنّها اشتقّت » عوض « اشتققت » .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 9، وفيه « لا تعرف إلا علماً لمؤنَّث » عوض « ولا يعرف » .

المفردات من حيث حمل على التأنيث الحقيقي فصار بمنزلته ، ويريد بقوله وليس يختص به واحد المؤنث المؤنث ، أنّ هذا الجمع يذكّر ويؤنّث ولم يقع للواحد فيضارع المؤنّث الحقيقي لأنّه واحد ، وقوله : ما تقول في رجل يسمى بعنوق (2) ، جمع عناق وأفرده بالذكر من حيث كان جمع مؤنّث ، وما تقدّم جمع لمذكّر والباب واحد ، وذهب المبرّد إلى أنّ الطّاغوت جمع ، ولا يعلم فعلوت في الجموع ، وصوابه ما ذكر سيبويه ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطّاغوت بمع ، ولا يعلم فعلوت في اللّم الطّاغوت وقد أُمِرُواْ أَنْ يَكُفُروا بِه ﴾ (3) فإنّ المراد به أبيّ بن أخطب ، والله أعلم ، كنّى عنه بالطّاغوت وعاد الصّميرعليه مفرداً ، وأمّا الطّواغيت فجمع لا نظير له في الآحاد ، والشّاء كالإبل والغنم في التأنيث ، ألا ترى إلى قولهم ثَلاثُ مِن الشّاء ذُكور أنّ هذا كله قد صرفه في أوّل الباب إذا سمّى به لأنّه ثلاثي ، لكنه مثل به ما لا ينصرف من الرّباعي ممّا زاد إذا كان على الصّفة الّتي ذكر وقد بيّن في الزّيادة .

باب تسمية المؤنّث:

اعلم أنّه لا ينصرف من أسماء المؤنّث بغير علامة إلا ما ذكر من الثّلاثيّ السّاكن الأوسط المنقول من النّكرة المؤنّة أو ما غلب عليه التّأنيث بعد التّسمية كهند ودعد ، أو غلب على المؤنّث بعد التّسمية كسعاد وما سوى ما ذكر من الشّرطين لا ينصرف وإن كان ثلاثيّا ساكن الأوسط نحو عدل وقفل . هما بمنزلة زيد وعمرو وفضل ، وقد نصّ على ذلك في التّسمية بهو وأشباهها تما يكون مذكراً قبل التسمية فقال جاءتني هو ، ورأيت هو ، ومررت بهو فمنع الصّرف لأنّه مذكر لم يغلب على المؤنّث ، والأعلام أشد في ذلك منها كزيد وفضل في مواضع

⁽¹⁾ المرجع نفسه: 14.

⁽²⁾ المرجع نفسه : 1:22 .

⁽³⁾ النساء: 60

منها أعني ترك صرف مثل قفل وعدل وحبل وقلب في تسمية المؤنّث بها ، ويكفي من ذلك شرطه أن يكون مؤنّتا أو يغلب عليه التّأنيث ، وهذا موضع بديع من كلامه ، ويريد بقوله وكانت شيئاً مؤنّتاً أن تكون في حال التّنكير قبل التّسمية بها مؤنّتاً ، وقوله أو اسماً الغالب عليه التّأنيث ، يريد إذا سمّى به وصار علماً وغلب على المؤنّث كهند ، ثم ذكر أمثلة من النّوعين فالنكرة : عنز وقدر ، والذي غلب عليه التأنيث بعد العلمية : دعد وهند وجُمْل ونُعم ، وقد أحاط العلم بأنّ هذه الأسماء منقولة من مذكر ، فكان ينبغي في القياس ترك الصّرف ، إلا أنّهم راعوا كثرة الاستعمال في التّأنيث ، ورفضوا القياس ، وعليه كلام الفّراء في أسماء بن حارثة أنّه أفعال ولم يصرفه لأنّه غلب على المؤنث في التّسمية ، وسيبويه يجعله فعلاء وقد تقدّم بيانه في التّرخيم (۱) وقول جرير :

لَمْ تَتَ لَقُعْ بِفَضْ لِ مِعْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْ قَ دَعْدُ فِي الْعُ لَبِ شَاهِده فِيه صرف أحدهما وترك صرف الثاني ويحتمل أن يكون الشّاعر ممّن يصرف أو لا يصرف فاستعمل لغته ولغة غيره ، وكرر ذكرها استطابة له ، ويريد ليست بدوية فتشتمل بالإزار للابتذال والمهنة ولا تشرب في أواني جلود الإبل ، ويروى تغذ وبالعلب بالباء والمعنى واحد وإعادة الأسماء بلفظها جائز إذا لم تكن في موضع ضمير رابط ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إلهِ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إلهِ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ عَلَى النَّاسِ مَنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ كَاذَكُر . يصرف المؤنث يسمى بزيد وعمرو وقد ذكره بعد وليس بقياس كا ذكر .

أسماء الأرضين كسائر الأسماء غير أنّك تحمل على البلد أو الموضع أو المصر

⁽¹⁾ انظر الكتاب: 13:337:1.

⁽²⁾ الناس: 3,2,1

⁽³⁾ الناس: 6,5

أو البقعة أو البلدة وما أشبه ذلك من التّأنيث والتّذكير ، فإن حملت على التّذكير صرفت إن لم تعرض علَّه تمنع الصَّرف مع التّعريف ، وإن حملت على التّأنيث منعت من الصرف ومنها ما يغلب عليه التّذكير ومنها ما يغلب عليه التّأنيث ، ومنها ما لا يكون إلا مؤتثاً ، ومنها ما لا يكون إلا مذكِّراً ، وهذا كلُّه في استعمال العرب وقد بين أكثر ذلك ، وقوله :: وكان مؤتَّثاً أو كان الغالب عليه المؤنث ١٠٠٠ ، يريد كان مؤنَّثاً في الأصل في نكرته ، أو غلب عليه التّأنيث في التّسمية كما ذكر في الباب الأوّل ، وذكر عُمَان للتمثيل به وإلا فهو على أربعة أحرف ولا سبيل إلى صرفه ، وإنما أراد الثلاثي السّاكن الأوسط على الشرطين اللّذين ذكر ، ووقع في رواية الرّباحي أنّ قوله تعالى جدّه : ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ الله آمِنِيَن ﴾ (2) وهو الصّحيح لأنّه من قول يوسف وإخوته ، والمفسّر الّذِي ذكره هو الأعمش وهو صحيح ، ووقع في الشّرقيّة ﴿ اهْبطُوا مِصْراً ﴾ ، قال أبو على الفارسي : الوجه ألا تكون مصر بعينها لأنّهم أمروا أن يدخلوا الأرض المقدّسة ، ومصر ليست منها ، وتفسير الفارسيّ لما وقع في الشّرقيّة خطأ ولا يصّح أن يقول سيبويه ، اهبطوا مصراً فينوّن ، ثم يقول إنّما أراد مصرا بعينها والصّواب ما وقع في الرّباحيّة ، لأنّه أراد المعرفة ، وقوله : فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف أعجميًّا (4) ، يريد به الاسم المؤنَّث الَّذي وقع علماً على ثلاثة أحرف أعجميّاً ، لم ينصرف لأنَّ العجمة تمنع من التَّأنيث فيثقّل الاسم للعجمة والتّأنيث والعلميّة ، فكأنّ المانع من الصّرف العجمة والتّعريف وأخرجه التّأنيث من حكم نوح ولوط ، حيث كانا مذكّرين ، وإن نكُّرت صرفت لزوال التّعريف كما تصرف بغداد في النَّكرة وفيها ثلاث علل: العجمة والتركيب والتّأنيث إذا أراد البقعة ، وليس منها شيء يمنع إلا مع التّعريف

⁽¹⁾ انظر الكتاب 6:23:2 .

⁽²⁾ يوسف : 99

⁽³⁾ البقرة: 61.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 8:23:2 .

وزادت أذربيجان الألف والنون ، وهي مصروفة في النكرة ، فلا معنى لشيء من هذه العلل إلا مع التعريف لما ذكرنا وماء الكوفة : سوادها إلى حُلوان ، وماء البصرة : سوادها إلى فارس ، وقول غيلان بن حريث الرّاجز * وَدَابِقٌ وَأَيْنَ مِنِّي دَابِقُ * شاهده صرف دابق وقال الفارسيّ : إنّما كان الصّرف ، والتّذكير في مِني أجود ، لأنّه مصدر بمنزلة الشّبع من منى يمني إذا قدّر ، وقول الفرزدق وهو الصّحيح :

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا أَيَّامُ فارسَ والأيَّامُ مِنْ هَجَرَا

شاهده ترك صرف فارس وهجر وأصل واسط صفة كما ذكره حين فسّره ولذلك كان التّذكير أجود . يرثي بالقصيد الّذي فيه البيت عمر بن عبيد الله بن معمر التّيميّ وكان بطلاً فاضلاً شريفاً وكان والياً لعبد الملك بن مروان فأرسل إليه ليخرج لابن الأشعث حين خرج فمات في الطّريق من الطّاعون وكان له ظفر على أعدائه ، و «قد عرفت بها » ، جملة في موضع الصّفة لأيّام الأوّلىٰ ، والنّانية والنّالثة المعطوفة عليها بدل منها وقوله ومنهم من يؤنّث فيجريه مجرى امرأة سمّيت بعمرو (1) هذا نص بأن العرب لا تصرف حجراً إذا سميت به مؤنّاً وهو مذكر وعلى هذا القياس يجب أن تنصرف أسماء إذا سمي به مذكّر وهو جمع لأنّه مذكر سمّي به مذكّر ، غير أنّ علّته كون التأنيث غالباً عليه بعد التسمية كهند وبه قال عيي (2) : وكلا القولين ممكن ، ووقع في الكتاب قال الربّاحي أراب عند المبرّد وهو أجود وقول الشاعر :

ونَــابِعَــة الْجَعْـدِي بِـالرَّمْـلِ بَيْتُــهُ عَــلَيْــهِ تُرَابٌ مِنْ صَفِيحٍ مُوَضّعِ وَلَــابِعَــة الْجَعْـدِي بِـالرَّمْـلِ بَيْتُــهُ عَــلَيْــهِ تُرَابٌ مِنْ صَفِيحٍ مُوَضّعِ شاهده إخراج الألف واللاّم منه وهما للغلبة وصيّره علماً كواسط كان صفة

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1:24:2 .

⁽²⁾ انظر « معاني القرآن » للفرّاء 321:1 .

فصيّر علماً ، يصف أنه مات ودفن بالرّمل ، والصّفيح : الحجارة الواسعة والموضّع الموضوعة عليه ، ويروى * مِنْ صَفِيح و جَنْدَل ِ * حكاه عليّ بن سليمان كذا للأخفش ، وقول جرير :

سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَدِيماً وَأَعْظَمَنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارَا

شاهده ترك صرف « حراء » حين جعله اسم بُقّعة وهو جبل بقرب مكة يوقد الحاجّ فيه النّار لإطعام الطعام ووقع في الكتاب أضاخ(١) ، قال بعضهم وصوابه بالحاء غير معجمة وليس كما زعم بل وقع في كتب اللَّغويين في باب الخاء المعجمة وهو موضع بالبادية ، وقول العجّاج : * وَرُبُّ وَجْهٍ مِنْ حِرَاء مُنْحَنِي * والصّواب أنّه لرؤبة، شاهده فيه صرف حراء وهو الأكثر ووقع في الكتاب هذه قباء وهذا قباء فمن قال هذه أشار إلى البقعة ومن قال هذا أراد هذا الجبل قباء كقولك هذا هند أي هذا الشخص هند ، يريد أنّ حراء ليس بمعروف في حال التّنكير من حیث لم یتقدّمه نکرة ولیس بمرتجل غلب علیه التّأنیث کسعاد ولیس کزینب مرتجلاً للتأنيث ، ولّما كان اللّسان على أصله من التّنكير يذكّره قوم ويؤنّث آخرون تنزّل في لغة من أنّث منزلة عناق إن نقلته إلى التّسمية جرى مجراها ، ولّما كانت قباء وحراء معرفتين لم يسبق لهما نكرة تنزّلا منزلة المذكّر سمّى به المؤنّث في لغة من أنَّث ، إذ لم يلحقها تأنيث في اللَّفظ ، وقوله : مشتقين غير مشتقين لمؤنّث من شيء والأغلب عليهما التأنيث(2) ، يريد أنهما مرتجلان للمؤنّث والمذكّر غير مشتقيّن لمؤنّث من شيء ، أي غير منقولين لمؤنّث من شيء فغلب عليهما التّأنيث أي فلم يغلب عليهما التأنيث ، والجملة الّتي هي والأغلب عليهما التّأنيث في موضع الحال أي وليس الغالب عليهما التّأنيث كزينب فأنت إذا سمّيت بهما

⁽¹⁾ انظر الكتاب 10:24:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه :4 ، ولعله وقع تصحيف من النّاسخ هنا فنصّ سيبويه إنّما وقع على المؤنّث والمذكّر مشتقين وغير مشتقين في الكلام لمؤنّث من شيء والغالب عليهما التّأنيث .

صرفتهما لأنهما مذكران أوقعا على مؤنّث لم يغلبا عليه وشبّه اللّسان في حال التّذكير باللّذاذ لأنّه مذكر وشبّهها باللذاذة لأنها مؤنّثة فاعلمه .

باب أسماء القبائل:

لا تخلو أسماء هذا الباب أن تكون للآباء والأمهات او للأحياء والقبائل ، فما كان منها للآباء كان كسائر الأسماء المفردة يمنعها من الصّرف ما يمنعها ، فتقول في القبيلة هؤلاء بنو فلان وبنو فلانة وتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه فيبقى على ما كان عليه من الصّرف أو تركه ويجوز أن يجعل اسم الأب أو الأم اسماً للقبيلة أو الحيّ فتصرف إذا أردت الحيّ إن لم تكن هناك علَّة تمنع الصرف كتغلب لوزن الفعل والتّعريف ، وتمنع من الصّرف إذا أردت القبيلة ، فإن كانت الأسماء للأحياء والقبائل لا للآباء والأمّهات ، نحو ثقيف وقريش وَمَعدّ ، صرفت إذا أردت الحيّ إن لم يكن مع التّعريف علّة أخرى تمنع الصّرف وإن أردت القبيلة لم تصرف ولا يقال في هذا بنو قريش ولا بنو ثقيف ولا بنو معدّ ، وإن كان معدّ أبا القبائل فالاستعمال على هذا كما ذكر ومنها ما يغلب عليه التّذكير ومنها ما يغلب عليه التّأنيث ومنها ما يتساويان فيهما وقد بيّن ذلك كله ، وقوله : هذه بنو تميم(١) أنّث بنو لإرادة القبيلة ، وردّ المبرّد(2) صرف سَلُول وسَدُوس ، وقال : هما مؤتّثان فإذا قلت بنو سَدُوس وبنو سَلُول لم تصرف وأوقعه في ذلك قلَّة الحفظ قال محمَّد بن حبيب في كتاب « مختلف القبائل »(3): سدوس بن دارم وسدوس بن ذهلوفي طيِّئ سدوس بن أصمع وعن غيره في نسب بني تميم سدوس بن دارم ، وأمَّا سلول فقال ابن حبيب في قيس سلول بن مرة وفي قضاعة سلول بنت زبّان وفي خزاعة

⁽¹⁾ انظر الكتاب 8/25:2 .

⁽²⁾ انظر « المقتضب » للمبرد 3 : 364 .

⁽³⁾ انظر (مختلف القبائل ومؤتلفها) لمحمّد بن حبيب) 12,4 .

سلول بن كعب ، وقوله: فإن قلت: لم يقولوا هذا تميم (١) ، نصّ بنفي التّذكير في هذه الأسماء في الإخبار عنها والإشارة إليها ومنع في هذا النّوع حين احتمل اللّبس ألا ترى أنّه لو قال هذا تميم لالتبس بأفراد الرّجل ولا يكون اللّبس في القرية لأنّها لا توصف بالحيّ ، ومثل ذلك ما لزم من أسماء الحموع الوصف بالجمع فرقاً بينه وبين الحنس ولذلك مثل بالقوم لأنّه لا تكون صفتهم إلا جمعاً ، وكذلك نسوة وهذا أصل في حذف المضاف وهو رفع اللّبس ، وقول أمّ جعفر حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاريّ في زوجها رَوْح بن زنباع ، وخبرها مع أزواجها مشهور:

بَكَى الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عجيجاً مِنْ جُذَامَ الْمَطَارِفُ

شاهده فيه ترك صرف جُذام لأنها جعلتها اسماً للقبيلة وعجيجاً: مصدر مؤكّد وفيه تأكيد المجاز، يريد تشقّقت إنكاراً للبسه إيّاها، وجُذَام قبيلة روح، والجَذم: القطع، ويقال إنّ جُذاما لطم أخاه لخما فجذم لخم يده أي قطعها فلزمه الاسم والمُطرف: ثوب خزِّ لَهُ عَلَمَانِ، ويقال بضّم الميم وكسرها وبعده:

وَقَــالَ الْعَبَــاءُ نَحْنُ كُنَّـا ثِيَــابَهُــمْ وَأَكْسِـيَــةٌ مَضْـرُوجَـةٌ وَقَطَــائِفُ وقول الأخطل:

فَإِنْ تَبْحَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمِيْهَا فَالرِّيحَ طَيِبَّةٌ قَبُولُ

شاهده ترك صرف سدوس لمّا أراد القبيلة وقد تقدّم أنّه اسم الأب كتميم ويروى أنّ الأخطل أتى الغضبان بن الْقَبَعْثَرَىٰ الشّيباتيّ بالكوفة فسأله في حمالة فقال : إن شئت أعطيتك درهمين ، فقال ما بال الألفين والدّرهمين ؟ قال إن أعطيتك درهمين لم يبق والدّرهمين ؟ قال إن أعطيتك درهمين لم يبق

⁽¹⁾ انظر الكتاب 16:25:2 ، وفيه « فإن قلت لِمَ لَمْ يَقُولُوا » عوض ما هو مثبت .

بكري إلا وأعطاك درهمين وكتبنا لك إلى إخواننا بالبصرة فلم يبق بها أحد إلا أعطاك درهمين فخفّت عليهم المؤنة وعظم النيّل قال: فهذه ، قال نجمعها لك إلى أن ترجع إلينا، وكتب له إلى سُوَيْد السَّدوسيّ بالبصرة فأتاه فأخبره بحاجته فقال له نعم فأقبل على قومه فقال لهم: أبو مالك قد أتى يسألكم أن تجمعوا له وقد هجاكم بقوله:

إِذَا مَا قُلْتُ قَدْ صَالَحْتُ بَكُراً ﴿ أَبَى الْبَغْضَاءُ وَالنَّسَبُ الْبَعِيــُدُ الْأَبِياتِ _ فقالوا: لاَهَا اللهِ ذَا لا نَفْعَلُ فقال الأخطل:

* فَإِنْ تَبْخُلْ سَدُوسَ *
 وبعده :

تَـوَاكَلَنَي بَنُـو العَــلات مِنْهُــمْ وَغَــالَتْ مَــالِكاً وَيَزِيدَ غُولُ يريد مالك بن مِسْمع ويزيد بن رُويم الشّيباني ويروى * فَإِنْ تَمْنَعْ سَدُوسٌ دِرْهَمَيْهَا * وهو سدوس بن شيبان ، وكنّى بالرّيح عن الرّجوع إلى بلده استغناء عنهم وخص القبول لأنّها التي تردّه من البصرة في الفرات إلى بلده الجزيرة حيث بنو تغلب قومه ، وأعاد الضّمير مؤتفاً حين أراد القبيلة وقبول : بدل من طيّبة لا صفة ، لأنّها من أسماء الرّيح أو خبر بعد خبر ، وقوله لأنّك قصدت الأب ، يقول إذا قلت بنو في المذكر صرفت ولو كان مؤتفاً لم تصرف ولو لم تقل بنو جاز الوجهان كما تقدّم ، وقوله : وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن (١) يريد إنْ لم تصرف قريشاً وأخواتها جاز على أن تريد القبائل ، وقول عديّ بن الرّقاع :

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَىٰ قُرَيْشَ الْمُعضِلاتِ وَسَادَهَا

شاهده ترك صرف قريش على إرادة القبيلة ، والوليد هو ابن عبد الملك والمعضلات : الشّدائد ووقع في شعره * وَكَفَىٰ قُرَيْشاً مَا يَنُوبُ وَسَادَهَا * ،

⁽¹⁾ انظر الكتاب 15:26:2 .

فصرف قريشاً وقول الآخر :

عَـلِمَ الْقَبَـائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَـوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عُطَـارِدِ شاهده فيه ترك صرف معدّ حين أراد القبيلة والغالب عليه الصّرف كقريش ، ومحمّد بن عطارد أحد بني تميم وسيّدهم في الإسلام وقول الآخر : وَلَسْـنَـا إِذَا عُـدً الْحَصَـيٰ بِأَقِلَّةٍ فَـإِنَّ مَعَـدً الْيَـوْمَ مُودٍ ذَلِيـلُهَـا

شاهده فيه ترك صرف معدّ ، يقول : نحن مثل الحصى في الكثرة فلا نهلك لكثرتنا ، والمودي : الهالك ، وقول الآخر :

يَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمُلٍ بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعا

شاهده فيه ترك صرف عاد وأراد القبيلة ، والأغلب عليه التّذكير لأنّه اسم النّبيّ عليه السّلام (١) وتبّع هو أبو كَرِب أقدم ملوك اليمن ، وقرنه بعاد لقدمهم ، ويريد قدم شرف هذا الممدوح ويَمُدّ : يزيد وشبّهه بالبحر في كثرة جوده ، وقول الآخر :

لَوْ شَهْدَ عَادَ فِي زَمَانِ عَادِ لابْتَزَّهَا مَبَارِكَ الْجِلادِ

شاهده فيه ترك صرف عاد كما تقدّم وسكّن الهاء من « شهد » تخفيفاً وفيه أربع لغات شَهِدَ وشَهْدَ وشِهِدَ وشِهدَ ، وهو قياس في حروف الحلق() ،

⁽¹⁾ لعل الصواب: لأنه اسم جد النبي عليه السلام ؛ إذ وقع سهو من الناسخ فكتب أوّلاً « معدّ » وهو معدّ بن عدنان جدّ الرسول ، ثم شطب كلمة « معدّ » مثبتا بدلاً منها كلمة « عاد » وهو الصواب . لأنه لا وجود لـ « معدّ » في البيت الذي عرض لموضع الشاهد منه ، ويمكن أن يكون الموضع الصحيح لهذه العبارة عند الشاهد الذي سبقه وينبغي أن تكون العبارة . شاهده فيه ترك صرف معد وأراد القبيلة والأغلب عليه التذكير لأنه اسم جدّ النبيّ عليه السلام ، ولعلّ مرد ذلك إلى انتقال نظر الناسخ .

^(*) يوجد تفسير بخطّ مغاير نصّه: «أي إتباع فائه لعينه » ، لعلّه من إضافة العلاّمة تيمور رحمه الله ، إذ هنالك شبه كبير بين خطّ هذه العبارة والفهرس الذي كتبه . ولا يستحيل أن تكون من عبارة ابن خروف نفسه ، لكن لا دليل يرجّح صحّة عزوها إليه . وهذه إحدى محاذير يُتم النسخ لهذا القسم من الكتاب .

وسيذكر بعد ، ابتزها: سلبها ومبارك الجلاد: معترك الحرب ، ويروى * مَنازل الجلاد * ، يقول لو شهد هذا الممدوح عادا في وقتها لسلبها وظهر عليها ، وقوله: وهذه الأشياء إنّما هي آباء(١) ، لا يريد جميع ما ذكر ، لأنّه قدّم أنّ قريشاً وثقيفاً ومعدّاً ليسوا بآباء ، ونصّ على أنّها أسماء أحياء ، ودليله قوله: وقد جاز فيها ما جاز في قريش(٤) ويريد القبيلة أو الحيّ ، وقول الآخر:

بِحَيِّ نُمَيِرْيِّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ جَمِيعٍ إِذَا كَانَ الَّائِامُ جَنَادِعَا

شاهده وصف حيّ بمفرد على اللّفظ ، ومعنى جميع مجتمعون ، وشبّه اللّغام بالجنادع في قلّتهم وإِذَايَتهِمْ وهي ذباب مؤذ وقيل مثل العقارب في جحرة الضباب ، الواحد جندع وجندعة ، وقول الآخر :

سَادُواْ الْبِــلادَ وَأَصْبَحُـوا فِي آدَم مَ لَكُــوا بِهَــا بيضَ الْوُجُوهِ فُحُـولا

شاهده فيه جعل آدم قبيلة وهو اسم الأب ولذلك ردّ الضمير عليها مؤتناً فقال : بها ولو قال به لأراد الحيّ ، وكلاهما جائز ، ولذلك جعله كالحيّ والقبيلة ، ودلّ عليه قوله : « وأصبحوا في آدم » أي في هذه القبيلة وصرف آدم ضرورة وهو غير مصروف – أُريد به الأب أو الحيّ أو القبيلة – للوزن والتّعريف وأراد سادوا أهل البلاد حتى انتهوا إلى آدم وهناك وقف سؤددهم أي لم يجاوزوه بالشّرف ، قال الأعلم : أراد جميع النّاس وليس كما زعم ، وإنما أراد سادوا البلاد في جميع الأزمان حتى انتهوا إلى زمن آدم وأمّته ، فصاروا في الشّرف مثلهم فوقف شرفهم ، وكنّى ببيض الوجوه عن الكرم والشّهرة ، والفُحُول : السّادة ، وأصله الفحل الكريم بشبّه به الرّجل الكريم ، وقول الآخر :

مِنْ سَبَاً الْحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

⁽¹⁾ انظر الكتاب 8:27:2 ، وفيه (فهذه) عوض (هذه) .

⁽²⁾ المرجع نفسه .

شاهده فيه ترك صرف سبأ من حيث أراد القبيلة كثمود وقد نصّ على أنّ التّأنيث والتّذكير فيهما سواء واستشهد عليه بالآيات (١) بالصّرف وترك الصّرف ثم أتبع بالشّعر ليريك أنّ حكم الشّعر في ذلك كحكم الكلام ومأرب: موضع باليمن ، والحاضر: المقيم على الماء ، والعرم: جمع عرمة وهي السّد ، ويقال له السكر والمَسْنَاةُ وقول النابغة الجعدي:

أَضْحَتْ يُنَفِّرُهَا الْوِلْدَانُ مِنْ سَباً كأنه مَت دفَّيها دَحَارِجُ شاهده صرف سبأ لأنه أراد الحيّ وقول الأعلم أراد الحيّ أو الأب فاسد وكذلك قوله في الأول أراد القبيلة أو الأمّ ، وليس شيئاً من أسماء الآباء ولا الأمّهات لا يقال بنو سبأ كما لا يقال بنو ثمود ولا بنو قريش وقول المبرّد إنه شعر ولا شاهد فيه لإمكان الضرورة فيه تعسف ولم يأت به سيبويه إلا بعد النّص على جواز الوجهين في السّعة ثم ذكر أنّه في الشّعر كذلك وليس بضرورة ويريد أنّه مرّ بهذه القبيلة على ناقته في زيّ الأعراب فاجتمع حوله ولدانهم متعجبين منه منفرين لها وشبّههم بدحاريح الجعل وهي كُورُه الّتي يُكورِها ، الواحدة : منفرين لها والدّفّان الجنبان .

باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة :

ما دخل عليه الألف واللام في هذا الباب إنّما هو نكرة ، نحو اليهود والمجوس ، وهو جمع ليس بينه وبين واحده إلا ياء الإضافة كما ذكر ومن لم يصرف ولا أدخل الألف واللام جعله اسماً للقبيلة كمجوس ولا يكونان إلا مؤتّثين ، والياء فيها أصليّة كالميم في مجوس ولذلك صرفه بعض الأوس على يُهْدان فجاء به على

 ⁽¹⁾ يشير إلى الآيات الكريمة : ﴿ وعاداً وثموداً ﴾ الفرقان : 38 ﴿ إِلا أَن ثمود كفروا ربهم ﴾ هود : 38 ﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةَ ﴾ الإسراء : 59 ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ ﴾ فصلت : 17 ﴿ لَقَد كَانَ لِسَبَأُ فِي مَسْكَنِهِم ﴾ سبأ : 15 ﴿ مِن سَبَأٍ بِنَباً يَقِيْن ﴾ النمل : 22 وانظر الكتاب : 2 : 28 .

فعول وفعلان ، فقال :

لَنُخْرِجَنَّ يَهُ وِداً مِنْ مَجَالِسِنَا فَلا يُجَالِسُنَا مِنْ بَيْنِهِمْ أَحَدُ لَمْ نُلْفِ أَنْفَىٰ مِنَ الْيُهْدَانِ مُنْجِبَةً أَخْرَى الْمَنُونِ وَلَمْ يَنْجُبْ لَهَا وَلَدُ

ولو كان « يهود » من هَادَ لم يجمع هذا البتّة ، وقول امرىء القيس:

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً كَنَارِ مَخُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَاراً شَعَالاً شاهده فيه تأنيث مجوس وخص نار المجوس ؛ لأنهم لا يغفلون عن إشعالها لعبادتهم إيّاها ، وتستعر : تتقد ، ومن روى * ترى بُرَيْقاً * صغّره تصغير التعظيم وأجاز الأعلم تذكير مجوس وسيبويه قد منعه ، وقال الفارسيّ إذا سمّيت رجلاً بمجوس منعته الصّرف لأنّ سيبويه قد منع أن يكون اسماً للحي وكذلك يهود ، وقول الآخر :

أُولَئِكَ أَوْلَىٰ مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ إِذَّا أَنْتَ يَوْماً قُلْتَهَا لَمْ تُؤَنَّبِ

شاهده ترك صرف « يهود » للتأنيث والتعريف وليست الياء للتأنيث فيكون فيها وزن الفعل والتعريف والمبرد يجعل الياء زائدة واتبعه عليه جماعة وبيت الأوسي يردّ عليهم وردّ بذلك على سيبويه في البيت وقال لا شاهد فيه لأنّه لو أراد به الحيّ لكان غير مصروفوقوله غير سديد لما ذكرنا يؤنّب عبّاس بن مرداس في مدحه بني قريظة والنّضير ، ويقول مدح المسلمين أولى لأنّك لا تذمّ على ذلك ، ويعني بقوله في الترجمة وكان التأنيث هو الغالب عليها(۱) عمّان كما تقدّم وأمّا نصارى فنكرة وقد ذكر في الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم أنّه جماع نصريّ ونصران (2) ، وقال هذا قول الخليل ثم قال : وأمّا الّذي نوجّهه عليه فإنه جاء على نصرانة (3) وقد قال هذا ولا يستعمل في الكلام إلاّ بياءي الإضافة إلاّ في الشعر (4)

⁽¹⁾ انظر الكتاب 10:28:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه 22:103 .

⁽³⁾ المرجع نفسه 1:104.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 7:29.

فنصّ على مجيئه في الشّعر ، وذكر بَعْدُ أنّه متكلّمٌ به في الكلام ذكره في الواو والنون وقال النّمر بن تولب :

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لا يَجِلُّ لَهُ سَاقِي نَصَارَىٰ قَبَيْلَ الْفُصْحِ صَّوام

شاهده وصف نصارى بُصّوام ، ومن روى صَوام بفتح الصّاد جعله نعتاً لساقي وهو نكرة ، وليس النّصارى باسم قبيلة ، ولاحيّ وإنّما هو من الأسماء التي تعرّف ، يصف ناقة عرضت على الماء فعافته كما امتنع هؤلاء عن أكل ما لا يحلّ قبل فصحهم يعني في صيامهم وهو قبل الفصح وهو عندهم بعد الصّوم يأكلون فيه اللّحم قال أبو الحسن الأخفش سعيد : الفِصْح أكلهم نهاراً كأنهم أفصحوا به لا ما قال غيره ، ويروى * قُبَيْلَ الصَّبْحِ * لأنّ النّصارى إذا ناموا لم يأكلوا لأنّ الأكل بعد النّوم محرّم عليهم وقبله :

فَعَافَتِ الْمَاءَ أَوْ سَافَتْ بِمِشْفَرِهَا ثُمَّ اسْتَمَرَّت سَوَاهُ طَرْفُهَا سَامِ وقول الآخر: –

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ

شاهده فيه جمع نصارى على ما لم يستعمل واحده في الكلام وهو إمّا نصرانة ونصران كندمانة وندمان أو على نصري كمهري ومهاري كا جمعت المذاكير على ما لم يستعمل واحده وقياسه مذكار وواحد الملامح على القياس ملمحة والمستعمل في واحدها ذكر ولمحة ، يصف ناقتين أمالتا رأسيهما من الإعياء أو عند النّحر وشبّههما بالنّصرانة في صلاتها لأنّها تركع ولا تسجد ، يقال أسجد ، إذا أمال رأسه ، وسجد إذا جعل جهته في الأرض .

باب أسماء السور:

فأمّا أسماء السور فهي على ثلاثة أقسام: قسم محكيّ وقسم معرب، وقسم مركّب، فأما المحكيّ فما وقع في أوائل السّور من حروف المعجم، تجوز حكاية جميعها تمّا لم يشبه الأسماء المفردات منها فتبقى على بنائها ولا يجوز الإعراب،

وما أشبه المفرد أعرب ، وستبيّن بَعْدُ إن شاء الله ، والجمل كلّها محكيّة إذا سمّيت السُّورة بها أضفت السُّورة إليها ، نحو : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ و﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإنْسَانِ ﴾ و﴿ يَأْيُهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾ و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بمنزلة تأبُّط شرّاً وَبَرَقَ نَحْرُهُ وكالتَّسمية بزيدا وعمرا والقسم الثاني المفردات الأسماء المذكورة في السّور ، نحو : نوح ، لوط وهود ويونس ويوسف ومريم ، وتستعمل على ضربين : أحدهما أن تجعلها أسماء للسور من حذف مضاف فتمنع الصّرف كانت مصروفة في السّورة أو لم تكن ، تقول : هذه نوح ولوط ويونس ، والثّاني أن تريد حذف مضاف فتبقيها على ما كانت عليه في السّورة من صرف أو تركه ، كقولك هذه هودٌ ونوحٌ ويونسُ ومريمُ لأنَّك لم تجعلها أسماء للسّور وإذا خيف اللّبس فيما حذف من المضاف أجري على أصله فلم يحذف المضاف ، والضّرب الثالث : الّتركيب في بعض حروف الهجاء الَّتي في أوائل السُّور ، وهي على ثلاثة أقسام : منها محكى كما تقدّم ، نحو : « كهيعص » و « ألمص » و « ألمر » « وحم عسق » لأنّها لا نظير لها في كلام العرب ، ومنها ما يعرب وهي الحروف المفردة ، نحو صاد وقاف ونون ، أعنى النَّـلاتيُّ ، ولا تكون إذا سمّيت بها إلاّ معربة فمن اعتقد التّذكير فيها منع الصّرف إذا سمى بشيء منها السّورة ، ومن اعتقد التّأنيث فيها صرف ولم يصرف هذا المثال المذكور كشمس وقمر وكذلك « طس » و « ياسين و « حاميم » ، وهي محكيّة إذا أريد حذف المضاف ومعربة إذا أريد اسم السّورة ولم تصرف لأنّها أشبهت الأسماء الأعجميّة نحو هابيل وقابيل ، ويجوز نعت جميع ذلك إذا ألبس ، تقول قرأت حاميم السّجدة أو حاميم ذات السجدة ويجوز البناء في كلّ ما أعرب من هذه الحروف نحو حاميمَ وصادَ على الفتح جعلها « كأين » غير متمكّنة وقد نص في الباب على ذلك(١) ولا تجوز الحكاية في الحروف إلا إذا جعلت أسماء لمعانيها لا منقولة ، وأمّا المركّب منها فنحو طاسين ميم لأنّ طاسين قد صار اسماً

⁽¹⁾ انظر الكتاب 16:30:2 .

مفرداً فتركّبه مع ميم ، فتقول : هذه طاسين ميم ، ويجوز إضافتها إلى ميم كحضرموت ، وإذا أردت تركيب طاسين مددت الطّاء لأنّك صيّرتها اسماً فقلت هذه طاسين وفتحت الأوّل كبلال أباذ، وكذلك طه إن ركّبتها في اسم السورة قلت هذه طاء هاء وطاء هاء إن أضفت فإن سمّيت السّورة « باقتربت » قطعت الهمزة ورددت التّاء هاء في الوقف فقلت هذه اقتربت ولم تصرف كما تقول هذه ضربة في اسم امرأة واستدلاله بالرّحمن حسن لأنّه لا يكون اسماً لغير الله كالله ، وقول الكميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَاوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٍّ مُعْرِبُ

ويروى * ومعرب * ، شاهده فيه جعل حاميم كهابيل ولم يصرف والآية في أول لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلا الْمَودَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾(1) . يخاطب الكميتُ بني هاشم وكان الكميت متشيّعاً فيهم ، يقول من تأوّل هذه الآية لم يسعه إلا التشيّع في آل النّبي عَيَالِلَهُ من بني هاشم وإبداء الموّدة لهم على تقيّة كان ذلك أو غير تقيّة فالتقيّ المعرب : الذي يتقي الله عزّ وجلّ ويبيّن ما في نفسه مصرّحاً به ، والمعرب : هو الذي يُفصح بما في نفسه ويعرب عن مذهبه ، ويريد وجدنا في سورة من الحواميم فأضاف التي كنّي بها عن السّورة إلى حاميم وجعلها اسماً للكلمة فأعرب كما تقول آل فلانة ولو حكى حاميم هنا لجاز لأنّها اسم لمعناها ، ولا يحرّك من هذه الحروف الّتي في أوائل السور شيء إلا إذا خرج عن بابه وقد حرّكها بعضهم كما ذكر وأدغم بعضهم وقرىء بذلك وهو ضعيف لأنّها مبنيّة على غير الدّرج وقول الحمّاني :

أُوكُتُبَ ابُيِّن مِن حَامِيمَ القَيْمَ الَّهِ مَا بَيِّن مِن حَامِيمَ الْبَراهِيمَ الْبَراهِيمَ الله الله الم شاهده فيه ترك صرف حاميم ، وحمل بأو ما بعدها على ما قبلها ، ويريد أنّ ما تضمّن القرآن من أمر النّبي عليه السّلام قد علمه أهل الكتاب ، وخصّ سورة

⁽¹⁾ الشورى: 23.

حاميم لكثرة القصص فيها والتبيين ، ويريد بأبناء إبراهيا بني إسرائيل وهو يعقوب ابن إسحاق عليه السّلام ، وقوله لأنّ النّون تكون أنثي (أ) إن سمّيتها بالحرف لم تصرف ، وأجاز في «طسم » التركيب كا ذكرنا وبقاءها على الحكاية ولا يحرّك شيء من حروفها ، وكتب الأستاذ أبو بكر عليه : هذا كلّه دليل على أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها الفراء : ﴿ صوالقرآن ﴾ جزمها القراء إلا الحسن فإنه خفضه ابلانون لاجتها عالسّاكنين بمنزلة من قرأ ﴿ ياسين والقرآن الحكيم ﴾ و ﴿ نون يعفضان لأنّ الّذي في آخر الحرف ألف فالخفض مع الألف والنّصب مع غيرها ، يقولون : تركته حَيْثَ بَيْثَ ، ولأجعلنّك في حَيْص بَيْص وذلك إذا ضّيق وأنشد * لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْص بَيْص لَحُول الله جواباً مقدّماً وحكى غير ذلك إذا ضّيق وأنشد ذهب والله ونزل والله ، يجعلها جواباً مقدّماً وحكى غير ذلك (أ) وذكر في نون والقلم أنّها تُدْغَم في الواو وتُظْهَرُ ، وتخيّر الإظهار لنيّة الوقف على الهجاء وإن

باب تسمية الحروف والكلم:

ذكر الحروف والكلم من حيث كان المعنى عليهما ألا ترى أنّ العرب تذكّر إن أرادت الحرف وتؤنّث إن أرادت الكلمة إذا صيّرتها أسماء وجميع هذا الباب وكلّ شيء غير معرب متى سمّيت به لم يكن فيه إلا الإعراب ألبتّه فإن جعلت الحروف والأفعال أسماء لمعانيها لا لغيرها جاز فيها الإعراب والحكاية وسيذكرها بعد فتقول «ضَرَبَ»: فعل ماض و « إنّ »: حرف تأكيد ، وجيم ولام وعين من حروف الهجاء فإن أعربت قلت ضَرَبَ: فعلٌ ماض وإنّ : حرف تأكيد والجيم من حروف الهجاء وعرّفت الجيم بالألف واللام لأنّ جميع حروف الهجاء نكرات

⁽¹⁾ انظر الكتاب 11:31:2 .

⁽²⁾ انظر « معاني القرآن » للفراء 2:396 - 397 .

⁽³⁾ المرجع نفسه 172:3

ولا يعرّف الفعل ولا حروف المعاني ؛ لأنّها معارف تعريف الجنس كسام أبرص أو بالغلبة وسيذكره بعد وعلى هذا مدار جميع هذه الأبواب ، فالتأنيث فيها محمول على إرادة الكلمة والتّذكير على إرادة الحرف وممّا يؤنس بهذا قولهم صه ومه وأخواتها هي أسماء وتترجم عن الأفعال كما تترجم هذه الكلمات والحروف وقول الآخر :

* كَافاً وَمِيمَيْنِ وَسِيناً طَاسِمَا * شاهده فيه تذكير السّين على إرادة الحرف ، شبّه آثار الدّيار بحروف الكتاب على عادتهم في ذلك ، والطّاسم : الدّارس ويروى * طامسا * والمعنى واحد ، وقال الرّاعي : * كَمَا بَيّنَتْ كَافْ تَلُوحُ وَمِيمُهَا * شاهده فيه أيضاً تأنيث الكاف على إرادة الكلمة ومعناه كمعنى الأوّل وصدره * أهاجَتْك آياتٌ أبانَ تأنيث الكاف على إرادة الكلمة ومعناه كمعنى الأوّل وصدره * أهاجَتْك آياتٌ أبانَ قديمُها * والآياتُ : الْعَلامَاتُ ، وقوله : وإن سمّيتها بلغة من أنّث كنت بالخيار (1) يريد في الصّرف وتركه كهند ، وقد يحكى في جميع هذا إذا صيّرته اسماً لمعناه في الأفعال والحروف كاتقدّم وقول أبي طالب :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرٌ بنَ أَبِي عَمْرِو وَلَيْتُ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ لَيْتَ شِعْدِه فيه إعراب « ليت » حين جعلها اسماً وأنّت على معنى الكلمة وبعده عند أبي إسحق الزّجاج:

كَيْفَ مَلْذَاقَةُ الْمَوْتِ إِذَا مِتَ وَمَلْذَا بَعْدَ الْمَمَاتِ يَكُونُ فَإِن صَحِ كَان الاستفهام الشّعريّ علّق عنه وجعل مسافراً منادى مفرداً مفتوح الرّاء إتباعاً لحركة النّون ومن رواه بالرّفع فعلى الأصل وينتصب « ابن » على النّعت ولا يصلح فيه الرّفع مع كون البيت الثاني بعده ، وإن لم يثبت البيت الثاني بعده كان « مُسَافِرَ » مفعولاً « لشعري » أي ليت علمي خبر مسافر أي ليتني علمت خبره ومن رفع جعله خبر « ليت » وحذف المضاف والمعنى واحد ومُسَافِرُ من بني عبد شمس بن عبد مناف ، كان صاحباً لأبي طالب فمات

⁽¹⁾ انظر الكتاب 3:32:2 .

غريباً فرثاه ، وقول أبي زبيد :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ إِنَّ لَيْتِ اعْ وَإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ

شاهده فيه إعراب «ليت» وتضعيف لَوْ حين جعلهما اسمين وقد بيّن لم ضعّفت وخبر «ليت» محذوف ولم يذكر الاستفهام الذي يغني عن الخبر وهو معمول «شعري» وأحسبه بعد البيت ولا يجوز حذفه إلا بدليل عليه، وقول الآخر:

أَلامَ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهُ

شاهده فيه تشديد لَوْ حين جعلها اسماً لها ، يقول لو كنت عالماً بعواقب الأمور لم يفتني من الأفعال ما كنت أعلم صلاح عاقبته فلم نترك(1) أوائلها إلا بجهلي عواقبها ، وأذنابها : أو اخِراها ، وقد حكى ربيع بن أبي الحقيق « لو » في شعر ، فقال :

دَعْ عَنْكَ لَوْ لَيْسَتْ بِشَيءٍ سِوَى تَسْلِيَةِ اللَّوْمَاءِ لِلَجْاهِلِ

ويريد أنّ جميع الحروف حروف أبي جاد وحروف المعاني على اختلافها تذكّر وتؤنّث لما ذكرنا وقد قال في : « باب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد » : فكأنّه إذا كان الحرف مضموماً كان عندهم من مضاعف الواو كما صارت لَوْ وَأَوْ فهو عندهم من مضاعف الواو إذا كانت فيهنّ الواوات وكذلك ما فيه الياء « كفي » و كي » كأنه من مضاعف الياء (2) فجعلوه من باب قرّة وحبّة ولم يجعلوها من المقصور فيقولوا هوا وهيا وقوله : كما أنّ « أبوان » دليل (3) ، ليس فيه حجّة لأنه

⁽¹⁾ هكذا وردت والأصوب أن تكون « أترك » على نحو ما درج عليه فيا قبله وبعده حيث أسند الأفعال إلى المتكلم المفرد .

⁽²⁾ انظر الكتاب 3:63:2 ، وفيه « فكأنهم » عوض « فكأنه » « وصار عندهم » عوض « كان عندهم » ، « كما صارت لو وأو وهو » عوض « كما صارت لو وأو فهو » ، « كما كان فيه الياء نحو في وكي من مضاعف الياء » عوض « وكذلك ما فيه الياء كفي وكي كأنه من مضاعف الياء » .

⁽³⁾ انظر المرجع السابق 8:33 .

لا يمكن أن تكون الحركة فيه فرعاً لأنها قد استمرّت في المفرد ومثل هذا يحرّك بالفتح لأنها أخفّ الحركات كقولهم : دَمَيَانِ وأصله فَعْل بسكون العين وليس في حركته دليل أقوى من آباء لأنّه أفعال وهي جمع لفَعْل وجعل الخليل « ذو » من المضاعف وأجراه على الأصل فحرّك الذّال بالفتح ، ووقع في بعض النّسخ : ذوي في قول الخليل وهو بيان لقائل ذوي المتقدّم وهو حسن لردّهم المحذوف منه في كل موضع فقالوا ذواتا وذوات وأذواء فينبغي أن يردّوا في التّسمية به وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يغلّب قول سيبويه وربّما غلب قول الخليل وكلاهما قياس وليس في ذوا وذَوُو والشَّاهد في قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾(١) وتكسيره على أفعال ، ومذهب يحيى في المحذوف أن يكون مفتوح العين إلا ما بيّنت منه العرب. وقوله ليس في الكلام حرف آخره ياء(2) ، يريد بالحرف الاسم المتمكّن ، وقوله لو نوّنت أجحف بها إلى آخر المسألة(٥) ، يريد أنّهم لو لم يضاعفوا هذه الحروف للزم الاعتلال وحذف حرف العلَّة كعصاً ورحيَّ وعَم وشَجٍ فكنت تقول في لو وكي وفي أسماء : – لَوٌّ وكيٌّ وفِيٌّ وَلَوّاً وَكَيّاً وَفِيّاً وَلَوٌّ وَكَيٌّ وَفِيٌّ ، وفي هُوَ : هُوٌّ ، وفي هِيَ هِيٌّ في الرفع وفي النَّصب والخفض هُوّاً وَهِيّاً وَهُوٍّ / وَهِيِّ ثُمَّ يعتلُّ كل ذلك بالحذف فتبقى الكلمة على حرف واحد منوّن وإذا وقفت يذهب التنوين فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن هذا إذا كان اسماً لمذكّر فإن سمّى بها مؤنّث بقيت على حرفين من غير تئوين وهذا كلّه لا سبيل إليه لما فيه من الإجحاف فعدلوا إلى التّضعيف لكونه على قياس كلامهم واستوى فيه المذكّر والمؤنّث إلاّ في عدم الصّرف من المؤنّث كسائر الأسماء، وقوله: أن تكون في الوصل لا يبقى منها إلاّ حرف واحد (٩) ، إنّما قال في الوصل لأنّ بعض الفصحاء

⁽¹⁾ يونس: 48.

⁽²⁾ انظر الكتاب: 11 ، وفيه « وليس في الكلام اسم هكذا » عوض ما هو مثبت .

⁽³⁾ انظر الكتاب: 10.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 12,11:33:2 .

من العرب إذا وقف ردّ ما لم يظهر مع التتوين فيقول هذا عميّ وغازيٌّ والجيّد الحدف ، وأمّا « ذا » الاسم المهم فقد جعله « كلا » لكونه غير متمكّن وقياسه أن يجري من المحذوفات لتصغيره ، وقد حكى إمالته قال : ولم تقل : ذَيْ لئلا يشبه كي فهو من مضاعف الياء على هذا إلا أنهم لم يجمعوا بين عينه ولامه حين صغّروا ، و « ذا » مذكّر و « تا » : مؤنّث ، فإن سمّيت بتا مؤنّاً كان كهند ، وأمّا فوك فكما ذكر غير أنّ الشاعر قد قال * خَالَطَ مِنْ سَلْمَىٰ خَيَاشِيمَ وَفَا * صيّره في الشّعر على حالة لا يكون عليها في الكلام ضرورة ، وروي عن أبي الحسن أنه قال أراد الإضافة فحذف المضاف إليه ، أراد وفاها وقوله : وأجريت هذه الحروف مجرى ابن مخاض (١) ، يريد إذا صيّرتها اسماً لكلمها جرت نكرات بلا ألف واللام ، ومعارف بهما ، وجرت حروف المعاني أعلاماً لكلمها وإن شئت جعلتها غلابة بالألف واللام أبو الحسن اعلم أنّ حروف الهجاء كلّها مجزومة وخمسة وكذلك العدد إلا أن تدخل حرف العطف فتعرف فتقول ثلاثة وأربعة وخمسة واعلم أنّه لا يلتقى ساكنان في الدّرج إلا بنيّة الوقف .

وقوله: فجاءت كأنها أصوات تصوّت بها⁽²⁾ ليس في الكلام موضوعاً على الوقف إلا حروف الهجاء وحدها بدليل التقاء السّاكنين في آخرها إذا قلت صاد سين ، زاي ألا ترى أنها لو كانت مدرجة لتحرّكت أواخرها كما فعلت في الصّوت نحو غاق ، فأمّا الوقف في العدد فكالوقف في غير المتمكّن من الأسماء ، وقال في باب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد: « فأمّا قاف وباء » ونحوها فإذا حكيت بها الحروف – ولم ترد أن تلفظ بها كما حكيت بغاق صوت الغراب ، وبقب وقع السّيف – بنيت كلّ واحد منهما بناء الأسماء وقد نقل بعضهم فقال قبّ ولم يسلم الصّوت فكذلك حين حكيت الحروف حكيتها ببناء بنيته للأسماء ولم تسلم الصّوت فكذلك حين حكيت الحروف حكيتها ببناء بنيته للأسماء ولم تسلم

⁽¹⁾ المرجع نفسه 4:34 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 9:34:2 .

الحروف كما لم تسلم الصوّت فهذا سبيل هذا(١) ويريد بقوله بناء الأسماء لأنّها عنده ثلاثيّة ولذلك قال: ونظير الوقف هنا الحذف في الياء وأختيها الألف والواو (٥)، يريد حذفها من المعتل كما سكّنت الصّحيح ، وقد تبني لانفصالها بناء حروف المعاني ، وقد حكى في « إرادة اللَّفظ بالحروف » أنَّ الخليـل رحمه الله _ قال لأصحابه عندما سألهم فقالوا قاف باء: إنَّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف(٥)، وقال بعدُ فإنّما حكيب بها الحروف ولم ترد أن تلفظ بالحروف(4) فأراد الخليل بها الاسم ، ولذلك قال : إنَّما جئتم بالاسم فقد أوقع عليها هذه العبارة وقال أيضاً في الباب: وبنيت كل واحد منهما بناء الأسماء(٥) ، ومما يؤنس بهذا قولهم صه ومه فيترجم عن الفعل كما تترجم هذه الحروف ، وقوله فإنَّ الواحد اسم متمكِّن (٥٠) ، يريد في غير هذا الموضع ، وأشمّوه في العدد الضّمّ لأنّه في غير العدد معرب كما جعلوا الحركات في بعض المبنيَّات مزيّة ، وقوله : وليست هذه الحروف تمّا يدرج ، وليس أصلها الإدراج(٢) ، يقول هي بمنزلة « لا » في التّسمية بها إلا أنّها لم تبن على الدّرج ولا تدرج في الكلام وإنّما هي مبنيّة على الوقف كما تقدّم وليس في كون الصوت اسماً شك ويجوز أن يقال من الدّليل على أنّ الصّوت اسمّ لحاق التَّنوين له دليلاً على التَّنكير وإن لم يرد بغيره ووقع في بعض نسخ الشَّرقيَّة تفسير بعد قوله ليست تدرج عندهم: تقول لا توصل وحروف المعاني توصل ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير ، وإذا قلت واحد اثنان ففيه ثلاث لغات ،

⁽¹⁾ المرجع نفسه 9:63 .

⁽²⁾ المرجع نفسه 8:34 ، وفيه « ها هنا » عوض « هنا » ، و « الياء وأخواتها » عوض « الياء وأختيها الألف والواو » .

⁽³⁾ المرجع نفسه 1:62, 26:61 ، وفيه « فقيل له : باء كاف فقال الخ » .

⁽⁴⁾ انظر الملاحظة رقم (2).

⁽⁵⁾ انظر الملاحظة رقم (2.

⁽⁶⁾ انظر الكتاب 11/34 ، وفيه « فلأنّ » عوض « لأنّ » .

⁽⁷⁾ انظر الكتاب 11:34:2 ، وفيه « ولا أصلها » عوض « وليس أصلها » .

يقولون واحد إثنان فتقطع الألف، ومنهم من يقول واحد آثنان فيصل الألف، ومنهم من يقول واحد إثنان فيقطع الألف انتهى المذهب الأول على الإعراب لأنه لا يشم إلا الضّم وصيرها للوقف لأنها متمكّنة والثاني على الوقف كالصّوت والنّالث أجري فيه الوصل مجرى الوقف فحقّق الهمزة في الوصل، وبعد قوله لا تقول لم ألف () وزاد في الشّرقيّة فتحذف الألف من لام، سمعنا من العرب من يقول وأنشد البيت ()، وقوله ثلاثهربعة (2) كذا كتبوه على اللّفظ وفيه النّظر إلى الوقف والوصل فالحركة في الهاء دليلة توهم الدّرج، والهاء دليل توهم الوقف لأنه لما قال ثلاثة ووقف بالهاء اجتمعت الهمزة مع ساكن قبلها فتوهم الدرج فنقل، لما قال الكسائي: اعلم أنّ العدد بمنزلة حروف الهجاء، إذا لم يتصل بشيء بعد، ولم تدخل فيه حروف العطف، وقوله كان يقول إذا تهجّيت فالحروف حالها كحالها في المعجم (3)، يريد أنّها في الهجاء مثلها في حكاية الصوت بالحرف إذا أردت المحكاية ولم ترد اللّفظ، وقد ذكر في إرادة اللّفظ بالحرف (4)، وقول الراجز:

* تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لامَ أَلِفْ * شاهده فيه إتيانه بالألف واللام على الوقف غير أنّه توهم الدرج فنقل حركة الهمزة إلى الميم كَثَلا ثَهَرْبَعَهُ ، وقبله * أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِزِيَادٍ كَالْخَرِفْ * تَخُطُّرِ جُلايَ بَخَطِّ مُخْتَلِفْ * تُكَتِبَّانِ البيت يريد * مَشْي مَنْرجع بلا حاجة كسلانَ غير مستقيم المشي ، وقيل أراد تكتب رجلاي في الأرض ، أي رجع بلا حاجة .

باب تسميتك آلحروف بالظّروف :

يقول بحلول كذا الأعلام على الحروف ، أي تصييرها أسماء لها مجرّدة من معاني

⁽¹⁾ المرجع نفسه: 16 ، وفيه « تقول لام ألف » عوض « لا تقول لم ألف » .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 14.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 15.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 10:63:2 .

 ^(*) يعني * تكتبان في الطريق لام آلف * المرجع نفسه: 17.

الْمُسَمَّيْنَ بها فيصير خَلْف اسماً للكلمة أو الحرف وكذلك زيد كان مصدراً ثم صار علماً لشخص ويريد بالحروف في الترجمة الحروف والكلمات وقد سمّى الكلمات كلُّها حروفاً وجميع هذه الظُّروف ما خلا قدّام ووراء إذا جعلت شيئاً منها اسماً للكلمة لم تصرفه وإن جعلته اسمأ للحرف صرفته ويقال لكلّ اسم وفعل وحرف كلمة وحرف ، وعلى هذا مدار هذه الأبواب ، وذكر « كيف » في الظّروف لأنّها . عنده غير الأوّل وإنّما هذا على حدّ قولهم أنا فِي خَيْرِ وَعَافِيَةٍ ونحو ذلك ، فجعل ما يطرأ عليه من حوادث الدهر ظرفاً له « وكيف » متضمّنة لجميع ذلك فالجواب على هذا أبداً مخفوض والأكثر أن يكون الأوّل فيجري الجواب بوجوه الإعراب وقد ذكر الرّفع والنّصب في الجواب ، كقولهم : صالح في جواب « كيف زيد » ؟ وصحيحاً في جواب كيف أصبحت ؟ ، وقوله بمنزلة ما هو جوابه (١) ، يريد ممّا لم تكن فيه علامة تأنيث وهو مذكّر كلّه إلا كلمتين وردّ المبرّد قوله: وجواب أين كخلف ، وقال وقد يكون جواب « أين » النّاحية والجهة وهما مؤنّثان ولم يجهل ذلك سيبويه وإنما أراد أنّ الظّروف كلّها مذكّرة وقد تقدّم ذلك في أوّل الباب ولم يُؤنَّث منها إلا اثنتان لدخول الهاء في التّحقير فالغالب في الجواب الألفاظ التي ليس فيها علامة تأنيث وجميعها مذكّر إلا ما ذكر فراعي سيبويه الأكثر ولم يلتفت إلى النادر القليل مع أنّه قد ثبت تذكيرها من غير التفات إلى جواب ، وقوله لكان أن تحمله على التّذكير أولى (2) لوجهين : أحدهما أنّ التذكير أوّل والثّاني أنّ جميع البـاب على التّذكير إلا كلمتين ، وقوله وكذلك « منذ » في لغة من رفع لأنّها كحيث (3) يريد في ضمّ الآخر وفيه نصّ أنّ « منذ » يرفع ما بعدها وجميع هذه الأشياء إذا صيّرتها أسماء للظّروف أعربتها لا خلاف في ذلك وهي أجدر بذلك من الحروف وقال الأستاذ أبو بكر رحمه الله : الَّذي أقول أنَّ الفعل إذا سُمَّى به

⁽¹⁾ المرجع نفسه 8:35:2 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 11:35:2 .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 10.

فارغاً لحقه الإعراب وكذلك كلّ شيء من غير المتمكّن كان منفرداً وقد يحكى وقول ابن مقبل:

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَىٰ بهم عَير تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلِ وَقَالَ شاهده فيه إعراب قيل وقال حين جعلهما اسمين لمعناهما وقد حكى فيهما تركهما على الفتح قبل البيت وردّ المبرّد قول سيبويه والقوافي مجرورة(١) قال لأنّ القافية موقوفة وما قبلها يكون مفتوحاً فيكون حكاية فلا شاهد فيه وهذا تعنيت منه وتكذيب له فها روى ألا تراه قال: والقوافي مجرورة فتحرّز بذلك مما ردّه، ولا يمتنع في البيت التّقييد ولكنه لّما رواه بالجرّ صحّ له فيه الشَّاهد وسيبويه أعلم بما روى وأوثق ، يقول هلكوا وذهب بهم الدهر فلم يبق إلا خبرهم والحديث بهم ، وقوله لم اسمع به قالاً ولا قيلاً (2) هو محكيّ من كلام العرب وهو الذي أراد ، وقوله مذ شُبَّ إلى دُبُّ (٥) شاهده فيه الحكاية والإعراب ، يريد مذ شَببْتُ إلى أن دَبَبْت ، وشُبُّ ودُبُّ مردودان لما لم يسمّ فاعله ولا يتعدّيان لكنّهما بنيا للمصدر أي مذ شبّ شبيبتي إلى أن دبّ دبيبتي قال بعضهم: قلت لأبي على الفارسيّ كيف قالوا: مذ شُبِّ إلى دُبِّ وهما لا يتعدّيان ؟ فقال: هما كشاء وشئته ، يريد هما تما يتعدّيان تارة ولا يتعدّيان أخرى ، قلت : والتّعدّي في شبّ الصّبيّ ودبّ لا يتصوّر والظَّاهر في شـاء أنه متعدٍّ أبداً ، وقوله : هذا اسم عمرو وهذا ذكر عمرو (4) هذا نص بأنّ الاسم غير المسمّى وقد ذكر في أوّل الكتاب أنّ الاسم قد يعبّر عن المسمّى على السّعة ولا يمتنع أن تعبّر بعمرو عن الحروف أو الكلمة كما فعلت فيا تقدّم ، وتقول « عمرو » اسم واقع على مذكّر فإذا أشرت إليه قلت هذا عمرو لأنّه على ما ينبغي له وإن أشرت إلى الكلمة أو الحرف مسطورين قلت هذا

⁽¹⁾ المرجع نفسه 1:36 وانظر المقتضب 43:42:4

⁽²⁾ انظر الكتاب 1:36:2 .

⁽³⁾ المرجع نفسه .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب: 2.

عمرو وهذه عمرو على حذف المضاف فإن جعلت الاسم لهما لم تصرف إذا أردت الكلمة ، وقوله وأنت تريد هذه الدّراهم ألف() ، يريد وأنت تريد هذه الدراهم عدد ألف وقد تجعلها الألف على السّعة لا تريد حذف مضاف ، وكلمون وصعفص وقريسيات أسماء ملوك للعجم والكلمون أيضاً أرض ووقع في الكتاب صعفض بصادين وصاد وضاد وهو الصواب لسقوط الصّاد وبقى من حروف الهجاء ستة أحرف التّا والخا والذّال والظّاء والغين والشّين ولم تقع مؤلّفة وإذا كانت قريسيات بمنزلة عرفات جرت في التّسمية بها مجرى عرفات ، وقوله فإنَّما تكون معارف بالألف واللام(٠) يريد تجري مجري الرجل ، ولا يكون التَّعريف الطاريء على الأجناس إلا بالألف واللام ، ويجوز إذا جعلت هذا الضّرب علماً للكلمة أو الحرف بالألف واللام أجريته مجرى الحارث والعبّاس وجميع هذا الباب إذا جعلته اسماً لمعناه إن شئت أعربته وإن شئت حكيت كما ذكر وإن نقلتها إلى أن تسمّى بها غير ما وضعت له أعربت لا غير قال أبو العباس: واعلم أنّ الأفعال والحروف الَّتي جاءت لمعان نحو لو وليت وأو حقَّهنَّ أن يكنَّ معارف لما ذكر لك وأما باوتا فسبيلهنّ أن يكنّ نكرات وذكر سيبويه رحمه الله قَبْلُ أنّ حروف المعاني جرت كسام أبرص وحروف الهجاء على حكم ابن مخاص الفراء في قوله تعالى : ﴿ الآن وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُون ﴾ (2) وزعم أنّ أصلها ﴿ أُوان ﴾ ، حذفوا وغيّروا .

باب ما جاء مَعْدُولاً عن حدّه :

قسم هذا الباب على خمسة أنواع: اسم للفعل في الأمر واسم للمصدر واسم للصّفة في النّداء وفي غير النّداء واسم علم كَسَفَارِ لماء ونشواء للجبل وليس منها مقيس إلا اسم الفعل الثّلاثي والصّفة في النّداء من الثّلاثي أيضاً وجميعها معدول

⁽¹⁾ المرجع نفسه: 4.

⁽²⁾ يونس: 51 ، وانظر معاني القرآن للفرّاء 467:1 - 468 .

 ^(*) انظر الكتاب 9:36:2 ، وفيه « فإنما يكن » عوض « فإنما تكون » .

عن مؤنّث علم لفظاً أو تقديراً لأنّ معناها لا يستعمل في الكلام وقد بيّن خمسة الأقسام غاية البيان وقال هنا: اسما للوصف كا قال اسماً للفعل وقد يجيء معدولاً ، يريد كعمر علماً ، وقول الأعشى * مَنَاعِهَا مِنْ إِبلِ مَنَاعِهَا * وقول الآخر * تَرَاكِهَا مِنْ إِبلِ تَرَاكِهَا ومناعها اسمين للفعل وقد تقدّمت البيتان . وقول أبي النّجم * حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ * شاهده فيه كون حذار اسماً للفعل بمعنى احذر ، وقول رؤبة : * نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ * شاهده فيه أيضاً كون نظار اسم فعل في الأمر من نظرته أنظره ، إذا انتظرته والمعنى انتظرني كي أركبها ، وقول زهير :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَصِزَالِ وَلِجَّ فِي الذُّعْصِرِ

شاهده فيه كون نزال اسماً لانزل وهو نصّ بتأنيث المعدول عن الفعل ويقضي بأنّ الحكم في الباب واحد وهو بيّن . قوله اسماً للفعل كما قال اسماً للوصف وغيره ، والمعنى معدول عن اسم الفعل بمؤنّث معرفة كما كان ذلك في الوصف وغيره ، وَنَزَال نَ مفعول لم يسمّ فاعله والمعنى إذا قيل نزال ، وهو حكاية في قول من لم يجعل لهذه الأسماء موضعاً من الإعراب بقوله لهرم بن سنان : أي أنت ممدوح إذا لبست الدّرع في موضع نزول الأقران بعضهم لبعض واختلطت أصوات الناس من الجزع وصاروا في مثل لجّة البحر وتُمُودِيَ فيه ، وقول الشاعر :

نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَىٰ وَأَيْدِي شِمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

شاهده فيه مثل ما تقدّم والمعنى انْعَ ابن ليلى للكرم وحسن الخلق في وقت الشّمال الّتي تبرد الأنامل من شدّة بردها ، وقول جرير :

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَىٰ لِكُلِّ طِمِرَّةٍ وَجْرَداءَ مِثْلِ [القوس سَمْحِ حجولها]

شاهده فيه كالأوّل ، والمعنى انع أبا ليلى لهذه الفرس الخفيفة الوثوب ، والجرداء : القصيرة شعر البدن وبذلك توصف الخيل وجعلها مثل القوس

⁽¹⁾ انظر الكتاب 11/36:2 .

لضمورها من كثرة التّصرّف في الحروب ، والحجول : القيود ، يريد أنّها مذلّلة منقادة للتّقييد ، وقد أنشد في المصادر الواقعة موقع أفعالها للكميت :

نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقاً للدّعامُم وَالأَصْلِ لأَنّ (غير) حال من نَعَاءِ وقد يحمل على مضمر ينصبه فجعله معدولاً عن المصدر وجعله هنا معدولاً عن الفعل وهذا ممكن فيه أن يقال ، لأنّ فَعَالِ في الأمر مقيس فجعله هنا قياساً ، قال الأستاذ أبو بكر : وهذه الأسماء كلّها محمولة على مضمر وعليه إنشاده أيضاً في ما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره ، نعاء جذاماً وهو في تقدير الألف واللام تما لم يسمع فيه علم فأمّا قوله

* فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ * فإنّه علم ولا يحمل على هذا لأنه اسم متمكّن ، وقد أجاز الأستاذ أبو بكر أن تكون هذه الأسماء التي سمّيت بها الأفعال لا موضع لها كالأفعال الّتي عدلت عنها وقد تقدّم ذلك ، وجميعها مبنيّ لنيابتها مناب فعل الأمر وعدلت عنه وأجرى سائر الأقسام مجراها لاجتاعها معها في العدل والتّأنيث والتعريف وقلة التّصرّف ، وقد ذكر أنّ بناءها على التّشبيه وبناها على الحركة والاختصاص بها ، وقول النّابغة الجعديّ :

فَقُلْتُ لَهَا عِيثِي جَعَارِ وَجَرِّرِي ﴿ بِلَحْمِ امْرِيءٍ لَمْ يَشْهَدِ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ

شاهده فيه عدل جعار عن الجاعرة ، وجعلت صفة للضبع لكثرة جواعرها كما قال الآخر * عَشَنْزَرَةٌ جَوَاعِرُهَا ثَمَانِ * فجعل لها ثمان جواعر لسعة الموضع الذي تكون فيه الجواعر ، وكما قيل لها حضاجر لعظم بطنها ، ومعنى عيثي : أفسدي ، والعَيْثُ : أشدّ الفساد ، وَجَعَارِ أقيمت مقام الموصوف ، وقول الآخر : لحقتْ حَلاقِ بِهِمْ عَلَىٰ أَكْسَائِهِمْ فَصَرْبَ الرِّقَابِ وَلاَيُهِمُ الْمَعْنَمُ الْمَعْنَمُ لَحَقَتْ حَلاقِ بِهِمْ عَلَىٰ أَكْسَائِهِمْ

شاهده فيه كون حلاق صفة / قامت مقام المَوْصوفِ وليس شيء من هذه الصّفات يتبع موصوفاً لأنّه في معنى ما فيه الألف واللام فمنزلته منزلة كلّ إذا لم يتبعا ، وتقع حلاق على السّنة المجدبة لأنّها تحلق كلّ شيء من النّبات ويقال

حَـلَقَتْهُمْ حَلاقِ ، يراد بها السّنة والمنيّة ، يقول لحقتهم المنيّة على أدبارهم ، والأكساء : جمع كسي ، ونصب ضربَ الرّقاب على إضار فعل بتقدير تضرب رقابهم ضرباً ولا يشغل عن قتلهم المغنم ، وقول مهلهل :

مَا أُرَجّي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامَى قَدْ أَرَاهُم سُقُوا بِكَأْسِ حَلاقِ شاهده فيه كالذي قبله ، ومعنى البيت بيّن ، وقوله : لأنهم شبّهوها بها في الفعل(1) نصّ بحمل سائر الأقسام على اسم الفعل ، وقوله لأنّه لم يقع موقع الفعل تبيين بغرضه في نزال ، وقد ذكر في ما ينتصب على المدح ، ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجروراً ، لأنّها لا تجرّ في النّكرة ، فهذا نصّ بأنّها لا تكون إلا معرفة كما تقدّم ، إلا أنّ بَدَادِ معرفة واقع موقع النّكرة ، لأنّه مصدر واقع موقع الحال كجهدك ، وقول النّابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتِيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتَ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَار

⁽¹⁾ انظر الكتاب 15,14:38:2 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 13:38:2 ، وفيه « لأنّه لم يقع في موضع الفعل » .

⁽³⁾ انظر « الخصائص » ، لابن جني 261:3 وفيه : « وترك لفظ فَجْرَة ، لأنه لا يُعْتَاد ذلك علماً » .

وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ (ا) وقال : ﴿ وَمَن يَّقْتَرِ فُ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً ﴾ (ا) وهو في القرآن كثير ، وقول حُميد الأرقط :

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا لَحُجُّ مَعاً فَقَالَتْ أَعَاماً وَقَابِلَه

شاهده فيه عدل يَسَارِ عن السّيرة أو المسيرة ، بقوله لزوجته : قد سألته الحجّ فقال اصبري حتى نيسر وكان مُقلاً فقالت له متعجّبة من قوله منكرة له : أنمكث عاماً وقابله ، أي هذا العام والّذي بعده ، يقال قبل وأقبل ودبر وأدبر وقرىء إذا أدبر وإذا دبر (3) ، وقبله :

تُحَرِّضُنِي الذَّلْفَاءُ عَلَى الْحَجِّ وَيْلَهَا وَكَيْفَ نَحُجُّ الْبَيْتَ وَالْحَالُ حَائِلَه فقلت البيت : وبعده :

لَعَـلَ مُلِّماتِ الزَّمَانِ سَتَنْجَلِي وَعلَّ إِلَهَ النَّـاسِ يُولِيكَ نَـائِلَه وقول الجعديّ ويقال هو لابن الخرع:

وَذَكُرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلِّقِ شَرْبَةً وَالْحَيْلُ تَعْدُو بِالصّعيد بَدَادِ

شاهده فيه عدله عن مؤنّث كأنه قال تعدو متبدّدة وقد ذكر بعد وهو معرفة كا كان ثمّ ، وذكر بعد ذلك لأنّ هذا لا يجيء معدولاً عن نكرة قال كراع: بدّد الشّيء تبديداً: أعيا والبَدَدُ: الطُّول ، العين: هو مصدر للأبد والتبدّد: تباعد ما بين الفخذين إذا كثر لحمها يقال رجل أبدّ وامرأة بدّاء وليس معدولاً عن البدد ولكنه عن مصدر مؤنّث ، والتبدّد: التّفرّق ومنه بَدَادِ أي متفرّقين ويقال: إنّما ذلك إذا ذهبوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة قال بعضهم أراه من استبدّ فلان بكذا، إذا

⁽¹⁾ الشورى: 22.

⁽²⁾ الشورى : 23 .

⁽³⁾ صحّف الناسخ فأسقط الدّال من أدبر في القراءة الأولى ، والقراءة الثانية لابن عباس ومجاهد ، انظر « معاني القرآن » للفرّاء 204:3 وانظر « كتاب التذكرة في القراءات » لابن غلبون ، تح عبد الفتاح بحيري إبراهيم ط1 ، المجلد الثاني ص741 (1410هـ – 1990م) .

انفرد به كأنه فارق الجماعة يقوله للقيط بن زرارة حين انهزم وأسر أخوه معبد، يعيّره بالحرص على الطّعام والشّراب ولذلك انهزم، والحكّق: قطيع إبل وسم بالنّار كصفة الحلق والصّعيد: وجه الأرض وقد ذكر بعد أنّ جميع هذا الباب إذا سمّي به مذكّر لم ينجرّ (۱)، ثم قال وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف لأنّه لا يجيء معدولاً عن نكرة (۱) وذكر أنّه معدول عن مؤنّث واستدل عليه بقولهم دُعِيتُ نزال ، وقوله: وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنّث الذي عدل عنه، يريد مثل كَفَافِ وَبَدادِ وما أشبه ذلك ثمّا لم يستعمل منه مؤنّث، وأما مَسَاسِ فمعدول عن المماسّة من قوله تعالى: ﴿ ولا تماسوهن كُنّا ﴾ (2)، وكذلك جماد وحماد من الجمودة والمحمدة وكَفَافِ كبداد ولا يعدل عن مزيد الفعل إلا سماعاً، وهماد من الجمودة والمحمدة وكَفَافِ كبداد ولا يعدل عن مزيد الفعل إلا سماعاً، الفّراء في قوله: ﴿ لا مِسَاسَ ﴾ (3) أي لا أمس ولا أمس قال ويقرأ لا مَسَاسِ وهي لغة فأشبه من كلامهم مثل دراك ونظار ، يريد أنّها معدولة مثلها وقول المتلمّس:

جَمَاد لَهَا جَمَادِ وَلا تَقُولِ طِوَالَ الدهْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادِ

شاهده فيه عدل جماد عن الجمودة وحماد عن المحمدة ، ويريد الدّعاء على المرأة موصوفة بالجمود والبخل أي جَمْداً لها لا حمداً ، وانتصب على المصدر بإضهار فعل وهو حكاية على حذف القول لأنّه قد ذكره في قوله ولا تقولي ، ولم يجعلها اسم فعل خين اتتصب على الدّعاء وأما قرقار وعرعار فمذهب سيبويه أنّهما

⁽¹⁾ انظر الكتاب 10:41:2 ص741 .

⁽²⁾ لم ترد هكذا في القرآن . وربما أراد المؤلف قوله تعالى : ﴿ لاجُنَاحَ عَلَيْكُم إِنْ طَلْقَتُم النَّسَاءَ مَالَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ ولا يعقل إلا أن يكون من أوهام الناسخ وسببه تقارب الصورة الكتابية ـ فيما أرجح ـ بين ﴿ مَالَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ ولا تماسوهن على أن هنالك قراءة في تمسوهن موافقة لما أراد التمثيل له وهي تماسوهن ، لكنها ليست مشهورة ، والمرجع ليس في متناولي الآن وأقول للقارئ تأمل ذلك وتحقق .

⁽³⁾ طه: 97. وانظر (معاني القرآن للفرّاء 190:2.

^(*) انظر الكتاب 12:41:2 ، وفيه « كما ينصرف عمر في النّكرة لأنّ هذا لا يجيء معدولاً عن النّكرة » .

معدولان عن قرقر وعرعر لأنّه قد حكي أنه يقال: عرعرت وقرقرت في الأمر واعتقد فيهما العدل بعد التّأنيث وحكى أبو عمر الفعل منهما وأنّهما صوتان غيرا ولفظ الصّوت قبل التّغيير عَارِعَارِ وقارِقارِ فحذفا وغير اللّفظ فقيل عرعار وقرقار فغيرا عن الحكاية كما غيروا غاق صوت الغراب بالحركة للساكنين وقارقار: صوت الرّيح في السّحاب عند هبوبها ، والقرقرة: صوت الفحل من الإبل وعارعار: صوت الصبيان عند اللّعب ومعناه اجتمعوا وفيه بعد لتغييره وزوال بنائه ولم يغير في غاق إلا السّاكن لمّا بنوه على الوصل وفي قول سيبويه عدلهما عن الرّباعي وقد وُجِدَ لهما نظير وهما دراك من أدرك وبدار زيداً من بادرته لأنّه يقال بدرت إليه وبادرته فهو من بادرته المتعدّية قال يعقوب وأنشدوا:

بَـدَارِهَا مِنْ إِسِلِ بَـدَارِهَا قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لَدَى صِغَارِهَا

وحذفوا الزّيادة من حيث كانت من حروف التّغيير ولم يمكن ذلك في قرقار وعرعار ، وقول أبي النّجم: * قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ * ، شاهده فيه عدل قرقار من قرقر ونوي التّأنيث ، وسيذكر في آخر الباب أنّها معدولة من لفظ فعل الأمر وذكر هنا فعال بمعنى الأمر ومعنى الصّفة في النّداء وغيره وبمعنى المصدر وجميعها مبنيّ على الكسر عند جميع العرب وأمّا الأعلام من فعال نحو شَرَارِ وسَفَارِ والغالبة ، نحو حَذَام وقطام فمكسورة عند الحجازيّين وغير مصروفة عند التيميّين من حيث كانت معدولة عن أعلام وقد ذكرها في الباب .

وقوله واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سمّيت به امرأة (١) ، لا تخلو التّسمية بهما من أن تبقى على حالها أو تُغَيَّرَ إلى الإعراب ، ولا يخلو أن يسمّى به مذكّر أو مؤنّث فإن سميّ به مذكّر أعربت ومُنِعَتِ الصّرف اتّفاقاً لكونها مؤنّثة كعَنَاقِ في التّسمية بها لأنّها لم تعدل في حال التّنكير فإن نكّرت صرفت لزوال التّعريف وإن سُمِّي بها مؤنّث فأهل الحجاز يبقونها على بنائها وبنو تميم يعربون ولا يصرفون إلا

⁽¹⁾ انظر الكتاب 3:40:2 .

ما كان في آخره الرّاء لإرادتهم الإمالة فإنّهم يبقون الأسماء على الكسر لذلك ويوافقون أهل الحجاز وقوله : تميم أقيس لأنّهم نقلوا اسماً إلى اسم ، ورجوعهم إلى الحجازيين فها فيه الرّاء يقوّي مذهبهم ، وقوله ينبغي لفَعَال التي هي معدولة من افعل(1) هذا نص بعدل فَعَال عن لفظ الفعل في الأمر ، وقوله لأن هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الّذي يكون فَعَال محدوداً عنه(2) ، يقول هي معدولة عن المعارف بالألف واللام كالسَّحر وليست أعلاماً فإذا سمّيت بها لم ترد ذلك المعنى لتغيره بالتسمية وتباعدت الأعلام عن مشابهتها للبناء في مذهب بني تميم ، إذ كان إنَّما دخل فيها بمضارعتها الفعل واسمه وَعَدْلُ الاسم عن الفعل بمنزلة عدل أمسِ في الرّفع في لغة تميم معرباً عن المبنى وكعدل أُخر نكرة عن المعرفة وقد تعدله عن النَّكرة لأنَّ الفعل نكرةُ مذكّر وتنوي التّعريف والتّأنيث ، ويمكن عدله عن المرة الواحدة من المصدر في الأمر والنّهي ؛ فيكون العدل عن مؤنّث ونصُّه على غيره ، وقوله بل هي أقوى(٥) ، يريد بل فَعَال إذا نقلت عن التَّسمية بها أقوى على الإعراب من الفعل إذا نقل إلى التسمية ، والدّليل على وجود ذلك في نفوس العرب أنَّ الصَّفة إذا شُمَّى بها رُوعي فيها بعض الحكم والفعل لا يفعل به شيء من ذلك ، ألا ترى أنّهم إذا نكّروا الصّفة بعد التّسمية بها نحو أحمر منعوا الصرف والفعل إذا سمّوا به نحو أذهبوتغلب صرفوا في النّكرة وكأنّهم لمحوا هذا إلا أنّه غلب قياس تميم وجعل هنا حذام وقطام من باب حَضَارِ وَسَفَارِ عَلَّبت فصارت أعلاماً كعُمرَ وقُطَمَة وقاطمة المغتلمة ولم يجعلها من باب قَثَام وحَلاقِ حين وجد ما يعدلهما عنه علماً في الكلام ولذلك تجيء بلا لام ، وقوله ألا ترى أنَّ بني تميم يقولون هذه قطام وهذه حذام ١٠٠٠ ، هذا نصَّه على إعراب الاسم الغالب

⁽¹⁾ انظر الكتاب 8:40:2 ، وفيه « فينبغي » عوض « ينبغي » « وهي معدولة عن أفعال » عوض « هي معدولة عن أفعل » .

⁽²⁾ المرجع نفسه 6,5:1 .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 9.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 12:40:2 .

والعلم في حال العدل كما ذكرنا ، وقد يكون في قياس عدل « أخر » أن تعدل المعرفة عن النّكرة كما عدلت في « أُخر » النّكرة عن المعرفة ، وإنّما غيّر بنو تميم في التسمية لأنّهم لا يريدون معنى العدل في التسمية ، مع أنّ كلّ مبنيّ إذا سمّيت به أعربته إلا أن تحكي ، ووقع في الشّرقيّة ، والحجازيّة هي اللّغة الأولى القُدْمَى وعليها المعنى (١) وقول الأعشى :

وَمَارُ دَهُ رَعَالِ عَالِي وَبَارِ فَهَا لَكُتْ جَهْرَةً وَبَارُ

شاهده رفع وبارُ وفي آخره الرّاء وليس جوازه بموقوف على الشّعر كما ذكر الأعلم بل هو جائز عند سيبويه في الكلام غير أنّه قليل وقبل البيت :

أَلَمْ تَــرُوْا إِرَمِـاً وَعَـادَ أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

وَوَبَارِ: أُمّة قديمة من العرب العاربة انقطعت كعاد وثمود ، ويقال الماءة في الماء ، والشّعرى : نجم ، وحقّ نزال إذا نكرّ في بابه أن يكون تنوينه كتنوين صه ومه ، وقوله بل يجعله اسماً مذكّراً في يريد عدل عن بنيته في المؤنّث ولم يجعله وصفاً لذكّر ولكنّه لمّا كان لفظه لفظ المذكّر وكثر غير المعدول للمذكّر أجروه مجراه فصرفوا والّذي لا يدري أصله أمعدول أم غير معدول لم تكسره العرب فتعدله ولا منعته الصّرف فتؤنّه ولا علمت أصله فتركته على التّذكير وغير العدل ، وقوله :

لأنّ الأكثر من هذا البناء مصروف وهو أربعة أقسام لا يحصى كلّ قسم منها: أحدها أسماء الأجناس كغزال وقذال والثّاني صفة كجواد والثّالث مصدر كذهاب، والرّابع جمع كسحاب ومنع القياس في العدل من الزّائد على الثّلاثة إلا في سمع كا تقدّم، ومنع القياس في فعال إلا في الأمر الثّلاثيّ والصّفة في النّداء

⁽¹⁾ انظر الكتاب 1:41.

⁽²⁾ انظر الكتاب: 14.

وغير ذلك مسموع ، وهذا نصّ بقياسه في الأمر والنّداء قطّ والظّاهر منه أنّه يعدله عن الفعل نفسه إلا أنّه لا يكون إلا معرفة وإن شئت لم تجعل له موضعاً كما تجعله للفعل إذا ضارع وإنْ شئت نصبتها كنَصْبك المصادر المعاقبة قال الأستاذ أبو بكر وهو القياس قلت وهو قياس بعيد لأنَّ الذي عدل عنه لا موضع له ولم يضارع شيئاً ، وذكر الزّخشريّ في الباب ألفاظاً معدولة من الأقسام كلّها من ذلك دَبَاب للضّبع أي دِبِّي ويقال للظّباء إذا وردت الماء: بلا عَبَاب وإذا لم ترد: بلا أبَاب، وَرَكِبَ فُلانٌ هَجَاج ويقال دَعْنِي كَفَافِ أي تكفّ عني وأكفّ عنك ونزلت بوار على الكفار وبلاء على أهل الكتاب وضَرَام للحرب وكلاح وجَدَاع وأزَام للسّنة الشديدة، وسَبَاطِ للحمّي، وطَمار للمكان المرتفع، يقال: هوى من طَمَار ، وَوَقَعَ فِي بَنَاتِ طَبَار وَطَمار أي في دَوَاهٍ ورماه الله ببنت طَمَارِ وسببته سبّة تكون لَزَام أي لازمة ، ويقولون لمن يطلع عليهم وهم يكرهون طلعته حَدَادِ حدّيه وكَرَار : خرزة يؤخّذن بها أزواجهنّ يقلن : يا هصرة / اهصريه ويا كَرَار كرّيه إن أدبر فردّيه وإن أقبل فسرّيه وفي مثل فَشَاشِ فُشّيه من اسْته إلى فيه وَقَطَاطِ : أي اقطعه ولا تبل فلاناً عندنا بَلال ، أي بلَّة وكويته وَقَاع وهي سمة على الجاعرتين وقيل في طول الرأس من مقدّمة إلى مؤخّره وفي الأعلام سَجَاحٍ للمتنبّئة ، وكَسَاب وعَطَافِ لكلبتين وفَشَاح للضّبع وحضاف وسكاب لفرسين وعرار لبقرة ويقال بَاءَتْ عَرَار بِكَحْلِ ، وظَفَارِ لبلد ينسب إليه الجزع وَمنَاعِ وهَلاع لهضبتين ، ووبار وَشَرَافِ لأرضين ولَصَافِ لجبل وَبَراحِ للشمس(١) وكلُّها صحيح وهي من باب اللُّغة .

باب تغيير الأسماء المبهمة:

جميع الأسماء المبهمة لا توزن وأمّا ما صغّر منها فيوزن في التّصغير من حيث صغّر ولا بّد لهذه الأسماء المبهمة إذا صغّرت من الألف في آخرها عوضاً تمّا مُنِعَتْه

⁽¹⁾ انظر « المفصّل » للزّمخشريّ ، بعناية محمد بدر الدّين أبي فراس النّعساني : 155 – 160 .

من ضمَّ الأوَّل فإذا كان الآخر ساكناً زيدت الألف آخراً وإن كان متحرَّكاً زيدت قبل الحرف الآخر نحو ذيّاً وأليّاً ووزن ذيّاً فيلا وكذلك تيّا وذهبت عينها تخفيفاً ، وكون ياء التّصغير ثانية دليل على حذف العين وشّبهها بالحرف لمخالفتها الأسماء في التَّثنية والجمع والتَّصغير فلذلك لم توزن ولا ردّ إليها ما حذف منها وعه في التّسمية ليس كذلك لأنّك لا تردّ إليه ما حذف منه وتزنه وتتمّه في غير هذا اللَّفظ وتحكم على المحذوف منه ، وذا ليس كذلك فلذلك أجروه في التَّسمية مجرى « لا » وكأنّه لّما صغّرها على غير حدّ الأسماء لم تكن عنده مثلها وأنّسه في ذلك أنّ عينها لم تجمع في تكبير ولا تصغير مع لامها ، قال الأستاذ أبو بكر : وأمالتها العرب طالبة لياء ذيّا المحذوفة فأمكن في التّسمية بها ذاي ، وقد ذكر في تصغير المبهمة أنَّ ذيًّا محذوفة العين (١) وذكر في المعتلِّ من هذه الأبواب أنَّك تقول في عه وع ولا تقول وعي لأنَّك لا تلحقه بشيء ليس منه بالأسماء (٥) وكذلك لو حقَّرت شية لقلت وُشَيّة فعلى هذا تقول ذأي واستدل الفّراء على أنّ هذه الأسماء كالحروف بقولهم ذا في التسمية كلاء وهذا الاستدلال صحيح لأنّ سيبويه رحمه الله ضعّفها هنا بوقوعها على كلّ شيء وكثرتها في الكلام وجريها في التّحقير والتّثنية والجمع على غير قياس فأشبهت لا ولم تحذف عين ذيا للياءات لأنهم قد قالوا حيي وإنما حذفت لتغيير الاسم في التّصغير وغيره ، وذكر في الإضافة إلى ما فيه الزّوائد من بنات الحرفين أنّ هذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعل ولا تثنية أنّها يجعل ما ذهب منها مثل ما هو فيها وتضاعف(٥) ، والمبهمة قد قامت الدّلالة عليها بالتّصغير غير أنّه على غير الحدّ حَاءِ: صوت يقال للإبل وأَلَيْ : لغةٌ في ألاء وألى أيضاً بمعنى الَّذين موصولة ، وحجا ورمى معدولان عن حاج ورام لأنّه يقال حجا إذا انحرف فهما بمنزلة عمر وكذا قال المبّرد ويريد

⁽¹⁾ انظر الكتاب 11:139:2 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 1:61:2

⁽³⁾ انظر الكتاب 12:84 .

بمشتقین (ا) معدولین وعطف « معدولا » علی « مشتقا » والمعنی واحد لاختلاف اللفظین علی جهة التاکید ومن قال غاقی کسر للسّاکنین ومن نوّن نکره کصه وقال تفعل بالذي في التسمیة ما تفعل بالمنقوص نحو عَم في الرّفع والنّصب والحفض قال أبو علي : اللاء واللائي التسمیة بهما سواء کبازي وباز أحدهما منقوص والآخر صحیح ولیس أحدهما مقلوباً من الآخر لأتهما قد تكأفآ في التّصرّف وقد تقدّم أنّه کهار وشاك والسّادي مثل فاعل من السّدو وهو مدّ الید وهو أیضاً التّمادي في السّیر وهو أیضاً لعب الصبیان بالجوز أو من سدا التّوب ، وضاري من ضَرِيَ إذا تعوّد ، ووقع في الکتاب : في من قال اللاي بالیاء لاء وفي الطّرة فیمن قال اللاء بالهمزة لاء وهو الصّواب ح س في یونس (2) الآن : حرف بيني علی الألف واللام و لم یخلیا منه وترك علی مذهب الصّفة لأنّه صفة في اللّفظ والمعنی کا فعلوا بالّذي ومثله قول الشاعر :

فإن الْأَلاءِ يَعْلَمُ وَنَكَ مِنْهُمُ كَعِلْمِيَ مُذْ ظُنُُّوكَ مَا دُمْتَ أَشْعَرَا فَادخل الأَلف واللام على أَلاء وتركها على خفضها ومثله:

وَإِنِّي خُبِسْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَى كَادَتِ الشَّمسُ تَغْرُبُ فَإِنِّي خُبِسْتُ الْأَلْف واللام على أمس وتركه على كسره وقول الكميت:

فَلا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا

شاهده فيه ردّ النون الّتي حذفت للإضافة فجمعه غير مضاف وقد جمع على الأذواء وأصل « ذو » ذوي ، لذلك فتحوا الواو ثمّ أدخلت الألف واللاّم وأراد بالذّوينا كلّ من في اسمه ذو من ملوك اليمن كذي يزن وذي رُعَين وذي فايش يخاطب أهل اليمن فيقول: لا أريد بهجوي وذميّ سفلتكم ولكنّي أردت ملوككم

⁽¹⁾ انظر الكتاب 14:84.

⁽²⁾ انظر معاني القرآن ، للفراء 467:1 .

وأكابركم ، يريد بقوله وأمنوا التنّوين (١٠ أنّه لو دخله التّنوين لأدّى إلى حذف الواو فيبقى الاسم على حرف واحد ولا سبيل إلى ذلك فالإضافة أثبتت الواو فجاء اسم متمكّن على حرفين أحدهما حرف علّه ، وأمّا أُمْس فَعَلَمٌ لليوم الّذي قبل يومك كما أنَّ غدا علم لليوم الَّذي بعد يومك ، والبناء في أمس على غير الأصل وبقي غد على أصله من الإعراب وتحذفه أيضاً فلم يخلُّوا به ، وأمْس : مبني كأين والظّروف غير المتمكّنة وكان قياسه الإعراب وأكثر العرب يبنيه في الأحوال الثلاثة ليوم بعينه وبعضهم يعربه في الرّفع ، ولا يصرف ويبنيه في الجرّ والنّصب وإنما لم يصرفوه في الرفع لأنّه عدل عما جرى عليه في الاستعمال من البناء فلما عُدِلَ في الرفع عن البناء الذي استعمل فيه في النّصب والجرّ ، وصار معدولاً في جهة واحدة لم يصرف ، فإذا سمّيت به في القولين أعربت وصرفت لأنّ كلّ شيء إذا سُمّى به أعرب ، وصرفته في قول من عدله في الرّفع لأنّ العدل إنّما هو في جهة واحدة ، فحكم عليه ببنائه في الخفض والنّصب ، فصرف ولم يراع العدل في الرّفع كما ذكر ، ومنهم من يعرب في الأحوال الثّلاثة وعليه البيت() الذي أنشد ، فتحه في موضع الجرّ ، وعلى هذا إذا سمّى به في هذه اللغة لم يصرف لأنّه معدول في كل جهة وقد كان الأستاذ أبو بكر يقول في قوله : وقد فتح قوم في مذ لَّما رفعوا وكانت في الجرَّ هي الّتي ترفع (2) ، أنّه في النّصب باق على حاله عندهم حين ذكر الرّفع والجرّ في « مذ » لم يذكر النّصب وإليه ذهب الأعلم ، قال : خفضوا في « مذ » كم رفعوا بعدها ، وجعل الخفض بهما والرّفع فجعلها معرفة في الحالين قطّ ، والصّواب أن يريد بالإعراب ثلاثة الأحوال ، لأنه الذي حكى النّاس ، أعنى الإعراب في الأحوال الثّلاثة ، والبناء في الأحوال الثّلاثة ، والإعراب في الرفع ، والبناء في الجرّ والنَّصب ، وقد نصَّ الكسائي على الإعراب في الأحوال الثَّلاثة ، ثمَّ قال : ومنهم

انظرالكتاب 3:43:2 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 4:44:2 ، وفيه « وقد فتح قوم أمس من مذ » بزيادة كلمة « أمس » .

 ^(*) يشير إلى قول الرّاجز : لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السّعالي خمسا . انظر الكتاب : 5 .

من ينوّنه في الأحوال الثلاثة وهو قليل في كلامهم قال: فأمّا إذا كان ظرفاً فهو بغير تنوين في اللّفظ لم يختلف في ذلك ، فإذا أَدْخِلَتِ الألف واللام أو أضفت ، جرى بوجوه الإعراب ، وكذلك إن نكّرته ، ولم يحك أحد البناء في النّصب ، والإعراب في الرّفع والجرّ فيجعل ، كلام سيبويه على ما حكى ، وقد ذكر في النّصغير ، ومنهم من جعل تعريفه بنيّة الألف واللام ، قال أبو العبّاس بني : أمْسِ النّت اسم لا يخصّ يوماً بعينه ، فقد ضارع الحروف ، وذلك أنك إذا قلت فعلت هذا أمس إنما تعني اليوم الذي يلي يومك ، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم ، فإنّما هو بمنزلة عن وغيرها في الانتقال من شيء إلى شيء ، وليس حدّ الأسماء إلاّ لزوم ما وضعت عليه علامات ، وإذا تكلّمت العرب بأمس في غير غده أدخلت عليه الألف واللام ومكّنته كقوله تعالى : « وهو أعلم » : غير غده أدخلت عليه الألف واللام ومكّنته كقوله تعالى : « وهو أعلم » : غير غده أدخلت عليه الألف واللام ومكّنته كقوله تعالى : « وهو أعلم » : فيسبَ النّرء مِنْ جُبْنِ نَفْسِه إذا عُرِفَتْ مِنْ مُنْ الشّجَاعَةُ بِالأَمْسِ اللهُ اللّه عَرف عَرو بن معدي كرب :

ومنزلة غد منزلة أمس في أنه علم لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه ومن الدليل قوله بعد غد كما تقول أوّل من أمس فإذا ذكرته في غير أمسه أدخلت الألف واللام كما فعلت في أمس كما قال عطاء بن يسار رضي الله عنه في حديث السّائل عن وقت صلاة الصبّح: « حَتَّىٰ إِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ » يريد الوقت إلا أنه لم يبن للحذف مع أنّ البناء ليس بقياس وقد ذكر في الظّروف المهمة كما أنك إذا قلت أوّل من أمس أو بعد غد فإنّما تعني اليوم الذي يلي أمس والذي يليه غد⁽²⁾ ووجه الجمع بين سَحَرَ وأُخر أنّ سحر لا يأتي على حدّه من المعرفة إلا بالألف واللام فصار عندهم معدولاً عن أصله في الكلام كما أنّ « الآخر » لا يكون إلا صفة بالألف واللام فلما فارقهما عدل عن أصله وعدله عن الألف واللام على

⁽¹⁾ القصص: 81. وانظر « المقتضب » ، للمبرد 81. 173,103,102. .

⁽²⁾ انظر الكتاب 3:46:2 ، وفيه « فإنّما تعنى الّذي يليه أمس » عوض ما هو مثبت .

حكم الاستعمال لأنّهم يشيرون بها إلى الحاضر ، كقوله * إنَّ مَعَ الْيَوْم أَخَاه غُدُوا * وإلى غير ذلك فإذا قدّموا الاسم فقالوا خرجت يوم الخميس سَحَرَ فينبغي أن يعدلوه عن المضاف أبو العبّاس أُخَرَ : معدول عن الألف واللام وسحر كذلك إلا أنّه غلب على سحر التّعريف بغير إضافة كالأسماء الغالبة ولا يشبه الأسماء الغالبة ولكنه معرفة في معنى الألف واللام كَفَجَارِ وجَعَارِ ، وقوله كما تركوا صرف أخر(١) ، تباعد سحر لعدله من يوم بعينه وأمس لعدله في الرفّع من أخر ففارقها في الشُّبه ، وقوله لم يكن بمنزلته إلا وفيه الألف واللام ٥٠ يريد أنَّه لا يعدل إلا ظرفاً وقوله وكان كأمس(ن) ، يشبّهه بأمس إذا لم يكن فيه عدل ، يريد أنّ حكمه حكم ما لا عدل فيه إذ لم يعدل إلا ظرفاً وقوله وكذلك سحر: اسم رجل تصرفه وهو في الرّجل أقوى (4) ، يريد والصّرف في الرّجل أقوى ، يريد أنّ سَحَرَ المعدول عمّا دخل عليه الألف واللام إذا سمّيت به رجلاً انصرف والصرف في الرجل أقوى لأنّه لا يقع ظرفاً قال ولو سمّيت به شيئاً يكون ظرفاً لصرفته أيضاً وكان كأمس أي علماً لو كان أمس منصوباً مثله ، وقوله كما كان ، أي كما كان (٥) سَحَرُ ظرفاً معرباً لكنه غير علم فلو كان علماً لكان مصروفاً إلا أنّه عُدِلَ عن الألف واللام وتعريف بنيتهما وأما « أُخَرُ » فلم تنو العرب فيها الألف واللام فلذلك لم تعرّفها وتقدّم من كلام الأستاذ أبي بكر جواز التّعريف بالغلبة كما ذكر المبرد (6) ثمّ منعه كما ذكرت ، وقول الشاعر :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا

(1) المرجع نفسه 14:43 .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 16,15 ، وفيه ﴿ لَمْ يَكُنْ مَعْرَفُهُ إِلَّا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامِ ﴾ عوض ما هو مثبت .

⁽³⁾ المرجع نفسه 3:44 .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 2.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه: 3.

⁽⁶⁾ انظر « المقتضب » ، للمبرد 378:3 .

شاهده إعراب أمس وترك صرفه فإذا سميّت به في هذه اللّغة صرفت أيضاً لأنّه معدولاً في الأحوال كلّها وغير معدول سواء ، ولو كان في النّصب مبنيّاً لصرفته في التّسمية أيضاً لأنّ العدل ليس في حال التّسمية وبعد البيتين

* وَلاَ تَقِينَ الدُّهْرَ إِلا تَعْسَا * فِيهَا عَجُوزٌ لا تُسَاوِي فَلْسَا * لا تَأْكُلُ الزُّبْدَةَ إِلا نَهْسَا *

ويقال عجوزة بالتاء وأبدل عجائز من عجبا ، والسَّعَالِي : جمع سَعْلاة وَسَعلي منوّناً وغير منوّن وهي الغول عبّر سيبويه عن علامة الخفض بالفتح لأنّ النَّصْب لَّمَا عمل فيه عاملُ نَصْب وجعل الياء في ذي كالميم في فم شبّه بدلاً ببدل. وزعم ابن ولأد أنَّ المبرّد قال : زعم سيبويه أنّه إذا سمّى رجلاً أمس أو سحر المعدولين عن الألف واللام اللّذين لا ينصرفان وبجميع المعدول عن العدد أنّ جميع ذلك ينصرف في النّكرة والمعرفة قال وكذلك يلزمه في أخر ثم قال وهذا صواب لأنّه نقله عن الموضع الذي عُدِلَ فيه وزالت عنه العلل المانعة للصّرف فصار أمس كعمر وسحر كجبل ورُبَاع كغُرَاب وأخر كصُرَد، فنقض قوله في أحمر وما أشبهه في ترك صرفه في النّكرة بعد التّسمية به ويلزمه أن يصرفه في النكرة لزوال الوصف عنه بعد التسمية وردّعليه ابن ولاد في هذا أنّ العرب تركت صرفه بعد التسمية في النَّكرة وليس لسيبويه أكثر من أن ينقل ما سمع ولم يزد على هذا . والعلَّة في ترك صرفه أنَّ العرب راعت بقاء الصَّفة في الأعلام إذا سمَّت بها فأدخلت الألف واللام عليها لإبقاء معنى الصّفة في مثل الحارث والعبّاس وجمعتها جمع الصَّفات نحو أحمر وحُمْر وبابه الأحامر والأحمرون فمراعاة الصَّفة في النَّكرة أُحْرَىٰ فراعتها بعد التّسمية فلم تصرف في حال التّنكير وعلى هذا جميع العرب وهو الَّذي حكى النحويُّون أبو الحسن وغيره ثم رأى أبو الحسن أنَّ القياس ترك الصّرف وقد مضى في موضعه بأبدع بيان ، وكذلك أخر غير مصروف قبل التسمية وبعدها أمّا في بابها فلعدلها عن الألف واللام والصّفة وهي نكرة لجريها على النَّكرة كما ذكر وقد تستعمل تابعة وغير تابعة وأمَّا بعد التَّسمية فلأنَّها لمَّا عدلت عن حكم أخواتها أو استعملت في النكرة معدولة عن الألف واللام

وضعّفت عن أخواتها نحو الصُّغر والكُبر مُنِعَتِ الصّرف بعد التّسمية في الحالين ، لخالفتها نظائرَها ، وليس منعه صرفها بقياس منه بل أدّى ما سمع فلا تبعة عليه ، وقد اعتل لها ، وأمّا أمس وجُمَع وبابه ، وأحاد وبابه ، وسَحَر ، فجميع ذلك مصروف بعد التسمية في الحالين لأنّه لم يعرض ما يمنعها من الصّرف وقد حكى ذلك الأخفش وغيره .

باب الأسماء المبهمة غير المتمكّنة :

قد ذكر في عدّة الكلم تفسير هذه الكلم فقال كيف: على أيّ حال (١) وأين: أي مكان ومتى: أيّ حين (٢) فهذه نكرات لا شكّ في ذلك وفسّر ما عدا هذه بالمعرفة لمكان الإضافة فهذا حكمها ووجه ذلك أنّها لا تضاف إلى المفرد ولا تنوّن قال أبو الحسن في باب من الآسماء غير المتمكّنة اعلم أنّ كلّ اسم غير متمكّن فهو ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة نحو جئت من علُ وابدأ بهذا أوّلُ ولقيته أمسٍ ، وحيثُ وقبلُ وبعدُ ، كلّ هذه معارف لولا ذلك لنوّنوها ، بهذا أوّلُ ولقيته أمسٍ ، وحيثُ وقبلُ اسم غير متمكّن ، يريد في مثل ما مثّل به أبو العباس ، هي مصروفة عن وجهها لأنّها تمّا تقديره الإضافة ، فإذا حذفت منها وتركت نيّاتها كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة فصرفت عنها وهي في النيّة ، وقال ابن السّرّاج بوّب على أنّها في تقدير الإضافة فصرفت عنها وهي في النيّة ، وقال عليّ بن سليان الأخفش الصغير : هذا الظّرف تمّا وقع على غير جهة التّعريف لأنّ التّعريف بالعلميّة أو بالألف واللام أو الإضافة وهذا معرفة بالمعنى ، وقول سيبويه ولا يكون نكرة (٤) ، يريد لا يدخلها تنوين فتكون كصه ومه في النّكرة ، وقد حكى التّنوين في قبل وبعد في باب المدح ، قال : وزعموا أنّ بعض العرب يصرف

⁽¹⁾ انظر الكتاب 10:311:2 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 12,11:311:2 .

⁽³⁾ المرجع نفسه 12:44 ، وفيه « ولا تكون » عوض « لا يكون » .

قيلاً وبعداً ، فيقول ابدأ بهذا قَبْلاً ١٠٠ فكأنّه جعلها نكرة وأجاز يحيى ٥٠ تنوينها مع الضَّمَّ في الشَّعر وأنشد * عَلَىٰ مَا كَانَ قَبْلٌ مِنْ عِتَابٍ * وحكى تنوينهما منصوبين إذا قُطعا عن الإضافة قال: لّما نكرّوها نوّنوا وقال: ترفعهما إذا جعلتهما غاية ولم تذكر بعدهما الّذي أضيفا إليه ، فإن نويت أن تُظهر المضاف أو أظهرته جررت بغير تنوين كأنك أظهرته (٥) وقد تقدّم الكلام عليها في مواضع ، وقوله وإن كان الحرف الذي يلي الآخر أسكنوه (4) ، يريد أسكنوا الآخر والضّمير عائد على الآخر هذا إذا لم تكن حركته مزيّة مثل قبل وأوّل وبعد وقد تقدم . وجَيْر : حرف تأكيد في القسم كراع : جير وجير في معنى اليمين ابن دريد : جير كلمة يؤكَّدون بها كما يؤكَّدون بأبي في القسم ، وهي عند سيبويه حرف كنعم ، وجعل قبل وبعد وحيث للانتهاء كما جعل قطّ وحسب غايتين يريد الانتهاء أيضاً ، العين : الغاية : مدى كلّ شيء وتحقيرها غُيّية وهو مذهب الكلّ واستشهد بهذا قبل الضّمّة على تمكّنه مضافاً وأشار بهذا إليه فالأوّل فيه الثّاني ، و« عند » أكثر تمكّناً في الموضع من لدن ، قال الفارسي لأتَّك تقول عند الفقهاء وعند المحدّثين وعند الخوارج وعند مالك ولا تقع لدن في أكثر مواضعها ، يعقوب : عن يونس عند وعند ، وقوله قطُّ وحسب (٥) ، يريد غير متمكّنين أيضاً وهما محمولان على الكلام الأوّل ، وأشار بقوله إذا أردت ليس غير (٥) إلى حسب هذه التي تقرن بقطٌ ، لا حسبك الَّتي في قولهم حسبك درهمان وحسبك ينم الناس ، وهي الّتي تستعمل في قولهم مَا فَعَلْتُ

⁽¹⁾ المرجع نفسه 14:311:1 .

⁽²⁾ انظر « معاني القرآن » للفرّاء 321:2 .

⁽³⁾ المرجع نفسه 320:2 .

⁽⁴⁾ انظر الكتساب 14:44:2 ، وفيه « الذي قبل الآخر » عوض « الذي يلي الآخر » و « متحركاً أسكنوه » عوض « أسكنوه » .

⁽⁵⁾ المرجع نفسِه 1:45 .

⁽⁶⁾ المرجع نفسه 1:45.

غَيْرَ هَذَا حَسْبُ وهي الَّتي تقع قد مكانها في قوله:

* وَنِصْفَهُ فَقِدِي * وهي مبتدأ والخبر محذوف أو خبر ابتداء وهي بمنزلة قطّ التي للزّمان عنده في كونها غير متمكّنة ففعل بها ما ذكر ، وقطّ تشدّد طاؤها وتخفّف مع الضّم وأمّا قطّ السّاكنة فلا تحرّك وصارت حسب بمنزلة قط حيث كانت غاية في الاكتفاء ، وقد قرنهما في باب عدّة الكلم ولم يخرجهما من هذا المعنى ، قال : وقطّ معناها الاكتفاء قال : وأمّا حسب فمعناه كمعنى قطّ ، واعتلّ لبناء حسب على الضّم من حيث كانت نهاية فضارع الغاية ومعناه كمعنى قطّ في الاكتفاء لا معنى الزمان ، وقوله إذا أضفته إلى مضمر رددته إلى الأصل(1) يريد إذا أضفت (لد) إلى المضمر رددت النون فقلت من لَدُنِه ومن لَدُنِي بالتّخفيف أضفت (لد) إلى المضمر رددت النون فقلت من لَدُنِه ومن لَدُنِي بالتّخفيف حذفت لاجتماع التّونين كما يختار حذفهما مع السّاكن بعدهما ، وقوله لأنّها استعملت غير مضافة اسماً كجميع(2) قال في عدّة الكلم وهي للصّحبة(3) في كل حال ، وقوله : * مِكَرُّ مِفَرُّ مُقِبلٍ مُدْيرٍ مَعاً * دليل على أنّ (مَعَ) لا تكون إلا ظرفاً إلا أنّها تكون للزّمان والمكان وهذا مقتضى الباب ويجدر فيها في هذا الباب أن تكون بمعنى جميع التي للمصادر وقول الراعي :

رِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمُ وَإِنْ كَانَتْ زِيارَ أَكُم لِمَاماً

شاهده فيه تسكين « مع » تشبيهاً لها بالحرف نحو هل وبل وهي معربة في أكثر المواضع لاستعمالها مفردة كجميع ، وقوله لأنّها للغاية (٩) ، يريد للحين والانتهاء ، وقوله لأنّها لا تضاف (٩) ، يريد « الّذي » و « من » يقول لا تضاف كقبل وبعد وأول ، ولا تتّم اسماً في الخبر إلا بصلة وليست كأيّ ، وقوله هذا عام

⁽¹⁾ انظر الكتاب 3:45:2 ، وفيه و إذا أضفت ، عوض و إذا أضفته » .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 5.

⁽³⁾ المرجع نفسه 9:309 .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 9:45 .

⁽⁵⁾ المرجع نفسه: 15.

أوّلُ ومذ عام أوّل (١) نصّ بدخول مذ على الغاية جارّة ورافعة ، وهي جارّة حرفّ ورافعةً اسم وقال : ألزموه هذا الحذف لأنّ الكلام عليه ، ولم يقل رجل أوّل منه لظهـور منــه ولا تكـون صـفـة إلا مع حذف منـه ، ومعنى ما تركت له أوّلاً ولا آخراً: ما تركت له قليلاً ولا كثيراً ، ليس أول ولا آخر بمنزلة أوَّل منه ، لأنَّ الأوّل اسم رجل بمنزلة أخيل وأفكل ، والثّاني صفة استعملت استعمال الأسماء على حدّها من الوصل ، ألا ترى أنه لا يكون فيه أبداً تنوين ولذلك قال : فلما جاز فيه هذان الوجهان ، وقوله إلا أنّ الحذف لزم صفة عام⁽²⁾ ، يقول لزم الحذف في الكلام صفة عام استخفافاً ، وهذا نصّ بحذفه ولم يلزم في الأوّل في قولهم ابْدَأً بِهَذَا أُوَّلُ ، وهو في ابدأ بهذا أوّل مبنيّ على الضّمّ ، جعلوه بمنزلة قبل وبعد ، وكأنّه في تقدير أوّل من كذا فلما حذف ضُمّ ، وهو مراد في النّيّة لا في اللّفظ ، ولو كان مراداً في تقدير اللَّفظ لم يكن إلا مفتوحاً ، والمنوِّن اسم وغير المنوِّن صفة ، وجعل حذف أفعل إذا خصصته كحذف المضاف ، وقوله الحذف يستعمل في قولهم ابدأ به أوّل أكثر ، يريد أكثر من تركه ، وقوله أَسْفَلَ مِن مَكَانِكَ (٥) هذا تصريح بحذف المضاف وقول الشاعر:

يَا لَيْتُهَا كَانَتُ لأَهْلِي إِبلاً أَوْ سَمِنَتْ فِي جَدْب عَامِ أَوَّلاً ويروى * أو هزلت * وشاهده فيه جرى أوّل صفة للعام أي أوّل هذا العام وحذف « من » ويجوز نصبه على الظرف كا ذكر تقديره في جدب عام وقع في عام أوّل من هذا العام وقول أبي النجم : * أقبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ * شاهده فيه كون « عل » نكرة ولذلك نوّنه وخفضه ، وصف فرساً يريد أنّه ضامر الخصر واسع الظهر لعظم بطنه ، وقال الآخر :

⁽¹⁾ المرجع نفسه : 19 ، وفيه « مذ عام أول ومذ عام أوّل » عوض ما هو مثبت .

⁽²⁾ انظر الكتاب 7:46:2.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 11.

لا يَحْمِلُ الْفَارِسَ إِلا الْمِلْبُونُ الْحُضُ مِنْ وَرَائِكِ فِمِنْ دُونُ

شاهده فيه قطع « دون » من الإضافة وبناؤها على الضّم في التّقدير لأنّه معرفة « كأمامه » ولا يجوز أن يريد ومن دون شيء آخر ، يعتقد فيه الخفض فإذا كان معرفة بالإضافة لزم بناؤه بعد قطعه منها ، وردّ المبرد شاهده قال لكون البيت مقيّداً وقال يجوز ألا تنوي فيه الضّمّ وإن كان الضّمّ فيه أظهر وهو قول فاسد لأنّه إذا أراد المعرفة فردّ الضمّير على الأوّل لم يجز فيه إلا ما قال سيبويه ، والملبون : الفرس الّذي يسقى اللّبن و « المحضَ »، بالنّصب: مفعول الملبون أي المسقى اللّبن المحض وهو الخالص ومن رفع جعله مبتدأ والجارّان والمجروران بعده خبره ، ويريد أنَّ لحمه من أمامه ومن خلفه من اللَّبن الخالص وقول أبي النجم: * يَأْتِي لَهَا مِنْ * يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنِ وَأَشْمُل * شاهده فيه خفضهما وتنوينهما لكونهما نكرتين وقد تقدّم البيت ، وقوله وزعم أنّهن نكرات(١) ، هذا حسن لأنّه قد تدخل عليهما الألف واللام وتضاف وليس منون يضاف وتدخله الألف واللام إلا وهو نكرة وقوله ولو كانت كذا لما صرفتها وكانت تكون معرفة(2) ، يقول لو كانت من قدّام غير مصروفة لم تصرفها في الكلام لكونها مؤنّثة وكانت معرفة ثم قال ولو تكلّمت به العرب لكان قياساً(٥) وكانت تكون اسماً لجهة بمنزلة غدوة الّتي لا تنصرف وقوله ومنعها من الصّرف أنّها مؤنّثة (٩) ، يريد أنّها علم فلزم ألا تنصرف في التّصغير . وقول الجعدى:

لَهَا فَرَطٌ يَكُونُ وَلا تَرَاهُ أَمَاماً مِنْ مُعَرَّسِهَا وَدُونَا

شاهده فيه تنكير أمام و « دون » والفرط: المتقدمون ، يصف كتيبة عظيمة يقول إذا نزلت في موضع المبيت كثر الخلق أمامها ووراءها لكثرتهم ولا تراهم لبعد

⁽¹⁾ انظر الكتاب 4:47:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 7، وفيه (ولو كانت شَأْمَة كذا لما حذفتها) عوض ما هو مثبت.

⁽³⁾ المرجع نفسه ، وفيه (وهذا مذهب إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب) عوض ما هو مثبت .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 6، وفيه « وزعم أنه منعه من الصّرف أنها مؤنثة » عوض ما هو مثبت.

آخرهم، والتّعريس: النزول في الليل وقوله: ﴿ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ (١) أي أسفل من مكانكم كما ذكر قبل في الباب (2) وهيهاتِ بكسر التّاء جمع وبفتحها مفرد وذاتهما واحدة وكذلك عَرَقَات وعِرْقَاة إذا سمّيت بهما كانت المفتوحة غير منصرفة لأنّها تاء التّأنيث وكان التّنوين فيها للتنكير وإذا سمّيت بالمكسورة أبقيتها في النّصب والجرّ بالكسر ورفعت في الرّفع كمسلمات إذا سمّيت بها: الكسرة كالياء في الزيدين والتّنوين كالنّون والتّاء للجمع وقوله ليست زيادة في الاسم (٥) ، يريد أنّها زائدة لم تبن الكلمة عليها كسائر الزوائد وهي في الوصل تاء وفي الوقف هاء والبناء على الضّم في ذيت وما جرى مجراها قليل وشتّان وسبحان في التسمية بهما سواء لا ينصرفان في المعرفة للتّعريف والألف والنّون وينصرفان بعد التّسمية وإن لم تُسَمِّم بهما كانت سبحان منصوبة معرفة مضافة وإن قطعت عن الإضافة نونت كقوله * ثُمَّ سُبْحَاناً يَعُودُ لَهُ * وقد جاءت غير منوّنة في قوله * سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِر * وَ« شَتَــان » مبنيّــة على الفتح والكســر والفتح أكثر ولم تنوّن لّــا لم ينكّروها وقول أبي عثمان : أصرف شتّان وسبحان اسمين كانا في موضعهما يريد أنّ التّنوين في المعرب منهما تنوين التمكّن ، وتنوين المبنيّ تنوين التّنكير ولا ينوّن منهما إلا « سبحان » وحدها ولم تقع شتّان منوّنة فقوله : أو في موضعهما ، فاسدٌ ، وقوله وكلُّ مبني غير مضارع ، للتمكّن أبو على ذيّة وذَيَّةَ كناية عن جملة حديث ، تقول قدم الحاجّ فكان من الأمر ذَيَّةَ وَذيَّةَ .

باب الأحيان:

فصل هذا الباب من الأوّل لأنّ الأحيان فيه متمكّنة وجعل اثنين علماً لليوم كحمارث ، وقد ذكر لك في التّصغير جعله فيه عَلَماً بالألف واللام وبه

^{(1) 10:} الأحزاب.

⁽²⁾ المرجع نفسه 11:46 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 3:48:2 ، وفيه « وليست » عوض « ليست » .

الاستعمال(1) ، وقد يعرّف بهما تعريف الجنس كا تغلب بهما عليه ، وأمّا الشّمس والقمر فلا يكونان غير غالبين بهما في الأكثر لأنهما ليسا بجنسين فتباينا ، وقوله : وأمّا ضَحَوة وعشيّة فلا يكونان إلا نكرتين على كل حال(2) ، يريد أنهما لا تكونان إلا منوّنتين وإن وقعتا على وقت بعينه : وهو الّذي أراد بقوله فتعلم أنّك أردت عشيّة يومك وضحوته(3) وقد تقدّم في الظّروف أنّها تكون معارف في المعنى ولا تنصرف(4) ، وقد قال في آخر الباب إنّ بعض العرب يدع تنوين عشيّة كا ترك تنوين عُدوة(5) وقد نفى هنا على كل حال إلا أنّه أراد الأعمّ والأكثر ، وقد يريد بقوله على كل حال (4) ضحوة ثمّ قرنهما في الإخبار عنهما ، كقوله تعالى : بقوله على كل حال(6) ضحوة ثمّ قرنهما في الإخبار عنهما ، كقوله تعالى : في فَنسينا حُوتُهُما في (7) وإنّما نسيه الفتى ، وقد يكون منه والله أعلم في يَخرُبُ صغار (9) اللؤلؤ ، والعرب قد تخبر عن الأشياء الملبسة بصفات أبعاضها ومنه وبكرة(11) فجعلهما بمنزلة ضحوة ، وهذا نقيض ما تقدّم لأنّه جعله فيا تقدّم علماً وبكرة(11) فجعلهما بمنزلة ضحوة ، وهذا نقيض ما تقدّم لأنّه جعله فيا تقدّم علماً للوقت من غير تعين في أمّته كعلامة أمّ حبين ، وذكرها هنا لوقت معين لكن للوقت من غير تعين في أمّته كعلامة أمّ حبين ، وذكرها هنا لوقت معين لكن

⁽¹⁾ انظر الكتاب 6:136:2 ، ونصه « واستغنوا عن تحقيرهما بالّذي هو أشد تمكنّا وهو اليوم واللّيلة والسّاعة ، وكذلك أوّل من أمس والثّلاثاء والأربعاء والبارحة لما ذكرنا وأشباههن » .

⁽²⁾ انظر المرجع السابق 21:48 ، وفيه « إلا نكرة » عوض « إلا نكرتين » .

⁽³⁾ انظرا المرجع السابق: 23 ، وفيه « فيعلم » عوض « فتعلم » .

⁽⁴⁾ انظر المرجع السابق: 18:35.

⁽⁵⁾ انظر المرجع السابق 4:49 .

⁽⁶⁾ انظر المرجع السابق 22:48 .

⁽⁷⁾ الكهف: 61.

⁽⁸⁾ الرحمن: 22.

⁽⁹⁾ انظر معاني القرآن للفراء 3:115 ، ونصه « والمرجان : ما صغر من اللؤلؤ » .

⁽¹⁰⁾ النور: 45.

⁽¹¹⁾ انظر الكتاب 24:48:2 ، وفيه « اليوم » عوض « يوم الجمعة » .

هذه جرت مجرى النّكرة في التّنوين كسائر الظّروف المنوّنة المراد بها من يوم بعينه والعلميّة هناك أوجبت لها كونها كأمّ حبين ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا الْكُرَةُ وَعَشياً ﴾ أراد كل بكرة وكلّ عشية ، وقد تقدّم من كلامه فيا يكون فيه المصدر حيناً أنّ سَحَرَ إذا أردته من يوم بعينه لم تصرفه وسواء أذكرت قبله شيئاً أم لم تذكره ، قال تقول سير عَلَيْهِ سَحَرَ ، لا يكون إلا ظرفاً فإن صغّرته لأنه لم يعدل مصغّراً هذه حاله إذا أردت المعرفة فإن أردت النّكرة تمكّن في الحالات كلّها ، وكذلك لو جئت بالألف واللام ولا يحرم عليه تعريف الإضافة لأنّك تقول : خرجت سَحَرَ الخميس وسحر يوم الجمعة وإنّما يحرم عليه التّعريف مفرداً إذا جعلته كالعلم (2) ، قال يحيى : وسمعت بعضهم يقول أتيته بكرة باكراً لم يجرها أي لم يصرفها ، قال : لأنّه جعلها معرفة لأنّها تكون أبداً في وقت واحد بمنزلة أمس وغد وأكثر ما تجري العرب غدوة إذا قرنتها بعشيّة ، فيقولون إنّي لآتيهم غدوة وعشية وقد لا يجرون عشيّة (3) .

باب الألقاب:

الألقاب كالأعلام وإنّما تجيء بعد العلم فإن كان الاسم مفرداً واللّقب كذلك نكّر الاسم وأضيف إلى اللّقب لأنّه معرفة كالعلم فصار كعبد الله فإن كانا مضافين أو أحدهما مضاف جرى أحدهما على الآخر جري العطف أو البدل، واللّقب في حال الإضافة إليه بمنزلته قبل ذلك، وقوله: وليس من أصل التّسمية أن يكون للرّجل اسمان مفردان (4)، وقد جاء ذلك قليلاً، ومنه الزّبرقان بن بدر

⁽¹⁾ مريم: 62.

⁽²⁾ انظر الكتاب 3:115:1 .

⁽³⁾ انظر « معاني القرآن » ، للفراء 109:3 ، ونصه « قال : سمعت بعضهم يقول : أتيته بكرة باكراً ، فمن لم يجرها جعلها معرفة ، لأنها اسم تكون أبداً في وقت واحد بمنزلة أمس وغد ، وأكثر ما تجري العرب غدوة إذا قرنت بعشية فيقولون : إنّى لآتيك غدوة وعشية وبعضهم غدوة وعشية وبعضهم غدوة وعشية ، لكثرة ما صحبت غدوة » .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 17:49:2 ، وفيه « وليس من أصل التسمية عندهم » بزيادة عندهم .

هو لقب له واسمه حصين ، قال العجير :

باب الشيئين اللّذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر:

العنتريس: النّاقة الموثّقة الخلق والعيضموز: النّاقة الّتي لا تحمل من السّمن أسماء هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام منها الأعلام كحضرموت وبعل بك، ومنها الأعداد، ومنها الأحوال والظّروف، نحو بَيْنَ بَيْنَ وَأَخُولَ أَخُولَ وَصَبَاحَ مَسَاءَ، وهذا القسم وإن كان قسمين فمساقه كا ذكر، وقد يكون من غير ذلك، نحو حَيْصَ بَيْصَ وليست من الأحوال ولذلك لم يذكرها في الأحوال، والدّليل على ذلك قولهم وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ (أ)، والأعلام كلّها تجوز فيها الإضافة فإن كان في المضاف إليه علّة تمنع الصّرف مُنِعَ الصَّرف وإن لم تكن فيه علّة صُرِف، نحو مَعْدِي كَرِب فيمن جعل كرب مذكراً، والأعداد كلّها مركّبة مبنيّة ومنهم من

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2:51:2 .

يعربها في الإضافة ، وجعل أيادي سبا ، وقالي قلا ، وبادي بدا ، مَبْنِيًّاتٍ كخمسة عشر ، وأجاز الإضافة في بعضها بالسّماع وقاسه في بادي بدا ولم يذكرها في قالي قلا ، لكنّه جعله بمنزلة حضرموت في أنّه علم مثله وخالف الأعلام في البناء ، وقد أجاز أبو الحسن الإضافة في الباب ، قال ومن العرب من يضيف هذا كلّه إلى آخره ، وليس أصله الإضافة ، ولو كانت لم يلحق الإعراب في الآخر فيقال حضرموت كانوا يستغنون بالإضافة لو كانت أصلاً ، وسيأتي بيان إضافة الأعداد المركبة بالمثال في الباب والأحوال . والظّروف فيها وجهان : الإضافة ، والتصب على الحال إلا ما لم تضف العرب من ذلك ، نحو بادي بدا ، وقد بين ذلك كلّه في الباب ، وقول جرير :

لَقِيتُمْ بِالْجَـزِيَرةِ خَيْـلَ قَيْسٍ فَقُـلْتُـمْ مَارَ سِـرْجِسَ لا قِتَـالا يَقَـلا شاهده فيه إضافة مار إلى سرجس وهو منادى مضاف ولو جعله كالمفرد

شاهده فيه إضافة مار إلى سرجس وهو منادى مصاف ولو جعله كالمورد وأعرب الآخر لرفع ، ويروى كذلك مار سرجس ، وسرجس : أعجمي ولذلك لم يصرفه في الإضافة ، يقول لتغلب لقيتم خيل قيس في الحرب الّتي كانت بينكم فجبنتم وقلتم لهم لا نريد قتالاً ومار سرجس : لقب لبني تغلب يراد به النّفي عن العرب وهو نبطي قال السّيرافي : هو اسم رجل ، وقوله يدلّك على ذلك قلّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلّ من كان من أمّته (أ) يريد هذا المركب قليل في الأجناس النّكرات فثقل عليهم في التّعريف ، وقوله : لأنّهم رأوه قد جمع أمرين (2) ، يريد أنّه أعجمي كإبراهيم وباق على عجمته ولم ينقل معرفة ولا دخله إعراب يريد أنّه أعجمي كإبراهيم وباق على عجمته ولم ينقل معرفة ولا دخله إعراب فتوغّل في العجمة فحطوه درجة بالبناء عن إبراهيم ومع هذا فهو يشبه الأصوات وقياس المبّرد في البناء عليه فاسد ، لم يرد سيبويه أنّ العلل إذا وردت بُنيَ الاسم لها لأنّ « أذربيجان » فيه أربع علل في التّنكير وهو مصروف .

⁽¹⁾ انظر الكتاب 6:50:2 .

⁽²⁾ الكتاب 53 : 2,1

أبو الحسن ومن العرب من يضيف هذا كلَّه إلى آخره فيجرَّ آخره ، وقوله وهو مصروف في النّكرة(١) ، صرف في النّكرة من حيث أعرب في المعرفة ومنع الصّرف للتّعريف والتّركيب فلّما نكّر ذهب التّعريف فصرف ولو كان مبنيّاً لاستوت الحالتان كخمسة عشر وسيأتي بيان تركيب الأعداد في بابها وكذلك حادي عشر يأتي في بابه ، فخَمْسَةَ عَشَرَ مبني وحادي عشر كذلك لأنّ حادي عشر من أحد عشر بمنزلة ثالث من ثلاثة وكذلك إلى تاسع عشر فلّما كان الاسمان بمنزلة اسم واحد ركبا كأحد عشر فصار خامس عشر اسم فاعل من خمسة عشر كخامس من خمسة فبنيا لأنّهما صارا اسماً واحداً ، ولم يقل إنّ « عشر » في موضع جرّ لدخول الألف واللام على الأوّل لأنّك تقول الحادي عشر ، وقوله : فلم يجمعوا عليه هذا والتّنوين(2) أي لّا صيّر حادي عشر كاسم واحد كخمسة عشر لم ينوّنوه وتركوه مفتوحاً مع أنّهم قد ركّبوا الأسماء وألحقوا التّنوين للتّنكير كسيبويه وعمرويه في النّكرة والمعنى الّذي دخل التنوين له في « سيبويه » وأشباهه لا يكون في هذه الأعداد وذكر حَيْصَ بَيْصَ هنا وهي غير متمكّنة ولذلك بنيت ولم يذكرها مع الأحوال لقولهم: وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ وهي الاختلاط وليست بحال ، أي وقعوا في فتنة تموج بأهلها ، وقول أميّة بن أبي عائذ :

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجاً وَلَوُجاً صَيْرَفاً لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ شَاهده فيه بناء حيص بيص على الفتح وهو الفاعل «بتلتحصني» و« لحاص »: نعت لها وليست بحال لما ذكرنا ، قال الفارسي: قلت لأبي بكر: قوله: * لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ * أراد الحائص فقلب فقال لا يجوز لأنّه يبقى الفعل دون فاعل ولا يكون فاعله حيص بيص لأنّ هذا النّوع لا يكون إلا حالاً ولا يكون الحاصى لأنّه مذكّر والفعل مؤنّث ، قلت: وفي هذا ردّ على

⁽¹⁾ انظر الكتاب 8:50 .

⁽²⁾ الكتاب 2:51

الفراء فيا روى وهو أصح رواية منه وأعرف وقد دللت على أنّ «حيص بيص » لا يكون حالاً لقولهم لأجْعَلنّك في حَيْص بَيْص ، إذا ضيق عليه ، عن الفرّاء ولم يذكرها سيبويه مع الأحوال وجعلها مبنيّة . الأصمعي : يقال : التحص إذا نشب ، قال : ويقال : جَعَلُوا الدُّنْيَا عَلَيْهِ حَيْص بَيْص ، أي ضيقوها عليه وهذه أيضاً مفعولة لا حال و « لَحَاص » من التحص وهي معدولة من لاحصة علم وحيص من حاص يحيص إذا عدل عن الشّيء وبيص من باص يبوص إذا تقدّم وفات وأتبع بيص لحيص للياء ، وقال يعقوب : وَقَعَ فُلانٌ فِي حَيْص بَيْص ، في أمر شديد وأنشد البيت وحكى وإنّك لتحسب عليّ الأرض حَيْصاً بَيْصاً ، أي ضيقة ، يصف الشّاعر نفسه بالاختيال وقلّة التّصرف وقبله :

لَيْ لَيْ وَمَا لَيْ لَيْ وَلَمْ أَرَ مِشْلَهَا لَيْنَ السَّمَا وَالأَرْضِ ذَاتَ عِقَاصِ

والحرّاج، الوَلُوج: الحسن التّصّرف في الأمور وهما صفتا مبالغة، والصّيرف كذلك، وفي حيص بيص لغات وقد يدخل عليه الجرّ ويفتح وقد يغيّر ويتبع وقوله: ومن العرب من يقول خمسة عشرك وهي لغة رديئة (۱)، يقول هي كبعلبك في الرّداءة. الفراء: وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة فتقول ما فعلت خمسة عشري وإنّما أعربت الخمسة لإضافتك العشر فلما أضفت العشر لم يستقم للخمسة أن تضاف وبينهما عشر فأضفت إلى عشر لتصير اسماً كاصار ما بعدها بالإضافة اسماً. سمعتها من أبي فقعس وأبي الهيثم العقيلي (٥) وقد ذكر سيبويه في باب مجرى النّعت إنك تقول هذا حب رماني وليس لك الرّمّان وإنّما وقد ذكر سيبويه في باب مجرى النّعت إنك تقول هذا حب رماني وليس لك الرّمّان وإنّما

⁽¹⁾ انظر الكتاب 7:51:2 .

⁽²⁾ انظر « معاني القرآن » ، للفرّاء 13:33:2 ، ونصّه : « وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة ، فتقول : ما فعلت خمسة عشري ؟ ورأيت خمسة عشري (ومررت بخمسة عشري) وإنما أعربت الخمسة لإضافتك العشر ، فلما أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما عشر ، فأضيفت إلى عشر لتصير اسماً ، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً سمعتها من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي » .

لك الحبّ وتقول ثلاثة أثوابي وجحرضبيّ وأنت تريد جحره (١) ، وقال الفرّاء : ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز فقلت ما رأيت خمسة عشر قطّ خيراً منها لأنّك نويت الأسماء ولم تنو العدد ، ولا يجوز للمفسّر أن يدخل هناكما لم يجز في الإضافة ، أنشد العكلى :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِفْوتِه بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةً مِنْ حجَّتِهْ كُلِّفَ مِنْ عَشَرَةً مِنْ حجَّتِه

والخاز باز فيه لغات سبع ، خِزْ بَازٌ وخِزْ بَازُ وخَازُ بَازٍ ، وخَازَ بَازُ وهذه معربات ، وخازَ بازَ ، وخازِ بازَ ، وخازِ بازِ وهذه مبنيّات وتدخل الألف واللام على جميعها إلا المضاف منها لأنها نكرات ، والمفتوح الآخر منها مبني كحيْص بيْص وفسّرت بمعان مختلفة ، وقوله : لأنّ نظائره في الكلام (2) ، يريد بالنظائر الأعداد من حيث كانت نكرة مثلها تدخلها الألف واللام غير متمكّنة ، وقوله : فألحقوه بما بناؤه كبنائه (3) يريد بما ركب مَثله ، أي أنّهم إنّما صيّروه في الألف واللام كخمسة عشر ، وكلّ ما ذكر تما شبّه به قد تقدّم بيانه ، وقول الشاعر :

مِثْلُ الْكِلابِ تَهِرُ عِنْدَ دِرَابِهَا وَرِمَتْ لَهَازِمُهَا مِنَ الخِزْبَاذِ

شاهده فيه مجيء الْخِزْبَازِ على فِعْلال وهو معرب مصروف ودخلت الألف واللام ولم تغيّر المبنيّ عن بنائه ولا المعرب عن إعرابه ، والخاز باز هنا : داء يصيب الكلاب في حلوقها وهو أيضاً ذباب يقع في الرّياض وقيل هو صوته ، وهو أيضاً نبت ، أنشد يعقوب عن أبي زيد :

رَعْيُ مَا أَكْرَمَ عُ ودٍ عُ ودَا الصِّلِّ والصِّفْصِلِّ وَالْيَعْضِيدَا

* وَالْحَازِبَازَ السَّنِمَ الْمَجُودَا * بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا * قال يغيب بعضهم في النّبات لطوله وكثرته حتى يدعو بعضهم بعضاً ، واللّهازم : جمع لهزمة

⁽¹⁾ انظر الكتاب 7:217:1 .

⁽²⁾ الكتاب 2: 51: 9.

⁽³⁾ الكتاب 2: 51: 10: 31

وهي مضغة تحت الحنك ، شبه قوماً بالكلاب النّابحة عند درابها أي عادتها والدراب : جمع درب ، والدّارب مصدر ، وقد تقدّم الكلام على حيهّل في بابه ، وقول الشاعر :

وَهَيَّجَ الْحَيِّ مِنْ دَارٍ فَظَـلَّ لَهُـمْ يَـوْمٌ كَثِـيرٌ تَنَـادِيـهِ وَحَيَّـهَــلُهُ

شاهده فيه جعل حيّ هل اسماً واحداً وإعراب اللام لما حذف الألف وأضافه لما جعله اسماً للصّوت كبعلبك في الشّخص ، يريد كثير نداؤه وحثّه على الإسراع والتّعجيل به ، يريد أنّهم هيّجهم للانتقال عن دارهم جيشٌ سمعوا به مقبلاً إليهم ، وقوله : وجميع هذا إذا صار شيء منه علماً (١) يريد الأعداد المركّبة إذا سمّي بها يجوز فيها إعراب الآخر والإضافة وقول الجعديّ :

بِحَيَّهَ لِا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَفَاذِفُ

قالوا شاهده فيه حكايته من حيث تركه على لفظه ولم يقدّم فيه الحكاية فيستشهد عليه وإنما ذكر الإعراب والإضافة فينبغي أن يكون البيت بمنزلة الذي قبله معرباً في المواضع لا في اللّفظ لأجل الألف في آخره على لغة من أثبت الألف في الوصل والوقف وإذا كان كذلك لم ينصرف بمنزلة بعلبك ولم يكن فيه تنوين تحذف له الألف فهو مجرور والفتحة علامة الخفض مقدّرة في الألف كحبلى ولما حذفت الألف في البيت الأول أعربت اللام من حيّهله وبهذا يلتئم البيت مع ما قبله ، يريد أنهم يزجون المطايا بهذا اللفظ وهو اسم فعل في الأمر بالعجلة مع كثرة الإسراع ، والمتقاذف : المترامي السّريع ، ويزجي : يسوق ، واستعار التقاذف في السّير ، وقول ابن أحمر * وَجُنَّ الْحَازِ بَازُ بِهِ جُنُونَا * شاهده فيه إعراب الخاز باز ورفعه على المفعول الذي لم يسمّ فاعله « بُجُنّ » ، جعله اسماً للنّبت،أيعلاوكثرويكنأن يريدأصوات الذّباب، وصدره * تَفقّاً فَوْقَهُ القلعُ السّوارِي*

⁽¹⁾ انظر الكتاب 5:52:2 .

ويروى * يُجَنُّ * ، قالوا والصواب * وجنّ * ، يصف ظلياً وبيضه والهاء [من] فوقه تعود على الفحل في أبيات القطعة ، أي تشقّق ، والقلع: السّحاب العظام ، والسّواري : الماطرة باللّيل . ابن الأعرابي : الخاز باز : نبت وجنونه : طوله ، والضّمير في به يعود على مكان ، وقوله : وقد قال بعضهم : خاز باز جعله بمنزلة حضرموت(١) ، هذا نصّ بإضافة حضر إلى موت . وذكر أبو الفتح عن أبي عمرو الشيباني أنّه حكى في حضرموت : حَضْرَمُوت ، بضمّ الميم كعَضْرَفُوطٍ ولم يذكر فيه صرفاً ولا تركه وتوقّف فيه ، وينبغي أن ينصرف لأنّه قد دخل في مثال المفردات كخز باز ولا علَّة فيه وإذا كان جندِل وجوار منصرفين لو قال المثال فهذا أحرى ، وقال أبو الحسن : من قال الخازَ باز بفتح الأول وكسر الثَّاني جعله اسماً غير متمكّن فبناه على الكسر وكذا الخاز باز بكسرهما وقال بعضهم: الخاز باز : السُّنُّور ، وقوله في عَمْرَوَيْهِ : لأنَّهم رأوه جمع أمرين فحطوه درجة (٥) ، يريد أنه أعجمي وغير متمكّن فشبهوه بالأصوات نحو غاق فبنوه وليس بعد ترك الصّرف إلا البناء وهذا هو الّذي أشار إليه أبو الحسن في نزال ومن هنا أخذه والتنوين في جميع ما ذكر هنا للتّنكير وحذفه دليل التعريف ، وقوله : وزعم رحمه الله أنّ الذين قالوا صه هنا تمّ الكلام ثم ابتدأ كلاماً آخر فقال ذاك أرادوا (4) ثم بيّن ذاك بالنكرة فجعلها بدلاً من ذاك كأنّه قال الاسم النّكرة أرادوا فذاك مفعول بأرداوا ويمكن أن تكون النّكرة على إضهار فعل ، أي أعنى النّكرة ، ومعنى صه اسكت عن كلّ كلام و « صه » بالسّكون : اسكت عن هذا الذي أنت فيه ، وجعل صوت الذباب من حيث كان غير مفهوم المعنى كلامه ، ونصبه بالفعل وجعل صوت الرّاعي وما كان نحوه من المفهوم المعنى اسماً للفعل وفسّره بمنصوب للفعل من حيث لم يكن كلاماً ، وكذلك حكم عاء وحاء من باب اسم الفعل لا تدخلها

⁽¹⁾ انظر الكتاب 13:52:2 .

⁽²⁾ الكتاب 2:53 (2)

⁽³⁾ المرجع نفسه: 5 ، وفيه « وزعم أنّ بعضهم قال من ذلك أرادوا الفكرة » عوض ما هو مثبت .

الألف واللام والأصوات قد دخلتها الألف واللام وتدخل على أسماء الأفعال إذا ذهب بها مذهب الصّوت وقد نصّ في هيهات هنا أنّها صوت (1) ، وقوله : ونوّن لأنّه نكرة (2) يريد أنّه جعل كالصّوت ، وإيه معناه ارجع إلى حديثك الذي كنت فيه وإيه بالتّنوين حدّث بأيّ حديث شئت ، والتّنوين : علم التّنكير ، وقد تقدّم في المبهمة ذكرها غير منونة (3) وكذلك هيهات المفتوحة الهاء سواء ، وأنشد يحيى للرّاعي :

إِذَّا قُلْتَ حَاءٍ لَجَّ حَتَّىٰ يَرُدُّهُ قُوَىٰ أَدْمٍ أَطْرَافُهَا فِي السَّلاسِلِ

حاء زجر للبعير لا يكون إلا للمذكر وهو في موضع جملة وكلامة هنا نص أن هذه الأسماء مدرجة ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (4) فإنّها في معنى الدّعاء وبين باللام المقصود بذلك والله أعلم كهّلم لك وفداء المكسور اسم للفعل في الخبر كشتّان وهيهات ، والتّنوين فيه للتّنكير ويعني لتفدك نفسي أو ليفدك أبي ، قال الفارسي : فَدَاءِ اسم لقوله افد ، وافد : أمر لنفسه كدراكِ اسم لأدرك فبني فداء لوقوعه موقع المبنيّ وليس قوله لأنّ الأسماء المرفوعات التي بعده تمنعه من ذلك وهي فداء لك ، أي فداء لك نفسي وفداء لك خالتي * وفَدَاءِ مَا تُقِلُ النَّعْلُ مِني * وهذا كلّه لا يصحّ رفعه في الأمر للمخاطبة بغير لام فإنّما هو محمول على ما ذكرنا وقوله : ونوّن لأنّه نكرة (5) ، يقول جعل كالصّوت فنوّن ، وقوله : ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء (6) ، إشارته بهذه إلى ما ذكر منها هنا إلى غير ذلك ولمّا كان هذا الموضع تعتور عليه الإضافة والتّركيب جعل الإضافة فيه أصلاً إذ كانت أقرب إلى المفردات لأنّهما اسمان معربان ،

⁽¹⁾ المرجع نفسه: 6.

⁽²⁾ المرجع نفسه: 11.

⁽³⁾ انظر الكتاب 14:47:2 – 16.

⁽⁴⁾ المؤمنون : 36 .

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 14:53:2 .

⁽⁶⁾ المرجع نفسه: 16.

وقوله: والآخر من هذه الأسماء في موضع جر (١) ، ما ذكر هنا قد ذكره في باب ما يكون والصّفة كشيء واحد ، قال: و (زَيْدٌ) في قولك يا زيد بن عمرو في موضع نصب كما أنّ الأم في قوله يا بن أمّ في موضع جر (٢) ، وهذا تشبيه كما تراه وقد عاد إليه هنا أبو العبّاس: كثر في كلامهم فأتبعوا فتحة الميم نصبة النوّن وهي إعراب ، وحركة الميم بناء وكذلك يا زيد بن عمرو إلا أنّه عكسه ، يقول لم يجعلوها كذلك لبنائها إلا في موضع الحال أو الظّرف ، فأمّا حيص بيص فليست منها لأنّهم يقولون وقعوا في حيص بيْص ، وقول الفرزدق:

وَلَوْلا يَسوْمُ يَسوْمِ مَسا أَرَدْنَسا جَزاءَكَ والْقُسرُوضُ لَهَا جَزاءُ

شاهده فيه إضافة اليوم إلى النّاني ، وزعم الفرّاء أنّ الأوّل غير النّاني في التّقدير كأنّه قال ولولا يوم تعلمه جعل النّاني في نيّة المعروف ، يقول : لولا اليوم الذي نصرناك فيه لم نطلب منك جزاء ، ونصرهم له هو القرض الذي ذكر وأنشد الفرّاء: نَحْمِي حَقِيَقَتَنَا وَبَعْ م ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا، يريديسقط هولاء بين الفرّاء: نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْ م ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ ابين إلى هذا المذهب ، هؤلاء وهولا بين هؤلاء وأرى النحويون ذهبوا بهمزة بين بين إلى هذا المذهب ، وقوله : فإذا سميّت بشيء منها أضفت (3) ، لم يكن في هذا النّوع في التّسمية به إلا الإضافة لأنّه معرب وحركة الآخر فيها حركة إتباع ولذلك جعل أصلها قياساً الإضافة ، وحركة الإتباع ليست كحركة البناء ، وقوله : وهذا قول جميع من الخليل نثق بقوله (4) ، أشار إلى تغييرها في التّسمية إلى الإضافة وهو الذي أخذ عن الخليل وإنّما لم يجز في قولهم أنت تأتينا في كل صباح مساء (3) إلا الإضافة لدخول حرف

⁽¹⁾ انظر الكتاب 2: 53: 16.

⁽²⁾ المرجع نفسه 12:314:1 ، وفيه « كما أنّ الأمّ في موضع جرّ في قولك يا ابن أمّ » عوض « كما أنّ الأم في قوله يا ابن أم » .

⁽³⁾ المرجع نفسه : 20:53:2 .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 1:54 ، وفيه « نثق بعلمه » عوض « نثق بقوله » .

⁽⁵⁾ انظر الكتاب 21:53:2 .

الجرّ لمّا أدخلوه أضافوا رجوعاً إلى الأصل كما فعلوا في التسمية بها ، قال ابن السّرّاج في باب مذ ومنذ : وأجاز قوم مذ يَوْمُ يَوْمُ ، يرفعون بلا تنوين ، قالوا كَأُنَّكَ قلت مذ يومُ تَعْلَمُ ولا يجيزون مذ شَهْرُ شَهْرُ ومذ دهرُ دهرُ ومذ عامُ عامُ ، - قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر رحمه الله : لو سمع لجاز ، قال الأوّل معرب والآخر غاية ، يريد الأوّل مرفوع بعد مذ مضاف إلى الثّاني والثّاني مضموم كقبلُ وبعدُ ، ويجوز أن تكون حركة الثّاني إتباعاً لحركة الأوّل ، وقوله لفظهنّ في ذلك الموضع(١) يعني في الحال والظّرف ثم قال: وبُني في غير الحال والظّرف(2)، أي ترك لفظه على حاله في التّسمية إلا أنّك تضيف فيها من حيث كان أصلها الإضافة ، وأما كُفّةً كَفَّةَ ففيه ما في يوم يوم من الإضافة والإعراب وإتباع الثّاني للأوّل كيوم يوم ، قال أبو العبـاس : ومعناه كِفَاحًا (٥) ، وقال صـاحب العين : لَقِيتُهُ كُفَّةً لِكُفَّةٍ ، أي مفاجأة ، ونفى أن تكون كخمسة عَشَر في تضمّنه معنى حرف العطف ، بقوله لَقِيتُهُ كَفَّةً عن كَفَّةٍ ، فحذف الحرف وأضيف وأُجْري مَجرى يوم يوم ، وذهب الفّراء في معانيه إلى أنّ يوم يوم في مذهب العطف ، وقد قال سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حيناً إنَّهُ لَيُسَارُ عَلَيْهِ صَبَاحَ مَسَاءَ ، وقال إنَّما معناه صِباحاً ومساءه فهذا مضاف والمراد به العطف ، واستدل بقوله كفة عن كفة على خروجه مما دخل فيه ما قبله ، ومثل كفَّةَ كفَّةَ وبَيْتَ بَيْتَ وشغَرَ بَغَرَ وشَذَرَ مَذَر وجَرَعَ بَرَعَ من الجرع وهو القطع ، ويقال فلان مذّاع ، يفشي الأسرار ، شذر من الشَّهذر وهو التَّفرَّق ، وبذر من التبذر ، قالوا : والميم. فيه أيضاً مبدلة من الباء ، وقالوا : كَفَّةَ كَفَّةَ بمعنى لقيتهم وكلِّ واحد منهم كاتُّ عن أن يجاوز صاحبه وشغر بغر متفرّقين في البلاد ويقال بغر النجم : هاج بالمطر ، وجعل أيادي سبا وقالي

⁽¹⁾ المرجع نفسه 1:54,21:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه 4:54 ، وفيه (وإنّما جعل هذا هكذا في الظّرف والحال) .

⁽³⁾ انظر (المقتضب) ، للمبرد 30:4 .

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 4:116:1 .

قلا وبادي بدا مبنيات كخمسة عشر والاثنان أحوال ، وقالي قلا علم اسم بلد من بلاد خُرَاسَانَ ، وقد جعله بعد كحضرموت في العلميّة قطّ ، وحكى الإضافة في أيادي سبا ، وقاسها في بادي بدا ولم يستعملها ولم يذكر في قالي قلا شيئاً إلا البناء ، وأيادي سبا نكرة ، والمعنى متفرّقين ، وأيادي : جمع أيد وأيد : جمع يد ، واليد : النعمة ، أي تفرّقوا تفرق نعم سبا ، وهو على التشبيه لأنّهم إذا تفرّقوا تفرق سبا ، تفرقت نَعَمُهُم ، ويمكن أن يريدوا باليد الفرقة منهم ، أي تفرّقوا تفرق فرق سبا ، كا قالوا عنق من الناس ورجل من جراد ، والأوّل أظهر ، وبادي بدا نكرة أيضاً ومعناه أوّل شيء ويمكن أن يكون من بدا يبدو إذا ظهر ، ومن بدأ يبدأ والتزم تسهيل الهمزة كما التزم تسهيلها في أيادي سبا وأصله سبأ ولو قيل إنّ قالي قلا معرب كحضرموت وتثبت الألف في آخره لأنّه غير منصرف لم يكن به بأس ولم يكن للمخالف ما يردّ به قوله ، وقول ذي الرّمّة :

فَيَالَكِ مِنْ دَارِ تَحمَّلَ أَهْلُهَا أَيادِي سَباً بَعْدِي وَطَالَ احْتِيَالُهَا

شاهده فيه تنوين سبا حين أضاف ، ويريد بطال احتيالها : طال مرور الأحوال عليها خالية ، أي ارتحل أهلها متفرّقين ، و « لَكَ » : مستغاث به وفيه معنى التّعجّب ، دعا لها من تغيّرها وخلائها ، ولو كان بادي معرباً لكان متوناً ، لأنّه لا شيء طرأ عليه يمنعه من الصّرف ، وقول أبي نخيلة :

وَقَدْ عَلَتْنِي ذُرْأَةٌ بَادِي بَدِي وَرَثْيَةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي

شاهده كون بادي بدي بالياء ، وقال بعضهم : بادىء بدء وبادىء بدى ، وجاء في حديث زيد بن ثابت أمَّا بَادِىءَ بَدْءٍ فَإِنِّي أَحْمَدُ الله ، ومعناه مبتدئاً قبل كلّ شيء ، والذُّرْأَةُ : الشّيب أوّل شيء ، والرّثية : وجع المفاصل والرّكب من الكبر / ومثل شَغَرَ بَغَرَ في الحكم والمعنى ، تفرّقوا شَذَرَ مَذَر ، وجعل قالي قلا بمنزلة حضرموت في كونه علماً وفي كونه مركّباً مثله غير أنّ حضرموت معرب أو مضاف وقالي قلا مبنى لا غير ، وقول الشاعر :

سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَاقِعاً بَقَالِي قَالَ أَوْمِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَاقِعاً عير مضاف ودبيل: في آخر خراسان والأقتم الرّيش: نَسْرٌ يضرب إلى الغبرة، والقتام: الغبار، وأخبر الأصمعيّ أنّ هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب فلما حان أداؤه فرّ وترك رقعة مكتوباً فيها:

إذا حَانَ دَيْنُ الْيَحْصُبِيِّ فَقُلْ لَهُ تَزَوَّدْ بِزَادٍ وَاسْتَعِنْ بِدَلِيلِ مِسْصِبِحِ البيت، قال الأصمعي: أخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الريش، وتكلّم هنا على حركة الياء المتوسطة ومن حكمهما جميعاً الحركة قياساً على الصّحيح لكن استثقلت الحركة فيهما فسكنت تشبيهاً بالألف من حيث كانت لا تتحرّك ، وقول رؤبة: * سَوَّىٰ مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحُقَقْ * شَاهده فيه تسكين الياء من مساحيهن، وهي حوافر الأتن وتقطيط: قطع وتسوية ، والحقق: أوعية سود من خشب الواحدة: حقّة ، وفاعل سوّى في بيت بعده * تَفْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِنْ شُمْرِ الطُرُقْ * ونصب تقطيط على المصدر المشبّه به من معنى سوّى ، لأنّ التّسوية والتّقطيط واحد ، وقول السّعدي

* يَا دَارَ هِنْدِ عَفَتْ إِلاَ أَتَافِيهَا * ، شاهده فيه تسكين الياء من « أثافيها » لأنها منصوبة على الاستثناء ، ويجوز أن تكون بدلاً على قراءة من قرأ ، ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (1) بالرّفع وهو ضعيف وتسكين هذه الياء في الشّعر كثير ، وحكى في حيري دَهْرِ السّكون في الياء ، والفتحة والتشديد حيريَّ دَهْرٍ وحيريّ دَهْرٍ ، وأمّا اثنا عشر فهما اسمان جعلا اسماً واحداً على طريقة الإفراد لا على التركيب ولا يريد أنّ اثني عشر مضافة لمعاقبة عَشَرَ النّونَ ، وكيف يكون ذلك والمعنى اثنان وعشرة ولكنّه يقول صُيِّرا اسماً واحداً عاقب الثّاني منهما النّون فلم يمنعه الإعراب وعلى هذا صحّ دخول الألف واللام ولو كان مضافاً لم تدخله الألف واللام وليستا

⁽¹⁾ البقرة : 249 .

في الثّاني ولا يعلم في الكلام نظير لاثني عشر ، لأنّ الثّاني صلة للأوّل ، وزعم الفرّاء في قوله تعالى : ﴿ الّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (١) أنّهم يعربون في التّثنية كلّ ما لا يعربون في الواحد ، نحو هذا وهذان وهذين ، والّذي واللّذان والّذين وزعم أنّ من قال اللّذون جمع على النّداء الواحد مبني في النّداء والتّثنية حدّ التّثنية ، يردّ عليه قولهم : يا زيدان في النّداء الواحد مبني في النّداء والتّثنية والجمع كذلك ، ولمّا رأى سيبويه العرب لا تضيف اثني عشر ورأى النّون قد حذف منه ولم ير حذفها في المركّب نصّ على حروف المّد أنّها حروف إعراب وكذلك ينبغي ولم تجز إضافته لأنّ عشر كالبدل من النّون فلا تجوز الإضافة مع المنات النّون ولا مع ما يعاقبها ولا يجوز الحذف لئلا يلتبس بالآحاد ، ويجوز بعد التّسمية حذف عشر لأنّه لا يلتبس بعدد ، ويريد بقوله كما لا يجوز في مسلمين (١) ، يعني الإضافة مع ثبات النّون ، وقال الحجّاج بن علاط السلمي عدح عليّاً رحمه الله ويذكر قتله طلحة بن أبي طلحة صاحب اللّواء يوم أحد : عدم مَا مُنْ أَنْ مُنْ أَنْ أَنْ مُ أَنْ أَنْ مُا أَنْ مُولِدُ مُا أَنْ أَنْ مُا أَنْ مُا أَنْ مُا أَنْ مُا أَمْ مُا أَنْ مُلْلِمُا أَنْ أَنْ مُا أَنْ أَنْ مُا أَنْ مُا أَنْ أَنْ مُا أَنْ أَنْ مُا أَنْ مُا أَنْ أَنْ مُا أَنْ مُا أَنْ مُا أَنْ أَنْ مُا أَنْ أَنْ مُل

وشَـدَدْت شَدَّةَ بَاسِـلِ فَكَفَيْتُهُمْ بِالْجُـوِّ إِذْ يَهْـوُونَ أَخْوَلَ أَخْوَلا

وقال الجعديّ :

وَقَامَ بِنَا فِي الْمُلْكِ إِذْ هُوَ قَائِمٌ فَقُمْنَا وَبَادَ الْمُلْكُ أَخُولَ أَخُولًا وَمَن كلامهم: ذَهَبَ الشّرِارُ أَخُولَ أَخُولًا ، قال الشارح: يتتابع بعضه في أثر بعض ، ومن هذا الباب قول امرى القيس: * وَرِثْنَا الْغِنَىٰ وَالْمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا * أبو العباس: فأمّا اثنا عشر فمعرب لأنّ فيه دليل الإعراب، تقول جاءني اثنا عشر، ورأيت اثني عشر فلمّا كان إعرابه كإعراب رجلين لم يجز أن يجعل مع غيره اسماً واحداً ، لا تجد ذلك في باب حضرموت، ولكنهم جعلوا عشر بمنزلة النّون من اثنين إلا أنّ لها المعنى الّذي أبانت عنه من العدد قال: وأمّا تغييرهم

⁽¹⁾ البقرة: 3.

⁽²⁾ انظر الكتاب 1:56:2 .

عشرة فإنّما ذلك لصرفها عن وجهها ، ولا بدّ من كونها مع ما قبلها اسماً واحداً إلا أنّها عاقبت ولا تجر لدخول لام التّعريف على الأوّل كما تقّدم(١) .

باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو:

أسماء هذا الباب على قسمين : منقوصة ومقصورة وفائدته ما حكم التسمية به ثم بدأ ببيان حكمهما في بابيهما ثم بيان التّسمية بهما، فحكم جميع المقصور فيه بعد التسمية كحكمه قبلها، ما كان منه منصر فألحقه التّنوين وحذفت الألف كعصا ورحى ومفترى ، وما كان غير منصرف لم يلحقه تنوين وثبتت الألف في الوصل والوقف كحبلي وعذاري فإذا وقفت على المتون منه فسيبويه يحذف التنوين في النصب والرّفع والخفض ويردّ الألف المحذوفة وسيأتي قوله فيه وهو قول الكسائي أيضاً ، وغيره يبدل منه في النّصب ألفاً وعليه أكثر النحويّين وذهب المازنيّ إلى أنّها ألف التّنوين في الأحوال كلُّها لكون الخفض والرَّفع على صورة النَّصب ، قال الفارسيُّ : كنت أذهب إلى أنَّ الألف في عصا لام الفعل في الجرّ والرّفع وفي النّصب إلى بدلها من التّنوين حتى رأيت أبا عثمان قد ذهب إلى أنّ الألف في كل حال ألف التّنوين ، قال : لأنّه إنّما يمنع من إثبات النُّون كسر ما قبله أو ضمَّه ، والَّذي قبل التَّنوين هنا مفتوح في الرَّفع والجرّ فليس في الكلمة ما يمنع من إثبات بدل التّنوين فيجب أن يثبت البدل في الأحوال الثّلاثة ، وإذا ثبت حذفت اللام ، ثم اعترض أبو على على نفسه فقال فإن قيل قد رويت الإمالة في رحا ودخول الإمالة في هذه يدلّ على أنّها لام الكلمة ، لأنّ الإمالة في بدل التّنوين قليل ، قيل لَّا عاقب بدل التَّنوين لام الفعل أجري عليه ما كان يجري على لام الفعل ،

⁽¹⁾ انظر « المقتضب » ، للمبرد 162:2 ، ونصه « وأما اثنا عشر ، فليست هذه سبيله ، لأنه تما فيه دليل الإعراب ، تقول : جاءني اثنا عشر ، ورأيت اثني عشر ، فلمّا كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يجز أن يجعل مع غيره اسماً واحداً ولا تجد ذلك في بناء حضرموت ، ولا في شيء تمّا ذكرت لك من : لقيته كفة كفة ونحوه ، ولكنهم جعلوا « عشرة » بمنزلة النّون من اثنين إلا أنّ لهما المعنى الذي أبانت عنه من العدد ... فأمّا تغييرهم « عشر » عن قولك عشرة فإنما ذلك لصرفها عن وجهها .

كما أنّه لو عاقب الواو في يغزو والياء في يرمي والألف في يخشي حركات الإعراب أجري عليهنّ ما كان يجرى على الحركات من الحذف ، فهذا دليل من جهة النّظر ، وقد تروى الإمالة في بدل التّنوين على أنّ الإمالة توكيد مذهب أبي عثمان لأنّهم لو كانوا إنما أدخلوا الإمالة في هذه الأحرف لمّا أدخلوها في النّصب لأنّها ليست لام الفعل ، فتسويتهم بين الرَّفع والجرّ والنَّصب في الإمالة دليل على أنَّها ليست لام الفعل قال فأمّا قول سيبويه في هذه الألف الَّتي هي بدل من التّنوين ولا تحذف في الوقف ، وقوله : ولا يتموّن الأسماء في الوقف(١) فمعناه ولا تحذف الَّتي هي بدل من التّنوين في الوقف ويتمّون الأسماء بالألف التي هي بدل من التّنوين في الوقف ، يدلّك على أنّه يريد الألف الّتي هي بدل من التّنوين لا لام الفعل أنّه لم يخصّ نصباً من رفع وجرٍّ ولو كان أراد الألف التي هي لام الفعل لقال ولا تحذف في الوقف في الجرّ والرّفع ، ولقال ويتموّن الأسماء في الوقف في الجرّ والرّفع لأنّه ليس من قول أحد أنّ الألف في النّصب في الوقف لام الفعل. انتهى قول أبي على وفيه تعسّف وتعصّب وتفسير كلام سيبويه على غير ما أراد ، أمّا إثبات الألف في النّصب والجرّ والرّفع في الوقف فلا بدّ من ذلك لانفتاح ما قبلها وإن حذفناها في الرّفع والجرّ على قياس الصّحيح ثبتت ألف الأصل فألف بألف فجريه على الباب والقياس أولى ، وأمّا قوله لمّا عاقب بدل التّنوين لام الفعل أجري عليه ما كان يجري على لام الفعل فدعوى ، وليس تشبيهه بالواو والياء والألف بصحيح لأنّهم لو لم يحذفوا الحروف في الجزم لالتبس بالرّفع ، وأمّا تسويته في الرّفع والنّبصب والجرّ في الإمالة ،فدعوى أيضاً والإمالة في النصّب شاذّة قليلة هذا أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يميل في النّصب ، ومن أمال في النّصب فبمنزلة إمالة « زيداً » ، ولا شاهد له في إمالة النّصب لشذوذها وأمّا تفسيره كلام سيبويه بأنّه أراد الوقوف في الأحوال كلّها على ألف التّنوين ، فدعوى أيضاً وخلافٌ لما حمله عليه جميع النحويين وأبو عثمان المخالف له وليس في نصّه ما يدلّ عليه ، وتفسيره كلامه على ما ذكرنا فاسد ويتبيّن الآن عند ذكره إن شاء الله وأما المنقوص فحكمه بعد التسمية به كحكمه قبلها إلا

⁽¹⁾ انظر الكتاب 4:57:2 ، وفيه « ويتمّون » عوض « لا يتمّون » .

تسمية المؤنّث في قول يونس وسيأتي بيانه وتخطئة الخليل له ولا يخلو المنقوص أن يكون منوّنا أو غير منّون ، فما كان منوّناً نحو رام وقاض ومفتر فتنوينه للصّرف في التّسمية به وقبلها وما كان غير منوّن قبل الاعتلال كجوار ويغزو ويَرْم ، وغواش وقاض اسم امرأة فتنوين جميعه بدل من المحذوف غير أنّ سيبويه يسمّى تنوين جوارٍ وغواشٍ وبابها تنوين صرف وقضى به بعضهم على أنّ هذا البناء مصروف لما نقص البناء وأشبه الآحاد كغزال وقذال، وليس في قول سيبويه: وينصرف في حال الرّفع والجرّ(١) دليل لأنّه قد قال بعده بقليل : فإن جعلته اسم امرأة قال أصرفها لأنّ هذا التّنوين جعل عوضاً فيثبت كما تثبت التّنوينة في أذرعاتٍ (2) ، وقال : وسألته رحمه الله عن قاض اسم امرأة فقال : مصروفة في حال الرّفع والجرّ⁽³⁾ فهذا نصّ بكونه للصّرف ، ولا شكّ أنّ « جوار » وقاض اسم امرأة غير مصروفين لأنهما اسمان لمؤنّث على أكثر من ثلاثة أحرف وإنَّما سمَّاه بذلك لأنَّه التَّنوين الَّذي يكون للمتمكِّن في غير هذا الموضع فلا دليل في تسميته في جوار صرفاً بمحض عبارته لما ذكرنا والَّذي ينبغي أن يقال في قاضٍ اسم امرأة وجوار أنّه للعوض لا غير لكونه في يغزو ويرم وأقض وما أشبه ذلك في المؤنّث ، وأمّا جوار في حال الجمع فلمّا نقص البناء وصار كغزال على بناء المفرد عوّض من الياء التنوين وصار كأنه للتمكّن ، دليل كونه كذلك قولهم : جندل وذلذل ، فلمّا نقص البناء وزال بناء الجمع عوّض التنوين من المحذوف وصار كأنّه للتّمكُّنْ ووجب لهذا الجمع حذف الياء من غير سكون تجتمع فيه كما حذفت في قاض للسّاكنين لأنّه جمع ، والجمع أثقل من المفرد والمعتلّ أثقل من الصّحيح فهو في نهاية الثّقل فحذفت الحركة في قاض وحذفت الياء لحركتها في الجمع لأنّه أثقل

⁽¹⁾ انظر الكتاب 12:57:2 ، ونصه « وسألت الخليل عن رجل يسمّى بجوار فقال : هو في حال الجرّ والرّفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة » .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 15 – 16 ، وفيه « فيثبت إذا كان عوضاً كما تثبت التنوينة » عوض « فيثبت كما يثبت التنوينة » .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 17.

منه وحكمه عند أبي الحسن من حيث كان جمعاً تنتهي إليه الجموع ووقعت في آخره الياء خفّفوه فنقص عن مثال مفاعل فدخل التّنوين كما يدخل جنادل إذا حذفت الألف فهو عنده تنوين تمكن وحكمه عند أبي العبّاس حكم قاض غير أنّه حذف الياء لكون التّنوين عنده في النّية(١) وليس بشيء تما ذكرنا ، والتّنوين عند ابي إسحاق الزّجاج عوض من الحركة ويلزمه ذلك في كل موضع تحذف منه الحركة ، وقوله : وذلك أنّهم حذفوا الياء فصار التّنوين عوضاً (2) ، هذا نصّ بأنّه حذف قبل التّنوين ، وقوله : ثمان (٥) هي من باب يمان وشآم وليست التّمانية من باب الكراهية لإخراجهم الهاء منها فلولم يكن منسوباً لكان للجمع المتناهي نظير في الآحاد فإنما هو منسوب وقد تقدّم ذكرها وشبّهها بهما في التّصغير (4) ، وأمّا عَرْقٍ وأَدْل فأصلهما الضَّمّ ، والواو وقد بيّن أنّه ليس من كلامهم اسم آخره واو قبـلهـا حركة(٥) فإذا أدّى إليه قياس رفض فقلبت الواو ياء والضمّة كسرة لأنّ الاستثقال إنَّما وقع بالآخر ، ويقول أيضاً لَّما أرادوا قلب الواو قلبوا الضَّمَّة كسرة إ فانقلبت الواوياء ثم اعتل اعتلال قاض في أحواله الثلاثة(٥) تقول في الرّفع والخفض أَدْلِ وفي النّصب رأيت أدليا وقول الراجز * حَتَّى تَفُضِّي عرْقِيَ الدُّلِيّ * شاهده فيه قلب الواوياء ونصبها مع كسر ما قبلها وتَفُضِّي: تكسري، أي لا تدأبي في سَفَّى الإبل حتَّى تكسري عَرَاقِيَ الدِّلاء ، والدُّلِيِّ : جمع دِلُو ، بضمُّ الدَّال وكسرها وأصله فعول ، وعرقي : جمع عُرْقُوَة وبينه وبين واحده الهاء ،

⁽¹⁾ انظر « المقتضب » ، للمبرد 1:43:1 ، نصه « ... فإنّما انصرف باب جوارٍ في الرّفع والخفض ، لأنّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاض فاعلم لو سميّت به امرأة لانصرف في الرّفع والخفض ، لأنّ التّنوين يدخل عوضاً تما حذف منه » .

⁽²⁾ انظر الكتاب 9:56:2 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 18:56:2 .

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 1:116 .

⁽⁵⁾ المرجع نفسه 14:32 ، ونصه : « ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح » .

⁽⁶⁾ المرجع نفسه 56::13 ، ونصه : « وكذلك الواو تبدل كسرة إذا كان قبلها حرف مضموم ... » .

وقوله: ولو سمّيت رجلاً «بقيل» فيمن ضم القاف (1) ، يريد في لغة من أشمّ، قال : هذا قيل وأخلص الياء وكسر ما قبلها ، لأنّ الإشمام إشارة إلى فعل وقد خلصت الياء واستمرّ القلب والإشمام غير مَرْعيّ في الاسم إنّما بابه الفعل ومن لم يشم فعل كذلك ، ومن قال : قُولَ وأخلص الواو قال هذا قُولٌ فتركه على حاله ، وقوله : واعلم أنّ كل ياء أو واو كانت لاماً وكان الحرف قبلها مفتوحاً ، فإنها مقصورة يبدل مكانها الألف ولا تحذف في الوقف وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل إلا أنّ الألف تحذف لسكون التنوين ويتمون الأسماء في الوقف (2) ، هذا هو الموضع الذي فسره أبو على على اختياره واستشهد به وقول سيبويه : « ولا تحذف في الوقف » إنّما يريد غير المنون لأنّ الألف ليس معها ما يحذفها فهي ثابتة في الوصل والوقف لما عوضت من الياء والواو في الوصل ثبتت في الوقف ولم تحذف فترد الياء والواو .

ثم لمّا تكلّم على لحاق التّنوين ، قال : إلا أنّ الألف تحذف لسكون التّنوين ثمّ قال : « ويتمّون الأسماء في الوقف » (3) أي يحذفون التّنوين في الوقف في جميع الأحوال إذا كان التّنوين تبدل منه الألف فردّ الألف أولى ، قال الأستاذ أبو بكر : هذا نصّ أنّ الوقف في مثل هذا على الحرف المحذوف في الأصل لدخول التّنوين ، فإذا لم يثبت كان ردّ الحرف أحسن من البدل ، وقد أشار إلى ذلك في باب تسمية الحروف عند ذكره تثقيل لو (4) ، ولم يذكر سيبويه في هذا الباب التّتميم لكلمة بألف التّنوين كما زعم أبو على ، إنّما جعل التتّميم في الباب بحرف العلّة الذي في آخر الكلمة ، وقوله : ومعايا (5) : هو جمع مِعيً كمِذْرَى ومدارى وأصله الذي في آخر الكلمة ، وقوله : ومعايا (5) : هو جمع مِعيً كمِذْرَى ومدارى وأصله الذي في آخر الكلمة ، وقوله : ومعايا (5) : هو جمع مِعيً كمِذْرَى ومدارى وأصله

⁽¹⁾ المرجع نفسه 1:57 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 2:57:2 ، وفيه « تبدل » عوض « يبدل » .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 4.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 2:33

⁽⁵⁾ المرجع نفسه 7:57 .

مفاعل فغيّر ففتح العين فانقلبت اللام ألفاً ، فقالوا معاياً ، ويريد بقوله : وقد أتم (١) أنَّه لمَّا لم تحذف لامه لم يلحقه تنوين عوضاً من شيء ، وكلامه على التَّنوين في قاض امرأةً «c› مبيّن لجميع التّنوين فيما لا ينصرف من الباب وقد بيّن ، وأَدْل ِ اسمَ رجل(3) ، غيرُ مصروفٍ وهو أفعل والهمزة في أوَّله تحرز الوزن الغالب كما أحرزت الياء في يغز بناء الفعل وإن كان محذوفاً وكذلك يضع اسمَ رجل غير مصروف وإنَّ كان محذوفاً لأنَّ الياء في أوله أحرزت البناء فالتّنوين في جميع ذلك عوض من الياء المحذوفة ولم يعوّض في يضع شيء لأنّ الحذف ليس في اللام ، ولمّا كان المحذوف منوّياً مراعيّ مُعَاقَباً بالتّنوين أذن حذف التنوين بمعاقبته له ، فلو حذف في « جَوار » اسماً لأعدت الاسم في تتميم مفاعل كما فعل في يونس اسم المؤنّث ، والدّليل على أنّ هذا الحذف مرعيٌّ إبقاء حركة ما قبله على حالها ، وتتميمه في النّصب ، ولذلك دخل التّنوين عوضاً لأنّه لا يدخل إلا لما نُوي ، وهذا الموضع من كلامه ، نصّ على أنّ العرب حذفت ما كان من هذا قبله كسرة في غير موضع التّنوين ، ليجعلوه عوضاً ولم يُفْعَلْ ذلك بالألف ، ألا ترى إلى قولهم : صَحَارَىٰ ومَدَارَىٰ ، وما امتنع صرفه من جهة اللَّفظ حُمل على حكمه ، ونصَّه أنَّ العرب تعوّض التَّنوين في غير موضعه في الجرّ والرَّفع للعوض لا للتمكّن قطّ ، ألا ترى أنَّ « يُغْرِي » اسمَ رجل ، كَيَضَعُ ، أعنى غير مصروف و « أما أُعَيْم فمنون في التّسمية وغيرها ، وهو كأحيمر في ترك الصّرف للعلمية والوزن والصّفة والوزن ، لأنّهما على وزن أهيثم وأبيطر ، فالتنوين في أُعَيم عوض ، وقول يونس : إنَّما هو في المعارف وقد نصَّ عليه وحمله على الشُّعر ، وقال الفارسيَّ : كلُّ ما أجاز ـ فيه الخليل التّنوين ؟ فهو محمولٌ على جَوَارٍ ، وقول المنحّل :

⁽¹⁾ المرجع نفسه .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 17 ، ونصه: « وسألته عن قاض اسم امرأة فقال مصروفة في حال الرّفع والجرّ » .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 18.

أبيتُ عَلَىٰ مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ بِهِ مَ مُلَوّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ شَاهِده فيه تتميم مَعَارِيَ في حال الجرّ ضرورة وهي في هذا الموضع جمع مَعْرَىٰ وهو الفراش ، وواضحات : بيض ، ويروى * فَاخِرَاتٍ * والْمُلَوَّبُ : الّذي جعل فيه المَلابُ وهو ضرب مِنَ الطّيب ، والعباط : جمع عَبيطٍ وعَبيطةٍ وهي ما نُحِرَ لغير علّة من الإبل ، ودمها شديد الحمرة ، وقبله :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ وَحْدِي نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ لَهَوْتُ بِهِنَّ إِذْ مَلْحِي مَلِيحٌ وَإِذْ أَنَا فِي الْمَخِيَلَةِ وَالشَّطَاطِ وَقُولَ الفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَىٰ مَوَالِيَا

وَيَوْمَا يُوافِينَنِي الْهَـوَىٰ غَيْرَ مَاضِي ۗ وَيَـوْمًا تَـرَىٰ مِنْـهُـنَّ غُـولاً تَغَـوَّلُ

شاهده فيه تحريك الياء من الغواني ضرورة ، وقول جرير :

شاهده فيه خَفْضُ ماضي ، وتنوينه ضرورة ، يريد أنه يأتيه الهوى منهنّ فلا يصبو لهنّ ويوماً يهجرن فيذهبن لذّة الصّبا واللّهو ، ويقال غالته داهية تغوله ، إذا نابته نائبة تهلكه ، وأشار بقوله : فقال ألا تراهم كيف جرّوا حين اضطرّوا(١) إلى الخليل رحمه الله ، وإنشاد يونس(٤) :

⁽¹⁾ انظر الكتاب 6:59:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 9.

قَـدْ عَجِبَتْ مِنِّـي وَمِنْ يُعَيْــلِيَــا لَمَّــا رَأَثْنِي خَـلْقــاً مُقْــلَوْلِيَــا شاهده فيه إجراء يعيلى مجرى الصّحيح حين اضطرّوا وهو تصغير يعلى ، والمقلولي : المتقلّب على فراشه حزناً ، وقول الآخر :

* سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيًا * ورواه ابن السّرّاج * فوق ستّ * شاهده فيه إلى إجراء « سمائيا » مجرى مساجد وجمع فعالاً على فعائل وتركه على لفظه لم يغيّره إلى فعائل كخطايا وقياس جميعها سماوات وهو المستعمل فكأنّه كسّر سماءة وقد يكون تكسير سماء من حيث كانت مؤنّثة ، أجراها مجرى ما دخلته التاء كشمال وأشمل وشمائل ، ورسالة ورسائل ، وقدُوم وقدم وقدائم ، وقلُوص وقلُص وقلائص ، وقد ذكر السّماوة عند ذكر ثمانين وصدره :

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الإِلَه فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيا وقبله:

فَإِن يَكُ شَيْءٌ خَالِداً أَوْ مُعَمِّراً تَاأَمَّلْ تَجِدْ مِنْ فَوْقِهِ الله بَاقِيَا وهو لأميّة بن أبي الصّلت ، ارتفع سماء الإله بالابتداء والخبر مَا بعده ، وقال بعضهم أراد وفوق ما رأت عين البصير سماء الإله وهو ممكن ، وقول قيس ابن زهير :

أَلَمْ يَا أَيْكُمْ يَا الْأَبْدَاءُ تَنْدَمِي بَمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ شَاهِده فيه إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح فجزمه على الأصل والباء دخلت على الفاعل وفيه معنى التعجّب ويجوز أن تضمر الفاعل لدلالة المعنى عليه ، كأنّه قال ألم يأتيك الخبر بكذا وليست بلغة ، كما ذكر الزّجّاجيّ وغيره بل فعله ضرورة وهذا قول سيبويه ، وقول الكميت :

خَـــرِيعُ دَوَادِيَ فِي مَـــلْعَبٍ تَــأَزَّرُ طَــوْراً وَتُــلْقِــي الْإِزَارَا شَــرِيعُ دَوَادِي فِي مَـــلْعَبٍ السِيعِ ، والخريع : اللّينة المعاطف ،

والدّوادي : جمع دَوْدَاة وهي موضع تسلّق الصّبيان في لعبهم ، يقول لصغرها لا تبالي كيف تمشي فهي تأتزر مرّة وتلقى إزارها أخرى ، وقول الشّاعر :

* لا مَهْلَ حَتَّىٰ تَلْحَقِي بِعَنْسِ * * أَهْلِ الرِيَّاطِ الْبِيضِ وَالْقَلَنْسِي *

شاهده فيه تغيير القلنسي من الواو إلى الياء كما تقدّم لوقوع الواو طرفاً في الأسماء بعد ضمّة ، والرِّيَاط : جمع ريطة وهي الملاءة ، يقول لناقته لا أرفق بك في السّير حتّى تلحقي بهؤلاء القوم من مِذْحَج، قبيلة باليمن وهم عنْس، ومنهم الَّذي تنبُّأ باليمن ، وكلُّ ما ذكر بعد فهو تسمية بالكلمات لا بالحروف ولذلك ردّ من الأصل ، لأنّه اضطرّ إلى نقص البناء بالزّيادة فزيادة الأصلّي أولى ، فإذا سمّى بارمه فقد استوفيت حروف الكلمة فتقطع الهمزة وتعرب وتمنع الصّرف في المعرفة غير أنَّك تحذف الياء وتعوَّض التّنوين في المعرفة ، وفي النَّكرة تحذف الياء للسّاكنين لصرفه ، وتنقل التّنوين إلى الميم لأنّك تصرف في النّكرة وتحذف الهاء ، ولو أثبت الهاء لحكيت لأنَّك سمّيت بفعل وحرف ، كما أنَّك لو نويت الفاعل فيه لحكيت لأنَّك سمّيت بجملة ، وقوله : وتنوَّن في قول الخليل(١) ، يريد ولا تنوَّن في قول يونس ، وتقول في نصب المعرفة رأيت إِرْمِيَ وَإِرْمِياً آخر في النكرة في القولين فإذا سمّيت رجلاً « بعِهْ » حذفت الهاء أيضاً لئلا تلزمَكَ الحكاية فيبقى حرف واحد فتردّ اللام من الكلمة لأنّك إنّما سمّيت بالكلمة وهي فعل الأمر والّذي حذفت اللام له قد زال فيصير عِي وهذا لا سبيل إليه لما يلزم من حذف الياء ونقل التّنوين إلى الحرف الأوّل فيبقى حرف واحد متون فلم يكن بدّ من ردّ الواو الّتي هي فاء الكلمة وكان ردّها أولى من زيادة حرف من جنس الياء ثمّ حرّ كوها بالفتح لأنَّكُ لم ترد أن تردَّإلى الأصل لئلا يرجع إلى الاستثقال الَّذي فرُّوا منه ، ومع هذا أنَّ العرب لم تقل قطّ في الأمر منه ايع على الأصل وإذا كانوا لم يقولوا أومر فهذا أحرى فلمّا لم ينطق بالأصل من هذا لم يردّ في التّسمية إليه فحرّ كوا الواو إشعاراً

⁽¹⁾ انظر الكتاب 15:60:2 .

بأنّهم لم يريدوا الأصل إذ أعوزهم وفيه إشارة إلى ما فعلوا في النّسب إلى غد ودم ، تركوا الدّال والميم متحرّكتين ولم يردّوا إلى الأصل من السّكون وكذلك فعلوا في شِيَة في النّسب فقالوا فيها وشَويّ ، ردّوا الواو ولم يسكنّوا الشّين لأنهم لم يريدوا الأصل فدلُّوا على ذلك بإبقاء الشِّين متحرِّكة ولو أسكنوا الشِّين لكان النّسب إلى وشية لا إلى شية وحكم التّسمية « برَهْ » حكم عِهْ لأنّهم لم يقولوا في الأمر ارأى فيردّ إليه ، وأبو الحسن وغيره يردّه إلى الأصل في ره فيقول ارأى ولا يصرف في التّعريف والألف لا تحذف فيعوّض منها كما تقدّم ، وينصرف في التّنكير عندهم وأكثر النّاس على قول سيبويه يردّون الهمزة والألف لأنّ الذي حذفت له قد زال ، ويصرفون لأنّه ليس بلفظ الأمر فلا علة فيه وهو الصّواب ، وأجمعوا على وع ولم يقولوا في التّسمية ايع كما قالوا ارأى ويلزمهم ذلك ، وقوله : لأنَّك لا تدع ما هو منه وتلحق به ما ليس منه(١) ، ويلزم على هذا في التَّسمية «بذا» ذَايِّ أو ذيّ ولا تقلب همزة الوصل لأنّ الأصل الياء وقد تقدّم من قوله ذاء، وإنَّما أبقيت إظهار التَّضعيف في ألبب بعد التسمية لأنَّك نقلته من اسم إلى اسم فبقي الإظهار على ما كان ولم يغيّر ، ويغيّر الفعل بعد التّسمية كما تغيّر همزة الوصل إذا نقلت الفعل إلى الاسم ولا تغيّرها إذا نقلت اسماً فيه همزة وصل إلى التّسمية ولو سمّيت بامرىء وابن واستخراج لأبقيت الهمزة وصلاً .

باب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد:

غرضه في هذا الباب التسمية بحرف متحرّك أو ساكن لا من كلمة بعينها ومثّل بالباء من اضرب وضرب لأنّه لم يمكنه النطق بحرف وحده ، ولو أراد التسمية بحرف من كلمة معيّنة لردّ من الكلمة كا توهموا عليه في هذا الموضع وسيبيّن جميع ذلك ، وإنّما أراد بحرف لا من كلمة فليس للحرف شيء يتّصل به ولا فرق بين الباء من ذهب وركب وضرب إذا أراد الحرف وحده فإن أراده من

⁽¹⁾ انظر الكتاب 7:61:2 .

الكلمة كان حكم ذهب غير حكم ركب وضرب ، لأنَّك هنا تردّ من الكلمة وهناك ليس ثُمّ ما تردّ لأنك سميّت باسم مفرد كواو العطف ، ولام الجرّ ونحوهما ، وسؤال الخليل إنّما كان عن النّطق بالحرف على ما عوّض عليه من حركة أو سكون ، وأجابوه بالحرف إذا تُهُجِّي أو سمّى به ، وقد قال في « باب تسمية الحروف »: واعلم أنّ هذه الحروف إذا تهجيت مقصورةً لأنّها ليست بأسماء وإنَّما جاءت في التّهجيّ على الوقف يدلُّك على ذلك أنَّ الدَّال والصَّاد موقوفة الأواخر(١) ، وحكى عن الخليل أنّه كان يقول : حالُها في الهجاء حالُها في المعجم، والقطع يقفها وإن أدرجها تركها على حالها، وإنما قال: إنَّما جئتم بالاسم (2) لقولهم: كاف، فنطقوا باسم حرف الهجاء، وسكّنوا في الوصل والوقف ، ولو قالوا كالكان ما أراد غير أنّ الألف بدل من هاء الوقف ، والأصل كه ، فلو قالوا فاحتمل أن يريدوا فه ويبدلوا من الهاء الألف في الوقف ، فيكونوا قد نطقوا بالحرف الذي سأله عنه ، واحتمل أيضاً أن يريدوا الاسم ككاف وقد تجري مجرى الأصوات فتجعل اسمأ مثلها ، قال المبرد في شرحه : إنَّما تكلَّمتم باسم الحرف(٥) ، وكون الألف هنا في الوقف بمنزلة الهاء قليل ، نحو أنا وحيّهلا ، وإنّما موضعُهَا الترنَّمُ في الفواصل والقوافي ، وزادوا الألفَ أيضاً في قولهم :

* ألا تاو * * بلى فا * كالعوض من المحذوفِ ووقف عليها كما قال الرّاجزُ :

بِالْحَيْرِ خَيْراتٍ وَإِنْ شَرًا فا وَلا يُرِيدُ الشَّرَّ إِلا أَنْ تَا (٤)

أبدل الألف تمّا حذف ووقف عليها وبعضهم يرويه * وَإِنْ شرّاً فا * * وَلا يُريدُ الشّر إِلا أَنْ تَشَا * أراد وإن أراد شراً فأنا أريده وأكمل الكلمة الثانية ،

⁽¹⁾ انظر الكتاب 5:34:2 ، وفيه « ويدلَّك على ذلك أنَّ الكاف والصَّاد والدَّال موقوفة الأواخر » عوض ما هو مثبت .

⁽²⁾ المرجع نفسه 1:62,250:61 .

⁽³⁾ انظر « المقتضب » ، للمبرد 3:1 ، وفيه « سميّتم » عوض « تكلّمتم » .

و « بالخير » متعلّق بفعل مضمر كأنّه قال أجازيك بالخير خيرات وزاد الألف في الأوّل كما زادها الثّاني في الروّاية الثّانية ، وقوله : إلا أن تشاء صوابه تشائي لأنّه يخاطب امرأة ، وكانت قالت له :

قَطَّعَكَ اللهُ الْمَلِيكُ قطَعاً فَوْقَ الثُّمَامِ قِصَداً مُوضَّعاً تَاللهِ مَا عَدَّيْتَ إِلا رُبَعا جَمَعْتَ فِيهِمْ مَهْرَ بِنْتَي أَجْمَعَا فَيهِمْ مَهْرَ بِنْتَي أَجْمَعَا فأجابها:

إِنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كَلانًا فَدَعَا الله جَهْرارَبَّهُ فَأَسْمَعَا إِنْ شِئْتِ أَشْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّا فا وَلا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلا أَنْ تَشَا

وهو جواب لشعرها المتقدّم لما ذكرنا وجعل الألف عوضاً من القافية هكذا حكى أبو زيد في نوادره وقدّره هذا التقدير ، وقولها : مَا عَدّيْتَ إِلا رُبَعاً ، أي ما سقت إلا رُبَعاً من مهر ابنتيّ (١) ، وقال السّيرافي : من روى * إِنْ شَرّاً فَا * * وَلا أُرِيدُ الشَّرَ إِلا أَنْ تَا * بغير همز فقد غلط لأنّ هذه الأبيات من مشطور الرّجز وهو مستفعلن مستفعلن مستفعلن وجعل الهمزة مكان العين في تا لأنها بإزاء العين في دعاكما قالوا : حَدّتْ حَدِيثي ِ امْرَأَهْ فَإِنْ أَبَتْ فَأَربَعَهْ وأنشد الرّبعي في القوافي بعد إنشاده البيتين الأوّلين :

قَـدْ وَعَـدَتنِـي أُمُّ عَمْـرِو أَنْ تَـا تَمْشِـطُ رَأْسِـي وَتَفْـلِيـنِي وَا

قال: يريد وتفعل فقال، وَا وَأَجَازُ فِي قُولُه * أَنْ تَا * أَنْ تَكُونُ الأَلْفُ للوقفُ وأَجَازُ أَن تَكُونُ أَصِلاً على تقدير أَنْ تأتي كما قال الثّاني أَنْ تَشَا فحذفُ الهمزة وأبقى الأَلف، ومن قُولُه: وقال بعضهم الأوّل إلى قوله وهذا خلاف قول سيبويه ليس من كلامه (2) ومذهبه مذكور بعد هذا وكان من حقّ هذين المخالفين

⁽¹⁾ انظر كتباب النوادر في اللغة ، تحقيق د. محمد عبد القيادر أحمد ، منشورات جامعة الفاتح ، ط1:386 – 387 .

⁽²⁾ لم يرد في نصّ الكتاب ، طبعة بولاق ما أشار إليه سوى : « وقال بعضهم : إذا سمّيت رجلاً بالباء من ضرب قلت رب فأردّ العين » انظر الكتاب 14:62:2 ، وانظر القسم الدراسي .

أن يكون كلّ واحد منهما بعد كلام سيبويه وكلاهما فاسد ، قال أبو العباس : المازني يقول: ربّ ثم رجع عنه إلى ضرب فردّ جميع الحروف وهو الصّواب(١)، وأبو الحسن يقول: ضب لأنه رأى العين أكثر اعتلالاً وربّ أقيس من ضب لأنّه صار اسماً وحذف العين فيها قليل كمذو سَه ومذهب سيبويه والخليل إذا سمّيا بحرف من كلمة معيّنة أن يردّا جميع حروف الكلمة كما فعلوا في عه وره وما أشبه ذلك وإذا سمّيا بحرف متحرّك أو ساكن من غير كلمة معيّنة أن يزيدا عليه من جنس حركته ، ثم يضعّفا كما فعلوا في واو العطف وباء الجرّ وهذا هو الذي أراد سيبويه بقوله: فإن جعلت هذه المتحرّكة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها مِن عِهْ(٥) ، فإنما كلامه على التسمية بهذه الحروف الّتي سأل الخليل أصحابه عن النّطق بها فلمّا استقرّت كلمات ملفوظاً بها تكلّم عن التّسمية بها ، ألا ترى إلى قوله فإن جعلت هذه المتحرّكة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عه حين جعلتها اسما(3) فقد بيّن أنّها خلافها في الحكم فعلم أنّ المعنى فيها مختلف لأنّه سمّى من هذه بالحرف وحده ومن هذه الكلمة كلُّها ، لأنَّ النَّطق بالحرف ليس كالنَّطق بالكلمة ، لأنَّك في الكلمة تردّ البناء أصلاً إذا اضطررت إلى ذلك ولا تردّ إلى الحرف شيئاً ولكنّك تزيد فلما بيّن لهم النّطق بالحرف تكلّم على التّسمية بذلك الّذي لفظوا به فلا يجوز غير ما ذكرا رحمهما الله ، فليست التسمية بالحرف المتحرّك من الكلمة كالتَّسمية بها كلُّها وإن لم يبق في اللَّفظ منها إلا حرف واحد ولذلك ردّ في عه إلى الأصل وزاد هنا من غيره ، وقد بيّن آخر الباب أنّه يزيد من جنس حركة المسمّى به وقياس هذه الحروف إذا صغّرتها بعد التّسمية أن تحكم لها بباب حيى وعبي ، فتجمع فيها بين ثلاث ياءات قياساً على باب حيى والتّضعيف في أو ولو وهو وكي وفي وهي ، ولا تحمله على حذف عين ذيّا لشذوذه وضعفه ، وقوله فإن جعلت أي

⁽¹⁾ انظر « المقتضب » ، للمبرد 34:33:1 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 14:62:2 .

⁽³⁾ المرجع نفسه.

اسماً ثقّلته بياء أخرى واكتفيت بها حتى يصير اسماً بمنزلة ابن واسم (١) ، تشبيهه بابن واسم يدل على أنّه يريد ياء المتكلم دخلت عليها همزة الوصل ولو سميت بأي الّتي في المقسم لبقيت الهمزة قطعاً ولم تشبه بابن ، وقوله : فإنما حكيت بها الحروف ، وقد تقدّم أوّل الباب أنّها أسماء ، ويريد بقوله : حكيت بها الحروف ، أصوات الحروف فجعلتها أسماء للأصوات وإن شئت أسماء للكلمات الحروف ، أصوات الحروف فجعلتها أسماء للأصوات وإن شئت أسماء للكلمات فمددت وإن شئت حكيت ولم تمدّ ، وقد تقدّم في التّغيير الذي ذكر في قوله : ولم تسلم الصوت (٤) ، وهذا بمنزلة ما وقع في كتاب الله تعالى من القصص عن العجم بكلام العرب مغيّراً من لفظ العجم و لم تأت القصص بلفظها و لم ينطق أكثر الأنبياء بكلام العرب ولا أكثر الأمم ، وإنّما حكيت أقوالهم بلفظ العرب وإن شئت قلت لمّا لزم هذه الكلمات الفصل في الهجاء حين احتاجوا إليه جعلوا في المنبية تحتمل ذلك كما فعلوا في المنفصل والمتّصل .

وقوله: ولو سمّيت رجلاً باب يريد التسمية بها بعد استقلال النطق بها ، لا يريد بالباء السّاكنة من كلمة معيّنة ولذلك قال باب فلا تقطع الألف لأنك لم تنقلها من فعل فصارت بمنزلة ابن إذا سمّيت به فلا يجوز القطع ، ولو سمّيت بالباء من كلمة معيّنة الباء فيها ساكنة لنطقت بجميع حروف الكلمة كا فعلت بالمتحرّكة فأما التسمية بالحرف الواحد السّاكن من غير كلمة فإنك تزيد في أوله همزة الوصل للابتداء بذلك الحرف كا زدت على المتحرّك هاء السّكت في آخره للوقف عليه ، فإذا سمّيت بقيت همزة الوصل على حالها وردّ المبرّد عليه فاسد لما ذكرنا(٥) وكان الأستاذ أبو بكر يرى أنّ قطع الهمزة هو القياس كا تقدم في الفعل ذكرنا(٥) وكان الأستاذ أبو بكر يرى أنّ قطع الهمزة هو القياس كا تقدم في الفعل

⁽¹⁾ انظر الكتاب 8:63:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 9.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 11.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 13:63:2 .

⁽⁵⁾ انظر « المقتضب » ، للمبرّد 241,32:1 - 242 .

ولأنّه قد تحرّك ما بعدها ولا تثبت مع ذلك وكان المبرّد يقول: يلزمه أن يقطع الألف في الوصل وإلا نقض جميع قوله في أوّل الباب إذا سمّى رجلاً باضرب ، قال الأستاذ أبو بكر: وقطع الألف هنا ألزم منه في اضرب لأنّ ألف الوصل لا تثبت إذا تحرّك ما بعدها وكلّه فاسدّ بماذكرنا ولا فرق بين التّسمية بِبَه وبين التّسمية بابن لو سميت بالباء الساكنة لاجتلبت إليها همزة الوصل فيلزم بقاؤها على حالها لأنّك اجتلبتها للاسم ولم تنقل فعلاً إلى اسم فلا وجه لقطعها وذهب بعضهم إلى منع التّسمية ، وليس بشيء ، وتحذف الهمزة في الوصل استغناء عنها كما حذفت هاء عه أو الوصل فإذا ابتدأت قلت إب قد جاء كما قلت أحمر قد جاء فأثبت الهمزة مع الحركة لأنها عارضة وهذه الحركة إعراب لا تثبت في الوقف فتثبت على نيّة الوقف ، ثم إذا وصلت قلت هذا ب ، كما قلت من ب لك فإذا وقفت وابتدأت لزمك ردّ الهمزة كما رددت النّون في لم يك في الوقف لأنّه بقي من الكلمة حرف لوحد ساكن وهو الكاف ، وحرف المضارعة ليس من الكلمة إلا أنّه يعترضك واحد ساكن وهو الكاف ، وحرف المضارعة ليس من الكلمة إلا أنّه يعترضك قبله وإن راعيت الإخلال به أثبتُ الهمزة كما تثبت في الشّعر في قوله :

* إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌ فَإِنَّهُ * وتشبيه بقوله من أب لك (1) في بقائه على حرف واحد والذي ينقل لا ينطق بالهمزة إلا إذا فصل كذلك الذي يقول هذا بلك في الوصل ، إذا ابتدأ ردّ الهمزة وقف أو لم يقف وحذفت الهمزة في الوصل للحرف الذي عاقبها للاستغناء ولا يحذفها للتّحريك مخافة الإجحاف ، وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله قد رجع عن هذا المذهب ورأى أنّ الصواب بقاؤها على حالها لأتها لم تنقل من فعل فيلزم قطعها وإنما هي كهمزة ابن حكمها بعد التسمية كحكمها قبلها وهذا بديع ويريد بقوله : فيبقى حرفان سوى التّنوين (2) ، إذا حذفت التّنوين ، ويريد بالكينونة الحدث أي إذا كان كونه على حرف لا يلزمه في كل موضع ، وقوله :

⁽¹⁾ انظر الكتاب 16:63:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه: 14.

فإن قلت تغيّر في الوقف فليس من كلامهم أن يغيّروا بناءه عمّا كان عليه في الوصل() ، يريد في الأكثر لأنّهم قد غيّروا منتا ومنتين في الوقف فقالوا منه وقوله : فيـوافق مـا كان على حرف (2) ، يريد أنّ الوقف يضـطـرّك إلى حذف التّنوين ولا تصل إلى ذلك في مثله مبتدأ لاجتماع السّكون والحركة في حرف واحد وهذا مستحيل ولا تقول أردّ المحذوف لأجل ذهاب التّنوين في الوقف لأنّ الجيّد الحذف في مثل عم وقاض فلم تردّ بعد زوال التّنوين وقوله: حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو(نه)، يريد كون الهمزة في أيمن همزة وصل ودليله ثباتها في الابتداء وحذفها في الوصل وهو دليل قطعيّ وهمزة الوصل دخلت على لام التّعريف ولزمتها وصارتا كقد دخلت للتعريف ولم تبن الكلمة عليها كما لم تبن على قد ولولا ذلك لم يوقف عليها كما يوقف على قد بزيادة المدّة في قوله مبتدئاً ألى كذا، ثم يقول الرجل فعل وفي قوله : * وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ * فِي البيت ، وقوله : * وقوله : وتمّا يدلُّك على أنَّ ألى منفصلة من الرّجل ولم يبن عليها وأنّ الألف واللام فيه بمنزلة قد (4) ، يريد أنّها منفصلة كانفصال قد لم تبن الكلمة عليها وليست في البيت للتّذكير ، ألا ترى أنّ علامة ذلك المدّة ، وحكى أبو الحسن أنّ العرب يقولون ألى ولا يذكرون كان ، ويقولون قدى ثم يقولون ألى زيد ، ويقولون زيدني في المؤنّث ثم يقولون في الدّار وأنشدوا:

فَخَيْـرٌ نَحْنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِنْكُـمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَــوِّبُ قَــالَ يَـا لا وهو بمنزلة قول ابن هرمة لبعض ولد على رضي الله عنهم:

إِنِّي اسْتَحَيْتَكَ أَنْ أَقُولَ بِحَاجَتِي فَإِذَا قَرَأْتَ صَحِيفَتِي فَتَفَهَّمْ

⁽¹⁾ المرجع نفسه: 20 ، وفيه « فليس في كلامهم » عوض « ليس من كلامهم » .

⁽²⁾ المرجع نفسه : 22 .

⁽³⁾ انظر الكتاب 25:63:2 .

⁽⁴⁾ المرجع نفســه 4:63 ، وفيـه « ومما يدلّ على أنّ أل مفصـولة » عوض « ومما يدلك على أنّ ألى منفصلة » و « أنّ الألف واللام فيها » عوض « وأنّ الألف واللام فيه » .

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللهِ إِنْ أَنْسِأْتَهُ أَهْلَ السِّيَالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمَ وَأَنشد الفراء (أ): * فَهَلْ إِلَىٰ عَيْشٍ بِإِنْصَافٍ وَهَلْ * قال : فأفرد الثلاثة لأنّه يريد بها معنى الأولى ، وأدخل أبو الحسن مثل هذا في التذكّر ، قال : وإذا أرادوا التذكّر قالوا: قدى ، يريدون قد كان ولا يذكرون كان وهو كما ذكر لأنّه قد ينصرف لذكره عمّا علم ويعوض منه المدّة ولا يجوز أن يقال في قام الرجل ألى إنما يكون ذلك في الابتداء بالألف واللام فإذا أردت السّكوت على اللام قلت قام أل يكون ذلك كي الرجل كما فعل في البيت ، وقائله غيلان :

دَعْ ذَا وَعَجِّل ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَل

شاهده فيه الوقف على اللام وفصلها من الكلمة بعدها وإنما أراد بذا الشحم، ثم كرّر الحرف مع الألف واللام وبجل: بمعنى حسب، يقال بجلي ذاك أي حسبي ذاك وكافي وليست للتذكّر في البيت لعدم المدة، وقوله: من الحروف الموصولة(2)، يريد الّتي تبني عليها الكلمة كالهمزة والنون من انطلق مما يكمل به بناء الكلمة وإنّما يكون ما ذكر من التذكر أو الوقوف في المنفصل أو ما كان في نيّته أو في آخر الكلمة نحو قولهم هذا سيفني، إذا أردت سيف جيّد، وقد يكون في الحروف المفردات، نحو ما أنشده الرّبعي قبل هذا في الباب أنّه أراد الحرف الواحد ثم أضرب عنه، وقوله بمنزلة هل وقد وسوف(3)، قال الأستاذ أبو بكر: إن شاء لم يجعلها مثلها لمكان تكرير العامل وترك المَدة وجعلها زائدة كزيادتها في ذلك وهو الوجه وسيأتي التّبيه عليها في باب الوصل(4) وأعاد هنا ذكر التّسمية بحرف متحرك لا من الكلمة بعينها كما تقدّم فزاد عليه من جنس حركته وضعّف، وهذا نصّ

⁽¹⁾ انظر « معاني القرآن » ، للفراء 425:1 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 8:64:2 .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 9.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب 21:273:2 .

بجميع الحروف مضمومها ومكسورها ومفتوحها ولم يقصد تلك الكلمات بأعيانها ، وإن سمّيت بالكلمة لم تحذف منها شيئاً لأنّك لو قلت رَبّ في ضرب لالتبس بكرب وجرب وهرب وعرب وقرب ولو قلت ضب لالتبس بضغب وضحب فعلاً واسماً ، وكذلك جميع ذلك ما لم تستوف حروف الكلمة ، وقوله : ومن خالفه ردّ الحرف الذي يليه (ا) ليس من كلامه ، وقد تقدّم أنّ أبا الحسن يقول : ضب ، ورجع المازني إلى قول سيبويه وهو الصّحيح .

باب الحكاية الَّتِي لا تغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام :

الحكاية على وجهين: حكاية الجمل بالقول أو ما كان في معناه من غير تسمية بها وهو الذي أراد بقوله: * أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ *(2) لأنّه ليس باسم، وأمّا بدأت بالحمد لله(3) فيحتمل أن يكون اسماً للسّورة وأن يكون بمنزلة البيت، أي قرأت بالسّورة الّتي فيها هذا الكلام فيكون كقوله:

وَاللهِ مَا زَيْدٌ بَنَامَ صَاحِبُه وَلا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهُ ومنه * سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً * وهو كثير في الكلام ومنه قول حميد بن ثور الهلالي :

وَلَيْسَتْ مِنَ اللائِي يَكُونُ حَدِيثُهَا أَمَامَ بُيُوتِ الْحَيِّ إِنَّ وَإِنَّمَا الْأَيْهِمَا لا يكونان حديثاً وكأنّه ذهب بهما الله أنّه قطع واجتزأ بإنّ وإنّما لأنّهما لا يكونان حديثاً وكأنّه ذهب بهما مذهب ما تقول ويقال لها فحكي وقد يكون منه قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأُو الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَهُ ﴾ (الله أعلم، ولم يقصد شيئاً من هذا في الباب ومقصوده في الباب حكاية الأسماء إذا كانت جملاً أو ما في معناها وقد بين ذلك

⁽¹⁾ انظر الكتاب 12:64.

⁽²⁾ انظر الكتاب 4:65.

⁽³⁾ انظر الكتاب: 3.

⁽⁴⁾ يوسف : 35

غاية البيان ، وقول الطهوي :

إِنَّ لَهَا مُركَّنا إِرَزَبَّا كَأَنَّ جَبْهَ هَ ذَرَّى حَبَّا

شاهده فيه حكاية ذرّى حبّا لأنّها جملة مسمى بها ، ويروى * مركبًا * بالباء وهو أعلى الفرج ، ويقال له الرّكب وروى الجرمي مركّنا ، والإرزبّ : الغليظ ، شبّهه بجبهة هذا الرجل ، ومن التّسمية بالجملة قوله : * نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ * والبيت الثاني قد تقدم ، وشاهده فيه حكاية شاب قرناها ، أي بني من يقال لها ذلك وتهتدونها : تفتعلونها من الهدي لأنّه روى * لا تنكحونها * بعده وعليه يحمل قوله :

* وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَىٰ الْمَاءَ مُرْتَوِي * بالرفّع وحذف المفعول ووقع في الشّرقيّة * لا تنكحونها * وقول الآخر :

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تُمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكُضِ الْمُعَارُ

وقد ذكرنا الشّاهد منه ، يريد وجدنا في وصايا بني تميم ومن المنجد لكراع ، يقال : أَعَرْتُ الشَّيْءَ فهو معار : من العارية ، وأنشد البيت ، قال : ويقال : أعار الفرس وأعراه إذا هلب ذنبه والهَلُوبُ : أسرع من الذيّال ويقال : أعرت الفرس : أسمنته ، وأنشد :

أَعِيرُوا خَيْلَكُمْ ثُمَّ ارْكُضُوهَا أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ

وهذا معنى بديع ولغة ثانية ، وهذا البيت يحكم على الأوّل ويبينه وليس ما ذكر الأعلم بشيء وكلّ اسم صُيرٌ في هذا الباب بمنزلة حضرموت وإن لم يعرب فهو واحد ، وقوله : ولا يضاف بالياء(١) ، يريد إضافة النّسب ثم قاسها على إضافة التّعريف فمثّل بإضافة المتكلّم ثم أراك وجه الصّنْعَةِ فيا قصد إليه ، قال : فتحذف وتعمل به عملك بالمضاف إلى الاسم حتّى يصير على شيء إذا سميّت به لم تحك ،

⁽¹⁾ انظر الكتاب 15:65:2 .

يقول تردّه إلى الإفراد فلو سمّيت به لكان معرباً ولم تحك لأنّه فارغ وليس بكلام عمل بعضه في بعض وأمّا التّسمية « بخير منك » أو « مأخوذ بك » أو ضارب رجلاً وما أشبه ذلك فيجري مجرى المضاف في الإعراب ويثبت فيه التّنوين لأنّه صار وسط الاسم وإن سمّيت بها مؤنّثاً فراعيت الأصل قبل التّسمية في إثبات التنوين صار بمنزلة المحكى وهو معرب وقد بيّنه غاية البيان ، واستدلّ بقولهم لا خيراً منك ولا ضـارباً رجلاً(١) حيث انتصب بلا وثبت التّنوين لطوله وكأنّ منك ورجلاً من تمام الاسم كأنّهما من نفس الكلمة فلم يمكن زوال التّنوين في المذكّر والمؤنّث ، وكذلك التّسمية بمثل عاقلة لبيبة أو عاقل لبيب (2) ، جرى مجرى خير منك وضارب رجلاً ، لأنّه ليس بجملة فلا يحذف تنوينه لأنّه ليس بمضاف وإليه الإشارة بقوله لأنّه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينوّن(3) ، أي ليس بعامل فما بعده عمل إضافة ، ومثاله ما تأتينا فلا تحدثنا أي ما تأتينا غير محدّث ، والَّذي عمل بعده عمل إضافة فلم ينوّن التّسمية بعن زيد ومن زيد إذا أضفت حذفت التّنوين وأعربت ويروى فلا ينوّن بالرّفع أيضاً ويكون معطوفاً على عمل ، ثم ابتدأ بقوله : وينوّن كذا ، ويشير بقوله حكيت(4) إلى إثبات التّنوين ، وقد بيّن قُرَيْبَ آخر الباب أنّ عاقلة لبيبة معرب في قوله : وإن جعلت الطُّويل صفة صرفته بالإعراب(٥) وأثبت التنوين ، كما فعلت في عاقلة لبيبة ، وقوله فإنك إن أردت حكاية النّكرة جاز⁶⁾ ، يريد على لغة « ليس بقرشيا » وأمّا التّسمية بعاقلة مفرداً فلا بدّ فيه من الإعراب ومنع الصرف ، وإجازته الصرف فيه على حكاية من

(1) انظر الكتاب 6:66:2 .

⁽²⁾ انظر الكتاب: 9.

⁽³⁾ المرجع نفسه: 9.

⁽⁴⁾ انظر الكتاب: 11.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه 5:68.

⁽⁶⁾ انظر الكتاب 12:66 .

حكى دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ، وهو بعيد ، قال الفارسيّ : كأنّه لمّا كان فيه ضمير كانا اسمين بمنزلة عاقلة لبيبة أو الفعل إذا كان فيه ضمير فجازت الحكاية ثم قال إلا أنّه كان الوجه ترك الحكاية لأنّه ضمير غير معتدٌّ به في هذا الموضع قلت : وهذا الّذي وجّه به قوله في جواز الحكاية في عاقلة غير جيّد لأنّ العرب لم تعامل الضّمير في الصّفات ولا المرفوع بها الظّاهر فلا فرق بين التّسمية بضارب فارغاً من ضمير أو بالضّمير أو بالظاهر كلّ ذلك معرب فزال التّنوين مع العلل المانعة من الصّرف إلا إذا ظهر فاعله ، نحو ضارب أبُوه أو حسن وجهُه إذا سمّيت بهما فإنّ هذا النّوع يُعرب وتنوينه ثابت كعاقلة لبيبة لأنّ هذا كلّه ليس من قبيل الجمل وإنّما هو من قبيل المفردات ، وأمّا الفعل المضمر فيه فمبني لا محالة لأنّه جملة فتشبيهه عاقلة بالضمير الذي فيه بالفعل المضمر فيه فاسد وليس أحد من النّحويّين يعامل الضّمير في الصفة ألبتّة لأنّ الصّفة مفردة بضميرها ، كما كانت من قبل المفردات بظاهرها المرفوع بها وبمنصوبها ، ولم يرد سيبويه إلا حكاية دعنا من تمرتان ، وقبح لقلَّته وليس بقياس ، وقوله : فإنك إن أردت الحكاية للنَّكرة جاز (١) ، يريد حكاية النَّكرة المفردة بعد التَّسمية ، وقوله : والوجه في ذلك الأوَّل الحكاية(2) يريد بالحكاية ثبات النون لا الإعراب ، لقوله بعد : وإن جعلت الطُّويل صفة صرفته بوجوه الإعراب(3) وسيأتي في الباب إن شاء الله / ، وهو جارِ بوجوه الإعراب في التّسمية ، كما كان يجري قبلها ، ولذلك ضعفت حكاية المفرد أيضاً ، ويريد بقوله : لأنّهما شيئان(4) أنّهما نكرتان جعلا معرفة ، والإعراب والإضافة في قوله : من زيد وعن زيد (٥) أحسن من الحكاية ، وأمّا قطّ زيد في التسمية فالإضافة لا غير ، لأنَّه اسم نقلته إلى اسم آخر متمكَّن فيه .

⁽¹⁾ انظر الكتاب 12:66:2 .

⁽²⁾ المرجع نفسه .

⁽³⁾ المرجع نفسه 5:68.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 13:66 .

⁽⁵⁾ المرجع نفسه: 15.

وقوله: والدّليل على ذلك أنّك لو سمّيت رجلاً بخمسة عشر زيد ١١ يريد تغير عشر بالإعراب ، فترفعها إذا أضفتها كما غيّرت أمس في التسمية لأنّ المضاف كالمفرد في التّسمية لأنّه مفرد وأمّا «في» من حروف المعاني فإذا سمّيْتَ بها مفردة أو مع مجرورها نقلتها ثم أضفت إن ذكرت مجرورها وأمّا فوزيد فتجري بوجوه الإعراب على حالها قبل التّسمية ، وإن سمّيت بالفم جرى مجرى يد ودم ولم تزد شيئاً ، ولما استعملوا فازيد مفرداً أبدلوا من واوه حرفاً أصلب فيه من مخرجه ، ولم يفعلوا ذلك بذي طل ، لأنّهم لا يفصلونه ولا يجوز في في زيد إلا التّضعيف إذا أردت الحرف لما كان يؤدّي إليه من الاعتلال وبقاء الاسم على حرف واحد منوّن ولا سبيل إليه ، وفوزيد جرى مجرى أبي زيد ولم يحرّك حرف العلّة فيه كما لم يحرّك في أبيك وأبوك وأباك فاحتمل ذلك وجرى في التّسمية على حكم الإضافة وليس في الحرف كذلك فلزم تضعيفه وهذا معنى قوله: ولا يشبه ذا فاعبد الله(2) إلى آخر الكلام، أي لا يشبه في الذي هو حرف الجر فاعبد الله لما ذكرناه ، وقوله لأنّ ذا لانه يشير إلى فاعبد الله الَّذي هو الفم ، وقول المفسّر : يعني الفم مضافاً (4) لأنّه إذا أفرد لم يكن هكذا ، ويريد بقوله : إذا كان مفرداً على غير حاله في الإضافة(٥) ، أنّه جاز أن يكون في الإضافة على حرفين آخرهما حرف علَّة ، لكونه في الإفراد على حرفين صحيحين وجاز ذلك في ذي مال لّما كان لا يفرد فيؤدّى إلى بقائه على حرف واحد ساكن في الوقف كما تقدّم من علَّته وإليها الإشارة بقوله : وكرهوا أن يكون على حال إن نوَّن كان مختَّلاً عندهم (٥) ، وقوله : فياؤه تحرَّك في النَّصب (١) يريد لو

(1) المرجع نفسه: 12.

⁽²⁾ انظر الكتاب 24:66:2 .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 25.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه 1:67 .

⁽⁶⁾ المرجع نفسه: 3.

⁽⁷⁾ المرجع نفسه: 2 ، وفيه « وياؤه » عوض « فياؤه » .

لم تضاعف في التسمية به فلمّا كانت لفي زيد في الإفراد حالة لا تكون له في الإضافة تنزّل منزلة ذا مال حيث لم يفصل ، ولا يكون مضافاً على حدّ ذي مال لأنَّ باب الإضافة مبنيّ على الإفراد ، وإذا سمّيت باسمين أحدهما معطوف على الآخر حكيتهما على ما كانا عليه من رفع ونصب وخفض وهما جملة لأنَّ الواو نابت مناب الفعل الَّذي عمل في الأول ودلَّت عليه ، فإنَّما سمّيت بجملة ، تقول . مررت بزيداً وعمراً وجاءني زيداً وعمراً ، ونصبت في النَّداء لأنَّه أشبه المطوّل وليس بإعراب ، وطلحة في كلامه غير منوّن لأنّه كان معرفة قبل النّقل فلو سمّيت بواحدة الطّلح وزيد معطوف عليها ، لقلت رأيت طلحة وزيد ، وقلت في النداء يا طلحة وزيداً وكذلك إن سميت بفاطمة وعائشة علمين منصوبين أحدهما معطوف على الآخر ، قلت جاءني فاطمة وعائشة ، ويا فاطمة وعائشة من غير تنوين ، ونصبت في النداء على كلّ حال ، لأنّه أشبه المطوُّل ، لأن التّعريف في الاسمين لا في أحدهما فإذا لم تقصد تعريفاً دون غيره بقى على أصله في جواز الصّرف ، وكذلك إذا سمّيت بوزيد لا يكون إلا عطفاً على جملة في الرّفع والنّصب والخفض ، بالواو تؤدّي عن تلك الجملة التّي قطعت ما بعدها عنها ، ألا ترى أنَّ العامل في الثّاني الفعل الذي نابت الواو منابه فكأنّ هذا المعطوف جملة ملفوظ بها ، وقوله : لأنَّ ما هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت(١) لا يفعل ذلك في الحروف ولا يكون للتركيب إلا في الاسمين فإذا سميت باسمين ركبت أو أضفت وإن سمّيت بحرفين من حروف المعاني أو فعلين أو فعل واسم حكيت ، وإن سمّيت بحرف منها واسم يمكن انفصاله أضفت وإن شئت حكيت والإضافة أحسن كما تقدّم ، وكأنّما مركّبة من ثلاثة أشياء وهو تباعد من المركّب فلا يكون فيه إلا الحكاية ، ولو كانت « كأن » لكانت حكاية لأنّها من حرفين ويقول ليست « ما » في حيثها اسماً ولا غيره حيث تغيير بك في بعل بك ، وقوله: ولا لغوا(١) ،

⁽¹⁾ انظر الكتاب 7:67:2.

⁽²⁾ انظر الكتاب 9:67:2.

هذا نصّ بإجراء الملغى مجرى المهيّىء ألا ترى أنّه يقول لو أردت غير الحكاية لم أترك الهاء وكذلك أجرى أمّا في الجزاء وإلا وإمّا في لغة من قال: فإن جزعا مجرى حيثًا وإنما اللام في ذلك زائدة ، وقد نصّ عليه وليست مثلها في لعلّ لأنّها اسم تجري فيه مجراها في عبدل ، وقد تقدّم الكلام على قوله : * لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ * ، وشاهده فيه هنا انفصال ما من أن وحذفها فهي مركبّة ، وإلا في الاستثناء غير مركّبة وكذلك حتّى ، ومثل إلا بفعلى الوالحروف لا توزن ليريك أنها كلمة واحدة وكذلك أما وألا من قولهم أما إنّه ظريف وألا إنّه ظريف⁽²⁾ معرفتان وكذلك أمّا التي فيها معنى الشّرط غير مركّبة ولذلك مثّلها بشروى(٥) وألا وَأَمَا فِي الاستفهام مركّبتان من الهمزة ولا وما وكذلك حروف التّحضيض وقد نصّ عليها في النوّن ودخلت الكاف على أيِّ مجرّدة للتّشبيه فإذا أردت الكاف الجارّة زدت معها ما كقوله: كما أنت هنا وقد تدخل على إن المكسورة وتفتحها من حيث لم تقل كما أنَّك هنا على حدّ قولك كما أنت هنا ، وقد ذكر عن الخليل في باب إن أنّه سأله عن كأنّ فزعم أنّها أن الخفيفة لحقتها الكاف للتشبيه فصارت معها ككلمة واحده مثل كأين وكذا وكذا(4) ، وذكر أيضاً رحمه الله في حروف الابتداء انتظرني كما آتيك وزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيرت للفعل كريما(٥)فهذا نصّ لا يرتاب معه في دخول الكاف على أن وأمّا ذلك فلما كانت اللام في الاسم لم يُحْفَلُ بها ألا ترى أنّها كَلام عَبْدَل وإنّما يحفل بحروف المعاني ، وليس في الحروف زيادة لقلّة تمكّنه وإنّما ذلك في الاسم والفعل وإنّما كانت التاء في أنت كالكاف لقولهم أنا وهذا وهؤلاء من كلمتين فليس فيهما

⁽¹⁾ المرجع نفسه: 13 ، وفيه (إلا التي للاستثناء بمنزلة دفلي » .

⁽²⁾ المرجع نفسه : 15 .

⁽³⁾ المرجع نفسه: 14.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه 13:480:1 ، ونصه « وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أن فلما اضطررت إلى التخفيف ولم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عمله » .

⁽⁵⁾ المرجع نفسه 15:459 .

وأشباههما إلا الحكاية ، وهلم : مركبة من حرف وفعل ، وقوله : لا من أين(١) هو ، ردّ لمن قال من أين فقال لا من أين ، زيدٌ الطّويل مبتدأ وخبر وهو محكي ولا يحذف تنوينه ، ويبقى في النَّداء على رفعه وتنوينه لمذكر كان أو لمؤنَّث ، ويريد تشبيهه بعاقلة لبيبة أنَّه مثله في الصرِّف ودليل كونه مبتدأ وخبراً قوله: بعد ذلك وإن جعلت الطُّويل صفةً صرفته بالإعراب وإن دعوته قلت يا زيد الطويل(2) فهذا نصَّ أنَّ الأوَّل غير صفة ثم معه نصٌّ آخر أنَّ الأوَّل محكيّ غير مغيّر عمّا كان عليه في النّداء وغيره وأنّ التّاني معرب من حيث لم يكونا جملة عمل بعضها في بعض وقد غيّر هذا في النّداء إلى النّصب ولم يغيّر الأولى وغيّر فيه بالحكاية لأجل ثبوت التنوين فتأمّله فهذا نص جلّى وأمّا أولاء فمعرب في التّسمية به لأنّه غير مركّب وهو في تسمية المؤنّث به غير مصروف ، وأمّا الّذي رأيته والّذي رأيت والّذي عندك والَّذي قام والتِّي قامت إذا سمّيت بها فيبقى الاسم الأوّل على لفظه لأنّه وسط الكلمة وإنما تمامه بصلته وهو معرب في الموضع لأنّه بمنزلة المفردات فالذي مع صلته مفرد بمنزلة زيد وعمرو ويثنّى ويجمع بعد التّسمية به لكنّ النّداء امتنع منه لكونه بعد التسمية غالباً كالحارث والعبّاس ولا ينادي بيا ولا بيأيُّها لأنّها لا توصف أيها بمخصوص إنما توصف بالأجناس كقوله:

يَا أَبُهَا الذَّكُرُ الذِّي قَدْ سَوُتنِي وَفَضَحْتَنِي وَرَدَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا وَمِنْ قبلُ قال الله العزيز: ﴿ مَنْ ذَا الّذِي يُقْرِضُ الله قَرْضًا حَسَناً ﴾ (3) وقال عزّ وعلا: ﴿ يَا أَيُّهَا الّذِي نُزِّلَ عَلَيهِ الذِّكُرُ ﴾ (4) وإنّما يمتنع ذلك في الغالب بعد التسمية وليس بمنزلة الله فتدخل عليه ياء لاختصاصه بما لا يجوز في غيره من دخول الميم المشدّدة عليه وإثبات همزته في النّداء وتفخيم لامه وحذفه فقد قالوا لاهِ أبوك وَلِم يقاس عليه غيره ، فرد المبرد عليه أبوك وَلِم يقاس عليه غيره ، فرد المبرد عليه

⁽¹⁾ انظر الكتاب 23:67:2 .

⁽²⁾ الكتاب 68

⁽³⁾ البقرة: 245.

⁽⁴⁾ الحجرات: 6.

فاسد (١) ، وقد تقدّم الكلام على التسمية بضارب أبوه ونحوه من الصّفات بمعمولاتها بمثل ما ذكر هنا ، وقوله : بمنزلة اسم واحد⁽²⁾ ، هذا نصّ يقتضي ثبوت الألف واللام مع التسمية كما تثبت الإضافة معها ، وكذلك قوله : ولو سمّيته الرّجل والرّجلان(٥) ، نصّ بأنّك تسمى بما فيه الألف واللام ولا تحذفها وقد تقدّم في ما ينتصب على المدح والتّعظيم عند كلامه في الاسم وليس بمنزلة الّذي قال ذاك وإن كان لا تفارقه الألف واللام من قبل أنّ الّذي قال ذاك ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً ، لأنَّك تقول يأيُّها الَّذي قال ذاك ، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجر ذا فيه ، ولم يجر نداؤهما لأنّهما صارا غالبين كالحارث وبذلك حكم لهما لمكان الألف واللام ألا ترى أنهما لا يثبتان في الأعلام وهذا علم غير أنّه لا ينادى ، وقد تقدّم الكلام على التّسمية بالمعطوفات نحو زيداً وعمراً وعلى التّسمية بحمزة وطلحة معاً علمين وهما كما ذكر كلاهما غير مصروف فإن سمّيت بهما غير علمين نوّنت كما تقدّم وأمّا كزيد ولزيد وبزيد ونحوها تما جاء على حرف واحد فلا يجوز فيه إلا الحكاية ، تقول جاءني كزيد ومررت بزيد ، ورأيت كزيد ، وذهب بعضهم إلى التّضعيف والإضافة كالتّسمية بفي زيد فقال هذا كيُّ زَيد ، وفِيُّ زيد ، وَلِيُّ زيدٍ فِي كزيد ، بزيد ، ولزيد ، وليس بمقول ، وقوله : تركته على حاله (4) ، إنّما ترك على حاله لأنّ (ما) صارت فيه على حرف واحد كا كانت الياء والكاف كذلك فلو أضفت لرددت وضعّفت كا تغيّر إذا أفردت، ويريد بقوله: ولا تجعل الأشياء حكاية (٥) أنّ الإضافة لا تجعل الأسماء حكاية كما أنّ الألف واللام كذلك ووقع في الشَّرقيَّة ولا تجعل الاسم حكاية .

⁽¹⁾ انظر « المقتضب » ، 242:4 .

⁽²⁾ انظر الكتاب 13:68:2

⁽³⁾ المرجع نفسه: 13.

^{(4) &#}x27;نظر الكتاب 21:68:2 .

⁽⁵⁾ المرجع نفسه: 24 ، ونصه: « لا يجعلان الاسم حكاية كما أنّ الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية » .

« تخريج الشواهد الشعرية »

_ تكملة الست:

أكاشـــــره وأعـــــلم أن كلانـــا على ما ساء صاحبه حريص 159 لعدی بن زید . الكتاب 1 : 440 . المعجم 1 : 203

المقتضب 3: 241 .

_ في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كلّ من يحفي وينتعل 159 الكتاب 1: 282 ، 440 ، 440 : 132 : 1

المقتضب 3: 9 . المعجم 1: 290 .

_ على حين من تلبث عليه ذنوبه يرث شهبه إذ في المقام تدابر 162 وروى * تداثر * عوضاً من * تدابر *

الكتاب 1: 441.

المعجم 1: 156.

وقدر ككفّ القرد لا مستعيرها يعار ولا من يأتها يتدسّم 163 الكتاب 1: 441 .

المعجم 1: 339 .

_ مزاحم:

_ ابن مقبل:

فذر ذا ولكن هل تعين متماً على ضوء برق آخر اللّيل ناصب 163 الكتاب 2 : 417

المعجم 1: 58.

_ طرفة :

الكتاب 1: 442 .

المعجم 1: 112.

3 - أبو تمّام :

الكتاب 1: 242 .

وما ذاك أن كان عمّى ولا أخى ولكن متى أملك الضر أنفع 164 معجم شواهد العربية

. 216:1

_ ابن هرمة: وعليك عهد الله إن أنبأته أهل السّيالة إن فعلت وإن لّم 166 المعجم 1: 372. _ عبد الله بن همّام: لما تمكّن دنياهم أطاعَهُم في أيّ نَحْمِ عِيلُوا دينه بمل 167 الكتاب 1: 442 . المعجم 1: 313. ووقع في شعره * ولكن إذا لم أملك الضرّ أنفع * _ أعرابي 4 إنّ الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل 167 المعجم 2: 516. فه التي عن بين جنبيك تدفع 167 ــ أتجزع إن نفس أتـــاهـــا حمـــامهــــا انظر المعجم 1: 217 . لزيد بن رزين . انظر الضمائر لابن عصفور /213 . _ * ولا أراها تزال ظالمة * 167 صدر بيت تكملته: * تحدث لى نكبة وتنكؤها * وهو من شعر ذي الرّمة. انظر معانى القرآن للفّراء 2: 57 المعجم 1: 143. 57: _ * كما ألغيت في الدّية الحوارا * 170 صدره: * ويهلك بينها المرّى لغوا * انظر ديوان ذي الرّمّة ، بعناية كارليل: 196. _ حميد بن ثور: حلفت له أن يدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر 170 انظر معانى القرآن للفرّاء 1: 34 ، 69 ، 236 . المعجم 1: 54 . _ لئن كان ما حدّثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس باديا انظر معاني القرآن للفّراء : 1 : 67 ، وجاء بالجزء الثاني صفحة 131 * لئن كان 170

ما حدثته * كالرواية المثبتة ، على حين ورد في الجزء الأوّل : * لئن كان ما حدثتك * وبعده :

وأركب حماراً بين سسرج وفروة وأعر من الخاتام صغرى شماليا

_ الفرزدق:

فأنتم لهذي النّاس كالقبلة الّتي بها إن يضل الناس يهدي ظلالَهَا 171 الكتاب 1: 445 الاقتضاب لابن السّيد البطلوسي: 115 .

المعجم 1: 228 .

وقال الله قد يسرت جنداً هم الأنصار عُرضتها اللقاءُ 172 البيت لحسّان بن ثابت بتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ص 62 .

_ العديل بن الفرخ:

لعمري لئن رمت الخروج عليهم لعمرو على عوف وكعبٌ على سَعْدِ 172

6 _ وضّيعت عمراً والرّباب ودارما وعمرو بن أدّ كيف أصبر عن أدّ 172 المعجم: 1: 125 ، وقد عزاه إلى مجهول .

_ زهير :

ومن لا يزل يستحمل النّاس نفسه ولا يغنها يوماً من الدهر يسام 173 ويروى أيضاً * يعفها من الذّل يندم * انظر بهجة المجالس وأنس المجالس ، لابن عبد البرّ 350 ، 349

الكتاب 1 : 445 . المعجم : 1 : 316 .

_ الحطيئة :

متى تــأتــه تعشـــو إلى ضـــوء نــاره تجد خــير نـــار عنـــدهـــا خــير موقد 173 . الكتاب 1 : 445 ، معانى القرآن للفّراء 2 : 273 .

المقتضب 2 : 65 . المعجم : 1 : 111 .

قبله :

كسوب ومتلاف إذا ما سألته تهلل واهتزاز المهند 173 انظر الملاحظة السابقة .

173 متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأجّجا 173 عبيد الله بن الحرّ أو الحطئية ، الكتاب : 1 : 446 .

```
المعجم 1: 76.
                                                   المقتضب 1: 66 .
يغدو عمليك مرجملي كأنّهم لم يفعلوا
                                                  الكتاب 1: 446 .
         المعجم 1: 298 .
                                              _ * ومهما يُكتم الله يعلم *
174
                                                    کعب بن زهیر:
                                                                   7
ومن لا يقــدم رجــله مطـمئنّـة فيثبتَـهـا في مستـوى الأرض تزلق 175
                          الكتاب 1 : 446 . المقتضب 2 : 23 .
          المعجم 1: 250 .
                              وجاء في المقتضب * فيثبتها * بدلاً من * يثبتها *
                                            _ * وألحق بالحجاز فأستريحا *
176
                         عجز بيت للمغيرة بن حبناء * سأترك منزلي لبني تميم *
176
                                               الكتاب 1: 423 . 248
         المقتضب 2 : 24 .
                                                 المحتسب 1 : 197 .
          شرح شواهد شرح
                               الضرائر: 284 ،
                                    - ومن يغـــترب عن قومه لم يزل يرى
                                                          عجزه :
                                    مصارع مظلوم مجرا ومسحبا
176
                           وهما أوّل بيتين استشهد بهما سيبويه * والبيت الثاني :
    وتدفّن منه الصّالحات وإن يسئ يكن ما أساء النّارَ في رأس كبكبا
                                                   الكتاب 1: 449 .
                        شرح ديوان الأعشى ، للدكتور محمد محمد حسين : 163
                                           وانظر معانى الفرّاء 2: 290.
           المعجم 1: 27.
                                                   المقتضب 2 : 22 .
أو جئتنا ماشياً لا يعرف الفرس 178
                                   8 + 15 _ لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا
                                                                    18 +
                                           معانى القرآن للفراء 2 : 284 .
_ فـــلو نبش المــقــــابـر عن كليب
                                                   المعجم 1: 186.
                                                     _ جابر بن خُنَیّ :
```

ألا تنتهي عنا ملوك وتتقي محارمنا لا يبوء الدم بالدم الكتاب 1: 450 ، المفضليات تح . عبد السلام هارون : 211 .

المعجم 1: 359 ، شرح المفضليات للتبريزي : 777 ، وقبله :

وفي كل أســواق العـراق أتـاوة وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم وفيه * ألا تستحي * عوض * ألا تنتهي *

_ مــتى أنـــام لا يــؤرقـنى الكــرى ليـــلاً ولا أسمع أجــراس المــطـــي 180 الكتاب 1 : 450 . الخصائص 1 : 73 . المعجم 2 : 559 .

- * يلده كلمة من البيت الآتى:

عجبت لمــــولود وليس له أب وذي ولد لم يـــلده أبــوان وقد ذكره برمته ابن خروف في الجزء المجزأ ، وهو في الصفحة 237 من النسخة التيمورية وانظر الكتاب 2: 258: 16

_ الأخطل:

وقسال رائدههم أرسسوا نهزاولها فكل حتف امرىء يمضى لمقدار 181 الكتاب 1 : 450 . المعجم 1: 181.

_ عمر بن امرئ القس :

يا مال والسيد المعمم قد نحن بمسا عنهدنها وأنت بمها لا يسرفع العبـــد فــوق قيـــمتــــه خــــالفت في الرأي كل ذي فخــــر تـــؤتــون فيــــه الوفـــاء معــــترفـــأ استشهد سيبويه بالبيت الثاني وبالعجز من البيت الثالث وصدر الرابع

يبطره بعض رأيه السرف 181 عندلك راض والرأي مختسلف والحق يـــؤتي بـــه ويعــــترف يا مال والحق عنده فقفوا فالحق فيه لكم فلا تكفوا

انظر الكتاب 1: 38 ، 335 ، 450 .

المعجم 1: 239.

_ معروف: 10

الكتاب 1: 451 .

_ الأخطل:

الكتاب : 451 .

كونوا كمن آسي أخاه بنفسه نعيش جميعاً أو نموت كلانا 182 المعجم 1: 380.

كرّوا إلى حرتيكم تعمرونها كا تكر إلى أوطانها البقر 183 المعجم 1: 160.

_ تالله أسمع ما حييت بهالك إلاّ بكيت على النّبيّ محمّد 185 11 الكتاب 2 : 451 . المعجم 1: 380. _ الفرزدق : * وإنّما يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي * 185 جزء من بيت وهو بتامه: أنا الذائد الحامي الذمار وإنّما يدافع عن أعراضهم أنا أو مشلى الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، للبطليوسي: 18. وفيه * أحسابهم * عوضاً عن * أعراضهم * المعجم 1: 301 . _ الكمت: أجهـــالاً لا تقـــول بــنى لؤيِّ لعمر أبيك أم متجاهلينا 186 الكتاب 1: 63 . المعجم 1: 386 المقتضب 2 : 349 . _ فــأقســــم أن لو التــقـــينـــا وأنــتم لكان لكم يوم من الشم مظلم 190 13 المسيب بن عبس الكتاب المعجم 1: 340 455:1 الضرائر ، لابن عصفور: 181. من الأمر واستيجاب ما كان في غد 191 ـ وإنّي لآتيـكــم تشـكّــر مــا مضي المعجم 1: 113. للطُّومَّاح . معانى القرآن للفراء 1 : 180 ، 244 . الخصائص 3: 331. الاقتضاب ، للبطليوسي : 380 وفيه « الغد » .

: البيد - 14

ولقد عملمت لتأتين منيّتي الكتاب 1 : 456 .

_ بشر :

نـزعت بـأسبــاب الأمور وقـد بـدا

لذي اللّبّ منهـا أيّ أمريـه أصــوب 193 لم يعرض له في المعجم .

إنّ المنايا لا تطيش سهامها 192

المعجم 1: 356 .

```
_ * فأصبحن لا بسأل عن بما به *
194
                            شطر بيت عجزه: * أصعّد في غاوي الهوى أم تصّوبا *
         انظر معاني القرآن للفرّاء ، 3 : 221 ، وقد ورد * لا يسلنه * عوض * لا يسألنه * .
                                                           الضرائر: 70.
                                    العيني 4: 103.
                                                            الخزانه 4: 62.
                                                       _ ولا للما بهم أبداً دواء
194
                               عجز بيت لمسلم بن معبد الوالبي ، والشَّطر الأول:
     فــــلا والله لا يُــــلفـــى لمـــا بي ولا للمــــابهــــم أبـــداً دواء
                                                                   وقبله:
                                     لددتهم التصحية كلّ لدّ
    فمجوا التصح ثم ثنوا ففاءوا
                                           انظر معانى القرآن ، للفرّاء 1: 68.
            المعجم 1: 21.
                                   الخصائص 2 : 282 الضرائر : 69 .
                                               الخزانة: 1: 364 ، 4 : 273
                                                 - * على كان المسومة العراب *
195
                                            أوّله: * سراة بني أبي بكر تساموا *
            المعجم 1: 63.
                                                            الضرائر: 78.
               ويقول البغدادي : « وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له »
                                                            الخزانة 4: 35.
                                             ــ * عاود هراة وإن معمورها خرباً *
196
                                                قائله عبد الله بن مسلم الهذلي
                                       المعجم: القسم الثالث: 575 ، 1: 29 .
                                                            _ عدى بن زيد:
                                                                                16
    فمستىٰ واغل ينبهم يحيو (م) ه وتعطف عليه كأس السّاقي
           الكتاب 1: 458 . الضرائر : 207 . المعجم 1: 253 .
_ صعدة نابتة في حائر أينا الرّبح تمّيلها تملل 196
                                                كعب بن جعيل على خلاف.
                                                          الكتاب 1: 458 .
           المعجم 1: 260
                                                معانى القرآن للفرّاء 1: 297.
```

- * الله بشكرها * 196 الست بكامله: من يفعل الحسنات الله يشكرها والشّيرّ بالشّيرّ عند الله مشلان الكتاب 1: 435. المعجم 1: 402 . معانى القرآن للفّراء 1 : 476 ، النوادر : 31 ، الضرائر : 160 . _ هشام الّم ي : فمن نحن نــؤمنـــه يبت وهــو آمن ومن لا نجـره يمس منـا مـروّعـاً 197 الكتاب 1: 458 معاني القرآن للفراء 1: 198. المقتضب: 75 وفيه * مفرّعا * المعجم 1: 86. النوادر: 314. - * سوف حقاً تبليهم الأيام * أوله : * وكذا كم يصير كل أناس * 197 انظر الأصمعيات: 185. المعجم 1: 357. _ * ربما ضربة بسيف صقيل * 197 بقيته: * دون بُصري وطعنة نجلاء * لعدي بن رعلاء وهو مطلع الأصمعيّة اهم، ص 152. - * وقلَّما وصال على طول الصدود يدوم * 197 البيت بتامه: صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم الكتاب 1: 12 ، 459 المعجم 1: 343. الاقتضاب: 406. وهو لعمر بن أبي ربيعة ، في ديوانه 502 أو للمرّار الفقعسي . انظر " ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية " مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد ، دراسة وتحقيق مهدي عبيد حاسم ، مؤسسة الرسالة (بيروت 1986) ص 406 هامش 1. الضمائر: 202. _ * هلا التقدّم والقلوب صحاح * 198 أوله: * الآن بعد لجاجتي تلمونني * انظر معانى القرآن المعجم 1: 86. - * فلولا نفس ليل شفيعها 198 أوله: * ونبَّت ليلي أرسلت بشفاعة * للمجنون على خلاف. المعجم 1: 224.

_ * أحضر الوغي * 17

جزء من بيت لطرفة . وهو بتمامه كما ورد بعد :

ألا أيهاذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللّذّات هل أنت مخلدي 198 انظر الكتاب 1: 452 .

- * يسوء الفاليات إذا فلينني *

أوله: تراه كالثّغام يعل مسكاً * وبعده:

فأقسم لو جعلت على نذرا الكتاب 2 : 154 .

معانى القرآن للفراء 2: 90.

_ امرؤ القيس * أو قدير معجّل * 18 البيت بتامه:

فظل طهاة اللّحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل انظر معانى القرآن للفرّاء 1: 356.

_ عمرو بن معد يكرب:

دعنى فأذهب جانباً

_ عمرو بن عمّار الطائي:

فقلت له صوّب ولا تجهدته فيدنك من أخرى القطاة فتزلق 200

الكتاب 1: 452 . ومعانى القرآن للفرّاء 1 : 28 ، 2 : 146 ، 229 ، وفيه * فيذرك * عوض * فيدنك *

> وقد نسب إلى زهير . - • لا تهلك أسى وتجمل •

جزء من بيت لامريء القيس من معلّقته . وهو بتامه :

وقوف ا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك أسنى وتجمّل 200 انظر شرح القصائد العشر ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة : 26

199

200

بطعنة فارس لقضيت ديني

المعجم 1: 112 .

المعجم 1: 404.

المعجم 1: 305 .

_____أوأكف ك جانب 200

المعجم 1: 33.

المعجم 1: 249 .

معجم الشواهد 1 : 303 .

	**
1	ــ ولا أنبــــأن أنّ وجهــك شـــــانـــه
ا البيت مع ما قبله وهو :	ذكر الفرّاء في معانيه أنّ المفضل أنشد هذ
لا تجزعي كلّ النســـــاء تئــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	أفـــاطـــم إتّي هـــالك فتبــيّـــني
,	انظر معاني القرآن للفرّاء : 1 : 185 .
	ـ أنشد الفرّاء :
أو جئتنـــا حـافيــاً لا يعـرف الفـرس 201	لو كنت إذ جئتنـــا حــاولت رؤيتنـــا
201	 - * لطالما حالاً تماهما لا ترد *
	مجهول القائل ، وبعده * فخلّياها والسّجال
المعجم 2: 460 .	انظر معاني القرآن ، للفّراء 2 : 284 .
,	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
201	بقية البيت : * فإنّ قومي لم تأكلهم الضب
	الكتاب 1 : 148 .
المعجم 1 : 225 .	الخصائص 2 : 381 .
الاقتضاب : 60 ، 61 .	•
* أودت بنــعــــــــــــــــــــــــــــــــــ	19 - * مهما لي الليلة مهاليه *
	رجز لعمرو بن ملقط ، جاهلي . انظر :
وشواهد العيني 2 : 458 .	نوادر أبي زيد : 65 .
	والضرائر : 63 .
	ــ * وذو الرأي مهما يقل يصدق *
202	أوله: * أسعد بن مال ألم تعلموا *
المعجم 1 : 254 .	الكتاب 1 : 377
ن ألمـــــه وأعصـــــه في الخطـــوب 202	_ إنّ من لام في بـــني بنت حسّــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الكتاب 1 : 439 .	الأعشى :
	الضرائر : 178 .
المعجم 1 : 67 .	
202	_ * إنّ من يدخل الكنيسة يوماً *
202	تمامه : * يلق فيها جآذرا وظباء *
المعجم 1 : 19 .	انظر الضرائر : 178
1	- * متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * - * متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا *
202	- * شي نس شمم بن ي ديارن *

	انظر ص (6) .	
202	,	
	تُمامه * تلقي السّماحة منه والنّدي خلقاً *	
	انظر المقتضب 4 : 103 . المعجم 1 : 243 .	
202		
204	_ * وانتحى بنا بطن حقف *	
204	_ * لرأيت عجباً وأمراً مهولاً *	
203	_ * إن يقتلوك فقد هتكت بيوتهم *	
	تمامه * بعتيبة بن الحارث بن شهاب *	
	وهو لربيعة أبي ذؤاب . المعجم 1 : 65 .	
203	_ * إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة *	
	تمامه * و لم تحدى من أن تقرّى بهابدًا *	
	معاني القرآن ، للفرّاء 1 : 61 . المعجم 1 : 92 .	
205	_ حتّــى إذا قمـــلت بطــونكــم ورأيـــــتم أبنـــــاءكم شبّــــوا	20
	وقلبتم ظهر المجنّ لنا إن الغلور الفاحش الخِبُّ	
	معاني القرآن للْفرّاء : 1 : 51 ، 107 ، 238 ، 2 : 51 وفيه * اللَّيْم الفاجر * عوض	
	* الغدور الفاحش * الإيضاح للفارقي وفيه * الغدور الفاجر *	
	الضرائر : 72 وفيه * إنّ اللَّئيمُ الغادر *	
	_ الشَّمَّاخ :	
205	ودوّيّــة قفــر تمشّـــي نعـــامهـــا كمشي النصـاري في خفاف اليرندج	
	قطعت إلى معروفها منكراتها وقد خبّ آل الأمعز المتوهج	
	الكتــاب: 1: 454 ، ديوان الشمّـاخ، شـرح الأصمعي، تحقيق الدكتور / عزة	
	حسن: 83 ، 84 .	
	وفيه * وداويّة * عوض * ودوّيّة * .	
	وانظر ضرائر الشعر ، للقّزاز ، تحقيق الدكتور / محمد زغلول سلام ، والدكتور / محمد	
	مصطفى هدارة ، 231 ، 232 .	
	النابغة * لما أغفلت شكرك فانتصحني *	
	المعجم 1 : 316 ولم يعزه ، وفيه * لما أغفلت شكري *	

انظر الخزانة 4 : 331 ، وفيها * فاصطنعني * عوض * فانتصحني *

_ نهيك بن إساف الأنصارى:

وأيدي المطايا إذ وردن المواسما 206 بسعيك فيهم لا أرى لك لأمماً

حلفت لهم بالرّاقصات إلى مني فما لبني هند عليك ذمامة

_ زيد الفوارس بن حصين:

إلى نسوة كأنّهن مفالد 206 المعجم 1: 102.

تـــألِّي ابن أوس حــلفـــه ليردّني انظر الضمائر: 157.

قــرّبـوهــا منشـــورة ودعيت 206

_ لیت شـعـری وأشـعـرن إذا مـا وقبله:

إنّ حلمي إذا تغيّب عنّي فاعلمي أني عظماً رزئت انظر: الأصمعيَّات: 85 ، وفيها * قيل إقرأ عنوانها وقربت * عوض * قربوها منشورة ودعيت *

إصلاح المنطق ، لابن السّكيت : 277 .

الممتع في علم الشُّعر وعلمه ، لعبد الكريم النهشلي القيرواني : 480 .

الضّرائر ، لابن عصفور : 157 . المعجم 1: 71.

24 +

21 + 23 * لو بغير الماء حلقى شرق * تتمته * كنت كالغصّان بالماء اعتصاري *

انظر ارتشاف الضرب ، لابن حيان 2: 573

* أنّا نغذّي القوم من شوائه *

البيت من الرّجز لأبي النجم وقبله _ كما هو مذكور في الشرح _ * قلت لشيبان ادن من لقائه * وهما من شواهد الكتاب ، ولم يشر صاحب معجم شواهد العربية إليه ، بيد أنه تدارك ذلك في طبعته لكتاب سيبويه ، وقد أثبته الأستاذ أحمد راتب النفّاخ ، في فهرس شواهد سيبويه .

فهرس شواهد سيبويه: 62.

انظر الكتاب 1: 460 . المعجم 2: 438.

الجزء الخامس من الكتاب (طبعة الأستاذ هارون) : 89 .

207

207

_ * كا لا تشتم *

الشطر بتمامه: * لا يشتم الناس كما لا تشتم *

الكتاب 1 : 459 . المعجم 2 : 535 .

وانظر ديوانه (مجمع أشعار العرب) بعناية وليم بن الورد البروسي ص 283 .

جـــزيت أبــــا بكـــر عن الوّد نصرة

كا الخير محمود على القول قائله 208 لم يعزه في المعجم 1: 288.

22 ـ تذكر ما تذكر من سليمى على حين التراجع غير داني 209 مجهول . ورواية العيني * على حين التواصل * عوض * على حين التراجع * على حين جاء بالأصمعيّات بيت من البحر نفسه والقافية ضمن بضعة أبيات معزوّة إلى سوّار بن المضرب . والاختلاف منحصر في الشطر الثاني وهو هناك * ولكنّ المزار بها نآني *

انظر الاصمعيّات: 240.

والعينيّ ـ على هامش الخزانة ـ 3 : 411 .

المعجم 1: 407 .

لا يسجن الرّأي إلاّ ريث يبعث ولا يبيت على مال له قسم 210 انظر ديوان المعاني « لأبي هلال العسكري » 1: 173. وفيه جاء المصراع الأوّل هكذا: * لا يصعب الأمر إلا حيث يركبه * وقد أشار ناشره إلى رواية أخرى فيها * ريث يركبه * عوض * حيث يركبه * . وهو للحطيئة من مجموعة أبيات يمتدح فيها عامر بن علائة .

_ معن بن أوس :

قــــلبت له ظهــــر المجن ولم نـــدم عــــــــــــــــــــــــوّل 210 البيت من قصيدته الذّائعة في العتاب التي مطلعها :

لعمرك ما أدري وإتي لأوجل على أيّنا تماني المنتية أوّلُ وقد أوردها عبد الكريم النهشلي كاملة. انظر: « الممتع في علم الشعر وعمله »: 395.

وانظر معجم الشعراء للمرزياني : 322 .

أثبت الأستاذ هارون في المعجم المطلع 1 : 281 .

أبو ذؤيب :

قالت أمامة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع 210

انظر « شرح أشعار الهذليين » تحقيق عبد الستار فرّاج ، ومحمود محمد شاكر جـ 1 : 5 .

شرح المفضّليّات ، للتّبريزي ، تحقيق على محمد البجاوي ، القسم الثالث 1299 .

المعجم 1: 227.

- بآية تقدمون الخيـل شعشاً كأنّ عـلى ســنــابكـهـا مـدامـاً للأعشى . انظر الكتاب : 1 : 460 .

الكامل للمبرّد 3 : 408 . العجم 1 : 334 .

22 ، 23 _ ابن الصعق:

ألا من مبلغ عنَّ عني تميا بآية ما تحبّون الطّعاما 211 . الكتاب 1: 460 .

المعجم 1: 336 ، الاقتضاب : 48 وفيهما * ألا أبلغ لديك بني تميم *

الأغاني 20 : 192 .

_ مزاحم بن عمرو السّلولي :

بآية الخال منها عند سرّتها وقول ركبتها قص حين تثنيها 211 المعجم 1: 414 .

24 _ _ ساعدة بن جؤيّة الهذلي:

رأت على شيب القذال وأنها تواقع بعالاً مرّةً وتئيم 215 . الكتاب 1 : 462 .

ولم أعثر عليه في شعر الهذليين في الجزئين اللّذين عندي على الرغم من إحالة الأستاذ هارون إلى 1 : 228 . بل هو في الجزء الثالث صفحة 1158

وفيه : * على فوت الشبـاب * عوض * على شيب القذال * ، و * تراجع * عوض * تواقع * .

الأبيات هي:

عوّدت قـومي إذا مـا الضّـيف نبّهـني إنّي إذا خفـــيت نــــار لمـــرمـــلة ذاك وإنّي على جاري لذو حدب الكتاب 1: 464 ، 463 .

عقر العشار على عسري وإيساري 216 ألفي بأرفع تبلِّ رافعياً ناري أحنو عليه بما يحني على الجار المعجم 1: 180.

> - رسم دار وقفت في طلله 25

تمامه * كدت أقضى الحياة من جلله * وهو لجميل انظر المعجم 1: 322.

_ الفرزدق:

الكتاب 1: 465 .

_ لسان السّوء تهديها إلينا 26

- نبّئت أحيساء سلمسي إنما انظر الكامل للمبرد 3: 120.

_ کثیر :

أراني ولا كفــــــران لله إتّــــــــا الكتاب 1: 466 .

> _ قول ابن مقبل: 28

وإنّى إذا مسلّت ركابي مناخها فإنّى على حظّى من الأمر جامح وقبلهما:

> نبا بنا ما نبا من الدهر أنّني انظر الكتاب 1: 467.

> > _ الأسود بن يعفر :

أحقـاً بني أبنـاء سـلمي بن جنـدل انظر الكتاب 1: 468.

217

منعت تممَّ منك أنَّى أنا ابنها وشاعرها المعروف عند المواسم 218 المعجم 1: 364.

وحنت وما حسبتك أن تحياا 220 المعجم 1: 387.

باتوا غضاباً يعلكون الأرّما 220 المعجم 2: 533 .

أؤاخي من الأقوام كلّ بخيال 220 المعجم 1: 311 .

وعلمي بأسدام المياه فلم تزل قلائص تُخدى في طريق طلائح 224

أكارم من أحببت وأسام 224 المعجم 1: 83.

تهدد كم إياى وسط الجالس 224 المعجم 1: 199.

- _ أنشد يحيى عن الكسائي :
- أحق___اً عبـــاد الله جـــرأة محلق معانى القرآن للفراء 2 : 19 .
 - _ العبدي:
- أحقًا أنّ جيرتنا استقلوا انظ الكتاب 1: 468 .
 - 29 _ ابن أبي ربيعة :
- ألحق أن دار الربـــاب تبــــاعـــدت انظر الكتاب 1 : 468 .
 - الأغاني 1: 66.
 - _ الجعدي : عرب
- ألا أبــــلغ بـــني خــــلف رســـــولاً الكتاب 1 : 469 .
 - _ أنشد القالى في نوادره:
- أتهجـــرون فـــتى أغــرى بكـــم تيا حقـــاً لدعــوة صبّ أن تجيبــوهــا 226 انظر « الأمالي » لأبي عليّ القالي (طبعة دار الحكمة بدمشق) 1 : 78 والبيت لشاعر اسمه أبو الطّريف .
 - _ أنشد يحيى :
 - - انظر شرح المفضّليّات للتّبريزي: 1150 .
 - _ قول الفرزدق :
 - ولقد طعنت أبا عيينمه طعنمة
- جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا 228

أم الأهــوال إذ صحبي نيـام 226

على وقد أعييت عاداً وتبعا 225

فنّــيتــنــا ونيّــتهـــم فــريق 225

الأصمعيّات : 199 .

أو انبتّ حيا أنّ قليك طائر 226

المعجم 1: 155.

أحقًّا. أنَّ أخطلكه هجاني 226

المعجم 1: 407.

يا كرز إنك قد فتكت بفارس بطل إذا هاب الكماة وخيبوا 228 انظر الكتاب 1: 469. وقد عزاه ابن خروف أوّلاً إلى الفرزدق ثم ذكر أنه لأبي أسماء بن الضريبة أو عطية بن عفيف ، وأبان ما بالبيت من اختلاف في الرّوايات ، وقد

نبّه الأستاذ راتب النفاخ إلى احتمال أن تكون كلمة « الفرزدق » ، تصحيفاً عن « الفزاري » وهو احتمال قوي .

فهرس شواهد سيبويه: 66.

أدب الكتاب : لابن قتيبة ، تحقيق محمد محى الدّين عبد الحميد : 50 .

الاقتضاب ، لابن السّيد : 120 ، 313 .

معاني القرآن للفرّاء 2 : 9 . المعجم 1 : 49 .

_ * مقالة أن قد قلت سوف أناله *

31 ــ وتــــداعى منخـــراه بـــدم مشــل مــا أثمـر حمّــاض الجبــل 230 البيت للنّابغة الجعدي ، وقد رواه صاحب شرح شواهد التّحفة الوردية يتداعى مثل ما أثمر حمّاض الجبـل ولعـل مرّد ذلك إلى تصحيف اعتراه وقال البغدادي في شرحه : أصول صوابه :

وجـــرى من منخـــريـــه زبـــد مشـــل مــا أثمـر حمــاض الجبـــل انظر شرح شواهد التحفة الوردية: 50 .

_ الجعدي:

قروم تسامى عند باب دفاعه كأن يـؤخذ المـرء الكـريم فيقتــلا 230 وقبله :

وذا التّـاج من غسّـان ينظر جاهداً ليجعـل فيهـا خدّ من هو أسفـلا 231 . الكتاب 1 : 470 .

> الاقتضاب ، لابن السّيد البطليوسي : 152 ، 345 المعجم 1 : 319 . الأغاني 22 : 103 إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني : 103 .

> > _ المنخّل :

فدنت وقالت يا منخال ما بجسمك من حرور 233 ما شفّ جسمي غير حبّك فاهدئي عني وسيري انظر الأصمقيات: 60.

والأغاني 21 : 4 ، 7 . وفيها وفي الأغاني * ورنت * عوض * ودنت *

إذا إنّــه عبـــد القــفـــا واللّهـــازم 234	_ وکنت أرى زيــداً كما قيــــل ســيّــداً	
فة الودية : 23 ، 24 .	الكتاب 1 : 472 ، وانظر شرح شواهد التحف	
المعجم 1 : 365 .		
234	ــ بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس .	
	البيت بتهامه :	
أفنــــان رأســك كالثــغـــام المخــلس 234	أعــــلاقـــــة أم الوليّـــــد بعــــدمـــــا	
المعجم 1: 201 .	الكتاب 1 : 60 ، 283 .	
	الإيضاح ، للفارقي : 244 .	
	_ كثير :	
إلاّ وإني لحــــــاجــــــزي كرمي 235	مـــا أعطــيــــاني ولا ســـــألتهـــــــا	
المعجم 1 : 377 .	الكتاب 1 : 472 .	
	_ كثير : * لئن عاد لي عبد *	
	البيت بتامه :	
وأمكــــني منهــــا إذاً لا أقيــــلهـــا 235	لئىن عــاد لي عبــد العــزيـز بمثــلهـــا	
ي : 323 . المعجم 1 : 377 .	انظر الكتاب 1 : 412 ، المفصّل للزّخشري	
أِنَّ النعام خالة الكروان *	_ * شهدت بأنّ التمر بالزبد طيّب * تمامه * وأ	33
	انظر هامش رقم 6 من ص 33 .	
237	ــ * شهدت أنّ الله لا ربّ غيره *	
	_ يزيد بن الطثرية :	
لبعد لقد لاقيت لا بدّ مصرعا 237	فـــــلو أنّ قـــومي لم يكــــونـــوا أعــزّة	
	, m , 1 , 1 , 1 , 1 , 1 , 1 , 1 , 1 , 1	
	البيت ليزيد بن الطَّثريّة .	
المعجم 1 : 211 .	البيت ليزيد بن الطغريه . انظر الكتاب 2 : 298 ، 300 .	
المعجم 1 : 211 . أراد ثـــراء المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	انظر الكتاب 2 : 298 ، 300 .	
•	انظر الكتاب 2 : 298 ، 300 .	
أراد تسراء المسال أمسى له وفسر 238 المعجم 1: 150 .	انظر الكتاب 2 : 298 ، 300 . ــ وقــد عـــلم الأقــوام لو أنّ حـــاتمـــاً لحاتم الطائي	~ £
أراد ثـراء المـال أمـي له وفـر 238 المعجم 1: 150 . لنــري إلى نـارين يعـلو سنـاهما 239	انظر الكتاب 2 : 298 ، 300 . ــ وقــد عـــلم الأقــوام لو أنّ حـــاتمـــاً	T £
أراد ثـراء المــال أمــي له وفـر 238 المعجم 1: 150 . لنسـري إلى نـارين يعـلو سنـاهما 239 المعجم 1: 334 .	انظر الكتاب 2 : 298 ، 300 . ـ وقد عـلم الأقـوام لو أنّ حـاتمــاً لحاتم الطائي ـ ألم تــــرأتي وابن أســـــود ليـــــلة	٣٤

والبيت منسوب خطأ إلى محمد بن مسلمة ، انظر الخزانة 4 : 339 ، 340 وانظر ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 2 : 192 ،

العجم 1: 343.

_ أنشد أبو زيد:

35

لهنّي أشقى الناس إن كنت غارماً لدومة بكر أضيعته المواطن 240 لعل الرواية الصحيحة لهذا البيت:

لهنّى لأشقى الناس إن كنت غارماً لدومة بكر أضيعته الأراقم إذ * كان أبو على الفارسي قد رواه في كتابه (نقض الهاذور) وذكر إنشاد أبي زيد إياه ، ولعلّ ما وقع تصحيف من الناسخ ، ومعنى الأراقم مجموعة بطون تغلب أو حيّ ـ منه .

انظر الخزانة 4: 334 ، 336 .

_ لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر 240

> شطر بيت لامرىء القيس، وتمامه * ولا مقصّر يوماً فيأتيني بقر * انظر تاج العروس ، للزّبيدي ، 3 : 113 ، مادة « حر » .

ـ بكــــر العـــواذل في الصّبـــو

انظر الكتاب 1: 474: 11.

> _ يا عمر الخير رزقت الجنية أردد عسلسنا انّ أنّ انّه

_ أمـــــا والله أن لو كنت حـــــــ أ

_ أنشد الكسائي:

إن هــو مستـــوليـــاً عـــلى أحــد

_ فروة بن مسيك:

فما إن طبّنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا 243 الكتاب 1 : 475 ، الخصائص ، لابن جني 3 : 108 .

ح يسلمنني وألومهنه 241 ك وقد كبرت فقدلت إنده

المعجم

ارزق بنـــاتى وأمهـــنّـــه 241

المعجم 1: 389.

فما يالحّ أنت ولا العتيق 241

إلا على أضعف الجانين 242

المعجم 1: 412 .

المعجم 1: 252 .

ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 2 : 231

المعجم 1: 386 .

_ عبد الرحمن بن حسان:

36

إني رأيت من المكارم حسبكم أن تابسوا حرّ الثياب وتشبعوا 243 الكتاب 1 : 228 . المعجم 1 : 228 .

- دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنّك أنت الطّاعم الكاسي 243 . انظر معاني القرآن للفرّاء : 2 : 19 . ديوان المعاني 1 : 38 ، 174 ، 191 .

الممتع في علم الشعر وعمله ، لعبد الكريم النهشلي : 353 .

المعجم 1: 199.

ــ * وكان جزأي بالعصا أن أجلدا *

للعجّاج وقبله * ربّيته حتى إذا تمعدداً *

أأن رأت أعشي فرّب هي أضرّب ويب المنون ودهر مبتل خبل 244 والبيت متصل بقوله:

- * وإنّا لمما نضرب الكبش ضربة *
 لأبي حيّه النّميريّ تمامه * علي رأسه تلقي اللّسان من الفم * وقد جاء تامّاً في صفحة 246 .
 الكتاب 1 : 477 .

_ البعيث :

وصـــدّت فأغرانا بهجر صـدودها وهنّ من الإخــلاف قبـــلك والمطــل 244 قبله :

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضّنين من البخل 245 . المعجم 1: 299 .

_ ألف الصفون فما يزال كأنّه تما يقوم على الثلاث كسيرا 245 _ المعجم : 145 .

```
_ أنشد المرد:
على الناس تما أن نلم به ذكرا 245
                                    ألا غنّــنـــا سالزّاهــرّبــة أننـــا
           المعجم 1: 138 .
كآبة أنف فقدت عقب لا 246
                                     _ تظار الشمس عاكفة عليه
                                                          الكتاب 1: 477 .
           المعجم 1: 270 .
                                           _ * قد كاد من طول البل أن يمصحا *
246
                                                                                37
                                  لرؤبة ، وقبله : * رسم عفا من بعدما قد امّحي *
                                                       انظر الكتاب 478 : 1
           المعجم 2: 457 .
                                        وديوانه « مجموع أشعار العرب »: 173.
                                                         _ * لعلِّي أو عساني *
246
                                                             البيت يتامه:
    ولى نفس أقــول لهـا إذا مـا تنـازعـني لعـلي أو عسـاني
                                           وهو لعمران بن حطّان على خلاف.
                                                      انظر الكتاب 1: 388
           المعجم 1: 406.
                                      _ تأبّط شرّاً * فأبت إلى فهم وما كدت آيبا *
247
          تمامه * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر * وفي الأغاني * كنت * عوض * كدت *
                                                   انظ الأغاني 21 : 141 .
          المعجم 1: 152 .

    - * أكثرت في العــذل مـلحــاً دائماً *
    * لا تكـــثرن إنّى عسيت صـــائماً *

           لرؤبة ، انظر ديوانه ( مجموع أشعار العرب ): 185 . المعجم 2: 533 .
_ فقد جعلت قلوص ابني سهيل من الأكوار مرتعها قريب 247
            المعجم 1: 49.
     ورواية الخزانة * بني زياد * عوض * بني سهيل * وذكر أن الرَّواية الأخيرة أثبتها التبريزي
                                                         في شرحه الحماسة.
         انظر الخزانة 4: 92.
                                                          _ هدبة بن الخشرم:
                                                                                38
عسي الهيم الذي أمسيت فيه يكسون وراءه فسرج قسريب 249
                                 انظ الكتاب 1: 478 ، الأمالي للقالي 1: 71 .
            المعجم 1: 48.
                                                       ضرائر الشعر للقرّاز:
```

حماسة للبحتري: 224 . شرح شواهد التحفة الوردية: 53 . العديل بن الفرخ:

> _ لعـــل الذي قـاد النــوى أن يردهــا _ ولست بـــلّوام عــلى الأمــر بعــدمــا للحصين بن الحمام

_ متمم بن نويرة:

لعلك يوماً أن تلم ملحة انظر شرح المفضّليّات للتّبريزي: 970 _ أنشد يحبى :

وقد يدني البعيد من البعد 250 يفوت ولكن عل أن أتقدما 250 المعجم 1: 329 .

عليك من اللآئي يدعنك أجدعا 250 المعجم 1: 211

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحي ولكنا الفتيان كل في ندي 251

انظر معاني القرآن ، للفرّاء 1 : 105 ، 427 .

_ أمية بن أبي الصّلت: 39

الكتاب 1: 479

يـوشـك من فـرّ من منّـيتـه في بعـض غـرّاتـه يـوافقـهـا 251 شرح شواهد التّحفة

الوردية: 53 المعجم 1: 211 .

_ الفرزدق:

أتغضب أن أذنا قتيبة حزّتا انظ معانى القرآن للفرّاء 3: 27.

_ إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم وبعده _ كما في تاج العروس للزبيدي _ بأحبهم فقدا إلى أعدائهم وأعزهم فقداً على الأصحاب وعمادهم فها ألم بجلهم وثمال كل ضريكة منعاب انظر تاج العروس 1 : 249 وفيه * هتكت * عوض * ثللت *

بعتيبة بن الحارث بن شهاب 252

جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم 252

المعجم 1: 364.

- في الحماسة:

فإن نرزأهم فلقد تركنا حجّ وأوصىٰ سليمني الأعبدا

كفاهم لدى الدبر المضاع 252

ألا تـــرى ولا تكـــلم أحــدا 253

انظر معانى القرآن للفرّاء 1: 364. * كأن وريديه رشاء أخلب * لرؤبة ، انظر ديوانه (مجموع أشعار العرب) 169 وانظر الكتاب 1: 480. المعجم 2 : 445 . الكتاب 1: 281 . المعجم 1: 325 . الأصمعيّات: 157. _ کثم : لتحصلم عند الغيب أن لا مقصّر مضيع ولا عمّا يسمّ ك غافل 256 ـ * وإخال أنَّى لا حق مستتبع * لأبي ذؤيب الهذلي ، والمصراع الأول * فغيرت بعدهمٌ بعيش ناصب * انظر شرح أشعار الهذليين ، للسَّكُّريُّ 1:8. وشرح المفضّليّات ، للتّبريزيّ : 1404 . ـ ابن هرمة : ولا تلفنتي بالفلاة فإنني أخاف إذا ما من أن لا أذوقها 257 المشهور أنَّ هذا البيت لأبي محجن الثقفيِّ . وقبله : إذا متّ فادفتي إلى أصل كرمة تروّى عظامي بعد موتي عروقها 257 انظر الأغاني 19: 7 ، والممتع في علم الشعر وعمله: 173. معانى القرآن للفرّاء 1 : 146 ، 265 . المعجم 1: 247 . أتــــاني كلام عن نصــــيب يقــــوله وما خفت يا سلام أنك لا عائبي انظر معانى القرآن 1 : 140 ، 146 . _ أنشد في تفسير سلورة الفرقان: * لا ترتجي حين تلاقي الذائدا * * أسبعة لاقت معاً أم واحداً * 258 انظر معاني القرآن 1 : 286 ، 2 : 265 ، وشرح المفضّليّات للتّبريزي : 490 . - عده: أن نعـــم معـــترك الجيــاح إذا خبّ السّعـير وسابىء الخمر 258 المعجم 1: 187.

41

255

257

- 437 -

م يـــرتعـــون من الطـــلاح

ـ أن تهبـــطــــين بـــــلاد قــــو

للقاسم بن معن أو لعلَّه من إنشاده فقط.

ضرائر الشعر: 163. - * أما ترى أي برق ههنا * 260 42 42 ، 48 _ مـا أبـالى أنّب بـالحـزن تيس أم لحـانى بظـهـر غيب لئــيم 261 لحسان بن ثابت انظر ديوانه ، بضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي : . 434 _ أنشد أبو العياس: 43 بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح 261 سواء عليك اليوم أنصاعت الهوى لذى الرّمة . انظر ديوانه بعناية كارليل _ * أناصح أم على غش يداجيني * 261 شحر بيت لصالح بن عبد القدّوس الأزدى ، وأوّله : * قل للّذي لست أدري من تلوّنه * انظر حماسة البحتري : 59 ، بهجة المجالس وأنس المجالس لابن عبد البر . _ سواء إذا ما أصلح الله أمرهم علينا أدثّر ما لهم أم أصارم 261 انظر معانى القرآن 1: 401. _ * امخدج اليدين أم أُمَّتِ * 261 _ أنشد الفرّاء عن الكسائي: بأهل القباب من نمير بن عامر 262 سواء عليك القفر أم أنت ليلة انظر معاني القرآن 1 : 401 . _ ذو الرَّمَّة : * أَذُو زُوجَةً فِي الحَّيِّ أَمْ ذُو خَصُومَةً * 263 تمامه * أراك بالبصرة العام ثاوياً * ويروى * بالمصر * عوض * في الحيّ * _ فقلت لها لا إنّ أهلى لجيرة بأكثبة الدّهنا جميعاً وماليا 263 المعجم 1: 420 انظر الممتع في علم الشعر وعمله أساعة نحس تتقى أم بأسعد 264 _ سـواء عـليـه أيّ حـين أتيتـه المعجم: 110. للبحتري _ الفرزدق: ما ضرّ تغلب وائل أهجوتها أم بلت حيث تناطح البحران 264

المعجم 1: 90.

انظر معانى القرآن 1 136 .

بعده:

قوم هُمُم قتلوا ابن هند عنوة عمراً وهم قسطوا على النعمان 265 انظر الممتع في علم الشُّعر وعمله: 222. المعجم 1: 410.

_ الأخطل:

ما ضرّ سادة نهشل أهجاهم أم قام في عرض الحوى فبالا 265 _ وأنشد يحيى :

فوالله ما أدري أسلمي تغوّلت أم القوم أم كل إليّ حبيب 265 انظر معانى القرآن للفراء 1 : 72 ، 2 : 299 . المعجم 1: 41.

_ قوله في الحماسة: 45

إذا استنجدوا لم يسألوا مستغيثهم لأية حرب أم بأي مكان 266 لكثير . انظر ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 1 : 33 .

ورواية البيت لديه هكذا:

إذا استنجدوا لم يسالوا من دعاهم لأيّاة حرب أو لأيّ مكان 266 _ حكى المبرّد عن أبي زيد * يا دهر أم ما كان مشيى رقصا * بعده * بل قد يكون مشيتي توقّصا *

انظر المقتضب 3: 297. المعجم 2: 490 . - وإذا جفوت قطعت عنك لبانتي والدّر يقطعه حفاء الحالب 267

_ الأخطل: 46

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظّلام من الرّباب خيالا 268 انظر شعر الأخطل ، صنعة السّكري ، تحقيق د. قباوة : 105 .

__ زهير :

قف بالديار التي لم يعفها قدم بل وغيّرها الأرواح والدّيم 268 المعجم 1: 346.

_ کثیر :

أليس أبي بــــالنّــضر أم ليس والدي لكـــل نجيب من خــزاعــة أزهـرا 268 انظر الكتاب 1: 485. المعجم 1: 140.

_ الأسود بن يعفر :

شعیث بن سهم أم شعیث بن منقر 269 لعمرك ما أدرى وإن كنت دارياً الكتاب 1 : 485 . المعجم 1 : 175

بسبع رمين الجمر أم بثمان 269

المعجم 1: 397.

ة والحمد والمجد والسودد 269

على القتل أم هل لامني لك لائم 270

المعجم 1: 341.

المعجم 1: 349

271

_ عمر ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريــاً الكتاب 1 : 475 .

_ متى عهدنا بطعان الكما

47 _ زفر بن الحارث:

أبــا مـالك هــل لمتـني مذ حضـضتـني وصحّح نسبته إلى الجحّاف .

انظر الكتاب 1: 486.

الأخطل :

ألا تســأل الجحّـاف هـل هو ثـائر بقتــلى أصــيبت من ســـليم وعــامر 270

_ الجحّاف :

بلى ســوف نبكيهــم بكــل مهنّـد ونبكـي عمــيراً بــالرّمــاح الخـواطر 270 انظر : شعر الأخطل ، صنعة السّكّري ، تحقيق د. قباوة : 528 .

ألست أبا مالك

_ مالك بن الرّيب المازتي :

> ـ علقمة * هل ما علمت وما استودعت مكتوم * البيتان الستان هما :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم أم هل ما علمت وما استودعت مكتوم عبرته إثر الأحبّة يوم البين مشكوم انظر الكتاب 1: 487 . وديوانه بشرح الأعلم الشنتري: 50 .

وانظر شرح المفضليّات للتّبريزي : 1324 .

وانظر حاشية ص 47 .

_ أثعــلبــة الفـوارس أم ربـاحــأ عدلت بهم طهيّة والخشابا 275 لجرير . انظر الكتاب 1 : 52 . المعجم 1: 31. _ ابن أحمر: ألا فالبث اشهرين أو نصف ثالث إلى ذاك ما قد عيبتن عيابها 277 روايته في الخصائص ... إلى ذاكما ما غيّبتني غيابيا * ويؤنس بصحّة هذه الرّواية قول آخر * إذا أنا غيّبتني غيابي * كما يجوز لغة أن تكون * غيّبتني غيابها * بالغين المعجمة في الكلمتين . انظر تاج العروس 1: 417. المعجم 1: 419 . _ بيت النابغة * أو نصفه فقد * 277 الست بتامه: قالت فيا ليتم هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصف فقد 277 وما أثبته هنا رواية أخرى للبيت ، أي * أو نصفه * عوض * ونصفه * انظر ديوان النابغة الذبياني بتمامه ، صنعة ابن السّكيّت ، تحقيق الدكتور شكري فيصل: 16. الكتاب 1: 282. المعجم 1:711. _ عقيل بن علفّة المرّى : وللدّهر أثواب فكن في ثيابه كلبسته يوماً أجد وأخلقا 277 وبعده وإن كنت في الحمقى فكن أنت أحمقا وكن أكيس الكيسيي إذا كنت فيهم انظر معجم الشعراء ، للمرزباتي : 165 . _ حسان: فمسن يهجسو رسسول الله منكسم ويمسدحسه وينسصره سيواء 277 انظر شرح دیوانه : 64 . المعجم 1: 20. _ زيادة بن زيد العذري: أطال فأملى أو تناهى فأقصرا 278 إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده الكتاب 1: 490 . العجم 1: 139. حتوف المنايا أكثرت أم أقلت 278 ـ فــلست أبـــالى بعـــد يــوم مطــرّف

49

المعجم 1: 73.

الكتاب 1: 490 .

280	_ * على ربعين : مسلوب وبالي *	51
	أوّله : * بكيت وما بكا رجل حليم *	
	انظر الكتاب 1 : 214 . المعجم 1 : 315 .	
	_ أنشد يحيى :	
280	فسلست مجاوراً أبداً قسريشساً مصيباً رغم ذلك من أصابا	
	ــ في بعض نسخ شعر ابن أبي ربيعة :	
283	وليت سليمي في المنام ضجيعتي هنالك أم في جنّة أم جهنّهم	
	_ أنشد المبرّد :	
283	سائل فوارس يربوع بشدتنا أم هل رأونا بسفح القفّ ذي الأكم	
283	لزيد الخيل ــ انظر المقتضب : 4 : 44 ، 3 : 219 ، وفيه	
	* أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم * انظر المعجم 1 : 367	
	ـ أبو بكر بن طاهر :	54
	موانع صرف الاسم عشمر في كل ملخصمه إن كنت في العلم تحرص	
	فجمع وتأنيث وعدل وعجمة ووزن وتعريف ووصف مخصص	
	وما زيد في علقي وعمران فانتيـه وعـاشــرهــا التركيب هـذا مـلخصّ	
287	ــ * يفوقان مرداس في مجمع * مرّ	55
287	_ في ديوان عامر بن الطفيلُ للنابغة : * ألا أبلغ عويمر عن زياد *	
287	_ * شلت يدا وحشيّ من قاتل *	
	شطر بيت لحسّان بن ثابت الأنصاري ، وأوله : * ما لشهيد بين أرماحكم * انظر	
	شرح ديوانه ٍ ، للبرقوقي : 387 . وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة للبغدادي : 153 .	
	وقد أثبته الأستاذ السّيد إبراهيم محمد * ومال شهيداً ابن أرماحكم *	
	انظر ضرائر الشعر ، لابن عصفور : 105 .	
288	_ عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة : * أنا ابن عديّ حقّاً فاعرفيني *	
	_ القطامي :	
288	فرحلت يعملة النجاء شملة ترضي الزميل إذا الزّمام عراها	

_ الأفوه :

هاب هبل يعمل هزج طفطافة نقنق جنف 288 انظر المعجم 1: 338 وقد عزاه لمجهول

_ أزه_ير إنّ أباك غيّر لونه مرّ الليالي واختلاف الأعصم 289 قائله باهلة بن أعصر ولعلّ تصحيفاً قد وقع في روايته فقد جاء في الممتع في علم الشعر وعمله * أعمير * عوض * أزهير * و * غيّر رأسه * عوض * غير لونه * وقبله : قالت عميرة ما برأسك بعدما فقد الشباب أتى بلون منكر وورد * شيّب * عوض * غيّر * و * كرّ * عوض * حر *

انظر الممتع في علم الشُّعر وعمله: 251 . المعجم 1: 187.

معجم الشّعراء للمزرباتي : 432 .

_ أنشد الفارسي * جائت به عنس من الشام تلق * 56 289 نسبه الصُّولي إلى ابن الرَّقيَّات وينسب إلى القلاخ بن حزين المنقري .

انظر معاني القرآن للفرّاء 2: 248 أدب الكتاب ، للصولي ، تحقيق محمد بهجة الأثرى : 99 .

المعجم 2: 506.

انظر تخريجه في « ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني » تحقيق صلاح الدين الهادي (ذخائر العرب : 24) : 452 ، 453 .

- أتساني وعيد الحوص من آل يامن فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا 291

- * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * 59 295

تمامه: جزى ربّه عنّى عدى بن حاتم * لأبي الأسود.

انظر مستدرك ديوانه: 162. المعجم 1: 258.

- سحيم بن وثيل:

أنسا ابن جسلا وطسلاع الشنسايسا متى أضع العمامة تعرفوني 297 الكتاب 2: 7. حماسة البحترى: 13.

> المعجم 1: 407 . انظر « الممتع في علم الشعر »: 223.

- ولا يقــوم للحـروب والفـرع إلا ذو الشّيب وأصحاب الصّلع 297 60

- 443 -

الأمالي للقالي 1: 36 _ * أخو خمسين مجتمع أشدى * 297 تمامه * وتجدني مداورة الشؤون * لسحيم بن وثيل . انظر الملاحظة رقم (2) ص 59 . _ جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان إلا كمعرس الدئل 298 حسبه _ خطأ _ أبو البركات عبد الرحمن الأنباري من شواهد الكتاب ، وما هو بذلك بل هو من إضافات أبي الحسن الأخفش إلى إحدى نسخ الكتاب ، يدخل تحت ما تعورف عليه بالطّرر . انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء (تاريخ الأدباء) بعناية على يوسف : 2 ، 3 . _ أعـــلمـــه الرّمــايــة كلّ يــوم فــلمــا اشتــدّ ســاعده رمـاني 300 61 في تاج العروس: « قال الأصمعي واشتد بالشين المعجمة ليس بشيء قال ابن برّي: هذا البيت ينسب إلى معن بن أوس قال في ابن أخت له وقال ابن دريد هو لمالك بن فهم الأزدي وكان اسم ابنه سليمه رماه بسهم فقتله ، فقال هذا البيت . قال ابن برّي : ورأيته في شعر عقيل بن علَّفة بقوله في ابنه عملَّس حين رماه بسهم . وبعده : فلا ظفرت يمينك حين قومى وشلّت منك حاملة البنان تاج العروس: 2: 172. _ العجّاج: * يستنّ في علقي وفي مكور * 302 62 رواية الدّيوان * فحطّ في علقي وفي مكور * من أرجوزة طويلة عدّتها : 174 انظر ديوانه تحقيق الدّكتور عزة حسين : 233 . الكتاب 2: 9 . - * ومسّحه مرّ عقاب كاسم * 303 الكتاب 2 : 413 . المعجم 2: 48. فما ختنت إلا ومصان قاعد 303 ــ فــإن تكن المـوســـي جرت فوق بظرها أدب الكاتب ، لابن قتيبة : 365 . المعجم 1: 102. الاقتضاب: 390 . فأضحى بنو إنسان قوماً أعاديا 307 _ وكان بنـو إنسـان عربي ونـاصري 64 المعجم 1: 425 .

_ إذا ما القــلاســي والعمــائم أحسنت

ففيهن عن صلع الرجال حسور 297

ق____ان الأرض س___ودان___ا 308 _ ومع___زی ه__دب_ا یع_لو 65 المعجم 1: 389. _ الحطم القسى: 68 قد أمّها الليل بسوّاق حطم ليس بـــراعي إبــل ولا غـــنم ولا بتجـــرار عـــلى ظهـــر وضم المعجم 2: 528. _ لأبى قحافة أعشى باهله يرثي المنتشر : 315 أخو رغائب يعطيها ويسألها يأبى الظللامة منه النوفل الزفر الأصمعيّات: 90. المعجم 1: 161. _ البعيث : * ألحّ على أكتافهم قتب عقر * 315 عجز بيت ، وصدره * ألد إذا لاقيت قوماً بخطّة * أدب الكتاب : 176 ، 359 . ـ فــاِنَّ الغـــلام المســــــــام بـذكره قتلنا به من بين مشني وموحد 316 لأربعـــة منــكــــم وآخــر خـــامس وسياد مع الظيلام في رمح معيد انظر معانى القرآن للفرّاء 1: 254. _ ساعدة بن جؤيّة الهذليّ: وعـــاودني ديــنى فبتّ كأننّـــى خلال ضلوع الصدر شرع مدّد 316 سباع تبغى الناس مثنى وموحد الكتاب 2 : 15 . المعجم 100 : 10 . ـ من حسّ أطــلس يســعى تحت شــر ع كأنّ أحناكها السفلي مناشير 316

المعجم 1: 241. تقوّب عن غربان أوراكها الخطر 320 المعجم 1: 150.

319

- * عليه من اللَّوْم سروالة *

تمامه * فليس يرقّ لمستعطف *

قائله مجهول ، وقيل البيت مصنوع .

_ وقرين بالزرق الحمائل بعدما

70

71

زيغة الأرتاج 321	حــتي همـــن بــ	_ يحــدو ثمـــاني مـولعـــأ بــلقـــاحهـــا	
، 79 : 1	المعج		
322		_ الأعشى : * تخيرها أخو عانات شهراً *	72
م 1 : 334	المعج	تمامه : * ورجى غيرها عاماً فعاما *	
·		_ الهذلي :	
ف وادي جدر 322	ر من أذرعــــات	ومـــا إن رحيــق سبــتهــــا التجــــا	
. 11	رح أشعار الهذليين 1 : 5	هو أبو ذؤيب ، خويلد بن خالد . انظر شر	
322		ــ * بعيدات من بثّ الحديث المكتّم *	
323		_ امرؤ القيس : * تنوّرتها من أذرعات *	
		جزء من بيت وهو :	
هـــا نظــر عـــالي	بیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	تنــورتهــا من أذرعــات وأهــلهــا	
. 309 : 1 ,	المعجر	الاقتضاب : 53 .	
324	*	_ أنشد الفرّاء * كأنّ العنكبوت هو ابتناها *	73
	، القرآن للفرّاء 1: 317	أوله * على هطّالهم منهم بيوت * انظر معانم	
324		_ الفرّاء * كأن نسج العنكبوت المرمّل *	
، 524 : 2	المعج	للعجّاج . انظر ديوانه : 158 .	
		الكتاب 1 : 217 .	
		_ الأعشى :	
ريحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	د صــادف	لها زجل كحفيف الحصا	
م 1 : 148 : 1	المعج	الكتاب 2 : 20 .	
ي بـــه الرّيحـــان 325	صرف البــــلى تجو	_ حــــالت وحيـــــل وغيّـــر آيهــــا	
	,	ريح الجنـــوب مع الشمال وتــــارة	
م 411 : 1	المعج	الكتاب 2 : 21 .	
		_ الحكمي :	
غض وذا ذابــــل 326	ــــنــان ذا	كأنمــا جسـمي إلى جسـمــه غصــــ	
		انظر الأمالي ، للقالي :	
326		_ * وما جرم وما ذاك سيويق *	

```
أوله: * تكلُّفني سويق الكرم جرم * وهو لشدَّاد أبي عنترة العبسيّ .
                                                    الكتاب 1: 248 .
          المعجم 1: 248.
_ أقـول له كالنّـصـح بيـني وبينـه هـل أنت بنـا في الحجّ مـرتحلان 326
                                                            _ جرير:
                                                                    75
لم تتلفّع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب 328
                                                    الكتاب 2 : 22 .
           المعجم 1: 66.
                               - غيلان بن جرير الراجز * ودابق وأين مني دابق *
330
                                                     الكتاب 2: 32.
          المعجم 2: 508.
                                                          _ الفرزدق:
منهن أيام صدق قد عرفت بها أيام فارس والأيام من هجرا 330
                                                    الكتاب 2 : 23
          المعجم 1: 142.
_ ونابغة الجعديّ بالرّمل بيته عليه تراب من صفيح موضّع 330
                                                                       76
           لمسكين الدّارميّ . الكتاب 2 : 24 . المعجم : 218 .
                                           ويروى * من صفيح وجندل *
ستعلم أينا خير قديماً وأعظمنا ببطن حراء ناراً 331
          المعجم 1: 142.
                                     _ رؤبة : * وربّ وجه من حراء منحن *
331
                                انظر ديوانه ( مجموع أشعار العرب : 163 ) .
          المعجم 2: 553.
                                   _ حميدة بنت النّعمان بن بشير الأنصارى:
                                                                       77
بكى الخرّ من روح وأنكر جلده وعجّت عجيجاً من جذام المطارف 333
وقال العباء نحن كتّا ثيابهم وأكسية مضروجة وقطائف 333
             انظر قصّة البيتين وحديث حميدة مع أزواجها في الاقتضاب : 117 ، 306 .
          المعجم 1: 237.
                                                          _ الأخطل:
فإن تبخل سدوس بدرهميها فيان الريح طيبة قبول 333
تــواكلني بنــو العـــلات منهــا وغــالت مـالكــأ ويـزيـد غـول 334
```

ويروى * فإن تمنع سدوسٌ درهميها * _ الأخطل:

انظ شعر الأخطل: 522.

78 _ عديّ بن الرّقاع:

غلب المساميح الوليلد سماحة الكتاب 2 : 26 .

ويروى * وكفي قريشاً ما ينوب وسادها * الكتاب 2: 27 .

الكتاب 2 : 27 .

لزهير .

الكتاب 2: 27 .

_ بحیّ نمــيريّ عــليــه مهــابــة الكتاب 2 : 227 .

الكتاب 2 : 28 .

الكتاب 2 : 28 .

_ النابغة الجعدي : الكتاب 2: 28 .

_ لنخــرجن يهـودا من مجالســنــا 79 لم نسلف أنثى من اليهدان منجبة أخرى المنون ولم ينجب لها ولد

المعجم 1: 295 .

اذا ما قلت قد صالحت بكراً أبي البغضاء والنسب البعيد 334 المعجم 1: 129 .

وكفي قريش المعضلات وسادها 334 المعجم أ: 98.

334

_ علم القبائل من معد وغيرها أن الجدواد محسّد بن عطراد 335 المعجم 1: 126.

_ ولسنا إذا عد الحصى بأقلة فإن معد اليوم مود ذليلها 335 المعجم: 298.

_ يمّد عليهم من يمين وأشمل بحور له من عهد عاد وتبّعا 335 الكتاب 2 : 271 . المعجم 1 : 209 .

_ * لو شهد عاد في زمان عاد * * لابتزّها مبارك الحلاد * 335 المعجم 2: 411 .

جميع إذا كان اللَّه الم جنادعا 336 المعجم 1: 212.

_ سادوا البلاد وأصبحوا في آدم بلغوا بها بيض الوجوه فحولا 336 المعجم 1: 272 .

_ من سباً الحاضرين مارب إذ يبنون من دون سيله العرما 336 المعجم 1: 338 .

أضحت ينفّرها الولدان من سبأ كأنّههم تحت دفّيها دحاريج 337 المعجم 1: 77.

فلا يجالسنا من بينهم أحد 338

- _ امرؤ القيس:
- أحــار أريك بـرقـاهب وهنا كنـار مجوس تستعـر استعـارا 338
- المعجم 1 : 143 . - أولئك أولى من يهود بمدحة إذا أنت يوماً قاتها لم تؤنّب 338
 - _ النّم بن تولب:
- صدّت كا صدّ عمّا لا يحلّ ساقي نصارى قبيل الفصح صوّام 339 وقبله :
 - فعافت الماء أو سافت بمشفرها ثم استمرّت سواه طرفها سام الكتاب 2: 39
- _ فكالتاهما خرّت وأسجد رأسها كا سجدت نصرانة لم تحنّف 339 80 لأبي الأخزر .
 - _ الكميت:

 - _ الحمّاني:
 - . 30 : 2 الكتاب
 - ــ * كافا وميمين وسينا طاسما * الكتاب 2: 31.
 - _ الرّاعي : الكتاب 2: 31.
- 82 _ قول أبي طالب : ليت شعري مسافر بن أبي عمه حسرو وليت يقهولها المحزون 343

الكتاب 2: 32.

- ىعدە: كيف كانت مذاقة الموت إذ
- متّ وماذا بعد الممات يكون ؟ المعجم 1: 394.

- المعجم 1: 54.
 - المعجم 1: 369.
- الكتاب 2 : 29 . المعجم 1 : 239 .
- وجدنا لكم في آل حاميم آية تاولها منا تقي معرب 341 المعجم 1: 35 .
- * أو كتباً بُيِّنَ من حامها * * قد علمت أبناء إبراهيا * 341 المعجم 2: 534.
- 343 المعجم 2: 534.
- أهاجتك آيات أبان قديمها كابيّنت كاف تلوح وميمها 343 المعجم 1: 345 .

		_ قول أبي زبيد :	
344	إنَّ لوَّأَ وإنَّ لينــــاً عنــــاء	ليت شـــعـــري وأين منّـــي ليت	
	المعجم 1: 23.	الكتاب 2 : 32 .	
		-	
344	بــــأذنــــاب لوٌّ لم تفتــــني أوائــــله	ألام عــــلى لوَّ ولو كنت عــــالمــــأ	
	المعجم 1: 88 .	الكتاب 2 : 33	
344	ســوى تســـليــة اللّوماءِ للجــاهـل	ـ دع عنــك (لو) ليست بشـــي،	
		لابن أبي الحقيّق .	
345		ـ * قد خالط من ليلي خياشيم وفا *	83
	حسين : 492 .	للعجّاج انظر ديوانه تحقيق الدكتور عزة .	
	. 500 : 2		
		_ الأخزر) تكتّبان في الطريق لام الف *	84
348	* تخطّ رجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	• أقبــلت من عنـد زيـاد كالخرف •	
	المعجم 2 : 501	لأبي النجم والثالث فقط	
	·		
		ورد بالكتاب 2 : 37	
		ورد بالكتاب 2 : 37 ــ ابن مقبل :	85
350	غـــير تقـــوالك من قيـــــل وقـــال	,	85
350	غــــير تقــــوالك من قيـــــــل وقــــال المعجم 1 : 321 .	- ابن مقبل : م	85
350 352		۔ ابن مقبل : أصبـــع الدّهــر وقــد ألوى بهـــم	85
		_ ابن مقبل: أصبـــح الدّهــر وقــد ألوى بهــم الكتاب 2: 35.	
	المعجم 1 : 321 .	- ابن مقبل: أصبـــع الدهــر وقــد ألوى بهــم الكتاب 2: 35 الأعشى: * مناعها من أبل مناعها *	
352	المعجم 1 : 321 .	- ابن مقبل: أصبح الدهر وقد ألوى بهم الكتاب 2: 35 الأعشى: * مناعها من أبل مناعها * الكتاب 1: 123، 2: 36 * تراكها من إبل تراكها *	
352	. 321 : 1 المعجم . 500 : 300 .	- ابن مقبل: أصبح الدهر وقد ألوى بهم الكتاب 2: 35 الأعشى: * مناعها من أبل مناعها * الكتاب 1: 123، 2: 36 * تراكها من إبل تراكها *	
352 352	. 321 : 1 المعجم . 500 : 300 .	- ابن مقبل: أصبح الدّهر وقد ألوى بهم الكتاب 2: 35 الأعشى: * مناعها من أبل مناعها * الكتاب 1: 123، 2: 36 * تراكها من إبل تراكها * لطفيل بن يزيد الحارثي. انظر الكتاب 1	
352 352	المعجم 1 : 321	- ابن مقبل: أصبح الدهر وقد ألوى بهم الكتاب 2: 35 الأعشى: * مناعها من أبل مناعها * الكتاب 1: 123، 2: 36 * تراكها من إبل تراكها * لطفيل بن يزيد الحارثيّ. انظر الكتاب 1 - أبو النّجم * حذار من أرماحنا حذار *	
352 352 352	المعجم 1 : 321	- ابن مقبل: أصب ح الدهر وقد ألوى بهم الكتاب 2: 35 الأعشى: * مناعها من أبل مناعها * الكتاب 1: 123، 2: 36 * تراكها من إبل تراكها * لطفيل بن يزيد الحارثي. انظر الكتاب 1 - أبو النّجم * حذار من أرماحنا حذار * الكتاب 2: 37 رؤبة: * نظار كي أركبها نظار *	
352 352 352 352	. 321 : 1 المعجم 2 : 300	- ابن مقبل: أصبح الدهر وقد ألوى بهم الكتاب 2: 35 الأعشى: * مناعها من أبل مناعها * الكتاب 1: 123، 2: 36 * تراكها من إبل تراكها * لطفيل بن يزيد الحارثي. انظر الكتاب 1 - أبو النجم * حذار من أرماحنا حذار * الكتاب 2: 37 رؤبة: * نظار كي أركبها نظار * - زهير:	

الكتاب 2: 37 المعجم 1: 186. وأيدى شمال باردات الأنامل 352 _ نعاء ابن ليل للسماحة والسّدي المعجم 1: 38. الكتاب 2: 37 _ جرير: * نعاء أبا ليلي لكل طمرة * البيت بتامه: نعاء أبا ليلى لكل طمرة وجرداء مثل القوس سمح حجولها 352 انظر الكتاب 2: 37. المعجم 1: 289. _ الكميت بن معروف: ولكن فراقاً للدّعامُ والأصل 353 نعاء جذاماً غير موت ولا قتل انظر الكتاب 1: 139. المعجم 1: 301. * فحملت برّد واحتملت فجار * للنابغة وأوله * أنّا اقتسمنا خطّتينا بيننا * انظر صفحة ٢٥٤ _ النابغة الجعدي: بلحم امرىء لم يشهد اليوم ناصره 353 فقملت لهما عيمشي جعمار وجرري انظر الكتاب 2: 38. المعجم 1: 158. _ * عشنزة جواعرها ثمان * 353 شطر بيت وتكملة * فويق زماعها خدم حجول * وهو لحبيب بن عبد الله الهذلي المشهور بالأعلم يصف ضبعاً مسنّاً شبّه مهجوّه به . أدب الكتاب : 29 . انظر شعر الهذليين 1:323. الاقتضاب: 302. ضرب الرقاب ولا يهم المغمن 353 _ لحقت حـــلاق بهـــم على أكســــائهــم هو للأخزم بن قارب الطّائي . المعجم 1: 353 . انظر الكتاب 2: 38. 87 _ مهلهل: قد أراهم سقوا بكاس حلاق 354 مــــا أرجّى العــيش بعــــد نـــدامي انظر الكتاب 2: 38. المعجم 1: 254. معجم الشّعراء ، للمرزباتي : 79 .

_ حمد الأرقط:

تحرّضني الذلفاء على الحجّ ويلها وكيف نحجّ البيت والحال حائله 355 فقلت امكثي حتى يَسَارِ لعلّنا نحج معاً قالت أعاماً وقابله لعل ملمّات الزّمان ستنجلي وعل إله النساس يوليك نائله ثانيها فقط ورد غير معزوّ بالكتاب 2: 39 ، كما ورد بالمعجم 1: 266 وقد رواه ابن السّكيت في كتاب « القلب والإبدال » ضمن « الكنز اللغوي في اللسن العربي » 90 هكذا:

> فقلت امكثي حتى يسار لو أنسا ـ الجعديّ أو ابن الخرع :

وذكرت من لبن المحلّق شربة والخيــل تعـدو بالصّعيـد بداد 355 انظر الكتاب: 2: 39.

وانظر كتباب الإبل، للأصمعيّ ، ضمن « الكنز اللّغوي في اللّسن العربي » نشم الدكتور أوغست هافير: 133.

> _ * جماد لها جماد ولا تقولي * 88 للمتلِّمُس. انظر الكتاب 2: 39.

> > _ أنشد يعقوب:

* بــدارهــا من إبــل بــدارهــا *

ــ أبو النّجم * قالت له ريح الصّبا قرقار * انظر الكتاب 2: 40.

_ الأعشى : 89

ومــــرّ دهــــر عـــــلى وبـــــار

الكتاب 2: 41

وانظر ديوانه بشرح الدكتور محمد محمد حسين: 333.

_ فــإن الألاء يعـــلمـونك منهــم كعـلمي مذ ظنّوك ما دمت أشعرا 362 91

نحج فقالت لى أفعام وقابله

المعجم 1: 127 .

* طوال الدّهر ما ذكرت حماد * 356

المعجم 1: 124.

* قد نزل الموت لدى صغارها * 357 المعجم 2: 483.

357 العجم 2: 481.

فهــــلکت جهـــرة وبـــار 359

ألم تـــروا إرمــاً وعــادَ أودى بهـا اللّيـل والنّهـار المعجم 1: 166.

	انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 467 .	
362	_ وإني حبست اليـــوم والأمس قبـــله للمبــابك حتى كادت الشـمس تغـرب	
	البيت لنصيب . انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 467 . المعجم 1 : 37 .	
	_ الكميت :	
362	فلا أعني بذلك أسفليكم ولكنّبي أريد به الذّوينا	
	الكتاب 2 : 43 . المعجم 1 : 386 .	
	_ عمرو بن معدي كرب :	92
364	وليس يعاب المرء من جبن نفسه إذا عرفت منه الشَّجاعة بالأمس	
	انظر المعجم 2 : 558 ولم يعزه	
365	ــ * إنّ مع اليوم أخاه غدواً *	
	قبله : * لا تقلواها وادلواها دلوا * المعجم 2 : 558 .	
365	ـ * لقـد رأيت عجبـاً مـذ أمسـا * * عجـائزاً مثـل السعالي خمسـا *	
366	 * لا تقــــين الدّهــر إلا تعســـا * * فيهن عجـوم لا تُســـاوي فـلســا * 	
366	* لا تـــأكل الزّبـــدة إلا نهســــا *	
	انظر الكتاب 2 : 44 .	
368	_ أنشد يحيى الفرّاء * على ما كان قبلٌ من عتاب *	93
	أوّله : * هتكت به بيوت بني طريف *	
	انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 32	
369	ــ * مكرٌّ مفرٌّ مقبل مدير معاً *	
	لامرىء القيس وبقيته * كجلمود صخر حطّه السّيل من عَلِ *	
	انظر الكتاب 2 : 309 . المعجم 1 : 305 .	
	_ الرّاعي :	
369	ريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما	
	انظر الكتاب 2 : 45 . المعجم 1 : 335 .	
370	 - * يــا ليــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	انظر الكتاب 2 : 46 . المعجم 2 : 519 .	
370	ــ أبو النَّجم * أقبّ من تحت عريض من عل *	95

انظر الكتاب 2: 46 المعجم 2: 521 . 525 _ آخہ : * لا يحمل الفارس إلا الملبون * * المحض من ورائــــه ومن دون * 371 انظ الكتاب 2: 47. المعجم 1: 546. _ أبو النّجم * يأتي لها من أيمن وأشمل * 371 انظر الكتاب 1: 113. المعجم 2: 526. _ الجعدى: أمناماً من معرّسها ودونا 371 لهـــا فــرط ولا تــراه انظر الكتاب 2: 47. المعجم 1: 387. - * ثم سبحانا يعود له * 372 وقبلنا سبّح الحوديّ والجُمُـدُ سبحانه ثم سبحانا يعود له لأميّه بن أبي الصّلت . المعجم 1: 103 . انظر الكتاب 1: 164. _ * سيحان من علقمة الفاخر * 372 شطر بيت للأعشى وأوّله: * أقول لّما جاءني فخره * انظ الكتاب 1: 163. المعجم 1: 191 . _ العجم: 96 أراد حصين أن يسود جذاعه فأمسى حصين قد أذل وأقهرا 375 انظر معانى القرآن للفرّاء 2: 389 ، أدب الكاتب ، لابن قتيبة تحقيق الشّيخ محى الدّين عبد الحميد: 344 ، والاقتضاب لابن السيّد البطليوسي: 405 ، وقد عزاه إلى الخبّل السّعديّ . كذلك تاج العروس للزبّيدي : 513 . _ * يا زبرقان أخا بني خلف * 375 تمامه: * ما أنت ويب أبيك والفخر * وهو للمخبّل السّعدى: انظر الكتاب 1: 151. المعجم 1: 169. ومعاني القرآن للفرّاء: 1: 326. والمفصّل للزّغشري، بعناية محمد بدر الدّين أبي فراس الغساني ، الطّبعة الثانية : 58 . _ جريو: 97 فقـــلتم مـــار ســـرجس لا قتــــالا 376 لقييم بالجزيرة خيل قيس

انظر الكتاب 2: 49.

_ أميّة بن أبي عائذ الهذلي : 98

قـد كنت خـرّاجـاً ولوجـاً صــيرفـاً قىلە:

ليلى وما ليلى ولم أر مشلها الشَّاهد من قصيدته الصّادية ومطلعها:

أمَّا البيت النَّاني الذي توهم عبارة « قبله » أنه لصيق الشاهد ، فالأمر ليس كذلك ، فبينهما عشرة أبيات ولعلّ ما استند إليه ابن خروف غير رواية السّكّري ، فالأصمعي مثلاً لم يرو من هذه القصيدة سوى أربعة أبيات الشاهد أحدهما ، ويأتي * ليلي وما ليلي ولم أر مثلها * البيت في الترتيب العاشر من أبيات القصيد على حين حاز الشاهد الرّقم الثاني والعشرين . انظر شرح الهذليّين 2 : 487 ، 491 . الكتاب 2 : 51 . « إصلاح المنطق ، لابن السَّكِّيت : 31 ، الألفاظ ، لابن السَّكِّيت : 90 . وجاءت الشطرة الثانية في « معانى القرآن للفرّاء » :

* لم تلتحصني حيص بيص الحاصي * انظر 2: 396.

_ أنشد العكلى:

* كلُّف من عنائه وشقوته * لنفيع بن طارق

معانى القرآن للفرّاء : 2 : 34 ، 242 .

_ مشل الكلاب تهر عند درابها 99 الكتاب 2 : 15 .

_ أنشد يعقوب عن أبي زيد:

* رعيتها أكرم عود عودا *

* والخاز باز المسنّم المجودا *

ــ وهيّــج الحيّ من دار فظّــــل لهـــم للنابغة الجعدي . انظر الكتاب 2 : 52 . المفصّل للزمخشري : 154 .

لم تاتحصنی حیص بیص لحاص 377

المعجم 1: 269.

بين السماء والأرض ذات عقاص

لمن الديسار بعملي فالأخراص فالسودتين فمجمع الأبواص

* بنت ثماني عشمة من حجّت * 379

المعجم 2: 452.

ورمت لهازمها من الخاز باز 379 المعجم 1: 194.

* الصل والصفصل واليعضيدا * 379

* بحيث يدعو عامر مسعودا * المعجم 2: 464.

يـوم كثــير تنـاديـه وحيّهـله 380

المعجم 1: 295 .

_ الجعدى:

بحيّه لل يرجون كل مطيّة الكتاب 2: 52.

وانظر « المفصّل » للزّ مخشريّ : 153 .

_ ابن أحمر :

انظر (معانى القرآن) للفرّاء 1 : 468 .

_ الرّاعي : 100

إذا قـــلت حـــاءِ لجّ حتّـــى يــردّه

- * فداء ما تقل النعل مني *

_ الفرزدق:

ولولا يــــوم يــــوم مـــــا أردنـــــا الكتاب 2: 53.

_ أنشد الفراء:

نحمى حقب قتنا وبعض القو لعبيد الأبرص .

انظر معانى القرآن للفرّاء 1: 177.

الأغاني 22 : 83 .

101 _ ذو الرَّمّة:

فيا لك من دار تحمّل أهلها أيادي سبا بعدي وطال احتيالها 385 رواية الدّيوان للشُّطر الأول * أمن أجل دار صيّر البين أهلها *

انظر الدّوان ، بعناية كارليل هنري هيس : 523 .

الكتاب 2 : 54 . المعجم 1: 288.

_ أبو نخيلة :

* قلد علتني ذرأة بادي بدي * * ورثيلة تنهض في تشدّدي * 385 انظر الكتاب 2: 54. المعجم 2: 466 .

انظر ﴿ إصلاح المنطق ﴾ لابن السّكّيت : 172 وفيه * بالتّشدّد * عوض * في تشدّدی *

تفـقّــاً فـوقــه القــلع السّــواري وجنّ الخــاز بــاز بــه جنــونــا 380 المعجم 1: 384.

أمام المطايا سيرها المتقاذف 380

المعجم 1: 237.

قوى أدم أطرافها في السلاسل 382 المعجم 1: 308 و لم يعزه .

جــزاءك والقـــروض لهــا جــزاء 383 المعجم 21/1

م يســـقــط بـــين بيــنا 383

المعجم 1: 383.

بقالي قلا أو من وراء دبيل 386 ـ سـيـصبـح فـوقي أقــتم الرّيش واقعـــأ 102 قىلە: ترود بزاد واستحن بدليل إذا حان دين البحصبيّ فقل له المعجم 1: 312 . الكتاب 2: 54. _ رؤية : • تفليل ما قارعن من سمر الطّرق • 386 * سوى مساحيهن تقطيط الحقق * انظر ديوانه (مجموع أشعار العرب ، : 106 . المعجم 2: 505. الكتاب 2 : 184 . _ السّعدى * يا در هند عفت إلا أثافيها * 386 تمامه * بين الطوّى فصارت فواديها * المعجم 1: 414. الكتاب 2: 55. _ الحجّاج بن علاط السّلمي: وشددت شدة باسل فكفيتهم بالحّو إذ يهوون أخول أخولا 387 _ الجعدى: وقام بنا في الملك إذ هو قائم فقمنا وباد الملك أخول أخولا 387 _ امرؤ القيس * ورثنا الغني والمجد أكبر أكبرا * 387 _ الآخزر * حتى تفضّي عرقي الدليّ * 391 105 الكتاب 2 : 56 . العجم 2: 564. _ المنخل: 106 بهنّ مـــلوّب كدم العبــاط 394 أبيت عــلى معـــاري واضحـــات وقبله: نواعهم في المسروط وفي الرياط فحـــور قــد لهــوت بهنّ وحــدي وإذ أنا في الخيالة والشطاط لهــوت بهن إذ مـــلحـــي مـــليــح الكتاب 2: 58. المعجم 1: 206. _ الفرزدق: ولكيِّ عبد الله مولى مواليا 394 فـــلو كان عيـــد الله مـولي هجــوتــه الكتاب 2: 58 ، 59 ، المعجم 1: 423.

_ عبد الله بن قيس الرّقيّات:

لا بــــــــارك الله في الغـــــــواني هـــــــل الكتاب 2 : 59 .

_ جوير:

ويومسأ يتوافيسني الهموى غسير مناضي

_ * قـد عجبت مني ومن يعيـــليـــا * للفرزدق . انظر الكتاب 2 : 59 .

_ * سماء الإله فوق سبع سمائيا * له مــا رأت عــين البـصـــير وفـوقــه لأميّة بن أبي الصّلت ، وقبله

فـاِن يك شــيء خـالدأ أو معـمّــرأ الكتاب 2 : 59 .

قیس بن زهیر :

ألم يسأتيك والأنباء تنمى بما لاقتْ لبون بني زياد 395 الكتاب 1: 15 .

معاني القرآن للفرّاء : 1 : 161 ، 2 : 188 ، 223 .

_ الكست:

خـــريع دوادي في مـــلعب تــأزّر طــوراً وتــلقــي الإزارا 395 وجاء في الألفاظ لابن السُّكّيت الشُّطر الثاني * فتصعد طوراً وأخرى انحداراً * انظر الكتاب: 2: 60. المعجم 1: 148.

وانظر الألفاظ ، لابن السَّكِّيت ، بعناية لويس شيخو : 608 .

- * لا مهل حتى تلحقى بعنس * * أهل الرياط البيض والقلنسي 396 رواه ابن السَّكِّيت:

* لا ريّ حتى تسلحقى بعبس * * ذوي المسلاء البيض والقسلنسي وأبـان الخطيب التــبريزيّ مـا وقع في كلمـة « بعبس » من اضطراب في الرواية وأنَّ الصّحيح روايتها بالباء وأنّ الراجز يعني بها عبس بن ناج بن يشكر . انظر الألفاظ ، لابن السَّكِّيت ، بعناية لويس شيخو : 667 .

يصبحـــن إلا لهنّ مطّـــلب 394 المعجم 1: 51.

ويــومـــأ تــرى منهــن غــولا تغــوّل 394 المعجم 1: 279.

* لِّا رأتني خلقاً مقوليا 395 المعجم 2 : 56 .

395 سمساء الإله فسوق سبع سمسائيسا

تامّل تجد من فوقه الله باقيا 395 المعجم 1: 420 .

المعجم 1: 123.

- 458 -

والكتاب 2 : 60 . المعجم 2 : 488 .

108 _ الرّاجز:

بــالخــير خــيرات وإن شـــرًّا فــا ولا أريـــد الشّــــرّ إلاّ أن تــــا 398 انظر الكتاب 2 : 62 . المعجم 2 : 564 .

بعضهم يرويه : وإن شرًّا فا ولا يريد الشر إلاّ أن تشا

- * قطّعك الله المسليك قطعاً * * فوق القّمام قصداً موضّعا 399 * تسالله مسا عديت إلا ربعسا جمعت فيسه مهسر بنستيّ أجمعسا قالته زوج لقيم بن أوس تؤتبه .

انظر الكتاب (النوادر في اللغة) لأبي زيد ، طبعة سعيد الشرتوني : 126 .

_ أجابها :

- * حسد ت حسد البيعة المسرأة * * فسان أبت فسأربعة * 900 وردت في قصة احتكام الضبع والنّعلب إلى الضّب بعد أن روت ما حدث بينهما وطلبت منه الفصل في الدّعوى قال: «حدّث حديثين امرأة فإن أبت فأربعة » وعقب مؤرج السّدوسي بقوله: « فصار جوابه إيّاها مثلاً » أورده الميداني في مجمع الأمثال مع خلاف يسير في اللفظ وهذا نصه: «حدث حديثين امرأه فإن لم تفهم فأربعة « انظر الكتاب » الأمثال « لأبي فيد مؤرّج بن عمرو السدوسي تحقيق الدّكتور رمضان عبد التواب ، الهيئة العامة للكتاب (القاهرة: 1391هـ 1390م): 48 ، ومجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1: 192 .

_ الربعيّ في القوافي :

قد وعدتني أم عمرو أن تا تمشط رأسي وتفليني وا 399 المعجم 2: 564 .

110 - * إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه *

صدر بيت لقيس بن الخطيم وتمامه * بنشر وتكثير الحديث قمين * انظر ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد : 105 . وانظر تخريج البيت واختلاف رواياته هنالك . المعجم 1 : 392 .

- _ غيلان:
- * دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل * * بالشحم إنّا قد مللناه بجل * 403 الكتاب 2 : 64 . المعجم 2 : 516 .
 - _ وأنشدوا:
- فخير نحن عند النّاس منكم إذا الدّاعي المشوّب قال يا لا 404 لزهير بن مسعود الضّبي . انظر « نوادر أبي زيد ، بعناية سعيد الشرتوني : 21 . المعجم 1 : 269 .
 - _ ابن هرمة:
- إني استحيتك أن أقول بحاجتي فإذا قرأت صحيفتي فتفهم 404 وعليك عهد الله إن أنبأته أهل السيالة إن فعلت وإن لم المعجم 1: 372 .
- ــ أنشد الفرّاء : * فهل إلى عيش بإنصاف وهل * انظر معاني القرآن ، للفرّاء : 425 .
- ــ * أحقّ الخيل بالرّكض المعار * لبشر بن خازم يصف الفرس ، وأوّله : * وجدنا في كتاب بني تميم * وقبله :
 - كأن حفييف منخره إذا ما كتمن الربو كير مستعسار ومعار من العاريّة على هذا المعنى أو من أعار الفرس إذا سمّنه على رأي ، ويستند الأخير إلى قول الشاعر :
 - أعيروا خيلكم ثم اركضوها أحق الخيل بالرّكض المعار انظر معجم الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1: 203 .
- * والله ما زيد بنام صاحبه * * ولا مخالط اللّيان جانبه * 405 . المعجم 2 : 444 .

المعجم 1: 167.

- * سمعت الناس ينتجعون غيثا * صدر بيت لذي الرّمة ، وعجزه : * فقلت لصيدح انتجعي بلالا * انظر ديوانه ، بعناية كارليل هنري هيس : 442 .

_ حميد بن ثور الهلالي: وليست من اللائي يكــون حـديثهــا مُــام بيـــوت الحي إنّ وإنّمــــا 405 انظر الوحشيّات ، لأبي تمام ، تحقيق عبد السلام هارون : 193 . المعجم 1: 330 . _ الطهوى: * إن لها مركنا أرزّبا * * كأن جبهته ذرّى حبّ ا * 406 الكتاب 2: 64. المعجم 2: 440 . - * نَبَّت أخوالي بني يزيد * 406 لرؤبة وبعده * ظلماً علينا لهم فديد * انظر ديوانه « مجموع أشعار العرب » : 173 . المعجم 2: 465. - * لا تنكحونها * جزء من بيت هو بتمامه: كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصّر 406 وتحلب الكتاب 1: 259 ، 2 ، 65 ، 7 ـ * وشرّك عنى ما ارتوى الماء مرتوي * 406 عجز بيت ليزيد بن الحكم ، وصدره * فليت كفافاً كان خيرك كله * ضمن قصيدة ذات سبعة عشر بيتاً ، في باب العتاب ، مطلعها : تكاشرني كرها كأنّك ناصح وعينك تبدي أنّ صدرك لي دويّ انظر (الممتع في علم الشعر وعلمه) لعبد الكريم النهشلي : تحقيق المنجي الكعبي : 394 - 393وحماسة البحتري ، بعناية لويس شيخو اليسوعي : 148 . - وجدنا في كتاب بني تميم أحقّ الخيل بالركض المعار 406 _ أعيروا خيلكم ثم اركضوها أحقّ الخيل بالركض المعار 406 - * لقد كذبتك نفسك * 411 جزء من بيت وهو بتامه: لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعاً وإن إجمال صم لدريد بن الصّمة. انظر الكتاب 1: 134 ، 471 . المعجم 1: 183.

وفضحتني ورددت أمّ عياليا 412

ـ يــأيهـــا الذّكر الذي قــد ســـؤتني

$_{\rm w}$ فهرس الشواهد القرآنية $_{\rm w}$

رقم الآية	الآية	الصفحة
5/ الرعد	_ ﴿ أَئَذَا كَنَا تُرَابًا أَإِنَا لَفَي خَلَقَ جَدَيْدٌ ﴾ .	169
10/ يس	_ ﴿ أَانَدُرتُهُمْ أَمْ لَمْ تَنَدُرُهُمْ ﴾ .	268
51/ يونس	🗕 ﴿ أَثُمُ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾ .	282
99/ يوسف	🗕 ﴿ ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين ﴾ .	329
193/ الأعراف	_ ﴿ أَدَعُومُهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ .	261
63/ الكهف	_ ﴿ أَرَايت إِذْ أُوينا إِلَى الصَّخْرَة فإني نسيت الحوت ﴾ .	238
1/ الماعون	_ ﴿ أَرأيت الذي يَكذَّب بالدِّين ﴾ .	260
/14, 13, 12, 11	 ﴿ أُرأيت إِن كَانَ عَلَى الْهَدَى * أُو أَمْر بالتقوى * أُرأيت إِن كَذَّب وتولى * 	232
العلق	ألم يعلم بأنَّ الله يرى ﴾ .	
30/ الملك	🗕 ﴿ أَرَايتُم إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غُورًا ﴾ .	260 – 238
43/ الفرقان	_ ﴿ أَرَايت من اتخذ إلهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلا ﴾ .	172
15/ القلم	_ ﴿ أَسَاطِيرُ الأُولِينَ ﴾ .	243
64/ الزمر	_ ﴿ أَفْغِيرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ .	198
/11 – 9	_ ﴿ أَفَلَا يَعْلُمُ إِذَا بَعْثُرُ مَا فِي القَّبُورُ * وحصَّلُ مَا فِي الصَّدُورُ * إِنْ رَبُّهُم بهم	238
العاديات	يومئذٍ لخبير ﴾ .	
128/ طه	_ ﴿ أَفَلَمُ يَهِدُ لَهُمْ كُمُ أَهْلَكُنَا قَبِلُهُم ﴾ .	221
19/ الزمر	_ ﴿ أَفَمَنَ حَقَّ عَلَيْهُ كُلُّمَةُ الْعَذَابُ أَفَأَنَتُ تَنْقَذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ .	222
51/ يونس	🗕 ﴿ الآن وقد كنتم به تستعجلون ﴾ .	351
1/ الفاتحة	_ ﴿ الحمد لله ﴾ .	405
97/ التوبة	_ ﴿ الأعرابِ أَشْدَ كَفْرًا وَنَفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلُمُوا حَدُودُ مَا أَنْزِلُ اللهُ عَلَى	247
	رسوله ﴾ .	
151/ الأنعام	_ ﴿ أَلَا تَشْرَكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ .	254

رقم الآية	الآية	الصفحة
146/ الأنعام	_ ﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتَ ظَهُورَهُمَا أَوِ الْحُوايَا أَوْ مَا اخْتَلُطُ بِعَظْمٍ ﴾ .	276
75/ آل عمران	_ ﴿ إِلَّا مَا دَمَتَ عَلَيْهِ قَائَمًا ﴾ .	254
3/ البقرة	_ ﴿ الَّذين يؤمنون بالغيب ﴾ .	387
46/ البقرة	_ ﴿ الَّذَينَ يَظَنُّونَ أَنَّهُمَ مَلاقُو رَبُّهُم ﴾ .	257
45/ الفرقان	_ ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبُّكَ كَيْفَ مَّدَ الظُّلُّ ﴾ .	260
52/ الزخرف	_ ﴿ أَمْ أَنَا خِيرٍ ﴾ .	266
60/ النّمل	_ ﴿ أَمَّن خلق السَّمْوات ﴾ .	266
41/ فاطر	_ ﴿ إِنْ أُمسكهما من أحد من بعده ﴾ .	208
6/ ص	_ ﴿ أَن امشوا واصبروا ﴾ .	241
29/ المرسلات	_ ﴿ انطلقوا ﴾ .	254
68/ يونس	_ ﴿ إِنْ عَنْدُكُمْ مَنْ سَلْطَانَ بَهْذَا ﴾ .	242
14/ القلم	_ ﴿ أَنْ كَانْ ذَا مَالَ وَبَنْيَنَ ﴾ .	243
42/ العنكبوت	_ ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلُمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ .	238
30/ الكهف	_ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَمَنُوا وعملُوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ .	189
10/ البروج	_ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتَ ﴾ .	203
8/ الجمعة	_ ﴿ إِنَّ الموت الَّذي تفروَّن منه فإنَّه ملاقيكم ﴾ .	203
9/ الإنسان	_ ﴿ إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لُوجُهُ اللَّهُ ﴾ .	235
52/ المؤمنون	_ ﴿ وَإِنْ هَذَهُ أَمْتَكُمُ أَمَّةً وَاحْدَةً وَأَنَا ﴾ .	218
/16,15	_ ﴿ إِنَّهَا لَظَى * نَرَّاعَةَ لَلشُّنُونُ ﴾ .	291
المعارج		
7/ الأنفال	_ ﴿ أَنَّهَا لَكُم ﴾ .	221
31/ يس	_ ﴿ أَنَّهُمُ إِلَيْهُمُ لَا يَرْجَعُونَ ﴾ .	221
22/ هود	_ ﴿ أَنهم في الآخرة هم الأحسرون ﴾ .	227
14/ الأنعام	_ ﴿ إِنِّي أَمْرَتِ أَنْ أَكُونَ أُولَ مِنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ ﴾	254
21/ الأعراف	_ ﴿ إِنِّي لَكُمَا مِنِ النَّاصِحِينَ ﴾ .	243
10/ القمر	2 _ ﴿ أَنِي مَعْلُوبِ فَانْتُصِرِ ﴾ .	233 – 218

رقم الآية	الآية	الصفحة
/104	_ ﴿ أَن يَا إِبْرَاهِيمٍ ﴾ .	255
الصافات	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
61/ البقرة	_ ﴿ اهبطوا مصرا ﴾ .	329
6/ البلد	_ ﴿ أَهْلَكَتَ مَالاً لَبِدا ﴾ .	312
26/ السجدة	_ ﴿ أُولَمْ يَهِدُ لَهُمْ كُمْ أَهْلَكُنَا ﴾ .	193
35/ المؤمنون	_ ﴿ أَيْعَدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مَتْمَ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعَظَامًا أَنْكُمْ مُخْرِجُونَ ﴾ .	121
11/ الصف	_ ﴿ تَوْمَنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولُهُ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ .	179
29/ المائدة	_ ﴿ تبوء بالْمِي ﴾ .	181
22/ الشوري	🗕 🏘 ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم 🏶 .	355
85/ يوسف	ــ ﴿ تَفْتُو تَذَكَّر يُوسَفَ ﴾ .	171 – 185
35/ يوسف	_ ﴿ ثُم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ﴾ .	192 – 405
6/ الزمر	_ ﴿ ثُم جعل منها زوجها ﴾ .	280
/3,2,1	_ ﴿ حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه في ليلة مباركة ﴾ .	184
الدخان		
/3,2,1	_ ﴿ حَمَّ * وَالْكُتَابِ الْمِينَ * إِنَا جَعَلْنَاهُ قَرْآنًا عَرِبِياً ﴾ .	184
الزخرف		
73/ الزمر	_ ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ .	193
37/ الأنبياء	_ ﴿ خلق الإنسان من عجل ﴾ .	
75/ غافر	_ ﴿ ذِلْكُمْ بِمَا كُنتُمْ ﴾ .	
18/ الأنفال	_ ﴿ ذَلَكُمْ وَأَنَ اللَّهُ مُوهَنَ كَيْدُ الْكَافَرِينَ ﴾ .	
91/ الأنعام	_ ﴿ ذرهم في خوضهم يلعبون ﴾ .	
49/ الدخان	ــ ﴿ ذَقَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزِ الْكُرِيمِ ﴾ .	
48/ الرحمن	_ ﴿ ذُواتًا أَفْنَانَ ﴾ .	
72/ النمل	_ ﴿ ردف لكم ﴾ .	
73/ الزمر	_ ﴿ سلام عليكم ﴾ .	
136/ الشعراء	_ ﴿ سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين ﴾ . **	
6/ البقرة	_ ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ .	262

رقم الآية	الآية	الصفحة
18/ آل عمران	_ ﴿ شَهِدَ اللهَ أَنَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا هُو ﴾ .	236
152/ البقرة	_ ﴿ فَاذَكُرُونِي ﴾ .	207
59/ الفرقان	_ ﴿ فَاسَأَلُ بِهِ خَبِيرًا ﴾ .	194
106 / آل	_ ﴿ فَأَمَا الَّذِينَ أَسُودَتَ وَجَوْهُهُمْ أَكْفَرَتُمْ بَعْدَ إِيمَانَكُمْ ﴾ .	172
عمران		
9/ الضحي	_ ﴿ فَأَمَّا البِّتَمَ فَلَا تَقْهُر ﴾ .	165
123/ طه	_ ﴿ فَإِمَّا يَأْتَيْنَكُم مَنِّي هَدَى فَمَنَ اتَّبَعَ هَدَايَ فَلَا يَضَّلَ ﴾ .	165
38/ البقرة	_ ﴿ فَإِمَّا يَأْتِينَّكُم مُنِّي هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ﴾ .	165
159/ آل	_ ﴿ فَهَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهُ لَنْتَ لِهُم ﴾ .	195
عمران		
54/ الحجر	_ ﴿ فَيَمْ تَبَشِّرُونَ ﴾ .	199
80/ الكهف	_ ﴿ فَحَشَيْنَا أَنْ يَرِهُقُهُمَا ﴾ .	258
33/ ص	_ ﴿ فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ﴾ .	246
20/ الشعراء	_ ﴿ فعلتها إِذاً وأنا من الضالّين ﴾ .	296
78/ طه	🗕 🏚 فغشيهم من اليمّ ما غشيهم 🐎 .	204
108/ هود	_ ﴿ فَفَي الْجَنَّةُ خَالَدَيْنَ فَيْهَا ﴾ .	263
102/ الشعراء	_ ﴿ فَلُوا أَنَّ لَنَا كُرُهُ فَنَكُونَ مِنَ المؤمنينَ ﴾ .	178
22/ محمد	_ ﴿ فَهُلُ عَسَيْتُمُ إِنْ تُولِيتُمُ أَنْ تَفْسَدُوا فِي الأَرْضُ ﴾ .	251
6,5/ الناس	_ ﴿ فِي صدور الناس من الجنة والناس ﴾ .	328
19/ يس	_ ﴿ قالوا طائرِكُم معكم أئن ذكرتم ﴾ .	169
14/ الحجرات	_ ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابِ ﴾ .	172
4/ البروج	_ ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَحْدُودُ ﴾ .	206
9/ الشمس	_ ﴿ قَدَ أَفَلَحَ مِن زَكَّاهَا ﴾ .	206
40/ الأنعام	_ ﴿ قُلُ أُرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابِ اللهُ ﴾ .	238
46/ الأنعام	_ ﴿ قُلُ أُرَأَيْتُمْ إِنْ أَحَدُ اللهُ سَمِعَكُمْ ﴾ .	
30/ الملك	 ◄ قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً ﴾ . 	260
28/ الملك	_ ﴿ قُلُ أُرَاٰيَتُمُ إِنْ أَهْلَكُنِي اللَّهُ ﴾ .	238

رقم الآية	الآية	الصفحة
1/ الناس	_ ﴿ قُلُ أَعُودُ بَرِبِ النَّاسُ ﴾ :	328
8/ الجمعة	_ ﴿ قُلْ إِنَّ المُوتِ الَّذِي تَفْرُونَ مَنْهُ فَإِنَّهُ مَلَاقِيكُم ﴾ .	203
91/ البقرة	_ ﴿ قُلُ فَلُمْ تَقْتُلُونَ أَنْبِياءَ اللهِ مَنْ قَبْلُ ﴾ .	203
23/ الشوري	_ ﴿ قُلُ لَا أَسَالُكُمْ عَلَيْهُ أَجَرًا إِلَّا الْمُودَةُ فِي الْقَرَيْنُ ﴾ .	341
31/ إبراهيم	_ ﴿ قُلُ لَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يَقْيَمُوا الصَّلَاةَ ﴾ .	183
86/ الكهف	_ ﴿ قَلْنَا يَا ذَا القَرْنِينَ إِمَّا أَنْ تَعَذَّبُ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخَذَ فَيْهُمْ حَسْنَا ﴾ .	215
151/ البقرة	_ ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فَيْكُمْ رَسُولًا مَنْكُمْ ﴾ .	207
1/ القيامة	_ ﴿ لا أَقْسَمُ بَيُومُ القيامَةُ ﴾ .	206
188/آل	_ ﴿ لَا تَحْسَبَنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بَمَا أَتُوا وَيَحْبُونَ أَنْ يَحْمَدُوا بَمَا لَمْ يَفْعُلُوا فَلَا	222
عمران	تحسبتهم بمفازة من العذاب ﴾ .	
77/ طه	_ ﴿ لَا تَخَافَ دَرَكَا وَلَا تَحْشَى ﴾ .	183
83/ البقرة	_ ﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ .	187
61/ طه	_ ﴿ لا تِفتَرُوا عَلَى الله كذباً فيسحتكم بعذاب ﴾ .	177
124/ الأعراف	_ ﴿ لأَقطُّعنَّ أَيديكم وأرجلكم من خلاف ﴾ .	186
97/ طه	_ ﴿ لا مساس ﴾ .	356
187/ آل عمران	_ ﴿ لتبينتُه للناس ﴾ .	187
44/ طه	_ ﴿ لَعْلَمُ يَتَذَكُّمُ أُو يَخْشَى ﴾ .	215
94/ الأنعام	_ ﴿ لقد تقطّع بينكم ﴾ .	230
81/ آل عمران	_ ﴿ لما معكم ﴾ .	189
18/ الأعراف	: – ﴿ لَمْنَ تَبَعَكُ مِنْهُمَ لَأُمَلَأَنَّ جَهِنْمَ ﴾ .	
60/ الحج	- ﴿ لينصرنه الله ﴾ .	216
29/ غافر	_ ﴿ مَا أُرْيِكُمْ إِلَّا مَا أُرَى ﴾ .	216
117/ التوبة	ز _ ﴿ من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ﴾ .	251 – 250
245/ البقرة	_ ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَقْرَضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ .	412
61/ الكهف	_ ﴿ نسيا حوتهما ﴾ .	373
119/ المائدة	_ ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ .	209
35/ المرسلات	_ ﴿ هَذَا يُومُ لَا يُنطقُونَ ﴾ .	209

رقم الآية	الآية	الصفحة
1/ الإنسان	. ﴿ هَلَ أَتَّى عَلَى الْإِنسَانَ حَيْنَ مِنَ الدَّهُرَ ﴾ .	_ 283 - 269
72/ الشعراء	. ﴿ هل يسمعونكم ﴾ .	_ 270
36/ المؤمنون	. ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾ .	_ 382
10/ يونس	. ﴿ وَآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ .	_ 256
7/ آل عمران	. ﴿ وَأَخْرَ مُتَشَابِهَاتَ ﴾ .	_ 315
. 81/ آل عمران	﴿ وَإِذْ أَخِذَ اللهِ مَيْثَاقَ النَّبِينَ لِمَا آتَيْتَكُمْ مَنْ كَتَابُ وَحَكَمَةً ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾ .	_ 188
116/ المائدة	. ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عَيْسَى ابْنُ مُرْيَمُ أَأْنَتُ قَلْتُ لَلْنَاسُ ﴾ .	_ 277
82/ القصص	. ﴿ وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس ﴾ .	_ 364
10/ المنافقون	، ﴿ وَأَكُونَ ﴾ .	_ 200
9/ النور	﴿ وَالْحَامِسَةُ أَنْ غَضِبِ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ .	_ 253
34/ النساء	﴿ وَاللَّاتِي تَحَافُونَ نَشُورُهُمْ ﴾ .	_ 257
45/ النور	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلُّ دَابَةً مَنَ مَاءً ﴾ .	_ 373
42/ الأعراف	﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفساً إلا وسعها ﴾ .	_ 189
27/ يونس	﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ .	_ 223
38/ سبأ	﴿ وَالَّذِينَ يَسْعُونَ فِي آيَاتُنَا مَعَاجِزِينَ ﴾ .	
31/ الجاثية	﴿ وَأَمَا الَّذِينَ كَفُرُوا أَفْلُمُ تَكُنُّ آيَاتِي تَتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ .	_ 172
/91 - 90	﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام ﴾ .	_ 165
الواقعة		
6/ التوبة	﴿ وَإِنْ أَحِدُ مِنَ الْمُشْرِكِينِ اسْتَجَارِكُ فَأَجِرِهُ ﴾ .	
109/ الأنبياء	﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِيبِ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ ﴾ .	
25/ الجن	﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِيبِ مَا تُوعِدُونَ أَمْ يَجْعُلُ لَهُ رَبِّي أَمْدًا ﴾ .	
111/ الأنبياء	﴿ وَإِنْ أُدْرِي لَعَلَّهُ فَتَنَةً لَكُمْ ﴾ .	
52/ المؤمنون	﴿ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَقُونَ ﴾ .	
185/ الأعراف	﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدَ اقْتَرَبُ أَجِلُهُمْ ﴾ .	
111/ هود	﴿ وَإِنَّ كُلَّا لَيُوفِّينَهُم ﴾ .	
29/ النجم	﴿ وَأَنْ لِيسَ لَلْإِنْسَانَ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ .	
18/ الجن	﴿ وَأَن الْمُسَاجِدُ لِلَّهُ ﴾ .	_ 218

رقم الآية	الآية	الصفحة
45/ إبراهيم	_ ﴿ وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم ﴾ .	192
119/ هود	_ ﴿ وَتَمَّتَ كُلُّمَةً رَبُّكُ لأَمْلأَنَ جَهَنَّم ﴾ .	193
71/ المائدة	_ ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾ .	253
55/ النور	_ ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات منكم ليستخلفنّهم في	239
	الأرض ﴾ .	
19/ الشعراء	_ ﴿ وَفَعَلْتُ فَعَلَّتُكُ الَّتِي فَعَلَّتُ ﴾ .	296
83/ البقرة	ــ ﴿ وَقُولُوا لَلْنَاسُ حَسَنّاً ﴾ .	232
20/ يوسف	24 _ ﴿ وَكَانُوا فَيْهُ مِنَ الرَّاهِدِينَ ﴾ .	3 – 238
178/آل	_ ﴿ وَلا يُحسَبَنَ الذِّينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنفسهم ﴾ .	221
عمران	•	
24/ الإنسان	_ ﴿ وَلا تَطْعُ مَنْهُمْ آثَمَا أُو كَفُورًا ﴾ .	282
145/ البقرة	_ ﴿ وَلَئِنَ أَتِيتِ الَّذِينِ أُوتُوا الكِتَابِ بَكُلِّ آيَةً مَا تَبْعُوا قَبَلَتَكُ ﴾ .	208
2/ المائدة	_ ﴿ وَلَا يَجْرَمُنَّكُمْ شَنْئَانَ قُومُ ﴾ .	228
81/ آل عمران	_ ﴿ ولتنصرنّه ﴾ .	190
	_ ﴿ وَلَقَدَ أُوحِي إِلَيْكُ وَإِلَى الذِّينَ مِن قَبَلُكُ لئن أَشْرَكَتَ لِيحْبَطُنَّ عَمَلُكُ ﴾ .	192
102/ البقرة	_ ﴿ وَلَقَدَ عَلَمُوا لَمِنَ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةُ مِنْ خَلَاقٌ ﴾ .	192
26/ الأحقاف	_ ﴿ وَلَقَدَ مَكَنَّاهُمْ فَيَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهَ ﴾ .	242
62/ مريم	_ ﴿ وَلَهُمْ رَزَّقُهُمْ فِيهَا بَكُرَةً وَعَشَيَا ﴾ .	374
31/ الرعد	_ ﴿ وَلُو أَنْ قُرْآناً ﴾ .	209
103/ البقرة	 ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون ﴾ . 	166
165/ البقرة	_ ﴿ وَلُو تَرَى الَّذِينَ ظُلْمُوا ﴾ .	209
10/ الأحزاب	_ ﴿ وَمِنْ أَسْفُلُ مَنْكُمْ ﴾ .	372
23/ الشورى	_ ﴿ وَمِن يَقْتَرُفُ حَسَنَةً نَزُدُ لَهُ فَيْهَا حَسَنَا ﴾ .	355
110/ الأنعام	_ ﴿ وَنَدْرَهُمْ فِي طَغِياتُهُمْ يَعْمُهُونَ ﴾ .	183
6/ الحجر ا	_ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزِّلُ عَلَيْهِ الذَّكُرِ ﴾ .	412
52/ النور مماريا	. ﴿ يِتَّقَه ﴾ _	181
22/ الرحمن	_ ﴿ يَخْرَجُ مَنْهُمَا اللَّوْلُو وَالْمُرْجَانَ ﴾ .	373

رقم الآية	الآية	الصفحة
60/ النساء	_ ﴿ يريدون أن يتحاكموا إلىٰ الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ﴾ .	327
20/ الأحزاب	_ ﴿ يسألون عن أنبائكم ﴾ .	194
7/ سبأ	_ ﴿ يَنْبُكُمْ إِذَا مُزَّقَتُمْ كُلِّ مُمْزِّقَ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقَ جَدَيْدٌ ﴾ .	238

« فهرس الأحاديث »

- 185 _ « أتاني آت من ربي فخيرني بين أن يدخل أمتي الجنة وبين الشفاعة قلنا يا رسول الله ننشدك الله والصحابة لما جعلتنا من أهل شفاعتك » .
 - 233 « أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله » .
 - 257 « أمرت بالسواك حتى خفت لأدرد » .
 - 251 « الرابع حول الحمى يوشك أن يقع فيه » .
 - 326 « المرء كثير بأخيه » .
 - 385 _ « أما بادىء بدء فإني أحمد الله » .
 - 186 عمر بن الخطاب: « برب هذه البنيّة ما أردت » .
 - 364 « حتّى إذا كان من الغد » .
 - 289 « خضراوات ».
 - 314 « دخل بوجه كافر وخرج بقفا غادر » .
 - 248 « قصر الخطبة وطول الصلاة مئنةٌ من فقه الرّجل » .
- 173 «كذبت تلك نار موسى عليه السّلام » قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أنشده الحطيئة متى تأته تعشوا إلى ضوء ناره ... البيت .
 - 279 «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصّرانه ويمجّسانه ».
- 274 « قول صفية بنت عبد المطلب : « كيف رأيت زبرا أأقطا وتمراً ، أم قرشياً صارماً هزبرا ؟ » .
 - 204 قول عمر رضي الله عنه : « يرحم الله صهيباً لو لم يخف الله لم يعصه » .

« فهرس الأمثال وأقوال العرب »

_ الألف _

201
170
367
368
368
314
199
374
405
248
315
289
259
307
180
219
263
301
411
289
273
326
219

289 _ الناس ألب علينا .

201 _ أما أنت منطلقاً أنطلق معك .

253 – 258 _ أما إن جزاك الله خيراً .

411 _ أما إنه ظريف.

228 _ أما جهد رأيي فإنك ذاهب.

201 _ أمّا زيد قائمًا نعم .

215 - 241 _ أما والله أن لو فعلت .

214 _ أما والله إنَّك لمنطلق .

214 __ أمّا يوم الجمعة فإنّك ذاهب.

261 _ أمخدج اليدين أم أتمت .

163 _ أم هل قال .

297 _ أنا ابن جلا .

349 _ أنا في خير وعافية .

411 _ أنا وهذا .

213 _ إن الله أمكنني من فلان .

383 _ أنت تأتينا في كل صباح مساء .

411 _ انتظرني كما آتيك .

. إن كان لصالحا .

237 _ إنّ زيداً لإليك لمحسن.

378 _ إنَّك لتحسب على الأرض حيصاً بيصاً .

. إنّه خليق لأن يفعل أ

. إنه لزفر . 314

384 _ _ إنه ليسار عليه صباح مساء.

374 _ إني لآتيهم غدوة وعشية .

188 – 237 _ إني لبحمد الله لصالح.

251 _ أوشك أن يفعل .

233 _ أوّل ما أقول إنّى أحمد الله .

. أيادي سبا

 بایة ما أكلت معكم حیسا . 	211
ــ باءت عرار بكحل .	360
ـ بادیء بدء .	385
ـ بادي بدی .	385
ــ بالله إلا فعلت .	211
_ بجلى ذاك .	404
ـ برمة أعشار .	320
ــ بغر النجم .	384
۔ بلا أباب ، بلا عباب .	360
. بیت بیت ـ	384
_ التاء	
_ تالله إلا فعلت .	211
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	342
– ترکته خاز باز وخاز باز . – ترکته خاز باز وخاز باز .	342
_ تسمع بالمعيدي لا أن تراه . _ تسمع بالمعيدي لا أن تراه .	184
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	385
	363
ـ الثاء	
 ثلاث من الشاء ذكور . 	327
 ثوب أكياش . 	320
_ ثوب ذراع وهذا ذراع .	324
_ الجيم	
_ جئت من عَلُ .	367
_ جئتنا بدؤلاتك وتؤلاتك .	298
ــ جانب الغربي .	326
– جُرَعُ بَرَع .	384
_ جعلوا الدنيا عليه حيص بيص .	378

. جملٌ خَجَأَة . عملٌ خَجَأَة .

_ الحاء

_ الحاء

_ الدال

_ الذال

ـــ رجل رُبَعة .	325
_ رجل عناقية .	318
_ رجل مداینی .	318
- – رجل حَزابِ .	318
۔ ۔ رجل من جراد .	385
_ رکب فلان هجاج .	360
_ رماه الله ببنت طمار .	360
_ السين	
	104
_ سألت به وسألت عنه .	194
 سببته سبة تكون لزام . 	360
 سواء عليك القيام والقعود . 	262
_ الشين	
_ شذر مذر .	384
ــ شرعك الله .	199
ـ شغر بغر .	384
_ شهدت أنّ التمر بالزبد طيب .	236
ـ شيء له عباقية .	318
_ صالح في جواب (كيف زيد ؟) .	349
مدع في جواب (كيف أصبحت؟)	349
_ الظاء	
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	239
-	23
_ العين	
_ عرعرت في الأمر .	357
_ عسى الغويرا بؤساً .	247

_ عسى أن يفعل .	248
_ عسى زيد يفعل .	249
_ عقبة كؤود .	326
_ عنُق من الناس .	385
_ الغين	
_ غداً الرحيل .	225
_ الفاء	
_ فإن جزعا .	411
_ فلان مذاع .	384
_ _ القاف	
_ قارب أن يفعل .	247
_ قد أمر بالرحل مثلك .	316
_ قد تبيّن لي أقام عبد الله أم زيد .	192
_ قدرت على الشيء واقتدرت عليه .	354
_ قد علمت إنّه لخير منك .	237
_ قد علمت أيّهم أفضل .	237
_ قرقرت في الأمر .	357
_ قرنس البازي .	304
_ قد علمت أيهم أفضل .	237
_ الكاف	
ـ كثر ما تقولن .	197
_ كسبت المال واكتسبته .	354
ـ كسر الطائر جناحيه .	303
_ كَفيُك الله .	199
_ كلما تأتيني آتيك .	199
 کم تری الحروریة رجلا . 	259

- 208 _ كن كما أنت .
- . كويته وقاع
- **194** كى زيد يأتيك .
- 207 _ كيف تصنع أصنع .

_ اللام

- 36 _ لا تبلّ فلانا عندنا بلال .
 - 200 لا أرينك .
- . لأجعلنك في حيص بيص .
 - . لا جرم لآتينك .
 - 227 _ لا جرم لقد أحسنت .
 - . 407 لا خيراً منك .
 - 407 _ لا ضارباً رجلاً .
 - . كأضربنّه كائناً ما كان . <u>283</u>
- 212 _ _ لابذي تسلم ما كان كذا وكذا ، ولا بذي تسلمان ولا بذي تسلمون .
 - 207 _ لئن زرتني لأحسننّ إليك .
 - . كن زرته ما يقبل منك .
 - 334 _ لاها الله ذا لا نفعل.
 - 217-412 لله أبوك.
 - . لا يرينك .
 - 241 __ لعن الله ناقة حملتني إليك فقال : إنّ وصاحبها .
 - 384 _ لقيته كفّةَ كفّةَ وكفّةً لِكَفّةٍ .
 - 291 _ له عشرون أحمدا .
 - 291 _ له عشرون أحمر .
 - . لمنّك لله أنت .
 - 239 _ لهنّك وهنّك وواهنّك .
 - 412 _ لهنّى أبوك .
 - 207 213 لو بغير الماء حلقي شرق .
 - 213 _ لو ذات سوار لطمتني .

407 _ ليس بقرشيا .

- الم

201 _ ما تدوم لى أدوم لك .

. ما فعلت غير هذا حسب .

. مألوق .

214 _ مذ إن الله خلقني .

. مذ شب إلى دبّ . مذ شب

. مذ عام أول .

. 183 _ مره يحفرها .

. مسجد الجامع . 327

286 – من التمس البرهان على كلّ شيء فهو أبله ، لأنه لا فرق بين من التمس من المهندس إقناعاً ومن التمس من الخطيب برهاناً ... الخ .

. س ب لك . 193

193 _ من كذب كان شراً له .

_ النون

360 _ نزلت بوار على الكفار وَبَلاء على أهل الكتاب .

211 ـ نشدتك الله إلا فعلت.

_ الهاء

318 _ هذا رجل مدائني

317 _ هؤلاء نسوة أربع .

404 _ هذا سيفني .

300 _ هذه ضربة قد جاء.

331 ـ هذه قباء وهذا قباء .

303 _ هذه موسى حديد .

303 _ هذه موسى خذمة .

360 _ هوى من طمار .

_ الواو

235 – والله إنّ شرّه خير من جيّد ما معك .

185 والله ما زيد قائماً .

236 _ والله إنّك ذاهب.

360 – وقع في بنات طبار وطمار .

378 _ وقع فلان في حيص بيص .

375 - 378 _ وقعوا في حيص بيص .

289 – ولب في ذلك الوجه ووالبت الشيء: وصلته .

_ الياء

289 _ يألب البا شديدا.

360 _ يا هصرة اهصريه ، ويا كرار كريه ، إن أدبر فردّيه ، وإن أقبل فسرّيه ، وفي مثل فشاش فشيه من استه إلى فيه .

212 _ يكون هذا إذا زيد أمير .

« فهرس الشواهد الشعرية » الألف

سواء	فمن يهجو	_	277
لواعناء	ليت شعري	_	343
عرضتها اللقاء	وقال الله	_	172
لهاء جزاء	ولولا يوم	_	383
	الباء		
والخشابا	أثعلبة	_	275
عيابها	ألا فالبثا	_	277
وأكفك جانبا	دعني		200
أصابا	فلست مجاوراً	_	280
تجيبوها	أتهجرون فتى	_	226
شبوا	حتى إذا		205
الخب	وقلبتم	_	205
فرج قريب	عسى الهما	_	249
مرتعها قريب	فقد		247
إليّ حبيب	فوالله	_	265
لهن مطّلب	لا بارك	_	394
أصوب	نزعت بأسباب	_	193
تغرب	وأنبي حبست	_	362
تقيَّ ومُغْرِبُ	وجدنا لكم	_	341
وخيبوا	يا كرز	_	228

وقد طعنت	_	228
أتاني كلام	_	257
إن من لام	_	202
إن يقتلوك	_	252
أولئك أولى	_	338
فدع ذا	_	163
لم تتلفع	_	328
وإذا جفوت	_	267
التاء		
ليت شعري		206
ولست أبالي		278
الجيم		
متی تأتنا	_	173
<u> </u>		337
	_	205
قطعت إلى	_	205
يحدو ثماني	_	321
الحاء		
سأترك منزلي	_	230 – 174
سواء عليك	_	261
نبا ما نبا		224
وعلمي بأسدام	_	224
وأني إذا	_	224
	أتاني كلام	- أتأني كلام

الدال

وسادها	غلب المساميح	_	334
والنسب البعيد	إذا ما قلت	_	334
مفايد	تألَّى ابن أوس	_	206
ومصان قاعد	فإن تكن	_	303
بينهم أحد	لنخرجن	_	338
لها ولد	لم نلف	_	338
شرع ممدد	وعاودني ديني	_	316
وموحد	ولكنا أهلي	_	316
بني زياد	ألم يأتيك		395
النبي محمد	تالله أسمع		185
ذکرت حماد	جماد لها	_	356
أم بأسعد	سواء عليه	_	264
ابن عطارد	علم القبائل	-	335
وموحد	فإن الغلام		316
رمح معبد	لأربعة منكم	-	316
اهتزاز المهند	كسوب ومتلاف		173
خير موقد	متى تأته	_	173
من البعد	لعلّ الذي	_	250
على سعد	لعمري لئن		172
عن أدّ	وضيعت عمراً	-	172
والسؤدد	متى عهدنا	-	269
في غد	وإني لآتيكم	_	191
بالصعيد بداد	وذكرت من	_	355
القوم أرفد	ولست بحلال	_	164
	الواء		
فوادي جدر	وما إن رحيق		322
تستعر استعارأ	أحار أريك		338

فأقصرا	إذا ما انتهى	_	278
وأقهرا	أراد حصين	_	375
به ذکرا	ألا غنّنا	_	245
كسيرا	ألف الصفون	_	245
أزهرأ	أليس أبيأ	_	268
الإزارا	خريع دوادي	_	395
نارا	ستعلم أينا	_	331
أشعرا	فإن الألاء	_	362
عراها	فرحلت يعملة		288
دبورا	لها زجل	_	325
من هجرا	منهن أيام	_	330
الزفر	أخو رغائب		315
حسور	إذا ما القلاسي	_	297
بالركض المعارُ	وجدنا في كتاب	_	111
طائر	ألحق أن	_	226
الليل والنهار	ألم تروا	_	359
جهرة وبار	ومر دهر	_	359
سائر	حلقت له	_	170
المقام تدابر	على حين	_	162
ناصره	فقلت لها عيثي	_	353
البقر	كرّوا إلي حرّتيكم		183
مناشير	من حسّ	_	316
له وفر	وقد علم	_	238
أوراكها الخط	وقربن بالزرق	_	320
الأعصر	أزهير إن		289
_	ألا تسأل		270
•	أنا اقتسمنا		354

	•		
وسابيء الخمر	أن نعم	_	258
بالرماح الخواطر	بلی سوف	_	270
ابن عامر	سواء عليك	-	261
من حرور	فدنت وقالت	_	233
وسيري	ما شف	_	233
أي زير	فلو نبش المقابر	_	178
ابن منقر	لعمرك ما	_	269
يمضي لمقدار	وقال رائدهم	_	181
ولجّ في الذعر	ولنعم حثو	_	352
في العلم تحرص	موانع حرف الاسم		287
ووصف مخصص	فجمع وتأنيث	_	287
هذا ملخّص	وما زيد في علقى		287
	الزاي		
من الحز باز	مثل الكلاب	_	379
	السين		
	المارين المارين		
يعرف الفرس	لو كنت	_	178
يعرف الفرس وسط المجالس			178 225
_	لو كنت		
وسط المجالس	لو كنت		225
وسط المجالس كالثغام المخلس	لو كنت	- -	225 245–234
وسط المجالس كالثغام المخلس الطاعم الكاسي	لو كنت	- -	225 245-234 243
وسط المجالس كالثغام المخلس الطاعم الكاسي الشجاعة بالأمس	لو كنت	-	225 245-234 243
وسط المجالس كالثغام المخلس الطاعم الكاسي الشجاعة بالأمس الأحاوصا	لو كنت		225 245-234 243 364
وسط المجالس كالثغام المخلس الطاعم الكاسي الشجاعة بالأمس الأحاوصا	لو كنت	- - - -	225 245-234 243 364
وسط المجالس كالثغام المخلس الطاعم الكاسي الشجاعة بالأمس الأحاوصا حريص ذات عقاص	لو كنت		225 245-234 243 364 291 159
وسط المجالس كالثغام المخلس الطاعم الكاسي الشجاعة بالأمس الأحاوصا حريص ذات عقاص	لو كنت		225 245-234 243 364 291 159 377
وسط المجالس كالثغام المخلس الطاعم الكاسي الشجاعة بالأمس الأحاوصا حريص ذات عقاص بيص لحاص	لو كنت	- - - -	225 245-234 243 364 291 159 377
وسط المجالس كالثغام المخلس الطاعم الكاسي الشجاعة بالأمس الأحاوصا حريص ذات عقاص بيص لحاص	لو كنت	- - - -	225 245-234 243 364 291 159 377

والشطاط	لهوت	-	394
كدم العباط	أبيت على معاري	_	394
	العين		
عاد وتبعا	أحقاً عباد الله	_	225
جنادعا	بحي نميري	_	336
لا بد مصرعا	فلو أن قومي	_	237
منا مروعا	فمن نحن	-	197
أجدعا	لعلك يوما	_	250
عاد وتبعا	يمد عليهم	_	335
حنبيك تدفع	أتجزع إن		167
وتشبعوا	إني رأيت	_	243
مالك ينفع	قالت أمامة	_	210
أنفع	وما ذاك	_	164
موضع	ونابغة الجعدي		330
غراته يواقعها	يوشك من فرّ	_	251
الدبر المضاع	فإن نرزأهم	_	252
	الفاء		
سيرها المتقاذف	بحيهلا يزجون	_	380
المطارف	بكى الخز	_	333
وقطائف	وقال العباء	_	333
نقنق جنف	هاب هبل	_	288
السرف	يا مال	_	181
مختلف	نحن بما	_	181
	لا يرفع العبد		181
فقفوا	خالفت	_	181

یکف	تۇتون فيە	_	181
تحنف	فكلتاهما خرت	_	339
	القاف		
وأخلقا	والدهر أثواب	_	280-277
فريق	أحقا أن	_	225
ألا أذوقها	ولا تدفنني	_	257
يوافقها	يوشك من	_	251
ولا العتيق	أما والله	_	241
فتزلق	فقلت له	_	200
الأرض تزلق	ومن لا يقدم	_	175
كأس الساقي	فمتي واغل	_	196
بكأس حلاق	ما أرجي	-	354
	اللام		
تمل	صعدة نابتة		196
حماض الجبل	وتداعي منخراه	_	230
والحال حائله	تحرّضني الذّلفاء	_	355
أفعاما وقابله	فقلت لها		355
يوليك نائله	لعّل ملمّات	_	355
فقدت عقيلا	تظلّ الشّمس	_	246
فحولا	سادوا البلاد	_	336
بلالا	سمعت الناس		405
قال يا لا	فخير نحن	_	404
خيالا	كذبتك عينك	_	268
لا قتالا	لقيتم بالجزيرة	_	376
فبالا	ما ضّر سادة	_	265
أسفلا	وذا التاج	_	231
فيقتلا	قروم تسامی	_	230
	- 1-		

أخولا	وشددت شدة		387
أخولا	وقام بنا		387
أوائله	ألام علي لو	_	344
لا يحلفوا	إن يبخلوا	_	174
لم يفعلوا	يغدو	_	174
قائله	جزیت أبا بكر	_	230-208
من تصل	صدت هريرة	_	244
متبل خبل	أأن رأت	_	244
طيبة قبول	فإن تبخل	_	333
يزيد غول	تواكلني بنو	_	333
يهدي ضلالها	فأنتم لهذي	_	171
احتيالها	فيا لُك من	_	385
وينتعل	في فتية	_	159
نتحول	قلبت لهله		210
وذا ذابل	كأن جسمي	_	326
يسرك غافل	لتعلم عند		256
سمح حجولها	لغاء إن ليلي	_	352
غليل	وإن بنا	_	208
مود ذليلها	ولسنا إذا	_	335
تناديه وحيهل	وهيّج الحيّ	_	380
غولاً تغول	ويوماً يوافيني	_	394
واستعن بدليل	إذا حان	_	386
من وراء دبيل	سيصبح فوقي		386
في السلاسل	إذا قلت	_	382
کل بخیل	أراني ولا	_	220
وقال	أصبح الدهر	_	350
من البخل	ألا أصبحت		245
والمطل	وصدت		244

298	_	جاؤوا	كمعرس الدئل
344		دع عنك	اللوماء للجاهل
233	_	فدعوا نَزَال ِ	لم أنزل
167	_	لَّمَا تَمَكنلَّمْ تَمَكن	دينه يمل
352	_	نعاء أبا ليلي	الأنامل
353	_	نعاء جذاما	والأصل
		الميم	
211	_	ألا من مبلغ	الطعاما
239	_	ألم تر	سناهما
211	_	بآية تقدمون	مداما
206		حلفت لهم	المواسما
206	_	ﻟﻤﺎ ﻟﻠﺒﻨﻲ ﻫﻨﺪ	لك لأمًا
369	_	ريشي منكم	زيارتكم لماما
336	-	من سبأ الحاضرين	العرما
250	_	ولست بلوام	أن أتقدما
405		وليست من اللائي	إن وإنما
270	_	أبا مالك	لك لائم
226	_	أحقا ما	صحبي نيام
239	_	ألا يا سناألا يا سنا	علي كريم
343	_	أهاجتك	وميمها
215	_	رأته على شيب	وتئيم
261	_	سواء إذا	أم أصارم
190	_	فأقسم أن	مظلم
286	-	قف بالديار	والديم
210		لا يسجن	ل ة قسم
353	-	لحقت حلاق	المغنم
261		ما أبالي	لئيم
201	_	ولا أنبأن	الحميم حميم

سهامها	ولقد علمت	-	192
ابن خازم	أتغضبأتغضب		252
بالدم	ألا تنتهي عنا	_	179
فتفهم	إني استحيتك	_	404 – 166
وإن لم	وعليك عهد	_	404 – 166
ذي الأكم	سائل فوارس	_	283
طرفها سام	فعافت الماء	_	339
الفصح صوّام	صدت کما صد	_	339
لحاجزي كرمي	ما أعطياني	_	235
عند المواسم	منعت تميها	_	218
من الفم	وإنا لممّا	_	246
يتدسم	وقدر ككف	_	163
واللهازم	وكنت أرى		234
أم جهنم	ولیت سلیمی	_	283
يسأم	ومن لا يزل	_	173
	النون		
متحاهلينا	4		186
متجاهلينا وألومونه	أجهالاً تقول		186
وألومهنه	أجهالاً تقول بكر العواذل	_	241
وألومهنه فقلت إنّه	أجهالاً تقول بكر العواذل ويقلن	- -	241 241
وألومهنه فقلت إنّه به الذوينا	أجهالاً تقول	_ _ _	241 241 362
وألومهنه فقلت إنّه به الذوينا ودولة آخرينا	أجهالاً تقول	_ _ _ _	241 241 362 243
وألومهنه فقلت إنّه به الذوينا ودولة آخرينا أو نموت كلانا	أجهالاً تقول		241 241 362 243 182
وألومهنه فقلت إنّه به الذوينا ودولة آخرينا أو نموت كلانا أن تحينا	أجهالاً تقول بكر العواذل ويقلن فلا أعني فلا أعني فما إن كونوا كمن كونوا كمن لسان السوء	- - - -	241 241 362 243 182 220
وألومهنه فقلت إنّه به الذوينا ودولة آخرينا أو نموت كلانا أن تحينا ودونا	أجهالاً تقول		241 241 362 243 182 220 371
وألومهنه فقلت إنّه به الذوينا ودولة آخرينا أو نموت كلانا أن تحينا ودونا الخاز باز به جنونا	أجهالاً تقول بكر العواذل ويقلن فلا أعني فلما إن كونوا كمن لسان السوء لما فرط فقاً فوقه تفقاً فوقه	- - - - -	241 241 362 243 182 220 371 380
وألومهنه فقلت إنّه به الذوينا ودولة آخرينا أو نموت كلانا أن تحينا ودونا الخاز باز به جنونا بين بينا	أجهالاً تقول	- - - - -	241 241 362 243 182 220 371 380 388
وألومهنه فقلت إنّه به الذوينا ودولة آخرينا أو نموت كلانا أن تحينا ودونا الخاز باز به جنونا	أجهالاً تقول بكر العواذل ويقلن فلا أعني فلما إن كونوا كمن لسان السوء لما فرط فقاً فوقه تفقاً فوقه		241 241 362 243 182 220 371 380

تكون	كيف مذاقة	_	343
المواطن	لهني أشقى	_	240
بأيّ مكان	إذا استنجدوا	_	266
أم بثمان	لعمرك ما أدري	_	269
رماني	أعلمه الرماية	_	300
مرتحلان	أقول له	_	326
هجاني	ألا أبلغ	_	226
۔ تعرفوني	أنا ابن جلا		297
أضعف المجانين	إن هو	_	242
تثنيها	بآية الخال		211
غير داني	تذكّر	_	209
به الريحان	حالت وحيل	_	325
وصائب التهتان	ریح الجنوب	_	325
أم بثمان	لعمرك ما	_	269
البحران	ما ضر	_	264
ب ر على النعمان	قوم هم قتلوا	_	264
- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الياء		
١. ١			271
کما ہیا رہ ہیں	ألا ليت شعري	***	
الله باقيا	فإن بك شيء	_	395
سبع سمائيا	له ما رأت	_	395
وماليا	فقلت لها	_	263
مواليا	فلو كان	_	394
باديا	لئن كان		170
قوما أعاديا	وكان بنو	_	307
عياليا	يا أيها الذكر	_	412

" فهرس الأرجاز »

الهمزة

_ قلت لشيبان ادن من لقائه أنا نغذي القوم من شوائه 208 _ إن لها مركّنا ارزيّا كأن جهته ذرّى حيّا 406 الباء 255 _ كأن وريديه رشاءا خاب _ والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط اللّيان جانبه 405 التاء _ كلّف من عنائه وشقوته بنت ثماني عَشْرَةٍ من حِجّته 379 242 (34 : 2 الحاء 246 _ قد كاد من طول البل أن يمصحا الدال 201 - لطالما حالاً عالما - 201 * لا ترتجى حين تلاقى الذّائدا * * أسبعة لاقت معاً أم واحدا * 258 المعانى 1 : 286 * حجّ وأوصى سليمي الأعبدا * * ألا ترى ولا تكلم أحدا * 253 المعانى: 1: 364 _ رعية الكرم عدود عدودا الصل والصفصل واليعضيدا 379 _ والحاز باز المستّم المُجُودا بحيث يدعو عامر مسعودا 379 243 - * وكان جـزائي بـالعـصـا أن أجـلدا * 406 _ نبئت أخوالي بني يريد

_ لو شهد عدد في زمان عدد لابتزها مسارك الحلاد	335
_ وقد علتني ذرأة بادي بدي ورثبة تنهض في تشددي	385
المواء	
302 – يستــــنّ في عـــــلقــــي وفي مكـــــور	
303 _ ومسحــــه مــر عقـــاب كامــــر	
352 _ حـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
352 – نظــــار كي أركبهـــا نظـــار	
_ بـدارهـا من إبـل بـدارهـا قد نزل الموت لدى صـغـارهـا	357
357 ۔ قــالت له ريح الصبــا قــرقــار	
السين	
_ لقد رأيت عجباً مذ أمساً عجائزاً مثل السعالي خمساً	365
_ ولا تقـــين الدهــر إلا تعســـا فيهن عجـوز لا تسـاوي فَـلْســا	365
365 لا تــــــأكل الزبـــــدة إلا نهســـــــا	
- لا مهل حتى تلحقي بعنس أهل الرباط البيض والقلنسي	396
الصاد	
266 _ يا دهن أم ما كان مشيي رقصاً	
العين	
_ ولا يقــوم للحــروب والفـزع إلا ذو الشيب وأصحاب الصلع	297
_ قطّعك الله المسليك قطعاً فوق الثمام قصداً موضعاً	399
_ تـــالله مـــا عـــديت إلا ربعــــاً جمعت فيـــه مهــر بنــتي أجمعــاً	399
_ إن شئت أشرفنا كلانا فدعا الله جهراً ربه فأسمعا	399
352 _ مناعها من أبال مناعها	
الفاء	
_ أقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجيلاي بخط مختيلف	348
_ تكتّبــــان في الطــــريق لام ألف	
345 _ قد خالط من سلمي خياشيم وفا	

289 - جاءت بــه عنس من الشــام تــلق2 : 248 سوّى مساحيهن تقطيط الحقق تفليل ما قارعن من سمر الطرق 386 330 _ ودابق وأين م____ني دابق الكاف _ تــراكهـــا من إبــل تــراكهـــا 352 اللام _ إن الكـريم وأبيـك يعتـمـل إن لم يجد يوماً على من يتكـل 167 _ دع ذا وعجل وألحقنا بذل بالشميم أنا قد مللناه بجل 403 404 _ فهــل إلى عيش بــانصــاف وهــل _ يا ليتها كانت لأهلى إبلا أو سمنت في جدب عام أولا 370 370 _ أقب من تحت عــــريض من عـــــل 370 _ يــاتى لهــا من أيمن وأشمــا 370 _ كأن نسيج العنكبوت المرمل المم _ قد لفها الليل بسواق حطم ليس براعي إبل ولا غمم 314 _ ولا بجــرار عــلى ظهــر وضم هـذا أوان الشــد فــاشتـدي زيم 314 - * أكثرت في العذل ملحاً دائماً * * لاتكثرن إني عسيت صائماً 247 - * أو كتبابيَّ من حامها * * قد عامم أبناء إبراهما * 341 343 _ كاف أوميمين وسيناً طاسماً - * نُبِّثْتُ أَخْيَاءَ سُلْمَىٰ إِنَّمَا * * بَاتُوا غِضَاباً يَعْلُكُونَ الْأَرِّمَا * 220 وفيه - * خيّـرت أحماء سلمي إنما ظلّوا *نوادر أبو زيد 317: النون - * لا يحمل الفارس إلا الملبون * * المحصن من أمامه ومن دون * 371 _ وصاليات ككما يؤثفين

```
241 _ * يا عمر الخير رزقت الجنة * * ارزق بناي وأمهنسه *
                _ * إردد عـــليــنــا إنّ أنّ إنّــه *
                331 _ ربّ وجـــه من حـــراء منحـــن
                          الواو
                _ إن مع اليـــــوم أخـــــاه غـــــدوأ
                                                  365
                          الباء
                _ * لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحى * * لكنا الفتيان كل فتى ندي *
                                                         251
المعانى 1 : 105 ، 427 .
_ * متى أنام لا يؤرقني الكري * * ليسلاً ولا أسمع أجراس المطي *
                                                         180
_ * قد عجبت مني ومن يعيليا * * لما رأتني خلقاً مقوليا *
                                                         395
_ * مهما لى الليلة مهماليه * * أودت بنعلى وسسرباليه *
                                                         202
                       الألف اللنة
_ بالخير خيرات وإن شيرًاف ولا أريد الشير إلا أنْ تشا
                                                         398
_ قد وعدتني أمّ عمرو أن تا تمشط رأسي وتفليني وا
                                                         399
```

« فهرس أجزاء وأنصاف الأبيات »

الألف

أبا خراشة أما أنت ذا نفر	_	201
أجد وأخلقا	_	280
أحضر الوغي	_	198
أحق الخيل بالركض المعار	_	305
أخو خمسين مجتمع أشدي	_	297
إذا جاوز الإثنين سُرٌ فإنه	_	402
إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة	_	203
أذو زوجة في الحي أم ذو خصومة	_	263
ألا أبلغ عويمر عن زياد	_	287
ألح على أكتافهم قتب عقر	_	315
ألست أبا مالك		270
الله يشكرها	_	196
أما ترى أي برق ههنا	_	260
أم هل كبير بكي	_	283
أنا ابن جلا	_	297
أنا ابن عدي حقاً فاعرفيني	_ 28	8 – 261
أنا صح أم على غش تداجيني	_	261
ان تلق يوماً على علاته هرماً إن تلق يوماً على علاته هرماً	_	202
	_	
إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً	-	202
إن يقتلوك فقد هتكت بيوتهم	-	203
أو قدير معجل	_	200
أو نصفه فقد	_	277

الباء		
بآية ما تحبون الطعاما	_	211
بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس		234

التاء

322 ـ تخيرها أخو عانات شهراً 323 ـ تنورتها من أذرعات

322 _ بعيدات عن بث الحديث المكتم

الثاء

372 م ثم سبحانا يعود له

الجيم

295 _ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

الراء

197 _ ربما ضربة بسيف صقيل

217 _ رسم دار وقفت في طلله

السين

372 – سبحان من علقمة الفاخر
 405 – سمعت الناس ينتجعون غيثاً

197 _{_} سوف حقاً تبليهم الأيام

الشين

287 _ شلت يدا وحشي من قاتل

236 _ شهدت بأن التمر بالزبد طيب

237 _ شهدت أنّ الله لا رب غيره

العين

196 _ عاود هراة وإن معمورها خرباً

353 _ عشنزرة جواعرها ثمان

على ربعين : مسلوب وبالي		280
على الأكوار مرتعها قريب	_	251
على كان المسمومة العراب	_	195
علی ما کان قبل من عتاب	_	368
* هتکت به بیوت بنی طریف *		صدره
عليه من اللؤم سروالة		319
عودت قومي		216
الفاء		
فأبت إلى فهم وما كدت آئبا	_	247
* فأستريحا *	_	231
فأصبحن لا يسألن عن بما به		194
* أصعّد في غاوي الهوى أم تصوبًا *		عجزه
فإن تمنع سدوس درهميها	_	333
فحملِتُ بّرة واحتملتَ فَجَار	_	353
فداء ما تقلّ النّعل مني	_	380
فلولا نفس ليلي شفيعها	_	198
فهل إلى عيش بإنصاف وهل	_	404
الكاف		
كأن العنكبوت هو ابتناها		324
* على هطّالهم منهم بيوت *		صدره
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم	_	255
كما ألغيت في الدّية الحوارا	_	170
* ويهلك بينها المرّيّ لغوا *		صدره
كما لا تشتم	_	208
اللاه		
		,
لا تنكحونها		406
لا تهلك أسى وتجمل		200

لئن عاد لي عبد	_	238
لرأيت عجباً وأمراً مهولا	_	204
لعلى أو عساني	_	246
لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر	_	240
لقد كذبتك نفسك	_	411
لما أغفلت شكرك فانتصحني		208
لو بغير الماء حلقي شرق	_	207
الميم		
متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا	_	202
مقالة أن قد قلت سوف أناله	_	230
مكر مفر مقبل مدبر معاً	_	369
ما ضر سادة نهشل أهجاهم		278
ما ضرّ تغلب وائل أهجوتها	_	278
من صفيح وجندل	_	330
النون		
نَعَاءِ أَبا ليلي لكل طِمِرَّةٍ	_	173
الهاء		
هلا التّقدّم والقلوب صحاح	_	198
* الآن بعد لجاجتي تلمونني *		صدره
هل ما علمت وما استودعت مكتوم		271
الواو		
وإخال أني لا حق مستتبع	_	257
وألحق بالحجاز فأستريحا		176
* سأترك منزلي لبني تميم *		صدره
وانتحي بنا بطن حقف		204

وانا لمما نضرب الكبش ضربة		246
وإنما يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي	_	185
وجن الخاز باز به جنوناً	_	380
وذو الرأي مهما يقل يصدق	-	202
ورثنا الغنى والمجد أكبر أكبرا	_	387
وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي	-	406
وقلما وصال على طول الصدود يدوم		197
وكفى قريشاً ما ينوب وسادها	_	334
ولا أراها تزال ظالمة	_	167
ولكن إذا لم أملك الضرّ أنفع	_	164
ولا للما بهم أبدا دواء	_	194
وما جرم وما ذاك السويق		326
ومن هاب أسباب المنيّة يلقها	_	202
ومن یغترب عن قومه لم یزل یری		176
* ومهما يكتم الله يعلم *		174
* ونصفه فقدي *	_	369
الياء		
يا دار هند عفت إلا أثافيها	-	386
يا زبرقان أخا بني خلف	_	375
* ما أنت ويل أبيك والفخر *		عجزه
يسوء الفاليات إذا فليني	_	199
* رأته كالثغام يَعُلُّ مسكاً *		صدره
يلده	_	180
يفوفان مرداس في مجمع		287

« فهرس الأعلام »

آدم 16 (14 (13 (11 : 336 ابن الأشعث 11:330 ابن الأعرابي 3:381 ابن الأنباري 20:324 ابن أحمر 19:380 6:277 ابن الحنفية 17:273 ابن الدّمينة 14:211 ابن الخرع 12:355 ابن السّراج 2:384,15,367,12:299,17,9,17:224,17:201 ابن جنّی 13 (11:284 ابن خازم السلمي 13 (12:253 ابن خالويه 17:322 ابن درید 8:368 ابن سيده ابن طاهر ــ انظر أبا بکر . ابن قتيبة 15:173 ابن قيس الرَّقيّات 12 (11:394 ابن مسعود 19 4 12 : 118 ابن مقبل 2:350:19:223:8:163 ابن هرمة 18:403 (8:257 (5:166 ابن همّام 18:166 ابن ولآد 14 6 8 : 366 6 19 : 252 6 17 : 222 6 11 : 168 أبو الأسود الدئلي 2:298 أبو أسماء بن الضريبة 228: 8 أبو الجراح العقيلي 16:237 أبو إسحق الزجاج 14:343:19:16:299

```
أبو الطريف
                                                                     4:29
                                                                                  أبو العباس المبرد
(8:199, 14:193, 18, 12:192, 2:191, 4:184, 12:168, 5:161
6 · 223 · 13 : 222 · 18 : 213 · 10 · 6 : 205 · 1 : 204 · 7 : 203 · 3 : 202
\sqrt{7}: 266 \sqrt{10}: 261 \sqrt{16}: 252 \sqrt{9}: 245 \sqrt{5}: 235 \sqrt{12}: 230 \sqrt{15}: 226
(11:310,9:307,11:305,13,7:300,2:295,6:283,9:274
: 330 (5: 327 (19 (15 (12: 322 (17: 319 (16: 314 (15 (3: 313
: 316 \( 12 \): 351 \( \cdot 5 \): 350 \( \cdot 11 \): 349 \( \cdot 13 \): 338 \( \cdot 9 \): 337 \( \cdot 15 \): 332 \( \cdot 17 \)
: 376 (4:371 (4:370 (13:367:8:366 (17 (3:365 (5:364 (21
: 401 (1:400 (13:398 (3:391 (18:387 (10:384 (4:383 (20
                                                    21:312:1:402:18
                                                                               أبو القاسم بن الرماك
                                                                    7:367
                                                                                  أبو النجم
أبو الهيثم العقيلي
                          9: 371 (18: 370 (12: 357 (5: 352 (11: 208
                                                                   17:378
                                                                                 أبو بكر بن طاهر
: 193 . 6: 187 . 15: 178 . 6: 176 . 12 . 8: 175 . 6: 169 . 13 . 6: 163
14: 211 · 5: 210 · 11: 204 · 1: 203 · 18: 201 · 13 · 197 · 13 · 6
: 259 , 2 : 239 , 17 : 233 , 16 : 232 , 4 : 232 , 7 : 227 , 1 : 218 , 8 : 214
· 20 : 278 · 19 · 4 : 268 · 18 · 7 : 267 · 17 · 10 · 2 : 266 · 1 : 265 · 7
\(\frac{7}{2}\): 345 \(\cdot\) 4 \(\cdot\) 6 \(\cdot\): 291 \(\cdot\) 4 \(\cdot\): 287 \(\cdot\) 1 \(\cdot\): 283 \(\cdot\) 2 \(\cdot\): 282 \(\cdot\) 13 \(\cdot\): 280 \(\cdot\) 20 \(\cdot\): 279
: 377 , 16 : 365 , 15 : 363 , 8 : 361 , 3 : 360 , 10 , 6 : 353 , 21 : 349
               . 16: 404 ( 18 ( 3 : 402 ( 18 : 401 ( 14 : 392 ( 4 : 384 ( 18
                                                                                        أبو حنيفة
                                                                                   أبو حيّة النميري
                                                                    1:246
                                                                                  أبو ذؤيب الهذلي
                                            . 16: 322 (1: 291 (17: 210
                                                                                   أبو زبيد الطائي
                                                                   . 1:344
                                                                                          أبو زيد
 . 10: 399 (17: 379 (1: 291 (18: 289 (17: 288 (9 (7: 266 (1: 240
                                                                                        أبو طالب
                                                             . 21 ( 11 ( 343
                                                                                       أبو عبيدة
                                                        14:181 (14:167
                                                                                   أبو على الفارسي
: 214 (9: 208 (2: 202 (20: 198 (6: 187 (13: 185 (6: 179 (6: 159
: 284 (8: 274 (10: 264 (12: 235 (15: 233 (9: 231 (19: 229 (9
(2:320, 15:317, 16:314, 19, 17:298, 16:292, 11:289, 11
4: 362 · 13: 350 · 8: 338 · 4: 330 · 12 · 10: 329 · 6: 323 · 20: 322
```

```
., 18: 392, 12: 389, 16, 11: 388, 12: 382, 18: 377, 13: 368
                                               . 1:408 : 19:393
                                                                       أبو على القالى
                                                        . 9 . 226
                                                                  أبو عمرو بن العلاء
                                                        . 18:389
                                                                   أبو عمرو الشيباني
                                      . 7:403 6:381 12:316
                                                        أبو عيينة ، حسن بن 228 : 9 .
                                                                       حذيفة الفزاري
                                                                          أبو فقعس
                                                        . 17:378
                                                        أبو قحافة ، أعشى باهلة 314 : 16 .
                                                                  أبو كرب ، تبّع
                                                        10:335
                                                                      أبو محمد ثابت
                                                        . 10:185
                                                                   أبو نخيلة السعدي
                                                        . 16:385
                                                                          أبو يوسف
                                                        . 9:303
                                  . 7:327,16:258,19,10:188
                                                                  إسرائيل: يعقوب بن
                                                         . 1:342
                                                                            إسحق
                                                                      أسماء بن حارثة
                                                         . 8:328
                                                                     الأحنف بن قيس
                                                        . 11 4 163
                                                                          الأحوص
                                               . 10:291 (9:216
, 20 : 278 , 15 , 10 : 270 , 5 : 268 , 4 : 265 , 9 : 226 , 8 : 183 , 7 : 181
                                           . 7:334 (18 (15:333
, 7 : 269 , 4 : 267 , 2 , 6 : 227 , 9 : 226 , 16 : 223 , 17 : 205 , 16 : 160
             . 4: 367 (8: 339 (3: 331 (15: 322 (18: 307 (298:13
                                              . 21:268 . 14:225
                                     . 7 ( 3 : 386 ( 3 : 378 ( 4 : 174
(10:325, 19:322, 13:255, 16:243, 7:176, 20:175, 6:159
                                                . 5:359 (3:350
(11:246, 10:234, 15, 4:224, 14, 10:216, 11, 8:180, 1:172
(8:359,8:338,7:337,15:336,10,9:268,8:253,10:249
                                              . 18: 406 ( 17: 363
                                                          9 , 329
```

```
الأفوه
                                                         . 20:288
                                                         . 17:244
                                                                     الجحاف بن حكيم
                                                . 15 , 13 , 10 : 270
              . 4: 406 (11: 230 (10: 222 (20: 202 (4: 184 (8: 162
: 371 (12:355 (14:353 (5:337 (19 (15:230 (6:226 (9 (206
                                                                              الجعدي
                                            . 14 , 387 , 9 : 380 , 17
                                                                       الحارث بن ظالم
                                                   .7.5.3:219
                                                                     الحجاج بن علاط
                                                         . 11:387
                                                                            السلمي
                                                                        الحسن القارئ
                                                              . 81
                                                         الحسن بن على ( رضى 273 : 16 .
                                                                           الله عنهما )
                                                         الحسين بن على ( رضى 273 : 16 .
                                                                           الله عنهما)
                                                                         الحطم القيسي
                                                          . 9:314
                                                                              الحطيئة
                                                         . 12: 173
                                                                             الحكمي
                                                         . 8:326
                                                                              الحماني
                                                         . 19:341
                                                                        الخليل بن أحمد
.11 . 10 : 219 . 9 : 218 . 14 . 11 : 217 . 13 . 6 : 205 . 15 . 11 : 168
. 3 : 311 . 11 : 308 . 10 : 283 . 16 : 278 . 16 : 252 . 13 : 236 . 9 : 223
.1:390 .17:303 .6 .4:347 .7 .5 .3 .345 .19:338 .4:316 .7
                    . 12:411,9,4:400,7,3,13:396,20:393
                                                          الذلفاء _ زوج حميد 355 : 9 .
                                                                              الأرقط
                                                                              الراعى
                                       . 5 : 382 ( 14 : 369 ( 7 : 343
                      . 17:330:8:329.5:315.10:296.9:270
                                                                              الرباحي
                                               . 15:404 (14:390
                                                                              الربعي
                                                                       الزبرقان بن بدر
                                                . 9:375 (18:374
                                                                       الزبير بن العوّام
                                                      . 7 . 5 : 274
                                               . 14:395 (5:391
                                                                            الزجاجي
```

```
. 5:360
                                                                            الزمخشري
                                                                             السعدي
                                                           14:386
                                                                              السيرافي
                    . 11: 399 ( 15: 376 ( 13: 322 ( 5: 315 ( 10: 205
                                                                               الشهاخ
                                                          . 4 4 205
                                                                              الطهوي
                                                          . 1:406
                                                                              العبدي
                                                         . 19:225
                                                . 8:331 ، 14 ، 302
                                                                              العجاج
                                                                              العجير
                                                          . 1 6 375
                                                                      العديل بن الفرح
العكلي
                                                . 12:250 . 7:172
                                                          . 4:379
                                                         الغضبان بن القبعثري 333 : 18 .
                                                                              الشيباني
                                                                              الفرزدق
: 264 (11:253 (16 (2:252 (19:227 (5:218 (16:185 (11:171
                            . 8: 394 . 7: 383 . 5: 330 . 21: 278 . 19
                                                                              القطامي
الكسائي
                                                         . 18:288
(1:262 (12:242 (16:239 (13:226 (3:220 (14:217 (2:210
   . 9:388 (21:363 (9:348 (11:307 (7:303 (20:291 (12:290
                                                                       الكميت بن زيد
                  . 20: 395 ( 15: 362 ( 2: 353 ( 10 ( 7: 341 ( 4: 186
                                                                               المازني
13:298 6 6 3:295 20:294 5:231 13 12:230 18:198
                                       . 6:405 (2:400 (10:388
                                                                              المتلمس
                                                         . 14:356
                                                                              المعتمد
                                                         . 10:226
                                                                              المنخل
                                                . 20: 393 (4: 233
                                                                              المهلهل
                                                          . 3:354
                                                                   النابغة الجعدي _ انظر
                                                                              الجعدى
                                                                         النابغة الذبياني
                  . 16 : 15 : 14 : 10 : 354 : 23 : 287 : 9 : 277 : 9 : 206
                                                                            النحاس
                                                           7:162
                                                                      النضر بن كنانة
                                                         . 21:268
```

- 504 -

النمر بن تولب

الهذلي _ انظر أبو ذؤيب

الوليد بن عبد الملك 334: 17.

. 2:339

```
أم جعفر _ حميدة بنت 333 : 7 .
                                                               النعمان بن بشير
                                                                    الأنصاري
                                                                   امرؤ القيس
                     . 17: 387 (4: 338 (7: 323 (6: 200
                                                          أمية بن أبي الصلت
                                      . 13:395 (9:251
                                                                      الثقفي
                                               أمية بن أبي عائذ الهذلي 377 : 15 .
                                                               بشر
بغیض بن شماس
                                               . 11:193
                                               . 17:173
                                               . 13: 247
                                               ثعلب _ أحمد بن يحيى 181 : 14 .
                                                                جابر بن حَني
                                               . 16: 179
                                                                      جذيمة
                                                . 1:288
                                                                 جرير الخطفى
. 16: 394 (9: 376 (19: 352 (3: 331 (10: 328 (12: 180
                                                                  حاتم الطائي
                                                               حسان بن ثابت
                     . 15: 277 , 11 , 10 , 7: 273 , 4: 185
                                                                    الأنصاري
                                                             حمزة ( القارئ )
              . 16: 221 , 2: 220 , 12 , 11: 190 , 11: 188
                                                                 حميد الأرقط
                                                . 3:354
                                                           حميد بن ثور الهلالي
                                               . 14:405
                                                            حميدة بنت النعمان
                                                             ـ انظر أم جعفر
                                                               خالد بن جعفر
                                                . 4:219
                                                               ذؤاب بن ربيعة
                                          . 12 ( 11 : 252
                                                                    ذو الرُّمّة
                                     . 11:383 ( 16:263
                                                                    ذو رعين
                                               . 19:362
                                               . 19:362
                                                                     ذو يزن
                                                                   ذو فايش
                                               . 19 6 362
                                                                       رؤبة
             . 6: 352 (9: 331 (9: 270 (8: 250 (9 (208
                                                           ربيع بن أبي الحقيق
                                               . 10:344
```

```
. 7:333
                                                                      روح بن زنباع
                                                     . 15:354
                                                                      زفر بن الحارث
                                                   . 9 . 7 : 270
. 8: 352 ( 3: 271 ( 11: 268 ( 11: 200 ( 18: 199 ( 5: 175 . 8: 173
                                                     زيد بن ثابت ( رضي الله 385 ، 19 .
                                                                             عنه )
                                                                   ساعدة بن جؤية
                                             . 12:316 6:215
                                                                      سجاح الىمامة
                                                      . 15:360
                                                      سحيم بن وثيل اليربوعي 297 : 8 .
                                                                  سعد بن أبي وقاص
                                                                    ( رضى الله عنه )
                                                                     سعید بن جبیر
                                             . 3:218 . 12:188
                                                                  سويد السدوسي
                                                       . 3:334
                                                     صفية بنت عبد المطلب 273: 18.
                                                                    ( رضي الله عنها )
                                                                          صُهيب
                                                       . 1:204
                                                                 طرفة بن العبد
                                             . 17:198 (2:164
                                                      طلحة بن أبي طلحة 387 : 12 .
                                                     عامر بن طفيل 287 : 23 .
                                                      عباس بن مرداس 338 : 15 .
                                                      عبد العزيز بن مروان 235: 7.
                                                     عبد الله بن أبي إسحق 394 : 11 .
                                                   عبد الله بن سعيد 303 : 7 ، 9 .
                                                                          الأموى
                                                                 عبد الله بن مسعود
                                              . 1:222 69:221
                                                                  _ انظر ابن مسعود
                                       عبد الملك بن مروان 235 : 6 ، 270 : 11 ، 330 .
                                                                  عتيبة بن الحارث
                                                 . 13 ( 12 : 252
                                                      عديّ بن الرقاع 334 : 17 .
                                                                      عدي بن زيد
                                                      . 5:196
                                                                              عَزّة
                                                       . 7:375
                                                                     عطاء بن يسار
                                                      . 15:364
```

```
. 8 : 228
                                                                      عطية بن عفيف
                                                         عقيل بن علفة المري 277: 9.
                                                        . 10:271
                                                                      على بن أبي طالب
                                 . 18: 403 . 12: 387 . 16 . 5: 200
                                                                      ( رضي الله عنه )
                                                                       على بن سليمان
                                                   . 367 . 2 : 331
                                                                     _ الأخفش الصغير
                                                                     عُمَر بن أبي ربيعة
                                       . 4:283 . 7:269 . 2:226
                                    عمر بن الخطاب ( رضي 173 : 16 ، 186 : 2 . 203 . 3
                                                                           الله عنه )
                                                         عمر بن عبيد الله بن 330 : 9 .
                                                                         معمر التيمي
                                                                     عمرو بن الإطنابة
                                           . 5 . 3 : 219 . 14 : 181
                                                                           الأنصاري
                                                       عَمْرُو بن الصعق 211 : 10 .
                                                        عمرو بن عديّ 1: 288
                                                       عمرو بن عمار الطائي 200: 10.
                                              عمرو بن معد يكرب 200 : 8 ، 364 : 11 .
                                              . 17:328 . 5:297
                                                                    عیسی بن عمر
                                                        غيلان بن حريث الراجز 404: 7.
                                                        فاطمة الزهراء ( رضي الله 273 : 18
                                                                              عنها)
                                                                       فروة بن مسيك
                                                       . 15: 242
                                                                               قابيل
                                                       . 18:340
                                           قتيبة بن مسلم الباهلي 252 ، 7 ، 9 ، 253 : 11 .
                                                       . 18 ( 198
                                                                              قنبل
                                                       . 14:206
                                                                        قیس بن زهیر
                                    . 15:395 (6:269 (13:253
                                                                             کثیّر
کراع
. 10: 298 ( 15: 268 ( 11: 256 ( 2: 235 ( 3: 230 ( 15: 220 ( 6: 208
                                              . 12:406 6:298
                                                                          كرز العقيلي
                                                    . 10 6 9 : 228
                                     . 8: 228 (2: 192 (10: 162
```

```
لقيط بن زرارة
                                                          . 3:356
                                                         لوط (عليه السلام) 329: 17.
                                                         مالك بن أنس الإمام 368 : 14 .
                                                                       مالك بن الريب
                                                          . 5:271
                                                                       مالك بن العجلان
                                                         . 15:181
                                                                               الخزرجي
                                                                        مالك بن مسمع
                                                          . 10 4 334
                                                                          متمم بن نويرة
                                                         . 16:250
                                                                            مالله
محمد علقسلج
                                       . 7:375 . 19:188 . 6:185
                                                                          محمد المهدى
                                                          . 10:375
                                                                       محمد بن حبيب
                                                     . 19 ( 16 : 332
                                                                    محمد بن عطارد
                                                          . 4 4 335
                                                                      مريم عليها السلام
                                                          . 5:340
                                               . 14:211 ( 14:113
                                                                               مزاحم
                                                                                مسافر
                                                     . 19 . 12 : 343
                                                                      مسلم بن الحجاج
                                                          . 22:287
                                                          معاوية بن أبي سفيان 249 : 9 .
                                                                         معبد بن زرارة
                                                          . 3:356
                                                                          معن بن أوس
                                                          . 12:210
                                                                       نهيك بن إساف
                                                         . 10:206
                                                                              الأنصاري
                                                نوح _ عليه السلام _ 329 : 17 ، 340 : 5 .
                                                                                هابيل
                                                         . 18:340
                                                                          هارون الرشيد
                                                         . 10:375
                                                                      هدبة بن الخشرم
                                                          . 5:249
                                                                          هرم بن سنان
                                                         . 14:352
                                                                           هشام المري
                                                         . 19: 196
                                                                    هود _ عليه السلام
                                                          . 5:340
                                                                      وكيع بن أبي أسود
                                                         . 11:253
                                                                             التميمي
يحيى الفرّاء
191 (6:188 (8:179 (18:178 (13:174 (13:170 (17 (3 (1:168
18 . 7 . 6 : 201 . 5 : 200 . 3 : 198 . 7 . 1 : 193 . 17 . 11 : 192 . 7 . 5
```

6 8 6 3 : 210 6 18 : 209 6 12 : 207 : 18 : 206 6 11 6 5 : 204 6 12 6 208 6 5 6 2 : 223 6 9 6 3 : 222 6 10 6 8 : 221 6 3 : 218 6 13 : 217 6 9 : 215 12 : 250 6 18 : 247 6 12 : 237 6 20 6 7 : 229 6 14 : 227 6 13 : 226 6 12 : 225 6 18 : 265 6 5 6 1 : 262 6 11 : 258 6 12 6 257 6 10 6 5 : 254 6 18 : 252 6 18 6 3 : 282 6 10 : 280 6 1 : 279 6 15 : 278 6 11 : 277 6 13 : 269 6 10 : 268 6 : 324 6 17 6 320 6 10 6 3 : 316 6 11 : 315 6 1 : 305 6 9 : 303 6 10 6 9 : 302 6 15 : 351 6 9 : 345 6 5 : 345 6 5 : 342 6 17 : 330 6 8 : 328 6 6 : 326 6 16 16 1379 6 14 6 2 6 1 6 378 6 9 : 374 6 10 : 373 6 1 : 368 6 12 : 361 6 12 : 356 6 12 : 379 6 14 6 2 6 1 6 379 6 14 6 2 6 1 6 379 6 14 6 2 6 1 6 378 6 9 : 374 6 10 : 373 6 1 : 368 6 12 : 361 6 12 : 356 6 2 2 : 404 6 2 : 387 6 12 6 9 : 383 6 5 : 382 6 2

يزيد بن رويم الشيباني 334 : 10 .

. 17: 379 . 7: 378 . 14

يوسف عليه السلام 229 : 8 ، 329 : 9 .

يونس عليه السلام 340 : 5 .

يونس : 14: 368 ، 9: 370 ، 14: 319 ، 8 ، 3: 311 ، 12: 306 ، 9: 270 ، 16: 197

. 6:403 (14:396 (21:394 (18:393 (1:390

« فهرس البلدان والأجناس والطوائف »

1

. 21:376 (1:330 . 12:387 أذرعات . 8:390 48:323 . 9:359 . 6:331 الإسلام . 4:335 . 18:337 البشم . 15:270 البصرة . 12 , 3 , 1 : 334 , 3 : 330 البصريون . 13:288 (14:243 الحجازيون . 21 (19 (16 : 258 الخوارج . 13:368 الشام . 7:391 (8:323 \[
 \cdot 13 : 285 \cdot 8 \cdot 5 \cdot 4 : 284 \cdot 12 \cdot 1 : 277 \cdot 9 : 271 \cdot 8 \cdot 7 : 256 \cdot 11 : 192 : 304 \(\cdot 15 : 303 \(\cdot 14 : 297 \(\cdot 15 \(\cdot 11 \) \(8 : 291 \(\cdot 1 : 289 \(\cdot 23 \) \(5 \(\cdot 4 : 286 \) : 319 \(11 \) : 316 : 6 : 312 \(\cdot 3 \) : 311 \(\cdot 11 \) : 308 \(\cdot 14 \) : 307 \(\cdot 11 \) : 306 \(\cdot 17 \) \[
 \cdot 13 : 340 \cdot 14 : 330 \cdot 4 : 329 \cdot 6 : 326 \cdot 15 : 325 \cdot 13 \cdot 12 \cdot 3 : 323 \cdot 15
 \] : 358 (18 : 354 (10 : 350 (5 : 348 (1 : 346 . 9 : 345 (15 (7 (5 : 342 \[
 \cdot 1 : 377 \cdot 15 \cdot 8 : 376 \cdot 11 : 374 \cdot 11 \cdot 6 : 373 \cdot 15 : 371 \cdot 19 : 367 \cdot 19
 \] \(14 : 403 \cdot 9 : 8 : 401 \cdot 21 : 396 \cdot 15 \cdot 12 : 393 \cdot 6 : 387 \cdot 13 : 378 . 4:408 الفرات الكو**فة** . 12:334 . 18:333 (2:330 . 14 : 13 : 287 : 16 : 14 : 5 : 201 : 8 : 194

المجوس . 16 . 337 المسلمون . 11:387 (16:338 اليمن . 7 . 6 : 396 . 4 : 337 . 10 : 335 اليهود . 12 , 9 , 4 , 338 باهلة . 13:253 بعلبك . 22: 310 (14 (6: 380 (14: 378 (15: 375 بغداد . 18:329 بقم . 12 6 8 6 298 بنو أسد . 16 4 354 بنو إسرائيل . 1:342 . 17:188 بنو النضير . 16:338 بنو تغلب . 14: 376 (13: 334 (15: 270 بنو تمييم (9:358, 22:357, 4:335, 14:332, 14:307, 5:269, 13:253 (12:406 (2:359 (20 (17 بنو دئل . 1:298 بنو سهم . 6:269 بنو شيطان . 14:307 بنو قريظة . 16:338 بنو هاشم . 12 (11 : 341 بيت المقدس . 19:298 _ الثاء _ . 10:359 (1:337 ثمود _ الحيم _ جذام . 11 4 10 : 333 _ الحاء _ . 5:331 : 387 (22 (10 (2 : 385 (7 (6 : 381 (6 (3 : 376 (15 : 375 (15 : 309 . 16:410 (18:406 (20

. 2:330	حلوان
_ الحاء _	
. 2:386 . 2:385 . 9:271	خراسان
. 19:332 (21 (20:268	خزاعة
. 12 . 8 : 298	خضم
_ الدال _	
. 2:386	دبيل
_ السين _	
. 7:337.1:337	سبأ
. 17, 4 332	سدوس بن أصمع
. 17:332	سدوس بن دارم
. 17:332	سدوس بن ذهل
. 17:332	سدوس بن شيبان
. 4:351	سعفص
. 1:333	سلول بن كعب
. 19:332	سلول بن مرة
. 19:332	سلول بنت زبان
. 13: 253	سليم
_ الشين _	
. 5 4 : 269	شعیب بن سهم
. 5 4 : 269	شعیب بن منقر
. 12 6 8 : 298	شلم
_ الطاء _	
. 18:332	طي
- E -	
10:359,14:335,10,9:335	عاد
. 17:338 . 6:329	عُمَان عنس
. 6:397	عنس

. 12:284

_ ف _

فارس . 8:330 فلج . 13:270 . 20:321 _ ق _ . 7 . 2 : 386 . 23 . 21 . 1 : 385 قالى قلا قريسيات 65:351 قريش . 53: 336 (4 (1: 335 (19 (18: 334 (17: 334 (15: 332 (21: 268 قنسرين . 20: 329 قيس . 13: 376 (19: 332 (6: 269 (12 (11: 253 _ 4 _ كلمون . 4:351 _ اللام _ . 12:333 _ الميم _ مأرب مارسرجس مذحج مصر . 3:337 . 14 (12 : 376 . 6:396 . 11:389 معد . 6 . 3 : 335 مكة . 5:311 منقر . 5:269 _ النون _ . 9 . 8 . 7 . 4 . 3 : 339 نصارى _ الواو _ واسط . 8:330 . 18:360 وبار

– ي –

. 14:386

يبرين 12 ، 11 ، 12 .

« فهرس الكتب المشار إليها في المتن(٠)

أبو بكر طاهر :

- 169 الأستاذ في تعليقه الأخير.
 - 203 في الإقراء الثاني .
- 232 ــــ الأستاذ أبو بكر في إقرائه الثاني .
- 239 _ الأستاذ أبو بكر في طرر كتابه الأخير .
 - 259 ₌ ووقع في كتاب الأستاذ .

أبو العباس المبرد :

- 184 _ المبرد في فرخ الجرمي .
 - 398 ــ المبرد في شرحه .

أبو زكريا يحيي الفراء

- . عيى في طه
- 193 _ يحيى في سورة السجدة .
 - 206 _ ذكره في معانيه .
 - 209 _ يحيى في الإضافة .
 - 254 _ يحيي في الأنعام .
 - . يحيى في الأنعام .
- 324 حكى الفراء في العنكبوت.
 - 384 _ وذهب الفراء في معانيه .
- 387 وزعم الفراء في قوله تعالى .
 - 211 _ شعر ابن الدّمينة .
 - 214 _ الفارسيّ في إيضاحه .

(*) آثرت كتابة إشارات ابن خروف إلى المراجع بأسلوبه ذاته مع تصرّف يسير . وقد راعيت ترتيبها بحسب ورودها في الكتاب ، على أنني جمعت الإشارات التي تخصّ مؤلفاً ما في مكان واحد ، واضعاً إياها عند أول إشارة إليه ، كما هو واضح .

- 207 _ في نسيب الحماسة .
 - 266 _ في الحماسة .
 - 226 _ القالي في نوادره .
- 283 شعر عمر بن أبي ربيعة .
- 287 _ رواية مسلم بن الحجّاج.
 - 287 _ شعر عامر بن الطّفيل .
 - 288 _ أبو زيد في نوادره .
 - 399 _ أبو زيد في لغاته .
 - . وفي مجالس ثعلب .
- 332 _ محمّد بن حبيب في كتاب « مختلف القبائل » .
 - 354 _ ابن جنّى في خصائصه .
 - 384 _ ابن السّرّاج في باب مذ ومنذ .
 - . صاحب العين .

فهرس قسم التحقيق

- 160 _ باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء.
- 166 _ _ باب إذا ألزمت فيه الأسماء الَّتي يجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء .
 - 168 _ باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام.
 - 170 _ باب الجزاء إذا كان القسم في أوله .
 - 172 _ باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما .
 - 177 _ باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل.
 - 194 ـ باب الحروف التي لا تتقدم فيها الأسماء الفعل .
 - 197 _ باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل .
 - 199 ــ باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي .
 - 206 _ باب الأفعال في القسم .
 - 207 _ باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل.
 - 208 _ باب نفي الفعل.
 - 209 _ باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء.
 - 212 _ باب إنّ وأن .
 - 213 _ باب من أبواب أنّ .
 - 216 _ باب آخر من أبواب أنّ .
 - 217 _ باب آخر من أبواب أنّ .

- . باب إنما وأنما .
- 221 باب تكون فيه إن بدلا من شيء ليس بالآخر .
- 224 _ باب من أبواب أن تكون فيه أن مبنية على ما قبلها .
 - 231 _ باب من أبواب إن .
 - 234 ـ باب آخر من أبواب إنّ .
 - 234 _ باب آخر من أبواب إنّ .
 - 235 _ باب آخر من أبواب إن .
 - . باب أنّ وإنّ . 241
 - . باب من أبواب أن .
 - - 255 _ باب آخر أن فيه مخففة .
 - 260 _ باب أم وأو .
 - 261 باب أم إذا صار الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم .
 - . باب أم منقطعة . ___ 265
 - 269 _ باب أو .

 - 275 _ باب أو في غير الاستفهام .
 - 280 _ باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .
 - 282 _ باب تبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام.
 - - . باب أفعل . _ 287
- 288 _ _ باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء .
 - 293 _ باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللّغات.
 - . باب أفعل منك .
 - 294 ـ باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف.
 - 296 _ باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً .
 - 301 _ باب ما لحقته الألف في آخره .
 - 304 _ باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف.
 - 305 _ باب ما لحقته نون بعد ألف.
 - 306 _ باب ما لا ينصرف في المعرفة « الترجمة » .
 - 308 _ باب هاءات التأنيث.
 - 310 _ باب ما ينصرف في المذكر ألبته.

- . باب فعل . 312
- 317 _ باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل.
- 321 _ باب تسمية المذكر بجمع الاثنين والجميع.
 - 323 _ باب الأسماء الأعجمية .
 - 324 ـ باب تسمية المذكر بالمؤنث.
 - 327 _ باب تسمية المؤنث الترجمة ؟ .
 - الأرضين . عاب أسماء الأرضين .
 - 332 _ باب أسماء القبائل.
 - 337 _ باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة .
 - 339 _ باب أسماء السور .
 - 342 _ باب تسمية الحروف والكلم.
 - 348 باب تسميتك الحروف بالظروف.
 - 351 _ باب ما جاء معدولاً عن حده .
 - 360 باب تغيير الأسماء المهمة.
 - 367 _ باب الأسماء المهمة غير المتمكنة.
 - . باب الأحيان . 372
 - . باب الألقاب _ 374
- 375 باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر.
- 388 باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو.
 - 397 _ باب أرادة اللفظ بالحرف الواحد .
- 405 _ باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام .

« قائمة بأهم مراجع الدراسة والتحقيق »

أولاً : المحطوطات والرسائل الحامعية

- 1 __ ابن الضائع ، أبو الحسن علي بن محمد ، شرح الجمل ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 20/19 نحو .
- ابن خروف ، أبو الحسن ، على بن محمد بن على الحضرمي الإشبيلي شرح الحمل ، مخطوط
 بمكتبة على بن يوسف بمراكش تحت رقم 214 .
- 3 __ أبو المحاسن ، عبد الباقي اليمني ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم 1216/ تاريخ .
- 4 __ الذهبي ، الإمام ، شمس الدين ، محمد بن أحمد بن عثمان ، تاريخ الإسلام ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 42/ تاريخ ، مجلد رقم 29 ، حوادث 604 _ 614 هـ .
- الفيروزأبادي ، البلغة في تاريخ أثمة اللغة ، مخطوط _ لدي مصورة منه _ بمكتبة برلين ، تحت
 رقم
- مين علي السيد (دكتور) ، **الاتجاهات النحوية في الأندلس** ، رسالة ماجستير ، بمكتبة العامعة القاهرة ، تحت رقم 373/ دار العلوم .
- عبد الرحمن محمد السيد (دكتور) ، نحو ابن مالك بين الكوفة والبصرة ، رسالة ماجستير ،
 بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 922/دار العلوم .
- 8 __ عبد القادر رحيم الهبيتي ، خصائص مذهب الأندلس النحوي ، رسالة ماجستير ، بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم 1579/ دار العلوم .
- 9 __ على أبو المكارم (دكتور) ، **مناهج البحث عند النحاة العرب** ، رسالة دكتوراه ، بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 1581/ دار العلوم .

ثانياً: الكتب والدوريات

1 __ ابن الأبَّار ، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، التكملة لكتابي الموصول والصلة ، طبعة العطار ، من تراث الأندلس : 5 الجزءان (القاهرة 1375 هـ – 1956 م) .

- $=^{(1)}$ المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي على الصدفي ، المكتبة الأندلسية ، وزارة الثقافة المصرية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة 1387 هـ 1967 م) .
- ابن الأزرق ، أبو عبد الله ، محمد بن الأزرق الأندلسي ، بدائع السلك في طبائع الملك ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم ، الدار العربية للكتاب ، الجزء الأول (تونس في عرم 1397 هـ ماي عرم 1397 هـ جانفي 1977 م) الجزء الثاني (تونس في جمادى الأولى 1397 هـ ماي 1977 م) .
- ابن الزبير ، أبو جعفر ، أحمد بن إبراهيم ، صلة الصلة (القسم الأخير) ، تحقيق إ . لافي بروقنصال (الرباط : 1937 م) .
- 4 ___ ابن السّكيّت ، أبو يوسف ، يعقوب ، إصلاح المنطق ، شرح وتحقيق أحمد محمد شـاكر وآخر ، ذخائر العرب : 3 ، الطّبعة الثّانية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1375 هـ _ 1956 م م) .
- = **الألفاظ**، تهذيب الخطيب التبريزي، بعناية لويس شيخو المطبعة الكاثوليكيّة (بيروت: 1895 م).
- = ديوان النابغة الذبياني (بتمامه) ، تحقيق الدّكتوو شكري فيصل ، الطبعة الأولى ، دار الفكر (دمشق في العاشر من محرّم 1388 هـ الرابع من نيسان 1968 م) .
- ديوان قيس بن الحطيم ، تحقيق وتعليق الدكتور ناصر الدين الأسد ، كنوز الشعر : 2 ،
 الطبعة الأولى ، مكتبة دار العروبة (القاهرة 1381 هـ 1962 م) .
- 5 __ ابن السيد البطليوسي ، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** ، طبعة دار الجيل (بيروت 1973 م) .
- 6 ـــ ابن الشـــاط ، برنامج ابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور عبــد العـزيز الأهواني ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد 1 الحزء الثاني .
- 7 __ ابن جني ، أبو الفتوح ، عثمان ، الحصائص ، تحقيق محمد على النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى للطباعة والنشر (بيروت في 9 من المحرم 1372 هـ _ 29 من سبتمبر 1952 م) .
- 8 __ ابن حزم وابن سعيد والشقندي ، فضائل الأندلس وأهلها ، نشر وتقديم الدكتور صلاح الدين المنجد ، رسائل ونصوص : 5 ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى (بيروت : 1387 هـ _ _ 1968 م) .

⁽١) هذه العلامة رمز بمعنى المؤلف السابق.

- 9 __ ابن خملدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافي ، طبعة دار الشعب (القاهرة) .
- 10 ابن خير ، أبو بكر بن خير بن عمر ، فهرسة ما رواه عن شيوخه ، تحقيق فرنشيسكه قداره زيدين وآخر ، الطبعة الجديدة ، المكتبة الأندلسية (بيروت 1382 هـ 1963 م) .
- 11 ابن دحية ، أبو الخطاب ، عمر بن حسن بن على الكلبي ، المطرب من أشعار أهل المغرب ، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرين (القاهرة 1954 م) .
- 12 __ ابن عبد البر ، أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد ، بهجة المجالس وأنس المجالس وشحف الله الله الله وشحف الله الله والمامرية المعارية الله الله والمامرية والنام والترجمة والنشر (القاهرة) .
 - القسم الثاني ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة) .
- 13 ابن عصفور الأشبيلي ، أبو الحسن علي ، ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت كانون الثاني يناير 1980 م) .
- 14 __ ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، أدب الكاتب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، مطبعة السعادة (القاهرة 1382 هـ _ 1963 م) .
- 15 __ ابن قنفد ، أبو العباس ، أحمد بن حسن بن علي الخطيب ، **الوفيات** ، تحقيق عادل نويهض ، ذخائر التراث العربي ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت في 20 من ذي الحجة 1390 هـ _ 15 من شباط 1971 م) .
- وقد وهم فظنه ذيلاً لكتاب (شرف الطالب في أسنى المطالب) وهو الكتاب بعينه ، وقد حققه الأستاذ محمد حجي مع كتابين آخرين ، تحت عنوان « ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب » سلسلة التراجم : 2 ، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر (الرباط 1396 هـ 1976 م) .
- 16 ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش ، العدل الخطيب النحوي المدعو بالموفّق ، شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى (حلب 1393 هـ 1973 م) .
- 17 __ أبو الحسن ، جمال الدين ، على بن يوسف القفطي ، أنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق عمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الكتب :
 - الجزء الأول (القاهرة 1369 هـ 1950 م) .
 - الجزء الثاني (القاهرة 1371 هـ 1952 م).
 - الجزء الثالث (القاهرة 1374 هـ 1955 م) .

- الجزء الرابع (القاهرة ربيع الأول 1393 هـ أبرايل 1973 م) .
- 18 أبو الحسن ، على بن محمّد بن على الرّعيني ، **برنامج شيوخ الرّعيني** تحقيق الدّكتور إبراهيم شبّوح ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم وزارة الثقافة والإرشاد القومي (دمشق 1381 هـ 1962م) .
- 19 ـــ أبو العباس ، شمس الدين ، أحمد بن محمد بن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس (بيروت 1968 م) .
- 20 __ أبو العبّاس ، محمد بن يزيد المبرّد ، الكامل ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، أربعة أجزاء ، دار نهضة مصر للطبع والنشر (القاهرة) .
- = المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، أربعة أجزاء (القاهرة في 6 من ذي القعدة 1382 هـ 31 مارس 1963 م) .
- 21 أبو بكر ، محمد بن الحسن الزبيدي ، **الاستدراك** ، بعناية أغناطبوس جوبدي (روما 1890 م) .
- 22 _ أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، كتاب الوحشيات وهو الحماسة الصغرى ، تعليق وتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي وآخر ، ذخائر العرب : 33 ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية (القاهرة 1970 م) .
- 23 ــ أبو جعفر ، محمد بن حبيب ، مختلف القبائل ومؤتلفها ، بعناية فرديناند فستنفلد (غوتا : 1850 م) .
- 24 _ أبو زكريا ، يحيى بن زياد الفراء ، معالي القرآن ، الجزء الأول ، بتحقيق أحمد نجاتي ، دار الكتب (القاهرة 1955 م) .
- الجزء الثاني ، بتحقيق محمد على النجار ، تراثنا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (القاهرة) . الجزء الثالث ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة 1972 م) .
- 25 ـ أبو زيد ، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، النوادر ، بعناية سعيد الخوري الشرتوني ، نشر دار الكتاب العربي (بيروت في 5 من تموز سنة 1894 م) .
- 26 __ أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله السيرافي ، كتاب أخبار النحويين البصريين ، بعناية فريتس كرنكو ، نشرات معهد المباحث الشرقية بالجزائر ، خزانة الكتب العربية ، الجزء التاسع ، المطبعة الكاثوليكية (بيروت 1936 م) .

- 27 أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري ، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من الروض المعطار في خبر الأقطار ، بعناية ا . لافي بروفنصال ، مبطعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة 1937 م) .
- 28 أبو على ، إسماعيل بن القاسم ، القالي ، البغدادي ، **الأمالي** الجزءان ، منشورات دار الحكمة (دمشق) .
- 29 أبو فيد ، مؤرج بن عمر السدوسي ، كتاب الأمثال ، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب ، منشورات وزارة الثقافة ، المكتبة العربية ، التراث ، الهيئة المصري العامة للتأليف والنشر (القاهرة 1391 هـ 1971 م) .
- 30 _ أبو هلال ، الحسن بن عبد الله العسكري ، **ديوان أبو محجن الثقفي** ، نشر وتقديم الدكتور صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى (بيروت 1389 هـ _ 1970 م) . = **ديوان المعاني** ، مكتبة القدسي (القاهرة : 1352 هـ) .
- 31 أحمد بدر (دكتور) ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، الطبعة الثالثة ، وكالة المطبوعات (الكويت : 1977 م) .
- 32 أحمد راتب النفّاخ ، **فهرس شواهد سيبويه** ، الطبعة الأولى ، دار الإرشاد (بيروت 1389 هـ 1970 م) .
- 33 _ أحمد بن يحيى بن عمرة الضبّي ، بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس ، طبعة مجريط (إسبانيا : 1884 م) .
- 34 ___ أحمد مختار عمر (دكتور) البحث اللغوي عند العرب ، الطبعة الأولى ، توزيع دار المعارف بمصر (طرابلس الغرب : 30 من يونيه 1971 م) .
 - = من قضايا اللغة والنحو ، عالم الكتب ، (القاهرة : 1384 هـ 1974 م) .
- = « الانتصار لسيبويه من المبرّد لابن ولاد » ، من التراث اللغوي مجلة كلية المعلمين ، بالجامعة الليبية « جامعة الفاتح » العدد رقم (1) سنة 1970 م .
- 35 __ الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شــاكر وآخر، ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر: 2، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر (القاهرة: 1976م) .
- = الابل ، ضمن مجموعة « الكنز اللغوي في اللسن العربي » نشر وتعليق الدكتور أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكيّة (بيروت 1903 م) .

- = **ديوان العجّاج** ، تحقيق الدكتور عزّة حسن ، مكتبة دار الشرق (بيروت في يونيه 1971 م) .
- 36 __ الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج ، يوسف بن سسليمان بن عيسى ، **ديوان علقمة الفحل** ، تحقيق لطفي الصّقّال وآخر ، كنوز الشعر العربي : 1 ، دار الكتاب العربي بحلب ، الطبعة الأولى (حلب 1389 هـ _ 1969 م) .
- 37 __ الأنباري ، أبو بكر ، محمد بن القاسم ، شرح القصائد السبع الطّوال الحاهليّات ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، ذخائر العرب : 35 ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 69 م) .
- 38 __ الباقــلاني ، أبو بكر ، محمد بن الطّيب ، إعجاز القرآن ، تحقيق السّيّد أحمد صقر ، ذخائر العرب : 12 ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1971 م) .
- 39 __ البحتري ، أبو الوليد عبادة بن عبيد الطائي ، الحماسة ، بعناية لويس شيخو ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية (بيروت 1387 هـ _ 1967 م) .
- 40 __ التبريزي ، أبو زكريا ، يحيى بن علي بن محمد الشيباني ، شمرح القصائد العشر ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الرابعة (بيروت 1400 هـ _ 80) .
- = شرح المفضليات ، تحقيق علي محمد البجاوي ، من فرائد التراث الأدبي : 3 ، دار نهضة مصر للطبع والنشر (القاهرة) .
- 41 ___ الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد ، شرح أدب الكاتب بتقديم مصطفى صادق الرافعي ، مؤسسة النصر ، تهران ، نشر مكتبة القدسي (القاهرة : 1350 هـ) .
- 42 _ _ الحسن السائح ، الحضارة المغربية عبر التاريخ ، الجزء الأول الطبعة الأولى (الدار البيضاء 16
- 42 _ من ذي الحجة 1395 هـ _ 1975 م) خير الدين الزركلي ، **الأعلام** ، الطبعة الثالثة (بيروت 1989 هـ _ 1969 م) .
- 43 __ الزبيـدي ، محب الدين ، أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني تاج العروس من جواهر القاموس ، الأجزاء 1 ، 2 ، 3 ، طبعة بولاق (القاهرة 1306 هـ) .
- 44 __ الزمخشري ، جار الله ، أبو القاسم ، محمود بن عمر ، المفصل في علم العربية ، بعناية محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، الطبعة الثانية ، دار الحيل (بيروت شعبان 1323 هـ) .

- 45 ـــ السكري ، أبو سعيد ، الحسن بن الحسين ، ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديد (بيروت 1974 م) .
- = شرح أشعار الهذايين ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخر كنوز الشعر : 3 ، الجزءان ، مكتبة دار العروبة (القاهرة) .
- = شعر الأخطل ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، دار الأصمعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الحزء الأول (حلب 29 من محرم 1390 هـ 5 من نيسان 1970 م) .
 - الحزء الثاني (حلب 1391 هـ 1971 م) .
- 46 _ السهيلي ، الإمام أبو القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله ، أمالي السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكتبة السهيلي : 1 مطبعة السعادة (القاهرة 3 من رمضان 1389 هـ _ 13 من نوفمبر 1969 م) .
- 47 السيوطي ، الإمام جلال الدين ، عبد الرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول (القاهرة 1384 هـ 1964 م) .
 - الجزء الثاني (القاهرة : 1384 هـ 1965 م) .
- 48 __ الصولي ، أبو بكر ، محمد بن يحيى ، أدب الكتاب ، تحقيق محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية (القاهرة 1341 هـ) .
- 49 ـــ الفارقي ، أبو نصر ، الحسن بن أسد الفارقي ، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، تحقيق وتقديم سعيد الأفضاني ، الطبعة الثانية ، منشورات جامعة بنغازي (قار يونس) (بنغازي 1394 هـ ـــ 1974 م) .
- 50 ــ القزاز ، أبو عبد الله ، محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشياعر في الضرورة ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام وآخر ، منشأة المعارف (الإسكندرية 1973 م) .
- 51 المرزباني ، أبو عبيد الله ، محمد بن عمران بن موسى ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر (القاهرة 1965 م) .
 - = معجم الشعراء ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج .
- 52 المراكشي ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي ، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، السفر الأول (القسم الأول والثاني) تحقيق الدكتور محمد بن شريفه ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت) .

- بقية السفر الرابع منه ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، المكتبة الأندلسية : 1 (بيروت 1964 م) .
- السفر الخامس (القسم الأول والثاني) المحقق السابق ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت 1965 م) .
 - السفر السادس ، المحقق السابق ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت 1973 م) .
- 53 __ المقري ، شهاب الدين أحمد بن محمد ، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الحطيب ، تحقيق الدكتور إحسان عباس (بيروت 1388 هـ _ 1968 م) .
- = أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، المعهد الخليفي للأبحاث المغربية ، بيت المغرب الجزء الثالث ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة 1361 هـ 1942 م) .
- 54 __ الميداني ، أبو الفضل ، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، مجمع الأمثال ، تحقيق وضبط محمد محيى الدين عبد الحميد ، الجزءان (القاهرة 1374 هـ _ 1955 م) .
 - 55 ___ رؤبة ، (ديوانه) مجموع أشعار العرب ، بعناية وليم بن الورد الدوسي (ليبسع : 1903) .
- 56 _ _ سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة دمشق ، دار الفكر (بيروت : 1383 هـ _ 1964 م) .
 - = من تاريخ النحو ، دار مكتبة الفكر (طرابلس الغرب) .
- « نظرات في اللغة عند ابن حزم » محاضرة . الطبعة الثانية ، دار الفكر (دمشق أول عيد الأضحى 1382 هـ 3 من مايو 1973 م) .
- 57 _ _ سيبويه ، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى بولاق ، الجزء الأول (القاهرة : 1317 هـ) . الحتاب ذاته بتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون .
 - الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1977 م) .
 - الجزء الثاني ، تراثنا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة : 1388 هـ 1968 م) .
 - الجزء الثالث ، تراثنا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1973 م) .
 - الجزء الرابع ، تراثنا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1395 هـ 1975 م) .
- الجزء الخامس ، تراثنا ، الفهارس التحليلية للكتاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1397 هـ 1977 م) .

- 58 _ عبد الرحمن البرقوقي ، شرح ديوان حسان بن ثاتب الأنصاري ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت 1978 م) .
- 59 _ عبد الرحمن بدوي (دكتور) ، مناهج البحث العلمي ، الطبعة الثالثة ، وكالة المطبوعات (الكويت : 1977 م) .
- 60 ــ عبد الرحمن عطيـة (دكتور) ، مع المكتبـة العربيـة ، الطبعة الأولى (بيروت 1398 هــ ــ 1978 م) .
- 61 _ عبد السلام محمد هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي (القاهرة 1397 هـ _ 1977 م) .
 - = معجم شواهد العربية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي (القاهرة 1392 هـ 1972 م) .
- 62 _ عبد الصبور شاهين (دكتور) ، في التطور اللغوي ، مكتبة دار العلوم ، الطبعة الأولى (القاهرة 1395 هـ _ 1975 م) .
- 63 _ عبد القادر عمر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، طبعة بولاق (القاهرة 1299 هـ) .
- = شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، بعناية وتصحيح وتقديم نظيف محرّم خواجة ، نشريات جامعة استانبول ، مطبعة كلية الآداب ، المعهد الشرقي (استانبول 1398 هـ 1978 م) .
- 64 _ عبد الكريم النهشلي القيرواني ، اختيار من كتاب الممتع في علم الشعر وعمله ، تقديم وتحقيق الدكتور منجي الكعبي ، الدار العربية للكتاب (تونس في جمادى الثانية 1398 هـ _ ماي 1968 م) .
- 65 _ _ عبد الله كنّون ، **النبوغ المغربي في الأدب العربي** ، الطبعة الثالثة ، الجزء الأول (بيروت 1395 هـ _ = 1975 م) .
- 66 ــ عبده الراجحي (دكتور) ، فقه اللغة في الكتب العربية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية (بيروت : 1974 م) .
- 67 على أبو المكارم (دكتور) ، أصول التفكير النحوي ، الطبعة الأولى منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، دار الثقافة (بيروت 1392 و 1393 هـ 1973 م) .
 - = تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة (بيروت) .
- 68 كريم عجيل حسين ، **الحياة العلمية في مدينة بلنسية** ، الطبعة الأولى (بيروت 1396 هـ 1976 م) .

- 69 __ مازن المبارك (دكتور) ، **الرمّاني النحوي ، في** ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، منشورات دار الكتاب اللبناني (بيروت) .
 - 70 _ مالك بن أنس الإمام ، الموطأ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار الشعب (القاهرة) .
- 71 محمد الخضر حسين ، الإمام ، دراسات في العربية وتاريخها ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي (دمشق ، الخميس 13 من محرم 1379 هـ 1960 م) .
- 72 _ عمد الرشيد ملين ، عصر المنصور الموحدي ، أو الحياة السياسية أو الفكرية أو الدينية في المغرب من سنة 580 _ 595 هـ ، مطبعة دار الشهال الأفريقي ، العصور الذهبية المغربية .
- 73 _ عمد المتوني ، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين ، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر ، سلسلة التاريخ : 6 ، الطبعة الأولى (الرباط 1397 هـ ـ 1977 م) .
 - 74 _ عمد عيد (دكتور) ، في اللغة ودراستها ، عالم الكتب (القاهرة 1974 م) .
 - 75 _ عمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، طعبة دار الشعب .
- 76 _ عمود قاسم (دكتور) ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، الطبعة السادسة ، المكتبة الفلسفية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1970 م) .
 - 77 _ مراجع عقيلة الغنّاي (دكتور) سقوط دولة الموحدين ، منشورات جامعة بنغازي .
- 78 __ ياقوت بن عبد الله الحموي ، (معجم الأدباء) ، إرشاد الأريب في معرفة الأديب ، بعناية مارجليوث ، الطبعة الثانية دار المستشرق ، الجزء الخامس عشر (بيروت 1922 م) .